الجزء الثالث

من حاشية العلامة الصبان على شرح
العلامة الاشمونى على ألفية
الامام ابن مالك فى النحو
والصرف نفعنا الله
بهم والمسلمين
آمين

﴿ وبهامشه شرح العلامه الاشمونى مع بعض تقريرات
للعالم العلامة الشيخ أحمد الرفاعى أحد أكابر علماء
السادة المالكية بالازهر حفظه الله ﴾

﴿ الطبعة الأولى ﴾
﴿ بالمطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣١٩ هجريه ﴾
﴿ على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى (قوله صفة استحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية فى قوله ولا تجرر بها الخ وصور ضعفه فان الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها وأجيب بان المراد استحسان الجر بنوعها وان لم يكن بشخصها وأجيب أيضا عن الثانى بان المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح فى الضعيف وان قو بل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه اه سم وقوله ولو سلم أى ان من القبيح ما هو جر ففى التوضيح أن كاتب الاب بالجر قبيح وهو مبنى على جواز الاضافة فى المثال كما يأتى (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ لما يأتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) بنصب اسم على المفعولية وجره بالاضافة (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف تمييز الصفة المشبهة عما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأجيب بان تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لاشتراكهما فى كثير من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فان لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صار منها) قال سم ظاهره أنه حينئذ يستحسن جر فاعله و يرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بقبح الاضافة فى قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز والصحة اه وعندى فى الايراد والجواب نظر بل كلاهما سهو عما فرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعد و بفرض عدم هذا الفرض فما تقدم من أن المراد استحسان الجر بنوعها يخلص من ذلك أيضا فتنبه (قوله وان كان متعديا) أى لواحد لما سبق من أن المتعدى لاكثر تمتنع اضافته الى الفاعل اجماعا (قوله أن الجمهور على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من أجاز بشرط قصد الثبوت وأمن اللبس بالاضافة الى المفعول كالمصنف ومنهم من أجاز بشرط قصد الثبوت وحذف المفعول اقتصارا وعلى الجواز فهو أيضا من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه أنه لا يلزم من التجويز الاستحسان

وحينئذ

﴿الصفة المشبهة باسم الفاعل﴾ (صفة استحسن جر فاعل * معنى بها المشبهة اسم الفاعل) أى تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها باضافتها اليه فان اسم الفاعل لا يحسن فيه ذلك لانه ان كان لازما وقصد ثبوت معناه صار منها وانطلق عليه اسمها وان كان متعديا فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه فلا استحسان ﴿تنبيهان * الاول﴾ انما قيد الفاعل بالمعنى

(قوله وأجيب) أو يقال انه على مذهب الاقدمين من المناطقة ولا يرد أن الرسم لا يشمل اسم المفعول اذا كان صفة مشبهة لما مر من أن مرفوعه فاعل على ما فيه أو تسامح فى قوله فاعل بان أراد به ما يشمل النائب

لانه لاتضاف الصفة اليه الابعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلم تبق فاعلا الامن جهة المعنى * الثانى وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وانها تؤنث وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه فى العمل وعاب الشارح التعريف المذكور بان استحسان الاضافة الى الفاعل لايصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها لان العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة وعرفها بقوله ماصيغ لغير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به دون افادة معنى الحدوث وقد يقال ان العلم باستحسان الاضافة موقوف على المعنى لاعلى العلم بكونها صفة مشبهة فلادور أوان قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة استحسن الى آخره خبر وقوله (وصوغها من لازم لحاضر) الى آخره عطف عليه لتتميم التعريف أى ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضا عن اسم الفاعل أنها لاتصاغ قياسا الامن فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائم ومن المتعدى كضارب وأنها لاتكون الالمعنى الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرف وأنها لاتلزم الجرى على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه (كطاهر القلب) وضامر البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لاتكون

وحينئذ لايدخل فى تعريف الصفة الااذا قالوا بالاستحسان اللهم الا أن يراد بالاستحسان مطلق الجواز أو الاستحسان فى الجملة واسم الفاعل يستحسن جر فاعله به فى الجملة أى فى بعض الصور وذلك اذا كان لازما (قوله لانه لاتضاف الخ) قضية هذا التوجيه أن التقييد لبيان الواقع سم (قوله تدل على حدث) أى معنى متعلق بالغير (قوله وأنها تؤنث) أى بالتاء أى غالبا وقوله وتجمع أى جمع سلامة لمذكر أى غالبا وانما قلنا ذلك لانه لايقال فى نحو أبيض أبيضة ولا أبيضون ولا فى نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع عمل أفعل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح التعريف الخ) يعنى أنه عابه بلزوم الدور وتقريره أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حاصله منع توقف الاستحسان على العلم بل انما يتوقف على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لوحول اسنادها عنه الى ضمير الموصوف لايكون فيه لبس ولاقبح فتحسن حينئذ الاضافة (قوله ماصيغ لغير تفضيل الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لايسمونها مشبهة الااذا خفضت أونصبت وهذا وارد على حد الناظم أيضا اه وفيه نظر لعدهم من أحوال الصفة المشبهة رفعها معمولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى تسميتها صفة مشبهة فى هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أى من مصدره والتقييد باللزوم مبنى على مذهب الجمهور من منع اجراء اسم فاعل المتعدى لواحد عند قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر (قوله دون افادة معنى الحدوث) أفاد شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدمامينى أنه اذا قصد حدوث الصفة المشبهة فى الماضى أو الاستقبال حولت الى فاعل فتقول فى عفيف وشريف وحسن عاف وشارف وحاسن أمس أوغدا اه والظاهر أن الامر كذلك اذا قصد حدوثها فى الحال كما يدل عليه اطلاق قول المصرح مانصه اذا أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولاتقول حاسن واذا أردت حدوثه قلت حاسن ولاتقول حسن قاله الشاطبى وغيره اه ثم راجعت الدمامينى فرأيته صرح بما استظهرته (قوله أوان قوله الخ) بكسر ان لانه معطوف على مقول القول واعترض بان الاعراب على الاول كذلك فلايخلص بمجرده من الاشكال وأجاب البعض بان مراده أن كلام الناظم من حيز الاخبار والحكم لاالتعريف قال ولاينافيه قوله بعد ذلك عطف عليه لتمام التعريف لانه بالنسبة الى الاول لاالى الثانى (قوله وقوله وصوغها الخ) المتبادر من عبارته أن هذا من تتمة الجواب الثانى والظاهر أنه لايتوقف عليه وأن العطف أولى فقط وأن الاستئناف جائز (قوله من لازم) أى من مصدر فعل لازم أصالة أوعروضا كما فى رحمن ورحيم وعليم فانها لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بالضم أفاده سم فقول الشارح وأما رحيم وعليم ونحوهما فمقصور على السماع لايتم الااذا أريد اللزوم أصالة فقط (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل (قوله الدائم) فيه اشارة الى ان المراد بالحاضر فى عبارة المصنف الدائم لاالحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلايعترض على المصنف بانه ترك قيد الدوام أو يقال هو مأخوذ من قوله كطاهر القلب بجعله قيدا لقوله لحاضر والمراد بالدوام الثبوت فى الازمنة الثلاثة قال يس نقلا عن غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لاوضعية لانها لما لم تدل على التجدد ثبت لها الدوام بمقتضى العقل اذ الاصل فى كل ثابت دوامه اه ويوافقه قول الدمامينى نقلا عن الرضى كما أن الصفة المشبهة ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للثبوت فى جميع الازمنة فليس معنى حسن فى الوضع الاذو حسن سواء كان فى بعض الازمنة أوجميعها ولادليل فى اللفظ على أحد القيدين لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض كان اللفظ ظاهرا فى الاتصاف بالحسن فى جميع الازمنة الا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا فقبح أوسيصير حسنا أوهو الآن فقط حسن فظهوره فى الاستمرار ليس وضعيا اه ومنه يؤخذ حمل قول الشارح وانها لاتكون الالمعنى الخ على حالة الاطلاق هذا وعبارة الشارح فى شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعدى الخ تقتضى أنها وضعية فتدبر (قوله بخلافه) أى اسم الفاعل فانه يكون للماضى المنقطع وللحال وللمستقبل كهذا

ضارب أمس أو الآن أو غدا وقوله كما عرفت أى فى باب اعمال اسم الفاعل عند قول المصنف ان كان عن مضيه بمعزل * (قوله وهو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية فبنى على أن المراد بالجريان افادة التجدد والحدوث كذا فى شرح الجامع لكن الذى فى الهمع أن الزمخشرى وابن الحاجب منعاه وان نحو المضارع وأن نحو ضامر الكشح ومطمئن القلب ومعتدل القامة أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة (قوله فى المبنية من الثلاثى) خرج المبنية من غيره فانها لازمة الجرى على المضارع كما فى التسهيل (قوله كحسن الوجه الخ) راجع لقوله وقد لا تكون فهو تمثيل لغير الجارية على المضارع أو لقوله فى المبنية من الثلاثى فهو تمثيل لها (قوله وأسود الشعر) التمثيل به غير صحيح لان فعله سود يسود كعلم يعلم فأسود جار على المضارع وأما اسود الخماسى فالوصف منه مسود لا أسود حتى يصح تصحيح البعض التمثيل بانه تمثيل لغير الجارية على مضارعها أى وان كانت مبنية من غير الثلاثى مع أنه يرده ما مر قريبا عن التسهيل ونقله هو أيضا وأقره فلا تكن من الغافلين (قوله وعمل اسم فاعل المعدى لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما أن اسم الفاعل هكذا قال فى النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه والمشبه بالمفعول به وذكر فى موضع آخر انها لا تعمل فى المفعول المطلق اه يس والمتجه الاول (قوله ثابت لها) أى صورة فلا يرد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة ومنصوب الصفة المشبهة شبيه بالمفعول به (قوله على الحد) أى كائنا على الحد فهو حال من ضمير عمل المنتقل الى الظرف بعد حذف الاستقرار سم (قوله من وجوب الاعتماد على ما ذكر) ولو قرنت بأل بناء على الاصح من أنها مع الصفة المشبهة حرف تعريف وترك اشتراط الحال أو الاستقبال لانه لا يتجه فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال والاستقبال وبقى من الشروط أن لا تصغر فلو صغرت لم تعمل ذكره شيخنا وأن لا توصف (قوله لان ذلك من ضرورة وضعها) أى فهو لا يفارقها وانما يعد شرطا ما قد يفارق (قوله أجود الخ) أى لان قوله على الحد الذى قد حدا يمكن تأويله بان يراد فى الجملة بخلاف عبارته فى الكافية (قوله وسبق ما تعمل فيه) أى بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريقة المفعول به لانه الذى تفارق فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان فيهما لان المرفوع فاعل والمجرور مضاف اليه والفاعل والمضاف اليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أى فانه يتقدم منصوبه قال فى الارتشاف الا اذا كان بأل أو مجرورا باضافة أو حرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فان جر بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا جاز التقديم فتقول ليس زيد عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد قاله يس (قوله ومن ثم الخ) مراده كما تنادى به عبارته بيان شئ يترتب على تخالف الصفة واسم الفاعل فيما ذكر أى ومن أجل هذا التخالف صح النصب فى نحو زيدا أنا ضاربه لصحة عمل ضارب المذكور فى زيدا لو تفرغ من الضمير لجواز تقدم منصوب اسم الفاعل عليه واذا صح عمله فى زيدا لو تفرغ له صح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما يعمل يفسر العامل وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه لعدم صحة عمل حسن فى وجه لو تفرغ من الضمير لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها واذا لم يصح عمله فى وجه لو تفرغ له لم يصح أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا وليس مراد الشارح بيان تقدم منصوب اسم الفاعل دون الصفة كما توهمه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون أصرح فى الدلالة (قوله وكونه ذا سببية وجب) أى وكون ما تعمل فيه بحق الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وأما قبيح العمران لان عملها فى هذين بما فيها من معنى الفعل وبقى مما تخالفان فيه أنه يعمل محذوفا ولهذا أجازوا أنا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من اشترط وجود المحرز ومنعوا مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل وأنه لا تقبح اضافته الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل قاتل أبيه ويقبح مررت برجل حسن وجهه وانه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت أو نصبت وانه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع

وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن الوجه و (جميل الظاهر) وسبط العظام وأسود الشعر (وعمل اسم فاعل المعدى) لواحد (لها) أى ثابت لها (على الحد الذى قد حدا) له فى بابه من وجوب الاعتماد على ما ذكر ﴿تنبيه﴾ ليس كونها بمعنى الحال شرطا فى عملها لان ذلك من ضرورة وضعها لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال فعبارته هنا أجود من قوله فى الكافية والاعتماد واقتضاء الحال * شرطان فى تصحيح ذا الاعمال اه (وسبق ما تعمل فيه مجتنب) بخلاف اسم الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب فى نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع فى نحو وجه الاب زيد حسنه (وكونه ذا سببية وجب) أى ويجب

فى معمولها أن يكون سببيا أى متصلا بضمير الموصوف لفظا نحو حسن وجهه أو معنى نحو حسن الوجه أى منه وقيل أل خلف عن المضاف
اليه ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل كما عرفت ﴿تنبيهات * الاول﴾ قول الشارح ان جواز نحو ٥ زيد بك فرح مبطل لعموم قوله
ان المعمول لا يكون الا
سببيا مؤخرا مردود لان
المراد بالمعمول ما عملها
فيه بحق الشبه وعملها فى
الظرف ونحوه انما هو
لما فيها من معنى الفعل
الثانى ذكر فى التسهيل
أن معمول الصفة المشبهة
يكون ضميرا بارزا متصلا
كقوله
حسن الوجه طلقه أنت
فى السلم وفى الحرب
كالح مكفهر
فعلم ان مراده بالسببى
ما عدا الاجنبى فانها
لا تعمل فيه * الثالث
يتنوع السببى الى اثنى
عشر نوعا فيكون موصولا
كقوله
أسيلات أبدان دقائق
خصورها
وثيرات ما التفت عليه
المآزر
وموصوفا يشبهه كقوله
ازور امرأ جما نوالا أعده
لمن أمه مستكفيا أزمة
الدهر
والشاهد فى جما نوال
ومضافا الى أحدهما
كقوله
فعجتها قبل الاخيار منزلة
والطيبى كل ما التاثت به
الازر
ونحو رأيت رجلا دقيقا
سنان رمح يطعن به
ومقرونا بأل نحو حسن
الوجه ومجردا نحو حسن
وجه ومضافا الى أحدهما نحو حسن وجه الاب وحسن وجه أب ومضافا الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه ومضافا الى مضاف الى ضميره
نحو حسن وجه أبيه ومضافا الى ضمير مضاف الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة

ولا يتبع معمولها بصفة لان معمولها لما كان سببيا مرتبطا بمتقدم أشبه الضمير وهو لا ينعت فكذا ما أشبهه
قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ورد عليهم بما فى الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى وأجيب بان اليمنى
خبر لمحذوف أو مفعول لمحذوف وأنه يجوز اتباع مجروره على المحل عنده من لا يشترط وجود المحرز ويحتمل
أن يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز زهو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا
للفراء وأنه اذا حلى هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو جاء الضارب الرجل واذا حليت الصفة ومعمولها
بأل فجر المعمول أكثر نحو جاء الحسن الوجه كذا فى المغنى والدماميني عليه (قوله فى معمولها) أى المنصوب
كما عرفت فوجهه والوجه فى مثالى الشارح منصوبان (قوله أى متصلا) أى هو أو مكمله كالصلة والوصف
ليكون شاملا لانواع السببى الآتية وان لم يشمل المعمول الذى هو ضمير بارز متصل كما يأتى عن التسهيل (قوله
ولا يجب ذلك فى معمول اسم الفاعل) نحو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) أى وهو المنصوب
على طريق المفعول به كما تقدم لا المرفوع ولا المنصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أى من الفضلات التى
ينصبها القاصر والمتعدى كالحال والتمييز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث (قوله ضميرا بارزا
متصلا) أى ليس منفصلا مستقلا بنفسه أعم من أن يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جميله أو ينفصل عنها
بضمير آخر نحو قريش خير الناس ذرية وكرامهموها * فان قلت كما أن معمول الصفة يكون ضميرا بارزا يكون
ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعى الى تخصيص الضمير بالبارز * قلت وجهه أن المقصود ذكر
ما تعمل فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة اه
دماميني (قوله طلقه) هذا هو محل الشاهد لانه أعمل طلق فى الهاء وأما أنت فمبتدأ مؤخر وحسن الوجه طلقه
خبران مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يتمشى على الصحيح من اشتراط اعتماد المبتدأ المكتفى
بمرفوعه عن الخبر على نفى أو استفهام وأما جعل العينى الشاهد فى عمل طلق فى أنت فرد بان المعمول الواجب
كونه سببيا ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وهو المنصوب على طريق المفعول به كما مر وأنت ليس كذلك
بخلاف الهاء لان ما أضيفت اليه الصفة أصله بعد تحويل اسنادها عنه النصب كما مر فى اعمال اسم الفاعل
وبان أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه والسلم بالكسر ويفتح الصلح والكالح من الكلوح
وهو التكشر فى عبوس والمكفهر من اكفهر الرجل اذا عبس فهو تأكيد وقوله فى السلم حال من أنت أو من
الضمير المستتر فى الوصف (قوله يتنوع السببى) يظهر لى أخذا من الشواهد الآتية أن مراده بالسببى المنصوب
السابق حقيقة أو حكما بان كان مرفوعا صالحا للنصب تشبيها بالمفعول به كما فى الشاهد الثانى أو مجرورا صالحا
لذلك كما فى الاول والثالث فاعرفه (قوله أسيلات أبدان) أى طويلات أبدان والوثيرات جمع وثيرة بفتح
الواو وكسر المثلثة وهى السمينة كما فى القاموس أى سمينات الارداف والاعجاز فهى المراد بما التفت عليه
المآزر وقول العينى أى وطيبات الارداف والاعجاز لا يناسب المقام وانما كان ما التفت الخ سببيا لان الاصل
المآزر منهن أو مآزرهن بالضمير العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى ويبحث فى
الاستشهاد بالبيت بانه يحتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى شئ فيكون من النوع الثانى (قوله يشبهه) أى
الموصول فى كون صفته جملة كصلة الموصول (قوله جما) أى كثيرا ونوال أى عطاء فاعله وجملة أعده صفة نوال
والضمير البارز فيها النوال والمستتر لامرأ ولم يبرز لامن اللبس وأمه بمعنى قصده ومستكفيا حال من فاعل أم
والازمة بفتح الهمزة وسكون الزاى الشدة وما فى العينى مما يخالف ما قلنا غير ظاهر (قوله فعجتها) أى الناقة
من عجت البعير أعوجه عوجا وعاجا أى عطفت رأسه بالزمام قبل الاخيار أى جهتهم منزلة تمييز التاثت
بفوقية بعد اللام ثم مثلثة أى اختلطت والتفت والازر بضمتين جمع ازار وهذا كناية عن عفتهن وضمير
الموصول محذوف أى الازر لهن أو أل خلف عنه نظير ما تقدم وقد يبحث فى الشاهد باحتمال أن ما نكرة
موصوفة لا موصولة (قوله الى ضمير مضاف) باضافة ضمير الى مضاف أى ضمير عائد الى مضاف الخ (قوله جميلة

أنفه) بجر جميلة صفة ثانية لامرأة ورفع أنفه فاعلا لجميلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جميلة اليه وضمير الموصوف مذكور ضمنا لان المعنى جميلة أنف وجه جار يتها فعلم ما فى كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى) فيه أن المثال الذى قبله كذلك فهلا اكتفى به الا أن يخص هذا بكون معمول الصفة الأخرى غير مضاف (قوله البضة) بفتح الموحدة وتشديد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئته والمتجرد بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول العينى بفتح الراء غير ظاهر وضمير كشحه للمتجرد والكشح ما بين الخاصرة والضلع الخلف (قوله فارفع بها) اعلم أن الصفة المشبهة الرافعة سببي المنعوت ان صلحت للمذكر والمؤنث لفظا ومعنى بان لا يكون وزنها أو معناها مختصا باحدهما جاز تبعيتها لمثلها فى التذكير والتأنيث نحو مررت برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ولما يخالفها فيهما نحو مررت برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لانتفاء القبح اللفظى والمعنوى والا بان اختصت باحدهما لفظا ومعنى كاكمر ورتقاء أو لفظا فقط كآلى أى كبير الالية وعجزاء أى كبيرة العجيزة أو معنى فقط كخصى وحائض لم تتبع الا ما ماثلها على الصحيح فلا تقول مررت بامرأة أكمر ابنها ولا برجل رتقاء بنته وقس لوجود القبح فى اللفظ والمعنى أو فى أحدهما وأجاز الاخفش تبعيتها فى الاقسام الثلاثة لما يخالفها أيضا هذا ملخص ما فى التسهيل وشرحه للدماميني (قوله وانصب وجر) أى بها فحذف معمولها لدلالة الاول وانما جاز فى النصب والجر اسناد الصفة المشبهة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة فى المعنى الى سببيه لكون تلك الصفة فى اللفظ جارية على صاحبها خبرا له أو حالا أو نعتا وفى المعنى دالة على صفة له فى ذاته سواء كانت هى الصفة المذكورة كما فى زيد حسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غيرها نحو زيد أبيض اللحية أى شيخ وكثير الاخوان أى متقو بهم فيحسن حينئذ أن تجعل صفة سببيه كصفة نفسه فيستتر ضميره فى صفة سببيه نحو زيد حسن وجها كما يستتر فى صفة نفسه نحو زيد حسن فيخرج السببي عن ظاهر الفاعلية الى النصب أو الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر فى اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة فى ذاته نحو زيد أحمر نوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس غلام الاخ وزيد أحمر النور لانه لا معنى لذلك الا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ولم تدل صفة سببيه على صفة فى ذاته فكيف يضمر فى صفة سببيه صفة نفسه * فان قيل أليس الصفة فى نحو زيد أحمر نوره تدل على صفة فى ذاته وهى كونه صاحب نور * قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون النور سببيا لزيد لا من صفة السبب قاله الرضى وصرح بمثله فيما أجرى مجرى الصفة المشبهة من اسمى الفاعل والمفعول اللازمين ومنه أخذ السعد قوله فى حاشية الكشاف عند قوله تعالى بديع السموات والارض أن الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند صحة تحملها لضمير صاحبها (قوله مع أل) حال من الضمير المجرور ومصحوب تنازعه الثلاثة فاعمل الاخير وأضمر فيما قبله وحذف الضمير لكونه فضلة وهو اشارة الى أحد أنواع السببي الاثنى عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها مضافا ثمانية وهى ما عدا هذا وما عدا الموصول والموصوف والمجرد سواهما كحسن وجه والحسن وجه فان هذه الثلاثة دخلت تحت قوله أو مجردا أى من أل والاضافة (قوله ولا تجرر بها الخ) استثناء لصور الامتناع (قوله سما) بتثليث السين وهو منصوب بفتحة مقدرة على أنه كفى وظاهره على أنه كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أى لتالى أل ولو بواسطة الاضافة لضميره فيشمل الاضافة لضمير تاليها كما فى سم (قوله وما لم يخل) أى من أل والاضافة لتاليها فهو بالجواز أى جواز الجر وسما أى علم وذلك ثلاث صور تضم الى صور الرفع والنصب مع تعريف الصفة بال أو تنكيرها وصور الجر مع تنكير الصفة فتحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها وأما قوله وما لم يخل الخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه (قوله الرفع على الفاعلية) قد يتعين كما فى مررت بامرأة حسن الوجه لان الصفة لو تحملت الضمير لوجب تأنيث الوصف بالتاء وقد يتعين عدمه كما فى مررت بامرأة حسنة الوجه لان الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الامران كما فى نحو مررت برجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير الصفة) أى ابدال بعض من كل يعنى حيث أمكن

أنفه ذكره فى التسهيل ومضافا الى ضمير معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ذكره فى شرح التسهيل وجعل منه قوله
سبتنى الفتاة البضة المتجردا للطيفة كشحه وما خلت أن أسبى
(فارفع بها) أى بالصفة المشبهة (وانصب وجر مع أل * ودون أل مصحوب أل وما اتصل * بها) أى بالصفة المشبهة (مضافا أو مجردا ولا * تجرر بها مع أل سما) أى اسما (من أل خلا ومن اضافة لتاليها وما * لم يخل فهو بالجواز وسما) أى لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات الرفع على الفاعلية قال الفارسى أو على الابدال من ضمير مستتر فى الصفة

قول المحشى من ضمير الصفة كذا فى نسخ الحواشى ولكن عبارة الشرح من ضمير مستتر فى الصفة اه

الابدال

والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة والخفض بالاضافة والصفة مع كل من الثلاثة اما نكرة معرفة وهذه الستة أحوال السببي المذكو في التنبيه الثالث فتلك اثنان وسبعون صور المتنع منها مالزم منه اضافة ما فيه أل الى الخالي منها ومن الاضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح به هذا في التسهيل وذلك تسع صور وهي الحسن وجه الحسن وجه أبيه الحسن وجهه الحسن وجه أبيه الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن سنان رمح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميلة أنفه وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لاضافته الى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة نعم هو ضعيف لان المبرد منعه كما عرفت في باب الاضافة وما سوى ذلك فجائز كما أشار اليه بقوله ومالم يخل فهو بالجواز وسما أي علا لكنه ينقسم الى ثلاثة أقسام قبيح وضعيف وحسن فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف الى المجرد منه وذلك ثمان صور وهي الحسن وجه الحسن وجه أب حسن وجه حسن وجه أب الحسن الوجه الحسن وجه الاب حسن الوجه حسن وجه الاب والاربع الاولى اقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير وانما جاز ذلك على قبحه لقيام السببية

الابدال لا مطلقا فلا يرد عليه ما حكى من قولهم مررت بامرأة حسن الوجه ومررت بامرأة قويم الانف لوجود المانع من الابدال فيما ذكر وهو عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمل الوصف الضمير * فان قيل على القول بان العامل في البدل مقدر يلزم عمل الصفة المشبهة محذوفة وهو ممنوع * أجيب بانه قد يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع قاله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي بمفعول اسم الفاعل لشبه الصفة به فيما تقدم وخصوا التشبيه بالمفعول به دون غيره من المفاعيل لانه الذي يشتبه بالفاعل بخلاف بقية المفاعيل وكما يسمى هذا مشبها بالمفعول به يسمى المنصوب على التوسع بحذف الجار مشبها بالمفعول به أفاده شارح الجامع (قوله وعلى التمييز) كان الاولى وعليه أو على التمييز ان كان نكرة لجواز الوجهين فيه حينئذ (قوله بالاضافة) أي بسببها لما مر (قوله أو معرفة) أي لاقترانها بأل (قوله في أحوال السببي المذكورة) أي الاثني عشر (قوله فتلك اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنتان لما سيأتي في العدد ويضم اليها ثلاث صور سيذكرها الشارح قبيل الخاتمة الاولى أن يكون معمول الصفة ضميرا مجرورا باشرته الصفة المجردة من أل كمررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهوها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله فصارت الصور خمسا وسبعين والصفة اما مفردة أو مثناة أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير مذكرة أو مؤنثة فاذا ضربت الثماني في خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة أيضا اما مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة فاذا ضربت الثلاث في ستمائة صارت ألفا وثمانمائة ومعمول الصفة اما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكرا أو مؤنثا فاذا ضربت الثماني في الالف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا وأربعمائة يسقط منها مائة وأربعون من صور المعمول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقي أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم أفاده في التصريح (قوله مالزم منه الخ) سيأتي قبيل الخاتمة أن محل الامتناع في الصفة المفردة أما المثناة والمجموعة على حد المثنى فيجوز اضافتها مع تعريفها بأل الى الخالي وتقدم في باب الاضافة أيضا (قوله وذلك تسع صور) لانها بقية الاثني عشر بعد اخراج ما فيه أل والمضاف لتاليها أو لضمير تاليها (قوله وهي الحسن وجه الخ) وجه الامتناع في الاولين أن الواجب في الاضافة المعنوية اضافة النكرة الى المعرفة فلم يجوزوا في الاضافة اللفظية التي هي فرعها أن تكون على عكس أصلها نقله سم عن الصفوي ومراده بالواجب الواجب الاضافي أي بالنسبة الى اضافة المعرفة الى النكرة فلا ينافي ما مر ان من المعنوية اضافة النكرة الى النكرة للتخصيص وهذا أولى مما أول به البعض ثم قال سم ووجهه في البقية عدم الفائدة والاضافة اللفظية انما تجوز اذا افادت تخفيفا أو رفع قبح كما تقدم ولا تخفيف فيما ذكره لسقوط التنوين بأل ولا رفع قبح لوجود الضمير مع المعمول (قوله الحسن وجهه) ينبغي أن محل امتناعه اذا كان الموصوف فيه وفي الامثلة الثلاثة بعده غير محلى بأل كزيد والا فلا امتناع لان الصفة حينئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه أل وكذا في المثال الاخير فمحل امتناعه اذا كان الموصوف نحو هند لا نحو المرأة كما قاله سم (قوله وليس منه) أي من الممتنع (قوله كما أشار اليه بقوله ومالم يخل الخ) لو جعل الاشارة بقوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتاليها لكان أحسن لعلم قوله ومالم يخل الخ من الكلام قبله فهو تأكيد كما مر ولاختصاص قوله ومالم يخل الخ بالجر كما تقدم وقوله وما سوى ذلك عام في الجر والنصب والرفع بقرينة مقابلته لقوله الممتنع منها مالزم منه الخ الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيلا لقوله فتلك اثنان وسبعون صورة الا أن يدفع الثاني بان المراد كما أشار اليه بقوله ومالم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ (قوله لكنه ينقسم) استدراك على قوله وما سوى ذلك فجائز دفع به توهم تساوي الصور في الجواز (قوله فالقبيح رفع الصفة الخ) أي لما فيه من خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك ثمان صور) لان المجرد من الضمير معمولا كان أو مضافا اليه المعمول اما محلى بأل أولا فهذه أربع صور تضرب في صورتي الصفة بثمان (قوله لما يرى) أي في الاربع الثانية وقوله ومن أن أل خلف عن الضمير أي كما هو مذهب الكوفي (قوله لقيام السببية

في المعنى مقام وجودها في اللفظ لان معنى حسن وجه حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله * بهمة منيت شهم قلب منجذ لاذى كهام ينبو * فهو نظير حسن وجهه والمجوز لهذه الصورة مجوز لنظائرها اذلافرق والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وجرها اياها سوى المعرف بال والمضاف الى المعرف بها وجر المقرونة بال المضاف الى ضمير المقرون بها وذلك خمس عشرة صورة هي حسن الوجه حسن وجه الاب حسن وجهه حسن وجه أبيه حسن ماتحت نقابه حسن كل ماتحت نقابه حسن وجه جاريتها جميلة أنفه حسن الوجنة جميل خالها وحسن وجهه حسن وجه أبيه حسن ماتحت نقابه حسن كل ماتحت نقابه حسن وجه جاريتها جميلة أنفه حسن الوجنة جميل خالها والحسن الوجنة الجميل خالها ويدل للجواز في الاول والثاني قوله ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله أنعتها اني من نعاتها * كوم الذرى وادقة سراتها اذلافرق وفي المجرورات سوى الاخير قوله أقامت على ربعيها جارتا صفا * كميتا الاعالي جونتا مصطلاها

في المعنى) يعلم منه أن القبح بانتفاء السببية في اللفظ (قوله ودليل الجواز) أي من السماع (قوله ببهمة) بضم الموحدة الفارس الذي لايدري من أين يؤتى لشدة باسه وبأوه متعلقة بمنيت بضم الميم وكسر النون مخففة أي ابتليت شهم بفتح الشين المعجمة قوي القلب ذكيه قلب فاعل شهم منجذ بضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره ذال معجمة أي مجرب للامور لاذي كهام أي لاصاحب سيف كهام بفتح الكاف أي كال ينبو أي يبعد عن الاصابة (قوله والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا) أي لما فيه من اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي كذا في التصريح قال سم ومقتضاه ان الصفة المعرفة كذلك الا أن يفرق بان في المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة على الاصح نظرا الى القول بانها موصولة ففيها قوة العمل بخلاف المنكرة لكن ينافي هذا فرض الموضح في باب الاضافة ذلك مع تعريف الصفة والمعمول اه وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على الموضح بانه كان الاولى له التمثيل بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجراء المذكور دون خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف في القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والذي قبله قبيحا اه وقد أسلفنا في باب الاضافة أن بعض ماعبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هناك بالقبح تساهلا فلا ينافي ماهنا جعلهم هناك الاجراء المذكور قبيحا وقوله مطلقا أي سواء كان تعريفها بال أو بالاضافة ودخل تحت ماذكره ثمان صور هي الباقية بعد أن تسقط من أنواع السببي النكرة الموصوفة والمضاف اليها والمجرد والمضاف اليه (قوله وجرها اياها) قيل وجه الضعف مافيه من شبه اضافة الشئ الى نفسه كما سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج اليه ولهذا استثنى المعرف بال والمضاف الى المعرف بها لانه لازيادة فيهما وهذا التوجيه أولى لانه عليه يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لايقال يرد على الوجهين أنهما موجودان في الصفة المعرفة كالمنكرة فهلا قالوا بضعف الجر مع الصفة بال أيضا دون الامتناع لانا نقول لما وجد معهما في الصفة المعرفة شئ آخر يقتضي امتناع الجر بها منعناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الاول فتأمل ودخل تحت هذا ست صور هي بقية الثمان المتقدمة بعد الصورتين اللتين استثناهما (قوله وجر المقرونة الخ) وجه ضعفه ماتقدم من أن المبرد منعه (قوله وذلك) أي الضعيف أو المذكور من النصب والجر بين (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا وفي قوله والحسن الوجنة الخ دون غيرهما اشارة في المحل الاول الى أن مابعدها أمثلة النوع الثاني وفي المحل الثاني الى أن مابعدها مثال النوع الثالث (قوله في الاول والثاني) أي نصب الصفة المنكرة المعرف بال ونصبها المضاف الى المعرف بها (قوله ونأخذ بعده الخ) روي نأخذ بالجزم عطفا على جواب الشرط والرفع استئنافا والنصب بان مضمرة كما سيذكره الشارح في شرح قول المصنف والفعل من بعد الجزا الخ والضمير في بعده للممدوح وهو النعمان بن الحرث الاصغر وذناب الشئ بكسر الذال المعجمة عقبه والاجب المقطوع والسنام بالفتح ماارتفع من ظهر البعير والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش قليل الخير بمنزلة البعير المهزول الذي ذهب سنامه لشدة هزاله أي نبقى بعده في شدة وسوء حال وفي أجب الجر صفة لعيش وجره بالكسرة ان أضيف الى مابعده والا فبالفتحة نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل والرفع خبر المحذوف والنصب حالا وروي الظهر بالرفع على الفاعلية والجر على الاضافة والنصب على التشبيه بالمفعول به وانما كان هذا دليلا للثاني أيضا لان المضاف للمحلى بال بمنزلته اذلافرق (قوله أنعتها) أي أصفها والضمير للنوق واني الخ تعليل لما قبله والنعات جمع ناعت أي واصف وكوم منصوب على المدح بضم الكاف جمع كوماء كحمر وحمراء وهي عظيمة السنام والذرى جمع ذروة بتثليث الذال المعجمة وهي أعلى الشئ والمراد بها هنا السنام وادقة صفة لكوم من ودقت السرة اذا دنت من الارض لفرط السمن والشاهد فيه لانه صفة مشبهة على وزن فاعل نصب سراتها بالكسرة وهو مضاف الى ضمير الموصوف (قوله اذلافرق) علة لمحذوف أي وانما كان دليلا للجواز في بقية المنصوبات مع أنه ليس فيه الانوع من تلك البقية لانه لافرق (قوله أقامت على ربعيهما) على بمعنى في والضمير للدمنتين في البيت قبله تثنية دمنة بكسر الدال وهي مابقي من آثار الدار وجارتا صفا فاعل أقامت وأراد بهما حجرين يوضع عليهما القدر بجانب الصفا أي الجبل وكميتا الاعالي

صفة جارتنا أى شديد تاحمرة الاعالى أى الاعليين فالجمع مستعمل فى الاثنين جونتا مصطلاها صفة ثانية اى مسودتا موضع الاصطلاء بالنار وهو الاسفل والشاهد فيه حيث جر جونتا وهو صفة مشبهة اضاف الى ضمير الموصوف ومثله بقية المجرورات سوى الاخير اذ لا فرق (قوله فى هذا النوع) أى المجرورات سوى الأخير (قوله مطلقا) أى فى الضرورة والسعة (قوله شبه اضافة الشئ الى نفسه) أى لان الوصف عين مرفوعه فى المعنى وانما قال يشبه لانه لم يضف اليه الابعد تحويل الاسناد عنه كما مر (قوله صفر وشاحها) بكسر الصاد المهملة والمعنى أنها ضامرة البطن فكأن وشاحها خال والوشاح شئ مرصع بالجواهر تجعله المرأة من نساء الملوك بين عاتقها وكشحها وفى رواية صفر ردائها (قوله اعور عينه اليمنى) هذه رواية وفى رواية أخرى أعور عينه اليسرى وكلتاهما صحيحة وقال ابن عبد البر رواية اليمنى أصح اسنادا ولا يظهر الجمع بينهما (قوله شثن أصابعه) بفتح الشين المعجمة وسكون المثلثة اى غليظها (قوله فما كان فيه ضمير واحد) كالحسن وجهه بالرفع أحسن مما فيه ضميران كالحسن وجهه بالنصب فان فيه مع الهاء ضميرا مستترا هو فاعل الحسن ووجه الاحسنية السلامة من زيادة ضمير غير محتاج اليه (قوله لذلك) أى للمذكور من صور الصفة المشبهة (قوله احكامه) أى من امتناع وأقبحية وقبح وضعف وحسن وأحسنية (قوله باشارة هندية) اى فوق حكم ذلك البعض وفوق الدليل كالاشارة بصورة الثمانية التى فوق قوله بهيمة الخ وفوق أقبح الذى هو حكم رفع حسن وجه وحسن وجه أب الى أن قوله بهيمة الخ شاهد رفعهما ولو وضع أيضا هذه الاشارة فوق قبيح الذى هو حكم رفع حسن الوجه وحسن وجه الأب وفوق قبيح الذى هو حكم رفع الحسن الوجه والحسن وجه الأب وفوق أقبح الذى هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن لان فيه تنبيها على أن قوله بهيمة الخ شاهد الرفع فى الصور الثمانية كما مر فى الشرح وكان الموافق لما مر فى الشرح أيضا أن يشير الى شاهد بقية صور النصب الضعيفة وهو قوله أنعتها الخ والى شاهد صور الجر الضعيفة سوى اخيرها وهو قوله أقامت على ربعيهما الخ واعلم أن الشارح أشار على ما فى كثير من النسخ الصحيحة عشر اشارات الى عشرة شواهد كل شاهد لحكم صورتين الا الشاهد فى الاشارة السابعة فلحكم صورة واحدة لعدم ذكر صورة تناسبها لكن النسخ مختلفة فى الرقوم المشار بها * الاشارة الاولى فوق أحسن حكم جر حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد جرهما وهو قوله

لاحق بطن بقرى سمين * لا خطل الرجع ولا قرون

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن نتكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق بطن ضامر بطن قال فى القاموس لحق كسمع ضمر وهو صفة الفرس فيما يظهر وفيه الشاهد وقوله بقرى بفتح القاف كفتى أى ظهر والباء بمعنى مع وقوله لا خطل الرجع بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء وفتح الراء وسكون الجيم أى لا مضطرب الخطو ملتويه وهو صفة أخرى للفرس الممدوح والقرون بالقاف والراء كصبور الدابة التى تعرق سريعا أو تقع حوافر رجليه موقع يديه ولاحق ان كان بالجر فلا اشكال وان كان بالرفع احتيج الى قراءة سمين بالرفع على أنه نعت مقطوع لقرى ليتفق الشطران فى الحركة وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

ولا سيئ زى اذا ما تلبسوا * الى حاجة يوما مخيسة بزلا الشاهد فى سيئ زى والزى بكسر الزاى الهيئة وقوله الى حاجة أى لاجل حاجة ومخيسة منصوب بتلبسوا بضم الميم وفتح الخاء المعجمة وتشديد التحتية مفتوحة وسين مهملة أى مذللة صفة فى الاصل لبزلا فلما قدم عليه أعرب حالا والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى جمع بازل وهو البعير الذى انشق نابه ذكرا كان أو أنثى * الاشارة الثانية فوق ضعيف حكم نصب حسن الوجه حسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله أجب الظهر الخ على رواية نصب الظهر وقد تقدم هذا هو الموافق لما مر فى الشرح من الاقتصار على جعله دليل نصبهما وأما جعله شاهدا لهما فى الاحوال الثلاثة كما فعل البعض تبعا لما يأتى فى آخر طريقة معرفة الجدول ووجد فى عدة نسخ من رسم صورة ستة فوق أحسن حكم جر حسن الوجه حسن وجه الاب وصورة خمسة فوق ضعيف حكم نصبهما وصورة أربعة فوق قبيح حكم رفعهما ورسم الصور الثلاث فوق أجب الظهر الخ تنبيها على أنه شاهد فى حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع الشارح سابقا * الاشارة الثالثة فوق أحسن حكم نصب حسن وجها حسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو قوله

والجر عند سيبويه فى هذا النوع من الضرورات ومنعه المبرد مطلقا لانه يشبه اضافة الشئ الى نفسه وأجازه الكوفيون فى السعة وهو الصحيح ففى حديث أم زرع صفر وشاحها وفى حديث الدجال أعور عينه اليمنى وفى صفة النبى صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه ويدل للاخير قوله سبتى الفتاة البضة * البيت فى رواية جر كشحه وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة وهى تنقسم الى حسن وأحسن فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران وقد وضعت لذلك جدولا تتعرف منه أمثلته وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة مشيرا الى ما لبعضها من دليل باشارة هندية وان كان كثيرا أشرت الى كثرته

هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة * محطوطة جدلت شنباء أنيابا

أى هى هيفاء أى ضامرة كما فى العينى ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء وقول العينى ذو الحال محذوف أى اذا
كانت مقبلة وكان تامة تكلف لا حاجة اليه والعجزاء كبيرة العجز ومدبرة حال من الضمير فى عجزاء محطوطة
أى موشومة بالمحط بكسر الميم وسكون الحاء المهملة وهو ما يوشم به وجدلت بضم الجيم وكسر الدال المهملة
مبنى للمجهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته والشاهد فى شنباء أنيابا من الشنب وهو رقة
الأسنان وصفاؤها * الاشارة الرابعة فوق أقبح حكم رفع حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد رفعهما وهو
قوله ببهمة الخ وقد تقدم * الاشارة الخامسة فوق أحسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجه أبيه الى شاهد
رفعهما وهو قوله * تعيرنا أنا قليل عدادنا * فقلت لها ان الكرام قليل * الاشارة السادسة فوق
أحسن حكم رفع حسن نوال أعده حسن سنان رمح يطعن به الى شاهد رفعهما وهو قوله أزورامرأ الخ وقد تقدم
* الاشارة السابعة فوق ضعيف حكم جر الحسن الوجنة الجميل خالها الى شاهد جره وهو قوله سبتنى الفتاة الخ
وقد تقدم * الاشارة الثامنة فوق أحسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبهما وهو قوله
فما قومى بثعلبة بن سعد * ولا بفزارة الشعر الرقابا وثعلبة وفزارة قبيلتان والشعر بضم الشين المعجمة
وسكون العين المهملة جمع أشعر وهو كثير الشعر وفى نسخ الاستشهاد أيضا بقوله
* لقد علم الايقاظ أخفية الكرى * والشاهد فى نصب أخفية بالايقاظ على التشبيه بالمفعول به والايقاظ
جمع يقظ أى متيقظ والاخفية بخاء معجمة ففاء فتحتية جمع خفى وأراد بها أجفان العيون والكرى النوم
* الاشارة التاسعة فوق أحسن حكم نصب الحسن وجها الحسن وجه أب الى شاهد نصبهما وهو
* الحزن بابا والعقور كلبا * والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاى ضد السهل وهو ذم لشخص بان بابه
مغلق دون الاضياف وكلبه عقور * الاشارة العاشرة فوق أحسن حكم رفع الحسن ما تحت نقابه الحسن كل ما
تحت نقابه الى شاهد رفعهما وهو * فاقصد يزيد العزيز من قصده * ويرد عليه أن من يحتمل غير الرفع الا أن يقال
الظاهر حمل الكلام على الاولى حيث لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهمل أرباب الحواشى ضبط اشارات
الجدول وشرح شواهده فوقع فيه خبط كثير (قوله بكاف عربية) أى مجرورة لامعلقة والنسخ مختلفة فى
مواضع هذه الكاف اختلافا لا وثوق معه (قوله جامعا فى ذلك) أى فى الدليل بين كل متناسبين أى قسمين
متناسبين كحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا يرد عليه افراده الحسن الوجنة الجميل خالها بالاشارة الى
دليل يخصه لان افراده بذلك لعدم ذكر قسم يناسبه كما عرفت فتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن
هذا ليس من كلام الشارح بل لبعض الطلبة وأن الشارح رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ويرشحه
عدم وجود هذه الزيادة فى بعض النسخ وقوله فى آخرها وقوله جامعا الخ (قوله مما يليك) أى بحيث
تكون تحت أبيات الصفة المنكرة (قوله ثم ترفع بصرك الى أبيات الصفة المنكرة) أى لتكون جاريا
على عادة القراءة فى الورق مثلا من البداءة بالاعلى (قوله فى رأس أبيات النوعين) أى أبيات كل من
النوعين الصفة المنكرة والصفة المعرفة بال والا فالمجعول فى رأس أبيات مجموعهما بيوت عشرة لا خمسة
(قوله باثنى عشر مربعا) هذا على ما فى نسخ وفى أخرى تقليل المربعات المقابلة للجر والنصب والرفع فى
النوعين بحسب اجتماع بعض صور كل من الثلاثة فى حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن
وجه أب فى أحسنية الجر فوضع لحكم الاربعة بيتا واحدا وكاجتماع الاولين فى ضعف النصب وفى قبح الرفع
فوضع لحكمهما بيتا واحدا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع فى
الشاهد ان كان وفى الحكم ان لم يكن والمربع سطح أحاط به أربع خطوط ولذلك سمى مربعا ويحتمل
أن تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا أربع قائمة ان استقامت الخطوط الاربعة لتساوى الزوايا حينئذ
والزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا أربع بعضها وهو ما صغر حاد وبعضها وهو ما كبر منفرج ان لم
لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا أربع منفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش
كما لا يخفى على من له أدنى المام بفن الهندسة (قوله بالاخيرين) أى البيتين الاخيرين المكتوب فى أحدهما
لفظ السببى وفى الآخر لفظ الصفة والضمير فى منها يرجع الى قوله خمس بيوت (قوله حكم المعمول

بكاف عربية جامعا فى
ذلك بين كل متناسبين
باشارة واحدة وهو هذا ٧
طريقة معرفة هذا
الجدول أن تضع الورقة
التى هو مرسوم فيها بين
يديك بحيث تكون
أبيات الصفة المعرفة بأل
مما يليك ثم ترفع بصرك
الى أبيات الصفة المنكرة
فاذا فرغت منها تنظر الى
أبيات الصفة المعرفة بأل
وقد جعل فى رأس أبيات
النوعين خمس بيوت
مكتوب فى أول بيت
منها الجر وفى الثانى
النصب وفى الثالث الرفع
وفى الرابع السببى وفى
الخامس الصفة ووصل
كل بيت من هذه الابيات
باثنى عشر مربعا
فالمربعات الموصولة
بالاخيرين منها الصفة
ومعمولها السببى المنقسم
الى اثنى عشر قسما كما
تقدم والمربعات الموصولة
ببيت الجر مكتوب فيها
حكم المعمول

السببي) أى حكم جره وقوله الذى فى مربعاته صفة لمعمول السببي والضمير يرجع اليه (قوله فما قابله منها) الضمير فى منها الاحكام السببي أى احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من ممتنع والمعنى أن السببي الذى قابله من أحكام اعراب السببي المطلوب من جر أو نصب أو رفع ممتنع فهو ممتنع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) أتى به مع علمه من قوله مشيرا الخ توطئة لما بعده وقوله هذه الاحكام أى بعضها (قوله بصورة ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع) هذا على ما فى عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر فى الشارح كما تقدم ٧

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
زيد الحسن	الوجه	قبح	م ـــ (٨)	م ـــ ن ك
زيد الحسن	وجه الأب			
زيد الحسن	وجها	قبح	(٩) ـــ سن	ضع ـــ
زيد الحسن	وجه أب			
زيد الحسن	وجهه	م ـــ	م ـــ	
زيد الحسن	وجه أبيه			
زيد الحسن	[illegible]			
زيد الحسن	[illegible]			
زيد الحسن	نوال أعده	(١٠)		
زيد الحسن	[illegible]			ـــ ن
[illegible]	أنفه			
[illegible]	خالها	ـــ سن	ـــ سن	ضعيف (٧)

الصفة	السببي	الرفع	النصب	الجر
حسن	الوجه	قبح	ضعيف (٢)	م ـــ ن (١) ك
حسن	وجه الأب			
حسن	وجها	قبح (٣)	قـ ـسن (٢)	
حسن	وجه أب			
حسن	وجهه			
حسن	وجه أبيه	م ـــ ن (٥)	ضع ـــ ف	ضع ـــ ف
حسن	[illegible]			
حسن	[illegible]			
حسن	نوال أعده	م ـــ سن (٦)	م ـــ ن	م ـــ ن
حسن	[illegible]			
[illegible]	أنفه			
[illegible]	خالها	م ـــ ن	ضع ـــ ف	ضع ـــ ف

وجعلنا الاربعة فوق أقبح الذى كان عليه صورة ثمانية فى بعض النسخ وذلك لموافقة تعداد الاشارات فى المحشى اه مصححه)

ما يحرس هذه الاحكام اشارة هندية فانظر فى الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الاشارة فهو شاهد ذلك الحكم * وقوله جامعا بين كل متناسبين الخ أى كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة ستة فى الجر وخمسة فى النصب وأربعة فى الرفع

(١) لاحق بطن بقرى سمين
لاخطل الرجع ولا قرون
(٢) أجب الظهر ليس له سنام
(٣) هيفاء مقبلة عجزاء مدبرة
محطوطة جدلت شنباء أنيابا
(٤) ببهمة منيت شهم قلب
(٥) تعيرنا أنا قليل عدادنا
فقلت لها ان الكرام قليل
(٦) أزورامرأ جما نوال أعده
(٧) سبتنى الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه
(٨) فما قومى بثعلبة بن سعد
ولا بفزارة الشعر الرقابا
(٩) الحزن بابا والعقور كلبا
(١٠) فاقصد بزيد العزيز من قصده

(قد وضعنا فى جدولنا بدل الستة واحدا وبدل الخمسة اثنين وجعلنا موضع الاربعة فوق قبيح خاليا

﴿تنبيهان * الأول﴾ تقدم ان معمول الصفة يكون ضميرا او عملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل نحو مررت برجل حسن
الوجه جميله ونصب ان
فصلت أو قرنت بال
فالاول نحوهم أحسن
وجوها وأنضرهموها
والثاني نحو الحسن الوجه
الجميله * الثاني انما تأتي
مسائل امتناع الاضافة
مع الصفة المفردة كما
رأيت فان كانت الصفة
مثناة أو مجموعة على حد
المثنى جازت اضافتها
مطلقا كما سبق في باب
الاضافة اه ﴿خاتمة﴾
قال في الكافية
وضمن الجامد معنى الوصف
واستعمل استعماله
بضعف
كانت غربال الاهاب
وكذا
فراشة الحلم فراع المأخذا
أي من تضمين الجامد معنى
المشتق واعطائه حكم
الصفة المشبهة قوله
فراشة الحلم فرعون
العذاب وان
قطلب نداه فكلب دونه
كلب وقوله
فلولا الله والمهر المفدى
لابت وأنت غربال
الاهاب
ضمن فراشة الحلم معنى
طائش وفرعون معنى اليم
وغربال معنى مثقب
فاجريت مجراها في
الاضافة الى ماهو فاعل في
المعنى ولو رفع بها أو نصب
جاز والله أعلم
﴿التعجب﴾ (بافعل
انطق بعد ما تعجبا *
أو جئ بافعل قبل مجرور بيا) أي يدل على التعجب وهو استعظام فعل فاعل
ظاهر المزية بالفاظ كثيرة نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فاحيا كم سبحان الله المؤمن لا ينجس لله دره فارسا لله أنت

(قوله وعملها فيه جر بالاضافة ان باشرته وخلت من أل) جوز في التسهيل وفاقا للكسائي مع المباشرة والخلو من أل أن تعمل الصفة في الضمير النصب على التشبيه بالمفعول به فعلى هذا الجر غالب لا لازم كما قاله الدماميني قال ويظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أحمر الوجه لا أصفره بكسر الراء عند قصد الاضافة وفتحها عند عدم قصدها (قوله وأنضرهموها) من النضرة وهي الوضاءة والبهجة وفيه أن ما ذكر صيغة تفضيل لا صفة مشبهة فكان ينبغي أن يقول كغيره قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها (قوله الجميلة) كون الضمير في محل نصب مذهب سيبويه ومذهب الفراء أنه في محل جر قاله السيوطي أي لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بال الى كل معرفة (قوله مطلقا) أي سواء كانت الصفة بال أولا وسواء كان المضاف اليه خاليا من أل ومن الاضافة لتاليها او الضمير تاليها أولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخفيف بحذف النون (قوله فراشة الحلم) بفتح الفاء (قوله أي من تضمين الجامد الخ) بيان لقوله كانت غربال الخ (قوله واعطائه حكم الصفة المشبهة) أي من رفع السببي ونصبه وجره وجعله أبو حيان سماعيا (قوله والمهر المفدى) بفتح الفاء والدال المهملة المشددة أي القوي الجري لابت أي رجعت وأنت غربال الاهاب أي مثقب الجلد من وقع الاسنة

﴿التعجب﴾

اعلم انه لا يتعجب من صفاته تعالى قياسا فلا يقال ما أعلم الله لانها لا تقبل الزيادة وشذ قول العرب ما أعظم الله وما أقدره وما أجله نقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل والسيوطي عن أبي حيان ثم قال السيوطي والمختار وفاقا للسبكي وجماعة كابن السراج وابن الانباري والصيمري جوازه ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غاية العظمة وان عظمته مما تحار فيه العقول والقصد الثناء عليه بذلك اه باختصار وسيأتي عن الرضي ما يؤيد الجواز ثم رأيت ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابه الاعلام افتاء السبكي بالجواز ساق كلام ابن الانباري وملخصه اعترض الكوفيون على البصريين في قولهم ان ما أفعله فعل بانه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شئ أعظمه والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل فأجابوا بان معنى ما أعظم الله شئ وصفه بالعظمة كما تقول عظمت عظيما او الشئ اما من يعظمه من عباده أو ما يدل على عظمته من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي انه أعظم لذاته لا لشئ جعله عظيما وقيل هو اخبار بانه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن حجر أنه على القول الاول باوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجاز في الاخبار اه ويكفي في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلا مما يقبل الزيادة وان لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته فتأمل ولا يجوز على الله تعالى لانه انما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فعلى لسان خلقه نحو فما أصبرهم على النار أفاده الدماميني وغيره (قوله تعجبا) أي لاجل التعجب أو متعجبا أو في وقت التعجب (قوله أي يدل على التعجب الخ) لم يحمل المتن جميع ذلك حتى يكون تفسيرا له فكان الظاهر أي يتعجب بصيغتين مبوب لهما في كتب النحاة وقد يتعجب بغيرهما نحو كيف تكفرون الخ (قوله وهو استعظام) وعرفه الدماميني بانه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب (قوله فعل فاعل) يعني صفة موصوف وان لم يكن له فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيدا فاندفع اعتراض البعض كغيره (قوله ظاهر المزية) أي بسبب زيادة فيه خفي سببها فلا يتعجب مما لا زيادة فيه ولا مما ظهر سببه (قوله نحو كيف تكفرون بالله) أي أتعجب من كفركم بالله فاستعملت كيف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا استعمال سبحان الله ولله دره فارسا ولله أنت وما أنت جارة في التعجب فانه مجاز عن الاخبار بالتنزه وبكون دره منسوبا بالله وبكون المخاطب منسوبا بالله وعن الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية وعن نفي جوارها ان كانت نافية أي لست جارة بل أعظم منها (قوله سبحان الله الخ) قال البعض انظر هل المتعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والاظهر أنه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن اذ عدم نجاسته غير خفي السبب ثم رأيت في شروح البخاري التصريح به (قوله لله أنت) أي في جميع

الكمالات كما يدل عليه حذف جهة التعجب فهو أبلغ من نحو لله دره فارسا (قوله يا جارتا ما أنت جاره) شطر بيت من مجزو الكامل المرفل لجاره بالوقف على هاء التأنيث وان كان منصوبا على التمييز أو الحال ان كانت ما استفهامية أو الخبرية ان كانت نافية حجازية ومرفوعا ان كانت نافية تميمية وجارتا منصوب لانه مضاف الى الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله واها) اسم فعل بمعنى أعجب (قوله لاطرادهما) أى كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر فى واها ولك رده بان وضع واها للفظ الفعل الدال على التعجب لا للتعجب بناء على الراجح من أن مسميات أسماء الافعال ألفاظ الافعال (قوله ضميرا يعود عليها) أى والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله على أنها مبتدأ) أى واجب التقديم لانها فى كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة دماميني (قوله نكرة تامة) أى غير موصوفة بالجملة بعدها وذلك لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه فيناسبه التنكير (قوله لتضمنها معنى التعجب) أى المناسب له قصد الابهام لاقتضاء التعجب خفاء السبب والابهام يناسب الخفاء والمراد بتضمنها معنى التعجب أن لها دخلا فى افادته فلا ينافى أن الموضوع للتعجب الجملة بتمامها وقيل المسوغ تقدير التخصيص والمعنى شئ عظيم (قوله وما بعدها خبر) لكن ليس المقصود بالتركيب فى هذه الحالة الاخبار بل انشاء التعجب وكذا يقال فيما يأتى قال الرضى معنى ما أحسن زيدا فى الاصل شئ من الاشياء جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب من شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما أقدر الله وما أعلمه (قوله هى استفهامية) أى مشوبة بتعجب كما ذكره المصنف فى شرح التسهيل وقال الدماميني استفهامية أى فى الاصل ثم نقلت الى انشاء التعجب قال وهذا القول أقوى من جهة المعنى لان شأن المجهول كسبب الحسن أن يستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما لى لا أرى الهدهد اه وما بعدها هو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال فى التصريح وهو موافق لقولهم باسمية أفعل بفتح العين فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما أصحاب اليمين (قوله هى معرفة ناقصة) لاحتياجها فى افهام المراد الى الصلة (قوله أى شئ عظيم) ليس ذكر شئ ضروريا (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال الدماميني نقلا عن المصنف لا يرد على ذلك عليكنى ورويدنى لانه يقال عليك بى ورويدبى فلا يلزمان نون الوقاية بخلاف ما أفقرنى اه قال البعض وقد يقال هو ظاهر فى الثانى لا الاول لان عليكنى بمعنى الزمنى وعليك بى بمعنى استمسك بى كما ذكره فهو تركيب آخر اه ولك دفعه بان مراد المجيب أن عليك له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون بخلاف فعل التعجب فانه ليس له حالة يستغنى فيها مع ياء المتكلم عن النون مع أن المعروف أن عليك مطلقا بمعنى الزم الا انه قد يضمن معنى استمسك فيتعدى بالباء (قوله وما بعده مفعول به) لهذا المفعول أحكام خالف فيها أصل المفاعيل منها أنه لا يحذف الا بدليل ولا يتقدم على عامله ولا يحال بينهما الا بالظرف على الصحيح ولا يكون الا معرفة أو نكرة مختصة كما سيذكر الشارح هذا الحكم والمصنف البقية (قوله لمجيئه مصغرا) أجاب البصريون بانه شاذ (قوله شدن) من شدن الظبى بالشين المعجمة والدال المهملة أى قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه ولنا صفة ثانية لغزلانا وتمام البيت * من هؤليائكن الضال والسمر * والضال بضاد معجمة فالف فلام مخففة شجر السدر البرى الواحدة ضالة والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر الطلح بحاء مهملة كما فى كتب اللغة لا بالعين كما حرفه البعض الواحدة سمرة ويجمع أيضا على سمرات (قوله ففتحته اعراب) نقل عن بعض الكوفيين أن فتحته بنائية لتضمنه التعجب الذى هو معنى حقه أن يؤدى بالحرف ورد بان المؤدى لمعنى التعجب الجملة بتمامها لا أفعل وحينئذ فقول الشارح بقية الكوفيين أى غالب بقيتهم (قوله وذلك) أى كون فتحته فتحة اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضى عندهم نصبه) فعامل النصب عندهم المخالفة (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان للمخالفة هنا وفيه تنبيه على أن مخالفة الخبر للمبتدا كونه ليس وصفا للمبتدا فى المعنى كما فى زيد عندك وما أحسن زيدا ومقتضاه النصب عندهم فى نحو زيد أفضل أبا وفسرها فى التصريح بان يكون الخبر بحيث لا يحمل على المبتدا الا حقيقة ولا حكما (قوله وصف لزيد لا لضميرما) فيه اشارة الى أن معنى أحسن عندهم فائق فى

* يا جارتا ما أنت جارة * وقولوا واها لسلمى ثم واها واها والمبوب له فى كتب العربية صيغتان ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه فاما الصيغة الاولى فما فيها اسم اجماعا لان فى أفعل ضميرا يعود عليها وأجمعوا على أنها مبتدأ لانها مجردة للاسناد اليها ثم اختلفوا فقال سيبويه هى نكرة تامة بمعنى شئ وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع وقال الفراء وابن درستويه هى استفهامية ونقله فى شرح التسهيل عن الكوفيين وقال الاخفش هى معرفة ناقصة بمعنى الذى وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا أى شئ عظيم واختلفوا فى أفعل فقال البصريون والكسائى فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرنى الى رحمة الله ففتحته بناء كالفتحة فى زيد ضرب عمرا وما بعده مفعول به وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغرا فى قوله يا ما أميلح غزلانا شدن لنا ففتحته اعراب كالفتحة فى زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدا تقتضى عندهم نصبه وأحسن انما هو فى المعنى وصف لزيد لا لضمير ما وزيد عندهم

مشبه بالمفعول به * وأما الصيغة الثانية فاجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر وهو فى الاصل
ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كاغد البعير اذا صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر فزيدت الباء
فى الفاعل ليصير على صورة المفعول به كامرر بزيد ولذلك التزمت بخلافها فى نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها كقوله
كفى الشيب والاسلام للمرء
ناهيا
وانما تحذف مع أن وأن
كقوله
واحبب الينا أن تكون
المقدما
لاطراد حذف الجار معهما
كما عرف وقال الفراء
والزجاج والزمخشرى وابنا
كيسان وخروف لفظه
ومعناه الامر وفيه ضمير
والباء للتعدية ثم قال ابن
كيسان الضمير للحسن
وقال غيره للمخاطب وانما
التزم افراده لانه كلام
جرى مجرى المثل
(وتلو أفعل انصبنه)
أى حتما لما عرفت
(كما أوفى خليلينا
واصدق بهما)
﴿تنبيه﴾ شرط المنصوب
بعد أفعل والمجرور بعد
أفعل أن يكون مختصا
لتحصل به الفائدة كما
أرشد اليه تمثيله فلا
يجوز ما أحسن رجلا ولا
أحسن برجل انتهى
(وحذف ما منه
تعجبت استبح) منصوبا
كان أو مجرورا
(ان كان عند الحذف
معناه يضح) أى يتضح
فالاول كقوله
جزى الله عنا والجزاء بفضله
ربيعة خيرا ما أعف وأكرما
أى ما أعفهم وأكرمهم والثانى وشرطه أن يكون أفعل معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره فى شرح
الكافية نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم وأما قوله فذلك ان يلق المنية يلقها * حميدا وان يستغن يوما فاجدر أى به فشاذ ﴿تنبيه﴾ انما هذا
جاز حذف المجرور بعد أفعل مع كونه فاعلا

الحسن لا صير زيدا حسنا كما هو على مذهب البصريين اذ التصيير صفة لضمير ما الاز يد فتأمل (قوله مشبه بالمفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل فى الصورة (قوله على فعلية أفعل) أى فيها لتحصل الربط وانما أجمعوا على فعلية أفعل لان صيغته لا تكون الا فعل وأما اصبع فنادر قاله المصرح (قوله لفظه لفظ الامر) على هذا هو مبنى على السكون أو حذف حرف العلة كالامر نظرا لصورته أو على فتحة مقدرة منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر نظرا للمعنى (قوله ومعناه الخبر) أى فى الاصل والا فالجملة بتمامها نقلت الى انشاء التعجب أو مراده بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء غير الطالب (قوله وهو فى الاصل ماض الخ) فاصل أحسن بزيد أحسن زيد أى صار ذا حسن فهمزته للصيرورة (قوله ثم غيرت الصيغة) أى عند نقلها الى انشاء التعجب ليوافق اللفظ فى التغيير تغيير المعنى من الاخبار الى الانشاء هذا ما ظهر لى (قوله انما تحذف مع أن وأن) الذى فى التصريح نقلا عن الموضح فى الحواشى أنها انما تحذف مع أن المخففة وأن حذفها مع أن المشددة ممتنع لعدم السماع ثم قال فهذا حكم اختصت به ان عن أن ونظيره عسى أن يقوم زيد فلا يقال عسى أنه يقوم (قوله والباء للتعدية) أى فوضع مجرورها نصب على المفعولية قال المصنف ولو اضطر شاعر الى حذفها مع غير أن بعد أفعل لزمه ان يرفع على قول البصريين وأن ينصب على قول الفراء وبهذا ظهرت ثمرة الخلاف اه دمامينى هذا وفى الهمع أن الهمزة على قول الفراء ومن وافقه للنقل كهى فى ما أفعل والباء زائدة وكذا قال الدمامينى الهمزة على هذا القول للتعدية والباء زائدة ثم قال ويحتمل أن تكون الهمزة عليه للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وأصل أكرم بزيد أكرم زيد أى صار ذا كرم ثم غير الماضى بالامر وجىء بالباء المعدية التى تصير الفاعل مفعولا وقيل أكرم بزيد فصار المعنى اجعل زيدا صائرا ذا كرم اه ملخصا وبه يعلم تنصير الشارح وصريح كلام الدمامينى أن المراد بالتعدية التعدية الخاصة التى تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المغنى فالباء معدية مثلها فى أمرر بزيد أن المراد بالتعدية التعدية العامة وأن الباء للالصاق (قوله الضمير للحسن) أى المفهوم من أحسن والتقدير أحسن يا حسن بزيد أى دم به والزمه اه تصريح ولذلك لزم الضمير صورة واحدة ويرده أنه يقال أحسن بزيد يا عمرو اذ لا يخاطب شيئان فى حالة واحدة اه دمامينى (قوله للمخاطب) فمعنى أحسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا حسنا أى صفه بالحسن كيف شئت اه دمامينى (قوله وانما التزم الخ) جواب سؤال وارد على من قال الضمير للمخاطب (قوله لما عرفت) أى من أنه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كما أوفى الخ) تمثيل لقوله بافعل انطق الخ على اللف والنشر المرتب (قوله لتحصل به الفائدة) أى المطلوبة وهى التعجب من حال شخص مخصوص بخلاف نحو ضرب رجلا فان المقصود الاخبار بوقوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف ما منه) أى من حاله والسين والتاء فى استبح زائدتان أو للصيرورة وشرط فى التصريح لحذف المتعجب منه منصوبا كان أو مجرورا ولا وجه لاقتصار البعض فى نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور أن يكون ضميرا قال البعض فلا يجوز الحذف فى نحو أحسن بزيد لعدم الدليل عند الحذف ولا فى نحو زيد أحسن بزيد لان الاظهار فى موضع الضمير فى نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف اه وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا وزيد ما أحسن زيدا الا يقال المتجه أخذا من التعليل جواز الحذف فى نحو ما أحسن زيدا وأحسن بزيد اذا كان ثم دليل كما لو قيل ذلك فى مقام الثناء على زيد لانا نمنع كون المحذوف فى ذلك اسما ظاهرا ونحكم بانه ضمير يرجع الى المثنى عليه فى المقام فتفطن (قوله معناه يضح) أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفى مطلق الفهم بل لا بد من الوضوح الذى هو قدر زائد على مجرد الفهم مع أن الظاهر الذى يدل عليه كلام التوضيح الاكتفاء بمطلق الفهم وفى تعبيره بقد اشارة الى الجواب بحمل الوضوح على الانفهام (قوله فشاذ) الاوجه عندى أنه ليس بشاذ وأنه لا يشترط

لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة لجار فيه ما يجوز فيها وذهب قوم منهم الفارسي الى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء ورد بوجهين أحدهما لزوم ابرازه حينئذ في التثنية والجمع والآخر أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا (وفى الفعلين) المذكورين (قدما لزما * منع تصرف بحكم حتما) ليكون مجيئهما على طريقة واحدة أدل على ما يراد به فالاول الماضى كتبارك وعسى والثانى فى الأمر كتعلم بمعنى اعلم وقيل ان جمودهما لتضمنهما معنى الحرف الذى كان حقه ان يوضع للتعجب فلم يوضع (وصغهما من ذى ثلاث صرفا * قابل فضل تم غير ذى انتفا * وغير ذى وصف يضاهى أشهلا * وغير سالك سبيل فعلا) أى لا يبنى هذان الفعلان الا مما استكمل ثمانية شروط * الاول أن يكون فعلا فلا يبنيان من الجلف والحمار فلا يقال ما أجلفه وما أحمره وشذ ما أذرعها أى ما أخف يدها فى الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع نعم ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها فى الغزل وعلى هذا تكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول * الثانى أن يكون ثلاثيا فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج الا أفعل فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان وشذ على هذين القولين ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف وعلى الثلاثة ما أتقاه وما أملأه القربة لانهما من اتقى وامتلأت وما أخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتى * الثالث أن يكون متصرفا فلا يبنيان من نعم وبئس

هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف (قوله لان لزومه للجر الخ) ولما لم يلزم الفاعل فى نحو كفى بزيد الجر امتنع حذفه وان كان فى حكم الفضلة بالنسبة للتأنيث اذ لا يقال كفت بهند (قوله لزوم ابرازه حينئذ) أى حين استتر فى الفعل وأجيب بان عدم ابرازه لالحاقه بضمير أفعل فى نحو ما أحسن زيدا فكما لم يجمع الضمير فى أحسن لم يجمع فى أحسن به بجامع اتفاق الفعلين فى المعنى أو لكونه فى تركيب جرى مجرى المثل الذى لا يغير (قوله كنا من أكرم بنا) قد يقال لا مانع من أن يلتزم الفارسى امتناع الاستتار فى نحو هذا ويخص الاستتار بغيره مما يصح استتاره أفاده سم (قوله وفى كلا الفعلين) متعلق بلزم وكذا قدما لانه نصب على الظرفية أى فى الزمن القديم وكذا بحكم والباء فى بحكم سببية وأراد بالحكم كون المجىء على طريقة واحدة أدل على المراد فقوله ليكون الخ بدل أو بيان من قوله بحكم حتما أو تضمنهما معنى التعجب كما قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم أن عدم تصرف الفعل اما بخروجه عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس أو بالاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر كيدع ويذر فانه استغنى عن ماضيهما بماضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب لكلا الامرين (قوله ليكون مجيئه) أى كلا الفعلين وأفرد الضمير نظر اللفظ كلا (قوله أدل على ما يراد به) أى من التعجب وانما كان مجيئه على طريقة واحدة أدل لان التصرف فيه ونقله من حالة الى حالة ربما يشعر بزوال المعنى الاول (قوله من ذى ثلاث) أى من مصدر فعل ذى ثلاث (قوله صرفا) أى تصرفا تاما لانه المتبادر عند الاطلاق فخرج ما لا تصرف له أصلا كنعم وبئس وعسى وليس وما له تصرف ناقص كيدع ويذر (قوله قابل فضل) أى زيادة وقوله تم أى يكتفى بمرفوعه (قوله يضاهى أشهلا) أى فى الوزن وكون مؤنثه على فعلاء (قوله أى لا يبنى الخ) أخذ الحصر من قيد الاحتراز أعنى قوله من ذى ثلاث الخ (قوله أن يكون فعلا) أخذه من كون الاوصاف المذكورة لموصوف مقدر وهو الفعل لان مجموعها لا يكون الا له (قوله فلا يبنيان من الجلف) بكسر الجيم الرجل الجافى (قوله فلا يقال ما أجلفه) أى لبنائه من غير فعل لكن فى القاموس جلف كفرح جلفا وجلافة فاثبت له فعلا وحينئذ يبنى من فعله ما أجلفه (قوله ما أذرعها) بالذال المعجمة والعين المهملة (قوله ذراع) كسحاب وقد يكسر كذا فى القاموس (قوله نعم ادعى ابن القطاع الخ) استدراك على ما قبله المقتضى انه لم يسمع له فعل وفى بعض النسخ ابن القطان بالنون والاول هو الظاهر لانه الذى من أئمة اللغة (قوله فلا يبنيان من دحرج الخ) أى لما يلزم عليه من حذف بعض الاصول فى الرباعى المجرد وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود فى غيره كالمشاركة والمطاوعة والطلب فى ضارب وانطلق واستخرج قاله المصرح (قوله الا أفعل) استثناء من مفهوم قوله أن يكون ثلاثيا فكأنه قال فلا يبنيان من غيره الا أفعل أو من معطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج ونحوها الا أفعل (قوله فقيل يجوز مطلقا) هذا رأى سيبويه واختاره المصنف فى التسهيل وشرحه (قوله لغير النقل) أى لغير نقل الفعل من اللزوم الى التعدى أو من التعدى لواحد الى التعدى لاثنين أو من التعدى لاثنين الى التعدى لثلاثة بان وضع الفعل على الهمزة (قوله نحو ما أظلم هذا الليل) فان فعل التعجب المذكور وان كانت همزته للنقل والتعدية كما سيذكره الشارح فى الخاتمة مبنى من أفعل الذى همزته لغير النقل وكذا يقال فى المثال الثانى (قوله وشذ على هذين القولين الخ) أما الشذوذ على أول القولين فظاهر وأما على ثانيهما فلان الهمزة فى المثالين للنقل من التعدى لواحد الى التعدى لاثنين فان الاصل عطاز يد الدراهم أى تناولها وولى المعروف أى تناوله (قوله وما أملأه القربة) كذا فى نسخ وفى نسخ وما أملأه للقربة وكلاهما فاسد أما الاول فمن وجهين الاول ان فعل التعجب لا ينصب لفظا الا مفعولا واحدا الثانى ان ما أملأه مصوغ من ملأ الثلاثى لا من امتلأ الخماسى والذى سيصرح به الشارح أنه من امتلأ الخماسى وأما الثانى فمن الوجه الثانى فدعوى البعض ظهور ما أملأه للقربة غفلة عن كلام الشارح والذى بخط الشارح ما أملأ القربة وهى الصواب (قوله لانهما من اتقى وامتلأت) لم يأخذوهما من تقى

وشذ ما أعساه وأعس به * الرابع أن يكون معناه قابلا للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات * الخامس أن يكون تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها فان التعجب فيه داخل على أبرد وأدفأ وأصبح وأمسى زائدتان * السادس أن يكون مثبتا فلا يبنيان من منفى سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به أم غير ملازم كما قام * السابع أن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع * الثامن أن لا يكون مبنيا للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازما لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا قال فى التسهيل وقد يبنيان من فعل المفعول ان أمن اللبس ﴿تنبيهان * الاول﴾ بقى شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فانهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته قال فى التسهيل وقد يغنى فى التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغنى فى غيره أى نحو ترك فانه أغنى عن ودع وعد فى شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضد قام وقال من القائلة وزاد غيره قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور وعد نام فيها غير صحيح لان سيبويه حكى ما أنومه * الثانى عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلا أو تحويلا أى بقدر رده الى ذلك لانه فعل غريزة فيصير لازما ثم تلحقه همزة النقل وبعضهم أن يكون واقعا وبعضهم أن يكون دائما والصحيح عدم اشتراط ذلك (واشدد أو اشد

أن

بمعنى خاف وملأ بمعنى امتلأ فلا يكونان شاذين لندورهما أفاده فى التصريح (قوله وشذ ما أعساه وأعس به) تبع فى ذلك المصنف حيث قال فى شرح التسهيل وشذ ما أعساه وأعس به بمعنى ما أحقه وأحق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وغلطه الدمامينى بان الفعل الجامد عسى التى هى من أفعال الرجاء وليس قولهم ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة كما ينادى عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحق به (قوله أن يكون تاما) أى لانه لو قيل ما أكون زيدا قائما لزم نصب أفعل لشيئين ولا يجوز حذف قائما لامتناع حذف خبر كان ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام أفاده الشاطبى قال فى التصريح وحكى ابن السراج والزجاج عن الكوفيين ما أكون زيدا قائما بناء على أصلهم من ان المنصوب بعد كان حال (قوله فلا يبنيان من منفى) أى لالتباسه بالمثبت (قوله نحو ما عاج بالدواء) مضارعه يعيج واعترض بانه قد جاء فى الاثبات كما فى نوادر القالى ويجاب بان ذلك نادر وأما عاج يعوج بمعنى مال عيل فيستعمل فى الاثبات (قوله أن لا يكون اسم فاعله على أفعل) أى لمنعهم بناء أفعل التفضيل منه لانه لو بنى منه أفعل التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التعجب كأفعل التفضيل فى أمور كثيرة فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التفضيل منه كذا علل فى شرح التسهيل (قوله أن لا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبنى من فعل المفعول بالمبنى من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه من المبنى للمفعول (قوله عنيت بحاجتك) كذا فى نسخ باسقاط ما وهى الصواب وفى أخرى ما عنيت بزيادة ما وهى خطأ كما لا يخفى (قوله فيجيز ما أعناه الخ) أى لأمن اللبس (قوله ان أمن اللبس) أى بان كان الفعل ملازما للبناء للمجهول أو غير ملازم وقامت قرينة على أنه مبنى من فعل المفعول فهو أعم من مذهب البعض المتقدم وقصر البعض أمن اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول فيكون مساويا للمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا داعى اليه (قوله لم يذكره هنا) أى وأشار اليه فى التسهيل كما نبه عليه الشارح بقوله قال فى التسهيل الخ ولم يذكره هنا لان الخارج به ألفاظ قليلة جدا (قوله سكر الخ) أى فالمسموع ما أكثر سكره لا ما أسكره وكذا ما بعده (قوله وقعد الخ) اعترضه الشاطبى وأقره البعض بان منع بناء فعل التعجب من القيام والقعود والجلوس لفقد شرط قبول الفضل وعندى فيه نظر لانها تقبل الفضل من حيث طول زمنها (قوله أى بقدر رده الى ذلك) بيان للتحويل (قوله لانه فعل غريزة فيصير لازما) المتبادر منه ان الغرض من هذا التحويل صيرورته لازما وقضيته عدم التحويل اذا كان فعل بالفتح أو بالكسر لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع أنه يرد عليه أيضا أن التحويل لا يتعين طريقا لصيرورة الفعل لازما لحصوله بتنزيله منزلة اللازم بقطع النظر عن مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير مستقبل (قوله والصحيح عدم اشتراط ذلك) أى المذكور من كونه على فعل أصلا أو تحويلا وكونه واقعا وكونه دائما أما الاول فلما مر ولان فعل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فعل بالضم فى قبول همزة النقل فتقدير ردهما عند بناء فعل التعجب منهما الى فعل لا حاجة اليه ولان من الافعال أنواعا رفضت العرب صوغها على فعل بالضم وهى المضاعف والمعتل العين والمعتل اللام فاذا تعجبت من شئ منها لم تقدر رد الصيغة الى فعل للرفض المذكور قال الدمامينى ولصاحب المذهب الاول أن يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم فى مثل ما أعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولك أن تقول المفعول الثانى مقدر مجرور بالباء على القاعدة الآتية قبيل الخاتمة أى ما أعلم زيدا بكذا أو ان ما أعلم زيدا مصوغ من علم المنزل منزلة اللازم فتفطن وأما الثانى فلجواز ما أحسن ما يكون هذا الطفل وليس بواقع وأما الثالث فلجواز ما أشد لمع البرق وليس بدائم (قوله واشدد أو أشد الخ) المتبادر منه ان أشدد وأشد مصوغان من فعل مستكمل الشروط لان القصد من الاتيان بنحو أشدد وأشد التخلص من صوغ فعل التعجب من فعل لم يستكمل الشروط مع

أوشبههما * يخلف مابعض الشروط عدما) من الافعال (ومصدر) الفعل (العادم) بعض الشروط صريحا كان أومؤولا (بعد) أى بعد ما أفعل (ينتصب * وبعد أفعل جره بالبا يجب) فتقول فى التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل نحو ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرته أو اشدد أو أعظم بها وكذا المنفى والمبنى للمفعول الا أن مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع الاول والا فمن الثانى تقول ما أشد كونه جميلا أو ما أكثر ما كان محسنا أو اشدد أو أكثر بذلك وأما الجامد والذى لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبتة (وبالندور احكم لغير ما ذكر * ولا تقس على الذى منه أثر) أى حق ما جاء عن العرب من فعلى التعجب مبنيا مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما أخصره من اختصر وهو خماسى مبنى للمفعول وقولهم ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه وهى من فعل فهو أفعل كأنهم حملوها على ما أجهله وقولهم ما أعساه وأعس به وقولهم أقمن به أى أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أى حقيق به ولا فعل له وقالوا ما أجنه وما أولعه من جن وولع وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وفعل هذا الباب لن يقدما * معموله) عليه (ووصله به الزما * وفصله) منه (بظرف أو بحرف جر) متعلقين بفعل التعجب (مستعمل والخلاف فى ذاك استقر) فلا تقول مازيدا أحسن ولا زيدا أحسن وان قيل ان زيدا مفعول به وكذلك لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا ولا أحسن لولا بخله بزيد واختلفوا فى الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله

خليلى ما أحرى بذى اللب أن يرى * صبورا ولكن لا سبيل الى الصبر

وقوله * وأحر اذا حالت بأن أتحولا * فان كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما قال فى شرح التسهيل بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمرا ولا ما أحسن عندك جالسا

ان أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثى وهو اشتد الخماسى على الظاهر اذ لا يعلم ورود أشد الرباعى فعلا الا فيما قال صاحب الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا فى أشدد استخراجا بعيد ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه قوله واشدد وأشد الخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثيا كما ذكره الناظم فى شرح العمدة وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشر بأنهما من غير ثلاثى مجرد فلم يستكملا الشروط فى أنفسهما فكيف يتوصل بهما الى غيرهما اه (قوله أوشبههما) أى كأكثر وأكبر وأعظم (قوله يخلف مابعض الشروط عدما) أى يخلف فعلى التعجب المأخوذين مما ذكر قال فى التصريح ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط نحو ما أشد ضرب زيد لعمرو اه ولا يرد هذا على الناظم لان مراده يخلف وجوبا (قوله نحو ما أكثر أن لا يقوم) اعترضه سم فقال هلا جاز المصدر الصريح مضافا اليه العدم أو الانتفاء واعترضه زكريا فقال لا يخفى ان المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا فى الزمن الماضى فكيف يقال ذلك وأن للاستقبال قال سم وقد يجاب بأن الصيغة صارت للانشاء وانسلخ عنها معنى الزمان وفيه أن هذا فى صيغة فعل التعجب والاعتراض بغيرها ويظهر أنه يصح أن يتعجب من عدم قيامه فى المستقبل ومن عدم قيامه فى الماضى وأنه يقال فى الثانى ما أكثر أن لم يقم لان أن مع لم ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلنا له مصدر) أى بناء على أن الفعل الناقص يدل على الحدث وقوله والا أى بناء على أنه لا يدل عليه والراجح الاول كما مر فى محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقى ما لا فعل له والظاهر أنه لا يتعجب منه أيضا لانه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوبا أو مجرورا اه والمتجه عندى انه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية وما فى معناها فيقال ما أشد حماريته أو ما أشد كونه حمارا فاحفظه (قوله وبالندور الخ) اعترض بأنه لا حاجة اليه بعد تقرير الشروط ولئن سلم الاحتياج الى قوله وبالندور الخ فهو يغنى عن قوله ولا تقس الخ اذ معلوم أن النادر لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشطر الاول اشارة الى أن الشروط سمع نادرا تخلفها ودفع توهم أنها لم تتخلف ثم لما كان النادر قد يطلق على القليل الذى يقاس عليه فتكون تلك الشروط شروطا للكثرة قال ولا تقس الخ ذكره الشاطبى (قوله أثر) أى نقل (قوله ما أهوجه) فى القاموس الهوج محركة طول فى حمق وطيش وتسرع والهوجاء الناقة المسرعة كأن بها هوجا وفيه أيضا حمق ككرم حمقا بالضم وبضمتين وحماقة وانحمق واستحمق فهو أحمق قليل العقل وفيه أيضا الارعن الاهوج فى منطقه والاحمق المسترخى وقد رعن مثلثة رعونة ورعنا محركة وذكر صاحب ضياء الحلوم الاهوج فى فعل بفتح العين يفعل بكسرها فعليه وعلى ما تقدم يتعذر النطق بقول المؤلف وهى من فعل اه عبد القادر على ابن الناظم (قوله كأنهم حملوها على ما أجهله) أى لمناسبتها له فى المعنى وهو بيان للمسوغ فى الجملة (قوله أقمن به) قال جماعة مثله ما أجدره بكذا ورد بأن ابن القطاع ذكر لاجدر فعلا فقال يقال جدر جدارة صار جديرا أى حقيقا (قوله ان يقدما معموله عليه) أى لعدم تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع فيجوز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وهذا ما يقتضيه القياس على ما سبق فى غير موضع وان خالفه كلام الدمامينى الذى اقتصر عليه شيخنا والبعض (قوله فلا تقول مازيدا أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالاولى (قوله وان قيل ان زيدا مفعول به) اى كما هو رأى الفراء ومن وافقه (قوله واختلفوا فى الفصل بالظرف الخ) محل الخلاف ما اذا لم يكن فى المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل نقله السيوطى عن أبى حيان وبهذا يعلم ما فى غالب أمثلة الشارح لمحل الخلاف من المؤاخذة قاله سم (قوله وأحر الخ) صدره * أقيم بدار الحرب مادام حربها *

ولا أحسن في الدار عندك بجالس ﴿تنبيهات * الاول﴾ قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور وقال كالحال والمنادى لكن قد أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة هندا وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول على كرم الله وجهه أعزز على أبا اليقظان ان أراك صريعا مجدلا قال في شرح التسهيل وهذا مصحح للفصل بالنداء وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما أحسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما أحسن لولا بخله زيدا أولا حجة له على ذلك ❊ الثانى قد سبق في باب كان أنها تزاد كثيرا بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيدا ومنه قوله

ما كان أسعد من أجابك آخذا بهداك مجتنبا هوى وعنادا

ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيد فما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية فان قصد الاستقبال جيء بيكون * الثالث يجر ما تعلق بفعل التعجب من غير ما ذكر بالى ان كان فاعلا نحو ما أحب زيدا الى عمرو والا فبالباء ان كانا من مفهم علما أو جهلا نحو ما أعرف زيدا بعمرو وما أجهل خالدا ببكر وباللام ان كانا من متعد غيره نحو ما أضرب زيدا لعمرو وان كانا من متعد بحرف فبما كان يتعدى به نحو ما أغضبنى على زيد ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب وظن عمرو بشرا صديقا ما أكسى زيدا للفقراء الثياب وما أظن فيكون عمرا لبشر صديقا وانتصاب الآخر بمدلول عليه بافعل لا به خلافا للكوفيين ﴿خاتمة﴾ همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدى في الاصل نحو ما أظرف زيدا أو الحال نحو ما أضرب زيدا وهمزة أفعل للصيرورة ويجب تصحيح عينهما ان كانا معتليها نحو ما أطول زيدا وأطول به ويجب فك أفعل المضعف نحو أشدد بحمرة زيد وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع كقوله

يا ما أميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليائكن الضال والسمر

وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو أحسن بزيد والله أعلم ﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

والشاهد في اذا حالت فانه ظرف لا حرف فاصل بينه وبين معموله (قوله ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلناه من جواز الفصل بمجموع الظرف والجار والمجرور وفي نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك (قوله عن غير الظرف والمجرور) أي عن الفصل بغير الظرف والمجرور (قوله كقول على الخ) أى في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولا وهو نثر لا نظم وقوله مجدلا أى مرميا على الجدالة بالفتح وهى الارض (قوله لمنعهم أن يكون له) أى لفعل التعجب مصدر لكونه لانشاء التعجب فأشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس اه دماميني (قوله فما مصدرية الخ) أى وهى ومدخولها في محل نصب مفعول فعل التعجب وأجاز بعضهم جعل ما اسما موصولا وكان ناقصة ونصب زيد على أنه خبرها وضعفه في المغنى (قوله فان قصد الاستقبال جيء بيكون) هذا مبنى على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعلى التعجب) أى ما عمل فيه فعل التعجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر ما تعجب من وصفه منصوبا أو مجرورا ويحتمل انه أراد به الظرف والمجرور المفصول بهما بين الفعل ومعموله المتعجب من وصفه ولا مانع من ارادتهما معا (قوله بالى ان كان فاعلا) وانما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض اه دماميني (قوله ان كانا من متعد غيره) أى بنفسه بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيدا لعمرو) مثله ما أحب زيدا لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا الى عمرو (قوله بمدلول عليه بافعل) أى بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل لا بأفعل لما علمت من أنه لا ينصب الا مفعولا واحدا تقديره في الاول يكسوهم وفي الثانى يظنه (قوله ما عدم التعدى) أى ما عدم أصله الذى صيغ منه التعدى (قوله في الاصل) أى قبل التعجب وقوله أو الحال أى في حال التعجب وهو مبنى على أن من شروط التعجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو تحويلا وتقدم ما فيه فالهمزة على الصحيح من عدم اشتراط ذلك لتعدية الفعل الى مفعول كان قبلها فاعلا (قوله وهمزة أفعل للصيرورة) أى لصيرورة المتعجب من وصفه ذا كذا كأغد البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من أنه ماض في المعنى وأما عند من جعله أمرا لفظا ومعنى فقد أسلفناه (قوله ويجب تصحيح عينهما) أى دون لامهما حملا على اسم التفضيل حيث قالوا أقول وأبيع وأدعى وأرمى (قوله ويجب فك أفعل الخ) أى كما سيأتى في قوله * وفك أفعل في التعجب التزم * (قوله وشذ تصغير أفعل) أى بفتح العين وقد تبع الشارح الناظم في جعل تصغير أفعل شاذا وعزو اطرده الى ابن كيسان فقط والذى في المغنى أن النحويين أجازوا تصغيره بقياس لشبهه بافعل التفضيل وزنا وأصلا وافادة للمبالغة وأراد بالاصل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحك ابن مالك اختياره قياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر ابن الانبارى ولا يقال الا لمن صغر سنه اه قال الدماميني قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله مقصورا على السماع) مستغنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا في أحسن وأملح كما قاله الدماميني ونقله في المغنى عن الجوهرى

﴿نعم وبئس وما جرى مجراهما﴾

أى في المدح والذم كحبذا وساء واعلم أن لنعم وبئس استعمالين أحدهما أن يستعملا متصرفين كسائر الافعال

فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها وهما اذ ذاك للاخبار بالنعمة والبؤس تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم و بئس ييأس فهو بائس * الثانى أن يستعملا لانشاء المدح والذم وهما فى هذا الاستعمال لا يتصرفان لخروجهما عن الاصل فى الافعال من الدلالة على الحدث والزمان فاشبها الحرف والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتجرى فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية فى الشرح أفاده الشاطبى (قوله فعلان) خبر مقدم لنعم و بئس (قوله بدليل فبها ونعمت) أى لان تاء التأنيث الساكنة من خصائص الافعال بدليل ماحكاه الكسائى من قولهم نعما رجلين ونعموا رجالا لان ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الافعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أى مبنيان على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من معانى الحروف وأورد عليه أن المفيد للانشاء الجملة بتمامها لانعم و بئس فقط و يجاب بانهما العمدة فى افادة الانشاء وفى الدمامينى نقلا عن البسيط من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغى أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف بيان والمعنى الممدوح الرجل زيد اه قال سم ويبقى الكلام فى نحو نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد و يحتمل أنه حال ثم قياس ماذكر فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهى بالممدوح الولد ولعلهم يروونه بالجر فان فرض أنهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله وكذا يقال فى العير من قوله على بئس العير اه وفى الفارضى من قال باسمية نعم و بئس أعربهما مبتدأ ومابعدهما خبرا و يجوز العكس حكاه أبو حيان فى شرح هذا الكتاب (قوله باكر) أى سريع (قوله هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع الى المذكور من الشواهد أى الى مجموعها لانه لا يأتى فى البيت لانه يمنع منه فيه جر طير باضافة نعم اليه بل تأويله أنه نزل نعم منزلة خير أى بخير طير فجعل نعم اسما للخير وأضافه للطير وفتحه على الحكاية للفظها قبل عروض الاسمية قاله بعضهم وهو أولى مما ذكره شيخنا والبعض والمثلية فى حذف الصفة والموصوف واقامة المعمول مقامهما هكذا قال شيخنا والبعض وفيه أنه لاحاجة فى بنام صاحبه الى تقدير الصفة والاصل بليل مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف فقط لصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن أسير التقليد (قوله لزومهما انشاء المدح والذم) أى والانشاء من معانى الحروف ولا تصرف فى الحروف والمراد لزومهما فى أحد الاستعمالين فلا ينافى أن لهما استعمالا آخر فارقا فيه الانشاء قال الدمامينى وانما كانا لانشاء المدح أو الذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد و بئس الرجل عمرو فانما تنشئ المدح أو الذم وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح أو الذم موجودا فى الخارج فى أحد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل الموجود خارجا جودة الشخص أو رداءته والقصد بهذا الكلام مدحه أو ذمه بالجودة أو الرداءة فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم الولد هى والله ماهى بنعم الولد ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها خارجا ليست بحاصلة فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من الاخبار بحصول الجودة فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضى وفيه نظر اذ هذا الذى قرره يطرد فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد أفضل من عمرو فلا ريب فى كونه خبرا ولا يمكن أن تكذب فى التفضيل و يقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار لانك أوجدته بهذا اللفظ قطعا بل من حيث القيام فكذا قوله والله ماهى بنعم الولد بيان لكون النعمية أى الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب اه ببعض اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أى لعموم المدح والذم فيهما وعدم تخصيصهما بخصلة معينة عند الاطلاق وعدم التقييد بمخصص نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الاولى أن يقول و يفيد أن ذلك على سبيل المبالغة اذ لادخل لقوله على سبيل المبالغة فى تعليل عدم التصرف كما علم (قوله وأصلهما فعل) أى بفتح الفاء وكسر العين وقوله وقد يردان كذلك الخ يفيد ان الاوجه الاربعة فيهما اذا استعملا لانشاء المدح والذم و بعضهم خصها بحالة تصرفهما وأفصحها كما فى الدمامينى الكسر

(فعلان غير متصرفين * نعم
و بئس) عند البصريين
والكسائى بدليل فبها
ونعمت واسمان عند
الكوفيين بدليل ماهى
بنعم الولد ونعم السير على
بئس العير وقوله
صبحك الله بخير باكر
بنعم طير وشباب فاخر
وقال الاولون هو مثل قوله
عمرك ماليلى بنام صاحبه
وسبب عدم تصرفهما
لزومهما انشاء المدح
والذم على سبيل المبالغة
وأصلهما فعل وقد يردان
كذلك أو بسكون العين
وفتح الفاء

وكسرها أو بكسرهما وكذلك كل ذى عين حلقية من فعل فعلا كان كشهد أو اسما كفخذ وقد يقال فى بئس بيس (رافعان اسمين) على الفاعلية (مقارنى أل) نحو نعم العبد وبئس الشراب (أو مضافين لما * قارنها كنعم عقبى الكرما) ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين أو مضافين لمضاف لما قارنها كقوله * فنعم ابن أخت القوم غير مكذب * وانما لم ينبه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثانى وقد نبه عليه فى التسهيل * تنبيهات * الاول * اشتراط كون الظاهر معرفا بال أو مضافا الى المعرف بها أو الى المضاف الى المعرف بها هو الغالب وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها

والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته وأجاز الفراء أن يكون مضافا الى نكرة كقوله

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم * وصاحب الركب عثمان ابن عفانا

ونقل اجازته عن الكوفيين وابن السراج وخصه عامة الناس بالضرورة وزعم صاحب البسيط انه لم يرد نكرة غير مضافة وليس كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف الى علم كقول بعض العبادلة بئس عبد الله أنا ان كان كذا وقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله هذا وكقوله

* بئس قوم الله قوم طرقوا فقروا جارهم لحما وحر

وكان الذى سهل ذلك كونه مضافا فى اللفظ الى ما فيه أل وان لم تكن معرفة وأجاز المبرد والفارسى اسناد نعم وبئس الى الذى نحو نعم الذى آمن زيد كما يسندان الى ما فيه أل الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس لان كل ما كان فاعلا لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذا نزعت منه والذى ليس كذلك قال فى شرح التسهيل انه ولا ينبغى أن يمنع لان الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به * الثانى ذهب الاكثرون الى أن أل فى فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة فاذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لانه فرد من أفراده وهؤلاء فى تقريره قولان * أحدهما

فالسكون ثم كسر الفاء والعين ثم الفتح فالسكون ثم الفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه اسقاطه لعلمه من قوله وأصلهما فعل لرجوع الضمير الى نعم وبئس بكسر فسكون (قوله حلقية) أى مخرجها الحلق وقوله من فعل أى موازن فعل بفتح فكسر والمراد لفظه فيجوز صرفه بتأويل اللفظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال فى بئس بيس) أى بموحدة مفتوحة فتحتية ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس كذا فى الهمع ثم ان كان الابدال فى حال الكسر فهو قياسى أو بعد الفتح فهو غير قياسى (قوله رافعان) أعربه الفارضى خبر مبتدا محذوف أى وهما رافعان وهو أولى من اعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف باجنبى وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على الفاعلية) أى على القول بفعليتهما وأما على القول باسميتهما فقد أسلفناه (قوله مقارنى أل) أى المعرفة لانها المنصرف اليها اللفظ عند الاطلاق فلا يدخل لفظ الجلالة والذى (قوله غير مكذب) حال من الفاعل والمخصوص بالمدح زهير فى تمام البيت (قوله وانما لم ينبه على هذا الثالث) يمكن دخوله فى كلامه بان يراد بما قارنها ولو بواسطة (قوله هو الغالب) لا يلتئم مع قوله والصحيح الخ فكان الاولى أن يقول بدله هو الراجح أو نحوه ووجد فى بعض النسخ الضرب من أول التنبيه الى الواو من قوله وأجاز وهو مناسب (قوله ونعم شبابها) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ شهابها بالهاء بدل الموحدة الاولى (قوله والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازوه فى باب الاضافة من نحو * الواهب المائة الهجان وعبدها * بان عبدها تابع لما فيه أل وقد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع كذا قال البعض ولا يخفى أنه لا ينفع فى نحو * الود أنت المستحقة صفوه * فالاولى أن يقال باب نعم وبئس لعدم تصرفهما أضيق من باب الاضافة (قوله فنعم صاحب قوم الخ) كان الذى سهل ذلك عند الجمهور عطف المضاف الى المحلى بال عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله ما ظاهره) أى تركيب ظاهره وانما قال ما ظاهره لامكان تأويله بجعل الفاعل ضميرا مستترا حذف تفسيره بناء على جواز حذف التمييز فى مثل ذلك والعلم مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طرقوا) من الطروق وهو الاتيان ليلا فقروا جارهم أى فاطعموا ضيفهم لحما وحر بفتح الواو وكسر الحاء المهملة أى دبت عليه الوحرة بفتحات وهى نوع من الوزغ ووقف بالسكون على لغة ربيعة (قوله وان لم تكن معرفة) أى لانها زائدة لازمة وتعريفه بالعلمية (قوله كما يسندان الخ) أى بجامع ارادة الجنس فى كل (قوله كان مفسرا) أى تمييزا (قوله والذى ليس كذلك) أى لانه لا تنزع منه أل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير (قوله قال فى شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما فى الهمع ومقتضى النظر الصحيح أنه لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد به العهد منع اه وهو انما يتجه على أن أل فى نعم الرجل جنسية لا عهدية (قوله ولا ينبغى أن يمنع) أى والكلية السابقة غير مسلمة (قوله لان الذى) أى مع صلته جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المحلى بال واسم الفاعل المحلى بال يقع فاعلا لنعم وبئس فكذا ما هو بمنزلته والمراد بكونه بمنزلته أنه مؤول به (قوله جنسية) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما يدل عليه تقريره الآتى وأل الجنسية بهذا المعنى هى الاستغراقية حقيقة أو مجازا وبها عبر بعضهم (قوله فقيل حقيقة) أى انه أريد مدخولها جميع أفراد الجنس قصدا أو تبعا للممدوح كما يدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كله ممدوح أى قصدا أو تبعا وقوله وزيد مندرج تحت الجنس أى ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام واعترض بان العموم يؤدى الى التناقض فى نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وأجيب بان الشئ قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف الجهة (قوله فى تقريره) أى تقرير كونها للجنس حقيقة وقوله

أنه لما كان الغرض المبالغة فى اثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم اذ الابلغ فى اثبات الشئ جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص * والثانى أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح الى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكانه قيل ممدوح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهنى كما اذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم وأراد بذلك أن يقع ابهام ثم يأتى بالتفسير بعده تفخيما للامر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فاذا قلت زيد نعم الرجل فكانك قلت زيد نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك وقد أجيب عن ذلك على القول بانها للاستغراق بان المعنى ان هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالا رجالا وعلى القول بانها للجنس مجازا بان كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا * الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوى قال فى شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع وأما النعت فمنعه الجمهور وأجازه أبو الفتح فى قوله

لعمرى وما عمرى على بهين * لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم

قال فى شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغى أن يمنع على الاطلاق بل يمتنع اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد وأما اذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ

انه أى الحال والشأن (قوله جعل المدح للجنس) أى قصد الجميع أفراده ممدوحة قصدا على هذا القول (قوله حتى لا يتوهم) أى فلا يتوهم كونه أى المدح طارئا على المخصوص وأن جنسه لا يستحق المدح لنقصه فحق تفريعية (قوله عدوا المدح الى الجنس) أى جعلوه متجاوزا المخصوص الى الجنس لا قصدا بل تبعا للمخصوص مبالغة فى مدحه (قوله وقيل مجازا) أى جنسية مجازا ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مدعى أنه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره من الكمالات فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدا ولا تبعا (قوله فقيل المعهود ذهنى) أى حقيقة معينة فى الذهن باعتبار وجودها فى ضمن فرد مبهم كما هو شأن مدخول لام العهد الذهنى ثم فسر ذلك الفرد المبهم بزيد مثلا (قوله ولا معهودا تقدم) أى فى الذكر صريحا أو كناية أو فى العلم كما هو شأن مدخول لام العهد الخارجى (قوله تفخيما للامر) أى مدح ذلك الفرد لان التفسير بعد الابهام أمكن فى ذهن المخاطب وأوقع فى نفسه (قوله وقيل المعهود هو الشخص الممدوح) أى فتكون أل للعهد الخارجى (قوله فكأنك قلت زيد نعم هو) أى فيكون الرجل من وضع الظاهر موضع الضمير وأل للعهد الخارجى الذكرى وهذا ظاهر اذا قدم المخصوص كما فى مثال الشارح فاذا أخر كما فى نعم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول بان المخصوص مبتدأ خبره الجملة قبله لتقدم المرجع فى الرتبة وان تأخر لفظا بخلافه على القول بانه مبتدأ حذف خبره أو خبر مبتدأ محذوف فعليهما الاظهار فى مقام الاضمار بل ولا تكون أل للعهد الذكرى حيث اشترط تقدم ذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر أل حينئذ لاى أقسام العهد الخارجى (قوله واستدل هؤلاء) أى القائلون بان أل للعهد مطلقا ذهنيا أو خارجيا كما يرشد اليه تعليله (قوله لم يسغ فيه ذلك) أى لان الجنس شئ واحد وان أريد فى ضمن جميع افراده كما هو مراد القائل بانها للجنس كما مر (قوله للاستغراق) أى للجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة بتقريريه السابقين (قوله ان هذا المخصوص) أى المثنى أو المجموع يفضل أى يفوق افراد هذا الجنس أى جنس فاعل نعم المثنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص المدح (قوله اذا ميزوا) أى فصلوا وقسموا رجلين رجلين أو رجالا رجالا أى حالة كونهم أى أولئك الافراد رجلين رجلين فى المثنى أو رجالا رجالا فى المجموع * وحاصله أن القائل نعم الرجلان أو الرجال ثنى أو جمع أولا ثم عرف بأل الجنسية فهى لجنس الاثنين فى ضمن جميع أفراده التى هى مثنيات ولجنس الجمع التى فى ضمن جميع افراده التى هى جموع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الا على القول بان افراد المثنى والجمع مثنيات وجموع وأما على القول بان افرادهما آحاد فلا اه فغفلة لان محل الخلاف اذا لم تكن أل فى المثنى لجنس الاثنين فى المجموع لجنس الجمع والا كانت افراد المثنى مثنيات وافراد الجموع جموعا بلا خلاف للقطع بوجوب صدق المفهوم على افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا لهما فعض بنواجذك على هذا التحقيق (قوله بتوكيد معنوى) أى فلا يقال نعم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لان الاول مناف للفظ والثانى مناف للمعنى ولا يقاس الاول على قولهم الدينار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضا ليس المقام مقام تحقيق الاحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس كذا قال الدمامينى قال سم وهو لا يتأتى فى المثنى والجمع اه قال فى الهمع قال أبو حيان ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمتنع) لان اعادة اللفظ خشية نحو سهو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فمنعه الجمهور) أى لانه ان أفرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ قاله الدمامينى وقال الفارضى لان النعت يخصصه ويقلل شياعه فينافى المقصود منه وهو الجنس فى ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور فيه (قوله لذلك القصد) أى قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا تؤول) أى الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل أى بان أريد الاستغراق مجازا أو مثل ذلك

لامكان أن يراد بالنعت ما أريد بالمنعوت وعلى هذا يحمل قول الشاعر * نعم الفتى المرى أنت اذا هم * وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على
البدل وأبيا النعت ولا حجة لهما اه وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغى أن لا يجوز منهما الا ما تباشره
نعم (ويرفعان) أيضا على الفاعلية (مضمرا) مبهما (يفسره * مميز كنعم قوما معشره) وقوله نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان
لمرتاع بها وزرا وقوله لنعم موئلا المولى اذا حذرت * باساء ذى البغى واستيلاء ذى الاحن وقوله نعم امرأين حاتم وكعب * كلاهما غيث وسيف عضب ونحو بئس للظالمين بدلا وقوله تقول عرسى وهو لى فى عومره * بئس امرأ وانى بئس المره ففى كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل ولهذا الضمير أحكام * الاول أنه لا يبرز فى تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وحكاه الكسائى عن العرب ومنه قول بعضهم مررت بقوم نعموا قوما وهذا نادر * الثانى أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ * الثالث أنه اذا فسر بمؤنث لحقته تاء التأنيث نحو نعمت امرأة هند هكذا مثله فى شرح التسهيل وقال ابن أبى الربيع لا تلحق وانما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث المفسر ونص خطاب على جواز الامرين ويؤيد الاول قوله فبها ونعمت * الرابع ذهب القائلون
بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص الى أن المضمر كذلك وأما القائلون بان الظاهر يراد به الجنس كقوله
فذهب أكثرهم الى أن المضمر كذلك وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص قال لان المضمر على التفسير لا يكون فى كلام العرب الا شخصا
والمفسر هذا الضمير شروط * الاول أن يكون مؤخرا عنه فلا يجوز تقدمه على نعم وبئس * الثانى أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تاخيره
عنه عند جميع البصريين وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر * الثالث أن يكون مطابقا للمخصوص فى الافراد وضديه والتذكير وضده * الرابع

ما اذا أريد الجنس حقيقة ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والايضاح كما استفيد من مفهوم قوله سابقا اذا قصد به التخصيص ومثله أيضا ما اذا أريد العهد (قوله لامكان أن يراد بالنعت الخ) بان يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت (قوله المرى) بضم الميم وتشديد الراء نسبة الى مرة أحد أجداده وتمام البيت * حضر والدى الجمرات نار الموقد * والجمرات جمع جمرة بفتحتين وهى شدة الشتاء (قوله الا ما تباشره نعم) أى ما يصلح لمباشرتها وهو المعرف بال والمضاف الى المعرف بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطى قال البعض تبعا لشيخنا وقد يقال الذى ينبغى الجواز مطلقا ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع اه وأنت اذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ليس أصلا مطردا فى كل موضع ولذلك يقولون قد يغتفر الخ هان عليك هذا البحث (قوله مضمرا مبهما) تقدم أن هذا من المواضع السبعة التى يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الفارضى وندر جره بالباء أى الزائدة نحو نعم بهم قوما (قوله يفسره مميز) فاذا قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا دمامينى (قوله مميز) يجوز وصف هذا المميز نحو نعم رجلا صالحا زيد وكذا فصله خلافا لابن أبى الربيع نحو بئس للظالمين بدلا همع (قوله كنعم قوما معشره) ينبغى اذا جرينا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرابط عموم الضمير للمبتدا على أن المراد بالضمير الجنس أو اعادة المبتدا بمعناه على أن المراد به الشخص فعلم ما فى كلام البعض تبعا للسم من الخفاء والقصور (قوله نعم امرأ هرم) بفتح الهاء وكسر الراء لم تعره مضارع عراه يعرو بمعنى عرض والوزر الملجأ (قوله لنعم موئلا) أى ملجأ وقوله حذرت بالبناء للمجهول أى خيفت والاحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهى الحقد (قوله كلاهما غيث وسيف عضب) أى قاطع وفيه لف ونشر مرتب (قوله تقول عرسى الخ) عرس الرجل بالكسر امرأته ولى بمعنى معى والعومرة الصخب واختلاط الاصوات (قوله أنه لا يبرز) بل هو واجب الاستتار فى الاحوال كلها كما أرشد الى ذلك تمثيله وندر ابرازه مجرورا بالباء كما مر عن الفارضى (قوله أنه لا يتبع) أى بشئ من التوابع لقوة شبهه بالحرف بتوقف انفهامه لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف الضمير العائد على ما قبله قاله يس (قوله نعم هم) الشاهد فى هم فانه توكيد للضمير المستتر وأما أنتم فالمخصوص (قوله لحقته تاء التأنيث) أى لحقت فعله وجوبا بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أى يمتنع ذلك بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاول) أى القول بوجوب اللحوق واعترض بان التمييز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولك أن تقول المقدر كالمذكور وبانه انما يؤيد الاول بالنسبة الى الثانى لا الثالث (قوله يراد به الشخص) أى المعهود خارجا وقوله الى أن الضمير كذلك أى يراد به الشخص بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الشخص (قوله فذهب أكثرهم الى أن المضمر كذلك) أى يراد به الجنس فى ضمن جميع الافراد بان يجعل راجعا الى التمييز المراد به الجنس لكونه على نية أل الجنسية اذ الاصل نعم الرجل فاندفع الاعتراض بان مرجع الضمير التمييز وهو نكرة فى سياق الاثبات فلا يعم والضمير كمرجعه فمن أين العموم وسكت عن الضمير على القول بان الظاهر يراد به المعهود الذهنى وفى سم على المختصر أنه كالظاهر حينئذ أيضا (قوله وذهب بعضهم الى أن المضمر للشخص) هذا مقابل قوله فذهب أكثرهم فضمير بعضهم راجع الى القائلين بان الظاهر يراد به الجنس وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من الخلل (قوله على التفسير) أى مع التفسير (قوله لا يكون فى كلام العرب الا شخصا) قد يمنع بان الضمير كمفسره شخصا وغيره فتدبر (قوله ولمفسر هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يعتبر فيه جميع هذه الشروط اذ يجوز تاخيره على المخصوص

أن يكون قابلا لأل فلا يفسر بمثل وغير وأي وأفعل التفضيل لانه خالف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها * الخامس أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفرد في الوجود فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر * السادس لزوم ذكره كما نص عليه سيبويه وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وان فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فيها ونعمت وقال في التسهيل لازم غالبا استظهارا على نحو فبها ونعمت وممن أجاز حذفه ابن عصفور ٢٣ ﴿ تنبيه ﴾ ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميرا مستترا فيها هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلا وذهب الفراء الى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي الا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزا منقولا والاصل في قولك نعم رجلا زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل الى الاسم الممدوح فقيل نعم رجلا زيد ويقبح عنده تأخيره لانه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد افادته والصحيح ما ذهب اليه الجمهور لوجهين * أحدهما قولهم نعم رجلا أنت وبئس رجلا هو فلو كان فاعلا لاتصل بالفعل * الثاني قولهم نعم رجلا كان زيد فاعملوا فيه الناسخ (وجمع تمييز وفاعل ظهر * فيه خلاف عنهم) أي عن النحاة (قد اشتهر) فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده وهو الصحيح لوروده نظما ونثرا فمن النظم قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بإيماء

وقوله

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم * فحلا وأمهم زلاء منطيق

وقوله

فنعم الزاد زاد أبيك زادا

ومن النثر ما حكي من كلامهم نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب وقد جاء التمييز حيث لا ابهام برفعه لمجرد التوكيد كقوله

ولقد علمت بأن دين محمد * من خير أديان البرية دينا

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا وتأولا ما سمع وقيل ان أفاد معنى زائدا جاز والا فلا كقوله

* فنعم المرء من رجل تهامي *

وقوله

* وقائلة نعم الفتى أنت من فتى *

أي من متفت أي كريم وفي الاثر نعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراشا ولم يفتش

كقوله * بئس الفحل فحلهم فحلا * (قوله ان يكون قابلا لأل) أي أو حالا محل ما يقبلها فلا يرد فنعما هي على القول بأن ما تمييز لانها وان لم تقبل أل حالة محل ما يقبلها أفاده زكريا (قوله وأفعل التفضيل) لعل مراده المضاف والمقرون بمن لان غيرهما يقبل أل فيجوز نعم أحسن زيد (قوله نكرة عامة) أي متكثرة الافراد كما يفيده كلامه فلا يرد أن النكرة في سياق الاثبات لا تعم وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم لجاز) أي لانك لما اعتبرت تعدد الشمس بتعدد الايام كان شمسا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم (قوله وفيه نظر) وجه النظر بأن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضا وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الايام وبهذا يستغني عما أطال به البعض (قوله وصحح بعضهم الخ) تقوية لما قبله (قوله وان فهم المعنى) أي كما في الحديث وقوله استظهارا يعني اعتمادا وقوله فبها ونعمت أي فبالطريقة المحمدية من الوضوء أخذ ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب وقول البعض في تقرير الحديث ونعمت الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل فتنبه (قوله وذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والفراء أغنى الفاعل عن المخصوص كما سيأتي نظيره في شرح قول المصنف وما مميز وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده أن تتأخر) أي لان الاصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها (قوله منقولا) أي محولا عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله ثم نقل الفعل أي حول اسناده عنه الى الاسم الممدوح ونصب تمييزا (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم أخوتك نعم رجالا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وان أقره البعض وغيره لان الكسائي والفراء من الكوفيين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينهض هذا الوجه عليهما (قوله لاتصل بالفعل) أي بارزا في المثال الاول ومستترا فيه في المثال الثاني فاطلاق البعض استتاره ليس في محله (قوله قولهم نعم رجلا كان زيد) قد يناقش باحتمال الزيادة كان الا أن يقال الاصل عدم الزيادة (قوله فاعملوا فيه الناسخ) أي والناسخ لا يدخل على الفاعل بل على المبتدا (قوله نطقا) أي بنطق بدليل أو بإيماء (قوله والتغلبيون) نسبة الى تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام لكن اللام في المنسوب مفتوحة لاستثقال كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر نقله شيخ الاسلام عن الجوهري والتغلبيون قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وأراد بالفحل الاب والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الألية والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوي فيها المذكر والمؤنث ومعناه البليغ لكن المراد به هنا المرأة التي تتأزر بما تعظم به عجيزتها كما قاله العيني وغيره وعبارة القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اهـ وكان الثاني مأخوذ من النطاق وهو شقة تلبسها المرأة وتشد وسطها فترسل الاعلى على الاسفل الى الارض والاسفل ينجر في الارض (قوله ومن النثر ما حكي) في بعض النسخ اسقاط ما وليس بصواب (قوله وقد جاء التمييز الخ) جواب عما يقال التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأول ما سمع) أي بجعل فتاة وفحلا وزادا وقتيلا أحوالا مؤكدة أو زادا مفعولا به لتزود أول البيت (قوله ان أفاد معنى زائدا) أي بنفسه كالمثال الثاني أو بتابعه كالمثال الاول والثالث (قوله كقوله فنعم المرء الخ) مثال لما أفاد معنى زائدا وهو كونه تهاميا فكان الاولى للشارح أن يؤخر قوله والا فلا عن الامثلة وتهامي نسبة الى تهامة بكسر الفوقية وهي ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها الكسر مع تشديد الياء والفتح مع تخفيفها كيمان كما بينا ذلك في باب التمييز (قوله من متفت) قال سم قد يقال هو بهذا المعنى

لنا كنفا منذ أنا ناوصححه ابن عصفور (وما) فى موضع نصب (مميز وقيل فاعل) فهى فى موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافة (فى نحو نعم ما يقول الفاضل) بئس ما اشتروا به أنفسهم فاما القائلون بانها فى موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاجى والفارسى فى أحد قوليه والزمخشرى وكثير من المتأخرين والثانى أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أى شئ * والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائى وأما القائلون بانها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال * الاول أنها اسم معرفة تام أى غير مفتقر الى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ فعلت وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى * والثانى أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسى * والثالث أنها موصولة والفعل صلتها وهى فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ونقله فى شرح التسهيل عن الفراء والكسائى * والرابع انها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وان كان لا يحسن فى الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك * والخامس أنها نكرة موصوفة فى موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بانها المخصوص فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هى التمييز والاصل ما نعم ما صنعت والتقدير نعم شيأ الذى صنعته هذا قول الفراء وأما القائلون بانها كافة فقالوا انها كفت نعم كما كفت قل عن وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية ﴿تنبيهات * الاول﴾ فى ما اذا وليها اسم نحو فنعما هى ثلاثة أقوال أحدها أنها نكرة تامة فى موضع نصب على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص * وثانيها انها معرفة تامة وهى الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسى وهو قول الفراء * وثالثها ان ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء * الثانى الظاهر أنه انما أراد الاول

ليس مما نحن فيه بل هو مباين للفاعل اهـ وتعقبه البعض فقال هذا يقتضى المباينة فى كل ما أفاد معنى زائدا كما لا يخفى ولا يخفى ما فيه اهـ وهو فاسد لانه لا يأتى فيما أفاد معنى زائدا بتابعه فاعرفه (قوله كنفا) أى سترا (قوله وما مميز الخ) أورد عليه بناء على القولين الاخيرين من أقوال كون ما تمييزا أن ما مساوية للضمير فى الابهام فكيف تكون مميزة له وأجيب بان المراد منها شئ له عظمة أو حقارة أو نحوهما بحسب المقام فتكون أخص منه مع أن التمييز قد يكون للتأكيد والفاعل على أنها مميز الضمير المستتر فى نعم وبئس وسكت عن من وهى مثل ما الا أنها لا تكون معرفة تامة بل هى اما موصولة أو نكرة تامة أو موصوفة كقوله * ونعم من هو فى سر واعلان * وتقدم الكلام على ذلك فى الموصول (قوله فى نحو نعم ما يقول الفاضل) أى من كل تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس ما فجملة فعلية (قوله أنها تمييز) فيه أنه مشترك بين الاقوال الثلاثة فكان الظاهر أن يقول والثالث كالثانى الا أن المخصوص ما أخرى اهـ (قوله لما الموصولة المحذوفة) أظهر فى محل الاضمار للايضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف) أورد عليه وعلى ثانى أقوال كون ما تمييزا لزوم حذف الموصوف بالجملة مع أنه ليس بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى وسيأتى أنه ضرورة (قوله والتقدير نعم الشئ شئ فعلت) بوصف المخصوص بجملة فعلت تخصص عن الفاعل المراد به الجنس فقد وجد شرط كون المخصوص أخص من الفاعل لا أعم ولا مساويا كما فى الهمع لكنه لا يأتى على القول بان أل للعهد الخارجى لمساواة المخصوص للفاعل على هذا القول ولكن لا ضرر حينئذ لان اشتراط ما ذكر انما هو على القول بان أل للجنس فيما يظهر فتأمل (قوله أنها مصدرية) فيه أن الفاعل على هذا مجموع ما فعلت لا ما فقط مع أن الكلام فى أقوال القائلين بان الفاعل ما ولك دفعه بان معنى قول الشارح سابقا وأما القائلون بانها الفاعل أى ما فقط أو مع ما بعدها واقتصر البعض على ايراد الاعتراض مدعيا أن الفاعل على هذا القول هو المصدر المنسبك وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حذف) فيكون هذا المؤول سد مسد الفاعل والمخصوص (قوله وان كان لا يحسن الخ) أى لعدم وجود شرط فاعل نعم (قوله فقالوا انها موصولة) أى والفعل صلتها (قوله وأما القائلون بانها كافة) بهذا صارت الاقوال تفصيلا فى ما المتلوة بجملة فعلية عشرة (قوله كفت نعم) لان نعم وبئس لعدم تصرفهما أشبها الحرف فجاز أن يكفا بما كما يكف الحرف بما نحو ربما (قوله فى ما اذا وليها الخ) قد يقال هذا مندرج فى كلام المصنف بان يراد بنحو نعم ما يقول الفاضل كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم متلوة بشئ اسما كان أو جملة فعلية فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دققته دقا نعما فقيل ما معرفة تامة فاعل وقيل نكرة تامة تمييز والفاعل مستتر وعليهما فالمخصوص محذوف ويمكن دخول هذا أيضا فى كلام المصنف بان يراد بنحو المثال كل تركيب وقعت فيه ما بعد نعم مطلقا (قوله وهى الفاعل) أى والاسم المرفوع بعدها هو المخصوص وسكت عنه لعلمه مما قبله والتقدير فى الآية فنعم الشئ هى أى الصدقات أى ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل وارتفع (قوله وابن السراج والفارسى) نقل فى التسهيل عنهما أنها موصولة والتقدير فنعم التى هى مفعولة لكم أى الفعلة التى فعلتموها من ابداء الصدقات فلهما قولان فى المسئلة ومن هذا يعلم أن الاقوال أربعة لا ثلاثة (قوله أن ما مركبة مع الفعل) أى كتركيب حب مع ذا على القول به كما سيأتى (قوله والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت

لمن الثلاثة والاول من الخمسة لاقتصاره عليهما فى شرح الكافية * الثالث ظاهر عبارته هنا يشير الى ترجيح القول الذى بدأ به وهو انه تمييز وكذا عبارته فى الكافية وذهب فى التسهيل الى أنها معرفة تامة وانها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائى (ويذكر المخصوص) بالمدح أو الذم (بعد) أى بعد فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب وفى اعرابه حينئذ ثلاثة أوجه أن يكون (مبتدا) والجملة قبله خبر (أو) يكون (خبر اسم) مبتدا محذوف (ليس يبدو أبدا) أو مبتدا خبره محذوف وجوبا والاول هو الصحيح ومذهب سيبويه قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم الا مبتدأ وأجاز الثانى جماعة منهم السيرافى وابو على الصيمرى وذكر فى شرح التسهيل ان سيبويه أجازه وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور قال فى شرح التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشئ يسد مسده وذهب ابن كيسان الى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بانه لازم وليس البدل بلازم ولانه لا يصلح لمباشرة نعم (وان يقدم مشعر به) أى بالمخصوص (كفى) عن ذكره (كالعلم نعم المقتنى والمقتفى) فالعلم مبتدأ قولا واحدا والجملة بعده خبره ويجوز دخول الناسخ عليه نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد وقوله ان ابن عبد الله نعم أخوه الندى وابن العشيره وقوله

اذا أرسلونى عند تعذير حاجة * أمارس فيها كنت نعم الممارس

﴿تنبيهان﴾ الاول توهم عبارته هنا وفى الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به

عن المخصوص فيحتمل أنه محذوف أو اغنى عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أى أقوال التمييز وقوله من الخمسة أى أقوال الفاعلية (قوله وذهب فى التسهيل الى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل) هذا عين الاول من الخمسة فلو قال الى أول الخمسة لكان أخصر وقوله ونقله عن سيبويه والكسائى مكرر مع قوله سابقا ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس وسمى مخصوصا لانه ذكر جنسه ثم خص شخصه يس (قوله بعد) أى وجوبا على ظاهر عبارته هنا وفى الكافية وغالبا على ما ذكره فى التسهيل وجرى عليه فى التوضيح وهو المتجه الذى ينبغى أن تحمل عليه عبارته هنا وفى الكافية عملا بما قرروه من حمل الظاهر على الصريح (قوله حينئذ) أى حين اذ ذكر بعد (قوله والجملة قبله خبر) والرابط عموم الفاعل أو اعادة المبتدا بمعناه كما مر (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير الممدوح زيد وقوله أو مبتدا الخ والتقدير زيد الممدوح (قوله والاول هو الصحيح) أى لسلامته من التقدير ومما أورد على قول الابدال وقول البعض لسلامته من مخالفة الاصل يرد عليه أن تقديم الخبر على المبتدا خلاف الاصل أيضا قال الدماميني ورجح ابن الحاجب فى شرح المفصل الوجه الثانى بانه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدا وهو كثير شائع واما الوجه الاول فان فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدا وخلو الخبر المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع المضمر وبان الابهام والتفسير على الوجه الثانى تحقيقى وعلى الاول تقديرى اهـ (قوله قال ابن الباذش) هذا تأييد لقوله ومذهب سيبويه فقوله الا مبتدأ أى خبره الجملة قبله بقرينة أن الكلام فى القول الاول وأن قول ابن الباذش تأييد لكون القول الاول مذهب سيبويه فقول البعض أو محذوف الخبر وجوبا غير ملائم للسياق (قوله وهو غير صحيح) من هذا يعلم أن يحمل قوله مبتدأ شاملا له لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده الشارح بعد ولم يجعله من مصدوق كلام المصنف (قوله بشئ يسد مسده) أى كحال وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم فى باب المبتدا وهنا لم يشتغل المحل بشئ يسد مسد الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض أى بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام كما فى الهمع اهـ وهو انما يظهر على جعل أل جنسية لا عهدية والا كان بدل كل من كل (قوله وليس البدل بلازم) قال يس قد يقال لا مانع من كونه لازما لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يقدح فى اللزوم كتابع مجرور رب (قوله ولانه لا يصلح لمباشرة نعم) أى قد لا يصلح فلا ينافى أنه قد يصلح نحو نعم الرجل غلام الامير قال يس وأقره شيخنا والبعض يمكن ان يقال قد يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قال فى الارتشاف قد يجوز فى الاسم اذا وقع بدلا ما لا يجوز فيه اذا ولى العامل فانهم حملوا انك أنت قائم على البدل وان كان لا يجوز ان أنت اهـ والتعبير بقد يفيد الجواب (قوله وان يقدم مشعر به) أى لفظ مشعر بمعنى المخصوص أى دال عليه سواء صلح لان يكون المخصوص نفسه لو أخر كما فى مثال المتن أو لا نحو انا وجدناه صابرا هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كفى أى عن ذكر المخصوص ولم يكن مخصوصا وان صلح لكونه مخصوصا لو أخره هذا ظاهر عبارته الذى جاراه الشرح وسيأتى فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدأ قولا واحدا) المقصود نفى الخلاف المتقدم الذى فى المخصوص المؤخر بعنوان كونه مخصوصا مؤخرا فلا ينافى جواز نصبه على المفعولية لمحذوف أى الزم العلم ورفعه خبر المحذوف جوازا أى الممدوح العلم أو مبتدأ خبره محذوف جوازا أى العلم ممدوح ففهم أن ما أسلفناه من كون مثال المصنف من تقديم ما يصلح لان يكون مخصوصا لو أخر ليس على جميع الاوجه فى العلم وكلام البعض فى هذه القولة والتى قبلها لا يخلو عن شئ كما يعلم من تقريرنا وكان الاحسن تأخير قوله والجملة بعده خبر عن قوله قولا واحدا ليرجع اليهما (قوله عند تعذير حاجة) بعين مهملة فذال معجمة كما ضبط الشارح أى تعذرها أمارس فيها أى أتحيل فى قضائها (قوله توهم عبارته) أى حيث قال ويذكر المخصوص بعد ثم قال وان يقدم مشعر به كفى ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لان يكون مخصوصا اذا أخر وانما قال توهم لاحتمال أن المراد بقوله ويذكر

وهو خلاف ماصرح به فى التسهيل * الثانى حق المخصوص أمران أن يكون مختصا وأن يصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالمدح بعد نعم و بالذم بعد بئس فان باينه أول نحو بئس مثل القوم الذين كذبوا أى مثل الذين كذبوا اه (واجعل كبئس) معنى وحكما (ساء) تقول ساء الرجل أبو جهل وساء حطب النار أبو لهب وفى التنزيل وساءت مرتفقا وساء ما يحكمون (واجعل فعلا) بضم العين (من ذى ثلاثة كنعم) وبئس (مسجلا) أى مطلقا يقال أسجلت الشئ اذا أمكنت من الانتفاع به مطلقا أى يكون له مالهما من عدم التصرف وافادة المدح أو الذم واقتضاء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهرا مصاحبا لأل أو مضافا الى مصاحبها أو ضميرا مفسرا بتمييز وسواء فى ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو وما حول اليه نحو ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خالد

﴿تنبيهات * الاول﴾ من هذا النوع ساء فان أصله سوأ بالفتح تحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له بما ذكرنا وانما أفرده بالذكر لخفاء التحويل فيه * الثانى انما يصاغ فعل من الثلاثى لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحا للتعجب منه مضمنا معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الاخفش * الثالث يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن أل واضماره على وفق ما قبله

المخصوص بعد أى غالبا و بقوله وان يقدم مشعر به كفى وان يقدم لفظ مشعر بمعنى المخصوص كفى عن ذكر المخصوص مؤخرا مع كون المقدم مخصوصا ان صلح لان يكون مخصوصا اذا أخر وغير مخصوص ان لم يصلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا وفى الكافية أن المقدم مشعر بالمخصوص لا نفسه مطلقا كما مر وظاهر التسهيل أن المتقدم نفس المخصوص مطلقا قاله شيخنا (قوله وهو خلاف ماصرح به فى التسهيل) أى من أن المخصوص قد يذكر قبل نعم و بئس (قوله أن يكون مختصا) أى بان يقع معرفة أو نكرة موصوفة أو مضافة لان شرطه أن يكون أخص من الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه (قوله للاخبار به عن الفاعل) ومفسر الفاعل كالفاعل فيتناول ماذكر من الضابط نحو نعم رجلا زيد و بئس رجلا عمرو سم (قوله موصوفا) حال من قوله الفاعل وذلك كقولك فى نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفى بئس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه وقول البعض حال من فاعل يصلح سهو كما يدل عليه بقية كلامه واعلم أنه اذا كان المخصوص مؤنثا جاز تذكير الفعل وتأنيثه وان كان الفاعل مذكرا تقول نعم الثواب الجنة ونعمت والتذكير أجود كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى (قوله فان باينه) أى فى المعنى أول أى بتقدير مضاف فى الثانى كما يؤخذ من الشرح (قوله معنى وحكما) أى فى أصل المعنى وهو الذم فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب وفى الاحكام الثابتة لبئس قيل المناسب حذف المعنى لان مماثلتها لها فى المعنى لا تحتاج الى الجعل و رد بان المراد بالمعنى انشاء الذم العام وهو بالجعل لا معناها الاصلى قبل الجعل (قوله وساءت مرتفقا) أى مكانا أى نار مرتفق ليوجد شرط التمييز من كونه عين المميز (قوله واجعل فعلا) يدخل فيه كما قاله سم حب مع غيره فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتمييز على القول بجوازه وهو الصحيح والاسناد الى الضمير وغيره (قوله من ذى ثلاثة) أى حالة كون فعل كائنا من فعل ذى ثلاثة أحرف وليس المراد محولا من ذى ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام بان عبارة المصنف ظاهرة فى المحول عن فعل بالفتح أو الكسر (قوله كنعم) أى كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف أو من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلا) اما صفة مفعول مطلق لاجعل أى جعلا مطلقا أى فى جميع الاحكام وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب واما حال من فعل أى حالة كونه مطلقا عن التقييد بضم العين أصالة وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك غير ظاهر (قوله من عدم التصرف الخ) ومن اجراء الخلاف فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر وان ما فى نحو ساء ما يحكمون مميز أو فاعل وجواز كون المخصوص مبتدأ أو خبرا وانه يكفى عن ذكره تقدم ما يشعر به ذكرا (قوله وافادة المدح أو الذم) أى افادة انشائهما كما مر وما يفيده فعل غير ساء من مدح أو ذم ليس عاما كما ستعرفه فقول البعض وافادة المدح أو الذم أى العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فتنبه وقوله واقتضاء فاعل أى ومخصوص (قوله أو مضافا الى مصاحبها) أى ولو بواسطة فدخل المضاف الى المضاف الى مصاحبها (قوله ما هو على فعل أصالة) قد يقال ان التحويل جار فيما ذكر تقديرا كما قالوه فى نحو فلك وهجان فتكون حركاته غير حركاته الاصلية اه دنوشرى وقد يدفع بان الاصل عدم التقدير (قوله وما حول اليه) ثم ان كان معتل العين بقى قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واوا نحو غزو ورمو وقيل يقر على حاله فيقال غزا ورمى همع (قوله ثم ضمن) أى بعد تحويله وصيرورته قاصرا معنى بئس أى انشاء الذم العام فكان الاولى أن يقول فصار جامدا ويحذف قوله قاصرا فرارا من التكرار ودفعه بان اعادة قاصر الدفع توهم تعديه بعد التضمين رد بان هذا لا يتوهم مع التحويل الى فعل بالضم لانها لازمة للزوم (قوله بما ذكرنا) أى من كونه كبئس فى أحكامه (قوله لخفاء التحويل فيه) أى بسبب الاعلال وأورد عليه أنه يقتضى ذكر نحو زان وشان لوجود العلة المذكورة فالاولى أن يقال انما أفرده لانه للذم العام فهو أشبه ببئس بخلاف نحو جهل فان الذم فيه خاص ولكثرة استعماله بخلاف غيره قاله الدمامينى (قوله صالحا للتعجب) بان يستوفى شروطه المارة (قوله يجوز فى فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا أن قوله سابقا

واقتضاه

نحو حب بالزور والذى لا يرى * منه الا صفحة أو لمام وفهم زيد والزيدون كرم وارد الانظار المافيه من معنى التعجب * الرابع مثل فى شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده فى شرحه بعلم الرجل وذكر ابن عصفور أن العرب شذت فى ثلاثة ألفاظ فلم تحولها الى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهى علم وجهل وسمع انتهى (ومثل نعم) فى المعنى حب من (حبذا) وتزيد عليها بانها تشعر بان الممدوح محبوب وقريب من النفس قال فى شرح التسهيل والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور فى القلب وقد أشار الى ذلك بقوله (الفاعل ذا) أى فاعل حب هو لفظ ذا على المختار وظاهر مذهب سيبويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيبويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك

﴿تنبيه﴾ فى قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا ولهم فيه مذهبان قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه الى سيبويه وأجاز بعضهم كون حبذا خبرا مقدما (وان ترد ذما فقل لاحبذا) زيد فهى بمعنى بئس ومنه قوله

ألاحبذا أهل الملا غير انه * اذا ذكرت مى فلاحبذا هيا

(وأول ذا المخصوص) أى اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعا لذا لا يتقدم بحال قال فى شرح التسهيل أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب قال ابن بابشاذ وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد حبذا زيد حب هذا كذا قال فى شرح التسهيل

واقتضاه فاعل كفاعلهما الخ ليس على سبيل الوجوب بل الاولوية ثم رأيت شيخنا السيد كتب على قوله واقتضاء فاعل كفاعلهما مانصه هذا لاينافى ما بعد لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجاراة لظاهر النظم اه ويؤخذ أيضا كما قاله سم من تعبيره بالجواز كغيره جواز اضمار فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا دائما كفاعل نعم نحو كرم رجلا زيد أو رجلين الزيدان أو رجالا الزيدون وكلامه فى غير ساء وان كانت على وزن فعل لانها ملازمة لاحكام بئس لاتفارقها كما استظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لافراد ساء بالذكر (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حبب نقلت حركة الباء الى الحاء بعد سلب حركتها وأدغم والزور بالفتح الزائر يستوى فيه المفرد وغيره وصفحة كل شئ جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بكسرها أيضا الشعر المجاوز شحمة الأذن فاذا بلغ المنكب سمى جمة بضم الجيم واذا لم يبلغ شحمة الأذن سمى وفرة (قوله نظرا المافيه من معنى التعجب) راجع لكل من الثلاثة قبله فجاز الجر بالباء حملا على أحسن بزيد وجاز الاستغناء عن أل حملا على ما أحسن زيدا وجاز اضماره على وفق ماقبله حملا على قولك الزيدان ما أكرمهما والزيدون ما أكرمهم (قوله وذكر ابن عصفور الخ) فى كلام السيوطى ان الذى شذ فى هذه الثلاثة بعض العرب لاجميعهم وأن منهم من يحولها وحينئذ يكون التمثيل بعلم الرجل صحيحا فاعرفه (قوله فى المعنى) أى انشاء المدح العام أى وفى الفعلية على الاصح والمضى والنقل الى الانشاء والجمود وتمارقهما فى أنها لايجوز فى لفظها الا هيئة واحدة وفى جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نعم وان احتيج الى التأويل فى المحلين اه يس (قوله حب من حبذا) أشار به الى أن فى عبارة المصنف مسامحة لان المماثل لنعم حب فقط لاحبذا واغتفار تكلم اتكالا على وضوح الحال بقوله الفاعل ذا وأما قول البعض تبعا للشيخ اغتفار تكلم الاشارة الى أن مماثلتها نعم اذا اتصلت بذا فيرده أنها تماثل نعم فى نحو حب رجلا زيد مما قصد به انشاء المدح والتعجب وان لم تتصل بذا بحب كما مر فتدبر (قوله وقريب من النفس) مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام الحب له وهذا لاينافى استفادته من ذا أيضا حتى يعارض ماسينقله عن شرح التسهيل (قوله على الحضور) أى حضور معناها لكونه محبوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نعم لايجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم فهو مخصوص لاتابع لاسم الاشارة سم (قوله وزيد مبتدأ) أى لانه المخصوص كما علمت والرابط ذا أو العموم ان أريد به الجنس سم (قوله هذا) أى ماذكر من ان حب فعل وذا فاعلها وزيد مبتدأ خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه) عداه بعلى لتضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من اساءة الادب مع ابن عصفور مالا يخفى فالذى ينبغى أنه ضمنه معنى جار مثلا وقول من زعم هو ابن عصفور كما سيأتى فى الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضعف بانه يلزم عليه تغليب أضعف الجزأين وبان تركيب فعل من فعل واسم لانظير له (قوله فصار الجميع اسما) أى بمنزلة قولك المحبوب اه دماميني وضعف بان حبذا لو كان اسما لوجب تكرار لا ان اهملت لانحو لاحبذا زيد ولا عمرو وعمل لا فى معرفة ان أعملت عمل ان أو ليس وبقى وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملغاة (قوله وأجاز بعضهم) أى بعض القائلين بان حبذا اسم (قوله فقل لاحبذا) أورد عليه أن حبذا على الصحيح فعل جامد ولا انما تدخل على فعل متصرف وأجيب بان الجمود نشأ بعد دخول لا فهى لم تدخل الا على فعل متصرف وبان النفى صار غير مقصود بل المقصود بلاحبذا اثبات الذم وبالثانى يجاب عن الاعتراض على الاول بان لا اذا دخلت على فعل متصرف غير دعائى وجب تكرارها ويجاب أيضا عنه بانه لما نقل الى الانشاء أشبه الفعل الدعائى (قوله وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم والمخصوص مفعول أول مؤخر أى اجعل المخصوص واليا ذا وما فى اعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أى لا على ذا ولا على حب (قوله وسبب ذلك) أى امتناع التقديم (قوله توهم كون المراد الخ) أى فيكون فى حب ضمير

وتوهم هـذا بعيد فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله بل المنع من أجل اجرائه مجرى المثل و يجب فى ذا أن يكون بلفظ الافراد والتـذ كير
(أيا كان) المخصوص أى أى شئ كان مذ كرا أومؤنثا مفردا أومثنى أومجموعا (لا * تعـدل بذا) عن الافراد والتذ كير (فهو يضاهى المثلا)
والأمثال لاتغير فتقول حبذا زيد ٢٨ وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبـذا الهندان وحبـذا الهندات ولا يجوز حب ذان
الزيدان ولاحب أولاء
الزيدون ولاحب ذى هند
ولاحب تان الهنـدان
ولاحب أولاء الهنـدات
قال ابن كيسان انما لم
يختلف ذا لانه اشارة أبدا
الى مـذ كر محـذوف
والتقدير فى حـبـذا هند
حـبذا حسن هنـد وكذا
باقى الامثله ورد بانه دعوى
بلا بينة ﴿تنبيهات * الاول﴾
انما يحتاج الى الاعتذار
عن عـدم المطابقة على
قول من جعـل ذا فاعلا
وأما على القول بالتركيب
فـلا * الثانى لم يذكر هنا
اعراب المخصوص بعـد
حبذا وأجاز فى التسهيل
أن يكون مبتدأ والجملة
قبله خبره وان يكون خبر
مبتدأ واجب الحـذف
وانما لم يذ كر ذلك هنا
اكتفاء بتقديم الوجهين
فى مخصوص نعم هذا على
القول بان ذا فاعـل وأما
على القـول بالـتر كيب
فقد تقدم اعرابه * الثالث
يحذف المخصوص فى
هـذا الباب للعلم به كما فى
باب نعم كقوله
ألا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهـوى ما ليس
بالمتقارب أى ألا حبـذا
ذ كر هـذه النساء لولا
الحياء وساذ كر ما يفارق فيه مخصوص حبذا مخصوص نعم آخر اه (وما سوى ذا ارفع بحب
أوفجر * بالبا) نحو حب زيد رجلا وحب به رجلا (ودون ذا انضمام الحا) من حب بالنقل من حركة العين (كثر) وينشـد بالوجهين قوله
وحب بها مقفولة حين تقتل * أمامع ذا فحب فتح الحاء ﴿تنبيهان * الاول﴾ قال فى شرح الـكافية وهذا التحويل مطرد فى كل فعل مقصود به
المدح وقال فى التسهيل وكذا فى كل فعل حلقى الفاء مراد به مدح أو تعجب * الثانى قوله كثر بالذكر

هو الفاعل عائد على زيد وذا مفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير زيد مع أنه ليس بمراد (قوله وتوهم هـذا بعيد) وأيضا هو موجود مع التأخير أيضا وان كان أقوى مع التقديم قيل وانما كان هذا التوهم بعيدا لاشتهار التركيب فى غير هـذا المعنى وفيه أن التركيب المشتهر حبذا زيد لا زيد حبذا (قوله أيا كان) أيا اسم شرط نصب بشرطه وهو كان على حد أيا ما تدعو وجملة لا تعدل بذا جواب الشرط على حـذف فاء الجزاء وقوله فهو الخ تعليل للنهى عن العـدول وعلل مع أن التعليل ليس من وظائف المتون اشارة الى رد توجيه ابن كيسان الآتى فى الشرح أو هو جواب الشرط وجملة لا تعدل بذا معترضة والباء فى بذا اما على بابها وعليه جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير أو بمعنى عن أى لا تعدل عن لفظ ذا الى غيره وضميره فهو يرجع الى ذا بتقدير مضاف أى تركيبه أى التركيب المشتمل عليـه (قوله يضاهى المثلا) أى فى كثرة الاستعمال وقوله والامثال لا تغـير أى فكذا ما شابهها (قوله لانه اشارة الخ) وقال الفارسى لان المراد منـه الجنس همع (قوله الى مذكر محذوف) أى مضاف الى المخصوص (قوله ورد) أى هذا التوجيه بانه دعوى بلا بينة أى دليل لعدم ظهور هذا المقدر فى شئ من كلام العرب فالصحيح ما مر من انه انما لم يختلف لشبهه بالامثال (قوله وأما على القول بالتركيب فلا) أى لان المجموع فعل أو اسم مبتدأ وذا ليس اشارة الى شئ حتى تعتبر فيه المطابقة نعم يرد ان المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما حبذا والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول بتركيب حبذا وجعل المجموع اسما بانه مراعاة لمعنى كل من الزيدين مثـلا فتأمل (قوله خـبر مبتدأ واجب الحـذف) أى أو مبتدأ محذوف الخبر وجوبا على قياس ما تقـدم وذهب بعض الى أنه بدل وبعض آخر الى أنه عطف بيان ويردهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التابع ويرد البـدل أنه لا يحـل محل الاول ويرد البيان وروده نكرة اه دمامينى وفى رد البدل ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أى لولا الحياء عنعنى لذكرتهن وقوله منحت أى أعطيت الهوى أى هواى ما ليس بالمتقارب أى القريب أى ما لا طمع فيه (قوله أوفجر بالبا) أى على قلة بخـلاف فاعل نعم فان جره بالباء ممتنع وفاعل فعل فان جره بالباء كثير والفاء زائدة لا عاطفة حتى يستشكل بدخول عاطف على عاطف (قوله نحو حب زيد رجلا) قال البعض تبعا للسم هذا صريح فى ان فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس محلى بأل أو مضافا الى المحلى بها أو ضميرا مفسرا بتمييز ولفظ ما أو من كما صرح به الشاطبى كفاعـل نعم اه وما نقـله عن تصريح الشاطبى وان تبادر من عموم قول المصنف واجعل فعلا * من ذى ثلاثة كنعم مسجلا * مخالف لقول الشارح سابقا يجوز فى فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن ال واضـماره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن ال بنحو فهم زيد ثم قال نظرا لما فيه من معنى التعجب اه فتمثيل الشارح بنحو حب زيد رجـلا موافق لما أسلفه سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أى انضمام الحاء من حب حالة كونها دون ذا كثر وقوله بالنقل أى بسببه متعلق بانضمام وقوله من حركة العين المناسب حذف حركة وهذا صريح فى ان أصل حب حبب بضم العين أى صار حبيبا وبه صرح غيره أيضا (قوله وحب بها الخ) صدره
* فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها * الضمير للخمر ومزاجها الماء وقتلها به اضعاف حدتها والهاء عداه بعن ومقتولة أى ممزوجة منصوب على الحال أو التمييز (قوله فحب فتح الحاء) أى ان جعلتا كالكلمة الواحدة كما فى التوضيح قال المصرح فان جعلتا باقيتين على أصلهما جاز الوجهان (قوله وهذا التحويل) أى نقل حركة العين الى الفاء (قوله فى كل فعل مقصود به المدح) ظاهره سواء كان حلقى الفاء كحسن أولا كضرب وبه صرح فى الارتشاف وان نظر الى كلامـه فى التسهيل قيـد بحلقى الفاء (قوله مـدح أو تعجب) لا معـنى لتخصيص المصنف المدح

لا يدل على انه أكثر من الفتح قال الشارح وأكثر ما تجيء حب مع غير ذا مضمومة الحاء وقد لا تضم حاؤها كقوله فحبذا ربا وحب دينا اهـ

﴿خاتمة﴾ يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه الاول أن مخصوص حبذا لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه * الثانى انه لا تعمل فيها النواسخ بخلاف مخصوص نعم * الثالث أن اعرابه خبر مبتدا محذوف أسهل منه فى باب نعم لان ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهى لا تدخل عليه هنا قاله فى شرح التسهيل * الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا قال فى شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله كثير الا ان تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فان تأخير التمييز عنه نادر كما سبق والله أعلم

﴿أفعل التفضيل﴾

وهو اسم لدخول علامات الاسماء عليه وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية ووزن الفعل ولا ينصرف عن صيغة أفعل الا أن الهمزة حذفت فى الاكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال وقد يعامل معاملتهما فى ذلك حب كقوله

وحب شئ الى الانسان ما منعا

وقد يستعمل خير وشر على الاصل كقراءة بعضهم من الكذاب الاشر ونحو

بلال خير الناس وابن الاخير

(صغ من) كل (مصوغ منه للتعجب) اسما موازنا (أفعل للتفضيل) قياسا مطردا نحو هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله (وأب) هنا (اللذ أبى) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ بناؤه من وصف لا فعل له كهو أقمن به أى أحق وألص من شظاظ هكذا قال الناظم وابن السراج لكن حكى ابن القطاع لصص بالفتح اذا استتر ومنه اللص بتثليث اللام وحكى غيره لصصه اذا أخذه بخفية ومما زاد على ثلاثة هذا الكلام أخصر من غيره وفى أفعل المذاهب الثلاثة

بالذكر لمساواة الذم له فى الحكم ثم الصواب أن لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا أو لم يتضمنه بل فعلا كان أو اسما دماميني (قوله لا يدل على انه أكثر من الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لان المراد كثير بالنسبة الى الفتح فيفيد أنه أكثر منه (قوله فحبذا ربا وحب دينا) من كلامه صلى الله عليه وسلم حين نزل فى الخندق والشاهد فى حب دينا (قوله وقد سبق بيانه) أى بكون المصنف صرح بتقدمه فى التسهيل وان كانت عبارته هنا وفى الكافية توهم منع تقديم مخصوص نعم (قوله أنه لا تعمل فيه النواسخ) بخلاف مخصوص نعم فانها تعمل فيه نحو نعم رجلا كان زيد (قوله نشأ من دخول نواسخ الابتداء) أى لانها لا تدخل الا على المبتدا (قوله يجوز ذكر التمييز الخ) مثل التمييز الحال كما فى التسهيل نحو حبذا مبذولا المال وحبذا المال مبذولا اذا قصد الحال دون التمييز (قوله الا أن تقديم التمييز أولى) أى لا كثريته فقوله وأكثر عطف علة على معلول ولعدم الفصل بين التمييز ومميزه ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء المخصوص لذا ايقاعه بعده وان لم يتصل به فالمقصود نفى تقدمه على حبذا لا نفى الفصل بينه وبين ذا والفرق بين هذا وباب نعم أن الضمير أحوج للمميز من الاشارة لجعل تاليا للضمير ذكره سم وقوله نادر أى شاذ

﴿أفعل التفضيل﴾

قيل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خيرا وشرا لانهما ليسا على زنة أفعل وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجهل وأبخل مما يدل على زيادة النقص لا على الفضل ويدفع الاول بان قوله أفعل أى لفظا أو تقديرا وخير وشر من الثانى ويدفع الثانى بان المراد بالفضل الزيادة مطلقا فى كمال أو نقص (قوله للزوم الوصفية ووزن الفعل) اعترضه البعض بانه كان الاولى حذف لزوم لان المقتضى لمنع الصرف الوصفية ووزن الفعل ولا دخل للزوم فى اقتضاء منع الصرف ولك دفعه بان اضافة لزوم الى الوصفية من اضافة الصفة الى الموصوف أى الوصفية اللازمة أى الاصلية لان الوصفية العارضة لا تمنع الصرف كما يأتى فى قول المصنف والغين عارض الوصفية * الخ فاعرفه (قوله ولا ينصرف) أى لفظا وتقديرا وقوله الا أن الهمزة الخ أى نحو خير وشر انصرفا عن صيغة أفعل لفظا لا تقديرا فقول البعض أى لفظا وتقديرا فيه ما فيه (قوله حذفت فى الاكثر من خير وشر) أى فى التفضيل أما فى التعجب فالغالب ما أخيره وما أشره وندر ما خيره وما شره دماميني (قوله لكثرة الاستعمال) أى فهما شاذان قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ من جهة أخرى وهى كونهما لا فعل لهما (قوله فى ذلك) أى فى حذف الهمزة لا فى كثرة الاستعمال كما يؤخذ من تعبيره بقد (قوله من الكذاب الاشر) أى بفتح الشين وتشديد الراء (قوله ونحو بلال خير الناس وابن الاخير) شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضى نحو قول الشاعر بلال الخ وبلال بمنع الصرف للضرورة (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلية من مقام البيان لا من النكرة لانها فى سياق الاثبات لا تدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله نحو هو أضرب) عدد الامثلة اشارة الى أنه لا فرق فى المصوغ منه بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (قوله لكونه الخ) علة لأب أو أبى وقوله ثمة أنسب بالثانى خلافا للبعض (قوله وألص من شظاظ) بكسر الشين المعجمة وظاءين معجمتين اسم رجل من ضبة كان لصا ذكريا (قوله ومما زاد) أى وشذ بناؤه مما زاد (قوله هذا الكلام أخصر من غيره) أى لصوغه من اختصر وفيه شذوذ من جهة أخرى وهى صوغه من المبنى للمجهول (قوله وفى أفعل) أى وفى بناء أفعل التفضيل من أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة فى التعجب

وسمع هو أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول نحو أزهى من ديك وأشغل من ذات النحيين وأعنى بحاجتك وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعلي التعجب (وما به الى تعجب وصل * لمانع) من أشد وما جرى مجراه (به الى التفضيل صل) عند مانع صوغه من الفعل لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل اليه تمييزا فتقول زيد أشد استخراجا من عمرو وأقوى بياضا وأفجع موتا (وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان جردا) من أل والاضافة جارة للمفضول وقد اجتمعا في أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أي منك أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن

﴿تنبيهات * الاول﴾ اختلف في معنى من هذه فذهب المبرد ومن وافقه الى أنها لابتداء

الجواز مطلقا والمنع مطلقا والجواز ان كانت الهمزة لغير النقل والمنع ان كانت للنقل (قوله وسمع الخ) المثالان الاولان شاذان على القول بالمنع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسيان على القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمنع مطلقا قياسي على غيره والقفر مكان لانبات فيه ولا ماء (قوله نحو أزهى من ديك) حكى ابن دريد بناء فعله للفاعل ولا شذوذ عليه اهـ تصريح الا أن يقال المتبادر صوغ أزهى من المبني للمفعول لكثرته وندور المبني للفاعل كما تقدم نظير ذلك في التعجب عن التصريح قال زكريا وخص الديك بالذكر لانه ينظر الى حسن ألوانه ويعجب بنفسه (قوله وأشغل من ذات النحيين) انما كان مصوغا من المبني للمفعول لان المراد أنها أكثر مشغولية لا أنها أكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبني للفاعل اذا ناسب المقام ومن مجيء فعله مبنيا للفاعل شغلتنا أموالنا وأهلونا فما ذكره ابن الناظم من أن شغل مما لازم البناء للمفعول غير مسلم والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا فقال لها أمسكيه حتى أنظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها أمسكيه فلما شغل يديها ساورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم وشهد بدرا رضي الله تعالى عنه (قوله وأعنى بحاجتك) سمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل ولا شذوذ عليه الا أن يقال ما مر (قوله وفيه ما تقدم عن التسهيل) أي من أنه قد يبنى فعلا التعجب من فعل المفعول ان أمن اللبس وعليه فيبنى منه أفعل التفضيل ان أمن اللبس (قوله وما به الخ) يستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل وفاقد الاثبات فان أشد يأتي هناك ولا يأتي هنا لان المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح والظاهر أنه لا استثناء عند من يجوز تعريف التمييز من الكوفيين على أنه كما قال سم يتأتى التوصل بنحو أشد الى التفضيل من المبني للمفعول الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل لصحة الاتيان بالمصدر الصريح حينئذ على أنه مصدر المبني للمفعول وان كان بصورة مصدر المبني للفاعل ومن فاقد الاثبات اذا أضيف العدم أو الانتفاء الى المصدر الصريح كما مر في التعجب واعلم أن في قول المصنف وما به الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى كما أسلفناه في باب الفاعل بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهي التباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير وما به لمنتهى الجمع وصل الخ فكن على بصيرة (قوله به الى التفضيل صل) قال الدماميني ههنا بحث وهو أن أفعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة توصل فيها بأشد أن تكون الشدة موجودة في الطرفين وزائدة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في شدته وأن استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو ولا أشد فكيف يتأتى التوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود اهـ (قوله لكن أشد الخ) دفع بالاستدراك توهم تساوي المنصوب بعد أشد هنا وفي التعجب وان لم توهمه عبارة المصنف (قوله وينصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف في باب التمييز والفاعل المعنى انصبن بأفعلا الخ وبهذا يندفع ما يقال الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره بالباء وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قاله الشاطبي (قوله وأفجع موتا) فيه ان هذا المثال ليس مما نحن فيه لان المقصود الاخبار بالزيادة في الفجعة لا في الموت فهو على الاصل (قوله صله أبدا) أي ان أبقي على أصله من افادة الزيادة على معين فان عرى عنها لم يجب وصله بمن لا لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه (قوله تقديرا) أي بأن تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد يذكر مع العلم نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة قاله الدماميني (قوله فيمتنع وصلهما بمن) أي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول ووجه الامتناع أن الوصل في المجرد انما وجب ليعلم المفضول وهو مع الاضافة مذكور صريحا ومع أل في حكم المذكور لان أل اشارة الى معين تقدم ذكره لفظا أو حكما وتعيينه يشعر بالمفضول فعلى هذا لا تكون أل في أفعل التفضيل الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول أفاده شارح الجامع (قوله اختلف في معنى من هذه) أي على ثلاثة أقوال القول المبرد وقول سيبويه وقول المصنف في شرح التسهيل (قوله لابتداء

الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار الى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعيض فقال فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم وذهب فى شرح
التسهيل الى انها بمعنى المجاوزة وكان القائل زيد أفضل من عمرو قال جاوز زيد عمرا فى الفضل قال ولو كان الابتداء مقصودا لجاز أن يقع بعدها
الى قال ويبطل كونها للتبعيض أمران أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل
عظيم والظاهر كما قاله
المرادى ماذهب اليه المبرد
وماورد به الناظم ليس
بلازم لان الانتهاء قد يترك
الاخبار به لكونه لا يعلم
أولكونه لا يقصد الاخبار
به ويكون ذلك أبلغ فى
التفضيل اذ لا يقف
السامع على محل الانتهاء
* الثانى أكثر ما تحذف
من ومجرورها اذا كان
أفعل خبرا كالآية ويقل
اذا كان حالا كقوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا

أى دنوت أجمل من البدر
أوصفة كقوله

تروحى أجدر أن تقيلى
غدا بجنبى بارد ظليل

أى تروحى وأتى مكانا
أجدر من غيره بان تقيلى
فيه * الثالث قوله صله
يقتضى أنه لا يفصل بين
أفعل وبين من وليس
على اطلاقه بل يجوز
الفصل بينهما بمعمول
أفعل وقد فصل بينهما بلو
وما اتصل بها كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا
من ماء موهبة على خمر

ولا يجوز بغير ذلك * الرابع
اذا بنى أفعل التفضيل
مما يتعدى بمن جاز الجمع
بينهما وبين من الداخلة
على المفضول مقدمة
أومؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير وأقرب من كل خير من عمرو * الخامس قد تقدم ان المضاف والمقرون بال يمتنع اقترانهما بمن
المذكورة فأما قوله   نحن بغرس الودى أعلمنا * منا بركض الجياد فى السدف   وقوله   ولست بالاكثر منهم حصى   فؤولان (وان
لمنكور يضف) أفعل التفضيل (أوجردا) من أل والاضافة

الغاية) أى المسافة فى ارتفاع نحو خير منه أوانحطاط نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع الى
انها لابتداء الغاية لا بقيد كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد (قوله معنى التبعيض) يؤخذ من قول سيبويه
فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم أن المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم فى
حروف الجر وحينئذ لا ينهض الوجه الاول من وجهى ابطال التبعيض الآتيين (قوله الى انها بمعنى المجاوزة)
أى مجاوزة الفاضل المفضول بمعنى زيادته عليه فى الوصف والمراد أنها تفيد ذلك مع بقية التركيب فسقط
الاعتراض بانها لو كانت للمجاوزة لصح أن تقع موقعها عن على أن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم يمنع
مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال لان اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الامن وهذا الجواب الثانى
ذكره المصرح والشمنى وهو أولى لان التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع يؤدى الى
عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالاولى أن المفيد لها من وبقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من
فتدبر (قوله كون المجرور بها عاما) أى انه قد يكون عاما (قوله من كل عظيم) أوضح منه فى العموم من كل
شئ (قوله والظاهر ماذهب اليه المبرد) أى من كونها لابتداء الغاية فقط ووجه ظهوره أن من لا تحمل على
غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه أشهر معانيها وهنا لا مانع منه فلا حاجة الى اخراجها عنه (قوله ليس بلازم)
أى فى جميع مواقع استعمال من الابتدائية (قوله لان الانتهاء قد يترك الخ) منه يعلم أن المراد بكون المجرور
هو المفضل عليه أنه الذى قصد بيان التفضيل عليه والا فالمفضل عليه فى الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا
يقال فى معنى كون المضاف اليه هو المفضل عليه أفاده سم (قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار بالانتهاء
سواء كان تركه لعدم علمه أولعدم قصد الاخبار به فقول البعض ان قوله ويكون ذلك الخ راجع للثانى فقط كما
هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالآية) هى قوله تعالى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا ومحل التمثيل من الآية قوله
تعالى وأعز نفرا (قوله أى تروحى وأتى مكانا الخ) هذا التقدير انما يناسب ما قاله بعضهم من أن الخطاب للناقة
وتروحى بمعنى سيرى فى الرواح أى العشى ولا يناسب ما قاله آخر وصوبه العينى من أن الخطاب لصغار النخيل
وتروحى من تروح النبت اذا طال وأجدر على تقدير وخذى مكانا أجدر وقوله بان تقيلى فيه أى تمكنى فيه
وقت الظهيرة وعلى أن الخطاب لصغار النخيل تكون القيلولة كناية عن نموها وزهرتها كما فى العينى بجنبى
بارد ظليل أى فى مكان بارد ذى ظل (قوله وليس على اطلاقه) أى بل فى مفهومه تفصيل فلا يعترض (قوله
بمعمول أفعل) كقوله تعالى النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلو وما اتصل بها) مثل ذلك انفصل بالنداء
وممن صرح بجوازه الدمامينى والسيوطى (قوله لو بذلت لنا) لو للتمنى أوشرطية حذف جوابها أى لاحسنت
الينا مثلا والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وقوله على خمر صفة ماء أى حاصل على خمر (قوله ولا يجوز بغير
ذلك) يرد عليه النداء لما عرفت (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا من صور الفصل بمعمول
أفعل ففى كلامه تكرار لانا نقول ذكره هنا ليس من حيث الفصل بل من حيث تقديم من المعدية على من
الجارة للمفضول فلا تكرار (قوله بمن المذكورة) أى الداخلة على المفضل عليه أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها
وبين أل أو الاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم

وكقولك زيد أقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الدال المهملة وتشديد الياء جمع ودية وهى النخلة
الصغيرة والجياد جمع جواد وهو الذكر والانثى من الخيل والسدف بفتح السين والدال المهملتين والفاء الصبح
(قوله ولست) بتاء الخطاب كما قاله العينى وحصى تمييز أى عددا وتمام البيت * وانما العزة للكاثر * أى للفائق فى
الكثرة من كثره بالتخفيف اذا غلبه فى الكثرة فقول البعض تبعا للعينى أى الكثير فيه مساهلة (قوله فؤولان)

(ألزم تذكيرا وأن يوحدا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو وهند أفضل امرأة وأفضل من دعد والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد ولا يجوز المطابقة ومن ثم قيل في أخرانه معدول عن آخر وفي قول ابن هانئ

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها

انه لحن ﴿تنبيه﴾ يجب في هذا النوع مطابقة المضاف اليه الموصوف كما رأيت وأما ولا تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (وتلو أل طبق) لما قبله من مبتدا أو موصوف نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل وكذلك مررت بزيد الافضل وبهند الفضلى الى آخره ولا يؤتى معه بمن كما سبق (وما لمعرفه * أضيف ذو وجهين منقولين (عن ذى معرفه) هما المطابقة وعدمها (هذا اذا نويت) بأفعل (معنى من) أى التفضيل على ما أضيف اليه وحده فتقول على المطابقة الزيدان أفضلا القوم والزيدون أفضلوا القوم وأفاضل القوم وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضل النساء وفضليات النساء ومنه وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم والزيدون أفضل القوم وهكذا الى آخره

المعنى

مما أول به الاول الغاء المضاف اليه أو جعل مناصته لقاء بحذوف بدل من أعلمنا أى أعلم منا ومنع ابن جنى الاضافة وجعل نامرفوعا مؤكدا للضمير في أعلم نائبا عن نحن ومما أول به الثانى جعل أل زائدة أو جعل منهم متعلقا بمحذوف (قوله ألزم تذكيرا وأن يوحدا) لان المجرد أشبه بافعل فى التعجب وهو لا يتصل به علامة تثنية ولا جمع ولا تأنيث والمضاف للنكرة بمنزلة المجرد فى التنكير (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل رجل فحذف من كل اختصارا وأضيف أفعل الى رجل وجاز كونه مفردا مع كون أفعل بعض ما يضاف اليه فالاصل أن يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد ووجب تنكيره لان القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بأل رجعت الى الجمع وان جمعت أدخلت أل فان عطفت على المضاف الى النكرة مضافا الى ضميرها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكير الضمير وافراده فى المفرد وضديه والمذكر وضده على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فان أضفت أفعل الى معرفة ثنيت وجمعت وأنثت وهو القياس وأجاز سيبويه الافراد تمسكا بقوله

ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا

أى أحسن من ذكر نقله شيخنا عن يس وأقره هو والبعض وظاهره وجوب تذكير الضمير وافراده فى نحو هذه أكرم امرأة وأعقله وهذان أكرم رجلين وأعقله وهكذا والوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى فتأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل لزوم المجرد التذكير والافراد قيل فى أخر جمع أخرى مؤنث آخر انه معدول عن آخر الذى هو المستحق لان يستعمل لانه على وزن أفعل التفضيل وبمعناه فى الاصل لان معناه الاصلى أشد تأخرا وان صار بمعنى مغاير (قوله فى قول ابن هانئ) هو أبو نواس الحسن بن هانئ (قوله من فقاقعها) هى النفاخات التى تعلو الماء أو الخمرة قال يس والمحفوظ فى البيت من فواقعها بالواو (قوله انه لحن) أى حيث أنث صغرى وكبرى والواجب التذكير وسيأتى تصحيحه فى كلام الشارح (قوله يجب فى هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله تعالى ثم رددناه أسفل سافلين اه أقول فى البيضاوى وحاشيته للشيخ زاده ما ملخصه ان أسفل اما صفة أمكنة محذوفة أى الى أمكنة أسفل سافلين وهى النار أو أزمنة محذوفة أى الى أزمنة أسفل سافلين وهى أرذل العمر أو حال أى رددناه أى صرفناه عن أحسن الصور حال كونه أسفل سافلين وهم أصحاب النار وعلى الوجه الثانى يكون الاستثناء بعد منقطعا وعلى الاول والاخير متصلا والمستثنى منه الضمير المنصوب فى قوله ثم رددناه لانه فى معنى الجمع لرجوعه الى الانسان المراد منه الجنس اه أى والجمع بالياء والنون على الاولين لتغليب العاقل اذا علمت ذلك علمت أن الايراد مدفوع وان الاقتصار عليه قصور وتقصير على أن المنقول عن الشاطبى أنه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف اليه للموصوف اذا كان المضاف اليه جامدا أما اذا كان مشتقا كما فى الآية فلا والله أعلم ويجب أيضا كونه من جنسه فلا يقال زيد أفضل امرأة لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله الموصوف) أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدا فهو أعم من الموصوف فى قوله بعد من مبتدا أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كافر به) أى وفريق جمع فى المعنى فحصلت المطابقة باعتبار المعنى وأفرد كافر باعتبار افراد فريق فى اللفظ (قوله طبق) أى مطابق لاقترانه بأل أضعف شبهه بافعل فى التعجب (قوله والزيدون الافضلون) أى أو الافاضل ولو زاده كما فعل فى نظيره لكان أحسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهته المحلى بأل فى الخلو عن لفظ من وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من (قوله هذا اذا نويت الخ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذى سينقله الشارح فى التنبيه الآتى عن المصنف فى شرح التسهيل صريح فى أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه حينئذ وجهين لزوم الافراد والتذكير وهو المشهور والمطابقة ولا يبعد أن يقاس على ذلك ما اذا عرى المضاف الى النكرة عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره نحو الأشج والناقص أعدلا بنى مروان ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قرشى (٢) فتدبر (قوله معنى من) أى

٢ قوله أفضل قرشى كذا بالاصل والموافق لما يأتى فى الشرح أفضل قريش اه

ومنه ولتجدنهم أحرص الناس وهذا هو الغالب وابن السراج يوجبه فان قدرا كابر مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول لزمه المطابقة

المعنى الحاصل معها لان التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستفاد من أفعل كما علم مما قدمه الشارح (قوله ومنه) أى من القول الجارى على المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأكابر مفعول أول لجعلنا مضاف الى مجرميها وفى كل قرية المفعول الثانى اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف المعنى والاولى عندى على الاضافة تفسير الجعل بالتمكين كما فى البيضاوى ويحتمل أن فى كل قرية ظرف لغو متعلق بجعلنا وأكابر مفعول ثان ومجرميها مفعول أول أو فى كل قرية الثانى ومجرميها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا بمعنى صيرنا ولا اضافة ولا يرد ما سيذكره الشارح من أنه يلزم عليه المطابقة فى المجرد وهى ممتنعة لان الاضافة منوية أى أكابرها فتأمل (قوله ومنه) أى من القول الجارى على عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقال أحرصى (قوله وهذا) أى عدم المطابقة (قوله فان قدر) أى ابن السراج دفعا لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت فى أكابر مجرميها (قوله المطابقة فى المجرد) أى وهى ممتنعة كما مر فى النظم فان قال الاضافة منوية كما مر وقع فيما فر منه (قوله وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله الخ) أى حيث أفرد أحب وأقرب وجمع أحسن وجعل الزمخشرى أحسن من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة ولذا جمع بخلاف أحب وأقرب فانهما من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا أفرد وقوله أحاسنكم أخلاقا استئناف بيانى (قوله أو تنويها) بالنصب عطفا على لم تنو وفى بعض النسخ أو تنوها بحذف الياء ولا وجه له (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدا أو موصوف تشبيها بالمحلى بال فى الخلو من لفظ من ومعناها (قوله وجها واحدا) لا يقال هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور فى أفعل العارى عن معنى التفضيل التزام الافراد والتذكير لما ستعرفه من أن ما فى شرح التسهيل فى المجرد من أل والاضافة دون من (قوله كقولهم الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله الناقص والاشج أعدلا بنى مروان) أى عادلاهم لانه لم يشاركهما أحد من بنى مروان فى العدل والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمى بذلك لنقصه أرزاق الجند والاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سمى بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أى حال كونه من بينهم أى من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) أى تخصيص الموصوف بانه من القوم الفلانى مثلا لا لبيان المفضل عليه سم (قوله الى ما) أى مضاف اليه ليس هو أى أفعل بعضه أى المضاف اليه الواقع عليه ما ولجريان الصفة على غير ما هى له أبرز الضمير (قوله الا بعض ما أضيف اليه) أى مشمولا لما أضيف اليه بحسب المعنى الوضعى وان كان غير مشمول له بحسب المراد منه فى المقام اذ المراد من المضاف اليه غير الموصوف مما يشاركه فى المعنى الوضعى فلا يلزم تفضيل الشئ على نفسه قاله سم وفى كلام الدمامينى أن الحصر الذى ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فلذلك) أى لكون المنوى فيه معنى من لا يكون الا بعض ما أضيف اليه وما لم ينو فيه معنى من لعدم نية المفاضلة أصلا أو نيتها لا على المضاف اليه وحده بل على كل ما سواه لا يجب فيه ذلك (قوله ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لان أفعل على هذين الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف اليه وقوله ويمتنع ان قصد أحسن منهم أى لكون المنوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف اليه وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف اليه والا لزم اضافة الشئ الى نفسه فى اخوته فلو قيل يوسف أحسن الاخوة صح لتحقق الشرط لان يوسف أحد الاخوة (قوله يرد أفعل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مما قدمه توطئة لذكر الخلاف فيه وذكر أمثلة له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أى استعمال أفعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو أعلم بكم أى عالم أو صفة مشبهة نحو وهو أهون عليه أى هين مطرد عند أبى العباس المبرد لكثرة الوارد منه والاصح قصره على السماع ولزومه الافراد والتذكير فيما ورد كذلك أكثر من المطابقة اه مع ايضاح من الدمامينى ومنها يؤخذ أن محل الخلاف وجواز المطابقة وتركها هو المجرد من أل والاضافة فلا ينافى ما مر وحينئذ كان المناسب للشارح ترك التمثيل بقوله فشركما الخ لانه مضاف وأن محل وروده كذلك اذا لم يقترن بمن فالمقترن بمن لا يصح تجريده عن معنى التفضيل أصلا لا قياسا ولا سماعا لان من هذه هى الجارة للمفضول قاله الدمامينى ولا

فى المجرد وقد اجتمع الاستعمالان فى قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم الى وأقربكم منى منازل يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا (وان لم تنو) بأفعل معنى من بان لم تنو به المفاضلة أصلا أو تنويها لا على المضاف اليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فهو طبق ما به قرن) وجها واحدا كقولهم الناقص والاشج أعدلا بنى مروان أى عادلاهم ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش أى أفضل الناس من بين قريش واضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت اضافة أفعل فيهما الى ما ليس هو بعضه بخلاف المنوى فيه معنى من فانه لا يكون الا بعض ما أضيف اليه فلذلك يجوز يوسف أحسن اخوته ان قصد الاحسن من بينهم أو قصد حسنهم ويمتنع ان قصد أحسن منهم ﴿تنبيه﴾ يرد أفعل التفضيل عاريا عن معنى التفضيل

(قوله أى مشمولا) ربما يشمل أحسن اخوته لانا نقول الاخوة ٧ المعان ليس شاملا (قوله أعاده) فيه نظر ظاهر

يرد عليه قولهم فى التهكم أنت أعلم من الحمار ولا قولهم العسل أحلى من الخل لحصول المشاركة التقديرية وصرح فى التسهيل بان محل عدم تجرد أفعل المقرون بمن فى غير التهكم وأن المفضل عليه فى التهكم يرد بدون مشاركة المفضل تحقيقا وتقديرا نحو أنت أعلم من الحمار والاوجه ماقدمناه من تقدير المشاركة فى التهكم أيضا وقال الدماميني أيضا وههنا تنبيهان الأول قال فى الكشاف من وجيز كلامهم الصيف أحر من الشتاء أى الصيف أبلغ فى حره من الشتاء فى برده هذا نصه وعلى هذا يؤول قولهم العسل أحلى من الخل ونحوه وتحرير هذا الموضع أن يقال لافعل أربع حالات احداها وهى الحالة الاصلية أن يدل على ثلاثة أمور أحدها اتصاف من هو له بالحدث الذى اشتق منه وبهذا الامر كان وصفا والثانى مشاركة مصحوبه له فى تلك الصفة والثالث تميزه وصوفه على مصحوبه فيها وبكل من هذين الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية أن يخلع عنه ماامتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفى * الحالة الثالثة أن تبقى عليه أموره الثلاثة ولكن يخلع عنه قيد الامر الثانى ويخلفه قيد آخر وذلك أن الامر الثانى وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة فصار مقيدا بالزيادة ألاترى أن المعنى فى المثال أن للعسل حلاوة وأن تلك الحلاوة زائدة وأن زيادتها أكثر من زيادة حموضة الخل الحالة الرابعة أن يخلع عنه الامر الثانى وقيد الامر الثالث وهو كون الزيادة على مصحوبه فتكون دلالته على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما فى يوسف أحسن اخوته اه وقد تمتنع دعواه خلع الامر الثانى عنه فى الحالة الرابعة ثم قال التنبيه الثانى من كلامهم المشهور زيد أعقل من أن يكذب وظاهره مشكل اذ قضيته تفضيل زيد فى العقل على الكذب ولامعنى له وقد وجهه فى المغنى بتوجيهين * أحدهما أن يكون الكلام على تأويل أن والفعل بالمصدر وتأويل المصدر بالوصف كما قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء بمعنى ما كان مفترى وفى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون للقول بمعنى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار كما هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقوله أهل الظاهر لكن يضعف هذا الوجه أن التفضيل على الناقص لافضل فيه * الثانى ان أفعل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لتضمنه معنى أبعد والمفضول متروك أبدا فى مثل ذلك لقصد التعميم وهذا الثانى وان أقره فيه أيضا نظر من جهة أن الفعل الذى يسبك هو ومابعده فى المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغى عند السبك أن يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ماصنعت المعنى أعجبنى صنعك واذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيلزم مشاركة الناس له فى البعد من كذب نفسه وزيادته عليهم فى ذلك البعد وهذا عن مظان التوجيه بمعزل وقال الرضى ليس المقصود فى نحو قولهم أنا أكبر من الشعر وأنت أعظم من أن تقول كذا تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وأفعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول فمن فى مثله ليست تفضيلية بل هى مثلها فى قولك أنا بعيد منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متباعد بلا تفضيل اه باختصار وحاصل كلام الرضى أن أفعل التفضيل فيما ذكر مستعمل فى بعض مدلوله دون بعض ويرد عليه أيضا أن فيه نسبة نحو قول كذا والكذب الى المخاطب وقد يدفع هذا وتنظير الدمامينى فى الثانى بأن نسبة ذلك اليه لتوهمه فيه لا لتلبسه به فافهم (قوله نحور بكم أعلم بكم الخ) انما أول فى هذين الموضعين بما ذكر لانه لامشارك لله سبحانه وتعالى فى علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دمامينى (قوله وان مدت الايدى الخ) الشاهد فى بأعجلهم وأعجل فانهما بمعنى العجل لافى أجشع لانه كاعور وأجهر كما يؤخذ من قول العينى الاجشع الحريص على الاكل لكن قول القاموس الجشع محركة اشد الحرص وقد جشع كفرح فهو جشع صريح فى أن الوصف منه جشع بفتح فكسر فيكون أجشع أفعل تفضيل (قوله سمك السماء) أى رفعها فهو متعد ومصدره سمك ويستعمل لازما بمعنى ارتفع ومصدره سموك والمراد بالبيت الكعبة وسيأتى وجه آخر والدعائم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة (قوله فشركما الخ) قبله * أتهجوه ولست له بكفء * قاله حسان يخاطب به من هجا

نحو ربكم أعلم بكم وهو أهون عليه وقوله
وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن
بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل وقوله
ان الذى سمك السماء بنى لنا
بيتا دعائمه أعز وأطول
وقوله
فشركما لخيركما الفداء
وقاسه المبرد قال فى التسهيل والاصح قصره على السماع

(قوله والاوجه) أى لاطراده الباب (قوله المشاركة) المتبادر فى مدلول أفعل فيكون ماياتى وجها آخر (قوله ويرد) لاوروده لما قالوه فى الفرق بين المصدر الصريح وأن والفعل من أن الاول يفيد الحصول بالفعل دون الثانى على أنه لايلزم من كون الشئ فى قوة شئ أن يعطى حكمه من كل وجه

وحكى ابن الانبارى عن أبى عبيد القول بورود أفعل التفضيل مؤولا بما لا تفضيل فيه قال ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار وقالوا لا يخلو
أفعل التفضيل من التفضيل وتأولوا ما استدل به قال فى شرح التسهيل والذى سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير وقد يجمع اذ
كان ما هو له جمعا كقوله اذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم ٣٥ قال واذا صح جمعه لتجرده من معنى
التفضيل جاز أن يؤنث
فيكون قول ابن هانئ
كأن صغرى وكبرى من
فقاقعها صحيحا
اه (وان تكن بتلو من
الجارة (مستفهما * فلهما
أى لمن ومجروره
المستفهم به (كن أبدا
مقدما) على أفعل التفضيل
لا على جملة الكلام كـ
فعل المصنف اذ يلزم على
تمثيله الفصل بين العامل
ومعموله بأجنبى ولا كذلك
به (كمثل ممن أنت
خير) ومن أيهم أنت
أفضل ومن كم دراهمك
أكثر ومن غلام أيهم
أنت أفضل لان
الاستفهام له الصدر
(ولدى * اخبار) أى
وعند عدم الاستفهام
(التقديم نزرا وجدا)
كقوله
فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت
جنى النحل بل ما زودت منه أطيب
وقوله
ولا عيب فيها غير أن سريعها
قطوف وأن لا شئ منهن أكسل * وقوله
اذا سايرت أسماء يوما ظعينة
فأسماء من تلك الظعينة
أملح (ورفعه الظاهر نزر) أى أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر فى كل لغة ولا يرفع اسما ظاهرا ولا ضميرا بارزا الا قليلا حكى سيبويه
مررت برجل أكرم منه أبوه وذلك لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه فى حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وهذا اذا لم يعاقب
فعلا أى لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (ومتى * عاقب فعلا فكثيرا) رفعه الظاهر (ثبتا) وذلك اذا سبقه نفى

النبى صلى الله عليه وسلم (قوله وحكى ابن الانبارى الخ) اشارة الى قول ثالث ان أفعل التفضيل لا يجرد عن
معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا (قوله وتأولوا ما استدل به) أما ربكم أعلم بكم فلا مانع من جعله للتفضيل
باعتبار بعض الوجوه أى اعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم فالمشاركة فى مطلق علم وأما وهو أهون عليه
فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث
لا نفس الامر وأما بأعجلهم وأعجل فلا مانع من جعلهما للتفضيل وأما أعز وأطول فقال السعد المراد بالبيت
بيت المجد والشرف وقوله أعز وأطول أى من دعائم كل بيت وعلى هذا هما للتفضيل وأما فشر كما لخير كما الفداء
فشر وخير فيه ليسا أفعل تفضيل بل اسمان كالسهل والصعب لانهما يردان كذلك هذا ما ظهر فجعل البعض
تأويل ما استدل به بجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الامر انما يصح فى بعض ما استدل به لا فى كله
فتدبر (قوله اذا غاب) أى عدم وأسود العين اسم جبل ومعنى البيت أنتم لئام أبدا لان هذا الجبل لا يغيب
(قوله وان تكن بتلو من الخ) بقى ما اذا كان الاستفهام بالهمزة ويتجه أن يقال ان أريد الاستفهام عن المفضل
عليه وجب التقديم فتقول أمن زيد أنت أفضل فقد ذكر فى علم المعانى أن المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها
فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه قد وليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل
من زيد لا يليها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (قوله لا على جملة الكلام الخ) وانما فعل الشارح
مثل ما فعله المصنف مجاراة لمثال المصنف * لا يقال اذا لم يقدم على الجملة خرج الاستفهام عن الصدارة لانا نقول
صدارته الواجبة له انما هى بالنسبة لما عمل فيه فقط وهو أفعل (قوله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبى)
لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد يقال المختار جواز تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا والخبر فى السعة
اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فليكن ما فعله المصنف مثله الا أن يفرق بقوة الخبر الفعلى بخلاف الخبر الذى
هو أفعل تفضيل فتأمل (قوله التقديم نزرا وجدا) وفى التوضيح أنه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلا)
أى أتيتم أهلا ومكانا سهلا وقوله جنى النحل أى شبيهه بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على أن منه
متعلق بأطيب قال زكريا ويجوز تعلقه بزودت وحينئذ لا شاهد فيه (قوله ولا عيب فيها) أى فى النساء
المذكورة فيما قبله وقوله غير أن الخ من تأكيد المدح بما يشبه الذم والقطوف بفتح القاف وفى آخره فاء
المتقارب الخطا (قوله ظعينة) هى فى الاصل الهودج كانت فيه امرأة أو لم تكن ثم سميت المرأة ما دامت فى
الهودج ظعينة وأملح من الملاحة وهى الحسن (قوله ورفعه الظاهر) المراد به المصرح به فيشمل الضمير البارز
المنفصل ولهذا أدرجه الشارح فى حيز تفسير كلام المصنف وان أفرده فيه بالذكر (قوله برفع الضمير المستتر)
أى لان العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظا فلا يحتاج الى قوة العامل سم (قوله الا قليلا) اى شاذا (قوله
لانه ضعيف الشبه باسم الفاعل) أى مع عدم ما يجبر الضعف من صحة وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف
موجود حتى فى مسئلة الكحل (قوله فى حال تجريده) مثلها حال اضافته الى نكرة وخص حالة التجريد
بالذكر لانها الاصل فيه كما سيأتى يمنى فلما ضعف بعدم قبول العلامات فى بعض أحواله انحطت رتبته فى جميعها
فلم يعمل فى الاسم الظاهر الا بالشروط الآتية (قوله لا يؤنث الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثنى
وتجمع فلهذا عملت فى الظاهر كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها وهو الثبوت (قوله اذا لم يعاقب فعلا) جارى فيه
الناظم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كما يشير اليه قول الشارح أى لم يحسن الخ فعلم أن قوله أى لم
يحسن الخ تفسير باللازم فتفطن (قوله اذا سبقه نفى الخ) زاد غيره قيدا وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنس
ليكون معتمدا عليه ولم يكف النفى كما فى اسم الفاعل لانه لم يقو قوته ولهذا لا ينصب المفعول به بخلاف اسم

الفاعل وانما اشترط سبق النفي ليكون أفعل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله وذلك لان النفي اذا دخل على أفعل توجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بان يساويه أو يكون دونه ومقام المدح يابى المساواة فيرجع المعنى الى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيد أفاده الجامي وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي مجوّزا لعمل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وأجيب بالفرق بينه وبين مثال الكحل بان اسم التفضيل في مثال الكحل خالف الاصل وهو تغاير المفضل والمفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا فحصل في معناه التفضيلي ضعف يقتضي أنه اذا زال بالنفي لم يبق لافعل قوة اقتضاء حكمه وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فانه لا ضعف في معناه التفضيلي لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا فله قوة اقتضاء حكمه وقيل انما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضي ذلك لقوتها في العمل وذلك لان طلب النكرة للتخصص في الاثبات دون طلبها له في النفي لانه في الاثبات لزيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذبا فانك اذا قلت ما رأيت رجلا كان صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بامر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفي هذا أيضا ما تقدم ايرادا وجوابا (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) أي غير ملابس لضمير الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه فالمراد نفي كونه سببيا بهذا المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببيا بمعنى أن للموصوف به تعلقا ما كما في المثال قاله سم واعترض البعض على الشارح بان هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه مختلفان بالذات وفيه أن الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين) كان ينبغي أن يقول باعتبار آخر لان التفضيل أي الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كما لا يخفى الا أن يجعل فيه اكتفاء والاصل ومفضولا فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من كحل عين زيد لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر فيه فردان من افراد الكحل وأوقع التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة ومقيدة بآخر تارة أخرى والظاهر الذي يرمز اليه صنيع الشارح أن هذه الشروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقا في الظاهر لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض فانظره (قوله في عينه) حال من الكحل مقدم عليه أو ظرف لغو متعلق باحسن وفي عين زيد حال من الضمير المجرور بمن (قوله فانه يجوز أن يقال الخ) تعليل لمحذوف أي وانما كان هذا المثال مما يعاقب فيه أفعل الفعل لانه يجوز الخ (قوله لان أفعل التفضيل الخ) علة لقول المصنف ومتى * عاقب فعلا فكثيرا ثبتا * (قوله لانه ليس له فعل بمعناه) أي في الزيادة ليعمل عمله ولا يرد عليه أن أفعال الغلبة بمعناه نحو كاثرني فكثرته أي غلبته في الكثرة وزدت عليه فيها لعدم اطراد الغلبة في كل مادة كما قاله سم نعم يرد عليه أن الصفة المشبهة ليس لها فعل بمعناها في الثبوت مع عملها في الظاهر وأن أفعل التفضيل المجرد عن معنى التفضيل بمعنى الفعل لعدم دلالته على الزيادة مع أنه لا يعمل في الظاهر على ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما قدمه الشارح في قوله وذلك لانه ضعيف الشبه الخ فلا يتم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضميمة التعليل الذي قدمه الشارح فتنبه (قوله يصح أن يقع الخ) أي بمعونة المقام (قوله لو جب كونه مبتدأ) أي مخبرا عنه باسم التفضيل (قوله فيلزم الفصل) أي ولو تقديرا كما في ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل فان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها فلو لم يجعل الكحل فاعلا بل جعل مبتدأ لزم الفصل باجنبي تقديرا فلا يقال لزوم الفصل باجنبي غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال أفاده سم والاجنبي هنا المبتدأ والمراد بالاجنبي هنا ما ليس من معمولات ذلك العامل لا ما لا تعلق له به بوجه ما ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخرا عن من فلا يلزم الفصل باجنبي بان يقال ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل فرارا من التزام مخالفة الاصل وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بان يقال ما رأيت رجلا الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد

وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانه يجوز أن يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد لان أفعل التفضيل انما قصر عن رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمعناه وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت وأيضا فلو لم يجعل المرفوع فاعلا لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعل ومن باجنبي والاصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذي المحل

فتقول من كحل عين زيد أو من عين زيد أو من زيد فتحذف مضافا أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والاصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم أضيف الجميل الى زيد لملابسته اياه ثم حذف المضاف الاول ثم الثانى ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ما من أيام أحب الى الله فيها الصوم من أيام العشر والاصل من محبة الصوم فى أيام العشر ثم من محبة صوم أيام العشر ثم من صوم أيام العشر ثم من أيام العشر وقول الناظم

(كان ترى فى الناس من رفيق
أولى به الفضل من الصديق)

والاصل من ولاية الفضل بالصديق ففعل به ما ذكر

﴿تنبيهات * الاول﴾ انما امتنع نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان كان افعل فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لان المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته وهو فى هذين المثالين ليس كذلك الا ترى أنك لو قلت رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد أو يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد بمعنى يفوقه فى الحسن فاتت الدلالة على التفضيل فى الاول وعلى الغريزة فى الثانى وكذا القول فى ما رأيت رجلا يحسن أبوه كحسنه اذا أتيت فى موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فاتيت موضع أحسن بمضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن حيث تغير الفعل الذى بنى منه أحسن ففاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رمت ان توقع الفعل موقع أحسن

فرارا من التزام تقديم غير الاهم وهو الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الاصل وهو النعت بالمفرد بلا ضرورة (قوله فتقول من كحل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه بل على غيره بالذات أما على أن أل فى الكحل عوض عن ضمير الرجل فالتغاير بالذات ظاهر وأما على انها للجنس فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئى الا أن يختار الثانى و يقال لما كان الفرد مندرجا تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه والتغاير اعتبارى فافهم (قوله فتحذف مضافا) أى اذا دخلت من على المحل وهو العين أو مضافين أى اذا دخلت من على ذى المحل وهو زيد (قوله وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشئ) أى اختصارا وذلك اذا تقدم محل المفضل على أفعل كما فى مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب محل المفضل على أفعل فيما يظهر كما فى ما رأيت كزيد أحسن فى عينه الكحل فاقتصار البعض على الاول قصور ورأى بصرية على الظاهر والكاف اسمية وأحسن حال من مجرور الكاف على ما قاله البعض و يلزم عليه مجىء الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعين وأحسن صفتان لعينا محذوفة و يصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أى فادخلوا من فى اللفظ على غير المفضل عليه وهو ملابسه كما بينه الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد لكن مدخول من فى هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة وفى ما أحد أحسن به الجميل من زيد ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكتف بقوله سابقا وقد يحذف الضمير الثانى الخ فافهم (قوله من حسن الجميل بزيد) كان عليه اسقاط حسن لان المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين لا يقال الداعى الى ذكره تعلق بزيد به لانا نقول على حذفه يكون بزيد حالا من مجرور من كما فى نظائره ولا حاجة الى ما نقله شيخنا والبعض عن اللقانى وأقراه من التكلف ومثل ذلك يقال فى الحديث ومثال الناظم الآتى (قوله ما من أيام أحب الخ) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول ففيه شذوذ من هذه الجهة الا على قول من يجعل الصوغ منه مقيسا عند أمن اللبس وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثى ان كان من أحب الرباعى فان كان من حب الثلاثى فلا شذوذ فيه الا من الجهة الاولى و بهذا يعلم ما فى كلام البعض من المؤاخذة (قوله أولى) فيه شذوذ من جهة أنه لا فعل له لانه بمعنى أحق ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى لان الفعل المستعمل منها ولى بمعنى تولى أو تبع و بهذا يعلم حسن قوله ومتى عاقب فعلا ولم يقل فعله ولا الفعل لئلا يخرج مثل هذا أفاده شيخنا نقلا عن يس قال البعض و ينازعه قول الشارح الآتى لان المعتبر فى اطراد الخ اه أى حيث قيد الفعل بالذى بنى منه أفعل و يندفع بان القيد مبنى على الغالب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع فى المثال الاول عدم سبق النفى وفى الثانى عدم كون المرفوع أجنبيا (قوله مفيدا فائدته) أى فائدة أفعل من الدلالة على التفضيل وعلى الغريزة كما يؤخذ مما بعده (قوله الا ترى أنك لو قلت الخ) هذا متعلق بالمثال الاول وقوله وكذا القول الخ متعلق بالمثال الثانى (قوله كحلا) مفعول يحسن لتضمنه معنى يفوق (قوله وعلى الغريزة فى الثانى) لان يحسن فيه مضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن فهو متعد وأفعال الغرائز لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على التفضيل) أورد عليه سم أن المثال المشهور يصدق لغة بصورتين نقص حسن كحل عين الرجل عن حسن كحل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الاولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصدقه بنقص حسن الاب ومساواته واذا عبر بالفعل فيهما صدق التركيب لغة بالاولى وكذا بزيادة حسن كحل عين الرجل وحسن الأب على بعد والمقام يعين الاولى فالتركيبان مستويان فى المعنى سواء عبر فيهما بأفعل أو بالفعل فالحكم بفوات الدلالة على التفضيل فى أحدهما دون الآخر تحكم

(قوله وأورد) الايراد وجوابه فى الجامى أيضا وهو فى الحقيقة على قوله وكان الخ وحاصل الجواب ان قوله وكان الخ لا بد منه لانكسار صولته الاصلية فيرفع الظاهر حينئذ فليتأمل فانه من مزال الاقدام

على غيرهذين الوجهين لم تستطع * الثانى قال فى شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل الا بعد نفى ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى كقوله لايكن غيرك أحب اليه الخير منه اليك وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لايمن * الثالث قال فى شرح الكافية أجمعوا على انه لاينصب المفعول به فان وجد مايوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل نحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته فحيث هنا مفعول به لامفعول فيه وهو فى موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم ومنه قوله

واضرب منا بالسيوف القوانسا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اه

﴿خاتمة﴾ فى تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر قال فى شرح الكافية وجملة القول فى ذلك ان أفعل التفضيل اذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدى باللام الى ماهو مفعول فى المعنى وبالى الى ماهو فاعل فى المعنى نحو المؤمن أحب لله من نفسه وهو أحب الى الله من غيره وان كان من متعد بنفسه دال على علم عدى بالباء نحو زيد أعرف بى وأنا أدرى به وان كان من متعد بنفسه غير ماتقدم عدى باللام نحو هو أطلب للثار وأنفع للجار وان كان من متعد بحرف جر عدى به لابغيره نحو هو أزهد فى الدنيا وأسرع الى الخير وأبعد من الاثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخنى ولفعل التعجب من هذا الاستعمال مالأفعل التفضيل نحو ما أحب المؤمن لله وما أحبه الى الله وما أعرفه بنفسه وأقطعه للعوائق وأغضه لطرفه وأزهده فى الدنيا وأسرعه الى الخير وأحرصه عليه وأجدره به اه وقد سبق بعض ذلك فى بابه والله تعالى أعلم

ليست

﴿النعت﴾ (يتبع فى الاعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد

(قوله على غيرهذين الوجهين) يعنى بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أى فاقه فى الحسن (قوله منه) أى الحمد وقوله بمحسن حال من مجرور من أى حالة كونه ملابسا لمن ذكر (قوله أجمعوا الخ) ينافيه قوله بعد وأجاز بعضهم الخ الا أن يقال لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز فحكى الاجماع أو يقال الاجماع فى غير المتجرد عن معنى التفضيل كما يؤخذ من تعليل المجيز وكما فى شرح الدمامينى على المغنى فتدبر (قوله لاينصب المفعول به) أى بل يصل اليه بواسطة اللام نحو هو أوعى للعلم فان كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو أ كسى للفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب قاله الدمامينى قال المصرح وكذا لاينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز الا اذا كان فاعلا فى المعنى نحو زيد أحسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقى وقال بعضهم غلط من قال ان أفعل التفضيل لايعمل فى المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو أهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا فى المعنى (قوله فحيث هنا مفعول به لامفعول فيه) اعترضه أبو حيان بانه ضرب من التصرف وحيث لاتتصرف وفى المرادى على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولامفعولا به ولامبتدأ اه وفى التسهيل أن تصرفها نادر قال الدمامينى ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله لانه يعلم مافيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك قال الشمنى بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلادليل (قوله القوانسا) جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين أذنى الفرس كما فى القاموس (قوله لتجرده عن معنى التفضيل) رد بانه وان أول بما لاتفضيل فيه لايلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الالفاظ لاتنكر وأجاب الدمامينى بان أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما (قوله وجملة القول) أى مجمله أى مجموعه فهو من الاجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لامن الاجمال ضد التفصيل والبيان (قوله دال على حب أو بغض) أى على معناهما فيشمل ما كان من مادة الكراهة مثلا (قوله وهو أحب الى الله غيره) أى يحب الله المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وظاهره أنه حينئذ مجرد عن معنى التفضيل اذ لايحب الله تعالى الكافر أصلا اه وفيه أنه ينافيه ما اشتهر وقدمه هو أيضا من أن المقرون بمن لايتجرد عن معنى التفضيل فالذى ينبغى عندى أنه غير مجرد عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى الكافر من حيث كونه مخلوقا له مثلا فتأمل (قوله وأحيد عن الخنى) بفتح الخاء المعجمة أى أميل عن الزنا (قوله وقد سبق بعض ذلك فى بابه) فيه أنه ذكر جميع هذا التفصيل فى أفعل التعجب فى بابه لابعضه فقط والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿النعت﴾

ويقال له الوصف والصفة وقيل النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب والوصف والصفة لايختصان به بل يشملان نحو عالم وفاضل وعلى الثانى يقال صفات الله وأوصافه ولا يقال نعوته والذى فى القاموس أن النعت والوصف مصدران بمعنى واحد وأن الصفة تطلق مصدرا بمعنى الوصف واسما لما قام بالذات كالعلم والسواد (قوله فى الاعراب) يرد عليه نحو قام قام زيد ولا لا وعطف النسق اذا لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب أن المراد فى الاعراب وجودا أو عدما فيدخل ماذكر ويرد أيضا يازيد الفاضل وياسعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان تبعية الفاضل وكرز لزيد وسعيد فى الضم ليست تبعية فى الاعراب والجواب أن المراد الاعراب ومايشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب مع أنهما تابعان لزيد وسعيد فى اعراب غير ظاهر بل هو محلى فى المتبوع وتقديرى فى التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم أن ضمة التابع

(قوله يرد) أى بناء على أن قوله الاسماء لامفهوم له وايراد هذا على تعريف التابع أحسن

لست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بناء لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق ثم المراد الاعراب لفظا أو تقديرا أو محلا فيدخل فيه نحو جحر ضب خرب فخرب تابع لمجرور ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا فى العربية فسيبويه والذى متوافقان فى الاعراب محلا ﴿فائدة﴾ الجوار يختص بالجر وبالنعت قليلا والتوكيد نادرا على ما فى التسهيل والمغنى وقال الناظم فى العمدة يجوز فى العطف لكن بالواو خاصة وجعل منه وأرجلكم فى قراءة الجر وضعفه فى المغنى بان العاطف يمنع التجاور وعلى منع عطف الجوار يكون جر الارجل للعطف على الرؤس لا لتمسح بل لينبه بعطفها على الممسوح على طلب الاقتصاد فى غسلها الذى هو مظنة الاسراف لكونها من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها وجىء بالغاية دفعا لتوهم أنها تمسح لان المسح لم تضرب له غاية فى الشرع كذا فى الكشاف ويلزم عليه اما استعمال المسح فى حقيقته بالنسبة الى الرؤس وفى مجازه وهو الغسل الشبيه بالمسح فى قلة الماء بالنسبة الى الارجل وصاحب الكشاف ممن يمنعه واما جعل العطف من عطف الجمل بتقدير وامسحوا بأرجلكم فيكون الارجل معطوفة على الرؤس على هذا باعتبار صورة اللفظ وفى هذا حذف الجار وابقاء عمله وهو ضعيف الا أن يقال قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضعف قال شيخنا السيد قال بعضهم الجر بالجوار مقيس عند سيبويه سماع عند الفراء اه وفى الدمامينى أن ابن جنى أنكره وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف أى خرب جحره وأن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة اعرابية وأن الحركة الاعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوع وعبارة المغنى أنكر ابن جنى الجر على الجوار وجعل خرب صفة لضب والاصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمه استتار الضمير مع جريان الصفة على غير ما هى له وهو لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس (قوله وعطف) أى بيان أو نسق (قوله الحاصل) أى فى هذا التركيب والمتجدد أى فى تركيب آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله تخرج بالحاصل والمتجدد) أى بمجموعهما ولو قال تخرج بقولنا والمتجدد لكان أحسن لانه المخرج لخبر المبتدا وقوله خبر المبتدا أى غير الثانى من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله حامض الخ) مقتضاه أن حامض خبر بعد خبر وهو الموافق لما سبق أن نحو الرمان حلو حامض مما تعدد فيه الخبر لفظا ولا ينافيه قول بعضهم انه جزء خبر لانه ناظر الى المعنى (قوله أن التوكيد) أى اللفظى أما المعنوى فيختص بالاسماء كالنعت وعطف البيان ولذلك كانت الاسماء أصلا فى ذلك (قوله لكونها الاصل فى ذلك) فيكون تقديمها على الفاعل فى عبارته للاهتمام لا للحصر (قوله الى منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معموله فلا يجوز هذا طعامك رجل يأكل قال البعض لان المعمول لا يحل الا حيث يحل عامله اه وهو منقوض بنحو زيدا لم أضرب وجوز الكوفيون تقديم المعمول ووافقهم الزمخشرى فى قوله تعالى وقل لهم فى أنفسهم قولا بليغا فجعل فى أنفسهم متعلقا ببليغا ﴿فائدة﴾ يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بغير أجنبى محض كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير ومعمول الموصوف نحو يعجبنى ضربك زيدا الشديد وعامله نحو زيدا ضربت القائم ومفسر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والمبتدأ الذى خبره فيه الموصوف نحو أفى الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل والقسم نحو زيد والله العاقل قائم وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاءنى أحد الا زيد اخير منك ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن وبين المعطوف والمعطوف عليه وامسحوا برؤسكم فصل به بين الايدى والارجل على قراءة نصب الارجل وبين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف الاجنبى بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبيض وكذا لا يجوز فصل نعت المبهم ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة من منعوته فلا يقال ضربت هذا زيدا الرجل ولا الشعرى طلعت العبور كذا فى الهمع واعترض الاخير باستغناء الشعرى فى قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى وما ذكره من ان نصفه بدل من الليل هو أحد أوجه ذكرها البيضاوى وغيره والاستثناء عليه من نصفه والضمير فى منه وعليه للاقل من النصف كالثلث فيكون التخيير بين الاقل

وعطف وبدل) وتسمى لاجل ذلك التوابع فالتابع هو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدا والمفعول الثانى وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض ﴿تنبيهات * الاول﴾ سيأتى أن التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسم وانما خص الاسماء بالذكر لكونها الاصل فى ذلك * الثانى فى قوله الاول اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كان

(قوله لم تضرب) لعله باعتبار مذهبه أو الاصلى فتكون الغاية قرينة على المراد (قوله أما استعمال الخ) وعبارته لا يمكن حملها على عموم المجاز وان أمكن فى الآية تأمل

لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين فتقول قام زيد العاقلان وعمرو ومنه قوله   ولست مقر الرجال ظلامة * أبى ذاك عمى الاكرمان وخاليا   وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر فى موضعها * الثالث اختلاف فى العامل فى التابع فذهب الجمهور الى أن العامل فيه هو العامل فى المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيبويه * الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع قال فى التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق أى فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد * الخامس قدم فى التسهيل باب التوكيد على باب النعت وكذا فعل ابن السراج وأبو على والزمخشرى وهو حسن لان التوكيد بمعنى الاول والنعت على خلاف معناه لانه يتضمن حقيقة الاول وحالا من أحواله والتوكيد يتضمن حقيقة الاول فقط وقدم فى الكافية النعت كما هنا وكذا فعل أبو الفتح والزجاجى والجزولى نظرا لما سبق فى التنبيه الرابع (فالنعت) فى عرف النحاة (تابع متم ماسبق) أى مكمل المتبوع (بوسمه) أى بوسم المتبوع أى علامته (أو وسم ما به اعتلق) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة ومتم ماسبق مخرج للبدل والنسق وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد

ففيه

لانهما شاركا النعت فى اتمام ماسبق لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله الا ان النعت يوصل الى ذلك بدلالته على معنى فى المنعوت أو فى متعلقه والتوكيد والبيان ليسا كذلك والمراد بالمتم المفيد ما يطلبه المتبوع بحسب المقام

منه كالرابع والاكثر منه كالنصف ومنها أن الاستثناء من الليل ونصفه بدل من قليلا فيكون التخيير بين النصف والزائد عليه كالثلثين والناقص عنه كالثلث واعترضه الشهاب القرافى بانه يقتضى تسمية النصف قليلا وهى غير معروفة فى استعمال اللغة واختار أن نصفه بدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالليل الليالى بناء على استغراقية أل وبالقليل منها الليالى الاعذار كالمرض والسفر فابدل نصفه من الليالى التى لا عذر فيها والمعنى قم الليالى التى لا عذر فيها نصفها أى نصف كل منها لكن ذكر الضمير المضاف اليه نصف لكون الليل مفردا مذكرا فى اللفظ وأن المراد بالقليل فى قوله أو انقص منه قليلا أو زد عليه أى قليلا هو السدس تخيير صلى الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل وثلثه وثلثيه (قوله اذا كان) أى الصفة والتذكير باعتبار المذكور أو النعت وفى بعض النسخ اذا كانت وهى ظاهرة (قوله ظلامة) قال البعض منصوب بنزع الخافض أى بظلامة اه ولا حاجة اليه بل الظاهر انه مفعول به حقيقة أى ولست مبقيا ظلامة لاحد بل أزيلها كما قال العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وذلك اشارة الى المذكور من الظلامة اه والاحسن ارجاع الاشارة الى اقرار الظلامة المفهوم من مقرا وفتح ياء المتكلم جائز اختيارا اجماعا فقول العينى حركت الياء للضرورة غير صحيح (قوله بشروط تذكر فى موضعها) أى عند قوله حذف ومتبوع الخ (قوله اختلاف فى العامل فى التابع) أى غير البدل بقرينة قوله فذهب الخ لان مذهب الجمهور فى البدل كما فى الهمع أن عامله محذوف بدليل ظهوره جوازا مع الظاهر ووجوبا مع الضمير نحو مررت بزيد به فاعادة عامل الجر فى نحوه واجبة وبهذا يعلم ما فى كلام الاسقاطى من الخلل وزيف الدمامينى الدليل بجعل الجار والمجرور الثانى بدلا من الجار والمجرور الاول والعامل ما قبل الجار الاول وهو غير معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل فى النعت والبيان والتوكيد التبعية وقيل مقدر وفى النسق مقدر وقيل حرف العطف نيابة كذا فى الدمامينى أو الهمع قال الدمامينى فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل فيه هو الاول اه ويظهر أن الامر كذلك على القول بان العامل التبعية تامل (قوله ثم بعطف البيان) أى ثم يبدأ به بدأ عرفيا أى بالنسبة لما بعده وكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالنسق فلا يتاتى فيه البدأ العرفى فيقدر له عامل يناسبه أى ثم يؤتى بالنسق ولك تقديره فى الكل (قوله لان التوكيد بمعنى الاول) أى فهو كالجزء من النعت لدلالة النعت على الاول وزيادة والجزء مقدم على الكل وكون التوكيد بمعنى الاول ظاهر فى التوكيد اللفظى وفى المعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع ففيه نظر لزيادته لافادة الشمول فتأمل (قوله وحالا من أحواله) هذا فى النعت الحقيقى واقتصر عليه لكونه الاصل (قوله نظرا لما سبق الخ) أى من كونه يبدأ به عند اجتماع التوابع (قوله متم ماسبق) أى المقصود منه أصالة اتمام متبوعه أى ايضاحه أو تخصيصه كما سيأتى فلا يرد النعت لغير الايضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لان هذا أمر عارض ومنه النعت الكاشف اذا خوطب به العالم بحقيقة المنعوت وسيدفع الشارح الايراد بوجه آخر وبحث فى التعريف بأنه غير مانع لشموله لقولهم بهذا الجمع مع أنه عطف بيان عند سيبويه كما سيأتى والمراد ماسبق ولو تقديرا ليشمل المنعوت المحذوف (قوله بوسمه) الباء سببية والوسم يطلق بمعنى العلامة وجرى على هذا الشارح وعليه يقدر مضاف أى بافهام وسمه ويطلق بالمعنى المصدرى وهو الوسم بالسمة وهى العلامة ولا تقدير على هذا ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى متبوعه أو فى سببى متبوعه والمراد الدلالة التضمنية فلا يرد علمه من قولنا نفعنى زيد علمه لان دلالة لفظ علم على المعنى الذى فى زيد مطابقية لا تضمنية (قوله مخرج للبدل والنسق) لانهما لا يتمان متبوعهما لا بايضاح ولا تخصيص أى لم يقصد بهما ذلك أصالة فلا ينافى عروض الايضاح للبدل بل ولعطف النسق فى بعض الصور (قوله أو فى متعلقه) بكسر اللام أى ما تعلق به وهو السببى (قوله ليسا كذلك) لان البيان عين الاول وكذا التوكيد اللفظى والمعنوى بالنفس والعين وأما بكل وأجمع

مُن توضيح نحو جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه أو تخصيص نحو جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه أو تعميم نحو يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها أو ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه أو توكيد نحو أمس الدابر المنقضي أمده لا يعود أو ابهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أو قليلة نافع ثوابها أو شائع احتسابها أو تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما اللئيم أحدهما ويسمى الاول من هذه الامثلة نعتا حقيقيا والثاني سببيا (وليعط) النعت مطلقا (في التعريف والتنكير ما) أي الذي (لما تلا) وهو المنعوت (كامرر بقوم كرما) وبقوم كرماء آباؤهم وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء آباؤهم

﴿ تنبيهات ﴾ * الاول ماذكره من وجوب التبعية في التعريف والتنكير هو مذهب الجمهور وأجاز الاخفش نعت النكرة اذا خصصت بالمعرفة وجعل الاوليان صفة لآخران في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك الموصوف كقوله

أبيت كأني ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنيابها السم ناقع

والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤوّل * الثاني استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال فانه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبني * فاعف ثم أقول لا يعنيني

أن يسبني صفة لا حال لان المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام ومنه قوله تعالى وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا * الثالث لا يمتنع النعت في النكرات بالاخص نحو رجل فصيح وغلام يافع وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساويا

ففيه ما تقدم (قوله من توضيح) المراد به رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وبالتخصيص تقليل الاشتراك المعنوي في النكرات فالنعت في الاول جار مجرى بيان المجمل وفي الثاني جار مجرى تقييد المطلق أفاده في التصريح (قوله أو تعميم) مجيء النعت للتعميم وما بعده مجاز لان أصل وضعه للتوضيح أو التخصيص كذا في التصريح (قوله الرجيم) أي الراجم للناس بالوسوسة أو المرجوم بالشهب أو اللعنة وكون هذا النعت للذم لا ينافيه كونه تأكيد المافهم من لفظ الشيطان (قوله أو ابهام) ينبغي أن يزاد أو شك ويمثل له بمثال الابهام اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الامر وكان شاكا نبه عليه الدماميني ثم نقل عن ابن الخباز أن النعت يجيء لاعلام المخاطب بأن المتكلم عالم بحال المنعوت كقولك جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه اذا كان المخاطب يعلم القاضي بذلك ولم تقصد مجرد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف وعن بعضهم أنه قد يكون النعت لافادة رفعة معناه نحو يحكم بها النبيون الذين أسلموا أجرى هذا الوصف على النبيين لافادة عظم قدر الاسلام (قوله في التعريف والتنكير) في بمعنى من البيانية لما الاولى وقول شيخنا المافي لما تلا سهو والواو بمعنى أو لان الثابت للمتلو أحدهما وقوله تلا صلة أو صفة جرت على غير ما هي له ولم يبرز جريا على المذهب الكوفي (قوله بالمعرفة) متعلق بنعت (قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة) أي مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده (قوله ساورتني) أي واثبتني بمعنى وثبت علي فالمفاعلة على غير بابها ضئيلة بفتح الضاد المعجمة وكسر الهمزة وهي الحية الدقيقة التي أتى عليها سنون كثيرة فقل لحمها واشتد سمها والرقش بضم الراء وسكون القاف آخره شين معجمة جمع رقشاء وهي الحية التي لها نقط سود وبيض ومن تبعيضية وقول البعض للبيان غير ظاهر وناقع بالنون والقاف أي بالغ في الاهلاك وفيه الشاهد حيث وصف به السم وهو معرفة لانه لا يوصف به غير السم ولا يرد قولهم دم ناقع لانه بمعنى طري (قوله مؤوّل) أي بجعل التابع بدلا فالاوليان أي الاحقان بالشهادة لقرابتهما ومعرفتهما بدل من آخران وناقع بدل من السم ويصح جعل الاوليان خبر محذوف أي هما الاوليان أو خبر آخران لتخصصه بالصفة أو مبتدأ خبره آخران أو بدلا من الضمير في يقومان وجعل ناقع خبرا ثانيا للسم (قوله المعرف بلام الجنس) أي لام الحقيقة في ضمن فرد غير معين وتسميها أهل المعاني لام العهد الذهني لعهد الحقيقة في الذهن (قوله لقرب مسافته من النكرة) أي لعدم تعين شيء من الافراد فيهما (قوله بالنكرة المخصوصة) أي باضافة أو عمل كما يؤخذ من التمثيل بقولهم ما ينبغي للرجل الخ وقول البعض أي بوصف أو اضافة كما يؤخذ من الامثلة سهو ومنشؤه توهم أن مثلك صفة لخير وهو باطل بل هو ظرف لغو متعلق بخير والمراد النكرة المخصوصة وما في حكمها وهو الجملة كما يؤخذ من التمثيل بالبيت والآية وقد يستفاد من تعبيره بالجواز أن الاحسن النعت بالمعرفة نظرا للفظ وهو كذلك (قوله لا حال) جوز جماعة الحالية نظرا للصورة التعريف ماردبه من أنه ليس المعنى أنه يمر عليه في حال السب بل المراد أن ذلك دأبه يرد بأنا لا نسلم أنه ليس المعنى ماذكر بل المراد أن ذلك دأبه لم لا يجوز أن يكون المعنى ماذكر ولئن سلم فجعل الحال لازمة يفيد أن ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد ما من الليالي فلا ينافيه أن الواقع سلخ النهار من أفراد الليل فلا اعتراض (قوله بالاخص) أي الاقل شيوعا (قوله يافع) بالتحتية ثم الفاء أي مراهق (قوله فلا يكون النعت أخص) أي أعرف كما في سم فنحو بالرجل أخيك التابع بدل لا نعت لئلا يفضل التابع على المتبوع وقد أسلفنا رده

أواعم وقال الشلوبين والفراء ينعت الاعم بالاخص قال المصنف وهو الصحيح وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اهـ (وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالفعل فاقف ماقفوا) أي يجرى النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه فان كان جاريا على الذى هو له رفع ضمير المنعوت وطابقه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت وان كان جاريا على ماهو لشئ من سببيه فان لم يرفع السببي فهو كالجارى على ماهو له في مطابقته للمنعوت لانه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجها وبرجلين كريمى الاب أو كريمين أبا وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوها وان رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها ﴿تنبيهات﴾ *الاول﴾ يجوز في الوصف المسند الى السببي المجموع الافراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم آباؤه وكرام آباؤه *الثانى قد يعامل الوصف الرافع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي اذا كان معناه له فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حكى ذلك الفراء وهو ضعيف وذهب كثير منهم الجرمى الى منعه *الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلونى البراغيث فيقال مررت برجل كريمين أبواه وجاءنى رجل حسنون غلمانه *الرابع ماذكر من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بان لايمنع منها مانع كما في صبور وجريح وأفعل من اهـ (وانعت بمشتق) والمراد به مادل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة (كصعب

باقى

في باب النكرة والمعرفة (قوله أواعم) أى أقل تعريفا (قوله ينعت الاعم بالاخص) قال البعض أى فقط والاساوى مابعده اهـ وترجاه شيخنا وفيه نظر اذ يبعد كل البعد أن الفراء والشلوبين يوجبان وصف الاعم بالاخص مع منع غيرهما اياه ولا يجيزان الوصف بالاعم أو المساوى مع ايجاب غيرهما اياه وأى ضرر في كون مابعده مساويا له فيكون سوقه لتأييده ثم رأيت مايؤيد ماقلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة) أى الا اسم الاشارة فانه لايوصف الابذى أل اجماعا وانما وصفوه باسم الجنس المعرف بأل لبيان حقيقة الذات المشار اليها اذ لادلالة لاسم الاشارة على حقيقتها وألحق به الموصول لانه مع صلته بمعنى ذى اللام ولان الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الاشارة كونه نعتا من حيث دلالته على معنى في متبوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه له والاول مبنى على ماعليه جمع محققون أنه لايشترط كون النعت مشتقا أو مؤولا به والثانى مبنى على أنه لايشترط في البيان أن يكون أعرف من المبين وهو الصحيح (قوله لدى التوحيد الخ) أى عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أى الذى يقع في محل النعت على خلاف الاصل (قوله وطابقه في الافراد الخ) أورد عليه نحو نطفة أمشاج وبرمة أعشار وثوب أخلاق وأجيب بان النطفة لما كانت مركبة من أشياء كل منها مشيج والبرمة من أعشار هى قطعها والثوب من قطع كل منها خلق كان كل من الثلاثة مجموع أجزاء فجاز وصفه بالجمع وقيل أفعال في مثل ذلك واحد لاجمع كذا في الدماميني (قوله على ماهو الخ) أى على منعوت هو أى النعت أى معناه ثابت لشئ من سببيه أى هو سببيه أو بعض أفراد سببيه (قوله كان) أى النعت بحسبه أى السببي وقوله في التذكير والتأنيث أى وأما في الافراد وضديه فسيأتى في التنبيه الاول والثالث وقوله كما هو في الفعل أى كالحال هو أى الحال في الفعل اذا وقع نعتا مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أى على اللغة الفصحى فظهر وجه اقتصاره على الافراد والتكسير وذلك لان التصحيح انما يجوز على لغة أكلونى البراغيث وسيصرح بهذا في التنبيه الثالث ولم يتنبه البعض لهذا التحقيق فقال ماقال واختلف في الافصح من الافراد والتكسير فالتكسير أفصح عند سيبويه والمبرد قال في المغنى وهو الاصح وعكس الشلوبين وطائفة وفصل آخرون فقالوا ان كان النعت تابعا لجمع فالتكسير أفصح وان كان لمفرد أو مثنى فالافراد أفصح كذا في التصريح قال الدماميني وانما لم يضعف نحو مررت برجل كرام آباؤه مع ضعف كريمين آباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لايكسر بخلافه اذا صحح اهـ ووجه أفصحية التكسير اذا تبع جمعا المشاكلة (قوله المجموع) فان كان السببي مثنى تعين الافراد على اللغة الفصحى ﴿فائدة﴾ يجوز مررت برجل قائم أبواه لاقاعدين وان لزم استتار الضمير في قاعدين مع جريان الصفة على غير من هى له لانه يغتفر في الثوانى مالا يغتفر في الاوائل ويمتنع قائمين لاقاعد أبواه على اعمال الثانى للزوم ماذكر في الاوائل أفاده في المغنى (قوله قد يعامل الخ) فيه اشارة الى أنه قليل والكثير المطابقة كما مر (قوله اذا كان معناه) أى الوصف له أى للسببي (قوله أفهم قوله كالفعل الخ) وأفهم أيضا جواز نحو برجل قائم اليوم أمه للفصل ونحو بامرأة حسن نعمتها لمجازية التأنيث وبه صرح بعضهم سم (قوله بان لايمنع منها مانع) ككون الوصف يستوى فيه المذكر والمفرد وأضدادهما أو كونه أفعل تفضيل مجردا أو مضافا لمنكور (قوله وانعت بمشتق الخ) المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقا أو مؤولا به وهو رأى الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالته على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل) أراد به مايشمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه أن يأتى بالمزيد في اسم الفاعل كما أتى به في اسم المفعول وان

وذرب) وأفعل التفضيل كاقوى وأكرم ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لانها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أى شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق فى المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من أسماء ٤٣ الاشارة غير المكانية (وذى) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (والمنتسب) تقول مررت بزيد هذا وذى المال وذو قام والقرشى فمعناها الحاضر وصاحب المال والقائم والمنسوب الى قريش (ونعتوا بجملة) بثلاثة شروط شرط فى المنعوت وهو أن يكون (منكرا) اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله أو معنى لا لفظا وهو المعرف بال الجنسية كقوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى

*وشرطان فى الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه أو بدل منه كقوله

كان حفيف النبل من فوق عجسها
عوازب نحل أخطا الغار مطنف

أى أخطا غارها فابدل من الضمير والى هذا الشرط الاشارة بقوله (فاعطيت ما أعطيته خبرا) والثانى أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب واليه الاشارة بقوله (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) فلا يجوز مررت برجل اضربه أو لا تهنه ولا بعبد بعتكه قاصدا انشاء البيع (وان أتت) الجملة الطلبية فى كلامهم (فالقول أضمر تصب) كقوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط* أى جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام ﴿تنبيهان * الاول﴾

يأتى باللازم فى اسم المفعول كما أتى به فى اسم الفاعل ويمكن أن يجعل فى كلامه احتباك (قوله وذرب) بالذال المعجمة الحاد من كل شئ وبالمهملة المعتاد للاشياء الخبير بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى المذكور) لانها لا تدل على صاحب الحدث أى فاعله أو مفعوله بل هى مشتقة بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شئ منسوب للمصدر ففتاح مثلا مأخوذ من الفتح للدلالة على آلة منسوب لها الفتح ومرمى مأخوذ من الرمى للدلالة على مكان أو زمان منسوب للرمى (قوله وهو) أى المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح أى لهم فى مثل هذا المقام ولا يرد كونها مشتقة باصطلاح آخر (قوله فى المعنى) أى من جهة دلالته على معناه (قوله غير المكانية) أما هى كمررت برجل هنا أو هنالك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها (قوله والموصولة) انما يكون قول الناظم وذى شاملا للموصولة على لغة اعرابها أما على لغة البناء فلا لانها بالواو لزوما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوأة بهمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله وذى المال) هل يجوز أن يقال برجل ذى مال أبوه على أن ذى رافع للاب نقل ابن جنى عن الاكثرين المنع وعللوه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراجعه (قوله وذو قام) كذا فى نسخ بالواو على لغة بناء ذو الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه الشارح من شمول ذى فى كلام المصنف للموصولة لان شموله للموصولة انما يجئ على لغة الاعراب لانها فى كلامه بالياء وفى نسخ وذى قام بالياء وهى المناسبة للشمول المذكور (قوله شرط فى المنعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون مذكورا ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو فى كما سيأتى اه تصريح وأما أنا ابن جلا فضرورة (قوله أن يكون منكرا) أى لتأول الجملة بالنكرة فنحو جاء رجل قام أبوه أو أبوه قائم من كل وصف بجملة المجهول فيها اتصاف المسند اليه بالمسند فى تأويل جاء رجل قائم أبوه ونحو جاء رجل أبوه القائم أو أبوه زيد من كل وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما فى تأويل جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم أو ذات زيد كذا فى الدمامينى عن ابن الحاجب والرضى لا تكون الجمل نكرات وان جرى على ألسنتهم ووجهه بعضهم بعبارته والرضى ثم قال والحق ان الجملة ليست معرفة ولا نكرة لان التعريف والتنكير من عوارض مدلول الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لتأولها بالنكرة كما مر (قوله على ضمير يربطها بالموصوف) اقتصر على الضمير لان الرابط هنا لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر والفرق أن المنعوت لا يستلزم النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وأنها نعت له بخلاف المبتدا فانه يستلزم الخبر فقوى طلبه له فاكتفى باى دليل يدل على ارتباط الجملة به وأنها خبر عنه أفاده سم ورأيت بخط بعض الفضلاء أن الصحيح عدم تقييد الرابط هنا أيضا بالضمير (قوله أى لا تجزى فيه) وهل حذف الجار والمجرور معا أو الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثانى عن الاخفش تصريح (قوله أو بدل منه) معطوف على ضمير (قوله كان حفيف النبل) بالحاء المهملة أى دوى ذهاب السهام ومن فوق حال من النبل وضمير عجسها القوس والعجس بتثليث العين المهملة فجيم فسين مهملة مقبض القوس والعوازب بعين مهملة وبعد الالف زاى جمع عازبة من عزبت الابل اذا بعدت فى المرعى ومطنف بضم الميم وكسر النون فاعل أخطا والمطنف الذى يعلو الطنف بالجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكأن المعنى أخطا غارها منطفها أى العالى منها رأس الجبل الذى هو أى ذلك المطنف كدليلها الذى تتبعه فى السير وقيد بقوله أخطا الخ لان النحل اذا تاه عن محله عظم دويه (قوله فاعطيت ما أعطيته خبرا) أى من أصل الربط وان كان فى النعت بالضمير فقط وفى الخبر به وبغيره على ما تقدم (قوله أن تكون خبرية) أى لان النعت يوضح المنعوت أو يخصصه والجملة لا تصلح لذلك الا اذا كان مضمونها معلوما للسامع قبل ومضمون الجملة الانشائية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أى لا فى الخبر على المختار وكالنعت الحال ففى المفهوم تفصيل (قوله جاؤا بمذق الخ) قبله * حتى اذا جن الظلام واختلط *

ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة الاسمية * الثاني فهم من قوله فاعطيت ما أعطيته خبرا أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالا (ونعتوا بمصدر كثيرا) وكان حقه أن لا ينعت به لجموده ولكنهم فعلوا ذلك قصدا للمبالغة أو توسعا بحذف مضاف (فالتزموا الافراد والتذكيرا) تنبيها على ذلك فقالوا رجل عدل ورضا وزور وامرأة عدل ورضا وزور ورجلان عدل ورضا وزور وكذا في الجمع أي هو نفس العدل أو ذو عدل وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشتق أي عادل ومرضي وزائر ﴿تنبيهان * الاول﴾ وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان أكثر من وقوعه نعتا * الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بان لا يكون في أوله ميم زائدة كمزار ومسير فانه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (ونعت غير واحد اذا اختلف * فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف) مثال المختلف مررت برجلين

وصف به قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب في قلة البياض والمذق بفتح الميم وسكون الدال المعجمة مصدر مذقت اللبن اذا خلطته بالماء والمراد به هنا المذوق (قوله أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى) أي لاشتمالها على الفعل المناسب للوصف في الاشتقاق وأما الاسمية فقد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جاء رجل أبوه زيد هكذا ينبغي تقرير التوجيه ونقل شيخنا عن الدماميني أن الماضي أكثر من المضارع (قوله لا تقترن بالواو) خلافا للزمخشري كما في الدماميني (قوله تنبيها على ذلك) أي ما ذكر من قصد المبالغة والتوسع ولان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وانما كان منبها على قصد المبالغة لان معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازا لكثرة وقوعه منه والمعنى شئ واحد مذكر وعلى حذف المضاف لان المصدر يكون كذلك أي مفردا مذكرا لو صرح بالمضاف نحو هند ذات عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد خالف كل من الفريقين مذهبه في باب الحال في أتيته ركضا فقال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على تقدير مضاف وقد يقال ان كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله على التأويل بالمشتق) أي الذي بمعنى الفاعل كثيرا كما في عدل وزور وبمعنى المفعول قليلا كما في رضا قاله الدماميني ﴿فائدة﴾ قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف قولهم مررت برجل ما شئت من رجل لان ما مصدرية ومثله قوله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك وارتضى في المغني أن ما شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك ومجموع الجملتين نعت وأن ما في الآية اما زائدة فالنعت جملة شاء وحدها بتقدير الرابط أي شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف حال من مفعوله أو بعدلك أي وضعك في صورة أي صورة شاء واما شرطية فالنعت مجموع الجملتين والرابط محذوف أي ما شاء تركيبك ركبك عليه وفي متعلقة بعدلك لا بركبك لان الجواب لا يعمل فيما قبل أداة الشرط (قوله لا يطرد) أي بل يقتصر على ما سمع منه ولما لم يستفد من هذا التنبيه ان المسموع منه غير ميمي أتى بالتنبيه الثاني لافادة ذلك ولي في المقام بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتا أو حالا اما على المبالغة أو على المجاز بالحذف ان قدر المضاف أو على المجاز المرسل الذي علاقته التعلق ان أول المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعاني اللهم الا أن يدعى اختلاف مذهبي النحاة وأهل المعاني أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على أحد الاوجه الثلاثة اذا كان غير نعت أو حال كأن يكون خبرا نحو زيد عدل فتدبر (قوله ونعت غير واحد) بالرفع مبتدأ ولا يجوز نصبه لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني واورد عليه أن نحو زيد وعمرو اذا اختلف نعتهما لا يجب فيه التفريق بالعطف بل يجوز فيه ذكر كل نعت بجانب منعوته نحو جاء زيد العاقل وعمرو الكريم وما أجيب به من أن المراد بالتفريق ما يشمل ايلاء كل نعت منعوته يرده قوله فعاطفا الا أن يقال عاطفا في الجملة وأيضا على ما فسر به الدماميني يرد على قوله لا اذا ائتلف نحو أعطيت زيدا أباه مما اتفق فيه المنعوتان اعرابا لا بسبب العطف فانه يمتنع جمعهما في وصف واحد بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا أولا وثانيا نص على ذلك الرضي فقول المصنف لا اذا ائتلف أي فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع أفاده سم وفي هذا الايراد نظر لان المنعوت في هذه الصورة ليس من غير الواحد بتفسير الدماميني لعدم العطف فاعرفه ولو أريد بغير الواحد المثنى والمجموع لم يرد شئ من ذلك فتأمل (قوله اذا اختلف) أي لفظا ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لا لفظا كالضارب من الضرب بالعصا مثلا والضارب من الضرب في الارض أي السير فيها أو لفظا لا معنى كالذاهب والمنطلق (قوله فعاطفا فرقه) أي ففرق النعت حال كونك عاطفا بالواو فقط اجماعا اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح أو ثم طالح لم يستفد الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين والترتيب في هذا غير مراد أفاده الدماميني وأما قول ابن الحاجب الادغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك فمردود بخلاف ما اذا كان المنعوت واحدا فانه يجوز العطف بغير الواو وحكى سيبويه مررت برجل

كريم وبخيل ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين ويستثنى من الاول اسم الاشارة فلا يجوز تفريق نعته فلا يقال مررت بهذين
الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادى والزجاج والمبرد قال الزيادى وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف
البيان ﴿تنبيهات﴾ الاول ﴿ قيل يندرج فى
غير الواحد ما هو مفرد
لفظا مجموع معنى كقوله
فوافيناهم منا بجمع *
كاسد الغاب مردان
وشيب وفيه نظر * الثانى
قال فى الارتشاف
والاختيار فى مررت
برجلين كريم وبخيل
القطع * الثالث قال فى
التسهيل يغلب التذكير
والعقل عند الشمول
وجوبا وعند التفصيل
اختيارا (ونعت معمولى)
عاملين (وحيدى معنى *
وعمل أتبع بغير استثنا)
أى اتبع مطلقا نحو جا
زيد وأتى عمرو العاقلان
وهذا زيد وذاك خا
الكريمان ورأيت زيا
وأبصرت عمرا الظريف
وخصص بعضهم جو
الاتباع بكون المتبوعين
فاعلى فعلين أو خبرى
مبتدأين فان اختلف
العاملان فى المعنى
والعمل أو فى أحدهما
وجب القطع بالرفع على
اضمار مبتدا أو بالنصب
على اضمار فعل فى
جاء زيد ورأيت عمرا
الفاضلان أو الفاضلين
ونحو جاء زيد ومضى
الكريمان أو الكريم
ونحو هذا مؤلم ز
وموجع عمرا الظريف
أو الظريفين ولا يجوز الاتباع فى ذلك لان العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل ﴿تنبيهان﴾ الاول ا
كان عامل المعمولين واحدا ففيه ثلاث صور الاولى ان يتحد العمل

راكب فذاهب و برجل راكب ثم ذاهب قاله زكريا أى لان قصد الترتيب فى حصول الوصفين للرجل سائغ
(قوله كريمين) أى بالتثنية ولا يجوز كريم وكريم بالتفريق نعم يجوز مررت بانسانين صالح وصالحة اذ لم يتفقا
الا بالتغليب فالنعت مختلف فى الحقيقة فجاز تفريقه نظر الذلك وجمعه نظر اللاتحاد فى التغليب (قوله ويستثنى
من الاول) اعترض بانه لا استثناء لان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفا أصلا فهو خارج بقوله اذا اختلف (قوله
فلا يجوز تفريق نعته) أى لوجوب مطابقته له لفظا قال الدمامينى اختص نعت اسم الاشارة بامور منها هذا
ومنها وجوب كونه ذا أل ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاز مررت
بالرجل فى الدار الكريم ومنها امتناع قطعه وأما كونه جنسا لا وصفا فغالب لا لازم (قوله فلا يقال مررت بهذين
الطويل والقصير) أى على النعتية بقرينة ما يأتى (قوله قيل يندرج الخ) أى لان المراد بغير الواحد كما مر ما دل
على متعدد والنظر الذى ذكره الشارح مبنى على أن المراد به المثنى والمجموع فقط وقد مر خلافه عن
الدمامينى وعليه فالنظر غير وارد (قوله والاختيار فى مررت برجلين كريم وبخيل القطع) قال شيخنا أنظره
مع ما سيأتى من وجوب اتباع النكرة بنعت اه ولا وجه للتوقف لان ما يأتى فيما اذا اتحد المنعوت وتعدد
نعته (قوله عند الشمول) أى جمع النعوت فى لفظ واحد نحو مررت برجل وامرأة صالحين و برجل وامرأتين
صالحين و برجل وأفراس سابقين و يمتنع صالحتين وصالحات وسابقات والتغليب بالعقل خاص بجمع
المذكر (قوله وعند التفصيل اختيارا) مراده بالتفصيل التفريق قال الدمامينى تقول على التغليب مررت
بعبيد وأفراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات اه أى أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله
فى جواز التغليب وعدمه ما اذا أوليت كل منعوت بنعته (قوله وحيدى معنى وعمل) أى متحدين فيهما سواء
اتحدا لفظا أم لا فالاول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان وكثانى أمثلة الشارح والثانى كبقية أمثلته فعلم ما فى
كلام البعض من المؤاخذة واشترط بعضهم ثالثا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا أو تنكيرا فلا يجوز جاء رجل وجاء
زيد العاقلان ولا عاقلان لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة والعكس و رابعا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم
اشارة فلا يجوز جاء هذا و جاء زيد العاقلان لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته فان أخر اسم الاشارة كجاء زيد
و جاء هذا العاقلان جاز عند المصنف وزاد الشاطبى شرطا خامسا وهو أن لا يكون أحد المنعوتين فى جملة خبرية
والآخر فى جملة انشائية فلا يجوز نحو جاء زيد ومن عمرو العاقلان وفيه أن العاملين فى المثال مختلفان معنى فاتحادهما
معنى يغنى عن الشرط الخامس فى منع هذا المثال وقول البعض الآن يقال فى المثال مانعان لا ينهض وجها
لزيادة الشرط الخامس ثم منع الشاطبى الاتباع فى هذا المثال يوهم جواز القطع بل وجوبه وفى الرضى منعه
أيضا وعلله بأنه لا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة فالذى ينبغى أن يمثل بنحو بعت زيدا
الجبة وبعتك الثوب الجديدين مقصودا باحدى الجملتين الاخبار و بالاخرى الانشاء ونحو قام زيد وهل قام عمرو
العاقلان (قوله أى أتبع مطلقا) أى سواء كان المتبوعان مرفوعى فعلين أو خبرى مبتدأين أو منصوبين
وقد مثل الشارح لذلك أو مخفوضين كسقت النفع الى خالد وسيق لزيد الكاتبين وكمررت بزيد و بعمرو
الكاتبين قال فى الهمع قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوز الاتباع لما انجر من جهتين كالحرف
والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين والحرفين المختلفين لفظا ومعنى نحو مررت بزيد ودخلت
الى عمرو الظريفين أو معنى فقط نحو مررت بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين والاضافتين المختلفتين معنى نحو
هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين (قوله ورأيت زيدا) أى أبصرته ليتحد مع ما بعده معنى (قوله وخصص
بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده بقوله بغير استثناء (قوله وجب القطع) قال سم فيه تأمل
فانه يجوز افراد كل بوصفه بجنبه اه وقد يقال مراده بوجوب القطع امتناع الاتباع حالة جمع النعتين لا مطلقا
(قوله على اضمار فعل) أى كامدح وأذم وأعنى وأذكر قال الدمامينى قال المصنف فى شرح عمدته اذا كان
المنعوت متعينا لم يقدر أعنى بل أذكر اه ولابحث فيه مجال فتأمل (قوله أن يستقل) أى ينفرد عن

والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع في أماكنه من غير اشكال * الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل الى المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان ويجب في هذه القطع قطعا * الثالثة أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا الكريمان فالقطع في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الاتباع والنص عن الفراء أنه اذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي شئت لان كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاصح من نحو ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو اتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز

قد سالم الحيات منه القدما * الافعوان والشجاع الشجعما

فنصب الافعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الافعوان * الثاني قوله اتبع يوهم وجوب الاتباع وليس كذلك لان القطع في ذلك منصوص على جوازه (وان نعوت كثرت وقد تلت) أي تبعت منعوتا (مفتقر الذكرهن) بان كان لا يعرف الا بذكر جميعها (أتبعت) كلها لتنزلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (واقطع) الجميع (أو اتبع) الجميع

عن

الآخر بالمعنى أو العمل لاختلافهما معنى أو عملا بخلاف المتحدين معنى وعملا فانهما لاتحادهما يتنزلان منزلة العامل الواحد فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد (قوله والنسبة) أي نسبة العامل اليهما بان تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا (قوله يجوز فيها الاتباع والقطع) يجوز أيضا افراد كل بوصفه كجاء زيد الظريف وعمرو الظريف كما قاله الرضي قال الاسقاطي وهل يجوز تفريق النعتين مع تأخيرهما في الشاطبي ما يفيد المنع اه ومقتضى القياس على ما يأتي عن الرضي في الصورة الثانية الآتية في كلام الشارح الجواز الا أن يفرق بين هذه والصورة الثانية بان في الصورة الثانية ما يرد كل نعت الى منعوته اذا أخر النعت فيهما وفرق وهو اختلاف اعراب النعت بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرر فيه اذ لا يترتب عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله في أماكنه) أي القطع وهي المواضع التي يتعين فيها المنعوت بدون النعت (قوله ويجب في هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع امتناع الاتباع مع جمع النعتين والا فيجوز افراد كل بنعت كما في الرضي وفيه أيضا أنه يجوز تأخير النعتين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عمرا الظريف الظريف لكن على أن الاول للثاني والثاني للاول لان اللازم عليه فصل أحدهما من منعوته وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال اه ولا يخفى أن غاية ما يفيده هذا التعليل الاولوية دون الوجوب فان كان مراده الاولوية فذاك والا منعناه مع أنه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لان فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما بكلمة فتأمل (قوله قيل بدليل أنه لا يجوز الخ) وجه التمريض ان هذا الدليل لا يبطل مذهب الخصم لجواز أن يقال المجوز للاحظة المعنى في الاتباع التغليب ولا تغليب هنا وأيضا عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يبطل هذا الدليل مذهب الخصم وقد أشار الشارح الى هذا بالاستدراك على الدليل بقوله لكن الخ (قوله قد سالم) من المسالمة وهي المصالحة والافعوان بضم الهمزة والعين المهملة ذكر الحيات والانثى أفعى والشجاع الحية وكذا الشجعم وميمه زائدة والشاهد في الافعوان فانه تابع للحيات لكن نصب نظرا الى كونه مفعولا معنى (قوله أسهل) أي لسلامته من كثرة الحذف (قوله وسالمت القدم الخ) أي فيكون الافعوان مفعول فعل حذف للعلم به من التعبير بالمسالمة التي هي مفاعلة من الجانبين (قوله يوهم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال لا عبرة بهذا الايهام مع ذكر مسائل القطع فيما سيأتي اه وفيه ان المصنف انما ذكر القطع مع تعدد النعوت وكلامه الآن غير مفروض في التعدد فلا يندفع الايهام هنا بكلامه الآتي (قوله وان نعوت كثرت) مراده بالكثرة ما قابل الوحدة فيشمل النعتين واطلاقه شامل للجمل لكن سيأتي أن الواجب في المنعوت النكرة اتباع نعت واحد (قوله مفتقر الذكرهن) قال سم هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر اليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من أنه أبدا متمم للمنعوت وذلك يتضمن الافتقار اليه أبدا لان ما يتم بغيره يفتقر اليه فليتأمل اه ويظهر انه لا اشكال لان المراد باتمامه المنعوت أن شأنه والمقصود الاصلي منه الاتمام فلا يضر عروض عدم ذلك فتأمل (قوله اتبعت كلها) أي وجوبا وأورد عليه ان القطع لا يزيد على ترك النعت بالكلية وهو جائز وأجيب بان قطعه بعد الذكر يفوت الغرض من ذكره فبينهما تناف بخلاف الترك وقد يقال الغرض من الذكر كالتوضيح والتخصيص حاصل عند القطع لان تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيب يفهم ذلك فالاولى في الجواب أن يقال لما كان القطع مشعرا بالاستغناء عنه عند الحاجة لما فيه من التنافي اذ الغرض الاحتياج وهو يدل على عدم الاحتياج (قوله واقطع الجميع الخ) لم يتعرض للقطع عند عدم تعدد النعت والصحيح جوازه خلافا للزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت واعلم أن النعت اذا قطع خرج

أواقطع البعض وأتبع البعض (ان يكن) المنعوت (معينا * بدونها) كلها كما فى قول خرنق لايبعدن قومى الذين هم * سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر فيجوز رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومى أو على القطع باضمارهم ونصبهما باضمار
أمدح أواذكر وورفع الاول ونصب الثانى على ماذكرنا وعكسه على القطع فيهما (أو بعضها اقطع معلنا) أى اذا كان المنعوت
مفتقرا الى بعض النعوت دون بعض وجب اتباع المفتقر اليه وجاز فيما سواه القطع والاتباع هكذا فى شرح الكافية ﴿تنبيهات * الاول﴾ اذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس وفيه خلاف قال ابن أبى الربيع الصحيح المنع وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز ولو فرق بين الحالة الثانية وهى الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهى الافتقار الى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبا * الثانى اذا كان المنعوت نكرة تعين فى الاول من نعوته الاتباع وجاز فى الباقى القطع كقوله
ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى * الثالث يستثنى من اطلاقه النعت المؤكد نحو الهين اثنين والملتزم نحو الشعرى العبور والجارى على مشار به نحو هذا العالم فلا يجوز القطع فى هذه (وارفع أوانصب ان قطعت) النعت عن
التبعية (مضمرا * مبتدأ أوناصبا لن يظهرا) أى لا يجوز اظهارهما وهذا اذا كان النعت لمجرد مدح أوذم أوترحم نحو الحمد لله الحميد
بالرفع باضمار هو ونحو وامرأته حمالة الحطب بالنصب باضمار أذم أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص

عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام (قوله أواقطع البعض وأتبع البعض) قد يشملها كلام المصنف بان يراد واقطع الجميع أو البعض لان حذف المعمول يؤذن بالعموم قاله سم (قوله لا يبعدن قومى الخ) دعاء لقومها خرج مخرج النهى ويبعد مضارع بعد من باب فرح أى لا يهلكن والعداة بضم العين جمع عاد والازر بضمتين جمع ازار ومعاقدها مواضع عقدها وكنى بالطيبين معاقد الازر عن طهارتهم عن الفاحشة (قوله فيجوز رفع النازلين الخ) سكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان أتبعت الجميع وكذا ان أتبعت البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من ان القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع كما سيذكره الشارح ويقطع ان قطعت الجميع (قوله على ماذكرنا) راجع لرفع الاول ونصب الثانى أى على الاتباع أو القطع باضمارهم فى الرفع وعلى القطع باضمار أمدح أواذكر فى النصب (قوله على القطع فيهما) أى فى الرفع والنصب ولم يقل على ماذكرنا كسابقه لان مما ذكره فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتى فى هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد القطع (قوله أو بعضها اقطع معلنا) مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفا على الضمير فى لذكرهن أوفى بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز العطف على ضمير الخفض بغير اعادة الخافض أو على دونها ومفعول اقطع محذوف أى وان يكن المنعوت مفتقر الذكر بعضها أومعينا بدون بعضها أومعينا ببعضها فاقطع ماسواه على الاول والاخير أوفاقطعه دون ماسواه على الثانى وعلى هذا يكون المتن مشتملا على مسئلتين مسئلة استغناء المنعوت عن جميع النعوت ومسئلة استغنائه عن بعضها وافتقاره الى بعضها الآخر وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقدما لاقطع على أن تقدير البيت واقطع جميع النعوت أوأتبع جميعها أواقطع بعضها وأتبع بعضها ان يكن المنعوت معينا بدونها وعلى هذا فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم مفهومة بالمقايسة (قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشير اليه تقديمه (قوله وفيه) أى فى العكس المستفاد من يعكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه انه فى حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كلا اتباع بخلاف حالة الافتقار (قوله اذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجرى هذا فى المعرف بال الجنسية نظرا الى انه فى المعنى نكرة فيه نظر سم (قوله تعين فى الاول الخ) فلو كان نعت النكرة واحدا نحو جاء رجل كريم لم يجز قطعه الا فى الشعر كما فى الهمع ورأيت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيبويه يجوزه (قوله وجاز فى الباقى القطع) أى وان لم يتعين مسمى النكرة الا بالجميع لان المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتبعية الاول (قوله ويأوى) الضمير لصائد يغيب فى صيده الوحش عن نسائه ثم يأتى اليهن فيجدهن فى أسوإ حال وعطل بضم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة (٢) وهى المرأة التى خلا جيدها من القلائد وشعثا منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أى وأخص شعثا يبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالا من الضرب الاول الذى هو العطل وهو جمع شعثاء وهى المغبرة الرأس أى التى لم تسرح شعر رأسها ولم تدهنه ولم تغسله والمراضيع جمع مرضع والياء للاشباع أو جمع مرضاع فالياء قياسية والسعالى جمع سعلاة بكسر السين كما فى القاموس وهى أخبث الغيلان (قوله والملتزم) أى الذى التزمت العرب النعت به نحو الشعرى العبور والمراد أنه اذا وقع بعدها وصف كان نعتا الا أنه يلزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هو رب الشعرى نقله شيخنا السيد عن الدمامينى وهو أحسن مما قاله البعض وسميت العبور لعبورها المجرة (قوله ان يظهرا) ألفه للتثنية كما عليه حل الشارح لان أوتنويعية وهى كالواو كما مر غير مرة فعلم ما فى كلام البعض وانما التزم حذف العامل ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصد انشاء المدح أو الذم أو الترحم (قوله ونحو وامرأته الخ) كان عليه أن يزيد نحو اللهم الطف بعبدك المسكين بالرفع والنصب لاستيفاء التمثيل وقوله بالنصب أى لحمالة (قوله أما اذا كان للتوضيح أو للتخصيص) أى أو للتعميم أو الابهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح

(٢) قوله جمع عاطلة الصواب عاطل بلا تاء كما فى الصحاح والقاموس اه

فانه يجوز اظهارهما فتقول مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة ولك أن تقول هو التاجر وأعنى التاجر (وما من المنعوت والنعت عقل) أى علم (يجوز حذفه) ويكثر ذلك فى المنعوت (وفى النعت يقل) فالاول شرطه اما كون النعت صالحا لمباشرة العامل نحو أن أعمل سابغات أى دروعا سابغات أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو فى كقولهم منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام وكقوله لو قلت ما فى قومها لم تيثم * يفضلها فى حسب وميسم أصله لو قلت ما فى قومها أحد يفضلها لم تأثم فحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف فان لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو فى امتنع ذلك أى اقامة الجملة وشبهها مقامه الا فى الضرورة كقوله لكم قبصة من بين أثرى واقترى وقوله ترمى بكفى كان من أرمى البشر وقوله كانك من جمال بنى أقيش * يقعقع بين رجليه بشن * والثانى كقوله تعالى يأخذ كل سفينة غصبا أى كل سفينة صالحة وقوله فلم أعط شيأ ولم أمنع * أى شيأ طائلا وقوله

وان كان لغير ذلك أى لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أى العامل (قوله فانه يجوز اظهارهما) أى لعدم قصد الانشاء حينئذ (قوله فتقول مررت بزيد التاجر) مثال للنعت الموضح (قوله وأعنى التاجر) قال البعض أى ان كان المنعوت غير متعين والا قدر اذكر اه ونقله شيخنا عن الدمامينى وفيه نظر لان مقتضاه جواز القطع مع عدم تعين المنعوت مع ان محل القطع اذا تعين المنعوت بدون النعت وممن صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقا وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع فى أماكنه فتدبر (قوله وما من المنعوت والنعت الخ) يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة نافعة اذ لا واسطة بين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه الا عند قصد الابهام على السامع نحو رأيت طويلا أى شيأ طويلا نقله شيخنا عن الدمامينى (قوله صالحا لمباشرة العامل) أى بان يكون مفردا ان كان منعوته فاعلا أو مفعولا مثلا وجملة مشتملة على الرابط ان كان المنعوت خبرا مثلا نحو أنت يضرب زيدا بالياء التحتية أى أنت رجل يضرب زيدا (قوله أى دروعا) بدليل وألنا له الحديد (قوله ظعن) أى سافر (قوله لو قلت الخ) فيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير كما أشار اليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق تيثم محذوف أى فى مقالتك والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة كميزان (قوله وكسر حرف المضارعة) اى على غير لغة الحجازيين تصريح (قوله والمبتدا المؤخر) قال الشيخ خالد انما قدر مؤخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف مختص يجب تقديم خبرها عليها اه ووجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للنكرة لما قالوه من أن النكرة أحوج الى الصفة منها الى الخبر فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما حاصله أن النفى يكفى مسوغا للابتداء بالنكرة (قوله الا فى الضرورة) أى والا فى قليل من النثر كما فى قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين أى بناء على أن من لا تزاد فى الايجاب ولا داخلة على معرفة قاله فى التصريح ولا يلزم حذف الفاعل فى غير المواضع المستثناة لان حذفه الممنوع اذا لم يقم شئ مقامه فى اللفظ ونعته هنا قائم مقامه فى اللفظ وان لم يصلح للفاعلية بنفسه قاله سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبنى أمية يمدحهم والقبصة بكسر القاف وسكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد فى قوله من بين أثرى أى من أثرى أى كثر ماله واقترى أى افتقر فحذف النكرة الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله ترمى) بالتاء الفوقية لرجوع ضميره الى مؤنث وهى الكبداء فى قوله قبل

مالك عندى غير سهم وحجر * وغير كبداء شديدة الوتر

والكبداء بفتح الكاف وسكون الموحدة بعدها دال مهملة القوس الواسعة المقبض قاله الدمامينى والشمنى وغيرهما وقوله بكفى كان أى بكفى رجل كان (قوله كانك من جمال الخ) اى كانك جمل من جمال وأقيش بضم الهمزة وفتح القاف وسكون التحتية آخره شين معجمة ويقعقع بالبناء للمفعول أى يصوت نعت ثان للمنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير فى رجليه وهو المحوج لتقدير المنعوت والشن بفتح الشين المعجمة وتشديد النون القربة اليابسة وهو أشد لنفور الابل ووجه الشبه سرعة الغضب وشدة النفور والبيت يشهد لاقامة الجملة اقامة شبهها (قوله والثانى) أى حذف النعت (قوله أى كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ اه مغنى (قوله فلم أعط شيأ ولم أمنع) ببناء الفعلين للمجهول وصدره * وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ * بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح الراء آخره همزة أى عدة وقوة قال العينى والشاهد فى شيأ اذ أصله شيأ طائلا فحذف الصفة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع وسبقه الى ذلك صاحب المغنى وناقشه الدمامينى بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع فتقدير الصفة لتحرى الصدق قال الشمنى وقد يقال هو وان لم يناقضه عقلا يناقضه عرفا والاظهر فى تمثيل تقدير النعت لدفع التناقض قوله تعالى وما نريهم من آية الا هى أكبر من أختها أى السابقة ووجه التناقض المدفوع بتقدير السابقة أن أفعل التفضيل يقتضى زيادة المفضل على المفضل عليه فلا يصح الزيد ان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه اثبات الزيادة لكل ونفيها عنه وقوله تعالى وما نريهم من آية الا هى أكبر من أختها شامل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم أن يكون

وَرب أسيلة الخدين بكر * مهفهفة لها فرع وجيد

أى فرع فاحم وجيد طويل ﴿تنبيهات* الاول﴾ قد يلى النعت لا أو اما فيجب تكررهما مقرونين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع ونحو ائتنى برجل اما كريم واما شجاع* الثانى يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعانى على بعض نحو مررت بزيد العالم والشجاع والكريم * الثالث اذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز الحميد الله* الرابع اذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالبا نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وقد تقدم الجملة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك فسوف يأتى الله بقوم الآية اه ﴿خاتمة﴾ من الاسماء ماينعت وينعت به كاسم الاشارة نحو مررت بزيد هذا وبهذا العالم ونعته مصحوب أل الخاصة فان كان جامدا محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح ومنها مالا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تمسكا بما سمع من نحو صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلا ومنها ماينعت ولا ينعت به كالعلم ومنها ماينعت به ولا ينعت كاى نحو مررت بفارس أى فارس ولا يقال جاءنى أى فارس والله أعلم

﴿التوكيد﴾

هو فى الاصل مصدر ويسمى به التابع المخصوص ويقال أكدته تأكيدا ووكدته توكيدا وهو بالواو أكثر وهو على نوعين لفظى وسيأتى ومعنوى وهو التابع الرافع احتمال غير الظاهر وله ألفاظ أشار اليها بقوله

كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغيراً كبر فافهم (قوله لها فرع وجيد) الفرع الشعر التام والجيد العنق (قوله أى فرع فاحم) أى أسود وجيد طويل الدليل على هذا الحذف أن البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين (قوله مقرونين بالواو) أى فى المرة الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض النعوت الخ) أى بجميع حروف العطف الا أم وحتى كما صرح به الموضح فى الحواشى والاحسن فى الجمل العطف وفى المفردات تركه كما قاله أبو حيان (قوله المختلفة المعانى) أما متفقتها فلا لئلا يلزم عطف الشئ على نفسه وقال فى الهمع وانما يحسن العطف عند تباعد المعانى نحو هو الاول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو الله الخالق البارئ المصور (قوله مبدلا منه المنعوت) قال البعض أى ان كان المنعوت معرفة أما اذا كان نكرة فينصب نعته المتقدم عليه حالا نحو * لمية موحشا طلل * اه وأنت خبير بان هذا ليس على اطلاقه فان من المنعوت النكرة ما هو كالمنعوت المعرفة فى اعراب نعته بحسب العوامل واعرابه هو بدلا أو عطف بيان نحو مررت بقائم رجل وقصدت بلد كريم رجل ثم رأيت فى الدمامينى ما يؤيده حيث ذكر أن نصب نعت النكرة المتقدم عليها حالا غالب لا واجب على الاصح وأن محل نصبه حالا اذا قبل الحالية ليخرج النعت فى نحو جاءنى رجل أحمر ونحوه من الصفات الثابتة واذا لم يمنع مانع من نصبه حالا ليخرج الوصف فى نحو المثالين المتقدمين (قوله أنزلناه مبارك) قال ابن عصفور الاحسن جعل مبارك خبرا ثانيا (قوله مصحوب أل الخاصة) شامل للموصول ذى أل كالذى والتى وان كانت أل فيه زائدة وانما خصوا نعته بمصحوب أل لانه مبهم وابهامه لا يرفع بمثله لانه أيضا مبهم ولا بالمضاف الى معرفة لان تعريفه مكتسب من المضاف اليه فهو كالعارية كذا قالوا ويرد عليه الموصول غير ذى أل كمن وما فلماذا لم ينعت به اسم الاشارة (قوله كالمضمر) أما انه لا ينعت فلان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وحمل على الوصف الموضح الوصف المادح أو الذام أو غيرهما طردا للباب وأورد عليه الشنوانى أن اسم الله تعالى أعرف المعارف فهو غنى عن الايضاح ومع ذلك ينعت للمدح وأجيب بانه نعت نظرا لاصله وهو الاله الذى هو اسم جنس أو الحاقا له بالاعم الاغلب اذ الاصل فى الاسم الظاهر أن ينعت وأما انه لا ينعت به فلانه ليس فى الضمير معنى الوصفية لانه لا يدل الا على الذات لا على قيام معنى بها كذا قالوا ويرد على تعليل عدم النعت به ما اذا كان الضمير يرجع الى مشتق لدلالته حينئذ على قيام معنى بذات لما قالوه من أن الضمير كمرجعه دلالة اللهم الا أن يقال طردوا الباب فتأمل قال فى الهمع وكالضمير فى أنه لا ينعت ولا ينعت به أسماء الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد (قوله وغيره يجعله بدلا) أى بناء على أن البدل لا يشترط فيه الجمود (قوله كالعلم) انما نعت لازالة الاشتراك اللفظى ولم ينعت به لانه ليس بمشتق ولا فى حكمه اذ هو موضوع لمجرد الذات نعم العلم المشتهر مسماه بصفة كحاتم يصح أن يؤول بوصف وينعت به ﴿فائدة﴾ يجوز نعت النعت عند سيبويه ومنعه بازيد الطويل ذو الجمة ومنعه جماعة منهم ابن جنى قاله فى الارتشاف ﴿فائدة ثانية﴾ النعت بعد المركب الاضافى للمضاف لانه المقصود بالحكم وانما جىء بالمضاف اليه لغرض التخصيص فلا يكون له الا بدليل مالم يكن المضاف لفظ كل فالنعت للمضاف اليه لا له لان المضاف انما جىء به لقصد التعميم ولذلك ضعف قوله

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك الا الفرقدان

أفاده فى المغنى

﴿التوكيد﴾

(قوله ويسمى به الخ) الانسب بمقام النقل أن يقول ثم سمى به الخ (قوله وهو بالواو أكثر) وهى الاصل والهمزة بدل (قوله الرافع احتمال الخ) اما أن يكون المراد بالرفع الابعاد واما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوى فيوافق كلامه قول ابن هشام الظاهر انه يبعد ارادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لان رفعها بالكلية ينافى الاتيان بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد ثانيا وانما اقتصر الشارح على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا * مع ضمير طابق المؤكدا) أى فى الافراد والتذكير وفروعهما فتقول جاء زيد نفسه أو عينه أو نفسه عينه فتجمع بينهما والمراد حقيقته وتقول جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا ويجوز جرهما بباء زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها (واجمعهما) أى النفس والعين (بافعل ان تبعا * ما ليس واحدا تكن متبعا) فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات أنفسهن أو أعينهن ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان فعبارته هنا أحسن من قوله فى التسهيل جمع قلة فان عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به * تنبيه * ما أفهمه كلامه من منع مجىء النفس والعين مؤكدا بهما غير الواحد وهو المثنى والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك فى المجموع وأما المثنى فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضا الافراد والتثنية قال أبو حيان وهم فى ذلك اذ لم يقل أحد من النحويين به وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن اياز فى شرح الفصول ولو قلت نفساهما جاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بان كل مثنى فى المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو فقد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله * حمامة بطن الواديين ترنمى * وكقوله

كلاهما

* ومهمهين قذفين مرتين * ظهراهما مثل ظهور الترسين اه (وكلا اذكر فى) التوكيد لمسوق لقصد (الشمول) والاحاطة بابعاض المتبوع (كلا) و (كلتا) و (جميعا) فلا يؤكد بهن الا ماله أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعهن نحو جاء الجيش كله أو جميعه والقبيلة كلها أو جميعها والرجال كلهم أو جميعهم والهندات كلهن أو جميعهن والزيدان

والغلط انما يكون بالتأكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الرافع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه وان رفع الاحتمال فى نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم الا أن ذلك عارض نشأ من خصوص المادة قاله شيخنا (قوله بالنفس أو بالعين) أى بهاتين المادتين بقطع النظر عن افرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين مفردين حتى يفيد أن النفس أو العين يبقيان على افرادهما وان أكد بهما مثنى أو مجموع مع أنه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجمعهما الخ فاندفع ما أطال به البعض عن البهوتى واعلم أن فى البيت اجمالا يبينه البيت بعده على أنه يمكن بقطع النظر عن قول الشارح أى فى الافراد والتذكير وفروعهما أن يحمل الاسم فى النظم على المفرد ولا يضيع على هذا قوله مع ضمير طابق المؤكدا وان زعمه البعض لان المراد بالمطابقة على هذا المطابقة فى التذكير والتأنيث فقط فاعرفه وأو فى النظم لمنع الخلو (قوله فتجمع بينهما) أى بلا عطف كما سيأتى والظاهر أن تقديم النفس على العين لازم وقيل حسن كذا فى المرادى (قوله بباء زائدة) فى محل المجرور واعراب المتبوع (قوله واجمعهما) الامر مستعمل فى الوجوب بالنسبة الى الجمع وفى الاولوية بالنسبة للمثنى (قوله بافعل) أى جمعا ملابسا لافعل أو على أفعل (قوله ولا على أعيان) لو قال ولا بالعين مجموعا على أعيان لكان مستقيما (قوله ولا يؤكد به) أى على المختار والا ففى الدماميني عن شرح العمدة للمصنف والمفصل للزمخشرى والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان (قوله وقد صرح النحاة الخ) لما لم يكن كلام ابن اياز رادا على أبى حيان بالنظر الى الافراد أتى بهذا الرد الثانى لانه يرد عليه بالنظر الى الافراد والتثنية ولابى حيان أن يقول ما صرح به النحاة لا يظهر الرد به لان النفس والعين لم يضافا الى المتضمن بل الى ما هو بمعناه الا أن المراد بهما الذات (قوله الى متضمنه) بصيغة اسم الفاعل أى ما اشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على التثنية فلان المتضايفين كالشئ الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما وأما على الافراد فلان الاثنين جمع فى المعنى (قوله حمامة الخ) تمامه * سقاك من الغر الغوادى مطيرها * والغر جمع غراء وهى البيضاء وهو صفة لمحذوف أى من السحب الغر الخ والغوادى جمع غادية وهى السحابة الممطرة صباحا والمطير بفتح الميم كثير المطر (قوله ومهمهين الخ) المهمه المكان القفر والقذف بفتح القاف والذال المعجمة آخره فاء البعيد والمرت بفتح الميم وسكون الراء آخره فوقية المكان الذى لا نبات فيه وظهراهما مبتدأ ومثل خبر والجملة صفة ثالثة قاله العينى والمراد بظهريهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور الترسين أى فى الصلابة (قوله وكلا اذكر الخ) اعلم أن كلا وشبهها فى افادة شمول كل فرد ان كانت داخلة فى حيز النفى بان أخرت عن أداته لفظا نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه * وما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم ولم آخذ كل الدراهم ولم آخذ الدراهم كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ توجه النفى الى الشمول خاصة وأفاد سلب العموم والا بان قدمت على أداته لفظا ورتبة توجه النفى الى كل فرد وأفاد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكالنفى النهى قال التفتازانى والحق أن الشق الاول أكثرى لا كلى بدليل والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين (قوله يصح وقوع بعضها موقعه) أى فى نسبة الحكم اليه سواء كان على وجه ارادة البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو اسناد ما للبعض الى الكل مجازا عقليا أو تقدير المضاف فقوله لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فاذا اندفع هو اندفع أخواه بالاولى ودخل فى قول الشارح الا ما له أجزاء الخ نحو زيد كله حسن وعين البقرة الوحشية كلها سواد لان المؤكد وان كان غير متعدد له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله تقدير بعض) أى أو ما فى معناه كاحد واحدى بدليل قوله بعد أو أحد الزيدين الخ (قوله والزيدان

كلاهما والهندان كلتاهما الجواز أن يكون الاصل جاء بعض الجيش أو القبيلة أو الرجال أو الهندات أو احد الزيدين أو احدى الهندين ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور وأشار بقوله (بالضمير موصلا) الى أنه لابد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الالفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشرى ولا حجة في خلق لكم ما في الارض جميعا ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها على ان المعنى جميعه وكلنا بل جميعا حال وكلا بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع في فيها وذكر في التسهيل انه قد يستغنى عن 51 الاضافة الى الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير بأشبه الناس كل الناس بالقمر

(واستعملوا أيضا ككل) في الدلالة على الشمول اسما موازنا (فاعله * من عم في التوكيد) فقالوا جاء الجيش عامته والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن وعد هذا اللفظ (مثل النافله) أى الزائد على ماذكره النحويون في هذا الباب فان أكثرهم أغفله لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ماذكروه فلعله انما أراد ان التاء فيه مثلها في النافلة أى تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة ﴿تنبيه﴾ خالف في عامة المبرد وقال انما هي بمعنى أكثرهم (وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قد يجيء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع) المذكورات نحو لاغوينهم أجمعين لوعدهم أجمعين وهو قليل بالنسبة لما سبق وقد يتبع أجمع واخواته بأكتع وكتعاء واكتعين وكتع وقد يتبع اكتع واخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون والهندات كلهن جمع كتع بصع وزاد الكوفيون بعد أبصع واخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع قال الشارح ولا يجوز ان يتعدى هذا الترتيب وشذ قول بعضهم أجمع أبصع وأشذ منه قول الآخر جمع بتع وربما أكد

كلاهما الخ) ﴿فائدة﴾ لا يصح توكيد متعاطفين مالم يتحد عاملهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما فان اتحدا معنى جاز وان اختلفا لفظا جزم به الناظم تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سيوطى سم (قوله لجواز أن يكون الاصل الخ) فيه ما في التعليل الاول ولو قال لجواز أن يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب الاخفش والفراء وهشام وأبي على وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الدماميني ووافق الناظم في تسهيله الجمهور (قوله لامتناع التقدير المذكور) أى فلا فائدة في التأكيد حينئذ (قوله بالضمير موصلا) حال من الالفاظ المتقدمة بتأويلها بالمذكور وبالضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام مفروض فيما اذا جرت على المؤكد فلا يرد نحو كل في فلك يسبحون (قوله على أن المعنى الخ) راجع للمنفى بالميم (قوله بل جميعا حال) بمعنى مجتمعا ان قيل الحالية تقتضى وقوع الخلق على ما في الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أجيب بان خلق بمعنى قدر خلق ذلك في علمه (قوله وكلا بدل من اسم ان) وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا أفاد الاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير (قوله أو حال من الضمير الخ) قال في المغني فيه ضعف فان تقدمه على عامله الظرفى وتنكير كل بقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لازم الحال واجبة التنكير (قوله بالاضافة الى مثل الظاهر) أى لحصول الربط به كما تقدم في الموصول (قوله وجعل منه الخ) جعل أبو حيان كل الناس نعتا أى الكاملين في الحسن والفضل همع (قوله واستعملوا أيضا) أى كما استعملوا غير عامة وقوله من عم أى مشتقا من مصدره وقوله في التوكيد متعلق باستعملوا ويغنى عنه قوله ككل (قوله فاعله من عم) لم يقل عامة مع أنه أخصر لان فيه اجتماع ساكنين وهو لا يجوز في النظم (قوله مثل النافلة) حال من فاعله وقول الشارح وعد هذا اللفظ مثل النافلة حل معنى ولم يجعله زائدا بل مثل الزائد نظرا لكون البعض قد ذكره وحينئذ لا يرد الاستدراك الذى ذكره الشارح لانه لم يجعله نافلة بل مثلها أفاده سم (قوله ويعقوب نافلة) حال من يعقوب أى حالة كونه نافلة على ما طلبه ابراهيم من ولده صالح وهو اسحق حيث قال رب هب لى من الصالحين فوهب له اسحق وولد لاسحق يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أى فتكون بدل بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهمه تعبير المصنف بالظاهر في موضع الضمير من مغايرة الالفاظ المذكورة في البيت الثانى للالفاظ المذكورة في البيت الاول (قوله بالنسبة لما سبق) أى من وقوع المذكورات بعد كل أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب) أى بتقديم وتأخير أو بحذف بعض ما في الاثناء قال الفارضى قدمت كل على الجميع لعراقتها وكونها أنص في الاحاطة ووليها أجمع لانه صريح في الجمعية لاشتقاقه من الجمع ووليه أكتع لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لانه من تكتع الجلد اذا انقبض ففيه معنى الجمع ووليه أبصع من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع وأخر أبتع لانه أبعد من أبصع لانه طويل العنق أو شديد المفاصل لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع اه ببعض تلخيص واذا اجتمع النفس والعين وكل قدما على كل ولم يتعرضوا لما اذا اجتمع كل وعامة والظاهر تقديم كل على عامة (قوله وأشذ منه الخ) أى لان في الاول حذف واسطة واحدة وهى أكتع وفي

با كتعو ا كتعين غيرمسبوقين باجمع وأجمعين ومنه قول الراجز   ياليتنى كنت صبيامرضعا * تحملنى الذلفاءحولاأ كتعا
اذابكيت قبلتنى أربعا * اذاظللت الدهرأبكى أجمعا   وفى هذاالرجزأمور افرادأ كتع عن أجمع وتوكيد النكرة المحدودة والتوكيد
باجمع غيرمسبوق بكل والفصل   بين المؤكدوالمؤكدومثله فى التنزيل ولايحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن ﴿تنبيهات * الاول﴾
زعم الفراءان أجمعين
يفيد اتحاد الوقت
والصحيح أنها ككل فى
افادة العموم مطلقا
بدليل قوله تعالى
لاغوينهم أجمعين * الثانى
اذاتكررت ألفاظ
التوكيد فهى للمتبوع
وليس الثانى تأكيدا
للتأكيد * الثالث لايجوز
فى ألفاظ التوكيد القطع
الى الرفع ولاالى النصب
* الرابع لايجوز عطف
بعضها على بعض فلا
يقال قام زيدنفسه
وعينه ولاجاءالقوم كلهم
وأجمعون وأجازه بعضهم
وهوقول ابن الطراوة
* الخامس قال فى التسهيل
وأجرى فى التوكيد مجرى
كل ماأفاد معناه من
الضرع والزرع والسهل
والجبل واليدوالرجل
والبطن والظهريشيرالى
قولهم مطرناالضرع والزرع
ومطرناالسهل والجبل
وضربت زيدااليدوالرجل
وضربته البطن والظهر
* السادس ألفاظ التوكيد
معارف أماماأضيف الى
الضميرفظاهر وأماأجمع
وتوابعه ففى تعريفه قولان
أحدهماأنه بنية الاضافة
ونسب لسيبويه والآخر
بالعلمية علق على معنى الاحاطة (وان يفد توكيدمنكور) بواسطة كونه محدوداوكون التوكيدمن ألفاظ   أجمعان
الاحاطة (قبل) وفاقاللكوفيين والاخفش تقول اعتكفت شهرا كله ومنه قوله ياليت عدة حول كله رجب وقوله * تحملنى الذلفاءحولاأ كتعا
وقوله * قدصرت البكرة يوماأجمعا * (وعن نحاة البصرة المنع شمل) أى عم المفيدوغيرالمفيدولايجوزصمت زمنا كله ولاشهرانفسه (واغن بكلتا
فى مثنى وكلا * عن) تثنية (وزن فعلاءووزن أفعلا) كمااستغنى بتثنيتهمى عن تثنيةسواءفلايجوز جاءالزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان

الثانى حذف واسطتين وهما كتع وبصع (قوله باكتعوا كتعين) لم يستشهد للثانى وقداستشهدله فى الهمع (قوله افرادا كتع عن أجمع) اى وهوقليل (قوله وتوكيدالنكرة المحدودة) أى الموضوعة لمدة لهاابتداء وانتهاء أى وهوممنوع عندالبصريين كماسيأتى (قوله والتوكيدباجمع الخ) أى وهوقليل بالنسبة للتأكيد بهامسبوقة بكل (قوله والفصل الخ) أى وهوخلاف الاصل (قوله افادةالعموم مطلقا) أى لابقيداتحاد الوقت (قوله لايجوزفى ألفاظ الخ) أى على المختارلمنافاة القطع مقصودالتوكيد (قوله فلايقال الخ) علله باتحادمعنى النفس والعين واتحادمعنى كل وأجمع وهذا يقتضى جوازنحوجاءالقوم أنفسهم وكلهم لعدم الاتحادولم أرمن ذكره بل اطلاقهم يخالفه فافهم (قوله الضرع) بفتح الضادالمعجمة والزرع أى جميعناوكذا يقال فيمابعده (قوله وضربت زيداالخ) أى اذاأريدباليدوالرجل وبالبطن والظهرالجملة أمااذاأريد العضوان فقط فبدل بعض (قوله معارف) ومن ثم لم تنتصب حالاعلى الاصح كمافى السيوطى أى مع اضافتهافلا ينافى ماقدمه الشارح فى خلق لكم مافى الارض جميعاانا كلافيها (قوله بنية الاضافة) قيل هذاينافى ماقدمه من امتناع حذف الضميراستغناءبنية الاضافة والحق أنه لامنافاة لان ماتقدم فى غيرأجمع وتوابعه كمانبه عليه م قال فى المغنى يجب تجريدنحوأجمع المؤكدبه من ضميرالمؤكد وأماقولهم جاؤاباجمعهم فهوبضم الميم لابفتحها فهوجمع لجمع كافلس وفلس أى بجماعاتهم اهـ لكن نقل الرضى والبرماوى فى شرح ألفيه الاصول فتح الميم أيضا (قوله بالعلمية) أى الجنسية وعليه فهى ممنوعةمن الصرف للعلمية ووزن الفعل فى أجمع وتوابعه وللعلمية والعدل وعلى الاول يكون منعهامن الصرف للوصفية ووزن الفعل فى أجمع وتوابعه وللوصفية والعدل كآخركذاقال البعض وظاهره أن جمعاءوتوابعه كاجمع وتوابعه ويبطله أنهاليست بوزن الفعل ولوجعل مانع صرفهاألف التأنيث الممدودةلم يبعدبل يتعين ثم الذى قاله الدماميني أن منع الصرف على الاول لشبه العلمية ووزن الفعل ووجه الشبه كون كل من منوى الاضافة والعلم معرفة بغيرمعرف لفظى (قوله علق على معنى الاحاطة) أى وضع على معنى هوالاحاطة ولايخفى أن جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام اذيكون حينئذمعنى جاءالقوم أجمع جاءالقوم الاحاطة فلعل فى العبارة حذف مضاف اى ذى الاحاطة على أن الاحاطة مصدرالمبنى للمفعول فافهم (قوله وفاقاللكوفيين والاخفش) فلايشترط عندهم تطابق التوكيدوالمؤكدتعريفاوتنكيرا (قوله رجب) هوكصفران أريدبه معين فغيرمنصرف للعلمية والعدل عن المحلى بال والافنصرف نقله الدنوشرى عن السعدوغيره ونقل شيخناعن شرح المواهب لشيخه الزرقانى أن رجب من أسماءالشهورمصروف وان أريدبه معين كمافى المصباح (قوله الذلفاء) بالذال المعجمة ثم الفاءاسم امرأة (قوله قدصرت) بتشديدالراءأى صوتت البكرةأى بكرةالبئركمافى العينى وشيخ الاسلام زكريا فتفسيرالبعض لهابالناقة فيه نظروهى بسكون الكاف وجوز بعضهم فتحها (قوله ولايجوزصمت زمناالخ) أى باجماع الفريقين لان النكرةفى الاول غيرمحدودةوالتوكيدفى الثانى ليس من ألفاظ الاحاطة وفى نسخ فلايجوزبالفاءوهى أولى (قوله واغن بكلتاالخ) قال فى النكت ظاهره أن ماعداذلك من كل وعامةوجميع يستعمل فى المثنى والمجموع لان كلامه فيماتقدم عام خصوصاأنه ذكر فى التسهيل جوازالاستغناءبكل عن كلاوكلتاورده أبوحيان وقال انه يحتاج الى نقل وسماع من العرب (قوله فى مثنى) أى فيمادل على اثنين وان لم يسم فى الاصطلاح مثنى ليدخل نحوجاءزيدوعمروكلاهما وهندودعدكلتاهما (قوله عن تثنيةوزن الخ) قدرتثنيةلان نفس وزن فعلاءلايصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره (قوله فلايجوزجاءالزيدان أجمعان ولاالهندان جمعاوان) لوقال فلايجوزجاءالجيشان

وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياسا معترفين بعدم السماع ﴿تنبيهان * الأول﴾ المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال في التسهيل وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما أشار بذلك الى قوله * يمت بقربى الزينبين كليهما * وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملا على المعنى للضرورة كأنه قال بقربى الشخصين * الثانى ذكر في التسهيل أيضا انه قد يستغنى عن كليهما وكلتيهما بكلهما فيقال على هذا جاء الزيدان كلهما والهندان كلهما (وان تؤكد الضمير المتصل) مستترا كان أو بارزا (بالنفس والعين فبعد) الضمير (المنفصل) حتما (عنيت) المتصل (ذا الرفع) نحو قم أنت نفسك أو عينك وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم فالضمير جائز لا واجب ﴿تنبيه﴾ ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره وعبارة التسهيل تقتضى عدم الوجوب اه (وأكدوا بما سواهما) أى بما سوى النفس والعين (والقيد) المذكور (لن يلتزما) فقالوا قوموا كلكم وجاؤا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل وان قلت قوموا أنتم كلكم وجاؤا هم كلهم لكان حسنا (وما من التوكيد لفظى يجى * مكررا) ما مبتدأ موصول ولفظى خبره لمبتدا محذوف هو العائد والمبتدا مع خبره صلة وجاز حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر اذ هو في تأويل المشتق ومكررا حال من فاعل يجى المستتر وجملة يجى خبر الموصول أى النوع الثانى من نوعى التوكيد وهو التوكيد اللفظى هو اعادة اللفظ أو تقوية بموافقه معنى كذا عرفه في التسهيل فالاول

أجمعان ولا القبيلتان جمعاوان لكان أولى لان ما مثل به لا يجوز وان قلنا بجواز تثنية أجمع وجمعاء لانه لا يؤكد بأجمع وجمعاء الا مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض فبفرض جواز تثنيتهما انما يؤكد بهما مثنى واحده مفرد ذو أبعاض ومفردة ذات أبعاض الا أن يدعى الفرق بين حالتى التثنية والجمع وفيه ما فيه (قوله وأجاز ذلك الكوفيون الخ) وهل يجرى خلافهم فى توابع أجمع وجمعاء وهو أكتع وكتعاء الخ فى كلام بعضهم ما يشعر بجريانه والقياس يقتضيه نقله شيخنا (قوله يمت) بفتح الميم وتشديد الفوقية أى ينتسب أو بمعنى يتوسل بالقرابة وعليه يحتاج الى تجريد يمت عن كونه بالقرابة لئلا يتكرر قوله بقربى (قوله وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث الخ) يحتمل أن هذا قول آخر مخالف لما قاله فى التسهيل فيكون المراد أن الشاعر احتاج الى التذكير بتأويل الزينبين بالشخصين فارتكبه فكان اتيانه بكليهما فى محله فليس المحل حينئذ لكلتيهما فقط حتى يكون الاتيان بكليهما من باب الاستغناء بكليهما عن كلتيهما و يحتمل أنه تأييد وايضاح لما قاله فى التسهيل بيان به وجه الاستغناء (قوله وان تؤكد الضمير المتصل الخ) قال الفارضى وانما وجب ذلك لوقوع اللبس فى بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها اذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت فاذا قيل ذهبت هى نفسها لم يكن لبس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرهما طردا للباب اه وأيضا انما وجب ذلك لان المرفوع المتصل بمنزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوه أولا بمستقل من غير جنسه فأكدوه أولا بمستقل من جنسه وبمعناه وهو الضمير المنفصل المرفوع ليكون تمهيدا لتأكيده بالمستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الاسماء الظاهرة أما اذا كان المؤكد اسما ظاهرا أو ضمير رفع منفصلا أو ضمير نصب مطلقا فلا يشترط هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له اذ الظاهر مستقل والمنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمنصوب ليس كالمرفوع فى شدة الاتصال (قوله بالنفس والعين) انما اختص هذا الحكم بهما لقوة استقلالهما فانهما يستعملان فى غير التوكيد كثيرا نحو علمت ما فى نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الالفاظ فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا توكيد المرفوع المتصل بها (قوله نحو قم أنت نفسك الخ) ونحو قمنا نحن أنفسنا ونحو قاموا هم أنفسهم (قوله فيمتنع الضمير) لان الظاهر لا يؤكد بالمضمر لكونه دون المضمر تعريفا فلا يكون تكملة له (قوله ما اقتضاه كلامه هنا الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير فتوكيده بعد المنفصل والمصدر الواقع خبرا بمعنى الامر فكأنه قال فأكده بعد المنفصل والامر للوجوب وانما قدرنا كالمكودى فتوكيده لا فأكده كما فعل الشاطبى لان حذف المبتدا هو المعهود فى جواب الشرط نحو وان مسه الشر فيؤس قنوط (قوله تقتضى عدم الوجوب) أى عدم وجوب الفصل بالضمير المنفصل فيكفى الفصل بغير الضمير فالشرط مطلق الفصل وعلى هذا اقتصر السيوطى حيث قال لا يشترط فى الفاصل كونه ضميرا اه بل فى الفارضى ما نصه يجوز على ضعف جاؤا أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم أنفسكم بالرفع على أنه توكيد للضمير المستتر فى عليكم وقال ابن هشام الصواب ان أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أى عليكم شأن أنفسكم اه (قوله يجىء) حذفت لامه للضرورة أو على لغة قاله الشاطبى (قوله مكررا) أى الى ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدباء على أنه لم يقع فى لسان العرب أزيد منها كما نقله الدمامينى عن العز بن عبد السلام قال وأما تكرير ويل يومئذ للمكذبين فى سورة والمرسلات فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول فلم يتعدد على معنى واحد وكذا فبأى آلاء ربكما تكذبان فى سورة الرحمن اه (قوله وهو) أى الجار والمجرور متعلق الخ (قوله اذ هو) أى الخبر وهو لفظى وهذا تعليل لاستتار الضمير فيه (قوله هو اعادة اللفظ) قال السيوطى ولا يضر نوع اختلاف نحو فمهل الكافرين أمهلهم (قوله أو تقوية بموافقه)

يكون فى الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد ونكاحها باطل باطل باطل وقوله

فاياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وللشر جالب
ونحو قام قام زيد ونحو نعم
نعم وكقوله
لختام حتام العناء المطوّل
والجملة (كقولك ادرجي
ادرجي *) وقوله
* لك الله لك الله *
والثانى كقوله
* أنت بالخير حقيق قمن *
وقوله
وقلن على الفردوس أوّل
مشرب
أجل جيران كانت أبحت
دعاثره
وقوله
صمى لما فعلت يهود صمام
ومنه توكيد الضمير
المتصل بالمنفصل
﴿تنبيه﴾ الاكثر فى
التوكيد اللفظى أن يكون
فى الجمل وكثيرا ما يقترن
بعاطف نحو كلا سيعلمون
الآية ونحو أولى لك فاولى
ونحو وما أدراك ما يوم الدين
الآية ويأتى بدونه نحو
قوله عليه الصلاة والسلام
والله لاغزون قريشا
ثلاث مرات ويجب الترك
عند ايهام التعدد نحو
ضربت زيدا ضربت زيدا
ولو قيل ثم ضربت زيدا
لتوهم ان الضرب تكرر
منك مرتين تراخت
احداهما عن الاخرى
والغرض انه لم يقع منك
الامرة واحدة اه (ولا
تعد لفظ ضمير متصل
* الامع اللفظ الذى به وصل) فتقول قمت قمت وعجبت منك منك لان اعادته مجردا تخرجه عن الاتصال ان
(كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى) وأجل وجير وأى

يوهم أن اعادة لفظه لاتقوية فيها وليس كذلك مع أن التقوية فائدة التوكيد فلاتذكر فى حده الأن يقال هو رسم ولو قال أو ذكر موافقه معنى لكان أولى واعلم أن كلام المتن صادق بالصورتين لان قوله مكررا أى لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله بموافقه) ظاهر فى ارادة المرادف ويرد عليه نحو عطشان نطشان فانه توكيد لفظى مع انه ليس بالمرادف اذلا يفرد والمرادف يفرد قاله الدمامينى ولك أن تقول أن نحو نطشان مرادف وعدم افراده عارض فى الاستعمال فلا يمنع المرادفة فاعرفه (قوله يكون فى الاسم) استثنى من ذلك الاسم المحذر اذا ذكر العامل فانه لايجوز أن يكرر توكيدا لئلا يجتمع العوض والمعوض منه لما سيأتى من أنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل وعندى انه يجوز تكراره توكيدا ولا يلزم الاجتماع المذكور لان جعلهم التكرار عوضا عن الفعل فى حالة حذف الفعل لاحالة ذكره فاعرفه فانه متين (قوله ونكاحها باطل باطل) أى من قوله صلى الله عليه وسلم أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولى فنكاحها الخ (قوله المراء) هو الجدال ودعاء بتشديد العين مثال مبالغة (قوله ونحو نعم نعم) بفتح النون والعين وسكون الميم (قوله العناء) بفتح العين المهملة والمد التعب (قوله لك الله لك الله) شطر بيت من الهزج (قوله والثانى) أى تقوية اللفظ بموافقه معنى ويكون أيضا فى الاسم والفعل والحرف والجملة كما فى التصريح وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله وقلن الخ) الضمير للنسوة وعلى الفردوس حال من الضمير والفردوس البستان وأول مشرب مبتدأ خبره محذوف أى لنا وان للشرط وجوابه محذوف لتقدم دليله أو بالفتح مصدرية بتقدير لام التعليل أى لان كانت الخ والدعاثر بالعين المهملة ثم المثلثة جمع دعثور كعصفور وهو الحوض والضمير فيه للفردوس كذا قال العينى وقضية قول الشمنى المعنى أول المشرب نشرب به يكون على الفردوس أن على الفردوس خبر مقدم وأول مشرب مبتدأ مؤخر (قوله صمى) بفتح الصاد المهملة وتشديد الميم أمر من صمم من باب علم أصله اصممى بوزن اعلمى نقلت فتحة الميم الاولى الى الصاد وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وأدغمت الميم فى الميم والخطاب للاذن وصمام أصله اسم فعل وهو توكيد لفظى وقال كثير الخطاب للداهية وصمام منادى حذف منه حرف النداء ذكر العينى القولين ويؤيد هذا القول قول القاموس بعد أن ذكر أن صمام كقطام اسم للداهية ما نصه وصمى صمام أى زيدى يا داهية وصمام صمام تصاموا فى السكوت اه لكن الاستشهاد بالبيت مبنى على القول الاول كما لايخفى وبما قررناه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل والله الموفق (قوله بعاطف) أى وهو ثم خاصة كما فى التصريح وجعل الرضى الفاء كثم ويؤيده أولى لك فأولى والمراد بعاطف صورة لان بين الجملتين تمام الاتصال فلا تعطف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعانى ولان الحرف لو كان عاطفا حقيقيا كانت تبعية ما بعده لما قبله بالعطف لا التأكيد (قوله ونحو أولى لك فأولى) قال فى التوضيح الآية قال صاحب التصريح أى ثم أولى لك فاولى فارشد بقوله الآية الى أن المؤكد ما بعد ثم والشارح مثل بأولى لك فاولى ولم يرد بجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاء على ما قاله الرضى من أن الفاء كثم وكل صحيح خلافا لمن اعترض على الشارح لان أولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتى وعلى كل ففى ذلك تأكيد جملة بجملة وقوله ثم أولى لك فاولى تأكيد للجملتين قال الشارح على التوضيح ومعنى أولى لك التهديد والوعيد وهو من الولى وهو القرب وأصله أولاه الله ما يكرهه واللام مزيدة كما فى ردف لكم أو أولى له الهلاك وقيل أفعل من الويل بعد القلب وقيل أفعل من آل يئول بمعنى عقباه النار اه (قوله الامع اللفظ الذى به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا (قوله وعجبت منك منك) وزيد مررت به به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب والغائب (قوله كنعم وكبلى) نعم حرف تصديق للمخبر واعلام للمستخبر ووعد للطالب وبمعنى نعم جير وأجل واى كما فى المغنى وأما بلى فلا تقع باطراد الابعد النفى مجردا نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى أو مقرونا باستفهام حقيقى كأن يقال أليس زيد بقائم فتقول بلى أو توبيخى نحو أم يحسبون أنا لانسمع سرهم ونجواهم بلى أو تقريرى نحو ألست بربكم قالوا بلى أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى رده ببلى رعيا للفظه وحده هذا هو الاكثر ويجوز عند أمن اللبس

ولا لكونها كالجزء من مصحوبها فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد ان كان مضمرا نحو أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون
و يعاد هو أو ضميره ان كان ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل أو ان زيدا انه فاضل وهو الاولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت وشذ
اتصالهما كقوله ان ان الكريم يحلم مالم * يرين من أجاره قد ضيما وأسهل منه قوله ٥٥ حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها
مشددات بقرن وقوله
ليت شعرى هل ثم هل
آتينهم * وقوله لا ينسك
الاسى تأسيا فما * ما
من حمام أحد معتصما
للفصل فى الاولين
بالعاطف وفى الثالث
بالوقف وأشذ منه قوله
فلا والله لا يلفى لما بى *
ولا للما بهم أبدا دواء
لكون الحرف المؤكد
وهو اللام موضوعا على
حرف واحد وأسهل
من هذا قوله * فأصبحن
لا يسألنه عن بما به *
لان المؤكد على حرفين
ولاختلاف اللفظين أما
الحروف الجوابية فيجوز
أن تؤكد باعادة اللفظ
من غير اتصالها بشئ
لانها لصحة الاستغناء
بها عن ذكر المجاب به
هى كالمستقل بالدلالة
على معناه فتقول نعم نعم
وبلى بلى ولا لا ومنه قوله
لا لا أبوح بحب بثنة انها
* أخذت على مواثقا
وعهودا (ومضمر الرفع
الذى قد انفصل * أكد
به كل ضمير اتصل) نحو
قم أنت ورأيتك أنت
ومررت بك أنت وزيد
جاء هو ورأيتنى أنا
﴿ تنبيه ﴾ اذا أتبعت
المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك اياك فمذهب البصريين انه بدل ومذهب الكوفيين أنه توكيد قال المصنف وقولهم عندى
أصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل فى نحو فعلت أنت المرفوع تأكيد
باجماع ﴿ خاتمة ﴾ فى مسائل منثورة الاولى

أن يجاب بنعم رعيا لمعنى الهمزة والنفى الذى هو ايجاب ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحد ولا الاستثناء
المفرغ فلا يقال أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار الا زيد ولهذا نازع جماعة كالسهيلى فيما حكى عن ابن
عباس فى الآية أنهم لو قالوا نعم لكفروا وانهم لو أجيب ألست بربكم بنعم لم يكف فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا
لا يدخل فى الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفى الوحدة كذا فى المغنى وانما كان التقرير مع النفى ايجابا
لان الهمزة للنفى ونفى النفى ايجاب ولان غرض المتكلم تقرير المخاطب بالايجاب * وحاصل المقام أن قام زيد
تصديقه نعم وتكذيبه لا وتمتنع بلى لعدم النفى وما قام زيد تصديقه نعم وتكذيبه بلى وتمتنع لا لانها لنفى الاثبات
لا لنفى النفى وأقام زيد كقام زيد فان أثبت القيام قلت نعم وان نفيته قلت لا وتمتنع بلى وألم يقم زيد كلم يقم زيد
فان أثبت القيام قلت بلى وتمتنع لا وان نفيته قلت نعم لكن ان كان الاستفهام تقريريا وأمن اللبس جاز أن
تثبت بنعم كما مر فعلم أن بلى لا تأتى الا بعد نفى وأن لا لا تأتى الا بعد ايجاب وأن نعم تأتى بعدهما قاله فى المغنى (قوله
لكونها) أى الحروف غير حروف الجواب (قوله ويعاد هو) أى ما اتصل بالمؤكد بفتح الكاف وكذا الضميران
فى قوله أو ضميره ان كان ظاهرا (قوله وهو الاولى) لانه الاصل وأما الاول فمن وضع الظاهر موضع المضمر
قيل من الثانى ففى رحمة الله هم فيها خالدون ففى الثانية توكيد للاولى وأعيد مع الثانية ضمير رحمة ولعله مبنى
على أن هم مبتدأ ثان وخالدون خبره وفى رحمة الله متعلق بخالدون أما على أن فى رحمة الله خبر عما قبله وهم فيها
خالدون جملة مستأنفة فليست الآية مما نحن فيه قال فى المغنى ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور
لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب
لم تبدل مضمرا من مظهر اه لكن ذكر فى محل آخر أن النحويين أجازوا ابدال المضمر من المظهر (قوله ولا
بد من الفصل بين الحرفين) هذا يقوم مقام اعادة ما اتصل به وعبارة السيوطى أو حرف غير جوابى لم يعد
اختيارا الا مع ما دخل عليه أو مفصولا (قوله يحلم) بضم اللام فى المضارع وكذا الماضى (قوله حتى تراها) أى
المطى والقرن حبل يقرن به البعيران (قوله تأسيا) أى اقتداء بمن قبلك من الصابرين (قوله للفصل فى الاولين
بالعاطف) قال شيخنا والبعض فيه نظر بالنسبة لاول الاولين أعنى قوله وكأن وكأن فان مجموع وكأن الثانية
تأكيد لمجموع وكأن الاولى فالواو من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والمؤكد بعاطف اه ولا يخفى أن
ما ذكراه غير متعين لجواز أن يكون المؤكد كأن فقط والواو عاطفة فاصلة بينه وبين توكيده كما درج عليه
الشارح لكن يرد على هذا أن العاطف الذى يفصل به هو ثم وكذا الفاء على قول الرضى لا الواو الا أن يجعل
التقييد بثم والفاء للفصل بالعاطف قياسا وهذا سماع فتدبر (قوله وأشذ منه) أى من قوله ان ان الكريم الخ
(قوله لا يلفى) أى لا يوجد (قوله وأسهل من هذا) أى من قوله ولا للما بهم الخ (قوله لان المؤكد) بفتح
الكاف على حرفين أى فبعد عن قوله للما بهم وقرب نوع قرب لقوله ان ان الكريم وصح توكيد عن بالباء
لان الباء بمعنى عن يقال سألت به وسألت عنه ومن الاول فاسأل به خبيرا فهو توكيد بالمرادف (قوله فيجوز
أن تؤكد) الانسب بقوله من غير اتصالها بشئ كسر كاف تؤكد فتدبر (قوله بثنة) بفتح الموحدة وسكون
المثلثة بعدها نون اسم محبوبته (قوله أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجه استعارته فى توكيد ضمير
النصب والجر والتوكيد فى الكل لفظى بالمرادف وسكت المصنف عن توكيد المنفصل المرفوع أو المنصوب
بمنفصل مرفوع وينبغى أن لا يتوقف فى جواز الاول ومقتضى منع الثانى أنه لا يجوز اياك أنت أكرمت
وما أكرمت الا اياك أنت وفى المغنى ان أنت من نحو انك أنت السميع العليم يصح كونه فصلا أو توكيدا
أو مبتدأ والاول أرجح فالثانى (قوله والمرفوع تأكيد باجماع) أى يجوز أن يكون توكيدا باجماع كما يجوز أن

لايحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح وأجاز الخليل نحو مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما وقدره هما صاحباي

أنفسهما * الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الاصح وأجاز الفراء مررت بالقوم اما أجمعين واما بعضهم الثالثة لا يلي العامل شئ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا فتقول القوم قام جميعهم وعامتهم ورأيت جميعهم وعامتهم ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة فالاول نحو القوم كلهم قائم والرجلان كلاهما قائم والمرأتان كلتاهما قائمة والثاني كقوله * يميد اذا والت عليه دلاؤهم * فيصدر عنه كلها وهو ناهل * وقولهم كليهما وتمرا أي أعطني كليهما وأما قوله فلما تبينا الهدى كان كلنا * على طاعة الرحمن والحق والتقى فاسم كان ضمير الشان لا كلنا * الرابعة يلزم تابعية كل بمعنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا نعتا لا توكيدا نحو رأيت الرجل كل الرجل وأكلت شاة كل شاة * الخامسة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا الى نكرة نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم فرحون ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول كلهم ذاهب وذاهبون والله أعلم

﴿العطف﴾ (العطف اما ذو بيان أو نسق * والغرض الآن بيان ما سبق) وهو عطف البيان (فذو البيان تابع

فاوضحه

يكون بدلا فالاجماع انما هو على جواز التوكيد (قوله لا يحذف المؤكد) أي لان الغرض من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم ما فيه (قوله وقدره الخ) ويجوز نصب أنفسهما بتقدير أعينهما أنفسهما (قوله باما) أما الفصل بغيرها فثابت كقوله تعالى ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن (قوله اما أجمعين واما بعضهم) محط التمثيل قوله اما أجمعين لانه التوكيد المفصول بينه وبين المؤكد باما لا قوله واما بعضهم ولا يلزم من عطفه على أجمعين أن يكون تأكيدا بدليل لم يجئني القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد أنه ليس من ألفاظ التوكيد فسقط ما نقله البعض عن الدماميني وأقره من الاشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من افادة التقوية ورفع الاحتمال واحترز بذلك عن نحو طابت نفس زيد وفقأت عين عمرو فان المراد بالنفس الروح وبالعين الباصرة فليسا على حالهما في التوكيد ويرد عليه نحو جاءني نفس زيد وعين عمرو أي ذاته وما في التنزيل كتب ربكم على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جميعهم وعامتهم) الواو بمعنى أو لانه لا يجمع بين لفظي توكيد بعطف لما مر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء عامل معنوي فلا يعد معموله وهو المبتدأ من التأكيد وولي لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء سابق في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لان رتبة العامل التقديم على المعمول (قوله فالاول) أي ولي لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم كلهم قائم) القوم مبتدأ أول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الاول والمثال يكفي فيه الاحتمال فلا يقال يحتمل أن كلهم تأكيد للقوم لا مبتدأ (قوله يميد) أي يضطرب والضمير فيه وفي عليه وعنه لماء البئر وفي نسخ عنها فيكون راجعا الى البئر وقوله فيصدر أي يذهب عنه كلها أي كل من الجماعة أصحاب الدلاء وهو ناهل أي ريان (قوله لا كلنا) أي حملا على الكثير لانه اذا جعل اسم كان ضمير الشان كان كلنا مبتدأ مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان واذا جعل كل اسما لكان كان استعمالها على ما ثبت لها بقلة (قوله يلزم تابعية كل) أي ولا يجوز قطعها وان كانت كل التي بمعنى كامل نعتا والنعت يجوز قطعه وكأن وجه ذلك أن أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله بمعنى كامل) فيه أنها لو كانت بمعنى كامل لكان معنى قولنا جاء الرجل كل الرجل جاء الرجل وكامل الرجل وفيه تهافت ويدفع بحمل المضاف اليه على الاستغراق (قوله الى مثل متبوعه) أي لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء في أي الوصفية والحالية بالاضافة الى مثل الموصوف معنى فقط أن يكون هنا كذلك الا أن يفرق فتدبر وقوله مطلقا أي سواء تبع معرفة أو نكرة كما يرشد اليه تمثيله (قوله اعتبار المعنى) أي معنى كل ومعناها بحسب ما تضاف اليه فيجب مطابقة الخبر للنكرة المضاف اليها كل (قوله في خبر كل) قيد بالخبر لان ما فيه الضمير وليس خبرا ان كان من جملة كل ما لزم اعتبار المعنى وان كان من جملة أخرى لم يلزم اعتبار المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة في قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين بجعل يأتين استئنافا لا صفة وكذا من كل شيطان مارد لا يسمعون مع أن جعل لا يسمعون صفة أو حالا فاسد معنى أيضا اذ لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون وأوجب ابن هشام الجمع في الكل المجموعي نحو أعطاني كل رجل فاغنوني اذا كان حصول الغنى من المجموع لا من كل واحد أفاده الدماميني وجمع الامرين قوله تعالى ووفيت كل نفس ما عملت وهو أعلم بما يفعلون فأفرد أولا وجمع ثانيا الدلالة كل نفس على متعدد في مفهوم الخبر تفصيل (قوله فرحون) فيه الشاهد لانه الخبر (قوله ولا يلزم مضافا الى معرفة) بل يجوز رعاية لفظ كل في الافراد والتذكير ومعناها هذا ما درج عليه المصنف في تسهيله وذهب ابن هشام الى أنه يجب في خبرها رعاية لفظها اذا أضيفت الى معرفة نحو وكلهم آتيه كل أولئك كان عنه مسؤلا هذا كله اذا ذكر المضاف اليه فان حذف فالذي صوبه ابن هشام أنه ان كان المقدر مفردا نكرة وجب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا معرفا وجب الجمع وان كانت المعرفة لو صرح بها لم يجب الجمع تنبيها على حال المحذوف فيهما فالاول نحو قل كل يعمل على شاكلته أي كل أحد والثاني نحو وكل كانوا ظالمين أي كلهم اه دماميني باختصار

﴿العطف﴾

هو لغة الرجوع الى الشئ بعد الانصراف عنه وسمي هذا التابع عطف البيان لان المتكلم رجع الى الاول

شبه الصفة * حقيقة القصد به منكشفة) فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفة مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد وحقيقة القصد الى آخره لاخراج النعت أى انه فارق النعت من حيث انه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا فى سببيه (فأولينه من وفاق الاول) وهو المتبوع (مامن وفاق الاول النعت ولى) وذلك أربعة من عشرة الثلاثة والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن وأما قول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف بيان على آيات بينات فخالف لاجماعهم وقوله وقول الجرجانى يشترط كونه أوضح من متبوعه فخالف لقول سيبويه فى ياهذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة أوضح من المضاف الى ذى الاداة واذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته (فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين) لان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به نحو لبست ثوبا جبة هذا مذهب الكوفيين والفارسى وابن جنى والزمخشرى وابن عصفور وجوزوا ان يكون منه أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة ونحو من ماء صديد وذهب غير هؤلاء الى المنع وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف قال ابن عصفور واليه ذهب أكثر النحويين وزعم الشلوبين انه مذهب البصريين قال الناظم ولم أجد هذا النقل من غير جهته وقال الشارح ليس قول من منع بشئ وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسما أو كنية أو لقبا (وصالحا لبدلية يرى * فى غير) ما يمتنع فيه احلاله محل الاول كما فى (نحو يا غلام يعمرا) وقوله أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا * (ونحو بشر تابع البكرى) فى قوله

أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان من البكرى

فاوضحه به (قوله شبه الصفة) أى فى الايضاح والتخصيص وغيرهما فقد جاء للمدح على ما فى الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا على جهة التوضيح وللتأكيد على ماذهب اليه بعضهم فى يا نصر نصر نصرا لكن فى الهمع عن المصنف أن الاولى جعله توكيدا لفظيا قال لان حق عطف البيان أن يكون للاول به زيادة بيان ومجرد تكرير اللفظ لا يحصل به ذلك (قوله حقيقة القصد الخ) أى الاصل فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى للمدح ونحوه (قوله لاخراج النعت) اعترضه شيخنا بان النعت كما فى التصريح خرج بقوله شبه الصفة لان شبه الشئ غيره وعلى هذا يكون قوله حقيقة الخ لبيان الفرق بين النعت وعطف البيان لا للاخراج (قوله من حيث انه يكشف الخ) وكذا يفارقه من حيث انه لا يكون الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا أو مؤولا به على مامر (قوله فأولينه الخ) تفريع على قوله شبه الصفة وفى نفسى من عبارته شئ لانه ان جعل قوله أولا من وفاق الاول بيانا لما تقدم عليه استغنى عن قوله ثانيا من وفاق الاول وان جعل قوله ثانيا بيانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل حال فى كلامه تكرار (قوله النعت) أى الحقيقى لانه يجب فى البيان أن يكون كالمبين فى الافراد والتذكير وفروعهما كالنعت الحقيقى بخلاف النعت السببى كما مر (قوله فخالف لاجماعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريفا وتنكيرا وافرادا وغيره وتذكيرا وغيره ومقام مخالف لآيات من وجوه ثلاثة كما لا يخفى وسينقل عن الرضى تجويز تخالفهما ولا يجوز أن يكون بدلا لتصريحهم بان المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية فالوجه أنه مبتدأ حذف خبره أى منها مقام ابراهيم (قوله أوضح من متبوعه) أى أعرف وانما أوجبا أوضحية البيان من المبين ولم يوجب أحد أوضحية النعت من المنعوت لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصده من النعت لان البيان يوضح المبين ببيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف النعت (قوله ذا الجمة) بضم الجيم الشعر الواصل الى المنكب (قوله ان ذا الجمة عطف بيان) لم يجعله نعتا لما مر أن نعت اسم الاشارة لا يكون الا محلى بأل (قوله واذا كان له الخ) أشار به الى أن قوله فقد يكونان الخ مفرع على قوله فأولينه الخ لا على قوله شبه الصفة حتى يرد اعتراض ابن هشام بأن الواجب الواو لتعطف هذه المسئلة على ما قبلها المفرع على قوله شبه الصفة فتأمل (قوله فقد يكونان الخ) أتى به مع علمه مما قبله ردا على المخالف (قوله فيما سبق) أى من المثال والآيتين وقوله البدلية أى بدل كل من كل (قوله ويخصون عطف البيان بالمعارف) احتجوا بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض النكرات أخص من بعض والاخص يبين الاعم (قوله وصالحا لبدلية يرى) أشار بتعبيره بالصلاحية الى ما صرح به فى التسهيل من أن عطف البيان أولى من البدل فى غير المستثنيات لان الاصل فى المتبوع أن لا يكون فى نية الطرح وأن لا يكون التابع كأنه من جملة أخرى ومال الدمامينى الى أولوية الابدال معللا بما لا ينهض فانظره فى حاشية شيخنا وبقى قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو يا عبد الله كرز بالضم فالاقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحان أحدهما وهو البيان عند غير الدمامينى والابدال عنده وأما تساويهما فمنتف وجعل البعض الاقسام أربعة لعله باعتبار القولين فى رجحان أحدهما وفيه من التساهل ما لا يخفى ثم جواز الامرين على مقصدين فان قصدت بالحكم الاول وجعلت الثانى بيانا له فهو عطف بيان وان قصدت بالحكم الثانى وجعلت الاول كالتوطئة له فهو بدل (قوله يعمرا) بضم الميم وفتحها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل غلام (قوله عبد شمس ونوفلا) فيمتنع كون عبد شمس بدلا من أخوينا الا لذاته بل لعدم صحة ذلك فى المعطوف (قوله ونحو بشر تابع البكرى) أى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من أل على معرف بها مضاف اليه وصف محلى بها (قوله عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكرى وترقبه حال من المستتر

فى عليه وقول البعض تبعا للعينى عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعلى على المبتدا والذى رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلى لا تقديم معمول معموله ووقوعا مفعول له حذف متعلقه أى ترقبه لاجل وقوعها عليه (قوله وليس أن يبدل بالمرضى) راجع للصورة الثانية كما يشير اليه تعليل الشارح وصرح به مع علمه مما قبله ردا على الفراء المجوز للابدال (قوله لامتناع أنا الضارب زيد) لما مر من قوله ووصل أل بذا المضاف الخ (قوله يتعين أيضا العطف الخ) يعنى أن فى كلام الناظم قصورا لانه لم يستوف الصور التى لا يصلح فيها البيان للبدلية (قوله فى نحو هند الخ) أى من كل تركيب أورثت فيه البدلية الاختلال لكون البدل على تقدير عامل آخر وان صح حلوله محل المبدل منه ومن صور تعين البيان لامتناع حلول الثانى محل الاول نحو يا أيها الرجل غلام زيد وكلا أخويك زيد وعمرو عندى ويا زيد الحارث ويا زيد هذا اذ يلزم على البدلية اتباع أى فى النداء بغير ذى أل واضافة كلا الى اثنين بتفريق وادخال يا على ذى أل واسم الاشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور وصور المتن مبنى على أن البدل لابد أن يصلح لحلوله محل الاول ونظر فى ذلك ابن هشام مع جزمه فى المغنى بانهم يغتفرون فى الثوانى مالا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك أنت زيد كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع انه لا يجوز انك أنت وفى المستوفى أولى ما يقال فى نعم الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وذكر الدمامينى من صور تخالف ذلك فتنت هند حسن لها وأكلت الارغفة جزء منها (قوله من جملة أخرى) أى بناء على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل (قوله يفارق عطف البيان البدل) قال الرضى أنا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما أرى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه وساق كلام سيبويه ثم قال قالوا ان الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب أنا لا نسلم أن المقصود بالنسبة فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال الثلاثة منسوب اليه فى الظاهر ولابد لذكره من فائدة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو وهى فى بدل الكل كون الاول أشهر والثانى مشتملا على صفة نحو بزيد رجل صالح أو العكس نحو برجل صالح زيد والعالم زيد أو مجرد الابهام ثم التفسير نحو برجل زيد وفى بدل البعض وبدل الاشتمال الاخير فادعاء كون الاول غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح أن ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر فما كان من بدل الكل لايضاح الاول يسمى بعطف البيان وأما فرقهم بان البدل على تكرير العامل فان سلم فيما يكرر العامل فيه ظاهرا لم يسلم فى غيره وان سلم قلنا أن ندعيه فيما سموه عطف البيان وفرقهم بجواز تخالف البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف البيان والمبين لنا منعه بتجويز التخالف فى البيان والمبين أيضا اه باختصار (قوله فى ثمان مسائل) زيد ثلاث أخرى كون المتبوع فى البدل فى نية الطرح قيل غالبا وقال الزمخشرى فى المفصل مرادهم بكون البدل فى نية طرح الاول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالتأكيد والصفة والبيان لا اهدار الاول ألا ترى أنك لو أهدرت الاول فى نحو زيد رأيت غلامه رجلا صالحا لم يستقم كلاما اه بخلافه فى البيان وكون حذفه فى البدل جائزا عند بعضهم وخرج عليه المصنف كالاخفش قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب بجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أى تصفه بخلافه فى البيان وكون البدل يجوز قطعه كما سيأتى بخلاف البيان الا على قول (قوله نظير النعت فى المشتق) أى فكما أن الضمير لا ينعت ولا ينعت به كذلك لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان للهاء) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لان المبدل منه فى نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد ورده فى المغنى بانه لا أثر لتقديم عدم العائد مع وجوده حسا قال ولو لزم اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه والاجماع اه ويجوز كونه بيانا لما أمرتنى به أو بدلا منه بتأويل قلت بامرت اذ القول الحقيقى لا يعمل فى العبادة وأن على الجميع مصدرية وجوز الزمخشرى كونها مفسرة بتأويل قلت بامرت واستحسنه فى المغنى قال وعلى هذا فشرطهم فى المفسرة أن

(وليس أن يبدل) منه (بالمرضى) لامتناع أنا الضارب زيد نعم الفراء يجيزه فيجيز الابدال ﴿تنبيه﴾ يتعين أيضا العطف ويمتنع الابدال فى نحو هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل أخوه لان البدل فى التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الاولى بخلاف العطف ﴿خاتمة﴾ يفارق عطف البيان البدل فى ثمان مسائل ✱ الاولى ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه فى الجوامد نظير النعت فى المشتق وأما قول الزمخشرى ان أن اعبدوا الله بيان للهاء فى الا ما أمرتنى به

(قوله دعوى الخ) ان سلم ان الثانى فى البدل مقصود أيضا فالفرق حينئذ جلى وقولهم دون متبوعه أى ليس مقصودا بالذات وان منع اتجه عدم الجلاء لكنه خلاف اجماعهم وان جعل الاثنين مقصودين فى العطف والبدل منع على ان هذا سوء ظن بالائمة

لا يكون فى الجملة قبلها حروف القول أى باقيا على حقيقته واستشكل كونها مفسرة بان الله لا يقول ربى وربكم وأجيب باحتمال أن يكون مقول الله الذى أمر بقوله عيسى اعبدوا الله وما بعده من مقول عيسى وقت خطابه قومه على حد انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله وأن يكون مقول الله اعبدوا الله ربى وربكم فعبر عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالتكلم وعنهم بالخطاب (قوله فردود) أى بما تقدم من كونه نظير النعت فى المشتق فيجعل بدلا أو خبر مبتدا محذوف وانتصر الدمامينى للزمخشرى ورجح جواز كونه عطف بيان قال ولا يلزم من كون شئ نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه الا ترى أن المنادى المفرد المعين بمنزلة ضمير المخاطب ولذلك بنى والضمير مطلقا لا ينعت على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اهـ مع أن الكسائى يجيز نعت الضمير (قوله أنه لا يكون جملة) يشكل عليه ما ذكره أهل المعانى فى الفصل والوصل من أن جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وكما يشكل على هذا يشكل على قوله انه لا يكون تابعا لجملة (قوله بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه) هو كون الثانى معه زيادة بيان كما فى قراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانه قد اتصل بها ذكر سبب الجثو (قوله هكذا قال الناظم وابنه) أى تبعا لابن الطراوة واحتجوا بان الشئ لا يبين بنفسه (قوله وفيه نظر) وجهه أن كلا من البدل وعطف البيان مبين لمتبوعه وان كان التبيين فى البدل غير مقصود بالذات وبجملة لكونه على تقدير العامل وفى عطف البيان مقصودا بالذات وبمفرد وحينئذ فلا مانع من كون عطف البيان بلفظ المتبوع اذا كان معه زيادة كالبدل (قوله ما ينبنى على هاتين) فينبنى على السابعة امتناع بدلية نحو بعمر و بشر فى يا غلام يعمر وأنا ابن التارك البكرى بشر وعلى الثامنة امتناع بدلية نحو أخاها وأخوه فى هند ضربت زيدا أخاها وزيد جاء الرجل أخوه وبهذا يعرف ما فى كلام البعض من القصور

﴿عطف النسق﴾

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال الفاكهى اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام انسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اهـ والمعنى على هذا العطف الواقع فى الكلام المعطوف بعضه على بعض وفى الفارضى ان النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى الطريقة والاضافة لادنى ملابسة أى عطف اللفظ الذى جىء به على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة أقسام * أحدها العطف على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز فى ما جاءنى من امرأة ولا زيد بجر زيد لان من الزائدة لا تعمل فى معرفة * الثانى العطف على المحل وشرطه امكان ظهور المحل فى الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا بالنصب خلافا لابن جنى وكون المحل بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه خلافا للبغداديين ووجود المحرز أى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان برفع عمرو وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ فلم يوجد المحرز والصواب الرفع على اضمار مبتدا * الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم واما كثرة دخوله فشرط للحسن ولهذا حسن لست قائما ولا قاعد بالجر ولم يحسن ما كنت قائما ولا قاعد بالجر والفرق بين القسمين الاخيرين ان العامل فى العطف على المحل موجود دون أثره والعامل فى العطف على التوهم مفقود دون أثره (قوله تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا أى معطوف النسق تال مع حرف متبع اهـ فاشار الى أمور ثلاثة لا تخفاك (قوله بحرف) ولو تقديرا لان حذف العاطف جائز عند المصنف نظما ونثرا وان لم يكن المقام مقام مجرد الاعداد على ما أفاده البهوتى (قوله متبع) أى موضوع للاتباع وهو تشريك الثانى مع الاول فى عامله غزى (قوله بخرج ما عدا عطف النسق منها) أى وما عدا عطف البيان المسبوق باى التفسيرية بدليل كلامه بعد وما عدا التوكيد المسبوق بالعاطف نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون لان هذا أيضا انما يخرج بقوله متبع أى محصل للاتباع نعم ان جعلت الباء فى قوله بحرف سببية خرج جميع ذلك بقوله بحرف لان تبعية البيان المسبوق باى التفسيرية والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية لهما مع حذف أى والعاطف لكن الشارح

فردود * الثانية أن البـ[...] لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره كما م[...] * الثالثة أنه لا يكون جمل[ة] بخلاف البدل فانه يجو[ز] فيه ذلك كما سيأتى * الرابع[ة] أنه لا يكون تابعا لجمل[ة] بخلاف البدل * الخامس[ة] أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل * السادسة أنه لا يكون بلفظ الاول بخلاف البدل فانه يجوز فيه ذلك بشرطه الذى ستعرفه فى موضعه هكذا قال الناظ[م] وابنه وفيه نظر * السابع[ة] أنه ليس فى نية احلاله محل الاول بخلاف البدل * الثامنة أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل وقدم قريبا ما ينبنى على هاتين وسيأتى بيان ما يختص بالبدل فى بابه ان شاء الله تعالى والله أعلم

﴿عطف النسق﴾

(تال بحرف متبع عطف النسق) فتال أى تابع جنس يشمل جميع التوابع وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها ومتبع يخرج نحو مررت بغضنفر أى أسد فان أسدا تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق

(قوله لنا منعه) قدح فى الاصطلاح

بل بيان لان أى ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتى ذكرها (كاخصص بود وثناء من صدق) فثناء تابع لود بالواو وهى حرف متبع (فالعطف مطلقا بواو) و(ثم) و(فا) و(حتى) و(أم) و(أو) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا (كفيك صدق ووفا) وهذا ظاهر فى الاربعة الاول وأما أم وأو فقال المصنف أكثر النحويين على أنهما يشركان فى اللفظ لا فى المعنى والصحيح أنهما يشركان لفظا ومعنى مالم يقتضيا اضرابا لان القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بان الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بام وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك أو غيره أما اذا اقتضيا اضرابا فانهما يشركان فى اللفظ فقط وانما لم ينبه عليه لانه قليل (وأتبعت لفظا فحسب) أى فقط بقية حروف العطف وهى (بل ولا) و(لكن كلم يبد امرؤ لكن طلا) وقام زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو والطلا الولد من ذوات الظلاف (تنبيه) اختلف فى ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهى حتى وأم ولكن أما حتى فذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار وأما أم فذكر النحاس فيها خلافا وأن أبا عبيدة ذهب الى أنها بمعنى الهمزة فاذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أم عمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية وأما لكن فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسى وأكثر النحويين والثانى أنها عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور قال وعليه ينبغى أن يحمل مذهب سيبويه والاخفش لانهما قالا انها عاطفة ولما مثلا العطف بها مثلاه بالواو والثالث ان العطف بها وأنت مخير فى الاتيان

ان

لم يجر على هذا الوجه (قوله بل بيان) أى عطف بيان وليس لنا عطف بيان بعد حرف الا هذا (قوله ليست بحرف متبع) لصحة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك ورده الدمامينى بان العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا اذا صح الكلام بدونه كما فى الاخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما فى أشكو اليك بثى وحزنى اذ يصح حذف الواو فيصير الثانى توكيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفيون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد ترد زائدة بين المبتدا والخبر تأكيدا للاتحاد وزيادة فى البيان كما قاله السيد الجرجانى مثال ذلك قول صاحب المغنى وقالوا التقدير فى قوله تعالى أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أى كمن ينعم فى الجنة اه فزاد أى بين المبتدا وهو التقدير بمعنى المقدر والخبر وهو كمن ينعم فى الجنة وتكلف الدمامينى جعلها تفسيرية بجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا دل على أن ثم مقدرا فسره بقوله أى كمن ينعم فى الجنة فاحرص على هذه الفائدة تنفعك فى مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر أى استقر حالة كونه مطلقا عن التقييد باللفظ وفيه تقديم الحال على عاملها الظرفى وهو جائز عند الاخفش والمصنف ويجوز كونه حالا من العطف على مذهب سيبويه (قوله لفظا ومعنى) الحاصل أن حروف العطف المذكورة تسعة وهى ثلاثة أقسام ما يشرك فى اللفظ فقط دائما وهى ثلاثة بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالاثبات والنفى اذ ما قبل بل ولكن منفى وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا ومعنى دائما وهو أربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشرك لفظا فقط تارة ولفظا ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو فان قلت الواو فى عطف الجوار تشرك لفظا فقط قلت هى مشركة فى المعنى أيضا قطعا لان العطف فى مثل وأرجلكم بالخفض انما هو على الوجوه ولكنك ناسبت فى الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب مقدر لاشتغال المحل بحركة المناسبة أفاده ابن هشام (قوله كفيك صدق ووفا) لا حاجة اليه بعد قوله كاخصص الخ (قوله والصحيح أنهما يشركان الخ) الخلاف لفظى لان القائل بعدم تشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى معنى العامل لان الاستقرار فى الدار مثلا انما هو ثابت لاحد المتعاطفين لا بعينه فقط لا لهما معا والقائل بتشريكهما فى المعنى أراد بالمعنى ما يفيده أم من احتمال كل من متعاطفيها الثبوت استقراره فى الدار وانتفائه عنه وصلاحية كل منهما له أفاده الشاطبى (قوله مالم يقتضيا اضرابا) أى فانهما حينئذ يشركان فى اللفظ فقط كما سيأتى (قوله لانه قليل) أى ولان اطلاقه مقيد بما يأتى فى كلامه فلا اعتراض (قوله والطلا) أى بفتح الطاء مقصورا وأما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر وأما المضموم فممدوده الدم ومقصوره الاعناق أو أصولها جمع طلية أو طلاة كذا فى القاموس (قوله الولد من ذوات الظلف) وقيل ولد بقر الوحش فقط (قوله مما ذكره هنا) قيد به لوقوع الخلاف فى أحرف غير هذه الثلاثة لم يذكرها هنا وهى اما بالكسر وأى والا وأين وكيف وهلا وليس (قوله ليست بحرف عطف) أى بل حرف ابتداء (قوله وانما يعربون ما بعدها باضمار) أى باضمار عامل ففى نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيتهم حتى أباك ومررت بهم حتى أبيك يضمرون جاء ورأيت والباء ويجعلون حتى ابتدائية (قوله فالمعنى أم عمرو قائم) أى فيكون ما بعدها فى مثل هذا التركيب مبتدأ محذوف الخبر وفى النصب والجر يقدر المناسب (قوله فذهب أكثر النحويين الخ) فرض فى المغنى الخلاف فيما اذا وليها مفرد قال فان وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء الخ وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه اه والواو على قول ابن أبى الربيع زائدة وعلى الاول عاطفة جملة فيما يظهر (قوله ولا تستعمل الا بالواو) أى لا تستعمل عاطفة لا مطلقا بدليل قوله

ان ابن ورقاء لاتخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

والواو على هذا القول زائدة لازمة وعلى القول الذى بعده زائدة غير لازمة (قوله وذهب يونس) مقابل قوله فذهب أكثر النحويين الى أنها من حروف العطف (قوله عطف مفرد على مفرد) ففى نحو ما كان محمد الآية يجعل رسول معطوفا بالواو على أبا عطف مفرد على مفرد لا منصوبا بكان المحذوفة والعطف من عطف الجمل وسيأتى فى الشرح رد هذا القول بان متعاطفى الواو المفردين لايختلفان بالايجاب والسلب وسيأتى رد هذا الرد (قوله ووافق فى التسهيل يونس) أى فى مجرد أن لكن غير عاطفة لكن اختلفا فقال يونس الواو عاطفة لمفرد على مفرد كما عرفت وقال المصنف لجملة حذف بعضها (قوله فاعطف بواو) وترد للاستئناف نحو لنبين لكم ونقر فى الارحام (قوله لمطلق الجمع) هو بمعنى قول بعضهم للجمع المطلق فذكر المطلق ليس للتقييد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق فلا فرق بين العبارتين فاندفع الاعتراض على العبارة الثانية بانها غير سديدة لتقييد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع أن الواو للجمع بلا قيد قال الشنوانى ومنشأ توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن أن ذلك اصطلاح شرعى وما نحن فيه اصطلاح لغوى اه والمراد بالجمع الاجتماع فى الحصول فى عطف الجمل التى لا محل لها من الاعراب وفى نسبة العامل الى المتعاطفين أو المتعاطفات فى غير ذلك لا الاجتماع فى زمان أو مكان فان قلت لو لم يؤت بالواو فى نحو قام زيد وقعد عمرو لكان حصول مضمون الجملتين معلوما فما فائدة الواو فى عطف الجمل التى لا محل لها قلت قال الدمامينى فائدتها فى ذلك النص على حصول المضمونين معا اذ لولاها لكان حصولهما ظاهرا فقط لاحتمال كون الحاصل الثانى فقط بان يكون الاول غلطا والثانى اضرابا عنه اه باختصار وكونها للجمع مطلقا أحد قولين والثانى انها للجمع فى المفردات فقط والاول أوجه (قوله وحكى عن قطرب الخ) بل نقله ابن هشام عن الفراء والرضى عن الكسائى وابن درستويه همع (قوله قال فى التسهيل الخ) حاصله أنها وان كانت موضوعة لمطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعمالها فى الامور الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها فى المعية أكثر وفى تقدم ماقبلها كثير وفى تاخره قليل فتكون عند التجرد عن القرائن للمعية بارجحية ولتقدم ماقبلها برجحان ولتأخره بمرجوحية فكلام التسهيل كما فى التصريح تحقيق للواقع لا قول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدمامينى يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها فى ذلك نحو سواء على أقمت أم قعدت فانها عاطفة على مالا يغنى اه قال فى التصريح أجيب عنه بان هذا كلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء على القيام والقعود فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو وقاله الموضح فى الحواشى اه واعلم أن الواو تختص بأحد وعشرين حكما ذكر الناظم منها ثلاثة عطف مالا يغنى متبوعه وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقى معموله ذكر هذا فى قوله آخر الباب وهى انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله * الرابع عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه * الخامس عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا * السادس فصلها من معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا * السابع جواز تقدمها مع معطوفها فى الضرورة نحو * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك * الثامن جواز العطف على الجوار فى الجر خاصة نحو وأرجلكم فى قراءة من جر * التاسع جواز حذفها ان أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت * العاشر ايلاؤها لا اذا عطف مفردا بعد نهى نحو ولا الهدى ولا القلائد أو نفى نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفى نحو ولا الضالين * الحادى عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة * الثانى عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو مررت برجلين كريم وبخيل * الثالث عشر عطف العقد على النيف اذا وقع دفعة كاحد وعشرين فان تاخر وقوع العقد جاز أن تقول قبضت ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين * الرابع عشر عطف ماحقه التثنية أو الجمع نحو محمد ومحمد فى يوم واحد * الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو اغفر لى ولوالدى وللمؤمنين أما عطف الخاص على العام لمزية فى الخاص فيشاركها فيه حتى نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية ومات الناس حتى الانبياء ومثل العام والخاص الكل والجزء * السادس عشر العطف

بالواو وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ماقبلها عطف مفرد على مفرد ووافق الناظم هنا الاكثرين ووافق فى التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقا ليونس اه (فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقا) فالاول نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم والثانى نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك والثالث نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع وذهب بعض الكوفيين الى أنها ترتب وحكى عن قطرب وثعلب والربعى وبذلك يعلم أن ماذكره السيرافى والسهيلى من اجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على ان الواو لا ترتب غير صحيح ﴿تنبيه﴾ قال فى التسهيل وتنفرد الواو بكون متبعها فى الحكم محتملا للمعية برجحان وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة (واخصص بها) أى بالواو (عطف الذى لا يغنى * متبوعه) أى لا يكتفى الكلام به (كاصطف هذا وابنى) وتخاصم زيد وعمرو وجلست

انتلقينى من المخاطب نحو قال ومن كفر * السابع عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله * الثامن عشر
والتاسع عشر العطف فى التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة * العشرون عطف
أى على مثلها نحو * أبي وأيك فارس الاحزاب * الحادى والعشرون صحة حكاية العلمين مع اتباعه بعلم آخر
معطوف عليه بها نحو ومن زيدا وعمرا فانهم شرطوا فى حكاية العلمين أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابنا متصلا
بعلم أو علما معطوفا بالواو وعد فى التصريح من خصائص الواو عطف ما تضمنه الاول لمزية فى المعطوف نحو
حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وفيه أن هذا عطف الخاص على العام ويشاركها فيه حتى كما ذكره
بعد وعد أيضا من خصائصها امتناع الحكاية بمن اذا اقترنت بها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال
رأيت زيدا وفيه أنهم أطلقوا العاطف الذى اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يقيدوه بالواو هذا ملخص ما فى حاشية
شيخنا ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على
اللاحق يرد عليه أن حتى تشاركها فى ذلك على الصحيح نحو مات كل أب لى حتى آدم كما سيأتى وما تقدم من
اختصاصها بعطف عامل حذف وبقى معموله يرد عليه ما سيأتى أن الفاء تشاركها فى ذلك نحو اشتريته بدرهم
فصاعدا وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفها خلاف ما فى التسهيل من أن أو كالواو فى ذلك بل مال
الدمامينى الى أن الفاء أيضا كالواو فى ذلك كما سيأتى وقولنا فيما تقدم اذا عطفت مفردا بعد منهى الخ قال فى
المغنى ولم تقصد المعية فلا يجوز زما اختصم زيد ولا عمرو ولانه للمعية وأما وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات
ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الأموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن
اللبس اه وانما قرنوا الواو بلا فى نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيدا ولا عمرا لافادة نفى القيام عنهما
مجتمعين ومفترقين والنهى عن ضربهما كذلك ودفع توهم تقييد النفى أو النهى بحال الاجتماع وقولنا
ما حقه التثنية أو الجمع أى ما الاصل فيه التثنية أو الجمع فلا ينافى ما فى التسهيل من أن العطف سائغ مع
قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر أو مقدر مثال الاخير قول الحجاج يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه
محمد ومحمد فى يوم واحد أى محمد ابنى ومحمد أخى (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين
الثانية للتأكيد قاله ابن برى وغيره وبه يرد منع الحريرى لذلك دنوشرى (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وانما
انفردت الواو بذلك لترجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول فحومل) الدخول بفتح الدال وحومل
موضعان (قوله بين أماكن الخ) أى فهو على حذف مضاف وقدره بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن
المراد بالدخول وحومل أجزاؤهما (قوله والفاء للترتيب) أى المعنوى وقد تكون للترتيب الذكرى وأكثر
ما يكون فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة والذى انحط عليه
كلام سم فى الآيات البينات أنه ليس المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيئين مثلا فى الذكر
لان هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور فى الذكر أى بيان أن المذكور أولا
حقه أن يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر
قريبة من رتبة المتقدم غير متراخية عنها كثيرا فليتأمل اه وقد تكون فى غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا
أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم
أجر العاملين فان ذكر ذم الشئ أو مدحه يحسن بعد جرى ذكره وأما الفاء من فأخرجهما من قوله تعالى
فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه فللترتيب المعنوى ان رجع ضمير عنها الى الشجرة أى أوقعهما
فى الزلة بسبب الشجرة وللذكرى ان رجع الى الجنة أى أذهبهما عنها ويرد على هذا أن الذى كانا فيه هو
الجنة فاين التفصيل الا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله
الدمامينى (قوله باتصال) أى معه وهو فى كل شئ بحسبه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الامدة
الحمل وان طالت (قوله أى بلا مهلة) بضم الميم أى تأخر كذا فى المصباح وغيره (قوله نحو أماته فأقبره) لا يقال
الاقبار مسبب عن الاماتة فالفاء للتسبب فى هذه الآية أيضا وصنيع الشارح يوهم خلافه لانا نقول
المراد بالتسبب أن يكون المعطوف مسببا عن المعطوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والآية من الثانى لا الاول

بين زيد وعمرو ولا يجوز
فيها غير الواو وأما قوله
بين الدخول فحومل
فالتقدير بين أماكن
الدخول فأماكن حومل
فهو بمثابة اختصم
الزيدون فالعمرون
(والفاء للترتيب باتصال)
أى بلا مهلة وهو المعبر عنه
بالتعقيب نحو أماته
فأقبره وكثيرا ما تقتضى
أيضا التسبب

(قوله فلا ينافى) فيه أنه
سبق فى بحث المثنى أن
الفصل مطلقا مانع من
التثنية على أن المنافاة
ممكنة فى قوله عطف ما
الخ ولك دفعها بان المراد
حقه بالنسبة لغير الواو
تدبر

(قوله ان كان المعطوف جملة) أى أو صفة نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون الآية وقد تجىء فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى أهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وفى المغنى وشرح الدمامينى عليه أن للفاء مع الصفة أربعة أحوال أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود أو فى غيره كالشرف والخسة أو على ترتيب موصوفاتها فى الوجود أو فى غيره نحو زيد الصابح فالغانم فالآيب أى الذى أغار على القوم صباحا فغنم فآب أى رجع وجالس الازهد فالاورع و ولد لزيد الشاعر فالكاتب و رحم الله المحلقين فالمقصرين اه بتلخيص وايضاح (قوله وأما نحو أهلكناها الخ) ايراد على الترتيب لان مجىء البأس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا ولا يظهر الثانى اذا كان المراد غسل جملة الاعضاء لان غسل جملتها نفس الوضوء لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كان المراد غسل كل منها على انفراده لانه الذى قبل الوضوء أى فى الجملة والا فغسل الرجلين بتمامه ما ليس قبل الوضوء فتفطن (قوله فالمعنى أردنا الخ) أو يقال الفاء فى الآية والحديث للترتيب الذكرى اه تصريح أى لان ما بعد الفاء تفصيل للمجمل قبلها (قوله وأما نحو فجعله الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يتصل باخراجه (قوله فالتقدير فمضت مدة الخ) أى فالمعطوف عليه محذوف قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب الاخراج وأجيب بانه يكفى أن أول أجزاء المضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل ذكره الرضى والسعد وجعلا منه فتصبح الارض مخضرة قال فى المغنى وقيل الفاء فى هذه الآية يعنى آية فتصبح الارض مخضرة للسببية لا للعطف وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة اه قال الدمامينى الحق ان الاصل فى الفاء السببية استلزام التعقيب وأن عدمه فى بعض المواضع كالمثال لعدم استكمال السبب اذ السبب التام لدخول الجنة فى المثال مجموع الاسلام واستمرار حكمه لكن اطلاق السبب على جزئه مجاز اه باختصار (قوله أو أن الفاء نابت عن ثم) و يقال التعقيب فى كل شئ بحسبه قال فى الهمع قيل ترد الفاء للاستئناف نحو * لم تسأل الربع القواء فينطق * أى فهو ينطق اذ لو كانت لمجرد العطف جزم ما بعدها أو للسببية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع قال ابن هشام والتحقيق أنها فى مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده (قوله وثم) و يقال فم وثمت وثمت قاله فى التسهيل (قوله كقوله كهز الخ) فان الهز متى جرى فى أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله فى المغنى واعترضه قريبه فقال الظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى فى زمن واحد فتكون ثم بمعنى الواو وجوابه أن الترتيب يحصل فى لحظات لطيفة والردينى صفة للرمح نسبة الى امرأة اسمها ردينة كانت تقوم الرماح والعجاج الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين كذا فى التصريح والاعتراض أقوى من الجواب وهز مصدر بمعنى اهتزاز كما فى العينى مضاف الى فاعله والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح (قوله وأما نحو الخ) وجه الايراد فى الآية الأولى ان خلق حواء قبل خلق الذرية وفى الثانية ان ايتاء موسى الكتاب قبل توصية هذه الامة بالمشار اليه وفى البيت واضح دمامينى (قوله هو الذى خلقكم الخ) التلاوة هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل الخ والثانى هو الموافق لكون الكلام فى ثم فكان عليه حذف هو الذى وأراد بالنفس الواحدة آدم وبزوجها حواء (قوله وقيل غير ذلك) فما قيل فى الآية الاولى أن العطف على محذوف أى من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها أو على واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس توحدت أى انفردت ثم جعل الخ أو أن الذرية أخرجت من ظهر آدم كالذر ثم خلقت حواء وهذه الاجوبة أنفع من جواب الشارح لانها تصحح الترتيب والمهلة وجوابه يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخى بين الاخبارين نعم جوابه أعم اذ يصح أن يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله كذا فى المغنى قال الدمامينى و وجه الترتيب الاخبارى فى البيت أن سيادة الابن نفسه أخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد (قوله وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه أن السيادة لما سرت من الابن الى الاب ومن الاب الى الجد كان سيادة الابن متقدمة رتبة ثم سيادة الأب ثم سيادة الجد فثم فى

ان كان المعطوف جملة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وأما نحو أهلكناها فجاءها بأسنا ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه الحديث فالمعنى أردنا اهلاكها وأراد الوضوء وأما نحو فجعله غثاء أى جافا هشيما أحوى أى أسود فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتى (وثم للترتيب بانفصال) أى بمهلة وتراخ نحو فأقبره ثم اذا شاء أنشره وقد توضع موضع الفاء كقوله كهز الردينى تحت العجاج * جرى فى الانابيب ثم اضطرب وأما نحو هو الذى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما وقوله

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

فقيل ثم فيه لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وأنه يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب وقيل ان ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك وأجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد أن

(قوله الاربعة) فيه نظر (قوله اذا كان الخ) فيه أنه يمنعه قوله ومسح الخ تدبر (قوله وأجيب) يرجع لقولهم التعقيب الخ (قوله الحق) بل الحق خلافه لاخراج مثاله

البيت للترتيب الرتبي لا الخارجي ولا ينافيه قوله قبل ذلك على رواية من قال * ثم ساد قبل ذلك جده * لامكان أن يجعل ساد في قوله ثم قد ساد قبل ذلك جده مستعملا في السيادة الرتبية والخارجية ويكون الاتيان بثم نظرا الى السيادة الرتبية وقوله قبل ذلك نظرا الى السيادة الخارجية لان سيادة الجد الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجيتين وبهذا التدقيق يندفع الاعتراض بان هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك وأجاب سم عنه بان اسم الاشارة راجع الى وقت التكلم ولا يخفى أن جوابنا أدق فاعرفه (قوله أتاه السودد) قال في القاموس السود والسودد والسؤدد بالهمز كقنفذ السيادة اه والسين مضمومة في الاولين أيضا كما ضبطت به في النسخ الصحيحة من القاموس كنسخة العلامة أبي العز العجمي و يصرح بضم السين في الثانية والثالثة قول الصحاح الدال في سودد زائدة لالحاق بنائه ببناء جُندب و برقع اه لان أول جندب و برقع مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث برقع مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء الثانية في قوله * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي * والفاء في قوله تعالى فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به عند من جعل كفروا به جواب لما الاولى والثانية تأكيد والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كما في الدماميني وعزاه في الهمع للكوفيين أيضا ومثل باية حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها وآية فلما أسلما وتله للجبين وناديناه فاحدى الواوين فيهما زائدة وغير الاخفش والكوفيين جعلوا الجواب محذوفا والواو حالية بتقدير قد والمعنى في الآية الأولى جاؤها حال فتح أبوابها اكراما لهم عن أن يقفوا حتى تفتح (قوله بما رحبت) أي مع سعتها وضاقت عليهم أنفسهم أي من فرط الوحشة والغم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه أي وعلموا أن لا ملجأ من سخط الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ) الهوى بالقصر العشق وارادة النفس وكأن الثاني هو المراد في البيت يقول أصبح مريدا الشئ وأمسى تاركا له يقال عدا فلان هذا الأمر اذا تجاوزه وتركه اه دماميني قال الشمني وهذا يدل على أن عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية

أراني اذا ما بت بت على هوى * فثم اذا أصبحت أصبحت غاديا

قال ابن القطاع غدا الى كذا أصبح اليه اه كلام الشمني وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال كذا رواية أبي بكر ثم قال يقول ان لي حاجة لا تنقضي أبدا اه (قوله على تقدير الجواب) أي فرج الله عنهم أو لجؤا الى الله ثم تاب الخ فثم عاطفة على هذا المحذوف وتوبة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توفيقه للتوبة كما في ثم تاب الله عليهم ليتوبوا وبمعنى قبول توبته قال الشمني وقيل اذا بعد حتى قد تجرد عن الشرط وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها أي خلفوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم وترد ثم للاستئناف كما في قوله تعالى ألم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده فجملة ثم يعيده مستأنفة لان اعادة الخلق لم تقع فيقرروا برؤيتها ويؤيد كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة كذا في المغني (قوله واخصص بفاء الخ) وفي التسهيل أنها تنفرد أيضا بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي والترتيب في مثله ذكري لا معنوي لاتحاد المتعاطفين معنى (قوله وعكسه) بالنصب عطفا على عطف في كلام الناظم (قوله فيغضب هو زيد) يحتمل أن هو فاعل يغضب فنكتة الابراز دفع توهم كون زيد فاعلا ليغضب فيختل التركيب لعدم الضمير حينئذ في كل من الجملتين لا كون الفعل جرى على غير من هو له كما قيل لانه ممنوع بل هو جار على من هو له ويحتمل أن الفاعل ضمير مستتر في يغضب وهو توكيد له وهذا ظاهر كلام الدنوشري وما قبله ظاهر كلام التصريح ويحتمل أنه ضمير منفصل مبتدأ خبره زيد والجملة خبر الموصول ويحتمل أنه ضمير فصل لا محل له من الاعراب فالاقتصار على الاول تقصير وفاعل يغضب على الأخيرين ضمير مستتر فيه يعود على الذي (قوله فكان الاولى الخ) لو عبر بالواو لكان أولى لوجهين * الاول أن أولوية التعبير بعبارة تشمل مسئلتي الصفة والخبر لا تتفرع على جريان الحكم في عكس صورة المتن أيضا فلا يظهر التفريع

الجد أتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن (تنبيه) زعم الاخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ليتوبوا جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة وقول زهير

أراني اذا أصبحت أصبحت ذا هوى
فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (واخصص بفاء عطف ما ليس) صالحا لجعله (صله) لخلوه من العائد (على الذى استقر أنه الصله) نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وعكسه نحو الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد فكان الاولى أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن

جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسئلتى الصلة المذكورتين والصفة نحو مررت بامرأة تضحك فيبكى زيد وبامرأة يضحك زيد فتبكى والخبر نحو زيد يقوم فتقعد هند وزيد تقعد هند فيقوم ومن هذا قوله

وانسان عينى يحسر الماء تارة * فيبدو وتارات يجم فيغرق

ويشمل أيضا مسئلتى الحال ولم يذكره نحو جاء زيد يضحك فتبكى هند وجاء زيد تبكى هند فيضحك فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها وذلك لما فيها من معنى السببية (بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكون الا غاية الذى تلا) أى للعطف بحتى شرطان الاول أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله فى التسهيل نحو أكلت السمكة حتى رأسها وأعجبتنى الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها وأما قوله

ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعله ألقاها

فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله * والثانى أن يكون غاية فى زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا فى قوله

قهرناكم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

(تنبيهات * الاول) بقى شرطان آخران أحدهما أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا كما هو شرط فى مجرورها اذا كانت جارة فلا يجوز قام الناس حتى أنا ذكره ابن هشام الخضراوى

قال فى المغنى ولم أقف عليه لغيره وثانيهما أن يكون مفردا الا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لانه لا بد أن يكون جزءا مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد فى قول امرئ القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم * وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم

بالنسبة اليهما * الثانى أن ما قبل فاء التفريع علة لما بعدها فلا يحسن التعليل بعد شمول مسئلتى كل من الصلة والصفة والخبر فتأمل (قوله يحسر الماء) بحاء وسين مهملتين من بابى ضرب وقتل كما فى المصباح أى يرتفع وينزاح وقوله يجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص الفاء ويشمل بالرفع على الاستئناف وليس الضمير راجعا الى أن يقول كما فى التسهيل ويشمل بالنصب عطفا على مدخول اللام فى قوله سابقا ليشمل الخ لعدم شمول ذلك القول مسئلتى الحال كما قال ولم يذكره أى فى التسهيل اللهم الا أن يراد بالصفة ما يشمل الحال لانها صفة فى المعنى ويراد بقوله ولم يذكره أى نصا وفيه ما لا يخفى من التكلف وبما قررناه اندفع تنظير شيخنا (قوله أن يكون المعطوف بعضا من المعطوف عليه) بأن يكون جزءا منه أو فردا أو نوعا وقوله أو كبعضه أى فى شدة الاتصال (قوله فعلى تأويل ألقى ما يثقله) أى تأويل ألقى الصحيفة والزاد بألقى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله فالمعطوف بعض تأويلا وقد روى نعله بالاوجه الثلاثة كما سيذكره الشارح (قوله والثانى أن يكون غاية الخ) والتحقيق كما فى المطول أن المعتبر فى حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل أب لى حتى آدم أو فى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى زمان واحد نحو جاءنى القوم حتى زيد اذا جاؤك معا وزيد أضعفهم أو أقواهم (قوله بزيادة أو نقص) أى معنويين كمثالى الشارح أو حسيين نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف ونحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة (قوله حتى الكماة) جمع كمى على غير قياس وهو كما فى القاموس الشجاع أو لابس السلاح (قوله بقى شرطان آخران) زاد فى التصريح نقلا عن الموضح شرطا آخر وهو أن يكون ما بعدها شريكا فى العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر (قوله أن يكون المعطوف ظاهرا لا مضمرا) قال الحفيد لان معطوفها بعض مما قبلها أو كبعضه ولو دخلت على ضمير غيبة لكان ظاهرا فى أنه عين الاول لا بعضه فيلزم عطف الشئ على نفسه ثم حمل ضمير المتكلم والمخاطب على ضمير الغائب اهـ وما ذكره فى ضمير الغيبة ليس على اطلاقه فانك لو قلت زيد ضربت القوم حتى اياه لم يكن معطوفها عين ما قبلها مع أن صورة كون معطوفها عين ما قبلها خارجة بالشرط الاول لان ما كان عينا ليس بعضا فالحق عدم اشتراط كون مجرورها ظاهرا الا ضميرا (قوله الخضراوى) نسبة الى الجزيرة الخضراء بلد من بلاد الاندلس دماميني (قوله مفردا) لو قال اسما لكان أحسن لان المفرد يشمل الفعل مع أنها لا تعطفه (قوله أن يكون جزءا) أراد بالجزء البعض ليشمل الجزئى ولو عبر بالبعض لكان أوضح وأوفق بعبارة الناظم (قوله ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات) اعترضه الدماميني بأنه لو قيل فعلت معزيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة وصرح النحاة وأهل المعانى بأن الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وأقره الشمنى وأجاب عنه البعض بأن البعضية فى المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمنى وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابقى ولا بعضية فيه ويرد بأن زمن خدمته بنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما أن الخدمة بعض فعل ذلك وحينئذ فالمعنى المطابقى بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح ولئن سلم أنها جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية أحد طرفيها وهو الخدمة المنسوبة فتدبر (قوله تكل) أى تتعب والمطى اسم جنس جمعى لمطية وهى الدابة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد والارسان جمع رسن بالتحريك وهو الحبل أى وحتى صارت الخيل لا تقاد بمقاودها بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعبها قاله الدماميني (قوله فيمن رفع تكل) والمعنى حتى كلت ولكنه جاء مضارعا على حكاية الحال الماضية وأما من نصب فهى الجارة ولا بد على النصب من تقدير زمان مضاف الى كلال مطيهم معنى والذى يظهر لى

معطوفة بحتى على ضربت بهم * الثاني حتى بالنسبة الى الترتيب كالواو خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري قال الشاعر

رجالي حتى الاقدمون تمالؤا
على كل أمر يورث المجد والحمدا

* الثالث اذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور الأحسن اعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجارة وقال ابن الخباز تلزم اعادته للفرق وقيده الناظم بان لا يتعين كونها للعطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره فان تعين العطف لم تلزم الاعادة نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله

جود يمناك فاض في الخلق حتى
بائس دان بالاساءة دينا

* الرابع حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن الا في باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد أو ابتدائية وضربته تفسير وقد روي بهما قوله حتى نعله ألقاها و بالرفع أيضا على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره اه (وأم بها اعطف اثر همز التسوية) وهي الهمزة الداخلة

أن تقدير هذا المضاف غير ضروري فتدبر والواو على النصب عاطفة لمحذوف على ضربت بهم تقديره وضربت بهم حتى الجياد الخ فلا يرد انه لا يستقيم عطف حتى الابتدائية وجملتها على حتى الجارة ومجرورها قاله الدماميني (قوله معطوفة بحتى) والصحيح أنها ابتدائية في الموضعين (قوله بالنسبة الى الترتيب) أي الى عدمه بدليل مابعده والمراد الترتيب الخارجي فلا ينافي أنها للترتيب الذهني كما مر بيانه (قوله تمالؤا) أي اجتمعوا (قوله وقيده الناظم) أي قيد اللزوم قال في المغني وهو حسن (قوله بان لا يتعين الخ) الضابط أنه متى صح حلول الى محلها كانت محتملة للامرين والا تعينت للعطف (قوله نحو عجبت من القوم الخ) انما لم يصح الجر في المثال والبيت لعدم صلاحية الى في موضع حتى ولكون ما بعدها ليس آخرا ولا متصلا بالآخر هذا حاصل ما في المغني وشراحه كما قاله شيخنا وناقش الدماميني في التعليل الاول بانه دعوى بلا دليل وأي مانع من كون العجب في المثال انتهى الى البنين وفيض الجود في البيت انتهى الى البائس وقد يقال المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ثم البعضية التي هي شرط في العاطفة ظاهرة في البيت وكذا في المثال ان جعلنا الاضافة في بنيهم على معنى من التبعيضية وعليه يحمل قول المغني انهم بعض القوم فان جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول بنيهم فيهم فافهم (قوله بائس) البائس من أصابه البؤس أي الشدة وقوله دان بالاساءة دينا بكسر الدال أي تدين بالاساءة تدينا أي جعل الاساءة دينه لتكررها منه كثيرا (قوله فالجر أحسن) لقلة العطف بحتى حتى أنكره الكوفيون كما مر (قوله الا في باب ضربت القوم الخ) أراد ببابه أن يقع بعد الاسم التالي حتى فعل مشتغل بنصب ضميره كما في المغني فان اشتغل برفعه نحو قام القوم حتى زيد قام امتنع النصب وجاز الرفع والجر (قوله حتى زيدا الخ) أي اذا كان زيدا آخر القوم ليوجد شرط جواز الجر (قوله فالنصب أحسن الخ) علله في المغني بان الفعل لا يكون مؤكدا بعد حتى الجارة نقله شيخنا السيد وهو يفيد تعين النصب فيخالف ما يقتضيه كلام الشارح من جواز الجر فتامل وقال شيخنا الظاهر لم كان غير الجر في هذا الباب أحسن اه وقد توجه الاحسنية بان في النصب مشاكلة الضمير لمرجعه في الاعراب (قوله وضربته توكيد) أي لضربت زيدا الذي تضمنه قولك ضربت القوم لدخول زيد في القوم لا لضربت القوم حتى يرد أن الضمير ليس راجعا للقوم حتى يكون ضربته تأكيدا لضربت القوم بل لزيد (قوله بهما) أي الجر والنصب وعليهما فالقاها توكيد الا اذا جعلت حتى في النصب ابتدائية وألقاها تفسير (قوله وأم بها اعطف اثر همز التسويه) أي بعدها ولا يجوز العطف باو قياسا فقول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا خطأ كقولهم يجب أقل الامرين من كذا أو كذا لان الصواب فيه الواو قاله في المغني ثم ذكر أن قول صاحب الصحاح تقول سواء على قمت أو قعدت سهو وان قراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم من الشذوذ بمكان اه ونقل الدماميني عن السيرافي أن سواء اذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف بام واذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزة جاز العطف باو قال الدماميني وهذا نص صريح يقضي بصحة كلام الفقهاء و بصحة ما في الصحاح وقراءة ابن محيصن اه قال الشمني ما في المغني هو مقتضى القياس اذ لا فرق بين همزة التسوية والتسوية بلا همزة اه وكان من فرق رأى التسوية مع الهمزة أقوى ونقل الدماميني أيضا عن سيبويه جواز العطف بعد ما أدري وليت شعري مع الهمزة بام و باو ثم قال والعجب من ايراد المصنف يعني ابن هشام كلام الفقهاء والصحاح وقراءة ابن محيصن في العطف بعد همزة التسوية والفرض أن لا همزة في شئ من ذلك وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء فتقدر ان لم تذكر وتوصل بذلك الى الرد اه ويوافق ما في المغني ما سيذكره الشارح عند قوله وربما حذفت الهمزة الخ ثم ذكر الدماميني في قول المغني كقولهم يجب أقل الامرين الخ أنه يدفع الخطأ في قولهم المذكور بجعل من بيانية لا للاقل قال الدماميني فان قلت فاوجه العطف باو والتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا أو لاحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافي بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء على قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ كما قيل فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء على أو سواء على قيامك

(قوله حتى يرد) فيه أن الايراد متجه لان ما قبله ليس في قوة قضايا اذ الفاعل اسم جمع تأمل (قوله قال الشمني) حقه التأخير عن الاعتراض والجواب الآتيين واعلم أن كلام المغني مبني على ابقاء الكلام على ظاهره وحينئذ فاعتراض الدماميني غير متجه ورد الشمني صحيح لا يرد عليه بالتوجيه الآتي

أو

على جملة فى محل المصد
وتكون هى والمعطوف
عليها فعليتين وهو الا كـ
نحو سواء عليهم أأنذرتهم
الآية واسميتين كقوله
ولست أبالى بعد فقدى
مالكا
أموتى ناء أم هو الآن واق
ومختلفتين نحو سواء
عليكم أدعوتموهم الآية
واذا عادلت بين جملتين
فى التسوية فقيل لا يجو
أن يذكر بعدها الا
الفعلية ولا يجوز سواء على
أزيد قائم أم عمرو منطلق
فهذا لا يقوله العرب
وأجازه الأخفش قياسا
على الفعلية وقد عادلت
بين مفرد وجملة فى قوله
سواء عليك النفر أم بت
ليلة
بأهل القباب من عمير
ابن عامر
(أو) بعد (همزة عن لفظ
أى مغنيه) وهى الهمزة
التى يطلب بها وبام
التعيين وتقع بين مفردين
غالبا ويتوسط بينهما مالا
يسئل عنه نحو أأنتم أشد
خلقا أم السماء بناها أو
يتأخر عنهما نحو وان
أدرى أقريب أم بعيد
ماتوعدون وبين فعليتين
كقوله

أو قعود بل سواء خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضى بمثل ذلك اهـ وانما قال بمثل ذلك لان فرض كلام الرضى فى أم وقد أسلفناه مع زيادة فى الاستثناء ثم قال فى المغنى فان كان العطف باو بعد همزة الاستفهام جاز وكان الجواب بنعم أو بلا لانه اذا قيل أزيد عندك أو عمرو فالمعنى أحدهما عندك وان أجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة اهـ ومامر من أن ابن محيصن يقرأ باو وسيأتى فى الشارح عند قول المصنف وربما حذفت الهمزة الخ أنه يقرأ بام فحرره واعلم أن الظاهر أن التسوية فى قولنا سواء على أقمت أم قعدت مدلول لفظ سواء لا للهمزة وفى قولنا ما أبالى أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالى لا من الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل على التسوية وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة ولعلها لتأكيد التسوية فتدبر (قوله على جملة فى محل المصدر) المناسب أن يقول على جملة هى معها فى محل المصدر كذا فى يس وفيه نظر وهذا من مواضع تاويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول الجمهور ان ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر ومنها الجملة المضاف اليها الظرف نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ومنها تسمع بالمعيدى خير من أن تراه بناء على عدم تقدير أن قاله فى المغنى (قوله ولست أبالى) أى أكترث فهو متعد بنفسه وقلبى لان معناه لا أفكر فيه ازدراء به فالجملة بعده فى محل نصب والفعل معلق أفاده الدماميني وقد يتعدى أبالى بالباء والوجهان صحيحان كما قاله الشنوانى نقلا عن النووى وقوله أموتى ناء أى بعيد (قوله نحو سواء عليكم أدعوتموهم) أى الاصنام أى ونحو سواء على أزيد قائم أم قعد فتم التمثيل (قوله فقيل لا يجوز الخ) يرد عليه أنه سمع ذكر الاسمية بعدها فى قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون وفى قول الشاعر ولست أبالى الخ كما قدم ذلك فلا يصح قوله فهذا لا يقوله العرب ولا قوله وأجازه الاخفش قياسا على الفعلية المقتضى عدم السماع وفى نسخ اسقاط قوله واذا عادلت بين الجملتين الخ وهو أولى (قوله مغنيه) أى مع أم كما أشار اليه الشارح فقد حقق الدماميني أن أياسادة مسد الهمزة وأم جميعا لا الهمزة فقط (قوله وتقع) اى أم المسبوقة بهمزة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى وان أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا او بين جملتين كما سيذكره الشارح (قوله ويتوسط بينهما الخ) مالا يسئل عنه فى الاول المسند لان السؤال عن المسند اليه وفى الثانى بالعكس وبيان ذلك أن شرط الهمزة المعادلة لام أن يليها أحد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر ما طلب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وان شئت أخرت قائم لانه غير مسئول عنه واذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا أقائم زيد أم قاعد وان شئت أخرت زيدا لانه غير مسئول عنه وقس على هذا نقله الدماميني عن ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ساق عن سيبويه كلامه الذى هو كما قاله نص فى أن ايلاء المسئول عنه الهمزة أولى لا واجب كما قاله الجماعة (قوله أأنتم أشد خلقا) هذا الاستفهام توبيخى لا حقيقى ولا ينافيه قول الشارح بعد لان الاستفهام معها على حقيقته لانه باعتبار الغالب أو أراد بالاستفهام الحقيقى ما يطلب جوابا وان كان توبيخيا أو انكاريا بقرينة المقابلة نقله البعض عن البهوتى وهو صريح فى أن الاستفهام الانكارى والتوبيخى يطلب جوابا وقد يمنع لان الاول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثانى بمعنى ما كان ينبغى أو لا ينبغى ولا يستدعى شئ من ذلك جوابا ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقى ما ليس خبرا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها لكان أسلم ثم دعوى أن الاستفهام فى الآية توبيخى يردها أن تالى همزة التوبيخ واقع أو يقع وفاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون صرح به فى المغنى وهذا منتف فى الآية فالظاهر أنه تقريرى فتأمل قال الدماميني ووجه كونها فى الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها فى الصورة جملة أن السماء معطوفة على أنتم وأشد خلقا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديرا اهـ وكالآية فى هذا قول زهير

وما أدرى ولست اخال أدرى * أقوم آل حصن أم نساء

وجعل الشمنى أم فى البيت بين جملتين بتقدير أم هم نساء فارقا بينه وبين الآية بان فعل الدراية معلق فى البيت والتعليق انما يكون عن جملة وهى هنا ما بعد الهمزة فيجب أن يكون معادله وهو ما بعد أم جملة أيضا ويرد بان المعلق عنه مجموع الكلام على حد ما أدرى أزيد أم عمرو فى الدار نعم ان قلنا الهمزة بعد نحو ما أدرى للتسوية

(قوله بين مفرد وجملة) فيه ان اسم الفاعل مع مرفوعه جملة كما سبق

فقلت أهى سرت أم عادنى حلم
اذا الارجح ان هى فاعل بفعل محذوف واسميتين كقوله
لعمرك ما أدرى وان كنت داريا
شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
الاصل اشعيث فحذفت الهمزة والتنوين منهما
﴿تنبيهان﴾ الاول تسمى أم فى هذين الحالين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الآخر وتسمى أيضا معادلة لمعادلتها للهمزة فى افادة التسوية فى النوع الاول والاستفهام فى النوع الثانى ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام

وجب تقديره مقدما فى البيت فقط لان همزة التسوية انما تكون بين جملتين بخلاف همزة الاستفهام وسيأتى بسط ذلك (قوله أهى) بسكون الهاء ولم يجئ بعد الهمزة الا فى الشعر كما نقله الدمامينى عن شرح التسهيل للناظم وعادنى أتانى والحلم بضمتين وتسكن اللام ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التى رآها فى المنام فلما استيقظ قال أهى أتتنى حقيقة أم أتانى خيالها فى النوم باعتبار عادتهم فى مبالغتهم بطريق التجاهل ويوجد فى بعض النسخ صدر البيت وهو * فقمت للطيف مرتاعا فأرقنى * أى قمت لاجل خيال المحبوبة المرئى فى النوم حالة كونى مرتاعا للقائه هيبة وأرقنى أى أسهرنى ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيأ محققا (قوله اذ الارجح) تعليل لقوله بين فعليتين وقوله بفعل محذوف أى يفسره سرت وانما كان هذا أرجح لانه الذى يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادلة للهمزة وقال فى التصريح لان الاستفهام بالفعل أولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة وأما عن الذوات فقليل اه ومن ثم رجح النصب فى أزيدا ضربته (قوله لعمرك ما أدرى الخ) اى ما أدرى أى النسبين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك وشعيث بالمثلثة آخره وصحفه من رواه بالموحدة كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ومنقر ضبطه الدمامينى والشمنى بكسر الميم وفتح القاف والراء قالا وهو أى البيت هجو لشعيث أى لهذا الحى بانهم لم يستقروا على أب واحد وضبطه فى التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهم وابن منقر بالالف لانه خبر لا نعت ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين (قوله فحذفت الهمزة والتنوين منهما) أى للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا ونقل الدمامينى أن المختار اطراد حذفها اختيارا قبل أم المتصلة لكثرته نظما ونثرا ومنع الصرف لارادة القبيلة ولا ينافيها الوصف بابن لجواز رعاية التأنيث والتذكير باعتبارين أفاده الدمامينى هذا وكان على الشارح أن يزيد ومختلفتين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون بناء على الارجح من فاعلية أنتم لمحذوف على ما مر فى أهى سرت وقد يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتستوى الاسمية والفعلية كما قاله الدمامينى (قوله متصلة) قال فى الهمع ويؤخر المنفى فيها بنوعيها فلا يجوز سواء على ألم يجئ زيد أم جاء ولا ألم يقم أم قام (قوله لا يستغنى باحدهما عن الآخر) أما فى الحال الاول فلان المقصود الاخبار بالتسوية وهى لا تتحقق الا بينهما وأما فى الثانى فلان المقصود طلب تعيين أحد الامرين فلا بد من ذكرهما وقيل انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة المقصود بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى أى ورجح هذا على الاول بان الاتصال عليه راجع الى أم نفسها وعلى الاول راجع الى متعاطفيها وعورض بان الثانى انما يأتى فى أم المسبوقة بهمزة الاستفهام لا المسبوقة بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر فى المغنى أفاده فى التصريح (قوله فى افادة التسوية) أى فى جملة افادة التسوية أى فى الجملة التى تفيد التسوية ومعنى معادلتها للهمزة فى هذه الجملة أنه يليها عديل ما يلى الهمزة فاندفع بتقرير عبارته على هذا الوجه ما توهمه من ان كلا من الهمزة وأم له دخل فى افادة التسوية فتدبر (قوله فى النوع الاول) أى أم بعد همزة التسوية وقوله فى النوع الثانى أى أم بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله أن الواقعة بعد همزة التسوية الخ (قوله ليس على الاستفهام) اى بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهى مجاز بالاستعارة قال ابن يعيش وانما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك فى معنى التسوية اذ الامران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك فى عدم التعيين اه وكما تستعار الهمزة للتسوية تستعار للانكار الابطالى فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا نحو أفعيينا بالخلق الاول ومنه أليس الله بكاف عبده وألم نشرح لك صدرك لانها ابطلت ما بعدها من النفى فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحنا لك صدرك لا انشائية ولهذا صح عطف وضعنا على ألم نشرح ومن جعلها فيهما للتقرير أراد التقرير بما بعد النفى ويظهر أن الهمزة فى ألم نشرح على هذا البيت من المعطوف عليه وأنها مسلطة على ما بعد العاطف أيضا وللانكار التوبيخى فيكون ما بعدها واقعا أو يقع وفاعله ملوما نحو أكذبتم بآياتى ولم تحيطوا بها علما وأتعبدون ما تنحتون ولتهكم نحو أصلواتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا وللتعجب كقولك أخلص زيد الاسير متعجبا وللاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعانى

المذكورة استلزام كل مطلق الانتفاء فان الاستفهام عن شئ يستلزم انتفاء علمه والانكار الابطالى يستلزم
انتفاء وقوع الشئ المنكر والتوبيخى يستلزم انتفاء لياقته والتهكم يستلزم انتفاء تعظيم المتهكم به والتعجب
يستلزم انتفاء علم سبب الشئ المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل العجب والاستبطاء يستلزم
انتفاء المبادرة وللامر نحو أأسلمتم أى أسلموا وللتهديد كقولك لمن يسئ اليك وهو يعلم أنك أدبت فلانا على
اساءته اليك وأنت تعلم علمه بذلك ألم أؤدب فلانا على اساءته الى وللتقرير بمعنى طلب اقرار المخاطب بما يعرفه
من نفى أو اثبات ولا يشترط أن يلى الهمزة كما صرح به غير واحد كالتفتازانى نحو أأنت قلت للناس ونحو أليس
الله بكاف عبده على احتمال وانما لم يورد بعد الهمزة فى الآيتين نفس المقرر به دفعا لتهمة تلقين المتكلم
للمخاطب الجواب المقرر به والجامع بين الاستفهام والمعانى الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب
فهم المسؤل عنه والامر طلب ايقاع المأمور به والتهديد يستلزم طلب ترك الشئ المهدد عليه والتقرير السابق
طلب الاقرار وللتقرير بمعنى التثبيت والتحقيق نحو أضربت زيدا أى انك ضربته ألبتة قاله السعد والجامع
ترتب ثبوت الحكم أما فى هذا التقرير فظاهر وأما فى الاستفهام فلانه يترتب عليه الجواب المترتب عليه
الثبوت فعلم أن للتقرير معنيين لكن استعماله فى الثانى قليل بالنسبة للاول كما أشار اليه فى شرح التلخيص
ولغير ذلك وهل تشارك الهمزة فى الانكار الابطالى نحو هل من خالق غير الله والتقرير نحو هل ثوب الكفار
هل فى ذلك قسم لذى حجر والامر نحو فهل أنتم منتهون هذا هو الصحيح على ما يؤخذ من حاشية السيوطى على
المغنى لكن فى المغنى فى بحث هل أنها تختص عن الهمزة بان يراد بها النفى ولهذا جاز هل قام الا زيد دون أقام
الا زيد ولا ترد الهمزة فى نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين من حيث ان الواقع انتفاء الاصفاء لانها للانكار على مدعى
الاصفاء ويلزم منه النفى لا أنها للنفى ابتداء وقد يكون الانكار توبيخا بمعنى ما كان ينبغى فعل كذا فيقتضى
وقوع الفعل فتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على مدعى وقوع الشئ ويلزمه النفى وانكار على من
أوقع الشئ ويختصان بالهمزة وانكار وقوع الشئ وهذا معنى النفى وتختص به هل عن الهمزة اهـ باختصار
وربما استعير لهذه المعانى غير الهمزة وهل من أسماء الاستفهام كالتوبيخ والتعجب فى كيف تكفرون بالله
والابطال فى ومن يغفر الذنوب الا الله والتقرير فى وما تلك بيمينك يا موسى قرره ليقول هى عصاى نقله
السيوطى عن أبى البقاء وما ذكرته من توجيه الاستعارة فى المعانى المذكورة هو ما ظهر لى فاعرفه وفى شرح
المغنى للدمامينى أن استفهام العارف المتجاهل حقيقى بحسب الادعاء (قوله وان الكلام معها قابل
للتصديق والتكذيب الخ) يعنى أن جملة سواء على أقمت أم قعدت وجملة لست أبالى أمات زيد أم عاش ونحوهما
يقبل التصديق والتكذيب لانه خبر بخلاف جملة أزيد قائم أم عمرو وجملة الاستفهام فى قولنا ما أدرى أعمرى
طويل أم قصير أما مجموع ما أدرى أعمرى طويل أم قصير فقابل للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا
التحقيق (قوله وليست تلك) أى الواقعة بعد همزة الاستفهام كذلك أى كالواقعة بعد همزة التسوية فى الامرين
وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للنفى فى الامرين (قوله لان الاستفهام معها على حقيقته) أى غالبا
أو أراد بكونه على حقيقته أنه ليس اخبارا مجردا عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا يرد أن
الزمخشرى جوز فى قوله تعالى فى سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة مقدرا قبلها معادلها أى أتدعون
على الانبياء اليهودية أم الخ والهمزة فيه للانكار التوبيخى وفى قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهدا كون أم
متصلة والهمزة فيه للتقرير ونقلهما فى المغنى ولم يتعقب واحدا منهما أفاده الشمنى لكن الاظهر كون الهمزة
فى الآية الاولى أيضا تقريرية فتأمل (قوله الا بين جملتين) أى غالبا فلا ينافى ما قدمه من أنها عادلت بين
مفرد وجملة كما فى قول الشاعر * سواء عليك النفر أم بت ليلة * (قوله قد بان لك) أى من الضابط السابق
والاستشهاد بقوله ولست أبالى الخ (قوله وما أدرى الخ) أنت خبير بان الذى تبين مما قدمه أن الواقعة بعد
ما أدرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمزة الاستفهام بقوله تعالى وان أدرى أقريب
أم بعيد ما توعدون وبقول الشاعر لعمرك ما أدرى الخ أى لا أدرى جواب هذا الاستفهام وهذا هو الاقرب
عندى ومثل ما أدرى ليت شعرى ولا يحضرنى ونحو ذلك ثم رأيت الدمامينى على المغنى استظهر ما قلته مؤيدا

له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم سواء وقولهم ما أبالى وتصرفاته متعقبا بذلك ما فى المغنى من التعميم الذى جرى عليه الشارح ورأيت بعضهم مال الى أنها للاستفهام بعد ما أبالى أيضا كما يفيده مامر عن الدماميني من كونه قلبيا معلقا عن العمل فى الجملة بعده والمعنى لا أفكر فى جواب هذا الاستفهام فتأمل (قوله حذفت الهمزة المذكورة) أى الشاملة للنوعين المتقدمين بقرينة تمثيله بالمثالين الآتيين قال الفارضى وندر حذف أم ومعطوفها كقوله

دعانى اليها القلب انى لامره * سميع فما أدرى أرشد طلابها

التقدير أرشد أم غى واذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو نحو هل تحس منهم من أحد أو تسمع لهم ركزا وقد تكون هل بمعنى الهمزة فيعطف بأم بعدها كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا وتكون أم بمعنى الهمزة نحو أم ضربت زيدا التقدير أضربت زيدا اه وقوله التقدير أرشد أم غى بحث فيه فى المغنى بجواز جعل الهمزة لطلب التصديق فلا يقدر لها معادل حينئذ (قوله وبانقطاع الخ) ظاهره أنها عاطفة قال شيخنا وفى الرضى خلافه اه وعليه يكون ذكرها هنا استطرادا بالتتميم أقسام أم ثم رأيت فى الدماميني ما يفيد أن فى كون أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلا لا فى مفرد ولا جملة وابن مالك للعطف فى المفرد قليلا سمع من كلامهم ان هناك لابلا أم شاء وفى الجمل كثيرا وجماعة للعطف فى الجمل فقط وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أى أم أرى شاء (قوله وبمعنى بل) العطف من عطف أحد المتلازمين على الآخر (قوله وقت) الضمير فيه وفى قيدت وخلت راجع الى أم فى قوله وأم بها اعطف الخ والمراد بها ثم لفظها كما أن المراد بها هنا ذلك فليس فى الكلام استخدام ولا شبهه وان زعمه شيخنا (قوله ان تك مما قيدت به خلت) صادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام أصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه وأن تسبق بأداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور وأن تسبق بهمزة لغير حقيقة الاستفهام المطلوب به التعيين وغير التسوية كالانكار أى النفى نحو ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد الآية والتقرير أى التثبيت أى جعل الشئ ثابتا نحو أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا الآية كذا فى الدماميني عن الناظم وأبى حيان وقد ينافى مامر عن البهوتى والشمنى ولو قيل ان التقريرى فقط أعنى المطلوب به اقرار المخاطب كالحقيقى لاشتراكهما فى طلب الجواب لكان وجها فتدبر (قوله ولا يفارقها حينئذ) أى حين اذ خلت مما قيدت به وقيل ترد للاستفهام المجرد نحو أم تريدون أن تسألوا رسولكم (قوله أى بل أهى شاء) كأنه فى حال بعده عنها جزم بأنها ابل فلما قرب منها رآها صغيرة فاضرب مستفهما عن كونها شاء وكأم فيه أم فى نحو أعندك زيد أم عندك عمرو وقد نص سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون عمرو عنده فاضرب عن الاول واستفهم عن كون عمرو عنده (قوله لا تدخل على المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل الا على جملة ﴿فائدة﴾ تدخل همزة الاستفهام على الواو والفاء وثم كقوله تعالى أولم ينظروا أفلم يسيروا أثم اذا ما وقع فالجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير وان هذه الجمل ونحوها معطوفة بالواو والفاء وثم وان الهمزة كانت بعد هذه الاحرف فقدمت على العاطف تنبيها على اصالتها فى التصدير والزمخشرى ان الهمزة فى محلها الاصلى والعطف على جملة مقدرة بين الهمزة والعاطف والتقدير أمكثوا فلم يسيروا ونحو ذلك وحكى عنه موافقة الجمهور وفى دعوى الزمخشرى حذف الجملة وفى دعوى الجمهور تقدم بعض المعطوف على العاطف فارضى (قوله نحو أم له البنات) اذ لو قدرت للاضراب المحض لكان الكلام اخبارا بنسبة البنات اليه تعالى والله تعالى منزه عن ذلك (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا نقله فى المغنى عن ابن الشجرى قال والذى يظهر قول الكوفيين لانه يلزم البصريين دعوى التأكيد فى نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أم ماذا كنتم تعملون أم من هذا الذى هو جند لكم قال الدماميني والتحقيق ان أهل البلدين متفقون على أن أم تجئ للاضراب المجرد وانما الخلاف فى تسميتها حينئذ منقطعة فالكوفيون يسمونها منقطعة والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة فهو أمر

حذفت الهمزة) المذكورة (ان * كان خفا المعنى بحذفها أمن) كقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم وكامر من قوله شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر
وهو فى الشعر كثير ومال فى شرح الكافية الى كونه مطردا (وبانقطاع وبمعنى بل وفت) أى تاتى أم منقطعة بمعنى بل (ان تك مما قيدت به) وهو أن تكون مسبوقة باحدى الهمزتين لفظا أو تقديرا (خلت) ولا يفارقها حينئذ معنى الاضراب وكثيرا ما تقتضى مع ذلك استفهاما اما حقيقيا نحو انها لابل أم شاء أى بل أهى شاء وانما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفا لكونها لا تدخل على المفرد أو انكاريا نحو أم له البنات أى بل أله البنات وقد لا تقتضيه البتة نحو أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل تستوى اذ لا يدخل استفهام على استفهام ونحو لا ريب فيه من

لفظى

لفظى (قوله أم يقولون افتراه) انما لم تقتض الاستفهام هنا وفى البيت لعدم احتياج المقام اليه لكن جعل الدمامينى معنى الآية بل أ يقولون على الانكار التوبيخى (قوله فى المتصلة والمنقطعة) ﴿فائدة﴾ جواب الاستفهام مع المتصلة بالتعيين وقد يجاب بلا مقصودا بها نفى وقوع كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده وقوع أحد الشيئين أو الاشياء كما فى قصة ذى اليدين وهل يجاب بنعم مقصودا بها اثبات كل من الشيئين أو الاشياء تخطئة للسائل فى اعتقاده ثبوت واحد فقط لم أر من ذكره لكنه مقتضى القياس وجواب الاستفهام مع المنقطعة بلا أو نعم واذا توالت استفهامات بام المنقطعة فالجواب لاخيرها لا للاضراب اليه عما قبله فاعرف ذلك (قوله ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير) أى على أن جملة أنا خير مستأنفة وأما على الاول فجملة أنا خير منه معطوفة على ما قبلها ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الاصل أم تبصرون فاقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده بصراء قاله فى المغنى وأورد عليه أن السبب لاعتقاده كونهم بصراء قولهم أنت خير كما تقرر والمذكور هنا أنا خير الذى هو مقوله لا مقولهم وأجيب بأن الاصل أم تقولون أنت خير فحذف القول وحكى المقول بالمعنى ثم يصح أن يكون فى الآية اقامة المسبب مقام السبب لان اعتقادهم خيريته مسبب عنده عن كونهم بصراء ثم ظاهر كلام المغنى ان أم فى الآية متصلة وبه صرح الزمخشرى فى الكشاف والذى نص عليه سيبويه أنها منقطعة فانه قال ما حاصله انه اذا كان ما بعد أم نقيض ما قبلها فهى منقطعة نحو أزيد عندك أم لا وذلك لان السائل لو اقتصر على قوله أزيد عندك لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بنعم أو لا فقوله أم لا مستغنى عنه فى تتميم الاستفهام الاول وانما ذكره الذاكر ليبين انه عرض له ظن نفى أنه عنده فاستفهم عنه كما كان قد عرض له ظن ثبوت انه عنده فاستفهم عنه وكذا فى الآية لو اقتصر على قوله أفلا تبصرون لاستدعى أن يقال له تبصر أو لا تبصر فكان فى غنية عن ذكر ما بعده لكنه أفاد بقوله أم أنا خير أنه عرض له ظن ابصارهم بعد ما ظن أولا عدمه (قوله ابن جؤية) بالهمزة اسم أم الشاعر وهو فى الاصل تصغير جؤوة وهى حمرة تضرب الى سواد (قوله بأو) تنازعه الافعال الثلاثة قبله كما أن قوله بها تنازعه الفعلان والمصدر قبله (قوله والاباحة) قال الشمنى ليس المراد بها الشرعية لان الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله بعد الطلب) أى صيغته وان لم يكن هناك طلب فى الاباحة كما وبعض صور التخيير فقول البعض اذ لا طلب فى الاباحة والتخيير فيه تساهل (قوله أو مقدرا) نحو ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أى ليفعل أى الثلاثة قال الشارح على التوضيح (قوله وما سواهما فبعد الخبر) صرح الشاطبى بان الذى يختص بالخبر الشك والابهام وأما الباقى فيستعمل فى الموضعين وكلام المغنى يشعر به نقله شيخنا (قوله امتناع الجمع فى التخيير) فان قلت قد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الآتى كل منهن كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك الآتى كل منهن فدية بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك اه مغنى وآية الكفارة فكفارته اطعام عشرة مساكين الخ وآية الفدية ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والتقسيم) أى تقسيم الكلى الى جزئياته أو الكل الى أجزائه قال شيخنا وعبر عنه فى التسهيل بالتفريق المجرد أى من الشك والابهام والتخيير وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهملة اه وبه يعرف ما فى كلام البعض (قوله والابهام) أى على السامع (قوله وجعل منه نحو وانا أو اياكم الخ) قال فى المغنى الشاهد فى الأولى ووجهه الشمنى بان اعتبار الابهام فى أحدهما يغنى عن اعتباره فى الثانية والأولى أولى بالاعتبار لسبقها وفيه نظر اذ لا مانع من اعتباره فيهما وان كان اعتباره فى الأولى آكد وقال الدمامينى فى الاولى والثانية والمعنى وان أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الامرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره فهو فى ضلال مبين توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى اليه وقال بعضهم الشاهد فى الثانية لان الشرط تقدم كلام خبرى وهو انما يتحقق بقوله لعلى هدى لان ما قبله ليس كلاما وقد يقال ان لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثانى أو

رب العالمين أم يقولون افتراه وقوله
فليت سليمى فى المنام ضجيعتى
هنالك أم فى جنة أم جهنم
وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ﴿تنبيه﴾ حصر أم فى المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أنها تكون زائدة وقال فى قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة بن جؤية
ياليت شعرى ولا منجى من الهرم
أم هل على العيش بعد الشيب من ندم
(خير) و(أبح) و(قسم بأو وأبهم * واشكك) فالتخيير والاباحة يكونان بعد الطلب ملفوظا أو مقدرا وما سواهما فبعد الخبر فالتخيير نحو تزوج زينب أو أختها والاباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد والفرق بينهما امتناع الجمع فى التخيير وجوازه فى الاباحة والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف والابهام نحو أتاها أمرنا ليلا أو نهارا وجعل منه نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين

والشك نحو لبثنا يوما أو بعض يوم (واضراب بها أيضاً نمى) أى نسب الى العرب فى قول الكوفيين وأبى على وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقوله كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية * لولا رجاؤك قد قتلت أولادى وقراءة أبى السمال أو كلما عاهدوا عهدا بسكون الواو

ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين تقدم نفى أو نهى واعادة العامل نحو ماقام زيد أو ماقام عمرو ولا يقم زيد أولا يقم عمرو ويؤيده أنه قال فى ولا تطع منهم آثما أو كفورا ولو قلت أولا تطع كفورا انقلب المعنى يعنى انه يصير اضرابا عن النهى الاول ونهيا عن الثانى فقط (وربما عاقبت) أو (الواو) أى جاءت بمعناها (اذا * لم يلف ذو النطق للبس منفذا) أى اذا أمن اللبس كقوله قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم * مابين ملجم مهره أو سافع له وقوله فظل طهاة اللحم مابين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل وقول الراجز ان بها أكتل أو رزاما * خويربين ينقفان الهاما وقوله وقالوا لنا ثنتان لابد منهما * صدور رماح أشرعت أو سلاسل وجعل منه وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أى ويزيدون هذا مذهب الاخفش والجرمى وجماعة من الكوفيين (تنبيهات * الاول) أفهم قوله وربما أن ذلك قليل مطلقا وذكر فى التسهيل ان أو تعاقب الواو فى الاباحة كثيرا وفى عطف المصاحب والمؤكد قليلا فالاباحة كما تقدم والمصاحب نحو قوله عليه الصلاة والسلام فانما عليك نبى أو صديق أو شهيد والمؤكد

ابن

بالعكس اذ لا يتعين كونه خبرا عن هما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور وعلى كل وجد الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه وانما خولف بين الحرفين الداخلين على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كانه منغمس فى بحر لا يدرى أين يتوجه ومما ظهر لى أن الآية وان كانت للابهام ظاهرا الا أنها ترمز الى التعيين لاقتضاء التناسب صرف مابعد أو الثانية لما بعد أو الاولى وصرف ماقبلها لما قبلها ولاقتضاء الترتيب أيضا ذلك فاعرفه (قوله والشك) الفرق بينه وبين الابهام أن المتكلم عالم بالحكم فى الابهام دون الشك غزى (قوله واضراب بها أيضاً نمى) قيل انها حينئذ غير عاطفة كام الاضرابية على رأى الجمهور وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضى والسعد كما فى يس وقيل عاطفة وان كان بعدها جملة اذ العطف يكون فى المفردات والجمل كما يقول بذلك بعضهم فى أم الاضرابية وهذا ظاهر كلام المصنف (قوله مطلقا) أى سواء تقدمها نفى أو نهى أولا وسواء أعيد العامل أولا (قوله كانوا) أى العيال المذكورون فى البيت قبله وقوله أو زادوا يحتمل أن أو بمعنى الواو وكذا فى قراءة أبى السمال وهو بسين مفتوحة وميم مشددة ولام آخره (قوله بسكون الواو) المعنى وما يكفر بتلك الآيات البينات الا الذين فسقوا بل نقضوا عهد الله مرارا كثيرة (قوله ونسبه) أى مجىء أو للاضراب بقطع النظر عن الاطلاق السابق بقرينة قوله لكن بشرطين (قوله واعادة العامل) يعنى مع حرف النفى أو حرف النهى شمنى (قوله ويؤيده) أى يؤيد نقل ابن عصفور عن سيبويه أن أو تاتى للاضراب بشرطين (قوله أو سافع) أى قابض ناصية فرسه من سفعت بناصيته قبضتها وجذبتها قال الدمامينى لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع اذ كل واحد من القسمين ذو تعدد اه واستبعد لان الظاهر أن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لا يخرجون عنهما الا أنهم ثابت لهم احدى البينيتين (قوله فظل طهاة اللحم الخ) الطهاة جمع طاه وهو الطباخ وصفيف شواء مفعول منضج وهو مافرق وصف عن الجمر وهو شواء الاعراب وقدير معطوف على منضج بتقدير مضاف أى وطابخ قدير أى مطبوخ فى القدر ومعجل صفة قدير وقول العينى قدير معطوف على شواء غير ظاهر وان أقره شيخنا كما لا يخفى (قوله ان بها أكتل الخ) ضمير بها للارض المذكورة قبل وأكتل بفوقية مفتوحة ورزام براء مكسورة فزاى اسما رجلين وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص كما قاله الدمامينى والشمنى وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى أنه اللص الابل حال من ضمير ينقفان قدمت على عاملها أو من المستكن فى بها وقول البعض حال مما قبله لا يتمشى على مذهب الجمهور المانعين مجىء الحال من المبتدا فى الحال أو الاصل وينقفان بضم القاف من النقف وهو كسر الرأس كما قاله الدمامينى والشمنى والسيوطى فيحتاج الكلام الى التجريد والهام اسم جنس جمعى لهامة وهى الرأس فقول البعض والهام الرأس فيه تساهل وانما كانت أو فى البيت بمعنى الواو لقوله خويربين بالتثنية ولو كانت على بابها لاحد الشيئين لقال خويربا بالافراد (قوله أشرعت) بالبناء للمجهول أى صوبت نحو العدو وكنى بذلك عن الطعن وبالسلاسل عن الاسر (قوله وجعل منه وأرسلناه الخ) فصله للاختلاف فيه فقال بعض الكوفيين والبصريين بمعنى الواو والفراء بمعنى بل فتكون للاضراب عن الاخبار بانهم مائة ألف بناء على حزر الرأى مع علمه تعالى بزيادتهم الى الاخبار عن تحقيق وبعض البصريين للابهام وقيل للشك مصروفا للرائى كذا فى المغنى بزيادة قال البعض ويزيدون صفة موصوفه محذوف معطوف على ماقبله أى أو جماعة يزيدون اه وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أو فى ويمكن جعل العطف من باب العطف على المعنى أى الى جماعة يبلغون مائة ألف أو يزيدون فتأمل (قوله مطلقا) أى سواء كانت أو للاباحة أولا (قوله وذكر فى التسهيل أن أو تعاقب الواو) أى تجىء بمعنى الواو فتكون للجمع وقوله فى الاباحة أى فى صورة الاباحة أى فى الصورة التى يظن أن أو فيها للاباحة أى لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وان لم تكن أو فى حالة كونها بمعنى الواو للاباحة لانها حينئذ للجمع وأو التى للاباحة لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح عن

ابن هشام وقوله كثيرا أى لانه يكثر ارادة الجمع فى نحو جالس الحسن أو ابن سيرين هذا هو الذى أفهمه فى هذه العبارة وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدم فهم العبارة كفهمنا الاعتراض الاول ما ذكره البعض وأقره أن صاحب التسهيل لم يذكر الكثرة الا فى معاقبة أو للواو فى الاباحة وهذا لم يرده المصنف هنا الذكره اياه فيما تقدم بقوله أبح والذى أراده هنا وجعله قليلا انما هو القسمان الاخيران الموصوفان فى التسهيل أيضا بالقلة الثانى ما ذكره شيخنا وأقره أن الاباحة معنى أو أصالة فلا ضرورة الى جعلها فى صورة الاباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو فى حال معاقبتها الواو فى الاباحة لاحد الشيئين مع جواز الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علمت * الثالث ما ذكره أيضا البعض وأقره أن قوله كثيرا يوهم أن أو فى الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الاولى أن يقول تعاقب الواو فى الاباحة لزوما وقد تعاقبها فى غيرها ووجه اندفاع هذا الاعتراض أن المراد كما علمت أن الصورة التى يظن ان أو فيها للاباحة قد تعاقب فيها أو الواو بان تكون للجمع وقد لا تعاقب بان تكون للاباحة فى الواقع أيضا فقول المعترض وليس كذلك ممنوع وكذا قوله لزوما هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام (قوله نحو ومن يكسب خطيئة أو اثما) حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذى بين العبد وربه والاثم على مظالم العباد (قوله وقد تخرج الى معنى بل والواو) أى مجازا (قوله وأما بقية المعانى الخ) ذكره فى المغنى قال ومن العجب أنهم ذكروا من معانى صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من مالى درهما أو دينارا وجالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوه بالمثالين المذكورين اه وأجيب بان كلا من الصيغة وأو تدل على ما ذكر فحيث مثل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن أو وحيث مثل بهما لاو قطع النظر فيهما عن الصيغة وقال التفتازانى فى تلويحه ان التخيير والاباحة قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان الى كلمة أو والتحقيق أن كلمة أو لاحد الامرين أو الامور وأن جواز الجمع وامتناعه انما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن (قوله فستفاد من غيرها) أى معها وذلك لانها تفيد أحد الشيئين وغيرها يفيد امتناع الجمع اذا كانت للتخيير وجوازه اذا كانت للاباحة وهكذا وقوله من غيرها أى من القرائن (قوله وممن ذكر ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا للناظم مع تصريحه بان الواو فى التقسيم أجود من أو فانه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اه وقد يقال ان له فى المسئلة قولين واعلم أن لكل من الواو وأو فى التقسيم وجها الاجتماع الاقسام فى الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها فى ذات واحدة خارجا وان كانت الواو فيه أكثر (قوله قاله الزمخشرى) وافقه الناظم وابن هشام فى حواشيه على التسهيل راجعا عما ذكره فى المغنى كما قاله الدماميني وسبقهم الى ذلك السيرافى فى شرح الكتاب (قوله أى أحدهما) أى مع جواز الجمع بينهما أو الترك لكل كما هو مقتضى الاباحة (قوله لئلا يتوهم ارادة الاباحة) ويحتمل أن ذلك لئلا يتوهم ارادة التخيير (قوله ان هذا أمر) أى اذن (قوله قالوا نات الخ) من الطويل ودخله الثلم وهو حذف فاء فعولن ويروى وقالوا ولا ثلم فيه حينئذ وقوله نات أى بعدت والغليل حرارة العطش لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق (قوله رواه بمن) أى بدلها (قوله اما) ذهب سيبويه الى أنها مركبة من ان وما وذهب غيره الى أنها بسيطة وهو الظاهر لان الاصل البساطة وقوله الثانية احترازا عن الاولى فانه لا خلاف فى أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ولكن لا مانع من نسبة المعانى للاولى أيضا للتلازم بينهما غالبا والثانية العبيدة (قوله ظاهر كلامه) أى حيث أطلق القصد فشمل جميع المعانى المقصودة (قوله والعذر له) أى فى الاطلاق وعدم التقييد بما عدا المذكورين (قوله ظاهره أيضا) أى حيث أطلق القصد فشمل العطف اذ هو مما يقصد (قوله

نحو ومن يكسب خطيئة أو اثما * الثانى التحقيق ان أو موضوعة لاحد الشيئين أو الاشياء وهو الذى يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والواو وأما بقية المعانى فستفادة من غيرها * الثالث زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو فى ثلاثة مواضع أحدها فى التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله * كما الناس مجروم عليه وجارم * وممن ذكر ذلك الناظم فى التحفة وشرح ٧٣ الكافية قال فى المغنى والصواب أنها فى ذلك على معناها الاصلى اذ الانواع مجتمعة فى الدخول تحت الجنس * ثانيها الاباحة قاله الزمخشرى وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أى أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم افادة الاباحة قال فى المغنى أيضا والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو * ثالثها التخيير قاله بعضهم فى قوله

وقالوا نات فاخترلها الصبر والبكا
فقلت البكا أشفى اذا لغليلى

أى أو البكا اذ لا يجمع بين الصبر والبكا ويحتمل أن يكون الاصل من الصبر والبكا أى أحدهما ثم حذف من كما فى قوله تعالى واختار موسى قومه ويؤيده ان أبا على الفارسى رواه بمن اه (ومثل أو فى القصد اما الثانية * فى نحو) تزوج (اما ذى واما النائيه) وجاءنى اما زيد واما عمرو

﴿تنبيهات * الاول﴾ ظاهر كلامه أنها تأتى للمعانى السبعة المذكورة فى أو وليس كذلك فانها لا تأتى بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له ان ورود أو لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالاحالة انما هى على المعانى المتفق عليها ولم يذكر الاباحة فى التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة * الثانى ظاهره أيضا

أنها مثل أو فى العطف والمعنى وهو ماذهب اليه أكثر النحويين وقال أبو على وابنا كيسان وبرهان هى مثلها فى المعنى فقط ووافقهم الناظم
وهو الصحيح ويؤيده قولهم انها مجامعة للواو لزوما والعاطف لايدخل على العاطف وأما قوله   يا ليتما أمنا شالت نعامتها *
أيما الى جنة أيما الى نار   فشاذ وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء وفتح همزتها لغة تميم وبها روى البيت المذكور وقد يقال ان قوله فى
القصد اشارة الى ذلك أى انها مثلها فى القصد أى المعنى لامطلقا سيما انه لم يعدها فى الحروف أول الباب وقد نقل ابن عصفور
اتفاق النحويين على أنها
ليست عاطفة وانما
أوردوها فى حروف العطف
لمصاحبتها لها * الثالث
مقتضى كلامه انه لابد
من تكرارها وذلك غالب
لالازم فقد يستغنى عن
الثانية بذكر مايغنى عنها
نحو اما أن تتكلم بخير
والافاسكت وقراءة أبى
وانا أواياكم لاما على هدى
أوفى ضلال مبين وقوله
فاما ان تكون أخى
بصدق
فاعرف منك غثى من
سمينى
والافاطرحنى واتخذنى
عدوا أتقيك وتتقينى
وقد يستغنى عن الاولى
بالثانية كقوله
تلم بدار قد تقادم عهدها
واما باموات ألم خيالها
أى اما بدار والفراء يقيس
هذا فيجيز زيد يقوم واما
يقعد كما يجيز أو يقعد
* الرابع ليس من أقسام
اما التى فى قوله فاما ترين
من البشر أحدا بل هذه
ان الشرطية وما الزائدة
(وأول لكن نفيا أونهيا)
نحو ما قام زيد لكن
عمرو ولا تضرب زيدا
لكن عمرا (تنبيه) يشترط لكونها عاطفة مع ذلك ان يكون معطوفها مفردا وأن لاتقترن بالواو كما مثل وقد   ولم
سبق مافى هذا الثانى وهى حرف ابتداء ان سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز لكن عمرو خلافا للكوفيين أو تلتها جملة
كقوله   ان ابن ورقاء لاتخشى بوادره * لكن وقائعه فى الحرب تنتظر   أو تلت واوا نحو ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله
وليس المنصوب معطوفا بالواو لان متعاطفى الواو المفردين لايختلفان بالايجاب والسلب (ولا * نداء أو أمرا أو اثباتا تلا) لا مبتدأ خبره تلا ونداء
ومابعده مفعول بتلا وفى تلا ضميره وفاعله يرجع الى لا والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو اثباتا

مثل أو فى العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قيل بمثله فى لكن كما مر (قوله والعاطف لايدخل على العاطف) أى فالعاطف انما هو الواو الداخلة على اما (قوله وأما قوله الخ) ايراد على قوله لزوما (قوله شالت نعامتها) كناية عن موتها لان النعامة باطن القدم ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامته (قوله وكذا فتح همزتها وابدال ميمها الخ) أى شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والافتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية تصريح فضمير ميمها يرجع الى المفتوحة الهمزة كما فى البيت لاميم اما مطلقا وان ثبت الابدال مع الكسر أيضا كما فى الدمامينى على المصنف (قوله أى المعنى) فيه اشارة الى أن القصد بمعنى المقصود وحمل القصد على المعنى مبنى على أن المراد بالقصد مقصود جميعهم ومقصود جميعهم المعنى لاختلافهم فى العطف (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين الخ) أى وان كان هذا النقل غير مسلم لما مر فى الشرح (قوله لمصاحبتها لها) أى لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أى حيث قال الثانية فى نحو الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لابد من تكرارها) أى اما لا بقيد كونها الثانية (قوله غثى من سمينى) غثى من غثت الشاة غثا من باب ضرب أى ضعفت ويقال فى الكلام الغث والسمين أى الردىء والجيد ولعل المعنى فاعرف بك الردىء والجيد منى لتبينك لى الردىء وابعادك لى عنه والجيد واعانتك لى عليه ويوجد فى بعض النسخ بين البيتين

(فلو أنا على حجر ذبحنا * جرى الدميان بالخبر اليقين)

وروى مؤخرا عنهما وهو المتجه قال شيخنا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأنشده ابن دريد مع بيتين غير هذين

لعمرك اننى وأبا رباح * على طول التجاور منذ حين
ليبغضنى وأبغضه وأيضا * يرانى دونه وأراه دونى

فلو أنا على حجر الخ يريد أنهما لشدة العداوة لايختلط دماؤهما فلو ذبحا على حجر لافترق الدميان اه ثم رأيت فى الفارضى فى باب النسب أن العرب تقول ان دم المتباغضين لايجتمع اه (قوله وقد يستغنى عن الاولى) أى لفظا لاتقديرا دمامينى فقوله كما يجيز أو يقعد تشبيه فى مطلق الجواز اذ لايحتاج الى تقدير مع أو بخلاف اما ثم ذكر الدمامينى أن ظاهر كلام بعضهم أن الفراء يجيز الاستغناء عن اما الاولى لفظا وتقديرا واجراءها مجرى أو (قوله تلم) الضمير يرجع الى النفس المذكورة فى البيت قبله من ألم اذا نزل وفى بعض النسخ تهاض بالبناء للمجهول من هاض العظم اذا كسره بعد جبره وعهد الدار رماء عهد فيها (قوله وقد سبق مافى هذا الثانى) أى من الخلاف فى شرح قوله وأتبعت لفظا فحسب الخ (قوله وهى الخ) شروع فى محترزات الشروط فكان الاولى التعبير بالفاء (قوله ولا يجوز لكن عمرو) أى على أن عمرو معطوف كما فى التوضيح أما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيجوز (قوله أو تلتها جملة) أى أو سبقت بنفى لكن تلتها جملة فلا ينافى أن المسبوقة بايجاب لايتلوها الا الجملة (قوله ورقاء) اسم رجل بوادره جمع بادرة وهى الحدة تصريح (قوله أى ولكن كان رسول الله الخ) حاصله أن لكن حرف استدراك لاعاطفة والواو هى العاطفة لجملة حذف بعضها على جملة وهذا مذهب المصنف وتقدم فى الشرح بقية الاقوال وقد يستشكل العطف بان قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجملة بعدها لاعطفها بالواو ويجاب بان المراد بكونها حرف ابتداء أنها غير عاطفة للجملة فلا ينافى عطفها بغيرها أفاده سم (قوله لان متعاطفى الواو المفردين الخ) بخلاف الجملتين فيجوز تخالفهما فى ذلك نحو قام زيد

أى للعطف بلا شرطان أحدهما افراد معطوفها والثانى أن تسبق بامر أو اثبات اتفاقا نحو اضرب زيدا لا عمرا وجاءنى زيد لا عمرو أو بنداء خلافا لابن سعدان نحو يا ابن أخى لا ابن عمى قال السهيلى وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءنى زيد لا رجل وعكسه ويجوز جاءنى رجل لا امرأة وقال الزجاجى وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءنى زيد لا عمرو ويرده قوله

كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوف لا عقاب القواعل

﴿تنبيهات * الاول﴾ فى معنى الامر الدعاء والتحضيض * الثانى أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل زيدا لا عمرا قائم * الثالث فائدة العطف بها قصر الحكم على ماقبلها اما قصر افراد كقولك زيد كاتب لا شاعر ردا على من يعتقد أنه كاتب وشاعر واما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل ردا على من يعتقد أنه جاهل * الرابع أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (وبل كلكن) فى تقرير حكم ماقبلها وجعل ضده لما بعدها (بعد مصحوبيها) أى مصحوبى لكن وهما النفى والنهى (كلم أكن فى مربع بل تيها) المربع منزل الربيع والتيهاء الأرض التى لا يهتدى بها ونحو لا تضرب زيدا بل عمرا (وانقل بها

ولم يقم عمرو وقد يقال محل عدم اختلاف متعاطفى الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصحبها ما يقتضى الاختلاف كلكن فتأمل (قوله أى للعطف بلا الخ) فيه مسامحة فان الشرط الاول لا يفيده كلام المصنف (قوله شرطان) بقى شرط ثالث وهو أن لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ماجاءنى زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا تأكيد للنفى وفى هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم النفى وقد اجتمعا فى ولا الضالين مغنى (قوله افراد معطوفها) أى ولو تأويلا فيجوز قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذا من قول الهمع ولا يعطف بها جملة لا محل لها فى الاصح (قوله وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر) قال البعض هو ظاهر فيما اذا كان المتناول والاعم الثانى لا الاول اه ولك أن تقول جواز جاءنى رجل لا زيد اذا جعلت لا بمعنى غير صفة لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو فرض الكلام وقد علل الفارضى وغيره عدم جواز جاءنى زيد لا رجل وعكسه بان الرجل يصدق بزيد فيلزم التناقض * لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف المقتضى للمغايرة فلا تناقض * لانا نقول المغايرة التى يقتضيها العطف صادقة بالمغايرة الجزئية كالمغايرة التى بين العام والخاص والمطلق والمقيد فالتناقض غير منتف بحسب مدلول اللفظ وكالمثالين المذكورين فى الامتناع قام زيد لا الناس وقام الناس لا زيد نعم قال التقى السبكى كما حكاه عنه ولده فى شرح التلخيص يخطر لى جواز قام الناس لا زيد ان أريد اخراج زيد من الناس على وجه الاستثناء لكن لم أر أحدا من النحاة عد لا من حروف الاستثناء فاعرف ذلك (قوله وقال الزجاجى وأن لا يكون الخ) علل بان العامل يقدر بعد العاطف ولا يصح أن يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ورد بانه لو توقف صحة العطف على تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا ذكره البعض ثم رأيته فى المغنى أى لمنع لا من تقدير ليس بعد الواو (قوله كأن دثارا الخ) دثار بكسر الدال المهملة وفتح المثلثة اسم راع واللبون النوق ذات اللبن وحلقت ذهبت وتنوف بفتح الفوقية وضم النون وفتح الفاء جبل عال والقواعل بالقاف ثم العين المهملة الجبال الصغيرة وكنى بذلك عن عدم عود هذه اللبون (قوله الدعاء) نحو رحم الله أبا بكر لا أبا جهل وقوله والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا عمرا قال ذلك أبو حيان وخالفه الرضى فقال لا تجىء الا بعد الاستفهام والعرض والتمنى والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهى ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضى فلا يقال قام زيد لا قعد لانها موضوعة لعطف المفردات وانما جاز على قلة عطفها المضارع لمضارعته الاسم ولا يجوز تكريرها كسائر حرف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر بل لو قصدت ذلك أدخلت الواو فى المكرر وكانت هى العاطفة ولا تأكيد لكنه قال فى الكلام على بل قيل لا تجىء بل بعد التحضيض والتمنى والترجى والعرض والاولى أن يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهى كالتحضيض والعرض اه والظاهر أن العرض كالتحضيض عند أبى حيان ثم القلب الى جواز مجىء لا بعد الاستفهام أميل نحو أقام زيد لا عمرو (قوله اما قصر افراد الخ) لم يذكر قصر التعيين مع أنها تكون له نحو زيد كاتب لا شاعر لمتردد فى أى الوصفين ثابت لزيد مع علمه بثبوت أحدهما لا على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لا شاعر) فى تمثيله لقصر الافراد بما ذكر ولقصر القلب بقولك زيد عالم لا جاهل اشارة الى ما قالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصفين فى قصر الافراد دون قصر القلب (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا كان الاولى تأخيره الى قول الناظم وحذف متبوع بدا هنا استبح (قوله وبل كلكن) اعترض بانه احالة على مجهول لانه لم يذكر أولا معنى لكن وأجيب بان وجه الشبه الذى ذكره الشارح مشهور فى لكن فالاحالة على مشهور بين النحاة (قوله فى تقرير الخ) أى تثبيته فى ذهن السامع والحاصل أنها مع النفى والنهى تفيد أمرين تأكيدى وهو تقرير ماقبلها وتأسيسى وهو اثبات نقيضه لما بعدها ومع الخبر المثبت والامر أمرين تأسيسيين ازالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجعله لما بعدها قال الشمنى قال الرضى وظاهر كلام الاندلسى وهو الظاهر أنها بعد النفى والنهى أيضا تصير الحكم الاول كالمسكوت عنه اه وفى كون هذا هو الظاهر نظر وقد عد فى المغنى من الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم بل حرف اضراب قال وصوابه حرف استدراك واضراب فانها بعد النفى

للثان حكم الاول) فيصير كالمسكوت عنه (فى الخبر المثبت والامر الجلى) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفى والنهى فتكون ناقلة لمعناهما الى ما بعدهما وعلى ذلك فيصح ما زيد قائما بل قاعدا و بل قاعد ويختلف المعنى قال الناظم وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته ولابد لكونها عاطفة من افراد معطوفها كما رأيت فان تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وتفيد حينئذ اضرابا عما قبلها اما على جهة الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون أى بل هم عباد ونحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الانتقال من غرض الى آخر نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم فى غمرة من هذا وادعى الناظم فى شرح الكافية أنها لا تكون فى القرآن الا على هذا الوجه والصواب ما تقدم

﴿تنبيهات﴾ * الاول لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيدا بل عمرا ولا نحوه * الثانى تزاد قبلها لا لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب كقوله

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم * يقض للشمس كسفة أو أفول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى وليس بشئ كقوله

وما هجرتك لا بل زادنى شغفا * هجر وبعد تراخى لا الى أجل

(وان على ضمير رفع متصل) مستترا كان أو بارزا (عطفت فافصل بالضمير المنفصل) نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم (أو فاصل ما) اما بين العاطف والمعطوف عليه واما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به فى نحو يدخلونها ومن صلح ولا فى نحو ما أشركنا لفاصل

والنهى بمنزلة لكن سواء اه (قوله للثان) حذف ياؤه للضرورة (قوله فيصير) بالنصب بأن مضمرة فى جواب الامر وقوله المسكوت عنه أى أصالة وان صار مسكوتا عنه لعارض الاضراب فصح الاتيان بالكاف ومعنى كون زيد فى قولك قام زيد بل عمرو كالمسكوت عنه صيرورته كأنه لم يثبت له قيام ولم ينف عنه (قوله والامر الجلى) أى الظاهر واحترز به عن العرض والتحضيض كما فى الغزى ومر خلافه عن الرضى (قوله ذلك) أى النقل (قوله وعلى ذلك) أى الجواز المذكور وقوله بل قاعدا أى بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا وأورد على المبرد وعبد الوارث أنه يلزمهما أن لا تعمل ما فى قائما شيأ لان شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه وأجيب بان انتقاضه بعد مضى العمل لا يضر قياسا على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية الواقعين بعد النفى المنتقض بعدهما نحو

وما أصاحب من قوم فاذكرهم * الا يزيدهم حبا الى هم

(قوله و بل قاعد) أى على أن قاعد خبر مبتدا محذوف أى بل هو قاعد (قوله و يختلف المعنى) لان النصب يقتضى انتفاء القعود والرفع يقتضى ثبوته (قوله ومنع الكوفيون الخ) تورك على الناظم بانه يوهم كثرة العطف ببل فى الخبر المثبت والامر الجلى لانه ذكره مع العطف بها بعد النفى والنهى من غير تفصيل فتأمل (قوله وشبهه) هو النهى (قوله وتفيد حينئذ) أى حين اذ تلاها جملة وكلامه يفيد أنها فى حال عطفها المفرد ليست للاضراب قال شيخنا وفى شرح الفارضى خلافه اه وفى المغنى أنها للاضراب فى الامر والايجاب (قوله نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه الخ) أى قيل فى نحو ذلك للاضراب الابطالى بناء على ان المضرب عنه المقول بالميم أما اذا كان المضرب عنه القول فالاضراب انتقالى اذ الاخبار بصدور ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الابطال (قوله والصواب ما تقدم) أجيب عن الناظم بحمل كلامه على انها لا تكون فى القرآن بيقين الا على وجه الانتقال والآيتان الاوليان ليست بل فيهما للاضراب الابطالى بيقين لاحتمال انها للاضراب عن القول فتكون انتقالية كما مر (قوله الاول الخ) هذا التنبيه يستفاد من النظم (قوله لا يعطف ببل) مثلها لكن ولا على ما مر (قوله ولا نحوه) بالرفع أى نحو هذا التركيب نحو هل ضربت زيدا بل عمرا (قوله تزاد قبلها لا) المراد بزيادتها كونها لا للعطف ولا لنفى ما بعدها كما قاله الشمنى فلا ينافى أنها نافية للايجاب قبلها (قوله لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم للاول بعد الايجاب) اعلم أن لا بعد الايجاب لنفى الايجاب الذى قبلها وصيرورته نصا فى النفى بعد صيرورته بحرف الاضراب لولاها كالمسكوت عنه يحتمل النفى وغيره وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد الاضراب اذ ليس ما أفادته معنى تأكيديا بل ذلك معنى تأسيسى أفاده الدمامينى وقوله عن جعل متعلق بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بتزاد ومثله قوله الآتى بعد النفى ومقتضى جعله بل فى قوله بل الشمس للاضراب الذى قدم أنه مفاد بل الداخلة على جملة أنها فى قوله بل الشمس داخلة على جملة أى بل هو الشمس وليس بلازم كما يفيده ما مر عن شرح الفارضى والمغنى ولك منع الاقتضاء بحمل قوله سابقا وتفيد حينئذ اضرابا على معنى أنها اذا تلاها جملة لا تكون الا للاضراب بخلاف ما اذا تلاها مفرد فانها للاضراب فى الامر والايجاب دون النفى والنهى فافهم (قوله كسفة أو أفول) الكسفة التغير الى سواد والأفول الغيبوبة (قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح محترزه لظهوره (قوله فافصل بالضمير المنفصل) أى لان المتصل المرفوع كالجزء ممن اتصل به ولو عطف عليه كان كالعطف على جزء الكلمة فاذا أكد بالمنفصل دل افراده مما اتصل به بالتأكيد على انفصاله فى الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يحصل العطف على هذا التوكيد لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيدا للمتصل وهو باطل (قوله أو فاصل ما) قال الشيخ خالد ما اسم نكرة فى موضع جر نعت

ولا آباؤنا وقد اجتمع الفصلان فى مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم (و بلافصل يرد * فى النظم فاشيا وضعفه اعتقد) من ذلك قوله ورجا الاخيطل
من سفاهة رأيه * مالم يكن وأب له لينالا وقوله قلت اذا أقبلت وزهر تهادى * كنعاج الفلا تعسفن رملا وهو على
ضعفه جائز فى السعة نص
عليه الناظم لما حكاه
سيبويه من قول بعض
العرب مررت برجل
سواء والعدم برفع العدم
عطفا على الضمير المستتر
فى سواء لانه مؤول
بمشتق أى مستو هو
والعدم وليس بينهما
فصل (وعود خافض
لدى عطف على * ضمير
خفض لازما قد جعلا)
فى غير الضرورة وعليه
جمهور البصريين نحو
فقال لها وللارض وعليها
وعلى الفلك كالوا نعبد
الهك واله آبائك قال
الناظم (وليس) عود
الخافض (عندى لازما)
وفاقا ليونس والاخفش
والكوفيين (اذ قد أتى
* فى النظم والنثر الصحيح
مثبتا) فمن النظم قوله
* فاذهب فما بك والايام
من عجب * وقوله وما بينها
والكعب غوط نفانف
وهو كثير فى الشعر ومن
النثر قراءة ابن عباس
والحسن وغيرهما
تساءلون به والارحام
وحكاية قطرب مافيها
غيره وفرسه قيل ومنه
وصد عن سبيل الله وكفر
به والمسجد الحرام اذ
ليس العطف على
السبيل لانه صلة المصدر
وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته ﴿ تنبيهان * الاول ﴾ فى المسئلة مذهب ثالث وهو أنه اذا أكد الضمير
جاز نحو مررت بك أنت وزيد وهو مذهب الجرمى والزيادى وحاصل كلام الفراء فانه أجاز مررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد
* الثانى أفهم كلامه

لفاصل بمعنى أى فاصل كان وجوز المكودى ان تكون ما زائدة اه وانما اكتفى باى فاصل لان فصل الكلام قد يغنى عما هو واجب نحو أتى القاضى بنت الواقف فلان يغنى عما هو غير واجب أولى (قوله وضعفه اعتقد) أى على مذهب البصريين وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياسا على البدل نحو أعجبتنى جمالك والفرق على الاول أن الثانى فى العطف غير الاول غالبا فلابد من تقويته الاول بخلاف البدل وكالبدل التأكيد الا النفس والعين كما مر فى محله (قوله ورجا الاخيطل) تصغير الاخطل ومن فى قوله من سفاهة رأيه تعليلية وما مفعول رجا واللام فى قوله لينالا لام الجحود والفه للتثنية (قوله وزهر) أى ونسوة زهر كحمر جمع زهراء وأصل تهادى تتهادى أى تتبختر حذفت احدى التاءين والفلا اسم جنس جمعى للفلاة وهى الصحراء والمراد بنعاج الفلا بقر الوحش تعسفن أى أخذن على غير الطريق رملا أى فى رمل وقيد بقوله تعسفن الخ لانه أقوى فى التبختر (قوله وعود خافض) شامل للحرف والاسمى لكن لا يعاد الاسمى الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو جاءنى غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز نعم يجوز اذا قامت قرينة تدل على المقصود والذى ارتضاه الدمامينى أن المعطوف الجار والمجرور على الجار والمجرور لا المجرور فقط على المجرور كما استظهره الرضى لئلا يلزم الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله فى نحو المال بينى و بينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور راجع حاشية شيخنا (قوله وعليه) أى اللزوم جمهور البصريين لان الجار والضمير المجرور كالشئ الواحد فاذا عطفت بدون الجار فكانه عطف على بعض الكلمة وقيل غير ذلك كما بينه شيخنا (قوله وليس عندى لازما) اختاره أبو حيان وقال ينبغى أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار بان يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا على مذهب سيبويه فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر أى لا باعادة الجار ولا بدونها أى ولا عطف الضمير عليه الا باعادة الجار فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضمير مرفوعا ففى جوازه نظر اه دمامينى (قوله فاذهب الخ) جواب شرط محذوف أى اذا كنت فعلت الهجو والشتم المذكورين فى صدر البيت أعنى قوله * اليوم قد بت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فان ذلك ليس بعجيب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله وما بينها الخ) صدره * نعلق فى مثل السوارى سيوفنا * روى نعلق بنون المتكلم ومعه غيره مبنيا للفاعل وسيوفنا بالنصب على المفعولية و روى تعلق بتاء التأنيث مبنيا للمجهول وسيوفنا بالرفع على النيابة عن الفاعل والسوارى جمع سارية وهى الاسطوانة والواو فى وما حالية وما مبتدأ خبره غوط جمع غائط وهو المكان المطمئن الواسع وكنى بذلك عن طول القامة ونفانف صفته جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين و يقال للهواء الشديد كذا فى العينى ومثل السوارى صفة لمحذوف أى فى قامات مثل السوارى طولا ومراده بالكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا يظهر (قوله وغيرهما) كحمزة من السبعة (قوله تساءلون به) قال شيخنا بتخفيف السين اه وأما ما قيل ان الواو للقسم لا للعطف فعدول عن الظاهر مع أنه ان كان قسم الطلب فى قوله واتقوا الله ورد عليه أن قسم السؤال انما يكون بالباء كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف تقديره والارحام انه لمطلع على ما تفعلون كما قيل كان زيادة فى التكلف (قوله قيل ومنه الخ) وقيل خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف فيكون مجموع الجار والمجرور معطوفا على به وصوبه فى المغنى وكذا يقال فى مثل هذه الآية ورد عليه أن حذف الجار و بقاء عمله شاذ الا فى مواضع تقدمت فى حروف الجر ليس هذا منها اللهم الا أن يقال محل المنع اذا حذف غير تال لعاطف مسبوق بمثل الجار (قوله لانه) أى السبيل صلة المصدر أى فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل معمولاته) لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى (قوله اذا أكد الضمير جاز) أى قياسا على العطف على ضمير الفاعل اذا أكد والجامع شدة الاتصال بما يتصلان به وفرق الاول باوجه منها أن الضمير المجرور أشد اتصالا من ضمير الفاعل

جواز العطف على الضمير المنفصل مطلقا وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو أنا وزيد قائمان وإياك والأسد ونحو جمعناكم والأولين (والفاء قد تحذف مع ما عطفت * والواو إذ لا لبس) هو قيد فيهما أي تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما

لدليل مثاله في الفاء أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا ومثاله في الواو قوله فما كان بين الخير لو جاء سالما * أبو حجر إلا ليال قلائل أي بين الخير وبيني وقولهم راكب الناقة طليحان أي والناقة ومنه سرابيل تقيكم الحر أي والبرد ﴿تنبيهان * الأول﴾ أم تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله فما أدري أرشد طلابها أي أم غي وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها * الثاني قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله كيف أصبحت كيف أمسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت وفي الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وحكى عثمان عن أبي زيد أنه سمع أكلت خبزا لحما تمرا أراد خبزا ولحما وتمرا ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو (وهي) أي الواو (انفردت) من بين حرف العطف (بعطف عامل مزال) أي محذوف (قد بقي * معموله) مرفوعا كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك أو منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والإيمان أي وألفوا الإيمان أو مجرورا نحو ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة أي ولا كل سوداء وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دفعا لوهم اتقى) أي حذروه وأنه يلزم في الأول رفع فعل الأمر للاسم الظاهر وفي الثاني كون الإيمان

بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند إرادة الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين الضمير المجرور وعامله كما ذكره السيوطي فلم يؤثر توكيده جواز العطف (قوله جواز العطف على الضمير المنفصل الخ) أي لأن كلا من المذكورين ليس كالجزء فأجري مجرى الظاهر وقوله مطلقا أي مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الأبيات الثلاثة كلام يتعلق بحروف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف وأن تكون إلى جانب قوله واخصص بفاء البيت اهـ نكت (قوله إذ لا لبس) أي وقت عدم اللبس فإذ ظرفية لا تعليلية كما يشير إليه قول الشارح هو قيد فيهما (قوله أن اضرب الخ) الصواب حذف أن أو إبدال فانفجرت بفانبجست لأن الآية التي فيها فانفجرت هكذا فقلنا اضرب الخ والآية التي فيها أن هكذا وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وقوله بعد في غالب النسخ معطوف على فقلنا يدل على أنه أراد آية فقلنا اضرب الخ فكان عليه أن يحذف أن ويقول فقلنا اضرب الخ وقد وجد ذلك في بعض النسخ (قوله أي فضرب فانفجرت) قال البهاء السبكي طوى ذكر فضرب هنا للسرعة الامتثال حتى إن أثره وهو الانفجار لم يتأخر عن الأمر ثم قيل فضرب كله محذوف وقال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه دماميني (قوله معطوف على فقلنا) فيه مسامحة ظاهرة (قوله بين الخير) خبر كان مقدم وقوله أبو حجر بضم الحاء والجيم (قوله طليحان) أي ضعيفان فكون الخبر مثنى دليل على حذف المعطوف ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد وحينئذ لا شاهد فيه لكن قال في المغني هذا لا يتأتى في نحو غلام زيد ضربتهما (قوله أي أم غي) إنما لزم تقدير ما ذكر بناء على أن الهمزة دائما لا تكون إلا معادلة بين شيئين إما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كالبيت فإن طلابها حاصل فلا يسئل عن حصوله وإنما يسئل هل هو رشد أو غي وقد أسلفنا في مبحث أم تنظير ابن هشام في ذلك فتنبه بقي أن الزمخشري أجاز حذف ما عطفت عليه أم فقال في أم كنتم شهداء يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معادلها أي أتدعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي أيضا وقدر أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصاء بنيه باليهودية أم كنتم شهداء نقله في المغني وأقره (قوله قد يحذف العاطف وحده) أي على قول الفارسي وابن عصفور ومنعه ابن جني والسهيلي وإنما جاز حذف حرف الاستفهام اتفاقا لأن للاستفهام هيئة تخالف هيئة الإخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الأمثلة على بدل الإضراب كما في الدماميني ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت (قوله إلا في الواو وأو) كذا في نسخ وفي نسخ أخرى إسقاط قوله وأو والأولى هي الموافقة لقوله في التسهيل ويشاركها أي الواو في ذلك أو ومثله الدماميني بقول عمر رضي الله تعالى عنه صلى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء وكان في المغني حكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور اهـ قال الدماميني وظاهره أن الفاء لا تشاركهما في ذلك وقد قيل في علمته النحو بابا بابا إن تقديره بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الأول فالأول (قوله بعطف عامل الخ) أورد عليه ابن هشام أن الفاء تعطف عاملا حذف وبقي معموله نحو اشتريته بدرهم فصاعدا إذ التقدير فذهب الثمن صاعدا (قوله أي وليسكن زوجك) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا في التصريح قاله سم ويمكن أن يقال إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه أي ويسكن والجملة حينئذ خبرية لفظا إنشائية معنى (قوله تبوؤا الدار) أي نزلوها وأقاموا به فبمعنى هيأه (قوله وألفوا الإيمان) أي فالعطف من عطف الجمل وجعله قوم من عطف المفردات بتضمين الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوف أي آثروا الدار والإيمان والوجهان في وزججن الحواجب والعيونا (قوله وهو أنه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه أن هذه اللوازم المذكورة

متبوأ وانما يتبوأ المنزل وفى الثالث العطف على معمولى عاملين ولا يجوز فى الثانى أن يكون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة فى تقييد الانصار
بمصاحبة الايمان اذ هو أمر معلوم (وحذف متبوع) أى معطوف عليه (بدا) أى ظهر (هنا) أى فى هذا الموضع وهو
العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما (استبح) كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك والتقدير ومرحبا بك وأهلا ونحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا أى أنهملكم فنضرب ونحو أفلم يروا الى ما بين أيديهم أى أعموا فلم يروا وأما حذفه مع أو فى قوله

فهل لك أو من والد لك قبلنا * أى فهل لك من أخ أو من والد فنادر

﴿تنبيهان * الاول﴾ قال فى التسهيل ويغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا * الثانى قال فيه أيضا وقد يتقدم المعطوف بالواو للضرورة وقال فى الكافية ومتبع بالواو قد يقدم موسطا * ان يلتزم ما يلزم * وظاهره جوازه فى الاختيار على قلة قال فى شرحها قد يقع أى المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرجه التقديم الى التصدير أو الى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت * موسطا ان يلتزم ما يلزم * فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ولا ما أحسن وعمرا زيدا ولا ما وعمرا أحسن زيدا لعدم تصرف العامل ومثال التقديم الجائز قول ذى الرمة

كانا على أولاد أحقب لاحها * ورمى السفى أنفاسها بسهام
جنوب دوت عنها التناهى وأنزلت * بها يوم ربّاب السفير خيام

أراد لاحها جنوب ورمى السفى

المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال دفعا للوهم اتقى بل كان المناسب اذا كان المراد هذا أن يقال دفعا للامر اتقى الا أن يقال المراد بالوهم الخطأ (قوله يلزم فى الاول الخ) قد يقال يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا اهـ مغنى فلا يشترط لصحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه (قوله متبوأ) أى منزولا (قوله على معمولى عاملين مختلفين) العاملان ماوكل والمعمولان بيضاء وشحمة (قوله فى تقييد الانصار) كذا فى نسخ وهو الموافق لما عليه المفسرون من أن الآية واردة فى الانصار وفى نسخ المهاجرين وهى غير موافقة الا أن يقرأ بفتح الجيم أى المهاجر اليهم (قوله وحذف متبوع بدا هنا استبح) لم يذكر ذلك مع أم وقد قيل فى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم متصلة فالتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم ومر عن الزمخشرى والواحدى تجويز ذلك فى أم كنتم شهداء وأسلف الشارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف نحو أعطيتك لا لتظلم أى لتعدل لا لتظلم (قوله وبك وأهلا) الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول كالواو فى وعليكم السلام جوابا لمن قال السلام عليكم والثانية لعطف أهلا على مرحبا المقدر عطف مفرد على مفرد وهى محل الاستشهاد كذا فى التصريح وقوله والثانية الخ مبنى على أن العامل فى الجميع واحد أى صادفت كذا وكذا ومنهم من جعل ذلك من عطف الجمل وقدر لكل واحد ما يناسبه وسيبويه يجعل مرحبا وأهلا منصوبين على المصدر نقل ذلك شيخنا عن الطبلاوى (قوله قال فى التسهيل الخ) تفصيل لما أجمله المتن دفع به توهم المساواة (قوله وقد يتقدم المعطوف بالواو) خالف هشام فى التخصيص بالواو وأجراه فى الفاء وثم وأو ولا قاله السيوطى ﴿فائدة﴾ فصل الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة وفصل غيرهما سائغ بقسم وظرف سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله عمرو وما ضربت زيدا لكن فى الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم فى الدار قعد أو بل والله قعد اهـ همع وألحق أبو حيان الحال بالظرف لانها مفعول فيه فى المعنى وبنى عليه اعرابه أشد من قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا حالا من ذكرا المعطوف على كذكركم قال لان المعنى اذكروا الله ذكرا كذكركم آباءكم أو ذكرا أشد فأشد فى الاصل صفة ذكرا فلما قدم عليه اعرب حالا منه وجوز وجها آخر وهو أن يكون ذكرا مصدرا لاذكروا ويكون كذكركم آباءكم فى موضع نصب على الحال من ذكرا وأشد معطوف على كذكركم فتكون حالا معطوفة على حال وعدل كما قال الى هذين الوجهين عن كون ذكرا تمييزا لاقتضائه ان الذكر ذاكر ومنهم من التزمه على الاسناد المجازى من وصف الشئ بوصف صاحبه نحو جده أجد وفى الكشاف ان أو أشد ذكرا فى موضع جر عطف على ضمير المخاطبين فى كذكركم أى مثل ذكر قريش آباءهم أو قوم أشد منهم ذكرا أو فى موضع نصب عطف على آباءكم أو أشد ذكرا من آبائكم على ان ذكرا من فعل المعلوم أو المجهول قال التفتازانى وتحقيقه ان المصدر عبارة عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ مبنيا للفاعل وقد يؤخذ مبنيا للمفعول والمعنى على الاول أو قوم أشد ذاكرية وعلى الثانى أو قوم أشد مذكورية واختار ابن الحاجب ان أشد ذكرا حال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير أو اذكروه حال كونكم أشد ذكرا (قوله للضرورة) تخصيصه بالضرورة مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جوازه اختيارا بقلة (قوله ان لم يخرجه التقديم الخ) أى ولم يكن المعطوف مخفوضا فلا يجوز مررت وزيد بعمرو ولم يكن العامل مما لا يستغنى بواحد فلا يقال اختصم وعمرو زيد خلافا لثعلب كذا فى السيوطى والدمامينى (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أى أو يخرجه التقديم الى تقدمه على عامل لا يتصرف كالمثال الاخير وفى نسخ أو التقدم عليه وهى ظاهرة (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كانا على اولاد) أى حمر أولاد أحقب أى اولاد فحل من الحمر أحقب أى فى موضع الحقيبة منه وهو مؤخره بياض لاحها بالحاء المهملة أى غيرها والسفى بفتح السين المهملة والفاء قال فى القاموس

ومنه قول الآخر وأنت
غريم لا أظن قضاءه *
ولا العنزى القارظ الدهر
جائيا أراد ولا أظن
قضاءه جائيا هو ولا
العنزى (وعطفك الفعل
على الفعل يصح) بشرط
اتحاد زمانيهما سواء اتحد
نوعهما نحو لنحيي به بلدة
ميتا ونسقيه وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم اجوركم
ولا يسألكم أموالكم أم
اختلفا نحو قوله تعالى
يقدم قومه يوم القيامة
فأوردهم النار تبارك
الذى ان شاء جعل لك
خيرا من ذلك جنات
تجرى الآية (واعطف
على اسم شبه فعل فعلا)
نحو صافات ويقبضن
فالمغيرات صبحا فأثرن
لاتحاد جنس المتعاطفين
فى التأويل اذ المعطوف
فى المثال الاول فى تأويل
المعطوف عليه

هو التراب والهزال وكل شجر له شوك واحدته سفاة اه والمعنى الاول والثالث مناسبان هنا وأما قول البعض هو شوك مخصوص فمع كونه مخالفا لما فى القاموس هو غير مناسب لقوله بسهام لان معناه بشوك كالسهام كما قاله هو وسيأتى أنفاسها أى الاولاد على حذف مضاف أى محل أنفاسها بسهام متعلق برمى أى بشوك كالسهام جنوب فاعل لاحها والجنوب ريح معلومة دوت بالدال المهملة قال فى القاموس دوى الماء أى علاه ما تسفيه الريح اه فقول البعض أى جفت فيه نظر وأما ذوى بالمعجمة ففى القاموس ذوى البقل كرمى ورضى ذويا كصلى ذبل وأذواه الحر انتهى عنها أى عن الجنوب أى من أجلها التناهى فاعل دوت وهى جمع تنهيه وهى الموضع الذى ينتهى الماء اليه ويحبس فيه وأنزلت بها أرجع البعض الضمير لأولاد أحقب وعليه فأنزلت عطف على لاحها وأهمل المعنى عليه وجملت فوقها الخيام ويحتمل رجوعه الى الجنوب فتكون الباء فى بها سببية قال البعض والمراد بيوم رباب السفير يوم شدة الحر اه وفى القاموس الرباب كرمان وشداد الجماعة وذكر للسفير معانى أنسبها هنا الرياح يسفر بعضها بعضا وفى البيت من عيوب القافية الاقواء (قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام ذى الرمة فكان الموافق الاتيان بالضمير العائد على ذى الرمة بدل التعبير بالآخر (قوله وأنت) بكسر التاء لان الخطاب لمحبوبته والعنزى بفتح العين المهملة والنون بعدها زاى نسبة الى عنزة قبيلة وهو أحد رجلين خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا أصلا فضرب بهما المثل (قوله وعطفك الفعل الخ) قال ابن هشام قال بعض الطلبة لا يتصور عطف الفعل على الفعل مثالا لان نحو قام زيد وقعد عمر والمعطوف فيه جملة لا فعل وكذا قام وقعد زيد لان فى أحد الفعلين ضميرا قلت له فاذا قلت يعجبنى أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبنى أن يقوم زيد ويخرج عمرو فيا لها من خجلة وقع فيها اه سيوطى ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه اه سم (قوله بشرط اتحاد زمانيهما) اى مضيا أو حالا أو استقبالا (قوله سواء اتحد نوعهما) أى المتعاطفين بان كانا ماضيين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو يقدم قومه الخ) فأوردهم معطوف على يقدم لانه بمعنى يوردهم كما قاله أبو البقاء قال شيخ الاسلام زكريا ويحتمل أن يكون أوردهم معطوفا على اتبعوا أمر فرعون فلا اختلاف فى اللفظ ويرد عليه وان أقره شيخنا والبعض أن زمنى المتعاطفين حينئذ مختلفان لمضى زمن الاتباع واستقبال زمن الايراد فلم يوجد شرط عطف الفعل على الفعل الا أن يراد بالنار ما يشمل نار القبر ومتباعدان جدا فلا وجه حينئذ للفاء فقد يرتم يحتمل أن يكون العطف فى الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل وكذا فى كثير من الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد (قوله تبارك الذى الخ) الشاهد فى ويجعل على قراءة الجزم عطفا على جعل الذى هو فى محل جزم (قوله فالمغيرات صبحا) ظاهره أن أثرن معطوف على مغيرات وبه صرح فى التصريح مع أنهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على الاصح ويجاب بان ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا فان كان مرتبا فالعطف على ما يليه كما نقل عن الكمال ابن الهمام واذا عطف بمرتب أشياء ثم عطف بغير مرتب شئ فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام المغنى فى أول الجملة الرابعة من الجمل التى لا محل لها وينظر بكل تقدير محل أثرن من الاعراب فانه لا جائز أن يكون الجر لعدم دخوله الافعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده اذا الفرض أنه معطوف على مجرور فقط الا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على سبيل الاستقلال اما على سبيل التبع كما هنا فيدخل فان قلت صرحوا بان الجملة الفعلية تقع فى محل جر فلم لم تكن جملة فأثرن فى محل جر قلت الفرض أن المعطوف الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها اه دنوشرى وأجاب الاسقاطى بان الذى يظهر أن أثرن لا محل له من الاعراب لعطفه على ما لا محل له وهو صلة أل وما فيها من اعراب ليس بطريق الاصالة حتى يراعى فى الفعل المعطوف بل بطريق العارية من أل الموصولة لكونها على صورة الحرف نقلوا اعرابها الى صلتها فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظرا الاصلها (قوله اذ المعطوف فى المثال الاول فى تأويل المعطوف عليه) أى لان صفات حال والاصل فى الحال الافراد فيقبضن مؤول بقابضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه وكذا يقال فى نظائره وفى الكلام حذف مضاف أى فى تأويل مثل المعطوف عليه وكذا يقال

(قوله الا أن يقال الخ) العطف باعتبار المعنى وكذا يقال فى العطف عليه باعتبار المعنى أيضا (قوله وأجاب الخ) لا يتأتى جوابه الا فى أثرن ونحوه مع أن الاشكال عام

وفي الثاني بالعكس (وعكسا استعمل تجده سهلا) كقوله * أم صبي قد حبا أودارج * وقوله * يقصد في أسوقها وجائر * وجعل منه الناظم يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق وجعل ابن الناظم تبعا لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتا والأصل فيه أن يكون اسما ﴿خاتمة﴾ في مسائل متفرقة * الأولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل فالأول نحو قام زيد وعمرو والثاني نحو قام زيد وأنا فانه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا فان لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو أقوم أنا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك وكذلك باقيها وكذلك المضارع المفتتح بتاء التأنيث نحو لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب اليه مخالف لما تظافرت عليه نصوص النحويين المعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت * الثانية لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد * الثالثة لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو * الرابعة في عطف الخبر على الانشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبر المحذوف ويؤيده قوله

فيما بعده (قوله وفي الثاني بالعكس) أي لأن المعطوف عليه صلة وحقها أن تكون جملة فالمغيرات مؤول باللاتي أغرن (قوله أم صبي الخ) صدره * رب بيضاء من العواهج * جمع عوهج وهو الطويل العنق من الظباء والنعام والنوق والمراد هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبيضاء باعتبار المحل أو خبر محذوف والنصب بتقدير أمدح والمؤول هو الأول لأنه وصف والأصل فيه الافراد على ما ارتضاه الشارح بعد وسيأتي ما فيه والدارج المقارب بين خطاه وقد يشكل جر دارج مع عطفه على الفعل وحده الا أن ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله يقصد الخ) صدره * بات يعشيها بعضب باتر * ضمير يعشيها للمرأة لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالعضب الباتر أي السيف القاطع ويقصد من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لعضب في تأويل قاصد لأنه وصف والأصل فيه الافراد وجعله العيني حالا ويرده جر المعطوف والأسوق جمع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) أقول هذا انما يتم في البيت الثاني أما في الأول فلا لأن ما علل به معارض بوجوده في الأول بل وجوده فيه أقوى مما علل به لأنها تبعد كون الفعل في تأويل الاسم فالوجه أن المؤول في البيت الأول الثاني وفي الثاني الأول فعليك بالانصاف (قوله فانه لا يصلح قام أنا) أي هذا التركيب بعينه فلا يرد أنه يصلح أن يقال انما قام أنا فأنا قد باشرت العامل (قوله من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن) أي ويغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل وكذا يقال في بقية الأمثلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا أولكم وآخركم فيقدر عامل على الأول ويكون من ابدال الجمل بعضها من بعض ولا يحتاج اليه على الثاني (قوله لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف) أي بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسئلة الأولى أو ما هو بمعناه فانه يفيد أنه لا يشترط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاعتراض لا كما قرره البعض (قوله منعه البيانيون) قال السيد منع البيانيين انما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل فان ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول اذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والانشائية بخلاف ما لا محل لها اهـ شمني (قوله وأجازه الصفار الخ) قال البهاء السبكي أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لأنه عند مجوزه يجوزه لغة ولا يجوزه بلاغة اهـ شمني وفيه عندي نظر وان أقره شيخنا والبعض لأن عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم (قوله بنحو وبشر الخ) أي لأنه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر وأجيب بأن الكلام منظور فيه الى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف) أي لأنه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لأنك تقول قوموا واقعد يا زيد (قوله على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف) أي لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر وعن الرضي منع جمع النعتين اتباعا وقطعا في مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيده في المغني وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثني الامن

وان شفائي عبرة مهراقة * وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغي غزالا عند دار ابن عامر * وكحل أماقيك الحسان باثمد

* الخامسة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في نحو
قام زيد وعمرا أكرمته
ان نصب عمرو أرجح لان
تناسب الجملتين أولى من
تخالفهما والثاني المنع
مطلقا والثالث لابي علي
يجوز في الواو فقط
* السادسة في العطف
على معمولي عاملين أجمعوا
على جواز العطف على
معمولي عامل واحد نحو
ان زيدا ذاهب وعمرا
جالس وعلى معمولات
عامل واحد نحو أعلم زيد
عمرا بكرا جالسا وأبو بكر
خالدا سعيدا منطلقا
وعلى منع العطف على
معمول أكثر من عاملين
نحو ان زيدا ضارب أبوه
لعمرو وأخاك غلامه
بكر وأما معمولا عاملين
فان لم يكن أحدهما جارا
فقال الناظم هو ممتنع
اجماعا نحو كان آكلا
طعامك عمرو وتمرك بكر
وليس كذلك بل نقل
الفارسي الجواز مطلقا
عن جماعة قيل منهم
الاخفش وان كان أحدهما
جارا فان كان مؤخرا نحو
زيد في الدار والحجرة عمرو
أو وعمرو الحجرة
فنقل المهدوي أنه ممتنع
اجماعا وليس كذلك بل
هو جائز عند من ذكرنا
وان كان الجار مقدما نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو
أو وعمرو الحجرة فالمشهور
عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال
الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف جاز والا امتنع والله أعلم

أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار انما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشئ مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لانه الذي اقتضاه المقام اهـ والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصحح المسئلة بجعل الوصف خبر مبتدا محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصفار أن الوصف اذا زال بالكلية بان قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الانشاء وجوابه قول المغني ولا حجة الخ قاله الدماميني (قوله عبرة) بالفتح الدمع مهراقة بفتح الهاء التي زادوها على غير قياس أي مراقة والرسم الاثر والدارس المنمحي والمعول مصدر ميمي بمعنى التعويل أي البكاء برفع صوت أو اسم مكان أو اسم مفعول محذوف الصلة من عولت على فلان اعتمدت عليه كذا في الشمني وبه يعرف ما في كلام البعض وبحث في الاستشهاد بالبيت بان الاستفهام فيه انكاري فهو خبر معنى وحينئذ لا شاهد فيه (قوله تناغي غزالا) التاء للخطاب أي تكلمه عما يسره والاماقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف واللحاظ بفتح اللام طرفها مما يلي الاذن والاثمد بكسر الهمزة والميم حجر يكتحل به وقد يقال كحل معطوف على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكحل الخ وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مطلقا) أي بالواو وغيرها (قوله على معمول أكثر من عاملين) اضافة معمول الى أكثر جنسية بدليل المثال فان فيه العطف على ثلاث معمولات لثلاثة عوامل (قوله وأما معمولا عاملين الخ) الاصح في هذه المسئلة ما ذهب اليه سيبويه من المنع مطلقا لقيام العاطف مقام العامل والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين لضعفه وما أوهم ذلك يؤول بتقدير عامل بعد العاطف فيكون اما من عطف الجمل كما في قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو أو من عطف المفردات لكن لا من العطف على معمولي عاملين بل على معمولي عامل واحد كما في ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة بنصب تمرة وشحمة بقي أنهم لم يتعرضوا للعطف على معمولات عاملين نحو ان زيدا ضارب عمرا وبكرا قاتل خالدا ونحو ان زيدا ضارب أبوه عمرا وأخاك غلامه بكرا والظاهر انه كالعطف على معمولي عاملين فتأمل (فائدة) قال الرضي كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاآني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا فالضمير للمعطوف والمعطوف عليه وأما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فالضمير للكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله أحق أن يرضوه أي يرضوا أحدهما لان ارضاء أحدهما ارضاء للآخر ونحو زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول لدلالة خبر الثاني أو العكس ويجوز تخريج الآية الثانية على هذا الوجه باحتماليه ويجوز تقديم الخبر نحو زيد قام وعمرو وعلى الحذف من الثاني لدلالة خبر الاول وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقيل قاما وأما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه فقال بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام ويجوز تقديم الخبر على الحذف من الثاني نحو زيد قام فعمرو أو ثم عمرو وقالوا ولا تجوز المطابقة لان تفاوتهما بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير وأجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ يقال قام الرجلان مع ترتيبهما والاضمار كالاظهار في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقمت لهما وجاءني زيد ثم عمرو وهما صديقان وأما لا وبل وأو وأم واما ولكن فمطابقة الضمير معها وعدمها بحسب قصد المتكلم فان قصدت أحدهما وذلك واجب في الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وأزيد أم عمرو أتاك وزيد أو هند جاءني اذ المعنى أحدهما جاءني ويغلب المذكر كما رأيت وتقول في غير الاخبار جاءني اما زيد واما عمرو فأكرمته وأزيدا ضربت أم عمرا فأوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو

فاكر منه وان قصد تهمامعا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيد وعمرو جاءني وقد ذهبت اليهما قال تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما واسست أو بمعنى الواو كما قيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقيرا فلا بأس فان الله أولى بالغنى والفقير لكن يجوز في أو التي للاباحة المطابقة وان كان المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين وباحثهما لانها لجواز الجمع بين الامرين تشبه الواو اه ملخصا

﴿البدل﴾

(قوله التابع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحا وأما معناه لغة فالعوض قال بعضهم كيف يستقيم للناظم تعريف البدل بحد جامع مانع مع قوله في عطف البيان وصالحا لبدلية يرى * أجيب بان جواز الامرين باعتبار قصدين فان قصد بالحكم الاول وجعل الثاني بيانا له فهو عطف البيان وان قصد به الثاني وجعل الاول كالتوطئة له فهو البدل * وحاصل الجواب أن الحيثية ملحوظة في تعريف كل منهما (قوله المقصود) أي وحده دون المتبوع هذا هو المناسب لاخراج الشارح به ما عطف نسقا بغير بل ولكن بعد الاثبات مما قصد فيه التابع والمتبوع معا فان قلت يخرج عن ذلك بدل البداء لان متبوعه أيضا مقصود كما يأتي قلت المراد المقصود قصدا مستمرا ومتبوع بدل البداء وان قصد أولا لكن صار بالابدال كالمسكوت عنه فقصده لم يستمر وبما قررناه يعلم ما في كلام البعض (قوله بالحكم) أي المنسوب الى متبوعه نفيا أو اثباتا اه تصريح (قوله بلا واسطة) المراد بها حرف العطف والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله اه زكريا ونحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله بالترجمة) أي عن المراد بالمبدل منه والتبيين له قال البعض وهو مبني على أن عطف البيان هو البدل اه والظاهر أن هذا البناء غير لازم لان البدل لا يخلو عن بيان وايضاح وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أي للمراد من المبدل منه ولا يخفى أن هذه الاسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المباين فافهم (قوله يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانها ليست مقصودة بالحكم وانما هي مكملات للمقصود بالحكم (قوله وعطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق فثلاثة أنواع * أحدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو فالثاني ليس بمقصود في الامثلة الثلاثة أما الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه وأما الاخيران فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول * النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود بالحكم وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول * النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله ولكن بعد الاثبات) صريح في ان لكن تعطف بعد الاثبات والذي تقدم أنها لا تعطف الا بعد النفي أو النهي نعم تقدم أنها تعطف بعد الاثبات على رأي الكوفيين فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقا) مفعول ثان لبلفي مقدم عليه والاول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضا) شرط صحته صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد أنفه ولا يجوز قطع زيد أنفه لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه اه دماميني قال شيخنا ومثله في ذلك بدل الاشتمال كما يأتي فعلى هذا لا بد في كل من بدل البعض وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه اه أي اجمالا كما يأتي وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فان غايته أمره الاجمال وهو من مقاصد البلغاء وأي فرق بين قطع زيد أنفه وأكلت الرغيف ثلثه فتأمل (قوله أو ما يشتمل) بالبناء للفاعل وعليه متعلق به أي أو بدلا يشتمل على المبدل منه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أي المبدل منه عليه أو المعنى أو بدلا يشتمل هو أي العامل عليه فكلامه محتمل للمذاهب الثلاثة الآتية في كلام الشارح كذا قال البعض وفيه أنه يلزم على الاخيرين جريان الصلة على غير ما هي له مع خوف اللبس فتدبر (قوله أو كمعطوف ببل) أي بعد الاثبات وهذا التشبيه انما يتم في بدل الاضراب دون بدلي الغلط والنسيان لان بدل الاضراب هو المشارك للمعطوف ببل في قصد المتبوع أولا قصدا صحيحا ثم الاضراب عنه الى التابع بخلاف بدلي الغلط والنسيان كما ستعرفه الا أن يقال التشبيه في مجرد كون الثاني مباينا للاول بمعنى أنه ليس

﴿البدل﴾

التابع المقصود بالحكم * بلا واسطة هو المسمى) في اصطلاح البصريين (بدلا) وأما الكوفيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل) أي يجيء البدل على أربعة أنواع * الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء

(قوله بحد الخ) ان كان مبنيا على أنه بدل وبيان في آن واحد فلا قائل به وان كان على أنه باعتبارين فلا داعي باعتبار الحيثية في التعريفين بل داخل في كل وخارج باعتبارهما وان كان مبنيا على أن تعريف كل شامل لكل فيحتاج للحيثية فيهما كما أجيب به لم يناسب قوله وأجيب الخ تامل

مما يطابق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ويسميه الناظم البدل المطابق لوقوعه فى اسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر وانما يطلق كل على ذى أجزاء وذلك ممتنع هنا والثانى بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ولابد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم أو مقدر نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا أى منهم * والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شئ من شئ يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه وأمره فى الضمير كامر بدل البعض فمثال المذكور ماتقدم من الامثلة ومثله قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ومثال المقدر قوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار أى النار فيه

عينه ولا بعضه ولا مشتملا عليه (قوله مما يطابق معناه) أى يطابق معناه معناه ففى ضمير يطابق مضاف مقدر والمراد المطابقة بحسب الماصدق بان يكون البدل والمبدل منه واقعين على ذات واحدة فلا يرد أنهما كثيرا ما يتغايران بحسب المفهوم نحو جاءنى زيد أخوك ثم التغاير الذى تقتضيه المطابقة ظاهر ان اختلفا مفهوما والا جعل التغاير باعتبار اللفظ وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله فى قراءة الجر) أما فى قراءة الرفع فالاسم مبتدأ خبره الموصول بعده أو خبر مبتدإ محذوف أى هو الله اه غزى (قوله وذلك) أى المذكور من الاجزاء أو التجزى المفهوم من قوله ذى أجزاء ممتنع هنا أى فى اسم الله تعالى لان مسماه لا يقبل التجزى (قوله قليلا) أى بالنسبة للبعض المتروك وكذا يقال فيما بعده أما بالنسبة للمبدل منه فقليل أبدا (قوله ولابد من اتصاله بضمير الخ) بخلاف البدل المطابق فانه لا يحتاج لرابط لكونه نفس المبدل منه فى المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدا فى المعنى لا تحتاج لرابط هذا وقال المصنف فى شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال لضمير عائد على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر اه وصحح غيره ما ذكره شارح من الاشتراط فى البدلين (قوله ثم عموا الخ) قال حفيد الموضح ان جعلت كثيرا بدلا من الضميرين المتصلين أعنى الواوين لزم منه توارد عاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على جواز حذف البدل اه وأجاب المصرح بان كثيرا بدل من الواو الاولى فقط والثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبى وهو ممنوع فتأمل (قوله نحو ولله على الناس الخ) أى بناء على أن من استطاع بدل من الناس وتقدم ما فيه مع بيان أوجه أخرى فى باب اعمال المصدر (قوله وهو بدل شئ من شئ) يشتمل عامله على معناه بطريق الاجمال كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه وسرق زيد ثوبه أو فرسه كذا فى نسخ وعليها كتب شيخنا وغيره وفى نسخ أخرى وهو ما دل على معنى اشتمل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشتمل عليه متبوعه فالاول كأعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه والثانى نحو سرق زيد ثوبه أو فرسه وكتب عليها مم ما نصه لعل المراد أن الثوب دل على الملبوس المستلزم للبس الذى اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبدل الاشتمال يقتضى حسن الاقتصار على المبدل منه لان ذلك شرط فى صحته اه (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أى يدل عليه دلالة اجمالية لكونه لا يناسب نسبته الى ذات المبدل منه ففى قولك أعجبنى زيد علمه الاعجاب لا يناسب نسبته الى ذات زيد التى هى مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفى قولك سرق زيد ثوبه انما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته الى شئ يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل المنسوب الى المبدل منه فى الظاهر على ذلك البدل اجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطرد لان بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما فى قتل أصحاب الاخدود النار بناء على أن النار بدل اشتمال من الاخدود كما سيذكره الشارح وقال ابن غازى معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وان تعلق فى اللفظ بغيره وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها بقى ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه اجمالية كما مر ولا يجوز أن تكون على التعيين على ما نقله الدمامينى عن المبرد وأقره وعبارته لا نقول من بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة الى بيان الاجمال الذى فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير أن القاتل سيافه وكذا فى أمثاله ولا يجوز مثل هذا الابدال أصلا اه فعلى هذا يشكل هذا التابع من أى التوابع فتأمل وعلم مما مر ما نقله أيضا الدمامينى عن المبرد من أن نحو ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط لان ما قبل البدل لا يدل عليه لان ضربت زيدا مفيد بغير احتياج الى شئ آخر لمناسبة العامل المبدل منه (قوله قتل أصحاب الاخدود) هو شق فى الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما فى الارض وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقى فيه

ومن

وقيل الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار اليها بقوله (وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب) أي تنشأ أقسام هذا النوع الاخير من كون المبدل منه قصد أولا لان البدل لابد أن يكون مقصودا لما عرفت في حد البدل فالمبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبق اللسان اليه فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لانه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وان كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الاضراب ويسمى أيضا بدل البداء * ثم أشار الى أمثلة الانواع الاربعة على الترتيب بقوله

(كزره خالدا وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلا مدى)

فخالدا بدل كل من كل واليدا بدل بعض وحقه بدل اشتمال ومدى يحتمل الاقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان النبل اسم جمع للسهام والمدى جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم انما أراد الامر باخذ المدى فسبق لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان أراد الامر باخذ النبل ثم بان له فساد تلك الارادة وأن الصواب الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان أراد الاول ثم أضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول في حكم المسكوت عنه فبدل اضراب وبداء والاحسن أن يؤتى فيهن ببل ﴿تنبيهات * الاول﴾ زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله

كأني غداة البين يوم تحملوا * لدى سمرات الحي ناقف حنظل

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت * الثاني رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص وبحذف المضاف وتنويه فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه انما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض

ومن كفر ترك اه تصريح ومنه يؤخذ أن أل في الاخدود للجنس لان الاخاديد ثلاثة لا واحد (قوله وقيل الاصل ناره الخ) وقيل أراد بالاخدود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أي أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل النار بدل اضراب أفاده زكريا (قوله وذا للاضراب الخ) أي انسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للاضراب كأن تقول بدل اضراب ان صحب البدل قصد المتبوع أي قصدا صحيحا كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف أي وان وقع دون قصد أي دون قصد صحيح بان لا يقصد أصلا بل يسبق اليه اللسان أو يقصد ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي فهو بدل غلط والهاء عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي سلب ببدل الغلط الحكم عن الاول وأثبت للثاني وجرى على هذا المرادي ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أي رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم للاول والصفة على الاحتمال الاول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني والاقرب عليه أن غلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل (قوله لان البدل الخ) علة لمحذوف أي لا من كون البدل مقصودا أو لا لان البدل الخ (قوله أي بدل سببه الغلط) أي بذكر الاول فالاضافة في بدل الغلط من اضافة المسبب الى السبب وان كانت في بدل الكل وبدل البعض للبيان وقوله لا أنه نفسه غلط أي كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض (قوله بدل البداء) بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي الظهور وسمي بذلك لان المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الاول قصدا (قوله اليدا) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب في بدل البعض مقدر أي اليد منه أو الاصل يده ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين (قوله وذلك) أي احتمال الاقسام الثلاثة (قوله فان النبل الخ) محط بيان التقادير المختلفة قوله فان كان المتكلم الخ وانما قدم قوله فان النبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى (قوله جمع مدية) بضم الميم وقد تكسر[1] نقله شيخنا عن الشارح والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهي السكين) قيد غيره بالعظيمة (قوله والاحسن أن يؤتى فيهن) أي في أوجه المثال المتقدمة ببل لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أي نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أي بليدا كما في التصريح ومعلوم أنه اذا أتى فيهن ببل خرج مدى عن كونه بدلا وصار عطف نسق (قوله كأني غداة البين الخ) الغداة أول النهار والبين الفراق وتحملوا ترحلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع سمرة وهي شجرة الطلح وناقف الحنظل بنون ثم قاف ففاء من يخرج حب الحنظل أراد أنه في تلك الغداة دمعت عينه كثيرا كما تدمع عين ناقف الحنظل لحرارته (قوله وتأولوا البيت) بان اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم (قوله العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص) أي على طريق المجاز المرسل ومراده بالعام والخاص ما يشمل الكل والجزء وهذا اشارة الى رد بدل البعض الى بدل الكل وقوله وبحذف المضاف وتنويه أي على طريق المجاز بالحذف وهذا اشارة الى رد بدل البعض وبدل الاشتمال الى بدل الكل وقوله فاذا قلت الخ راجع للوجهين قبله وقوله انما تريد أكلت بعض الرغيف أي على وجه اطلاق اسم الكل وارادة الجزء مجازا مرسلا أو على وجه تقدير المضاف مجازا بالحذف وقوله وبدل المصدر الخ راجع لقوله وبحذف الخ فان قلت كلام السهيلي على الوجه المذكور يقتضي أن رد بدل الاشتمال لا يكون على طريق المجاز المرسل مع أنه لا مانع منه بان يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتمال لا يطرد

---

[1] (قوله وقد تكسر الخ) هي مثلثة الميم وتجمع على مدى ومدى بالضم والكسر اه مصححه

وبدل المصدر من الاسم انما هو فى الحقيقة من صفة مضافة الى ذلك الاسم * الثالث اختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل
الثانى وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الاولين وذهب فى التسهيل الى الاول * الرابع رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد فى كلام العرب
نظما ولا نثرا وزعم قوم منهم ابن ٨٦ السيد أنه وجد فى كلام العرب كقول ذى الرمة * لمياء فى شفتيها حوة لعس * فاللعس بدل غلط

لان الحوة السواد واللعس
سواد يشوبه حمرة وذكر
بيتين آخرين ولا حجة له
فيما ذكره لامكان تأويله
* الخامس قد فهم من
كون البدل تابعا أنه
يوافق متبوعه فى الاعراب
وأما موافقته اياه فى
الافراد والتذكير
والتنكير وفروعها فلم
يتعرض لها هنا وفيه
تفصيل أما التنكير وفرعه
وهو التعريف فلا يلزم
موافقته لمتبوعه فيهما
بل تبدل المعرفة من
المعرفة نحو صراط العزيز
الحميد الله فى قراءة الجر
والنكرة من النكرة نحو
ان للمتقين مفازا حدائق
وأعنابا والمعرفة من النكرة
نحو وانك لتهدى الى
صراط مستقيم صراط
الله والنكرة من المعرفة
نحو لنسفعا بالناصية ناصية
كاذبة وأما الافراد
والتذكير وأضدادها
فان كان بدل كل وافق
متبوعه فيها مالم يمنع مانع
من التثنية والجمع ككون
أحدهما مصدرا نحو
مفازا حدائق أو قصد
التفصيل كقوله
وكنت كذى رجلين
رجل صحيحة
* ورجل رمى فيها الزمان

فشلت وان كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (ومن ضمير الحاضر) متكلما والتقييد
كان أو مخاطبا (الظاهر لا * تبدله) أى يجوز ابدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره فى أمثلته ولا يجوز أن يبدل الظاهر من
ضمير المتكلم أو المخاطب (الا ما احاطة جلا) أى الا اذا كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة نحو تكون لنا عيدا

لانه وان تأتى فى نحو نفعنى زيد علمه لا يتأتى فى نحو سرق زيد فرسه (قوله وبدل المصدر) أى سواء كان باقيا على مصدريته أو مرادا منه غير معناه المصدرى كالعلم فى نفعنى زيد علمه اذ الظاهر أنه بمعنى معلومه واقتصر على المصدر لانه الغالب فى بدل الاشتمال والا فقد يكون غير مصدر كما فى سرق زيد ثوبه أو فرسه (قوله من صفة) أى من هذا اللفظ كما قاله شيخنا فصفة بالنصب على الحال والمراد هذا اللفظ وما فى معناه كوصف وحال فاذا قلت أعجبنى زيد علمه انما تريد أعجبنى صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة (قوله اختلف فى المشتمل الخ) قال البعض الظاهر أن المراد بالاشتمال مطلق التعلق والارتباط والا لم يتأت الاطراد فى شئ من الاقوال اه وفيه أن الاشتمال بالمعنى المذكور يوجد فى بدل البعض وبدل الكل الا أن يقال وجه التسمية لا يوجب الاطراد فتأمل وانحط كلامه فى التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاولين) ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه اشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر فى قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذى أشعر به لفظ البدل اشعارا قريبا أو بالعكس وظاهره أيضا ان الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث فى حمل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة (قوله لمياء) فعلاء من اللمى كالفتى وهو سمرة فى باطن الشفة وهو مستحسن (قوله لامكان تأويله) كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أى حوة لعساء هذا وقد قيل كل من الحوة واللعس حمرة تضرب الى سواد وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه (قوله قد فهم من كون البدل تابعا الخ) أى لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد (قوله وفيه تفصيل) أى فيما ذكر من الموافقة (قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة الخ) محط الاضراب القسمان الاخيران وانما أتى بالقسمين الاولين تتميما للاقسام (قوله مفازا) أى مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتى ما فيه وقوله وأعنابا عطف على مفازا كما فى الجلالين (قوله بالناصية) هى ناصية أبى جهل وقوله كاذبة من المجاز العقلى (قوله ككون أحدهما مصدرا) نظر فيه بان المراد المطابقة فى المعنى وهى حاصلة لان المصدر يدل على الاثنين والجماعة ورده بعضهم بان مرادهم المطابقة فى اللفظ كما يدل عليه التعبير فى التثنية والجمع (قوله مفازا حدائق) أى فلم يقل مفاوز وفيه أن بدل الكل عين المبدل منه والذوات لا تكون نفس الحدث ويجاب بان ذلك على حد زيد عدل (قوله أو قصد التفصيل) عطف على كون وقد يقال المطابقة حاصلة معه لان البدل ليس كل واحد من شقى التفصيل على حدته بل مجموعهما وهو مطابق ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وكان جعله فى أحدهما دون الآخر تحكما جعل فى كل منهما دفعا للتحكم فاندفع بحث الدماميني بانه اذا كان مجموعهما هو البدل فالعامل فى كل واحد منهما مع أنه بمفرده غير بدل قال وهذا فى البدل كقولهم فى الخبر الرمان حلو حامض ونقل الطبلاوى عن سم أنه قال الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا هو الاول فقط وان كان البدل فى المعنى هو المجموع فليتأمل (قوله فشلت) بفتح الشين المعجمة أى بطلت حركتها (قوله ومن ضمير الحاضر) أى البارز لان ضمير الحاضر المستتر لا يبدل منه مطلقا فان ورد ما يوهم ذلك قدر للثانى فعل من جنس الفعل المذكور نحو تعجبنى جمالك ويكون من ابدال الجملة (قوله أى يجوز ابدال الظاهر الخ) بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما لم يجز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدته لان الضمير الحاضر فى غاية الوضوح (قوله ومن ضمير الغائب) أى البارز أخذا من أمثلتهم وان لم يحضرنى الآن التصريح به ولا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستتر فلا يقال هند أعجبتنى جمالها على الابدال كما لا يقال تعجبنى جمالك على الابدال (قوله الا ما احاطة جلا) قال البعض أى الا بدل كل أظهر احاطة وشمولا

لاو انا وآخرنا وقوله فما برحت أقدامنا فى مكاننا ❊ ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا فان لم يكن فيه معنى الاحاطة فمذاهب أحدها

المنع وهو مذهب جمهور البصريين ❊ والثانى الجواز وهو قول الاخفش والكوفيين ❊ والثالث أنه يجوز فى الاستثناء نحو ماضربتكم الازيدا وهو قول قطرب (أو اقتضى بعضا) أى كان بدل بعض نحو لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وقوله أوعدنى بالسجن والأداهم ❊ رجلى فرجلى شثنة المناسم (أو) اقتضى (اشتمالا) أى كان بدل اشتمال (كانك ابتهاجك استمالا) وقوله بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ❊ وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا ﴿تنبيه﴾ قال فى التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيدا ان لم يفد اضرابا اه (وبدل) المبدل منه (المضمن) معنى (الهمز) المستفهم به (يلى همزا) مستفهما به وجوبا (كمن ذا أسعيد أم على) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون وما صنعت أخيرا أم شرا وكيف جئت أراكبا أم ماشيا ﴿تنبيه﴾ نظير هذه المسئلة بدل اسم الشرط نحو من يقم ان زيد وان عمرو أقم معه وما تصنع ان خيرا أو شرا تجز به ومتى تسافران ليلا أو نهارا أسافر معك

والتقييد ببدل الكل مستفاد من التعبير بالاحاطة ومن المقابلة اه وهو صريح فى أن ما واقعة على بدل كل و يبطله العطف الآتى فى كلام المصنف وقول الشارح أى الا اذا كان البدل بدل كل لا بدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده أن هذا القيد ملحوظ بعد ما والمعنى الا ظاهرا كان بدل كل و حلا احاطة بل هذا الاحتمال هو الظاهر الذى ينبغى حمل عبارته عليه لما عرفت فلا تغفل (قوله لاو انا وآخرنا) أى لجميعنا لان عادة العرب التعبير بالطرفين وارادة الجميع (قوله فما برحت أقدامنا الخ) قاله عبيدة بن الحرث بن عبد المطلب ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلى وهم المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله تعالى عنه بالصفراء وهم راجعون كذا فى العينى والشاهد فى ثلاثتنا فانه بدل من نا فى مكاننا وأزيروا مبنى للمجهول وضميره للكفار والمنائيا جمع منية على غير قياس لان قياسه المنايا وأصله المنانى بياءين ففعل فيه ما يأتى فى التصريف (قوله أحدها المنع) لعدم الفائدة اذ ضمير الحاضر فى غاية الوضوح كامر (قوله نحو ماضربتكم الا زيدا) نظر فيه سم بان زيدا ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض و يظهر لى أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه فتأمل (قوله أو اقتضى بعضا الخ) سكت عن بدل الاضراب فاقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامى بجواز ذلك كما نقله شيخنا (قوله نحو لقد كان لكم الخ) أورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الاخفش أنه بدل كل والجواب أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم الخ فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون بذلك هم المخاطبون لهم من المنافقين وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر نقله الدنوشرى عن شرح اللباب (قوله والاداهم) جمع أدهم وهو القيد والشثنة الغليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وسكون النون وكسر السين وهو خف البعير استعير هنا لقدم الانسان (قوله ابتهاجك) أى فرحك استمالا السين والتاء زائدتان أو للصيرورة أى أملت القلوب اليك أى صيرتها مائلة اليك قال سم وجرى فى قوله استمالا على الاكثر من مراعاة البدل والا قال استملت (قوله وسناؤنا) السناء بالمد كما فى البيت الشرف وبالقصر النور وقوله مظهرا جعله شيخنا مصدرا ميميا بمعنى الظهور ولا يبعد أنه اسم مكان مراد به الجنة لان قائل هذا البيت النابغة الجعدى الصحابى (قوله ولا يبدل مضمر من مضمر) أى مطلقا لانه لم يسمع ونحو قمت انت ومررت بك أنت توكيدا اتفاقا وكذلك رأيتك اياك عند الكوفيين والناظم اه توضيح (قوله ولا من ظاهر) أى ولا يبدل مضمر من ظاهر عكس مسئلة المتن ومقتضى اطلاقه المنع فى كل بدل وفى جمع الجوامع وشرحه للسيوطى ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه وفى جواز بدل البعض والاشتمال خلاف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبتنى الجارية هو وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف فى ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع اه يس (قوله ان لم يفد اضرابا) نحو اياك اياى قصد زيد فان دعوى التأكيد فى مثل هذا لا تتأتى اه دمامينى ونحو عمرا اياى قصد زيد فعلم أن قوله ان لم يفد اضرابا قيد فى كل من عدم ابدال المضمر من المضمر وعدم ابدال المضمر من الظاهر فاعرفه (قوله وبدل المضمن الخ) خرج ما صرح معه باداة الاستفهام أو الشرط فلا يلى البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وكذا ان تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه اه سم عن شروح التسهيل ولعل عدم وجوب ذكر الحرف فى صورة التصريح لقوة المصرح به فلا يحتاج الى ذكره ثانيا بخلاف المضمن (قوله معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالجر مضاف اليه وجعله الشيخ خالد منصوبا مفعولا ثانيا للمضمن (قوله يلى همزا مستفهما به وجوبا) ليوافق المبدل منه فى تأدية المعنى (قوله أسعيد أم على) فسعيد بدل من من بدل تفصيل (قوله بدل اسم الشرط) فانه يلى حرف الشرط الذى تضمنه المبدل منه وهو بدل تفصيل وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففى الكشاف أن يومئذ بدل من اذا فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر فى النظم على

(قوله أى أملت الخ) الانسب بالمقام أن يقول امال أو صيرها اه

الاستفهام وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لاتخلو عن اشكال لانك اذا قلت
من يقم ان زيدوان عمرو وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة فيلزم دخول ان الشرطية على
المبتدا وهو غير جائز فى الاصح وان جعلنا ما بعد ان فاعلا بمحذوف امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولان ان
لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امرأة خافت وجوابه أن ان انما جىء بها لبيان المعنى
لا للعمل فلا يلزم المحذور اه تصريح ﴿فائدة﴾ اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلم فى بعض المحافل
فاورد بعضهم سؤالا فى قوله صلى الله عليه وسلم أيما أمة ولدت من سيدها فهى حرة عن دبر منه حاصله أنهم
جوزوا أن يكون أمة بالرفع على البدلية من أى مع أن بدل المضمن معنى الشرط يجب أن يلى حرف الشرط كما
أن بدل المضمن حرف الاستفهام يجب أن يلى حرف الاستفهام فسكت جميع الحاضرين فعند ذلك أجبت بان
محل وجوب ايلاء بدل المضمن معنى الشرط حرف الشرط اذا وقع البدل بعد فعل الشرط أخذا من الامثلة التى
ذكروها فاعجبهم ذلك غاية الاعجاب وقد خرج مما مر جواب آخر وهو أن ذلك قد يتخلف كما فى آية الزلزلة (قوله
ويبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام ينبغى أن يشترط لابدال الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو
الاتحاد فى الزمان دون الاتحاد فى النوع حتى يجوز ان جئتنى تمش الى أكرمك (قوله تلمم بنا) فى كونه بدل كل
من كل نظر فان الاتيان المجىء والالمام النزول وما تمحل به البعض من أن المراد باتيانهم النزول بهم مجازا
يزيفه أنه لا قرينة على ذلك فالمتجه أنه بدل اشتمال (قوله كمن يصل الينا) أى معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد
الاستعانة بهم فاندفع ما قيل ان الشخص قد يصل و يستعين ولا يعان (قوله يستعن بنا) فيستعن بدل اشتمال
من يصل لان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يشتمل على الاستعانة
وجعله الشاطبى بدل اضراب أو غلط فراجعه قال شيخنا على القول بان البدل من جملة أخرى وأنه على نية تكرار
العامل فالقياس ان الجزم بشرط مقدر مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل الينا يعن من يستعن
بنا يعن اه (قوله يضاعف له العذاب) فهو بدل اشتمال من يلق أثاما لان لقى الاثام أن يحصل له العذاب
مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فانقله الغزى عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكل لان لقى الاثام هو
مضاعفة العذاب غير ظاهر (قوله ان على الله الخ) الخطاب لرجل تقاعد عن مبايعة الملك وعلى خبر ان والله
نصب بنزع الخافض وهو واو القسم وأن تبايعا اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا وكرها مفعول مطلق بتقدير
مضاف أى اخذ كره أو حال أى كارها وهذا أنسب بقوله طائعا وجعله صفة لمصدر محذوف يحوج الى تكلف
تقدير الموصوف وتأويل كرها باسم مفعول وبهذا يعلم ما فى كلام العينى الذى درج عليه شيخنا والبعض
(قوله ولا يبدل بدل بعض) نقل فى التصريح أن الشاطبى أثبته ومثل له بنحو ان تصل تسجد للرحمن يرحمك
لكن قال الفارضى انه يحتمل بدل الاشتمال فان الصلاة تشتمل على السجود اه وفيه عندى وان أقره شيخنا
نظر لان الظاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمال ما يعم اشتمال الكل على جزئه والا لزم ان كل بدل بعض بدل
اشتمال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشاطبى بنحو ان تطعم زيدا تكسه أكرمك (قوله تبدل الجملة
من الجملة الخ) أى اذا كانت الثانية أوفى من الاولى بتأدية المراد على ما قاله الدنوشرى وأقره شيخنا
والفرق بين بدل الفعل وبدل الجملة أن الفعل يتبع ما قبله فى اعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع
ما قبلها محلا ان كان له محل واطلاق التبعية عليها مجاز كذا فى التصريح قال فى المغنى جوز أبو البقاء
فى قوله تعالى منهم من كلم الله كونه بدلا من فضلنا بعضهم على بعض ورده بعض المتأخرين بان الجملة
الاسمية لا تبدل من الفعلية ولم يقم دليل على امتناع ذلك اه بقى ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس
وابدال مفرد من جملة وحرف من مثله أما الاول فجوزه ابن هشام نحو زيد متق يخاف الله أو يخاف الله
متق وأما الثانى فجوزه أبو حيان وجعل منه ولم يجعل له عوجا قيما فجعل قيما بدلا من جملة ولم يجعل له
عوجا وأما الثالث فاثبته سيبويه وجعل منه أيعدكم أنكم اذا متم الآية فجعل أن الثانية بدلا من الاولى
لا توكيدا والظاهر ما مر فى باب التوكيد أن هذا من توكيد الضمير مع اعادة ما اتصل به (قوله نحو أمدكم بما
تعلمون الخ) فجملة أمدكم بانعام وبنين الخ بدل من جملة امدكم بما تعلمون ولا يخفى أنها صلة الذى فى قوله واتقوا

(ويبدل الفعل من
الفعل) بدل كل من كل
قال فى البسيط باتفاق
كقوله
متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا
تجد حطبا جزلا ونارا
تأججا
وبدل اشتمال على الصحيح
(كمن * يصل الينا
يستعن بنا يعن) ومنه
ومن يفعل ذلك يلق أثاما
يضاعف له العذاب وقوله
ان على الله أن تبايعا
تؤخذ كرها أو تجىء
طائعا
ولا يبدل بدل بعض وأما
بدل الغلط فقال فى
البسيط جوزه سيبويه
وجماعة من النحويين
والقياس يقتضيه ﴿تنبيه﴾
تبدل الجملة من الجملة
نحو أمدكم بما تعلمون
أمدكم بانعام وبنين وقوله

(قوله أجبت) جواب
اقناعى على تسليم الوجوب
والا فليس بمسلم تأمل
(قوله لان الخ) فيه انه
يكفى الجعل الادعائى فى
مثل هذا (قوله وهو
يشتمل الخ) فيه انه حينئذ
بدل بعض والغرض
خلافه فلعل المناسب انه
مشتمل اشتمال السبب
على المسبب

أقول له ارحل لا تقيمنّ عندنا * وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم ابدالها من المفرد كقوله الى الله أشكو بالمدينة حاجة *
وبالشام أخرى كيف يلتقيان أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أي الى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما وجعل منه الناظم نحو عرفت زيدا أبو من هو

﴿خاتمة﴾ في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه * الاولى قد يتحد البدل والمبدل منه لفظا اذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو * الثانية الكثير كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى كقوله

ان السيوف غدوها ورواحها
تركت هوازن مثل قرن الاعضب

* الثالثة قد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه نحو أحسن الى الذي صحبت زيدا أي صحبته زيدا * الرابعة ما فصل به مذكور وكان وافيا به يجوز فيه البدل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة وان كان غير واف تعين قطعه ان لم ينو معطوف محذوف نحو مررت برجال طويل وقصير فان نوى معطوف محذوف فمن الاول نحو اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب التقدير وأخواتهما

﴿النداء﴾ فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد ثم مع القصر ثم ضمها مع المد

الذي أمدكم بما تعلمون فلا محل لها فاطلاق التبعية على ما بعده مجاز لما مر عن التصريح وقال الدماميني والسمى اطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي ومثل بالآية في التصريح لبدل البعض وهو الظاهر لان ما يعلمونه أعم من المفصل المذكور بعده الا أن يقال المراد به خصوص المفصل فيكون عاما مرادا به الخصوص (قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا) التمثيل به لبدل الكل مبني على أن الامر بالشئ عين النهي عن ضده ومثل به في التصريح لبدل الاشتمال وهو مبني على أن الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده قال الدماميني لا تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول وكل واحدة جزء المقول اه قال في التصريح وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (قوله ابدالها من المفرد) انما صح ذلك لرجوع الجملة في التقدير الى المفرد كما في التصريح (قوله أبدل كيف يلتقيان الخ) الظاهر انه بدل اشتمال وكذا في عرفت زيدا أبو من هو (قوله تعذر التقائهما) أشار بذلك الى أن الجملة في تأويل المفرد والى أن الاستفهام تعجبي قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى (قوله أبو من هو) أبو من مبتدأ ومن مضاف اليه وهو خبر والجملة بدل من زيدا بدل اشتمال لا مفعول ثان لان عرف انما يتعدى الى مفعول واحد (قوله سبب الجثو) هو دعاء كل أمة الى قراءة كتابها (قوله كون البدل معتمدا عليه) أي اعتمد عليه ما بعده في الحالة التي له من تذكير وتأنيث وغيرهما نحو ان زيدا عينه حسنة وان هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن فانث الخبر في الاول وذكر في الثاني ولولا أن المعتمد عليه في ذلك هو البدل لوجب التذكير في الاول والتأنيث في الثاني اه دماميني وفي كلام البعض أن الخبر عند اعتماد البدل للبدل وعند اعتماد المبدل منه للمبدل منه وفيه نظر الا أن يراد بكون الخبر للبدل أن البدل هو المخبر عنه في المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه الشاهد فانه خبر أنثه اعتمادا على المبدل منه والاعضب بعين مهملة فضاد معجمة فموحدة ولد البقرة اذا طلع قرنه وقيل ما كسر قرنه وهو أنسب بالمقام (قوله زيدا) يصح نصبه بدلا من الهاء المقدرة وجره بدلا من الذي ورفعه خبر مبتدأ محذوف قاله الشارح على التوضيح (قوله ما فصل به مذكور) أي مبدل منه مذكور قال شيخنا نقلا عن السيوطي وكذا غير المفصل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيد أخوك نص عليه سيبويه والاخفش اه ونقل شيخنا السيد عن سم جواز قطع البيان والعطف وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول بجواز قطع التوكيد (قوله وكان وافيا به) أي مستوعبا لأنواعه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة وفتحها الذي بين الطويل والقصير (قوله تعين قطعه) أي لانه حينئذ بدل بعض من غير رابط كما في المغني وبهذا يتبين بطلان قول البعض محل التعيين اذا جعل بدل كل فان جعل بدل بعض جاز الاتباع على أنه لا يتصور الا كونه بدل بعض لان الغرض أنه لم ينو معطوف محذوف فلا تكن من الغافلين (قوله فمن الاول) أي ما كان فيه البدل وافيا بالمبدل منه فيجوز فيه الامران البدل والقطع

﴿النداء﴾

هو لغة الدعاء بأي لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر والمراد بالاقبال ما يشمل الاقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الاجابة كما في نحو يا الله ولا يرد يا زيد لا تقبل لان يا لطلب الاقبال لسماع النهي والنهي عن الاقبال بعد التوجه واعترض نيابة حرف النداء عن أدعو بان أدعو خبر والنداء انشاء وأجيب بان أدعو نقل الى الانشاء وانما ينادي المميز وأما نحو يا جبال ويا أرض فقيل انه من باب المجاز التشبيه ما ذكر بالمميز في الانقياد واستعارته في النفس له على طريق الاستعارة بالكناية والتخييل ولك أن تقول من الجائز أن الله خلق لما ذكر حال الخطاب تمييزا فلم يقع النداء الا لمميز وهمزة النداء منقلبة عن واو ومثل كساء كما في الغزي (قوله ثم مع القصر) أي ثم أشهرها كسر النون مع القصر أي بالنسبة للثالث وقوله ثم ضمها مع المد أي ثم أشهرها ضمها مع المد وأفعل التفضيل هنا ليس على بابه وقدر بعضهم خبرا في الموضعين أي ثم كسرها مع القصر يلي الاول ثم ضمها مع المد يلي الثاني هذا وقد أسلفنا في مبحث علامات الاسم نقلا اثبتوها في حديث آخر والله تعالى أعلم

واشتقاقه من ندى الصوت وهو ٩٠ بعده يقال فلان أندى صوتا من فلان اذا كان أبعد صوتا منه (وللمنادى النا) أى البعيد (أو)
من هو (كالناء) لنوم أو سهو أو ارتفاع محل أو انخفاضه كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يا * وأى) بالسكون وقد تمد همزتها (وآ كذا أيا ثم هيا) وأعمها يا فانها تدخل فى كل نداء وتتعين فى الله تعالى (والهمز) المقصور (للدانى) أى القريب نحو أزيد أقبل (ووا لمن ندب) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه نحو واولداه وارأساه (أويا) نحو ياولداه يارأساه (وغير وا) وهو يا (لدى اللبس اجتنب) أى لا تستعمل يا فى الندبة الا عند أمن اللبس كقوله
حملت أمرا عظيما فاصطبرت له
وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
فان خيف اللبس تعينت وا (تنبيهان * الاول) من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء وقد عدها فى التسهيل فجملة الحروف حينئذ ثمانية * الثانى ذهب المبرد الى أن أيا وهيا للبعيد وأى والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأى للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيدا وعلى منع العكس (وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى) من حروف النداء لفظا (فاعلم) نحو يوسف أعرض عن هذا سنفرغ لكم أيها الثقلان

عن المصباح أن فى النداء لغة رابعة وهى الضم مع القصر فتنبه (قوله واشتقاقه) أى أخذه من ندى الصوت لتلاقيهما فى المادة وانما فسرنا الاشتقاق بالاخذ لاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى (قوله وللمنادى الخ) فى حاشية المغنى للسيوطى ما نصه حكى أبو حيان أن بعضهم ذهب الى أن حروف النداء أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة لانها تاتى حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأى بمعنى وعد وله فى ذلك نظائر اه أى كعلى والمنادى فى عبارته بكسر الدال (قوله النا) بحذف الياء والاستغناء بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أى البعيد) قال شيخنا الضابط فى البعد وضده العرف اه قيل انما نودى البعيد بالادوات الآتية المشتملة على حرف المد لان البعيد يحتاج فى ندائه الى مد الصوت ليسمع وهو ظاهر فى غير أى بقصر الهمزة (قوله من هو كالناء) هذا حل معنى لا حل اعراب حتى يقال ان الشارح حمل عبارة المتن على ما يمتنع عند البصريين وهو حذف الموصول وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة الى ذلك فى عبارة المتن لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل معطوفة على الناء (قوله أو ارتفاع محل) أراد به ما يعم المحل الحسى والمحل المعنوى الذى هو الرتبة بقرينة تمثيله لارتفاع محل المنادى بنداء العبد لربه (قوله ثم هيا) قيل هى فرع أيا بابدال الهمزة هاء وقيل أصل فليست هاؤها بدلا من همزة أيا وكلامه محتمل للقولين وان كان الى الثانى أقرب ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادة بعد مناداهما عن منادى يا (قوله وأعمها يا) أى باعتبار المحال كما يدل عليه بقية كلامه (قوله تدخل فى كل نداء) ولا يقدر عند الحذف سواها (قوله فى الله تعالى) أى لفظ الله تعالى مدلوله عن كل ما لا يليق وكما تتعين فى لفظ الجلالة تتعين فى المستغاث وأيها وأيتها لان الاربعة لم يسمع نداؤها الا بيا الا لبعدها حقيقة أو تنزيلا لانه غير لازم (قوله ووا لمن ندب الخ) قال الرضى وقد تستعمل فى النداء المحض وهو قليل اه وقال فى المغنى أجاز بعضهم استعمال وا فى النداء الحقيقى (قوله واولداه) وا حرف نداء وندبة وولدا منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وهو يا) أخذ هذا الحصر من قوله قبل ووا لمن ندب أويا (قوله وقمت فيه الخ) قصد ورثاء بعد موت عمر دليل على أنه مندوب وليس الدليل الالف لانها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه كما يأتى أفاده سم (قوله فان خيف اللبس الخ) فتقول عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد وازيد ولا تقول يا زيد لو اذ لو أتيت بيا لتبادر الى فهم السامع أنك قصدت النداء (قوله من حروف نداء البعيد آى الخ) هذا مكرر مع قوله سابقا وقد تمد همزتها الا أن يقال أعاده ليؤيده بنقله عن التسهيل أو توطئة لقوله فجملة الحروف ثمانية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول فى آى وآ بمد الهمزة فيهما هل يجعلهما للبعيد أو للقريب أو لهما فان أراد بقوله وأى والهمزة للقريب مقصورتين وممدودتين فلا اشكال ونظير ذلك يقال فيما نقله عن ابن برهان (قوله على أن نداء القريب بما للبعيد) أى فى غير صورة تنزيله منزلة البعيد بقرينة قوله يجوز توكيدا اذ عند التنزيل المذكور لا تأكيد فتلخص أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد للتوكيد وللتنزيل والمراد توكيد النداء ايذانا بأن الامر الذى يتلوه مهم جدا كما أفاده الكشاف (قوله وعلى منع العكس) أى لعدم تأتى التوكيد فى صورة العكس ومحل منعه اذا لم ينزل البعيد منزلة القريب والا جاز نداؤه بما للقريب اذ لا مانع منه حينئذ كما قاله سم (قوله قد يعرى من حروف النداء لفظا) وان لزم عليه حذف النائب والمنوب عنه فقد قال الدمامينى لا نسلم أن العوضية تنافى الحذف بدليل اقام الصلاة اه وقال بعضهم بالتنبيه لا عوض عن الفعل لكن لما وقعت فى محله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وابقاء حرف النداء فذهب ابن مالك الى جوازه قبل الامر والدعاء واستشهد على ذلك ووجه الدمامينى جوازه قبل الامر والدعاء بأنهما مظنة النداء ووقوعه معهما كثير فحسن التخفيف معهما بالحذف وذهب أبو حيان الى منعه وعلله بأن الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع عن العرب ويأتى الشواهد للتنبيه كهى قبل ليت ورب وحبذا على ما صرح به فى التسهيل وعلله فى شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بتعداد الأمثلة الى

انه

أنه لافرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبيها به ولا فرق فى المفرد بين أن يكون مقصودا النداء لذاته كيوسف أو وصلة لنداء غيره كاى ولا بين أن يكون معربا قبل النداء كيوسف أو مبنيا قبله كمن أو معربا قبله فى بعض الاحوال ومبنيا فى البعض الآخر كاى هذا ما ظهر لى وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررنا فعلم ان المنادى فى المثال الاخير وهو من مفرد لانه اسم موصول لا شبيه بالمضاف لانه لم يعمل فيما بعده ولم يعطف عليه ما بعده فهو مبنى على ضم مقدر كما قاله سم (قوله أن أدوا الىّ عباد الله) أى أدوا الى الطاعة يا عباد الله وهذا أحد وجهين الثانى أن عباد الله مفعول أدوا كقوله فارسل معنا بنى اسرائيل ولا شاهد فيه حينئذ (قوله مع المضمر) أى لقلة ندائه (قوله والمتعجب منه) نحو قولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما (قوله الامع الله) لان نداءه على خلاف الاصل لوجود أل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل أفاده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كالمستغاث لفظا وحكما (قوله المنادى البعيد) أى حقيقة أو تنزيلا لان مد الصوت معه مطلوب ليسمع فيجيب والحذف ينافيه (قوله والصحيح منعه مطلقا) ظاهره أن الخلاف جار فى مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف فى ضمير المخاطب فقط وأما ضمير المتكلم والغائب فنداؤهما ممنوع اتفاقا كما فى التصريح فلا يقال يا أنا ولا يا هو ولا يرد أنه سمع يا هو يا من لا هو الا هو لان هو فى مثله اسم للذات العلية لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بان مصب تصحيح المنع فى عبارته الاطلاق أى والصحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقا عن التقييد بكونه ضمير متكلم أو غائب فيكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير مقيدا بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمصنف فى ضمير المخاطب فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سواء كان ضمير رفع أو نصب أخذا مما بعده أو يكون معناه نثرا أو نظما أخذا مما بعده أيضا فاعرف ذلك (قوله وشذ يا اياك قد كفيتك) جعل بعضهم يا فيه للتنبيه واياك مفعول فعل محذوف يفسره المذكور (قوله يا ابجر) بموحدة فجيم فراء قال فى القاموس الابجر الذى خرجت سرته والعظيم البطن وقد بجر كفرح فيهما اه وتمامه * أنت الذى طلقت عام جعتا * وجعل بعضهم يا فيه للتنبيه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيدا والموصول خبرا (قوله أى التعرى) أى المفهوم من يعرى ولا يقل أى التعرية مع أنها مصدر يعرى لان التعرى أوفق بتذكير اسم الاشارة (قوله فى اسم الجنس) أى المعين كما سيأتى فى الشرح (قوله المشار له) اعترض بان حقه أن يقول والمشار به وأجيب بان فى كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشار له من حيث انه مشار له وهو اسم الاشارة وبانه معطوف على الجنس أى واسم المشار له أى الاسم الدال عليه من حيث انه مشار اليه وظاهر كلامه جواز نداء اسم الاشارة مطلقا وقيده الشاطبى بغير المتصل بالخطاب (قوله أصلا ورأسا) العطف للتوكيد والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بمنعه أصلا منع القياس عليه وبمنعه رأسا منع وروده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سيفيده الشارح من اعتراف المانعين بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله يا كروان رخم بحذف النون وحذفت معها الالف لكونها لينا زائدا ساكنا مكملا أربعة قال الناظم * ومع الآخر احذف الذى تلا * الخ ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتمامه أن النعام فى القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أى اخفض يا كرا عنقك للصيد فان من هو أكبر وأطول عنقا منك وهو النعام قد صيد تصريح بزيادة (قوله وافتد مخنوق) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وهو يبخل بافتداء نفسه بماله اه تصريح (قوله وأصبح ليل) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشئ أى صر صبحا اه تصريح ولو قال أى ائت بالصبح أو تبدل بالصبح لكان أوضح (قوله ثوبى حجر) قاله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام حين فر الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل وكان رخاما كما فى الفارضى (قوله اذا هملت عينى) أى أسالت الدموع لها أى لاجل المحبوبة وبمثلك خبر مقدم ولوعة مبتدأ مؤخر وهذا منادى وفيه الشاهد قال البعض ويحتمل أن يكون مبتدأ ولوعة بدل أو عطف بيان وحينئذ لا شاهد فيه اه ومما يبعده تذكير اسم الاشارة مع تأنيث لوعة (قوله قومى لهم) قومى خبران ولهم متعلق بصلة الموصول وهى وصفوا فيكون

أن أدوا الىّ عباد الله ونحو خيرا من زيد أقبل ونحو من لا يزال محسنا أحسن الىّ أما المندوب والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لان الاولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر

﴿تنبيهان * الاول﴾ عد فى التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه ولفظه ولا يلزم الحرف الا مع الله والمضمر والمستغاث والمتعجب منه والمندوب وعد فى التوضيح المنادى البعيد وهو ظاهر * الثانى أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقا وشذ نحو يا اياك قد كفيتك وقوله * يا ابجر بن ابجر يا أنتا * (وذاك) أى التعرى من الحروف (فى اسم الجنس والمشار له * قل ومن يمنعه) فيهما أصلا ورأسا (فانصر عاذله) بالذال المعجمة أى لائمه على ذلك فقد سمع فى كل منهما ما لا يمكن رد جميعه فمن ذلك فى اسم الجنس قولهم

أطرق كرا وافتد مخنوق

وأصبح ليل

وفى الحديث ثوبى حجر وفى اسم الاشارة قوله

اذا هملت عينى لها قال صاحبى

بمثلك هذا لوعة وغرام

وقوله

أن الاولى وصفوا قومى لهم فهم * هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا

وقوله ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الرأ * س شيبا الى الصبا من سبيل وجعل منه قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وكلا هما عند
الكوفيين مقيس مطرد ومذهب ٩٢ البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ولحنوا المتنبي في قوله
هذى برزت لنا فهجت
رسيسا
والانصاف القياس على
اسم الجنس لكثرته نظما
ونثرا وقصر اسم الاشارة
على السماع اذ لم يرد الا
في الشعر وقد صرح في
شرح الكافية بموافقة
الكوفيين في اسم الجنس
فقال وقولهم في هذا أصح
﴿تنبيه﴾ أطلق هنا
اسم الجنس وقيده في
التسهيل بالمبني للنداء
اذ هو محل الخلاف فأما
اسم الجنس المفرد غير
المعين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي فنص
في شرح الكافية على
أن الحرف يلزمه فالحاصل
أن الحرف يلزم في سبعة
مواضع المندوب
والمستغاث والمتعجب
منه والمنادى البعيد
والمضمر ولفظ الجلالة
واسم الجنس غير المعين
وفي اسم الاشارة واسم
الجنس المعين ما عرفت
(وابن المعرف المنادى
المفردا
على الذى في رفعه قد
عهدا)
أي اذا اجتمع في المنادى
هذان الامران التعريف
والافراد فانه يبنى على
ما يرفع به لو كان معربا
وسواء كان ذلك التعريف
سابقا على النداء نحو
يا زيد أو عارضا فيه بسبب القصد والاقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل اقبل تريد رجلا معينا
والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا ولا شبيها به كما في باب لا فيدخل في ذلك

قد فصل بين العامل والمعمول باجنبي للضرورة واعتصم أي استمسك (قوله ذا ارعواء) أي يا ذا ارعواء وارعواء أي انكف عن دواعي الصبا انكفافا (قوله وجعل منه قوله تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لان ما ذكره أحد أوجه منها أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم (قوله على شذوذ) أي في النثر أو ضرورة أي في النظم (قوله ولحنوا المتنبي) قد يمنع التلحين بان المتنبي كوفي ومذهب الكوفيين جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة قاله الدماميني (قوله هذى) أي يا هذى وجعله بعضهم مفعولا مطلقا أي برزت هذه البرزة وحينئذ لا شاهد فيه ورده الناظم بانه لا يشار الى المصدر على طريق المفعول المطلق الا منعوتا بذلك المصدر نحو ضربته ذلك الضرب لكن تقدم في باب المفعول المطلق أن غير الناظم لا يشترط ذلك فهجت أي أثرت رسيسا أي هما وتمامه * ثم انصرفت وما شفيت نسيسا * بنون مفتوحة أي بقية النفس (قوله اذ لم يرد الا في الشعر) أي لم يرد نصا الا في الشعر فلا ترد الآية لقبولها التأويل (قوله اذ هو محل الخلاف) يقتضي أن غير المعين يلزمه الحرف اتفاقا وليس كذلك فقد صرح المرادي بان بعضهم أجاز حذف الحرف معه أيضا نحو رجلا خذ بيدي * وأجاب بعضهم بجعل أل في الخلاف للعهد والمعهود الخلاف بين البصريين والكوفيين فغير المعين يلزمه الحرف اتفاقا منهما وهذا لا ينافي حكاية قول فيه عن بعض النحاة وانما يصح هذا الجواب اذا كان البعض المجيز من غير الفريقين فراجعه (قوله على أن الحرف يلزمه) أي على الصحيح لما مر عن المرادي خلافا لما يوهمه كلام الشارح من أن لزومه للحرف متفق عليه (قوله وابن المعرف الخ) انما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو أدعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها افرادا وتعريفا وانما احتيج الى قولنا المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني وخرج بقولنا ومماثلته لها افرادا وتعريفا المضاف والشبيه به لانهما لم يماثلا الكاف الاسمية افرادا والنكرة غير المقصودة لانها لم تماثلها تعريفا وجعل السيد علة البناء المشابهة لكاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة ويرد عليه وجود هذه العلة في النكرة غير المقصودة مع عدم بنائها وبني على حركة للاعلام بان بناءه غير أصلي وكانت ضمة لانه لو بني على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة أو على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة قاله الفاكهي وأورد عليه أن المنادى المضاف للياء يجوز فيه الضم عند حذف يائه فلا يحصل الفرق وأجيب بانه قليل فلا ينظر اليه (قوله المنادى) ليس بقيد بل بيان لموضوع المسئلة لان الكلام في أحكام المنادى وأخره عن قوله المعرف ضرورة اهـ غزي (قوله في رفعه) أي رفع نظيره على ما قاله الغزي أو المراد رفعه في غير النداء أو المراد رفعه على فرض اعرابه والى هذا يشير قول الشارح على ما يرفع به لو كان معربا فاندفع ما يقال الرفع اعراب فينافي قوله وابن (قوله على ما يرفع به) من حركة ظاهرة أو مقدرة أو حرف (قوله سابقا على النداء) كالعلم والصحيح بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحا وقيل سلب تعريفه بالعلمية وتعرف بالنداء ورده الناظم بنداء ما لا يمكن سلب تعريفه كلفظ الجلالة واسم الاشارة فانهما لا يقبلان التنكير فان قلت العلم اذا أريد اضافته نكر فما الفرق قلت ليس المقصود من الاضافة الا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الاضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء فلا حاجة الى تنكير المنادى اذا كان معرفة سم (قوله بسبب القصد) أي قصد المنكر بعينه وقوله والاقبال أي اقبال المتكلم على المنادى أي القائه الكلام نحوه وليس المراد اقبال المنادى على المتكلم كما قد يتوهم لتأخره عن النداء فيلزم كون الكلمة حالة النداء غير معرفة وتوقف تعريفها على اقبال المنادى حتى انه اذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها وهو باطل والعطف من عطف اللازم قال الدماميني التعريف لم يحصل بمجرد القصد والاقبال بل بهما مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه في أنت رجل عالم مع وجود القصد والاقبال وحينئذ فقول الشارح بسبب القصد والاقبال أي مع كون الكلمة مناداة (قوله المركب المزجي)

المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو يامعديكرب ويازيدان ويازيدون وياهندان ويارجلان ويامسلمون وفي نحو ياموسى وياقاضي ضمة مقدرة ﴿تنبيهات﴾ * الاول ﴿قال في التسهيل ويجوز نصب ماوصف من معرف بقصد واقبال وحكاه في شرحه عن الفراء وأيده بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده ياعظيما يرجى لكل عظيم وجعل منه قوله * أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * الثاني ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو يالزيد لعمرو ونحو ياللماء والعشب فان كلا منهما مفرد معرف وهو معرب * الثالث اذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت يااثنا عشر ويااثنتا عشرة بالالف وانما بني على الالف لانه مفرد في هذا الباب كما عرفت وقال الكوفيون يااثني عشر ويااثنتي عشرة بالياء اجراء لهما مجرى المضاف (وانوا انضمام مابنوا قبل الندا * كسيبويه وحذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وليجر مجرى ذي بناء جددا) ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول ياسيبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ماتجدد بناؤه نحو يازيد الفاضل والمحكي كالمبني تقول يا تأبط شرا المقدام والمقدام (والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب عادما خلافا) أي يجب نصب المنادى حتما في ثلاثة أحوال * الاول

المزجي) المراد به مايشمل العددي كخمسة عشر لانه أيضا من المفرد نعم أجرى الكوفيون اثني عشر واثنتي عشرة مجرى المضاف كما سيأتي في الشرح (قوله والمثنى والمجموع) الظاهر كما قال البعض ان نحو يازيدان ويازيدون من النكرة المقصودة لامن العلم لان العلمية زالت اذ لايثنى العلم ولايجمع الا بعد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت عليهما أل فتعريفهما بالقصد والاقبال (قوله وياقاضي) بحذف التنوين اتفاقا لحدوث البناء واثبات الياء اذ لاموجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف لان النداء دخل على اسم منون محذوف الياء فيبقى حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها ومحل الخلاف بينهما اذا لم يصر بحذف الياء اذا أصل واحد والا ثبتت الياء اتفاقا كما في مراسم فاعل من أرى كما قاله في التسهيل (قوله يجوز نصب ماوصف) أي مفرد معرف أو منكر أو بجملة أو بظرف أي جوازا برجحان بل أوجبه كثير ذاهبين الى أنه من شبيه المضاف كما يفيده قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فمن شبيه المضاف فتنصب وجوز الكسائي فيها البناء اه وعلى هذا لايختص الشبيه بالمضاف بما عمل فيما بعده أو عطف عليه مابعده ويؤخذ من التصريح أن الاحوال ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود النداء على الموصوف وصفته بان يطرأ النداء بعد الوصف بالصفة لانه حينئذ من شبيه المضاف ويجب البناء في حال ورود الوصف بالصفة على النداء بان يطرأ بعد النداء فيكون المنادى الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف ويجوز كل في احتمال الامرين واستشكل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف والنكرة مع أنه معرفة والثلاثة لايوصف بها الا النكرات قال وغاية مايتمحل له أن هذا المنادى كان قبل النداء نكرة فيصح وصفه بجميع ذلك ويقدر أنه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا لاداخلا على المنادى فقط ثم وصف بعده اه وجوابه المذكور انما يتم على النصب * وأجاب في التصريح بانه يغتفر في المعرفة الطارئة مالا يغتفر في الاصلية ثم نقل عن الموضح أن الجملة أي في نحو ياعظيما يرجى لكل عظيم حال من الضمير المستتر في الوصف لانعت في حالة النصب لانها حينئذ عاملة فيما بعدها كما قال فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا اه قال شيخنا وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف (قوله هجت) أي أثرت والعبرة الدمع (قوله قيده في التسهيل) هذا التقييد مأخوذ من قول المصنف في الاستغاثة اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام فما هنا مقيد بما سيأتي أفاده سم (قوله اجراء لهما مجرى المضاف) أي لشبههما به في الصورة (قوله وانوا انضمام مابنوا قبل الندا) فان قيل المبنيات انما يحكم على محلها فلا يقدر فيها فالجواب أن المقدر هنا حركة بناء لاحركة اعراب اه فارضي أي وحركة البناء لاتكون محلية لانها ليست من مقتضيات العامل والحركة المحلية من مقتضياته فانحصرت في حركة الاعراب (قوله مابنوا) أي أو حكوا كما سيذكره الشارح (قوله في لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أي وأما في لغة تميم فهو معرب فيكون في حالة النداء مبنيا على الضم بناء مجددا (قوله وليجر مجرى ذي بناء جددا) يحتمل أن المراد يجرى مجراه في كونه محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الاشارة في قول الشارح ويظهر أثر ذلك الى ماذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى مجراه في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار اليه الفارضي وعلى هذا كان ينبغي للشارح أن يسقط قوله ويظهر أثر ذلك في تابعه ويقتصر على قوله فتقول ياسيبويه العالم الخ فتدبر (قوله برفع العالم) أي مراعاة للضم المقدر ونصبه أي مراعاة لمحل المتبوع ولم يجر مراعاة لكسرة البناء لانها الاصالتها بعيدة عن حركة الاعراب بخلاف الضم فانه لعروضه بيا أشبهت حركة الاعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية واطلاق الرفع على حركة التابع فيه مسامحة لان التحقيق أنها حركة اتباع (قوله والمحكي كالمبني) مقتضاه أن المحكي ليس بمبني وهو مذهب السيد ولهذا جعل اعرابه تقديريا وهو أوجه مما في التصريح أنه مبني ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الاعراب فيشمل الحكاية فيرجع الخلاف لفظيا فافهم ومعنى كونه كالمبني أنه يبنى على ضم منوي ويرفع تابعه وينصب (قوله والمضافا) أي لغير ضمير الخطاب أما المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال ياغلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام واضافته الى ضمير الخطاب عدم خطابه لوجوب

النكرة غير المقصودة كقول الواعظ ياغافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يارجلا خذ بيدى وقوله * أيارا كبا اماعرضت فبلغن

وعن المازنى أنه أحال وجود هذا النوع * الثانى المضاف سواء كانت الاضافة محضة نحو ربنا اغفرلنا أوغير محضة نحو ياحسن الوجه وعن ثعلب اجازة الضم فى غير المحضة * الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه نحو ياحسنا وجهه وياطالعا جبلا ويارفيقا بالعباد وياثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع فى هذا ادخال يا على ثلاثين خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت غير معينة نصبتهما أيضا وان كانت معينة ضممت الاول وعرفت الثانى بال ونصبته أو رفعته الا ان أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف اعادة يا وتخييره فى الحاق أل مردود ﴿تنبيه﴾ انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيبويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر فاصل يازيد عنده أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لسده مسد الفعل فعلى المذهبين يازيد جملة وليس المنادى أحد جزأيها فعند سيبويه جزآها أى الفعل

تغاير المتضايفين وامتناع اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة أفاده الدنوشرى نقلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض (قوله ياغافلا والموت يطلبه) قال البعض الواو استئنافية ليصح كونه مثالا للنكرة الغير المقصودة اذلو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصدده اه وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئناف فالاولى عندى أنه من شبيه المضاف لا من المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لما عرفته فتدبر (قوله أيارا كبا أماعرضت فبلغن) تمامه * نداماى من نجران أن لا تلاقيا * أصل أما ان ما فأدغمت نون ان الشرطية فى ميم ما الزائدة وعرضت أى أتيت العروض وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن تصريح (قوله أحال وجود هذا النوع) أى نداء غير المقصود مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن (قوله وعن ثعلب اجازة الضم) فيه تورك على قول الناظم عادما خلافا الا أن يقال المراد خلافا معتدا به أو عادما فى الجملة (قوله ما اتصل به شئ من تمام معناه) أى متممه بأن يكون معمولا أو معطوفا قبل النداء كما يفيده كلام التسهيل وصرح به فى التصريح أو نعتا على ما مر من الخلاف فالموصول نحو يامن فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما فى سم والمعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الامثلة (قوله وياطالعا جبلا) هو معرفة بدليل نعته بمعرفة ولا يقال موصوفه المقدر نكرة لانه تنوسى باقامته مقامه ولذلك كان هو المنادى دون الموصوف المقدر قاله الشنوانى ثم نقل عن الرضى جواز تعريف نعت النكرة المقصودة وتنكيره وكذا عن الشيخ خالد قال لكون التعريف مجددا قال وينبغى أن نعت شبه المضاف كذلك (قوله فيمن سميته بذلك) أى حالة كونه مستعملا فيمن سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبهما الاطول بلا خلاف الاول لشبهه بالمضاف والثانى لعطفه على المنصوب (قوله ويمتنع فى هذا ادخال يا الخ) أى لان ثلاثين جزء علم حينئذ كشمس من عبدشمس والمخالف نظر الى الاصل المنقول عنه (قوله نصبتهما أيضا) أى وجوبا أما الاول فلانه نكرة غير مقصودة وأما الثانى فلعطفه على المنصوب (قوله وان كانت) أى الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظاهر أن هذا الحكم الذى قاله محله فيما اذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا المعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان اذا كان مع أل الا اذا أريد به معين أما اذا أريد بالمجموع معين فلا يتحقق كل منهما بناء بل الظاهر فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين سم (قوله ضممت الاول) أى لانه نكرة مقصودة تصريح (قوله وعرفت الثانى) قال فى التصريح وجوبا لانه اسم جنس أريد به معين فوجب ادخال أداة التعريف عليه وهى أل اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يازيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون أل (قوله ونصبته) أى عطفا على محل الاول أو رفعته أى عطفا على لفظه والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتى

وان يكن مصحوب أل ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى

(قوله فيجب ضمه) قال شيخنا أى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد أنه يبنى على الواو اه ولو قال فيجب بناؤه على الواو لكان أوضح (قوله وتجريده من أل) لانه لا يجمع بين يا وأل الا مع لفظ الجلالة والجملة المحكية المصدرة بأل كما يأتى (قوله مردود) كان الظاهر مردودان ليطابق الخبر المبتدأ وهو منع وتخيير ويمكن أن يقرأ التخيير بالنصب على أنه مفعول معه أو يقدر لواحد منهما خبر على حد * نحن بما عندنا * وأنت بما عندك راض * وهذا الجواب أولى لايهام ما قبله أن ابن خروف لو قال باحد الامرين ولم يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم ووجه رد الاول أن الثانى ليس جزء علم حتى يمتنع دخول يا عليه ووجه رد الثانى أنه اسم جنس أريد به معين فيجب تعريفه بال لما تقدم لا أنه مخير فيه وللبعض هنا كلام لا يساوى التعرض له ويؤخذ رده مما تقدم فتأمل (قوله وافادته فائدته) هى طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو سد الحرف مسده موجودان لكن سده مسده عند سيبويه فى اللفظ وعند المبرد فى اللفظ والعمل (قوله نصبه بحرف النداء الخ) فى الهمع أنه على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به (قوله يازيد جملة) أى مفيد مفاد الجملة وواقع موقعها وليس المراد أنه بنفسه جملة كذا قال البعض وهو ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاحتمالين

الآتيين

والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأى الجملة أى الفعل والفاعل مقدر والمفعول ههنا على المذهبين واجب

الذكر لفظا أو تقد
اذ لا نداء بدون المناد
(ونحو زيد ضم وافتحن
من * نحو أزيد بن سعي
لا تهن) أى اذا كان
المنادى علما مفرد
موصوفا بابن متصل ب
مضاف الى علم نحو يا زيد
ابن سعيد جاز فيه الضم
والفتح والمختار عن
البصريين غير المبرد
الفتح ومنه قوله يا حكم
ابن المنذر بن الجارو
* سرادق المجد عليك
ممدود

﴿تنبيه﴾ شرط جواز
الامرين كون الابن صفة
كما هو الظاهر فلو جعل
بدلا أو عطف بيان أ
منادى أو مفعولا بفعل
مقدر تعين الضم وكلامه
لا يوف بذلك وان كان مراد
(والضم ان لم يل الابن
علما

ويل الابن علم قد حتما)
الضم مبتدأ خبره قد حتم
وان لم يل شرط جوابه
محذوف والتقدير فالضم
متحتم أى واجب ويجوز
أن يكون قد حتما جواب
والشرط وجوابه خبر
المبتدا واستغنى بالضمير
الذى فى حتم رابطا لان
جملة الشرط والجواب
يستغنى فيهما بضمير
واحد لتنزلهما منزلة الجملة
الواحدة وعلى هذا فلا
حذف ومعنى البيت أن
الضم متحتم أى واجب

اذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما فى نحو يا رجل ابن عمر

الآتيين فى تقرير مذهب المبرد (قوله والفاعل مقدر) أى محذوف تبعا لحذف الفعل الذى استتر فيه ويحتمل أن المراد مستتر فى يا لانها لما عملت عمله جاز أن يستتر فيها ما استتر فى الفعل ثم رأيت بعضهم ذكره مقتصرا عليه ولكن الاول أوفق بكلامه فى تقرير مذهب سيبويه وعلى الثانى يكون يا زيد بنفسه جملة وكذا على ما حكاه أبو حيان عن بعضهم أن أحرف النداء أسماء أفعال متحملة لضمير المنادى بكسر الدال فتنبه (قوله أو تقديرا) اعترضه شيخنا بان التقدير ينافى وجوب الذكر وأجاب البعض بان المراد بالذكر الملاحظة وكلام الشارح مبنى على مذهب ابن مالك من جواز حذف المنادى قياسا قبل الامر والدعاء كما مر بيانه (قوله ونحو) مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على نحو وتهن بفتح التاء مضارع وهن أى ضعف وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما (قوله بابن متصل) أنت خبير بان المراد بابن لفظه فهو حينئذ علم فكيف وصفه بالنكرة حيث قال متصل مضاف فكان حقه أن يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال (قوله مضاف الى علم) أعم من أن يكون مفردا أو غيره حفيد سم (قوله جاز فيه الضم) أى على الاصل والفتح اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيأ واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القاهر أو على اقحام ابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص تجوز اضافته اليه لملابسته اياه حكاه فى البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بنية وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول والثالث فتحة اعراب وعلى الثانى فتحة بناء اه تصريح ببعض تغيير ونقل شيخنا عن حواشى الجامى أنه لا يتصور الرفع فى تابع العلم الموصوف بابن اذا كان أى العلم الموصوف بابن مفتوحا ثم نقل عن الطبلاوى ما نصه واعلم أنه لا يجوز فى تابع العلم الموصوف بابن الا النصب نحو يا زيد بن عمرو العاقل بنصب العاقل كما جزم به العصام وصرح به غيره اه ومقتضى النقل الاول تصور رفعه اذا ضم العلم الموصوف بابن ومقتضى الثانى عدم تصور رفعه مطلقا وكأن المانع من الرفع عند ضم ذلك العلم الفصل بين التابع والمتبوع فحرره (قوله يا حكم بن المنذر الخ) من الرجز المذيل شذوذا كما قرر فى محله والسرادق بضم السين المهملة ما يمد فوق صحن الدار (قوله شرط جواز الامرين) حاصل ما ذكره المصنف والشارح من الشروط ستة وشرط فى التسهيل سابعا وهو أن يكون المنادى ظاهر الضم بان يكون صحيح الآخر وسيذكره الشارح وشرط النووى فى شرح مسلم أن تكون البنوة حقيقية وشرط بعضهم فى العلمين التذكير وغلطوه فنحو يا زيد بن فاطمة كيا زيد بن عمر وكذا فى الفارضى قال شيخنا وينبغى أن يزاد كون لفظ ابن مفردا لا مثنى ولا مجموعا ولا يخفى أخذه من صنيع المصنف (قوله وكلامه لا يوف بذلك) أى لان ابنا فى المثال محتمل للوصفية وغيرها (قوله ويل الابن علم) معطوف على يل الاول والواو فيه بمعنى أو لان انتفاء أحدهما كاف فى تحتم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أى للجواب بل هو مذكور لكن فيه حذف فاء الجواب للضرورة وفى الاحتمال الاول أيضا ارتكاب ضرورة لان شرط حذف الجواب أن يكون الشرط فعلا ماضيا بحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر قاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت أن الضم متحتم أى واجب اذا فقد شرط من الشروط المذكورة) يعنى الشروط الاربعة المشار اليها فى قوله والضم الخ بدليل بقية كلامه وليس مراده بالشروط المذكورة ما يعم هذه الاربعة وغيرها حتى يصح اعتراض البعض بانه لم يعلم من البيت الا وجوب الضم عند فقد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط المذكورة * لا يقال مثال المصنف يفيد اشتراط افراد العلم الموصوف بابن * لانا نقول هذا يؤدى الى افادة مثاله اشتراط افراد العلم المضاف اليه ابن أيضا وهو باطل واذا أردت استيفاء محترزات الشروط الستة المذكورة متنا وشرحا قلنا خرج بكون المنادى مفردا نحو يا عبد الله بن زيد وبالعلم نحو يا رجل ابن زيد وبكونه بعده ابن نحو يا زيد الفاضل وبكونه متصلا به نحو يا زيد الفاضل بن عمرو وبكونه صفة له نحو يا زيد بن عمرو على أنه بدل وبكونه مضافا الى علم نحو يا زيد ابن أخينا فيجب النصب فى الاول والضم فى البقية (قوله يا رجل ابن عمرو) فى وجوب الضم فى هذا المثال نظر لانه تقدم أنه يجوز نصب النكرة المقصودة الموصوفة فى قوله ويجوز نصب ما وصف الخ الا أن يحمل وجوب

ويازيد الفاضل ابن عمرو ويازيد الفاضل لانتفاء علمية المنادى فى الاولى واتصال الابن به فى الثانية والوصل به فى الثالثة ولم يشترط هذا الكوفيون كقوله فما كعب بن مامة وابن أروى * باجود منك ياعمر الجوادا بفتح عمرو على هذه الثلاثة يصدق صدر البيت
ونحو يازيد ابن أخينا لعدم اضافة ابن الى علم وهو مراد عجز البيت
﴿ تنبيهات * الاول ﴾ لا اشكال أن فتحة ابن فتحة اعراب اذا ضم موصوفه وأما اذا فتح فكذلك عند الجمهور وقال عبد القاهر هى حركة بناء لانك ركبته معه * الثانى حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو ياهند ابنة زيد خلافا لبعضهم ولا أثر للوصف ببنت هنا نحو ياهند بنت عمرو واجب الضم * الثالث يلحق بالعلم يافلان ابن فلان وياضل ابن ضل وياسيد بن سعيد ذكره فى التسهيل وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين فى مثله مما ليس بعلم التزام الضم * الرابع قال فى التسهيل وربما ضم الابن اتباعا يشير الى ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من يازيد بن عمرو بالضم اتباعا لضمة الدال * الخامس قال فيه أيضا ويجوز فتح ذى الضمة فى النداء ويجب فى غيره حذف تنوينه لفظا وألف ابن فى الحالتين خطا وان نون فللضرورة * السادس اشترط فى التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة وعبارته ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة اتباعا وكلامه هنا يحتمله فنحو ياعيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا فائدة فى تقدير الفتح وفيه خلاف اه للمرادى (واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا *

الضم نسيبا بمعنى امتناع الفتح للاتباع أو للتركيب فتنبه (قوله ويازيد الفاضل) يصدق هنا أنه لم يل الابن علما الصدق السالبة بنفى الموضوع سم وقد أساء البعض التصرف فوجه بصدق السالبة بنفى الموضوع صدق لم يل الابن علما بيازيد الفاضل ابن عمرو فتأمل (قوله واتصال الابن الخ) أى وانتفاء اتصال الخ وكذا قوله والوصف به الخ (قوله ولم يشترط هذا) أى كون الوصف ابنا فاجازوا الفتح مع كل وصف نصب قال فى التصريح بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا اه (قوله فما كعب بن مامة) هو الذى آثر رفيقه بالماء ومات عطشا ومامة اسم أبيه قال شيخنا السيد وابن أروى أو سعدى هو الجواد الطائى المشهور اه ورواية المغنى والعينى وابن سعدى قال السيوطى فى شرح شواهده هو أوس بن حارثة الطائى وسعدى أمه اه وكذا قال العينى وبه يعرف ما فى كلام شيخنا السيد المقتضى أنه حاتم والمراد بعمر عمر بن عبد العزيز كما قاله السيوطى وغيره (قوله بفتح عمر) خرج على أن أصله ياعمرا بالالف عند من يجيز الحاقها فى غير الندبة والاستغاثة والتعجب أو أن أصله ياعمرا بالتنوين للضرورة ثم حذف لالتقاء الساكنين اه زكريا وفى التخريج الثانى نظر ظاهر (قوله فكذلك عند الجمهور) أى لان مذهبهم أن الفتح فى الاول ليس للتركيب بل للاتباع أو لاضافته الى ما بعد ابن ثم اعرابية فتحة ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان ابن على الاضافة مقحم بين المتضايفين ففتحته غير مطلوبة لعامل اللهم الا أن يجعل مضافا تقديرا الى مثل ما أضيف اليه ما قبله مقدرا قبله يا أو أعنى مثلا فتأمل (قوله لانك ركبته معه) أى كتركيب خمسة عشر والظاهر فى اعرابه على هذا القول أن يقال زيد ابن منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء التركيبى وحركة زيد على هذا حركة بنية (قوله ولا أثر للوصف ببنت هنا) الفرق بين ابنة وبنت أن ابنة هى ابن بزيادة التاء بخلاف بنت فانها بعيدة الشبه أو كثرة استعمال ابنة فى مثل هذا التركيب دون بنت وفى التصريح ان امتناع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة اه وهو لا يأتى الا على القول بان الفتح للاتباع ومثل الوصف ببنت الوصف بذى تصغير ابن (قوله يلحق بالعلم الخ) أى لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله وياضل ابن ضل) بضم الضاد المعجمة علم جنس لمن لا يعرف هو ولا أبوه (قوله ويجوز فتح ذى الضمة) مبتدأ خبره يوجب والمراد بالجواز اجتماع الشروط المتقدمة (قوله فى غيره) أى غير النداء كجاء زيد بن عمرو (قوله وألف ابن) أى اذا لم تقع ابتداء سطر كما فى الدمامينى عن ابن الحاجب ولم تكن البنوة مجازية ولم يثن الابن ولم يجمع كما فى الفارضى وقوله فى الحالتين أى النداء وعدمه ومثل ابن ابنة نظير ما تقدم ومقتضى عبارته وجوب تنوين الموصوف ببنت فى غير النداء اذ لا يجوز فتحه فى النداء وهو خلاف ما فى الدمامينى حيث قال فيه وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال (قوله وان نون فللضرورة) كقوله * جارية من قيس بن ثعلبة * ولا فرق فى العلم فى جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب تنوين المضاف اليه وكتابة ألف ابن اذا كان الموصوف بابن مضافا كما فى قام أبو محمد بن زيد واختاره الصفدى فى تاريخه بعد نقل الخلاف واختاره أيضا المصنف اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله يحتمله) بل هو أقرب الى تمثيله بنحو أزيد بن سعيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز الفراء تقديرا الضمة والفتحة اه دمامينى فالضمة على الاصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو الاضافة الى ما بعد ابن كما فى يازيد بن سعيد (قوله واضمم أو انصب) فى عبارته اشارة الى بناء المنون اضطرارا اذا ضم واعرابه رجوعا الى الاصل فى الاسماء اذا نصب قال سم وظاهره جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما تقدم بان القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير ولا كذلك هذا اه واذا ضممت المنادى المفرد المنون ضرورة فلك فى نعته الضم والنصب وان نصبته تعين نصب نعته فان نوى مقصور نحو يافتى للضرورة فان نوى الضم جاز فى نعته الوجهان أو النصب تعين نصب نعته كذا فى شرح التسهيل

مماله استحقاق ضم بينا) فقد ورد السماع بهما فى الضم قوله * سلام الله يا مطر عليها * وقوله ليت التحية كانت لى فاشكرها
مكان يارجل حييت
يارجل ومن النصب
قوله
أعبدا حل فى شعبى
غريبا وقوله
ضربت صدرها الى وقالت
ياعديا لقد وقتك الاواقى
واختار الخليل وسيبويه
الضم وأبو عمرو وعيسى
ويونس والجرمى والمبرد
النصب ووافق الناظم
والاعلم الاولين فى العلم
والآخرين فى اسم الجنس
(و باضطرار خص جمع
يا وأل) فى قوله
عباس يا الملك المتوج
والذى * عرفت له بيت
العلا عدنان وقوله
فيا الغلامان اللذان فرا
اياكما أن تعقبانا شرا *
ولا يجوز ذلك فى الاختيار
خلافا للبغداديين فى ذلك
(الا مع الله) فيجوز
اجماعا للزوم أل له حتى
صارت كالجزء منه فتقول
يا الله باثبات الالفين
ويالله بحذفهما ويا الله
بحذف الثانية فقط
(و) الا مع (محكى الجمل)
نحو يا المنطلق زيد فيمن
سمى بذلك نص على ذلك
سيبويه وزاد عليه المبرد
ما سمى به من موصول
مبدوء بال نحو الذى والتى
وصوبه الناظم وزاد فى
التسهيل اسم الجنس
المشبه به نحو يا الاسد شدة
أقبل وهو مذهب ابن
سعدان قال فى شرح
التسهيل وهو قياس صحيح لان تقديره يا مثل الاسد أقبل ومذهب الجمهور المنع
(والاكثر) فى نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف النداء

المرادى وغيره (قوله مماله استحقاق ضم بينا) يحتمل أن مما حال من ما واستحقاق مبتدأ وله متعلق ببين مضمنا معنى أثبت وبين خبره والجملة صلة ما ومن الاوجه فى هذه العبارة ماذكره الشاطبى أن له هو الخبر وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضم قال واحترز به من الضم المقدر فانه لا يضطر الى تنوينه فان الحرف الذى قدرت فيه الضمة ساكن نحو يا قاضى ويا فتى فاذا نون حذف لالتقائه ساكنا مع التنوين ولم يفد التنوين فى وزن الشعر شيأ اهـ قال شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فائدته تظهر فيما اذا اضطر الى التحريك عند التقاء الساكنين فينون ثم يحرك أى فالاولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ) قبله
حييتك عزة بعد الهجر وانصرفت * فحى ويحك من حياك يا جمل
وقوله فاشكرها بالنصب جواب التمنى وقوله مكان جعله العينى منصوبا على الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل التقدير اتمنى يارجل حييت فى مكان يا جمل حييت (قوله أعبدا الخ) لا حاجة لجعل نصب هذا ضرورة لما صرح به المصنف فى التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كما مر ونص الرضى على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك سم وكونه من الشبيه بالمضاف أحد قولين كما مر بيان ذلك وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة (قوله ضربت صدرها الخ) أى متعجبة من نجاتى مع مالقيت من الحروب فالى بمعنى منى وعادة النساء الضرب على صدورهن عند رؤية مهول وأصل أواقى وواقى جمع واقية من الوقاية وهى الحفظ فأبدلت الواو الاولى همزة كما سيأتى فى قول الناظم وهمز أول الواوين رد الخ (قوله ووافق الناظم والاعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل بالنظر الى العلم والاعراب أصل بالنظر الى البناء فلما اضطر الشاعر أعطى الاصل للاصل والفرع للفرع اهـ حفيد قال السيوطى والمختار عندى عكسه وهو اختيار النصب فى العلم لعدم الالباس فيه والضم فى النكرة المقصودة لئلا تلتبس بالنكرة غير المقصودة اذ لا فارق مع التنوين للضرورة الا الحركة لاستوائهما فى التنوين ولم أقف على هذا الرأى لاحد اهـ وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه لانه كما لا الباس فى نصبه لا الباس فى ضمه فلا يتم التعليل الا بضميمة كون الرجوع عند الضرورة الى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله جمعيا) أى مثلا فالظاهر أن سائر حروف النداء كذلك سم (قوله المتوج) أى الذى على رأسه تاج ويجوز فيه الرفع والنصب اهـ عينى وأراد بعدنان القبيلة المعهودة بدليل التأنيث فى قوله عرفت فقول البعض تبعا للعينى وعدنان أبو العرب غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك فى الاختيار) لان النداء معرف وأل معرفة ولا يجمع بين أداتى تعريف اهـ تصريح وفى الحفيد أن النحويين مختلفون فى نداء العلم الذى فيه أل كالحرث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث أنه لا مانع من ندائه لانهم انما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان وذلك غير لازم هنا لان أل هنا غير معرفة الا أن يكون المنع لاجل الصورة اللفظية الا أنه ينتقض بنحو يا المنطلق زيد اهـ قال سم ويؤيد الجواز ما يأتى عن المبرد فيما سمى به من موصول مبدوء بال نحو الذى والتى الا أن يفرق بتأتى اسقاط أل فى العلم لكونها زائدة عليه بخلاف نحو الذى والتى مسمى بهما وفيه تأمل اهـ (قوله نحو يا المنطلق زيد) بقطع الهمزة لان المبدوء بهمزة الوصل فعلا أو غيره اذا سمى به يجب قطع همزته ح أفاده فى التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين يا الله حيث جوز فيه الشارح الاوجه الثلاثة اهـ وأنت خبير بان لاسم الجلالة خواص لا يشاركه فيها غيره فلا يبعد ان يكون منها جواز الاوجه الثلاثة (قوله نحو الذى والتى) أى مع الصلة اذ هو محل الخلاف وأما مجرد الموصول المسمى به فوفاق قاله فى التصريح أى متفق على منع ندائه (قوله وصوبه الناظم) قال أبو حيان والذى نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة أن التسمية فيها بشيئين كل منهما اسم تام والذى بصلته بمنزلة اسم واحد كالحرث فلا يجوز نداؤه همع (قوله نحو يا الاسد شدة أقبل) قال شيخنا وتبعه البعض الظاهر أنه من الشبيه بالمضاف فينصب لان شدة تمييز اهـ وفيه أن شدة ليس تمييزا للاسد تمييز مفرد حتى يكون الاسد عاملا فى شدة فيكون من الشبيه بالمضاف بل هو تمييز نسبة عامله مثل المحذوفة التى بمعنى مماثل وحينئذ يكون التركيب من المضاف تقديرا ويكون نصب الاسد لحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فى الاعراب (قوله لان تقديره يا مثل الاسد) أى فالمنادى فى الحقيقة لم تدخل

عليـه أل واعترضـه الشاطبي بلزوم جواز نحو يا القريه لان تقديره يا أهـل القريه ولا يقول به الناظم وابن سعدان قال سم ويمكن الفرق بان وجه الشـبه فيما نحن فيه دل على معنى المثلية وصـير اللفظ فى قوة يا مثـل الاسد ولا كذلك ما أوردناه فتأمل (قوله ويقـال اللهم بالتعـويض) فهو منادى مبـنى على ضم ظاهر على الهاء فى محل نصب حذف منـه حرف النداء وعوض عنه الميم قال شيخنا ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدر على الميم لصيرورتها كالجزء منه اه أى فيكون حمـل حركة البناء على الميم كحمل حركة الاعراب على الهاء فى نحو عـدة وزنة بجامع العوضـية والمتجـه الاول والفرق أن التعويض فى نحو عـدة وزنة عن جزء الكلمة فلصيرورة الهاء جزأ وجه قوى وفى اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصيرورة الميم جزأ أو كالجزء وجه قوى (قوله أى بتعويض الميم المشددة الخ) وانما أخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اه سم ولا يجب أن يكون العوض فى محل المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن يا للمناسبة بينهما فان يا للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريف فى لغة حمير كقوله * يرمى ورائى بامسهم وامسلمه * وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوض (قوله انى اذا ما حـدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا والم نزل اه زكريا ﴿فائدة﴾ لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غـيره من الاسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد وصفه بدليل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوهما وهو عند سيبويه على النداء المستأنف اه دماميني وعلل بعضـهم مذهب سيبويه بان اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصرفا وصار مثـل حيهل اذ الميم بمـنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنيهما بخلاف مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزأ من الكلمة (قوله بقيـة جملة محذوفة الخ) رد بانه يقال اللهم لا تؤمهم بخير وبانه كان يحتاج الى العاطف فى نحو اللهم اغفر لى (قوله حجتج) الجيم المبدلة من ياء المتكلم وفى بعض النسخ حجتى بالياء (قوله على ثلاثة أنحاء) جمع نحو بمعنى قسم أى حالة كون هذه اللفظة كائنة على ثلاثة أقسام من الاستعمال كينونة ملابسة وقوله أحـدها النداء أى استعمالها فى النـداء فصح كلام الشارح وتناسب واندفع اعتراض البعض بان المناسب لقوله أحدها النداء أن يقول ولهذه اللفظة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانيها أن يذكرها المجيب بان المناسب لما قبله أن يقول ثانيها تمكين الجواب الخ وعلى قوله ثالثها أن تستعمل دليلا الخ بان المناسب أن يقول ثالثها الندرة الخ فتأمـل (قوله ثانيها أن يذكرها المجيب الخ) قال شيخنا وتبعـه البعض ان اللهم فى الموضعين الاخيرين خرجت عن النداء والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب وفيه نظر لانا لا نسلم خروجها فى الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيهما للنداء مع التمكين أو الندرة وقد يشير اليه قول الشارح فى الموضع الاول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ولئن سلم خروجها عن النداء بالكلية فلا نسلم أنها لا معربة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصلى لا يستلزم خروجها عما لها من اعراب أو بناء أو تركيب فالمتجه عندى أنها باقية على تركيبها وأنه يقال اللهم منادى أى ولو صورة مبنى على ضم الى آخر ما مر فتأمل (قوله اذا لم تدعنى) بسكون الدال وضم العين المهملة

﴿فصـل﴾ (قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء لشمل نحو يا زيدان يا بنى عمرو ويا زيدون أصحاب بكر والمراد الضم لفظا أو تقديرا كيا سيبويه ذا الفضل وخرج المنصوب فان تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقا نحو يا أخانا الفاضل ويا أخانا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث المجرور فان تابعه يتعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة فلا ترفع توابعه كما صرح به أيضا الرضى نحو يا زيدا وعمرا ولا يجوز وعمر ولان المتبوع مبنى على الفتح قاله سم وأنا أقول سيأتى فى باب الاستغاثة من هذا الشرح تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللام مراعاة للمحل وصرح به فى الهمع أيضا ويرد على نصب النسق المعرف الخالى من أل كعمرو والبدل التابعين للمستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقل بالنداء اللهم الا أن يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ويرد على التعليل بان المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة بل هذا هو الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه وحينئذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فاعرفه (قوله المضاف)

ويقال (اللهم بالتعويض) أى بتعـويض الميم المشددة عن حرف النداء (وشذ يا اللهم فى قريض) أى شذ الجمع بين يا والميم فى الشعر كقوله انى اذا ما حدث ألما * أقول يا اللهـم يا اللهـما ﴿تنبيهات * الاول﴾ مـذهب الكوفيين أن الميم فى اللهم بقيـة جملة محذوفة وهى أمنا بخـير وليست عوضا عن حرف النـداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما فى الاختيار * الثانى قد تحـذف أل من اللهم كقوله لاهـم ان كنت قبلت حجتج وهو كثير فى الشعر * الثالث قال فى النهاية يستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء * أحدها النداء المحض نحو اللهم أثبنا ثانيها أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى نفس السامع كان يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له اللهـم نعم أو اللهـم لا * ثالثها أن تستعمـل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك أنا أزورك اللهـم اذا لم تدعنى الا ترى أن وقوع الزيارة مقرونا بعـدم الدعاء قليل

﴿فصـل﴾ (تابع المنادى (ذى الضم المضاف دون أل * ألزمه نصبا) مراعاة

لمحل المنادى نعتا كان (كـ يا زيد ذا الحيل) أو بيانا نحو يا زيد عائذ الكلب أو توكيدا نحو يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم ﴿تنبيهان﴾ الاول أجاز الكسائى والفراء وابن الانبارى الرفع فى نحو يا زيد صاحبنا والصحيح المنع لان اضافته محضة وأجازه الفراء فى نحو يا تميم كلهم وقد سمع وهو محمول عند الجمهور على القطع أى كلهم يدعى الثانى شمل قوله ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمبنى قبل النداء لانه يقدر ضمه كما مر (وما سواه) أى ماسوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الاضافة والخلو من أل وذلك شيآن المضاف المقرون بال والمفرد (ارفع أو انصب) تقول يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن والحسن ويا غلام بشر وبشرا ويا تميم أجمعون وأجمعين فالنصب اتباعا للمحل والرفع اتباعا للفظ لانه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة ﴿تنبيهان﴾ الاول شمل كلامه أولا وثانيا التوابع الخمسة ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان وسيأتى الكلام على البدل وعطف النسق

بالنصب صفة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والا جاز رفعه كما صرح به السيوطى ويشير اليه الشارح لكن انما ينعت المنادى المضموم بمضاف اضافة غير محضة اذا كان نكرة مقصودة لما مر أنه يجوز نعتها بالنكرة لكون تعريفها طارئا فلا يقال كيف ينعت المضموم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوت معرفة والنعت نكرة ومثل المضاف الشبيه بالمضاف فيتعين نصبه كما صرح به السيوطى وجوز الرضى رفعه ويؤيده تجويز السيوطى رفع المضاف اضافة غير محضة لانها على تقدير الانفصال فضارب زيد فى تقدير ضارب زيدا أو ضارب زيد اشبيه بالمضاف وقوله دون أل حال من تابع أو من الضمير فى المضاف فقول البعض تبعا للشيخ خالد حال من المضاف فيه تساهل وقصور (قوله نعتا الخ) أشار به الى ان المراد بالتابع ماعدا البدل والنسق بقرينة المقابلة (قوله كلهم أو كلكم) أشار به الى ان الضمير فى تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظرا الى كون لفظ المنادى اسما ظاهرا والاسم الظاهر من قبيل الغيبة وبلفظ الخطاب نظرا الى كون المنادى مخاطبا فعلمت أنه يجوز أيضا يا زيد نفسه ونفسك قاله الدمامينى ثم قال ويجوز يا أيها الذى قام ويا أيها الذى قمت وقد توهم بعض الناس أنك اذا قلت يا أيها الذى قام وقعدت كان فيه التفات وليس كذلك لان الالتفات من خلاف الظاهر وكلا الطريقين موافق للظاهر فالغيبة لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر المنادى اه ملخصا وفيه نظر لان مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطريقين فى كلام أن لا يعدل الى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطى فى جمع الجوامع وجوز الكوفية وابن الانبارى رفع النعت المضاف اضافة محضة والفراء رفع التوكيد والعطف نسقا اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافته محضة) أى لغلبة الاسمية على صاحب وفيه اشارة الى أن ما اضافته غير محضة يجوز رفعه وبه صرح السيوطى كما مر (قوله على القطع) قضيته جواز قطع التوكيد وهو كذلك على قول (قوله والمبنى قبل النداء) يوهم صنيعه أن المبنى قبل النداء قسم مباين لقسمى قبله العلم والنكرة المقصودة وليس كذلك فلو قال ولو مبنيين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبنى قبل النداء يا سيبويه ومثال النكرة المقصودة المبنية قبل النداء يا من خلقنى أى يا خالقى (قوله أى ما سوى التابع) أى من تابع المضموم خاصة (قوله المضاف المقرون بال) أى تابع ذى الضم المضاف المقرون بال والمفرد وكذا الشبيه بالمضاف على مامر عن الرضى والمضاف اضافة غير محضة على مامر عن السيوطى وأشار اليه الشارح ووجه جواز الامرين فى الاول والثالث والرابع الحاقها بالمفرد لان غير المحضة ومنها اضافة المقرون كلا اضافة فان قلت فلم لم يلحق الشبيه والمضاف اضافة غير محضة به اذا نوديا مستقلين قلت محافظة على اعرابهما الذى هو الاصل فالحقا به تابعين لتشابههما له مع حصول الاعراب لفظا أو تقديرا وهذا فى حالة رفعهما على القول بانه اتباع لاعراب كما سيأتى ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الاعراب فروعى الاعراب فى الحالين اه سم ببعض تغيير فان قلت لم لم يجز فى التابع المفرد البناء كما جاز فى تابع اسم لا المفرد نحو لا رجل ظريف فيها قلت لان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع ولا دخل لياء فى التابع والمنفى بلا فى الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالبا فكان لا باشرت التابع وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها الاظرافة فى الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة بناء على الغالب من انصباب النفى على القيد فحصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه نعت النكرة المقصودة معرفا بال أو لا فيجوز يا رجل العاقل والعاقل ويا رجل عالم وعالما نعم ان نصبت رجلا لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته (قوله ارفع) ظاهره أن رفع التابع المذكور اعراب واستشكل بانه لا عامل هناك يقتضى رفع التابع بل هناك ما يقتضى نصبه وهو ادعو وأجيب بان العامل فيه مقدر من لفظ عامل المتبوع مبنيا للمجهول وهو مع ما فيه من التكلف يؤدى الى التزام قطع التابع وقال السيوطى فى متن جمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع لانهم رأوا حركته كحركة المنادى حكاه فى النهاية اه والمتجه وفاقا لبعضهم أن ضمة التابع اتباع لا اعراب ولا بناء وفى قول الشارح والرفع اتباعا للفظ اشارة اليه وعلى هذا يكون فى التعبير بالرفع تسمح فاعرفه (قوله ويا غلام بشر) اى بتنوين بشر لانه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه (قوله أولا) أى فى قوله تابع ذى الضم وثانيا أى فى قوله وما سواه (قوله ومراده النعت الخ) أى بقرينة افراد البدل وعطف النسق بحكم يخصهما بعد ذلك فالآتى مخصص لما تقدم وقوله

(قوله لان الالتفات الخ) لا يخفاك ان يا أيها الذى قمت فيه التفات تأمل

﴿الثاني﴾ ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (واجعلا كمستقل) بالنداء (نسقا) خاليا عن أل (وبدلا) تقول يا زيد بشر بالضم وكذلك يا زيد وبشر وتقول يا زيد وأبا عبد الله وكذلك يا زيد أبا عبد الله وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لأن البدل في نية تكرار العامل والعطف كالنائب عن العامل ﴿تنبيه﴾ أجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا (وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان) الرفع والنصب (ورفع ينتقى) أي يختار وفاقا للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر وأما قراءة السبعة يا جبال أوبي معه والطير بالنصب فللعطف على فضلا من ولقد آتينا داود منا فضلا واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكا بظاهر الآية إذ اجماع القراء سوى الأعرج على النصب وقال المبرد إن كانت أل معرفة فالنصب والا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف ﴿تنبيه﴾ هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل والغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع (وأيها مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوبا فأيها مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم ويلزم وصفه نصب على الحال من مصحوب أل وبالرفع في موضع الحال من مصحوب أل وبعد في موضع الحال مبني على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أي والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل حال كونه صفة لها مرفوعة أو واقعا بعدها ويجوز أن يكون مصحوب أل مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر أيها

والتوكيد أي لفظيا أو معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والنسق مع أل حيث رجح الرفع فيه كما يأتي بأن ذلك أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى سم وأقربية المنسوق مع أل إلى استقلاله بالنداء من حيث العاطف الذي هو كالعامل وإن بعد من حيث أل التي لا تجامع حرف النداء (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضي ترجيح النصب سم (قوله وبدلا) لم يقيده أيضا بالخلو من أل لأنه لا يكون في النداء إلا خاليا من أل ولهذا قال السيوطي في جمع الجوامع وشرحه لا يبدلان أي النكرة المقصودة والإشارة ولا ذو أل من المنادى قال سم وكان وجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع وينصب لشبهه بالتوكيد والنعت في عدم صلاحيته لتقدير حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة مبنية على أن عامل البدل عامل المبدل منه (قوله يا زيد بشر بالضم) أي بلا تنوين وكذا بضم بشر بلا تنوين في صورة العطف (قوله وهذا حكمهما مع المنادى المنصوب) أي أنهما معه كالمستقل بالنداء فيهما لأن تابعين له عاملان به مستقلين بالنداء (قوله لأن البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب غير المصنف أما على ما ذهب إليه من أن العامل في البدل عامل في المبدل منه كبقية التوابع فيوجه بأن البدل لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمباشر له العامل ونظير ذلك ما وجه به رفع تابع أي في نحو يا أيها الرجل من أنه لما كان هو المقصود وأي وصلة إليه وجب رفعه (قوله أجاز المازني) أي قياسا على المنسوق المقرون بأل وفرق الجمهور بما سيعلم من تعليل جواز الوجهين في المقرون وفي تعبيره بالإجازة إشارة إلى أنهم يجيزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر وإن توقف شيخنا فقال وهل المراد مع إجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله ما نسقا) ظاهره ولو مضافا نحو يا زيد والحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله ففيه وجهان الرفع والنصب) لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت سيوطي (قوله ورفع) سوغ الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في الفارضي (قوله لما فيه من مشاكلة الحركة) أي مع كونه أقرب إلى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة عند الاستقلال أولى كما مر عن سم (قوله فللعطف على فضلا) وقال ابن معطي مفعول معه وضعفه ابن الخشاب وقيل مفعول لمحذوف أي وسخرنا له الطير (قوله فلا يجعل كلفظ ما وليه) أي فلا تطلب مشاكلته له (قوله إن كانت أل معرفة) أي كما في الآية فالنصب أي فالمختار النصب لما في الشرح من أن المعرف يشبه المضاف أي من حيث تأثر ما فيه أل المعرفة بتعريف أل وتأثر المضاف بتعريف الإضافة أو تخصيصها (قوله وإلا فالرفع) أي وإلا تكن للتعريف كالتي من بنية الكلمة نحو اليسع والتي للمح الصفة نحو الحرث فالمختار الرفع لأن أل حينئذ كالمعدومة (قوله إلا الرفع) ترد عليه الآية إلا أن يمنع عطف والطير على جبال سم ﴿فائدة﴾ إذا ذكر بعد نعت المنادى تابع كيا زيد الظريف صاحب عمرو فإن قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير أو نعتا لنعت المنادى لفظ به كما يلفظ بالنعت دماميني وقوله لفظ به كما يلفظ بالتابع إن أراد على سبيل الأولوية لتشاكله فذاك أو على سبيل الوجوب فممنوع عندي ولم لا يجوز النصب مراعاة لمحل نعت المنادى فعليك بالإنصاف (قوله مصحوب أل) سيأتي أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول (قوله الرفع) ظاهره ولو كان مضافا نحو يا أيها الحسن الوجه ولا بعد فيه (قوله وبعد في موضع الحال) أي من صفة لتقدمه عليها فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب أل كما يشير إلى جواز الأمرين قوله الآتي واقعة أو واقعا فالأول ناظر للأول والثاني للثاني (قوله في موضع الحال مبني على الضم) هذا مبني على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف المقطوع عن الإضافة حالا كما نبه عليه شيخنا (قوله مرفوعة) مقتضاه أن بالرفع نعت لصفة لا حال من مصحوب

والعائد على المبتدا محذوف أى يلزمها ويجوز أن يكون صفة هو والخبر والمراد اذ انوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة وقد تضم لتكون عوضا عما فاتها من الاضافة وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يا أيها الانسان يا أيتها النفس ويلزم تابعها الرفع وأجاز المازنى نصبه قياسا على صفة غيره من المناديات المضمومة قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة الى ندائه وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب اليه فى شرح الكافية موافقة المازنى وتبعه ولده والى التعريض بمذهب المازنى الاشارة بقوله لدى ذى المعرفة وظاهر كلامه أنه صفة له مطلقا وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر وقيل ان كان مشتقا فهو نعت وان كان جامدا فهو عطف بيان وهذا أحسن ﴿تنبيهات﴾ الاول ﴾ يشترط أن تكون ال فى تابع أى جنسية كما ذكره فى التسهيل فاذا قلت يا أيها الرجل فأل جنسية وصارت بعد الحضور كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة وأجاز الفراء والجرمى اتباع أى بمصحوب ال التى للمح الصفة نحو يا أيها الحرث والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه الثانى ذهب الاخفش فى أحد قوليه الى أن المرفوع بعد أى خبر لمبتدا محذوف وأى موصولة بالجملة ورد بانه لو كان كذلك

ال والا لقال مرة وعالا الأن يقال التأنيث باعتبار كون مصحوب ال صفة أو أنه اشار الى جواز وجه آخر قال البعض لكن يرد عليه لزوم الفصل بين النعت ومنعوته باجنبى اه وفيه أن الفاصل هنا ليس أجنبيا بل هو العامل فى بالرفع لان العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فيكون يلزم عاملا فى مصحوب ال وفى الحال منه وفى صفة الحال فتدبر (قوله والعائد على المبتدا) أى الاول أما العائد على المبتدا الثانى فمستتر فى يلزم وكذا العائد على أيها فى الاعراب الاول (قوله ويجوز ان يكون صفة هو والخبر) أى والجملة خبر أى وعائدها محذوف أى صفة لها أو بعدها ويلزم اما بالياء التحتية فهو خبر بعد خبر أو بالتاء الفوقية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولا بزيادة الباء تكلف مستغنى عنه وان اقتصر عليه الشيخ خالد وتبعه شيخنا والبعض (قوله والمراد اذ انوديت اى الخ) لا يخفى ان ما ذكر الى قوله ويلزم تابعها الرفع لم يستفد من المتن لا منطوقا ولا مفهوما فكيف يراد منه وما اعتذر به البعض من أنه مستفاد من ذكر أى مبنية على الضم مقرونة بها مرادا بها معين غير نافع فى قوله وقد تضم الى قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضا الخ) علة تلزمها (قوله عوض عما فاتها الخ) كما عوضوا عنه ما فى أيا ما تدعوا وخص ها بالنداء لانه فى موضع تنبيه وما بالشرط لانها مبهمة فتوافق الشرط دمامينى (قوله وتؤنث) اى على سبيل الاولوية لا الوجوب كما فى الدمامينى والهمع عن صاحب البديع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قدمناه عند قول المصنف ارفع أو انصب فلا تغفل (قوله قال الزجاج الخ) فيه نظر لان ابن الباذش ذكر انه مسموع من لسان العرب ولانه قرئ شاذا قل يا أيها الكافرين وهى تعضد المازنى قاله السندوبى (قوله أن المقصود بالنداء هو التابع) ومع ذلك ينبغى ان لا يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة ليس مفعولا به بل تابع له ويؤيد ذلك قول ابن المصنف وسيذكره الشارح أيضا أنه لو وصفت صفة اى تعين الرفع سم وأنا أقول يرد عليه أن تابع ذى محل له محل متبوعه وحينئذ ينبغى ان يكون محل تابع اى نصبا وأن يصح نصب نعته ويؤيده ما قدمناه عن الدمامينى فى يا زيد الظريف صاحب عمرو أنه ان قدر صاحب عمرو نعتا للظريف لفظ به كما يلفظ بالنعت ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب على ما بيناه سابقا اللهم الا أن يكون منع نصب نعت تابع أى لعدم سماعه أصلا نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع أى محل نصب ولا يجوز نصب نعته على أن رفع التابع اعراب وأن عامله فعل مقدر مبنى للمجهول اى يدعى العاقل كما مر لكن ما بعد أى على هذا ليس تابعا الا فى الحقيقة فلا يظهر حسن كلامه على هذا مع قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأى وصلة الى ندائه) انما آثروا أيا لانها لوضعها على الابهام واحتياجها وضعا الى المخصص ألصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الاشارة بكونه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه بالاشارة الحسية أو الوصف بعده قام مقامها فى التوصل الى نداء ما فيه ال أما ضمير الغائب فانه وان وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله غالبا وهو المفسر وأما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة اه دمامينى عن الرضى باختصار وأيضا ضمير الغائب وكثير من الموصولات لا يباشرها حرف النداء (قوله أنه صفة له مطلقا) أى مشتقا كان أو جامدا لتأويل الجامد بالمشتق كالمعين والحاضر أو لان كثيرا من المحققين على أنه لا يشترط فى النعت أن يكون مشتقا أو مؤولا به بل الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل لدلالته على الرجولية (قوله وقد قيل عطف بيان) ظاهره مطلقا لتصح المقابلة (قوله جنسية) أى لا زائدة لازمة كاليسع أو غير لازمة كاليزيد ولا التى للمح الاصل كالحرث ولا التى للعهد كالزيدين ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم فعلم ما فى كلام البعض من القصور والمراد أنها جنسية بحسب الاصل أى قبل دخول يا كما يدل عليه بقية كلامه فلا ينافى أن مصحوبها بعد دخول يا معين حاضر كما سيذكره (قوله وصارت بعد الحضور) أى بسبب وقوع مدخولها صفة لمنكر قصد به معين حاضر لا بسبب انقلاب ال عهدية حتى يرد أن المصرح به أنها غير عهدية افاده سم (قوله أن يكون ذلك عطف بيان) أى لا نعتا لان العلم لا ينعت به هكذا ينبغى التعليل (قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يا من هو الرجل وقال الفارضى

لجاز ظهور المبتدا بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف * الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى ان ها دخلت للتنبيه مع اسم الاشارة فاذا قلت يا أيها الرجل تريد يا أيهذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها * الرابع يجوز ان توصف صفة أى ولا تكون الا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله يا أيها الجاهل ١٠٢ ذو التنزى * لا توعدنى حية بالنكز * (وأيهذا أيها الذى ورد) أيهذا مبتدأ وأيها الذى عطف عليه وسقط العاطف للضرورة وورد جملة خبر ووحد الفاعل اما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أيهذا وأيها الذى ورد أو هو من باب * نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض * أى ورد أيضا وصف أى فى النداء باسم الاشارة وبموصول فيه أل كقوله * ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه * لشئ نحته عن يديه المقادر ونحو يا أيها الذى نزل عليه الذكر (ووصف أى بسوى هذا) الذى ذكر (يرد) فلا يقال يا أيها زيد ولا يا أيها صاحب عمرو * تنبيهان الاول * يشترط لوصف أى باسم الاشارة خلوه من كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وفاقا للسيرافى وخلافا لابن كيسان فانه أجاز يا أيها ذاك الرجل * الثانى لا يشترط فى اسم الاشارة المذكور أن يكون منعوتا بذى أل وفاقا لابن عصفور والناظم كقوله أيهذان كلا زادكما * ودعانى واغلا فيمن وغل واشترط ذلك غيرهما (وذو اشارة كأى فى الصفة) فى لزومها ورفعها ولزوم كونها بأل على ما مر نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام هذا (ان كان تركها) وهى أى ترك الصفة (يفيت المعرفة) أى بان تكون هى مقصودة بالنداء واسم الاشارة قبلها لمجرد الوصلة الى ندائها كقولك القائم بين قوم جلوس يا هذا القائم أما اذا كان اسم الاشارة هو المقصود بالنداء بان قدرت الوقوف عليه فلا يلزم شئ من ذلك ويجوز فى صفته حينئذ ما يجوز فى صفة غيره من المناديات المبنية على الضم (فى نحو) يا (سعد سعد الاوس) وقوله يا تيم تيم عدى لا أبا لكم * وقوله يا زيد زيد اليعملات الذبل *

التقدير يا الذى هو الرجل اهـ قال شيخنا والاول أولى لان يا لا تدخل على نحو الذى على الراجح كما مر (قوله لجاز ظهور المبتدا) أى لان هذا ليس من مظان وجوب حذف المبتدا وله أن يقول باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدا وقوله ولجاز وصلها الخ وله أن يقول التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الوصف على رأيكم همع (قوله يا أيها الجاهل الخ) التنزى نزع الانسان الى الشر والنكز بفتح النون وسكون الكاف آخره زاى اللسع أى لا توعدنى باللسع حالة كونك مشبها للحية فى ذلك (قوله وأيهذا الخ) نحو يا أيهذا الرجل فأى منادى مبنى على الضم فى محل نصب وها للتنبيه وذا صفة أى فى محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة ونحو يا أيها الذى قام فالذى صفة أى فى محل رفع وهذا كله مبنى على أن حركة التابع اعراب وتقدم ما فيه قال شيخنا ولعل مذهب المازنى يجرى هنا أيضا فيجوز كون ذا والذى فى محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم ان الواو العاطفة تحذف اختيارا (قوله من باب نحن بما عندنا الخ) أى من الحذف من الاول لدلالة الثانى ويحتمل كلام المصنف العكس وفى الاولى منهما عند احتمالهما وعدم تعيين القرينة أحدهما قولان قيل الحذف من الثانى لان الاواخر أليق بالحذف من الاوائل وقيل من الاول لعدم الفصل وتمام البيت والرأى مختلف وهو كما قال شيخنا من المنسرح (قوله ألا أى هذا الباخع) أى المهلك والوجد بالرفع فاعل الباخع ونفسه مفعول ولا يصح جر الوجد باضافة الباخع اليه لعدم جواز اضافة اسم الفاعل المتعدى الى مرفوعه (قوله ووصف أى بسوى هذا برد) قال الشاطبى انه حشو لا فائدة فيه ويجاب بانه لما علم بقوله وأيهذا الخ أن اللزوم ليس على ظاهره كان مظنة توهم شئ آخر فدفعه بهذا اهـ طبلاوى واسم الاشارة فى قوله سوى هذا يرجع لما ذكر من مصحوب أل واسم الاشارة والموصول المقرون بأل (قوله خلوه من كاف الخطاب) أى لانه المقصود بالنداء كما تقدم فهو المخاطب ووصله بكاف المخاطب يقتضى أن المشار اليه غير المخاطب فيحصل التنافى ولابن كيسان أن يجعل الخطاب فى مثل يا ذاك للمشار اليه غير المخاطب فى مثل يا ذاك للمشار اليه فلا يحصل التنافى لكن يمنعه ما تقدم فى باب اسم الاشارة من أن المخاطب بالكاف غير المشار اليه الا أن يخصه بغير النداء فتأمل (قوله ودعانى) أى اتركانى والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ولم يدع (قوله فى لزومها الخ) أى لا فى لزوم افراد موصوفه بل يراعى حال المشار اليه نحو يا هذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال وأل فى قوله الصفة عهدية أى الصفة المذكورة فى أى الا أنه تتناول اسم الاشارة مع أن اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة وكأنه ترك ذلك اتكالا على ظهور ان اسم الاشارة لا يوصف باسم الاشارة فكأنه معلوم الانتفاء (قوله على ما مر) أى مراده على ما مر من اشتراط كون أل جنسية على الراجح (قوله نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذى قام) ونحو يا هذا الرجل ويا هذا الذى قام ويا هؤلاء الكرام فها للتنبيه واسم الاشارة منادى مقدر فيه الضم وما بعده صفة مرفوعة (قوله يفيت المعرفة) أى يفوت علم المخاطب بالمنادى (قوله بان تكون هى) أى الصفة (قوله هو المقصود بالنداء) بان عرفه المخاطب بدون الوصف كما اذا وضع المتكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شئ من ذلك) مقتضاه حتى كون الصفة مقرونة بأل فمقتضى صحة يا هذا رجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارته يجعل من بيانية وحمل الاشارة الى مجموع ما مر من ذكر الصفة ورفعها وقرنها بأل فالمعنى لا يلزم مجموع الثلاثة أى بل بعضها وهو القرن بأل هكذا ينبغى الجواب لا كما أجاب البعض فتدبر (قوله فى نحو سعد سعد الاوس) أى من كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا ووقع بعد المرة الثانية مضافا اليه وسعد الاوس هو سعد بن معاذ رضى الله تعالى عنه كما فى التصريح (قوله زيد اليعملات) بفتح الميم أضيف زيد الى اليعملات لانه كان يحدو لها وهى جمع يعملة

(بنصب * ثان) حتما (وضم وافتح أولا تصب) فان ضممته فلأنه منادى مفرد معرفة وانتصاب الثاني حينئذ لانه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل أو باضمار أعني وأجاز السيرافي أن يكون نعتا وتأول فيه الاشتقاق وان فتحته ففيه مذاهب أحدها وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف الى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثاني على التوكيد * وثانيها وهو مذهب المبرد أنه مضاف الى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف الى الآخر ونصبه على الاوجه الخمسة وثالثها أن الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة اعراب ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الاعلم

﴿تنبيهات * الأول﴾ صرح في الكافية بان الضم أمثل الوجهين الثاني مذهب البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم الجنس نحو يا رجل رجل قوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا الى أنه لا ينصب الا منونا نحو يا صاحبا صاحب زيد * الثالث اذا كان الثاني غير مضاف نحو يا زيد زيد جاز ضمه بدلا أو رده ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾ (واجعل منادى صح آخره (ان يضف ليا) ء المتكلم

وهى الناقة القوية الحمولة والذبل جمع ذابل بمعنى الضامر كركع جمع راكع اه زكريا وعبارة القاموس وهى الناقة الشديدة النجيبة المعتملة المطبوعة على العمل والجمل يعمل ولا يوصف بهما انما هما اسمان اه ولو قال زكريا جمع ذابلة كما عبر الشمني لكان أنسب باليعملات (قوله لانه منادى مضاف) فهو بتقدير يا والفرق بين هذا والبدل أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه على تقدير تكرار العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوى الذى لا يتكلم به شاطبى (قوله أو توكيد) قاله المصنف قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا لانه لا معنوى وهو ظاهر ولا لفظى لاختلاف جهتى التعريف لان الاول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لم يضف حتى سلب تعريف العلمية اه قال ابن هشام وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول قال سم ولا يخفى أن كلا الأمرين انما يرد على المصنف اذا سلم أنه مانع والا فقد يتمسك بظاهر تعريف التوكيد اللفظى فانه صادق مع اختلاف جهتى التعريف ومع اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أى جعله مشتقا بتأوله بالمنسوب الى الاوس وضعفه الشاطبي بان النعت بالجامد على تأوله بالمشتق موقوف على السماع (قوله والثاني مقحم) أى زائد بناء على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم اضافته اه تصريح وعليه ففتحته غير اعراب لانها غير مطلوبة لعامل بل فتحة اتباع فيما يظهر وان كان يرد عليه أن بين المتبع والمتبع له حاجزا حصينا لكن صرح الشارح بان نصب الثاني توكيد ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظى وعلى هذا فالفتحة فتحة اعراب ولا يبعد أن الفصل بالثاني مغتفر لانه كلا فصل لاتحاد الاسمين لفظا ومعنى وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجه والذى قبله للمشاكلة فيندفع قول صاحب التصريح ففيه فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما كان في صورة الضم لانهما انما يكونان بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الضم فان الاسم الاول فيها غير مضاف (قوله الى محذوف) أى مماثل لما أضيف اليه الثاني (قوله ونصبه) أى الثاني على الاوجه الخمسة بل الستة وهى أن يكون منادى مستأنفا أو منصوبا باعنى أو عطف بيان أو بدلا أو توكيدا أو نعتا وكانه لم ينظر الى السادس لضعفه (قوله أن الاسمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له اذ المركب شيا ن فقط قاله في التصريح وقال الفارسي الاسمان مضافان للمذكور وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (قوله ففتحتهما فتحة بناء) فيه أن فتحة الاول على القول بالتركيب فتحة بنية ويمكن تصحيح عبارته بان المراد ففتحة مجموعهما الذى هو المركب وفتحته هى فتحة آخره ولو قال ففتحة الثاني فتحة بناء لكان أوضح ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف بنصب ثان الا أن يراد بالنصب ما يعم فتحة الاعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أى أحسنهما وأشار هنا الى أمثليته بتقديمه (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف الكوفيون الخ) عبارة الهمع وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسم الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضمه بلا تنوين أو نصبه منونا (قوله جاز ضمه بدلا) نقله المصنف عن الاكثر ورده بانه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان وجوز الدماميني أن يكون منادى ثانيا وأن يكون تأكيدا لفظيا وقوله ضمه بدلا أى بناؤه على الضم ومن لازمه عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف في شرح الكافية فقال انه توكيد على اللفظ أو المحل لا عطف بيان كما يقول اكثر النحويين لان الشئ لا يبين نفسه (قوله على اللفظ أو المحل) لف ونشر مرتب

﴿المنادى المضاف الى ياء المتكلم﴾

أفرده بترجمة لان له أحكاما تخصه وتقدم أن الاصل في ياء المتكلم قيل السكون وقيل الفتح وجمع بان السكون أصل أول اذ هو الاصل في كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل فيما وضع على حرف واحد (قوله صح آخره) بان يكون آخره حرفا غير لين أو لينا قبله ساكن كدلو وظبي وهذا القيد يخرج نحو مسلمى تثنية وجمعا وجوز العصام حذف يائه لدلالة ياء التثنية والجمع على الاضافة وعدم التباسه بالمفرد عند الحذف قال سم وفيه نظر في الجمع

(كعبدة بدي عبدة بدا عبدا عبديا) والافصح والاكثر من هذه الامثلة الاول وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون ثم الثاني وهو ثبوتها ساكنة نحو يا عبادي لا خوف عليكم والخامس وهو ثبوتها مفتوحة نحو يا عبادي الذين أسرفوا وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قلب الكسرة فتحة والياء ألفا نحو يا حسرتا وأما المثال الثالث وهو حذف الالف والاجتزاء بالفتحة فاجازه الاخفش والمازني والفارسي كقوله ولست براجع ما فات مني * بلهف ولا بليت ولا لواني أصله بقولي يا لهفا ونقل عن الاكثرين المنع قال في شرح الكافية وكروا أضاف وجها سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة بنيتها وجعل الاسم مضموما كالمنادى المفرد ومنه قراءة بعض القراء رب السجن أحب الي وحكى يونس عن بعض العرب يا أم لا تفعلي و بعض العرب يقولون يا رب اغفر لي و يا قوم لا تفعلوا أما المعتل آخره ففيه لغة واحدة وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو يا فتاي و يا قاضي ﴿تنبيهان﴾ * الأول ما سبق من الاوجه هو فيما اضافته للتخصيص كما أشعر به تمثيله أما الوصف المشبه للفعل فان ياءه ثابتة لا غير وهي اما مفتوحة أو ساكنة نحو يا مكرمي و يا ضاربي * الثاني قال في شرح الكافية اذا كان آخر المضاف الى ياء المتكلم ياء مشددة كبني قيل يا بني أو يا بني لا غير فالكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالي الياآت مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل ثبوت الثنتين وليس بعد اختيار الالزومه والفتح على وجهين أحدهما ان تكون ياء المتكلم أبدلت ألفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل * الثاني أن ثانية ياءي بني حذفت ثم أدغمت أولاهما في ياء المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما فتحت في يدي ونحوه اه

بقية

لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة اثبات يائه ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف أن يكون غير وصف مشبه للفعل كما سيأتي (قوله عبدا) ينبغي أن يكون منصوبا بفتحة مقدرة على الدال لا بالفتحة الموجودة لانها لاجل الالف سم (قوله وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة) نقل البعض عن الحفيد أنه قيد ذلك بان يشتهر الاسم بالاضافة الى الياء أولا فلا يقال في يا عدوي يا عدو لانه لا دلالة على الياء والذي في التوضيح وشرحه انما هو اشتراط الاشتهار بالاضافة في الوجه السادس وهو الاضم وهذا هو المتجه فافهم (قوله والخامس) عطفه على الثاني بالواو اشارة الى أنهما في مرتبة لقول بالاصالة في كل وجعل السيوطي السكون أفصح من الفتح واعل وجهه أن السكون أخف من الفتح (قوله والياء ألفا) ى لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الالف أخف من الياء اه تصريح. الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بانها مضاف اليه وانها في محل جر سم (قوله وهو حذف الالف) فيه جمع بين حذف العوض والمعوض وهو لا يجوز ويجاب بانها بدل الياء وفرق بين الابدال والتعويض سم على أنه قد يمنع عدم الجواز بدليل وأقام الصلاة وأجاب اجابا (قوله ونقل عن الاكثرين المنع) أي ولا دلالة في البيت على الجواز لاحتمال أن المراد بهذه اللفظة لا نداء (قوله وجها سادسا) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني فهو منصوب تقديرا بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالاضافة المنوية كما اختاره المصنف لا محالة وتعرفه بالقصد كما قيل والا لم يكن لغة في المضاف قال أبو حيان والظاهر أن حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء اه أي انه يجوز في تابعه الوجهان وهو لا يظهر على أن تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر فان مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد يوجه ما قاله أبو حيان وان قلنا تعرفه بالاضافة المنوية ونصبه مقدر بانه عومل معاملة المفرد فاعطى حكمه وان لم يكن منه حقيقة أفاده سم قال في التصريح وانما يأتي هذا الوجه السادس فيما يكثر نداؤه مضافا كالرب تعالى والأب والأم والابن حملا للقليل على الكثير (قوله أما المعتل آخره) بان يكون آخره حرفا لينا قبله حركة مجانسة له وأما ما حذف لامه كأخ فلا ترد لامه خلافا للمبرد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله وهي ثبوت يائه مفتوحة) وتسكين ورش محياي من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله فيما اضافته للتخصيص) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محضة بقرينة المقابلة (قوله المشبه للفعل) أي المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله فان ياءه ثابتة لا غير) قد يوجه بشدة طلبه لها لكونه عاملا يشبه الفعل (قوله وهي اما مفتوحة أو ساكنة) أي ان لم يكن الوصف مثنى او مجموعا على حده والا تعين الفتح نحو يا ضاربي و يا ضاربي (قوله كبني) أي تصغير ابن وأصله بنو بفتحتين واذا صغرته حذفت ألف الوصل ورددت اللام المحذوفة فيبقى بنيو فتقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وتدغم الياء في الياء وعلى القول بان لامه ياء يكون فيه ما عدا القلب (قوله قيل يا بني) بكسر الياء أو يا بني بفتحها لا غير أورد عليه شيخنا أن فيه لغة ثالثة قرئ بها في السبع وهي اسكان الياء مخففة ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة وأبقى الاولى وهي ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أي وابقاء الياء الثانية على كسرها لاجل ياء المتكلم (قوله مع أن الثالثة) كان الاوضح ولان الثالثة لان هذا تعليل آخر لالتزام الحذف (قوله أبدلت ألفا) أي بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة (قوله ثم التزم حذفها) أي وأبقيت الفتحة دليلا عليها (قوله مستثقل) أي حرف مستثقل وهو الياء أي وبدل الثقيل ثقيل (قوله ففتحت لان أصلها الفتح) وعلى القول بان أصلها السكون يوجه الفتح بانه احتيج لتحريكها لئلا يلتقي ساكنان والفتح أخف سم (قوله

وقد تقدمت بقية الاحكام فى باب المضاف الى ياء المتكلم (وفتح اوكسر وحذف اليا) والالف تخفيفاً لكثرة الاستعمال (استمر * فى) قولهم (ياابن أم) ويا ابنة أم و(ياابن عم) ويا ابنة عم (لامفر) أما الفتح ففيه قولان * أحدهما ان الاصل أما وعما بقلب الياء ألفا فحذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها * والثانى أنهما جعلا اسما واحدا مركبا وبنى على الفتح والاول قول الكسائى والفراء وأبى عبيدة وحكى عن الاخفش والثانى قيل هو مذهب سيبويه والبصريين وأما الكسر فظاهر مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزى فيه بالكسرة عن الياء المحذوفة من غير تركيب قال فى الارتشاف وأصحابنا يعتقدون أن ابن أم وابنة أم وابن عم وابنة عم حكمت لها العرب بحكم اسم واحد وحذفوا الياء كحذفهم اياها من أحد عشر اذا أضافوه اليها وأما اثبات الياء والالف فى قوله ياابن أمى وياشقيق نفسى وقوله * ياابنة عما لاتلومى واهجعى * فضرورة أما مالا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو ياابن أخى ويا ابن خالى فالياء فيه ثابتة لاغير ولهذا قال فى ياابن أم ياابن عم ولم يقل فى نحو ياابن أم ياابن عم ﴿ تنبيه ﴾ نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرئ قال ياابن أم بالوجهين (وفى الندا) قولهم يا (أبت) ويا (أمت) بالتاء (عرض) الاصل ياأبى ويا أمى (واكسر أوافتح ومن اليا التا عوض) ومن ثم لايكادان يجتمعان ويجوز فتح التاء وهو الاقيس وكسرها وهو الاكثر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة ﴿ تنبيهات * الاول ﴾ فهم من كلامه فوائد * الاولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم فى أب وأم لايكون الا فى النداء * الثانية أن ذلك مختص بالاب والام * الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلازم فيجوز فيهما ما جاز فى غيرهما من الاوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض * الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لانها عوض عنها وبين التاء والالف لان الالف بدل من الياء وأما قوله

يا أبتى لازلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش مادمت عائشا

فضرورة وكذا قوله

* يا أبتا علك أو عساكا *

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه وقال فى شرح

بقية الاحكام) أى بقية أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن واحدا من الامور الاربعة المتقدمة فى قوله * آخر ما أضيف لليا اكسر اذا * لم يك معتلا الخ وسلامة الالف مطلقا الى آخر ما مر أى فلا نعيد تلك الاحكام هنا (قوله وفتح أو كسر) أى للميم وأجاز قوم ضمها أيضا سم (قوله وحذف اليا) أى مع الكسر والالف أى مع الفتح ففيه مع ماقبله لف ونشر مشوش لكن حذف الالف انما يأتى على قول الكسائى الآتى ومن وافقه لا على قول سيبويه والبصريين فلهذا أسقطه المصنف (قوله استمر) أى اطرد وفى نسخة اشتهر وأفرد الضمير مع رجوعه الى الفتح أو الكسر وحذف الياء على التأويل بالمذكور أو على حذف خبر أحد المتعاطفين لدلالة الآخر (قوله ويا ابنة عم) فى التصريح أن بنتا كابنة (قوله فحذفت الالف وبقيت الفتحة) قد تقدم منع الجمهور لهذا فى غير هذه الصورة نحو ياعبدا وهم لا يمنعون ذلك هنا والفرق ثبوت السماع الصحيح هنا سم وقوله قد تقدم أى فى قول الشارح ونقل عن الاكثرين المنع (قوله والثانى أنهما) أى ابنا وما بعده (قوله وبنى) أى المجموع على الفتح فيكون نحو ياابن أم مبنيا على ضم مقدر كخمسة عشر ونقل السيوطى عن الرضى أن مجموع الكلمتين مع تركيبهما وفتحهما مضاف الى الياء المحذوفة (قوله من غير تركيب) هذا هو محل مخالفة ظاهر مذهب الزجاج لما فى الارتشاف (قوله قال فى الارتشاف الخ) هذا مقابل قوله فظاهر مذهب الزجاج الخ (قوله وحذفوا الياء) أى وأبقوا الكسرة دليلا عليها لان الكلام فى الكسر (قوله وياشقيق) تصغير شقيق (قوله فضرورة) وقال بعضهم هما لغتان قليلتان نعم وقلب الياء ألفا أجود من اثباتها واذا ثبتت الياء ففيها وجهان الاسكان والفتح فالحاصل خمسة أوجه ونص بعضهم على أن الخمسة لغات ومر قريبا لغة سادسة وهى الضم (قوله فالياء فيه ثابتة لاغير) ساكنة أو مفتوحة ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى تصريح أى مع عدم سماع حذفها فى غير ياابن أم ياابن عم فلا يرد أن البعد موجود فيهما أيضا (قوله ولهذا قال فى ياابن أم ياابن عم) ولا يرد ياابنة أم ياابنة عم لان ابنة هى ابن بزيادة التاء (قوله وفى الندا أبت أمت عرض) وكل منهما منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ماقبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ماقبلها الا على التاء لانها فى موضع الياء التى يستحقها اعراب المضاف اليها اسم (قوله ومن اليا التا عوض) انما عوض تاء التأنيث عن الياء اذا أضيف اليها الاب أو الام لان كلا منهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما فى علامة اه حفيد ووجهه فى الكشاف بان تاء التأنيث وياء الاضافة متناسبتان فى أن كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم فى آخره وفيما ذكر تصريح بان التاء حرف لا اسم اذ لم تنقلب الياء اليها بخلاف الالف فى نحو ياعبدا كما مر بيانه (قوله ويجوز فتح التاء الخ) كان الاولى والفتح أقيس والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف (قوله وهو الاقيس) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحركها بحركة أصلها هو الاصل اه حفيد (قوله وهو الاكثر) أى لان الكسر عوض عن الكسر الذى كان يستحقه ماقبل الياء وزال حين مجىء التاء لان ماقبلها لا يكون الا مفتوحا (قوله لا يكون الا فى النداء) أخذ الحصر من تقديم الجار والمجرور (قوله مختص بالاب والام) أى لانه لم يقل نحو أبت أمت (قوله من الاوجه السابقة) أى فى المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله فهم ذلك من قوله عرض) نظر فيه سم بان العروض لا ينافى اللزوم وقد يقال شأن العارض عدم اللزوم (قوله وبين التاء والالف) مشى ابن الحاجب على جواز الجمع بينهما لانه جمع

الكافية الالف فيه هي الالف التي يوصل بها آخر المنادى اذا كان بعيدا أو مستغاثا به أو مندوبا وليست بدلا من ياء المتكلم وجوّز الشارح
الامرين * الثاني اختلف في جواز ضم التاء في ياأبت و ياأمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس ومنعه الزجاج ونقل عن الخليل أنه سمع من
العرب من يقول ياأبتُ و ياأمتُ بالضم وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات الست السابقة في نحو ياعبد وهذه الاربعة أعني تثليث
التاء والجمع بينها وبين الالف في نحو ياأبتا على مامر * الثالث يجوز ابدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التأنيث قال
في التسهيل وجعلها هاء
في الخط والوقف جائز وقد
قرئ بالوجهين في السبع
ورسمت في المصحف بالتاء

﴿ أسماء لازمت النداء ﴾

(وقل بعض ما يخص
بالندا) أي لا يستعمل
في غير النداء ويقال
للمؤنث ... ة يافلة واختلف
فيهما فذهب سيبويه
أنهما كنايتان عن نكرتين
ففل كناية عن رجل وفلة
كناية عن امرأة ومذهب
الكوفيين أن أصلهما
فلان وفلانة فرخما ورده
الناظم بانه لو كان مرخما
لقيل فيه فلا ولما قيل في
التأنيث فلة وذهب
الشلوبين وابن عصفور
وصاحب البسيط الى أن
فل وفلة كناية عن العلم
نحو زيد وهند بمعنى فلان
وفلانة وعلى ذلك مشى
الناظم وولده قال الناظم
في شرح التسهيل وغيره
ان يافل بمعنى يافلان
ويافلة بمعنى يافلانة قال
وهما الاصل فلا يستعملان
منقوصين في غير نداء الا
في ضرورة فقد وافق
الكوفيين في أنهما كناية
عن العلم وأن أصلهما
فلان وفلانة وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين و (لؤمان) بالهمز وضم اللام وملأم
ومَلأمان بمعنى عظيم اللؤم و (نومان) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كذا) أي مما يختص بالنداء ﴿ تنبيهان * الاول ﴾ الاكثر في بناء مفعلان
نحو ملأمان أن يأتي في الذم وقد جاء في المدح نحو يامكرمان حكاه سيبويه والاخفش و يامطيبان وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن
مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشئ * الثاني قال في شرح الكافية ان هذه الصفات مقصورة على السماع باجماع وتبعه ولده وهو صحيح
في غير مفعلان فان فيه خلافا أجاز بعضهم القياس عليه فيقول يامخبثان

بين عوضين بخلاف ماقبله سم أي فان فيما قبله جمعا بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين تغليب لان الالف بدل عن الياء لاعوض عنها كما مر ووقع للبعض خطأ فاحش في تقرير مذهب ابن الحاجب فانظره (قوله التي يوصل بها آخر المنادى الخ) أي بناء على القول بجواز ذلك في المنادى البعيد والمستغاث والمندوب (قوله وجوز الشارح الامرين) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي يوصل بها آخر المنادى (قوله على مامر) أي على القول الذي مر عن شرح الكافية أن هذه الالف هي التي يوصل بها آخر المنادى المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لاعلى القول بانها بدل عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لا لغة حتى تعد في اللغات والا كانت احدى عشرة لغة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله ابدال هذه التاء هاء) أي في الوقف (قوله على أنها تاء التأنيث) أي بحسب الاصل (قوله ورسمت في المصحف بالتاء) أي فرسمها بالتاء أولى كما قاله الدماميني

﴿ أسماء لازمت النداء ﴾

يجوز كون لازمت فعلا ماضيا كضارب بت وكونه اسم فاعل كضارب مضافا الى النداء أو منونا ناصبا النداء على المفعولية سم (قوله بعض ما يخص بالندا) أشار الى أن هناك ألفاظا أخر تختص بالنداء كأبت وأمت (قوله أي لا يستعمل في غير النداء) أشار به الى أن الباء داخلة على المقصور عليه (قوله عن نكرتين) اى من جنس الانسان لامطلقا (قوله بانه لو كان) اى المذكور من فل وفلة مرخما اى مرخم فلان وفلانة لقيل فيه اى في بعضه وهو فل بقرينة مابعده فلا لانه لا يحذف في الترخيم مع الآخر ماقبله من حرف مد زائد الا اذا كان المرخم خماسيا فصاعدا وفلان على أربعة أحرف فحق ترخيمه يافلا وقوله ولما قيل في التأنيث فلة اى بل كان يقال فلان وكان الاخصر والاوضح أن يقول ورده الناظم بانهما لو كانا مرخمين لقيل في الاول فلا وفي الثاني فلان (قوله وذهب الشلوبين الخ) الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنهما كنايتان عن العلم عند الكوفيين أيضا اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوبين ومن معه (قوله كناية عن العلم) اى الشخصي لمن يعقل وكان الظاهر كنايتان (قوله وهما الاصل) المراد بالاصل هنا وفي قوله الآتي وان أصلهما فلان وفلانة ما كانا عليه قبل تخفيفهما بحذف الالف والنون لا بالترخيم والحاصل ان الشلوبين والناظم ومن وافقهما يقولون هما كنايتان عن العلم واصلهما فلان وفلانة فدخلهما مجرد الحذف تخفيفا لا ترخيما والكوفيون يقولون هما كنايتان عن العلم وأصلهما فلان وفلانة فدخلهما خصوص الترخيم وبهذا تعلم ان قول البعض فيما كتبه قبيل الخاتمة ان مادة فلان مخالفة لمادة فل عند المصنف كما ان الامر كذلك على مذهب سيبويه الصحيح فيه نظر (قوله بالهمز) اى الساكن (قوله اى مما يختص بالنداء) بيان لوجه الشبه (قوله يامكرمان) بفتح الراء زكريا وهو العزيز المكرم دماميني (قوله تصحيف مكذبان) اى تحريفه وسماه تصحيفا لقربه من التصحيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع انه يبقى عليه مطيبان الا ان يمنع وروده (قوله مقصورة على السماع) ويؤخذ ذلك من تعبيره بالاطراد فيما بعدها دونها (قوله وهو) اى الاجماع (قوله فيقول يامخبثان الخ) قضيته عدم سماع مخبثان ويعكر عليه قول الهمع الذي سمع منه اى من مفعلان ستة ألفاظ مكرمان وملأمان ومخبثان وملكعان ومطيبان ومكذبان قال وحكى ابن سيده رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فمنهم من أجاز استعماله في غير النداء بقلة وخرجه أبو حيان على اضمار القول

وحرف

وفى الأنثى يا لخباثه (واطرداه فى سب الانثى وزن) يافعال نحو (ياخباث) يالكاع بافساق وأماقوله * أطوف ماأطوف ثم آوى * الى بيت قعيدته لكاع * فضرورة (والامر هكذا) أى اسم فعل الامر مطرد (من الثلاثى) عند سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وترك

﴿تنبيهان * الاول﴾ أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع اربعة شروط الاول أن يكون مجردا فاما غير المجرد فلا يقال منه الا ما سمع نحو دراك من أدرك * الثانى أن يكون تاما فلا يبنى من ناقص * الثالث أن يكون متصرفا * الرابع أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر * الثانى ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثى شذوذا كقرقار من قرقر فى قوله * قالت له ريح الصبا قرقار * وعرعار من عرعر فى قوله * يدعو وليدهم بها عرعار * وقاس عليه الاخفش ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعى وذهب الى ان قرقار وعرعار حكاية صوت وحكاه عن المازنى وحكى المازنى عن الاصمعى عن أبى عمرو مثله والصحيح ماقاله سيبويه لانه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثانى مثل الاول نحو غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الاول لفظ الثانى علم انه محمول على عرعر وقرقر (وشاع فى سب الذكور) يا (فعل) نحو قولهم يافسق يالكع ياغدر ياخبث (ولا تقس) عليه بل طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه قياسا ونسب لسيبويه (وجر فى الشعر فل) قال الراجز * فى لجة أمسك فلانا عن فل * والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الالف والنون للضرورة كقوله

وحرف النداء والاصل رجل مقول فيه يامكرمان (قوله وزن يافعال) أى موازن ثانى يافعال وكذا يقال فى قوله الآتى وشاع فى سب الذكور وزن يافعل وفى الاتيان بياهنا وفيما يأتى اشارة الى اختصاص سب الانثى والذكور المذكورين بالنداء (قوله قعيدته) سميت امرأة الرجل قعيدة للزومها البيت لكاع أى خسيسة (قوله فضرورة) وقيل التقدير قعيدته يقال لها يالكاع (قوله والامر هذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلق بما هنا فى وزنه وبنائه على الكسر وشروطه سم أى فذكره هنا من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كخباث فى الوزن لافى النداء (قوله أى اسم فعل الامر) أى فكلامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكلامه على حذف مضاف أى ودال الامر وهو مع كونه لايناسب صنيع الشارح يرد عليه أن دال الامر أعم من اسم فعل الامر (قوله من الثلاثى) جعله الشارح مختصا بقوله والامر هكذا مع أنه يعود لما قبله أيضا فالوجه تعليقه باطرد سم وعليه فالامر معطوف على وزن وهكذا حال وعلى صنيع الشارح الامر مبتدا وهكذا حال ومطرد خبرا وهكذا خبرأول ومطرد خبر ثان (قوله عند سيبويه) وقال المبرد هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد فى قم واقعد اذ ليس لاحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب قال الاندلسى ومنع المبرد قوى فالاولى أن يتأول قول سيبويه هو مطرد على أنه أراد بالاطراد الشياع اه دمامينى وفى التوضيح مع شرحه والمبرد لايقيس فيهما أى فى فعال سبا وفعال أمرا أى فلا يقال باقباح قياسا على فساق ولا قعاد قياسا على نزال اه ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد فى فعال سبا وفعال أمرا والموافق لهذا أن يجعل قول الشارح عند سيبويه متعلقا باطرد فى كلام المتن ومطرد فى كلام الشارح على التنازع وان كان الاقرب الى صنيع الشارح تعلقه بمطرد فى كلامه فعلم مافى قول البعض ان عند سيبويه متعلق باطرد (قوله على هذا النوع) قال البعض أى على ماورد منه أو المرادف هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا السيد أى نوع نزال اه وقال شيخنا السيد قوله على هذا النوع أى وكذا ماقبله أو يراد بالنوع ماهو على وزن فعال منادى أو اسم فعل اه وهذا هو الموافق لما فى التوضيح وشرحه فانظره (قوله أن يكون مجردا) أى عن الزوائد وفيه أن هذا معلوم من اشتراط المصنف كونه ثلاثيا الا ان الثلاثى عند النحاة لايشمل المزيد (قوله متصرفا) لتخرج نحو نعم وبئس (قوله ادعى سيبويه سماعه) أى سماع اسم فعل الامر المبنى على الكسر لا بقيد كونه على وزن فعال (قوله كقرقار) أى صوت وعرعار أى العب (قوله يدعو وليدهم) أى صغيرهم بها عرعار أى هلموا للعرعرة وهى لعبة الصبيان اه فارضى ووليد فاعل يدعو كما قاله شيخنا السيد وانظر مرجع ضمير بها (قوله حكاية صوت) أى قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثانى) أى لكان اسم الصوت الثانى وقوله مثل الاول تصدق المماثلة بان يقال عرعر وقرقر وبان يقال عارعار وقارقار (قوله علم أنه) أى ماذكر محمول على عرعر وقرقر بصيغة الامر أى دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل (قوله يافسق الخ) هى غير منصرفة للوصفية والعدل عن فاسق وألكع وغادر وخبيث (قوله يالكع) ذكر فى القاموس من معانى اللكع اللئيم والعبد والاحمق والصغير والوسخ قيل قد يرد فى غير النداء كحديث لاتقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس فى الدنيا لكع ابن لكع وقوله عليه الصلاة والسلام فى الحسن بن على رضى الله عنهما أبن لكع أى الصغير وقيل هو فى الحديثين ليس من المختص بالنداء بل هو فيهما وصف منصرف غير معدول كحطم ومؤنثه لكعة أما المختص بالنداء فغير منصرف لانه معدول عن ألكع ومؤنثه لكاع (قوله بل طريقه السماع) أى والمسموع منه الالفاظ الاربعة المذكورة (قوله فى لجة) متعلق بتدافع الشيب فى بيت آخر واللجة بفتح اللام اختلاط الاصوات فى الحرب وقوله أمسك فلانا عن فل مقول لقول محذوف أى فى لجة مقول فيها أمسك فلانا عن فل أى امنع فلانا عن فلان يصف الشاعر ابلا أقبلت وقد أثارت أيديها الغبار وشبه تزاحمها ومدافعة بعضها بعضا بقوم فى لجة يدفع بعضهم بعضا فيقال أمسك فلانا عن فلان أى احجز بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجر فى الشعر فل المقتضى

درس المنا الخ فابانه أى درس المنازل وليس هو فل المختص بالنداء اذ معناهما مختلف على الصحيح كما مر أن المختص بالنداء

كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة فالمختص مادته ف ل ى فلو صغرته قلت فلى وهذا مادته ف ل ن فلو صغرته قلت فلين وقد تقدم بيان ماذهب اليه المصنف ﴿خاتمة﴾ يقال فى نداء المجهول والمجهولة ياهن وياهنة وفى التثنية والجمع ياهنان وياهنتان وياهنون وياهنات وقد يلى أواخرهن ما يلى آخر المندوب نحو ياهناه وهنتاه بضم الهاء وكسرها وفى التثنية والجمع ياهنانيه وياهنتانيه وياهنوناه وياهناتوه والله أعلم ﴿الاستغاثة﴾ اذا استغيث اسم منادى) أى نودى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة (خفضا) غالبا (باللام مفتوحا) حال من اللام (كيا للمرتضى) وقول عمر رضى الله عنه يالله فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع المضمر لكونه منادى ويحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله وانما أعرب مع كونه منادى مفردا معرفة لان تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف وقد فهم من النظم فوائد * الاولى أن استغاث متعد بنفسه لقوله اذا استغيث اسم والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى اذ تستغيثون ربكم وقد توهم
ر يصرح فى شرح الكافية بالاستعمالين

أن فل المجرور فى الشعر هو فل المحدث عنه وهو المختص بالنداء (قوله درس المنا الخ) درس عفا ومنا الع بضم الميم وبالتاء الفوقية اسم موضع وكذلك أبان بالموحدة تصريح وفى القاموس أن درس يأتى لازما بمعنى عفا ومتعديا يقال درسته الريح (قوله أن المختص) بدل من مامر أو بيان وقوله كناية عن اسم الجنس أى على قول سيبويه (قوله وفلان) أى الذى هو أصل فل الواقع فى البيت مجرورا أى وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع فى البيت لان أصله فلان كما مر (قوله فالمختص مادته ف ل ى) أى بالفك فى هذا وما بعده كما فى النسخ الصحاح على عادة أهل التصريف اذا ارادوا بيان الحروف الاصول من غير نظر الى كونه فعلا أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ماذهب اليه المصنف) لعله يشير بهذا الى الجواب عن الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وحاصله أن هذا التصويب انما يظهر على مذهب سيبويه لان اختلاف المعنى والمادة الذى ذكره انما يأتى على مذهبه دون مذهب المصنف لاتحاد فل وفلان عليه معنى لكون كل عنده كناية عن العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكمذهبه فى الاتحاد المذكور مذهب الكوفيين فدعوى البعض أن المادة مختلفة عند المصنف باطلة فتنبه (قوله فى نداء المجهول) أى المجهول اسمه (قوله ياهن الخ) اى لكون هن فى الاصل كناية عن اسم الجنس وان استعمل كثيرا كناية عما يستقبح ذكره أو عن الفرج خاصة كما مر فى مبحث الاسماء الستة (قوله وياهنة) بسكون النون كما فى الدماميني (قوله وياهنون) جمع جمع المذكر السالم شذوذا لان مفرده ليس علما ولا صفة بل لم يستكمل شروط باب سنين (قوله بضم الهاء وكسرها) أى الهاء الاخيرة كما فى الفارضى فالضم تشبيها بهاء الضمير والكسر على أصل التقاء الساكنين واعلم أنه سيأتى للشارح فى باب الندبة أن هذه الهاء لاتثبت وصلا بل وقفا ساكنة وربما ثبتت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها وصلا بالوجهين فقوله هنا بضم الهاء وكسرها أى على مذهب الفراء أو حيث ثبتت فى الوصل اضرورة نظم والا فهى ساكنة (قوله ياهنانيه وياهنتانيه) بقلب ألف الندبة ياء فيهما لمجانسة كسر نون التثنية وفيه البحث الآتى (قوله وياهناتوه) بقلب ألف الندبة واوا لمناسبة ضمة التاء وبحث فيما ذكره بان قلب الحركة أخف من قلب الحرف فهلا قلبت كسرة نون التثنية فى ياهنانيه وياهنتانيه فتحة حفظا للالف وهلا قلبت ضمة التاء فى ياهناتوه فتحة حفظا للالف كما فعل ذلك فى ياهناه وياهنتاه والله أعلم

﴿الاستغاثة﴾

(قوله اذا استغيث اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما النكرة غير المقصودة فتردد فيها الشاطبى وايقاع الاستغاثة على الاسم أى اللفظ اصطلاحى فان المستغاث حقيقة المعنى أى مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اه سم (قوله منادى) فائدته التنبيه على أن المستغاث اصطلاحا لا يكون الا منادى ولو أطلق ربما فهم خلاف ذلك أو لم يفهم ذلك سم (قوله أو يعين على مشقة) أى على دفعها والتعبير بالاعانة يقتضى مشاركة المستغيث للمستغاث فى الدفع فحصل التغاير بين المتعاطفين (قوله غالبا) من غير الغالب ما سيأتى فى قوله * ولام ما استغيث عاقبت ألف * وقول الشارح وقد يخلو منهما (قوله باللام) انما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثة لان لامها للتخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من بين أمثاله بالنداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار غرابته قاله الدماميني (قوله وقول عمر) أى لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسى قال يالله للمسلمين كما فى الدماميني (قوله للتنصيص على الاستغاثة) اذ لو قيل ويا زيدا أو يا زيد احتمل التركيب غير الاستغاثة من الندبة فى الاول والنداء المحض فى الثانى ورد على كونها للتنصيص على الاستغاثة قولك يا للعلماء متعجبا من كثرتهم الا أن يجعل التنصيص اضافيا أى بالاضافة الى الندبة أو النداء المحض فتدبر (قوله لوقوعه موقع المضمر) أى الذى تفتح معه اللام فلا ترد ياء المتكلم أو مراده بالمضمر كاف الخطاب لانها التى يقع موقعها المنادى وقيل لان اللام بقية آل كما سيأتى (قوله لكونه منادى) أى والمنادى واقع موقع الكاف (قوله بين المستغاث من أجله) شامل للمنتصر عليه والمنتصر له (قوله أعطاه شبها بالمضاف) أى لان اللام ومجرورها كلمتان كالمتضايفين أو لان اللام أضافت معنى الفعل الى مجرورها (قوله متعد بنفسه) لو قال يتعدى بنفسه لكان أحسن لان النظم لا يفيد وجوب تعديه بنفسه كما

قوله وياهنه يصح كتابته بالتاء المربوطة وبالتاء المفتوحة كما فى شرح القاموس اه

* الثانية أن المستغاث معرب مطلقا * الثالثة أنه يجوز اقترانه بال وان كان منادى لان حرف النداء لم يباشره افهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه (تنبيهات الاول) يختص المستغاث من حروف النداء بيا يرشد الى ذلك تمثيله وقوله بعد ان كررت يا * الثاني ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء المتكلم فاما معها فتكسر نحو يالى وقد أجاز أبو الفتح فى قوله فيا شوق ما أبقى و يالى من النوى * و يا دمع ما أجرى و يا قلب ما أصبى أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه والصحيح وفاقا لابن عصفور أن يالى حيث وقع مستغاث له والمستغاث به محذوف بناء على ما سيأتى من أن العامل فى المستغاث فعل النداء المضمر فيصير التقدير يا أدعو لى وذلك غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها * الثالث اختلف فى اللام الداخلة على المستغاث فقيل هى بقية آل والاصل يا آل زيد فزيد مخفوض بالاضافة ونقله المصنف عن الكوفيين وذهب الجمهور الى أنها لام الجر ثم اختلفوا فقيل زائدة لا تتعلق بشئ وهو اختيار ابن خروف وقيل ليست بزائدة فتتعلق وفيما تتعلق به قولان أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور والثانى تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى * الرابع اذا وصفت المستغاث جرت صفته نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع (وافتح) اللام (مع) المستغاث (المعطوف ان كررت يا) كقوله يا لقومى و يا لامثال قومى * لاناس عتوهم فى ازدياد (وفى سوى ذلك) التكرار (بالكسر ائتيا) على الاصل لامن اللبس نحو

توهم عبارة الشارح وانما يفيد جواز ذلك فاعرفه (قوله معرب مطلقا) أى مفردا أو غيره ومحله كما قاله سم ان جر باللام وكان معربا قبل النداء فان خلا من اللام كان كغيره من المناديات وان كان مبنيا قبل النداء فهو باق على بنائه كيا لهذا فهذا مبنى على السكون فى محل نصب (قوله لم يباشرها) أى أل بل فصل بينهما اللام (قوله يختص المستغاث الخ) أى لان الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه أعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها فلا يقال ان يا للمنادى البعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقريب الا ان كان كالبعيد أفاده سم بقى انه يرد عليه أنه ورد المستغاث بالهمز فى قوله * أعام لك ابن صعصعة بن سعد * الا أن يقال هو ضرورة وشاذ (قوله فيا شوق الخ) يصح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء المتكلم وابقاء الكسرة دليلا عليها وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة وما تعجبية والنوى البعد وما أصبى أى ما أميلك الى الهوى (قوله بناء على ما سيأتى الخ) قيد بذلك ليتأتى المقتضى لكون المستغاث به فى يالى محذوفا وهو لزوم عمل فعل فى ضميرى واحد على تقدير كون المستغاث به فى يالى هو المذكور اذ لو بنينا على أن العامل حرف النداء لم يجب كون المستغاث به فى يالى محذوفا لانه لا يلزم حينئذ على كون المستغاث به هو المذكور عمل فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله فيصير التقدير الخ) تفريع على منفى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستغاث به محذوف لا مذكور فيصير الخ وقوله وذلك الخ فى معنى التعليل لهذا النفى و يصح جعل الفاء تعليلية له ولو قال اذ لو كان مستغاثا به لكان التقدير الخ لكان أوضح (قوله يا أدعو لى) أى فيلزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهما الضمير المستتر فى أدعو والياء اذ هما لواحد وهو المتكلم والأولى حذف يا (قوله وذلك) أى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما حمل عليها أى من أفعال القلوب وما حمل عليها كنسيت وأبصرت وفقدت وعدمت وأورد عليه أن عمل الفعل فى ضميرى واحد لازم على جعل الياء مستغاثا له أيضا اذ فى قولك أدعو قومى لى عمل أدعو فى الضمير المستتر وفى الياء وأجيب بان المحذور عمله فيهما على وجه كون الثانى مفعولا به واذا جعلت الياء مستغاثا له لم يكن مفعولا به لان مدخول لام التعليل ليس مفعولا به لعدم وقوع الفعل عليه بخلاف ما اذا جعلت مستغاثا به (قوله والاصل يا آل زيد) أى فحذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين وضعفه الرضى بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو يا للدواهى وقد يرد بان يعتبر لها آل يناسبها فافهم (قوله عن الكوفيين) استدلوا بقوله * اذا الداعى المثوب قال يالا * فان الجار لا يقتصر عليه وأجيب بان الاصل يا قوم الا فرار فحذف ما بعد لا النافية دمامينى (قوله فقيل زائدة) بدليل صحة اسقاطها وعورض بان الزيادة خلاف الاصل وعلى هذا القول يكون المستغاث منصوبا بفتحة مقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (قوله بالفعل المحذوف) أى الذى نابت عنه يا لكن بتضمينه معنى فعل يتعدى بالحرف كالتجىء فى نحو يا لزيد وأتعجب فى نحو يا للماء فلا يرد أن أدعو متعد بنفسه فكيف عدى باللام (قوله بحرف النداء) لنيابته مناب الفعل (قوله على الموضع) أى موضع الموصوف لانه مفعول كما مر وليس له موضع رفع حتى يتبع بالرفع وجزم الرضى بامتناع ما عدا الجر كما مر (قوله مع المعطوف) اطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر أو تراخى رتبة الثانى فى النجدة (قوله وفى سوى ذلك التكرار) المفهوم من كررت أى فى سوى تكرار يا مع المعطوف ائت بكسر لام المعطوف ولام غيره من المستغاث لاجله كما قد يدل له قوله بعد الثانى علم مما ذكر الخ ولو أرجع الشارح اسم الاشارة الى المعطوف مع تكرار يا لشمل الكلام المستغاث من أجله فى صورة تكرار يا أيضا لان غير المعطوف المكرر معه يا شامل لغير المعطوف فى صورة تكرار يا وصورة عدم تكرارها وللمعطوف الذى لم تكرر معه يا وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الايهام (قوله على الاصل) أى فى لام الجر الداخلة على المظهر (قوله لامن اللبس) أى أمن لبس المعطوف بالمستغاث له بسبب عطفه على المستغاث

* بالكهول وللشبان للعجب ﴿تنبيهات﴾ ١١٠ * الاول ﴾ يجوز مع المعطوف المذكور اثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا في قوله يالعطافنا
ويالرياح * وأبي الحشرج
الفتى النفاح * الثاني علم
مما ذكر أن كسر اللام مع
المستغاث من أجله
واجب على الاصل وهو
ظاهر في الاسماء الظاهرة
وأما المضمر فتفتح معه
الا مع الياء نحو يالزيد لك
واذا قلت يالك احتمل
الامرين وقد قيل في
قوله فيالك من ليل ان
اللام فيه للاستغاثة *
الثالث فيما تتعلق به لام
المستغاث من أجله
خلاف فقيل بحرف
النداء وقيل بفعل
محذوف أي أدعوك لزيد
وقيل بحال محذوفة أي
مدعوا لزيد * الرابع قد
يجر المستغاث من أجله
بمن كقوله
يا للرجال ذوي الالباب
من نفر * لا يبرح السفه
المردي لهم دينا (ولام
ما استغيث عاقبت ألف)
فكما تقول يالزيد تقول
أيضا يازيدا ومنه قوله
يازيدا لآمل نيل عز *
وغنى بعد فاقة وهوان
ولا يجوز الجمع بينهما فلا
تقول يالزيدا وقد يخلو
منهما كقوله الا ياقوم
للعجب العجيب (ومثله
في ذلك (اسم ذو تعجب
ألف) بلا فرق كقولهم
ياللماء و ياللدواهي اذا
تعجبوا من كثرتهما ويقال
ياللعجب و ياعجبا لزيد
و ياعجب له ﴿تنبيه﴾ جاء عن العرب في نحو ياللعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها
باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا ﴿خاتمة﴾ في مسائل متفرقة * الاولى اذا وقف على المستغاث

ومن لبس المستغاث له بالمستغاث بسبب تقدم ذكر المستغاث ويفهم منه أن الالباس قد يوجد اذا كررت يا ووجهه أن المستغاث له قد يلي حرف النداء اذا حذف المستغاث ثم انما يحسن تعليله المذكور على تعليل فتح لام المستغاث بخوف اللبس الذي أشار اليه سابقا بقوله وليحصل بذلك أي بفتح لام المستغاث ففرق بينه و بين المستغاث من أجله وأما على تعليل الفتح بما أسلفه أيضا الشارح من وقوع المستغاث موقع المضمر لكونه منادى فانما يحسن تعليل كسر لام المعطوف هنا بما علل به الفارضي حيث قال لانه بعد عن حرف النداء فكأنه لم يقع موقع الضمير فردت اللام الى أصلها وهو الكسر وتعليل كسر لام المستغاث له بعدم وقوعه موقع المضمر (قوله مع المعطوف المذكور) أي مع المعطوف الذي هو مستغاث أعم من أن يكون مستغاثا لعطفه على المستغاث من غير تكرار يا أو لكون يا تكررت معه بقرينة قوله وقد اجتمعا في قوله الخ (قوله يالعطافنا الخ) عطاف ورياح براء مكسورة فتحتية مخففة وأبو الحشرج أسماء رجال بزعم الشاعر والنفاح كثير النفح أي الاعطاء كما في القاموس وفيه أيضا نفح الطيب فاح فعلم تسمح من فسر النفح بالرائحة الذكية (قوله احتمل الامرين) أي كون المخاطب مستغاثا ومستغاثا من أجله (قوله ان اللام فيه للاستغاثة) أي وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من أجله تسمى لام الاستغاثة فهذا الذي قيل يؤيد ما ذكره من احتمال يالك للامرين (قوله فقيل بحرف النداء الخ) قال البعض تبعا لشيخنا لم يذهب أحد هنا الى التعلق بفعل النداء لئلا يلزم عمل الفعل في ضميري متكلم اه أقول هذا باطل لان العمل المذكور انما يلزم اذا كان المستغاث من أجله ياء المتكلم وهو في هذا الصورة غير مضر لما مر من أن العمل المذكور انما يمتنع اذا كان على وجه كون الثاني مفعولا به والمستغاث من أجله ليس مفعولا به كما تقدم وحينئذ لا مانع من القول بتعلق لام المستغاث من أجله بفعل النداء فاعرف ذلك ثم رأيت السيوطي حكاه مع بقية الاقوال في متن جمع الجوامع وشرحه ولله الحمد (قوله بفعل محذوف) أي مقدر بعد المستغاث والكلام على هذا جملتان بخلافه على الاول والثالث (قوله قد يجر المستغاث من أجله بمن) أي اذا كان مستنصرا عليه فان كان مستنصرا له تعين جره باللام واذا جر الاول بمن وجب تعلقها بفعل من مادة التخليص أو الانصاف أو نحوهما أفاده الدماميني وسكت عليه شيخنا والبعض وفيه أنه لا مانع من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية (قوله عاقبت ألف) أي ناوبتها من العقبة وهي النوبة فالالف تجيء نوبة واللام نوبة أخرى ووقف على ألف بالسكون مع أن الظاهر أنه مفعول به على لغة ربيعة (قوله يازيدا) صرح الرضي والجامي بانه حينئذ مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والمجموع على حده صارا مبنيين على الياء وتقدم تزييف ما قالاه وأن الظاهر الذي لا ينبغي العدول عنه انه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وانه يجوز في تابعه الوجهان على ما مر بل جزم البعض بان ما قاله سبق قلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه البعض لان اللام تقتضي الجر والالف الفتح فبين أثريهما تناف ولانه لا يجمع بين العوض والمعوض اه وفي كل من العلتين نظر أما الاولى فلان مقتضى اللام الجر ولو تقديرا فلا ينافي ما تقتضيه الالف من الفتح وأما الثانية فلانه قد يمنع كون الالف عوضا عن اللام و يدعى أن كلا أصل فتأمل (قوله وقد يخلو منهما) فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث تصريح (قوله الا ياقوم) بحذف ياء المتكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) أي المذكور في المتن من أحكام المستغاث هذا هو الذي ينبغي لا ما قاله البعض فانظره وقوله ذو تعجب أي منه ذاتا أو صفة وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية بل التركيب مستعمل في محض التعجب و يحتمل أنها باقية وأشرب اللفظ معها معنى التعجب و يدل عليه ما في التنبيه الآتي (قوله و ياعجبا لزيد) لا يخفى ان زيدا مستغاث من أجله ففي متعلق لامه الاقوال المتقدمة في متعلق لام المستغاث من أجله والمعنى أدعوك لزيد ليراك فعلم ما في كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) أي الاستغاثة به مجازا تشبيها له بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي ياعجب احضر فهذا أوقتك (قوله وكون المستغاث محذوفا) والاصل ياالقوم للعجب وعلى الوجهين المذكورين في الشرح فتح

أو المتعجب منه حالة الحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت * الثانية قد يحذف المستغاث قبلى يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثا كقوله يا لاناس أبوا الامثابرة * على التوغل فى بغى وعدوان أى يا لقومى لاناس * الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثا من أجله نحو يا لزيد لزيد أى أدعوك لتنصف من نفسك والله أعلم

﴿الندبة﴾

(ما للمنادى) من الاحكام (اجعل لمندوب) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة كقوله وقمت فيه بامر الله يا عمرا * أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمر وقد أخبر بجدب أصاب بعض العرب واعمراه واعمراه أو المتوجع له نحو فواكبدا من حب من لا يحبنى * أو المتوجع منه نحو وامصيبتاه فيضم فى نحو وازيد وينصب فى نحو وا أمير المؤمنين وواضاربا عمرا واذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا وأين منى فقعس ولا يندب الا العلم ونحوه كالمضاف اضافة توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وما نكر لم يندب) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشى فى اجازته ندبة اسم الجنس المفرد وندر واجبلاه (ولا) يندب (ما أبهما) وذلك اسم الاشارة والموصول بما لا يعينه فلا يقال واهذاه ولا وامن ذهباه لان غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المصاب مفقود فى هذه الثلاثة (ويندب الموصول بالذى اشتهر) اشتهارا يعينه ويرفع عنه الابهام (كبئر زمزم يلى وامن حفر) فى قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة واعبد المطلباه (ومنتهى المندوب)

لام بالدواهى وكسرها (قوله كقوله يا لاناس الخ) المثابرة المواظبة والتوغل التعمق والبغى الظلم والعدوان التعدى الفاحش وانما كان ما ولى يا غير صالح لكونه مستغاثا مع صحة نداء الناس فى الجملة لكونهم مهجوين بالوصف الذى وصفهم به فلم يقصد والاستنصار لان العاقل لا يهجو من يستنصر به أفاده الدمامينى

﴿الندبة﴾

هى بضم النون مصدر ندب الميت اذا ناح عليه وذكر خصاله الحميدة اه دمامينى وأكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصائب قاله الاخفش فارضى (قوله ما للمنادى اجعل لمندوب) فيه اشارة الى أنه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم منعوا فى النداء واغلامك لان خطاب أحد المسمين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا فى الندبة واغلامك تصريح وقال الطبلاوى المراد بالمنادى فى قوله ما للمنادى الخ المنادى المخصوص اه وفيه ميل الى أن المندوب من المنادى وبه صرح الفارضى نقلا عن ابن يعيش والظاهر انه لا ينافى كلام التصريح لان كون المندوب منادى باعتبار اللفظ فتدبر ثم رأيت الرضى صرح بان المندوب والمتعجب منه ليسا منادين حقيقة بل هما منادى بان مجازا قال فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعالى فانى مشتاق اليك واذا قلت واحزناه كانك تناديه وتقول له احضر حتى يعرفك الناس فيعذرونى فيك واذا قلت يا للماء كانك تناديه وتقول له احضر حتى يتعجب منك اه ببعض تغيير (قوله وهو المتفجع عليه) أى بوا أو بيا الخرج نحو تفجعت على زيد سم والتفجع اظهار الحزن (قوله بجدب) بالدال المهملة أى قحط (قوله أو المتوجع له) أدرجه صاحب التصريح وشارح الجامع فى المتوجع منه لانهما قسماه الى ما هو محل الالم كوارأساه والى ما هو سبب الالم كوامصيبتاه (قوله وواضاربا عمرا) نظر فى التمثيل به بانه مناف لما سيأتى من أنه لا يندب المنكر وكذا يقال فى قوله الآتى وفى المشبه به والثلاثة واثلاثينا الا أن يقال المراد المجعول علما كما صرح به الشارح فى باب النداء (قوله ولا يندب الا العلم الخ) حاصله أنه ليس كل منادى يصح ندبه بل انما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما من علم ومضاف الى معرفة توضح بها وموصول بما يعينه خال من أل نحو وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بئر زمزماه وظاهر كلامه ندبة العلم ولو كان غير مشهور وفى الرضى لا يندب الا المعروف علما كان أولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب (قوله كما يوضح الاسم العلم مسماه) مراده بالاسم ما قابل الصفة لا ما قابل الكنية واللقب وحينئذ فقوله العلم من ذكر الخاص بعد العام كما هو المناسب وفى نسخ سقوط لفظ مسماه وعليها يقرأ يوضح بالبناء للمفعول وهى التى كتب عليها البعض ما نصه قوله كما يوضح الاسم العلم أى بالصفة فى نحو قولك جاء زيد التاجر (قوله اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيداه فتجوز ندبته اتفاقا كالكنية أى المضاف يشمل نحو واغلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرياشى يجيزه وندبة كل نكرة والمنع انما هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة اه دمامينى فلو قال الشارح فى اجازته ندبة النكرة كما فى عبارة الهمع لكان أولى وجعل البعض المتوجع له كالمتوجع منه تحرره (قوله اسم الاشارة) وكذا المضمر تصريح وكذا أى فلا يقال وا أنتاه ولا وا أيها الرجلاه نقله شيخنا عن الشارح (قوله بعظمة المصاب) أى المعين (قوله مفقود فى هذه الثلاثة) فلذلك لا يندب الا المعرفة السالمة من الابهام وقد ينازع فى دعوى الفقد بالنسبة الى اسم الاشارة المصحوب باشارة حسية تعين المشار اليه (قوله ويندب الموصول) الخالى من أل أى عند الكوفيين وهو عند البصريين شاذ واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وان اشتهرت صلته فلا يقال والذى حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل تصريح (قوله بالذى اشتهر) متعلق بالموصول لا بيندب أى بالذى اشتهر انتسابه الى الموصول (قوله كبئر زمزم) مثال لندبة الموصول بما اشتهر بملاحظة قوله يلى وامن حفر فكانه قال كوامن حفر بئر زمزماه قال فى التصريح وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله فى الفردوس (قوله ومنتهى المندوب) أى منتهاه حقيقة أو حكما كما فى الموصول فان الالف تكون فى آخر الصلة

مطلقا (صله) جوازا او وجوبا (بالالف) المسماة ألف الندبة فتقول فى المفرد وازيدا ومنه قوله وقمت فيه بامر الله ياعمرا وفى المضاف ياغلام زيدا واعبد الملكاوفى المشبه به واثلاثة وثلاثيناوفى الصلة وامن حفر بئر زمزماوفى المركب وامعد يكرباوفى المحكى واقام زيدافيمن اسمه قام زيد وأجاز يونس وصل ألف الندبة بآخر الصفة نحو وازيدا الظريفا ويعضده قول بعض العرب واجمجمتى الشاميتينا وهذه الالف (متلوها) وهو منتهى المندوب (ان كان) ألفا (مثلها حذف) لاجلها نحو واموساه وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياسا فقالوا واموسياه (كذاك) يحذف لاجل ألف الندبة (تنوين الذى به كمل) المندوب (من صلة أوغيرها) مما مر كما رأيت (قلت الاصل) لضرورة أن الالف لا يكون قبلها الافتحة على مارأيت والتنوين لاحظ له فى الحركة هذا مذهب سيبويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع الحذف وجهين فتحه فتقول واغلام زيداه وكسره مع قلب الألف ياء فتقول واغلام زيد نيه قال المصنف وما رأوه حسن لوعضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن عصفور رأهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون واغلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع بقاء الكسرة وقلب الالف ياء فتقول واغلام زيديه (والشكل حتما

وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أى مفردا أو مضافا أو شبيها به أو غيرهما ما سيذكره (قوله صله بالالف) ويكون المفرد مبنيا على ضم مقدر على قياس ما عولنا عليه فى المستغاث المحق بالالف وعلى ماصرح به الشاطبى حيث قال اذا قلت وازيداه فالضم مقدر فى آخر الاسم وكذلك واغلاماه فى غلام المضاف الى الياء الاعراب مقدر فى آخره اه وأطلق الناظم كالنحويين وصل المندوب بالالف لكنه فى التسهيل قيد ذلك بان لا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يجوز واعبد اللاهاه ولا واجهجاهاه فى عبد الله وجهجاه لاستثقال ألف وهاء بعد ألف وهاء وبالجواز صرح ابن الحاجب وغيره (قوله فى المفرد) لعله أراد به معنى أخص من معناه السابق فى النداء الذى هو ما ليس مضافا ولا شبيها به بدليل مقابلته بالاقسام الثلاثة الاخيرة الا أن يكون ذكرها بعده من ذكر الخاص بعد العام لنكتة كقلة ندبتها (قوله واقام زيدا) اعلم أن واقام زيد بلا ألف الندبة مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره ضمة الحكاية وكذا بالالف مبنى على ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره فتحة المناسبة أو ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الالف كل محتمل والاقرب الأول لان اعتبار الملفوظ به مانعا أولى من اعتبار المحذوف وكذا فى نحو واسيبويهاه مع ابدال ضمة الحكاية بكسرة البناء الأصلى فتدبر (قوله وأجاز يونس الخ) عزا جواز ذلك فى الهمع الى الكوفيين وابن مالك أيضا (قوله بآخر الصفة الخ) عبارة التصريح وأما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية انه لا خلاف فى جواز الحاقها آخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمراه وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيد وعمراه اه وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم فى قول عمر واعمراه واعمراه اه كلام التصريح ومنه يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فى غير موضع فانظره (قوله واجمجمتى الشاميتينا) بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ضاع للقائل قدحان شاميان فندبهما (قوله متلوها) مبتدأ خبره الجملة الشرطية أو حذف وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق فى حذف مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة كما فى المقصور أو كلمة كما فى المضاف للياء على لغة من قلبها ألفا واذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلمياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتحذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله واموساه) فموساه مبنى على ضم مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والألف الموجودة للندبة والهاء للسكت وانما ألحق هاء السكت به دون الامثلة المتقدمة لانه لاختتامه بألف غير ألف الندبة لا يعرف كون الالف الموجودة فيه ألف الندبة الا بانضمام الهاء اليها بخلاف الامثلة المتقدمة فافهم (قوله تنوين الذى به كمل) وأما المندوب فلا تنوين فيه حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يرد عليه نحو قام زيد مسمى به ويدفع بان التنوين فيه تنوين جزئه الاخير لا تنوين مجموعه فهو داخل فى تنوين ما كمل به المندوب (قوله كما رأيت) أى فى مثال الناظم بناء على صرف زمزم باعتبار أنه علم على القلب وكذا على منع صرفه باعتبار انه علم على البئر اذا أريد بالتنوين فى كلامه ما يشمل المقدر فيما لا ينصرف وفى بعض أمثلة الشارح السابقة وهو ياغلام زيدا ووا قام زيدا فاقتصار البعض على قوله أى فى مثال الناظم تقصير (قوله هذا مذهب سيبويه الخ) حاصله أن فى التنوين أربعة مذاهب (قوله وقال ابن عصفور الخ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه سمع فالزعم فى كلامه بمعنى القول اذ لا يليق نسبتهم الى الكذب فى حكايتهم السماع (قوله والشكل حتما الخ) معناه أن آخر المندوب اذا كان محركا بالكسر أو الضم فان ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لالف الندبة ان كانت هذه الحركة وهى الفتحة موقعة فى اللبس ومن ابلاء الشكل حرفا مجانسا نحو واقوميه واقوموه واقاموه فى ندبة قومى وقوموا وقاموا مسمى بها قال الفارضى لو سميت بقاموا قلت فى الندبة واقاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوا لانها بعد ضمة ولو سميت بقومى قلت واقوميه فتحذف ياء قومى لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء لانها بعد كسرة اه وما قيل فى قاموا يقال فى قوموا فعلم أن

أوله) حرفا (مجانسا) فاول الكسر ياء والضم واوا (ان يكن الفتح بوهم لابسا) دفعا اللبس فتقول فى ندبة غلام مضافا الى ضمير المخاطبة واغلامكيه وفى ندبته مضافا الى ضمير الغائب واغلامهوه اذ لو قلت واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قلت واغلامهاه لالتبس بالغائبة قال فى شرح الكافية وهذا الاتباع يعنى والحالة هذه متفق على التزامه فان كان الفتح لا يلبس عدل بغيره اليه وبقيت ألف الندبة بحالها فتقول فى رقاش وارقاشاه وفى عبد الملك واعبد الملكاه وفيمن اسمه قام الرجل واقام الرجلاه هذا مذهب أكثر البصريين وأجاز الكوفيون الاتباع نحو وارقاشيه واعبد الملكيه واقام الرجلوه ﴿تنبيه﴾ أجاز الكوفيون أيضا الاتباع فى المثنى نحو وازيدانيه واختاره فى التسهيل (و واقفا زد) فى آخر المندوب (هاء سكت) بعد المد (ان ترد * وان تشأ) عدم الزيادة (فالمد والها لاتزد) بل اجعله كالمنادى الخالى عن الندبة وقد مر بيان الاوجه الثلاثة وأفهم قوله وواقفا أن هذه الهاء لا تثبت وصلا وربما تثبت فى الضرورة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل بالوجهين ومنه قوله * الايا عمرو عمراه * وعمرو بن الزبيراه * (وقائل) فى ندبة المضاف للياء (واعبديا واعبدا * من فى الندا اليا ذا سكون أبدى) فقال ياعبدى وأما من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالفتح أو ياعبد بالضم أو ياعبدا بالالف اقتصر على الثانى ومن قال ياعبدى باثبات الياء مفتوحة اقتصر على الاول ﴿تنبيه﴾ فتح الياء فى ذى الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد ﴿خاتمة﴾ اذا ندب مضاف الى مضاف الى الياء لزمت الياء لان المضاف اليها غير مندوب نحو واولد عبديا والله أعلم ﴿الترخيم﴾ (ترخيما احذف آخر المنادى) الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه يقال صوت رخيم أى سهل لين ومنه قوله

لها بشر مثل الحرير ومنطق *

مسئلة ندبته نحو قومى وقرموا ومسمى بهما داخلة تحت قوله والشكل الخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم (قوله حتما أوله) يعنى اذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها والا فلو قلت واغلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتى سم (قوله بوهم لابسا) من لبست الأمر عليه اذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الانسان الى غير المراد يقال وهمت فى الشئ بالفتح أهم بالكسر وهما بالاسكان اذا ذهب ذهنك اليه وأنت تريد غيره فالمعنى ان يكن الفتح خالط المقصود بغيره بسبب وهم وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط يقال وهم فى الحساب يهم وهما بالفتح اذا غلط (قوله وهذا الاتباع) أى اتباع حرف الندبة للحركة (قوله والحالة هذه) أى كون الفتح ملبسا لامطلقا (قوله عدل بغيره) أى عن غيره (قوله فى رقاش) هو اسم امرأة (قوله بعد المد) أى ألفا كوازيداه أو ياء كواغلامكيه أو واوا كواغلامهوه (قوله بل اجعله كالمنادى الخ) قال سم يدل على أنه جعل المد والهاء معمولين للا تزد وقد يلزم عليه التكرار مع قوله أولا ما للمنادى اجعل المندوب اه ويدفع بان المراد بما للمنادى ما ثبت له من البناء على الضم تارة والنصب تارة أخرى وجواز الضم والنصب اذا نون اضطرارا ونحو ذلك لا عدم زيادة الالف والهاء والا ناقضه ما ذكره بعده من جواز زيادة الالف والهاء فى المندوب نعم عدم وجوب زيادة الهاء وقفا معلوم من قوله ان ترد فالتنبيه بعد ذلك عليه تصريح بما علم مفهوما وأما عدم وجوب زيادة الألف فلم يعلم مما مر بل قوله ومنتهى المندوب صله بالألف يوهم الوجوب فالتنبيه عليه محتاج اليه فتلخص أن قوله وان تشأ الخ محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الألف غير محتاج اليه بالنسبة الى زيادة الهاء (قوله وقد مر بيان الاوجه الثلاثة) أى زيادة الألف فقط والجمع بين الألف والهاء والخلو عنهما معا (قوله وربما تثبت فى الضرورة) أى وصلا (قوله مضمومة) أى تشبيها بهاء الضمير ومكسورة أى لالتقاء الساكنين زاد ابن فلاح ومفتوحة فارضى والفتح لخفته (قوله وأجاز الفراء اثباتها فى الوصل) أى اختيارا (قوله ومنه) أى من ثبوتها فى الوصل ضرورة والشاهد فى الأول لان محل الوصل هو العروض وأما الضرب فمحل وقف فلا شاهد فيه وقد يقال العروض هنا مصرعة فهى فى حكم الضرب فتكون أيضا محل وقف فلا شاهد فى البيت أصلا وقوله وعمرو بن الزبيراه هذا هو الصواب دون ما فى بعض النسخ وياعمرو بن الزبيراه لان زيادة يا تخل بالوزن وتحريك الهاء وقفا فى البيت للروى (قوله وقائل) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من والياء مفعول أبدى وذا سكون حال من الياء (قوله واعبديا) بفتح الياء لأجل ألف الندبة (قوله واعبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف وليس مبنيا لانه مضاف سم (قوله اقتصر على الثانى) أى واعبدا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وحذفها وأبقى الفتحة التى قبل الالف المحذوفة وبقلب الكسرة والضمة على لغتيهما فتحة لاجل ألف الندبة وبحذف الالف المنقلبة عن ياء المتكلم لاجل ألف الندبة على لغة من قلب الياء ألفا وأبقاها (قوله اقتصر على الاول) أى ياعبديا بغير عمل سوى الاتيان بألف الندبة (قوله فى ذى الوجهين) هو ياعبدى بسكون الياء ووجهاه واعبديا واعبدا كما مر (قوله لزمت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكونها لالتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف اليها مندوبا سم

﴿الترخيم﴾

(قوله ترقيق الصوت وتليينه) عبارة التصريح الترخيم لغة التسهيل والتليين فلم يقيد بالصوت (قوله أى سهل لين) المناسب لعبارته قبل أن يقول أى رقيق لين نعم هو مناسب لعبارة التصريح السابقة واقول القاموس

رخيم الحواشي لاهراء ولانزر * أي رقيق الحواشي وأما في الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو على نوعين ترخيم التصغير كقولهم في أسود سويد وسيأتي في بابه وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كيا سعا فيمن دعا سعادا) وانما توسع في ترخيم المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق ﴿تنبيه﴾ أجاز الشارح في نصب ترخيما ثلاثة أوجه أن يكون مفعولا له أو مصدرا في موضع الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز المرادي وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وناصبه احذف لانه يلاقيه في المعنى وأجاز المكودي وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا لعامل محذوف أي رخم ترخيما (وجوزنه) أي جوز الترخيم (مطلقا في كل ما * أنث بالها) أي سواء كان علما أو غير علم ثلاثيا أو زائدا على الثلاثي كقوله * أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * وكقوله * جاري لا تستنكري عذيري * ونحو ياشا ادجني أي أقيمي بالمكان يقال دجن بالمكان يدجن دجونا أي أقام به ﴿تنبيهات * الأول﴾ قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لاخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعمى ياجارية خذي بيدي لغير معينة ولا في نحو ياطلحة الخير وأما قوله ياعلقم الخير قد طالت اقامتنا * فنادر * الثاني شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فمنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم * الثالث منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف واطلاق النحاة بخلافه وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لانه علم جنس * الرابع اذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب ان تلحقه هاء ساكنة فتقول في المرخم ياطلحه فقيل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستغني غالبا في الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها أو تعويض ألف منها وأشار بالتعويض الى قوله * قفي قبل التفرق ياضباعا * فجعل الف الاطلاق عوضا عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك

لم

رخم الكلام ككرم فهو رخيم لان وسهل كرخم كنصر (قوله رخيم الحواشي) لعل المراد بها الكلمات وفي القاموس الحاشية جانب الثوب وغيره وقوله لاهراء الخ الهراء بضم الهاء وتخفيف الراء الكلام الكثير والنزر بفتح النون وسكون الزاي القليل وأراد أن كلامها متوسط لا كثير ممل ولا قليل مخل (قوله ترخيم التصغير) أي حذف بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أي للتخفيف لا للاعلال ولم يقيد الآخر بكونه حرفا فشمل كلامه الحرف والحرفين وعجز المركب ويرد على التعريف أنه غير مانع لشموله نحو يابد ويادم اذ في كل حذف آخر المنادى للتخفيف الا أن يخرج باعتبار قيد الحيثية أي من حيث هو آخر المنادى فاعرف ذلك (قوله في ترخيم) في بمعنى الباء السببية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي لكن كان المناسب ذكره عقب المعنى الاصطلاحي لظهور تفريعه عليه فتأمل (قوله أن يكون مفعولا له) رد بان الترخيم حذف آخر المنادى فيلزم تعليل الشيء بنفسه وبان المفعول له يشترط أن يكون قلبيا على الراجح ويمكن دفعهما بتقدير مضاف أي لارادة الترخيم لكن يلزم أن المعنى رخم لارادة الترخيم مثل اضرب لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى (قوله أو مصدرا في موضع الحال) أي من فاعل احذف أي مرخما لا من المنادى لانه وان كان المضاف بعض المضاف اليه فشرط اتيان الحال من المضاف اليه موجود لكن الحال المضاف اليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أي وقت ترخيم وهو وقت اجتماع شروط الترخيم (قوله لانه) أي احذف بقيد تعلقه بآخر المنادى أما الحذف من حيث هو فاعم من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا لعامل محذوف) أي ناب ذلك المفعول المطلق منابه في الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف الخ من التأكيد اللفظي بالمساوي لان الحذف بقيد تعلقه بآخر المنادى مساو في المعنى للترخيم فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤكد لعامله حتى يرد أن المصنف يمنع حذف عامل المؤكد بل من باب الآتي بدلا من فعله وجوز الشيخ خالد وجها سادسا وهو أن يكون ترخيما مفعولا به لفعل شرط حذف مع اداته وحذفت الفاء من جوابه للضرورة والتقدير ان أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وفيه تكلف (قوله مطلقا) أي عن التقييد الآتي في غير المؤنث بالهاء بقوله الا الرباعي الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك في الجملة والا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافا أو مركبا اسناديا وليس كذلك أفاده سم والى كون الاطلاق في الجملة أشار الشارح باقتصاره في بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل مضافا أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل منصوب بفعل حذف وأقيم هو مقامه والاصل أمهلي مهلا قال العيني ومعناه كفي (قوله عذيري) العذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة ما يعذر الانسان فيه اه فارضي وهو صادق بما يعذر الانسان في تركه فهو أعم من قول الشارح على ما في كثير من النسخ العذير بكسر الذال المعجمة الامر الذي يحاوله الانسان ويعذر على فعله (قوله ياشا ادجني) أي ياشاة وهو مثال للثلاثي (قوله بالمنادى المبني) يشمل المبني قبل النداء كحذام مع انه لا يرخم على الاصح والمختص بالنداء والمندوب والمستغاث مع أنها لا ترخم كما سيأتي (قوله لغير معينة) صلة قول (قوله كما تقدم) أي في قوله أو غير علم مع تمثيله بجاري وياشا (قوله صلعمة بن قلعمة) الذي بخط الشارح صلعمة بن قلعمة بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس (قوله لانه علم جنس) ولهذا منع الصرف اه دماميني (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أي حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور الحاء المهملة (قوله

لايجوز الا فى الضرورة وأشار بقوله غالبا الى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض حكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء قال أبو حيان
اطلقوا فى لحاق هذه الهاء ونقول ان كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق هذا كلامه وهو واضح * الخامس اختلاف النحاة فى قوله * كليني
لهم يا أميمة ناصب * بفتح اميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لانه غير
منصرف وقيل بنى على الفتح لان منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لانها حركة نشا كل حركة اعرابه لو اعرب فهو
نظير لا رجل فى الدار
وأنشد هذا القائل ياريح
من نحو الشمال هبى *
بالفتح وذهب أكثرهم الى
انه مرخم فصار فى التقدير
ياأميم ثم اقحم التاء غير
معتد بها وفتحها لانها
واقعة موقع ما يستحق
الفتح وهو ماقبل هاء
التأنيث المحذوفة المنوية
وهو ظاهر كلام سيبويه
وقيل فتحت اتباعا لحركة
ماقبلها وهو اختيار
المصنف (والذى قد رخما
* بحذفها) * أى بحذف
الهاء (وفره بعد) أى لا
تحذف منه شيأ بعد حذف
الهاء ولو كان ثم لينا ساكنا
زائدا مكملا أربعة فصاعدا
فتقول فى عقنباة ياعقنبا
بالالف وأجاز سيبويه ان
يرخم ثانيا على لغة من لا
يراعى المحذوف ومنه قوله
* أحار بن بدر قد وليت
ولاية * فكن جرذا فيها تخون وتسرق
وقوله
يا أرط انك فاعل ماقلته
أراد يا أرطاة (واحظلا)
أى امنع (ترخيم ماسوى
هذه الهاء قد خلا * الا
الرباعى فما فوق) أى
فاكثر (العلم * دون اضافة)
(و) دون (اسناد متم) فهذه
أربعة شروط * الاول أن يكون رباعيا فصاعدا فلا يجوز ترخيم الثلاثى سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم هذا مذهب الجمهور وأجاز
الفراء والاخفش ترخيم المحرك الوسط وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولا واحدا وقال فى الكافية ولم يرخم نحو بكر
احد والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكى عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبرى وصاحب
النهاية وابن الخشاب وابن هشام

لم تلحق) لانه نقض لما عزموا عليه من جعله اسما تاما حتى بنوه على الضم اهـ سم (قوله كليني) بكسر الكاف
أى دعيني من وكله وكلا و ناصب بالجر صفة هم من النصب وهو التعب قاله العيني وتابعه غيره كشيخنا والبعض
وفيه أن الهم متعب لا تاعب الا أن يكون التقدير تاعب صاحبه ثم رأيت فى القاموس ما نصه وهم ناصب
منصب على النسب ومع نصبه الهم أتعبه ثم قال ونصبه المرض ينصبه أوجعه كانصبه اهـ فأفاد ثلاثة أوجه
اخرى وهى ان يكون ناصب من قبيل النسب كلابن وتامر وأن يكون اسم فاعل نصبه بمعنى أتعبه وأن يكون
اسم فاعل نصبه بمعنى أوجعه (قوله وقيل هو معرب) تشبيها بالمضاف لكنه شاذ (قوله لانها) أى الفتح
وأنثه باعتبار الخبر وهو حركة (قوله ياريح) قال ابن غازى ولا يمكن دعوى اعراب ريح لانه لم ينون مع كونه
منصرفا بخلاف أميمة (قوله هبى) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم أقحم التاء) أى زادها بين الميم وهاء التأنيث
المحذوفة للترخيم (قوله غير معتد بها) أى غير جاعلها تاء التأنيث التى كانت محذوفة للترخيم اذ لو اعتد بها لما
كان مرخما (قوله لانها واقعة الخ) لو قال لاستحقاقها الفتح بوقوعها قبل هاء التأنيث لكان أوضح وأخصر (قوله
وقيل فتحت الخ) أى كفتحة دال يا زيد بن عمرو اتباعا لفتحة النون بل الاتباع هنا أولى لانه فى كلمة ولانه اتباع
متأخر لمتقدم (قوله وهو اختيار المصنف) لعل وجهه أن فى اختياره المصنف مراعاة ملفوظ وهو حركة الميم وفيما
قبله مراعاة محذوف وهو تاء التأنيث المحذوفة للترخيم المقتضية فتح ماقبلها (قوله وفره بعد) أى بعد حذفها
(قوله فتقول فى عقنباة) أى فى ترخيمه وهو بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة يقال
عقاب عقنباة أى حديدة المخالب (قوله أن يرخم ثانيا) أى ان بقى بعده ثلاثة أحرف سيوطى (قوله على لغة
من لا يراعى المحذوف) أى من لا ينتظره واعترض هذا التقييد أبو حيان بان كون الشاعر رخم أولا بحذف
التاء على لغة من لا ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ولو قيل ان المؤنث بالتاء يجوز فى ترخيمه حذف التاء فقط
وهو الكثير وحذفها مع ماقبلها كما فى منصور لكان قولا نقله شيخنا ثم قال وانظر على مذهب سيبويه بعد حذف
الحرف الذى قبل الآخر هل تتعين لغة من لا ينوى أولا اهـ وكلام العينى صريح فى عدم التعين فانه ضبط حار
فى البيت بكسر الراء حيث قال والشاهد فى أحار بن بدر حيث اراد به حارثة فرخمه أولا بحذف الهاء على لغة
من لم ينو رد المحذوف ثم رخمه ثانيا بحذف الثاء على لغة من نوى رد المحذوف ويؤخذ من كون المقيد بلغة من
لا ينتظر عند سيبويه هو الترخيم الاول أن قوله على لغة الخ متعلق باجاز أو بمحذوف تقديره ان رخم أولا على لغة
الخ لا بقوله أن يرخم ثانيا (قوله ماقلته) بفتح التاء بقرينة قوله بعده * والمرء يستحيى اذا لم يصدق * (قوله أراد
بأرطاة) علم منقول من اسم شجرة يدبغ بها قيل همزته زائدة وألفه أصلية ويعضده قولهم مرطى وقيل همزته
أصلية وألفه زائدة للالحاق بعرفجة ويؤيده قولهم مأروط اهـ ابن غازى (قوله والعلم) بدل من الرباعى أو عطف
بيان عليه ودون حال من الرباعى (قوله واسناد) أى فى التركيب بدليل قوله الآتى ونقل ترخيم جملة (قوله
متم) على زنة اسم المفعول نعت اسناد قال سم كانه احترازا عن النسبة الاضافية والتوصيفية (قوله
أن يكون رباعيا فصاعدا) أى لئلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية المعرب بلا موجب (قوله ترخيم
المحرك الوسط) أى تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو سقر غير مصروف
وفرق الجمهور بان حركة الوسط ثمت اعتبرت فى حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا فى حذف
حرف أصلى وأيضا ليس الحذف هنا واردا على حرف بعينه بل على اى حرف كان آخرا فهو مظنة الاشتباه
بخلاف عدم الصرف فانه حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الخضراوى (قوله

الثانى أن يكون علما وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو ياغضنف فى غضنفر قياسا على قولهم أطرق كرا و ياصاح * الثالث أن لا يكون ذا اضافة خلافا للكوفيين فى اجازتهم ترخيم المضاف اليه كقوله * خذوا حذركم يا آل عكرم واعلموا * وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف اليه بأسره كقوله * ياعبد هل تذكرنى ساعة * يريد ياعبد هند يخاطب عبد هند اللخمى وذلك علم له وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضا كما فى نحو يا علقم الخير * الرابع أن لا يكون ذا اسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتأبط شرا وسيأتى الكلام عليه

﴿تنبيه﴾ أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقا ثلاثة * الاول أن لا يكون مختصا بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة * الثانى أن لا يكون مندوبا * الثالث أن لا يكون مستغاثا وأما قوله كلما نادى منادمنهم * ياللتيم الله قلنا يامال فضرورة أو شاذ وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث اذا لم يكن فيه اللام كقوله * أعام لك ابن صعصعة بن سعد * والصحيح مامر (ومع) حذف الحرف (الآخر) فى الترخيم (احذف) الحرف (الذى تلا) أى الذى تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة * الاول واليه أشار بقوله (ان زيد) أى ان كان ماقبل الآخر زائدا فان كان أصليا لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لان الالف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول يامختار ويامنقا * الثانى أن يكون (لينا) أى بحرف لين وهو الالف والواو والياء

أن يكون علما) أى شخصيا أو جنسيا لان العلم الكثير نداؤه يناسبه التخفيف بالترخيم (قوله قياسا على قولهم الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بان أطرق كرا و ياصاح شاذان لان كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليهما وفيه أن هذا اعتراض بمذهب الغير فان من يجيز ترخيم النكرة المقصودة لا يقول بشذوذ أطرق كرا وياصاح (قوله وياصاح) قال فى شرح الكافية وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب فانبهم العلم فرخم بحذف بائه اه وليس مراده بيان أنه مقيس بل بيان المسهل لترخيمه (قوله أن لا يكون ذا اضافة) لان الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايفين كالشئ الواحد فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة والحذف من المضاف اليه يمنع منه أن تالى أداة النداء المضاف فالحذف من المضاف اليه بمنزلة الحذف من غير المنادى والمراد بذى الاضافة المضاف حقيقة أو حكما فيدخل شبه المضاف فلا يرخم كما فى الدنوشرى (قوله وذلك علم له) أى فهو داخل فى العلم فيصح الاحتراز عنه بان لا يكون ذا اضافة فلا يقال ان المضاف خارج بالعلم (قوله أن لا يكون ذا اسناد) أى أن لا يكون منقولا عن الجملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير (قوله وسيأتى الكلام عليه) يشير الى أن اشتراط عدم الاسناد أكثرى كما سيأتى (قوله مطلقا) أى سواء كان بتاء التأنيث أولا (قوله ثلاثة) زاد السيوطى أن لا يكون مبنيا قبل النداء فلا يرخم نحو ياحذام وقد مر ذلك (قوله أن لا يكون مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف الندبة وهو مفهوم كلام الرضى اه وانما لم يرخم المندوب لان الغالب زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم (قوله أن لا يكون مستغاثا) أى لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولا مجردا من اللام والالف الحاقا له بذى اللام والالف (قوله يامال) أى يامالك (قوله أعام) أى ياعامر وتقدم أن الاستغاثة مختصة بيا وأن الاستغاثة بغيرها شاذة فقوله أعام فيه شذوذ من وجهين نداء المستغاث بغير يا وترخيمه ولعل قوله لك خبر لمحذوف أى ندائى لك أو استغاثة ثانية بعامر والتقدير يا لك وابن صعصعة نعت لعامر وصدر البيت * تمنانى ليقتلنى لقيط * وهو اسم رجل (قوله والصحيح مامر) أى من أنه لا يرخم المستغاث مطلقا (قوله احذف) أى وجوبا كما فى ابن عقيل وعن الفراء لو سمى بنحو حمراء جاز حذف الهمزة فقط (قوله ولكن بشروط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غير سيبويه وهو أن لا يكون الآخر تاء التأنيث كما فى أرطاة (قوله الاول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا اذ لا جائز أن يكون قول المصنف ان زيد خبرا لانه لا يصلح للخبرية ولان الشارح جعله مقول القول ولا قول الشارح واليه الخ لاقترانه بالواو (قوله ان زيد الخ) يشمل نحو هندات وحمدون وزيدين اعلاما فترخم بحذف الآخر وما قبله ولا يجوز بقاء الالف فى هندات علما لان تاءه ليست للتأنيث كذا فى الفارضى وظاهر اطلاقه جواز ترخيم ماذكر على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر مع أن ترخيم هندات وزيدين على لغة من لا ينتظر يلبس بنداء المفرد الذى لا ترخيم فيه وترخيم حمدون على اللغتين يلبس بذلك ودعوى أن هذا الالباس لا يلتفتون اليه يردها التفاتهم اليه فى مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت الفارضى قال فى موضع آخر ما نصه لو سمى بزيدين أو بما فيه ياء النسب كزيدى لزم ترخيمه على اللغة الاولى نحو يازيد بكسر الدال ولو رخم على الثانية لالتبس بمنادى لا ترخيم فيه اه فهذا يدل على أن نحو هندات وزيدين انما يرخم على لغة من ينتظر ونحو حمدون لا يرخم مطلقا للالباس وهذا هو الظاهر فتدبر (قوله فتقول يامختا ومنقا) أى خلافا للاخفش حيث جوز يامخت ويامنق بحذف الالف همع (قوله لينا) قال المكودى حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين ولا ينافى هذا الاعراب قول الشارح أن يكون لينا لانه حل معنى ثم ماذكر صريح فى أن اللام مفتوحة وقول الشارح أى حرف لين يقتضى أنه بكسرها الا أن يجعل بيانا للمعنى لينا بفتحها واحترز به المصنف عن زائد ليس لينا نحو شمأل فالهمزة حرف زائد غير لين وكان الاولى للمصنف أن يقول بدل لينا مدا ليفيد اشتراط ان يكون قبله حركة من جنسه لفظا كما فى منصور أو تقديرا كما فى

فان كان صحيحا لم يحذف سواء كان متحركا نحو سفرجل أو ساكنا نحو قمطر فتقول يا سفرج و يا قمط خلافا للفراء فى قمطر فانه يجيز يا قم بحذف
حرفين * والثالث أن يكون (ساكنا) فان كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبي ويا قنو * والرابع أن يكون (مكملا أربعة فصاعدا)
فان كان ثالثا لم يحذف خلافا للفراء كما فى نحو ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو و يا عما و يا سعي
فالمستكمل الشروط نحو أسماء
ومروان ومنصور وشملال
وقنديل علما فتقول فيها
يا أسم و يا مرو و يا منص
و يا شمل و يا قند ومنه
قوله
يا أسم صبرا على ما كان
من حدث * وقوله *
يا مرو ان مطيتي محبوسة
(والخلف فى * واو وياء)
استكملا الشروط
المتقدمة لكن (بهما
فتح قفى) نحو فرعون
وغرنيق علما فمذهب
الجرمى والفراء الى أنه
يحذف مع الآخر كالذى
قبله حركة مجانسة فيقال
يا فرع و يا غرن قال فى
شرح الكافية وغيرهما
لا يجيز ذلك بل يقول
يا غرني و يا فرعو (تنبيه)
يقال فى ترخيم مصطفون
ومصطفين علمين يا مصطف
قولا واحدا كما نبه عليه
فى شرح الكافية لان
الحركة المجانسة فيهما
مقدرة لان أصله
مصطفيون ومصطفيين
واليه أشار فى التسهيل
بقوله مسبوق بحركة
مجانسة ظاهرة أو مقدرة
(والعجز احذف من
مركب) تركيب مزج
نحو بعلبك وسيبويه
فتقول يا بعل و يا سيب
وكذا تفعل فى المركب
العددى فتقول فى خمسة عشر علما يا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمى به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه وذهب
الفراء الى أنه لا يحذف منه الا الهاء

مصطفون علما اذ أصله مصطفيون كما سيذكره الشارح و يستغنى عن قوله ساكنا (قوله فان كان) أى ما
قبل الآخر (قوله نحو سفرجل) اعترض اخراجه بهذا القيد بانه خارج بقوله قبل انز بدلان الجيم أصلية
(قوله نحو قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير اه
قاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه الكتب قال و يذكر و يؤنث وربما أنث بالهاء فقيل قمطرة
(قوله بحذف حرفين) علل بان الاقتصار على حذف الحرف الاخير يوجب عدم النظير وهو سكون آخر
الاسم الصحيح لفظا وتقديرا على لغة التمام ولفظا فقط على لغة الانتظار وفيه أنه على لغة التمام يضم (قوله
ساكنا) قال بس المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف
اه ونقل ابن غازى عن بعضهم أن المصنف جعل اللين ههنا شاملا للمحرك فلذلك أخرجه بقوله ساكنا
بخلاف قوله فى باب التكسير ما لم يك لينا (قوله هبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية آخره خاء
معجمة الغلام الممتلئ أى السمين (قوله وقنور) بفتح القاف والنون وتشديد الواو آخره راء الصعب
اليبوس من كل شئ (قوله لم يحذف خلافا للفراء) حيث جوز أن يقال يا عم و يا ثم و يا سع وقيل انما قال
بالحذف فى ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة هم (قوله علما) أى فى حالة كون كل منهما
علما أو هو راجع لقنديل وأما علمية ما قبله فظاهرة وقد يضعف هذا بخفاء علمية شملال أيضا (قوله بهما
فتح قفى) الباء للتعدية الخاصة متعلقة بقفى فالمعنى أتبعا الفتح أى جعلا تابعين للفتح (قوله وغرنيق) بضم
الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق تصريح (قوله علما) لما مر أنه
انما يرخم من الخالى من التاء العلم (قوله الى أنه) أى المذكور من الواو والياء المفتوح ما قبلهما وقوله كالذى
قبله أى كاللين الذى قبله الخ (قوله قولا واحدا) أى بالنظر لحذف حرف اللين مع الآخر فلا ينافى ما سيأتى من أنه
على لغة من لا ينتظر يتعين رد المحذوف فيقال يا مصطفى بالالف فى ترخيم مصطفون ومصطفين و يا قاضى
بالياء فى ترخيم قاضون وقاضين لانتفاء سبب حذف الالف والياء لفظا وتقديرا وهو التقاء الساكنين وعلى
لغة من ينتظر فيه وجهان الرد نظرا لانتفاء السبب لفظا وعدم الرد نظرا لوجوده تقديرا فيقال على هذا الاخير
يا مصطف بفتح الفاء و يمتنع يا مصطف بضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له كما علم مما تقرر والحاصل أنه لابد
من حذف حرف اللين مع الآخر فلا يقال يا مصطفو ولا يا مصطفى بالواو والياء على اللغتين والتفرقة بينهما انما
هى برد الالف وعدمه كذا قال شيخنا وغيره وفيه أن الالباس لازم على لغة من لا ينتظر فهلا قيل بمنعها هنا على
قياس ما مر عن الفارضى ثم رأيت عن الرضى فيما يأتى ما يؤيده فاعرفه (قوله فيهما مقدرة) فليسا من محل
الخلاف بل مما استجمع شروط الوفاق سم (قوله لان أصله مصطفيون) كذا فى الفارضى أيضا قال شيخنا
وانما جعله بالياء مع أنه واوى لان آخر المقصور يقلب ياء فى المثنى والجمع على حده كما سيأتى اه فراده
بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كان الصواب مصطفوون ومصطفوين لانه واوى
لا يائى اه وانما كان واويا لانه من الصفوة (قوله و يا سيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطى والدمامينى
وغيرهم جازمين به من أنه يشترط فى المرخم أن لا يكون مبنيا قبل النداء الا أن يستثنى المركب أو يبنى على
لغة اعرابه اعراب ما لا ينصرف أو يكون الشارح ومن وافقه مخالفين فى ذلك الاشتراط اه سم وهذا الاشكال
يجرى فى نحو خمسة عشر أيضا (قوله وكذا تفعل فى المركب العددى) والمنصوص أنك اذا رخمت خمسة عشر
بحذف عجزه ثم وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين واذا رخمت بعلبك ثم وقفت فعلى لغة من ينوى لك أن تقول
يا بعله بهاء السكت وان شئت لم تأت بالهاء ووقفت باسكان الاخير وأما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالاسكان
وذهب الاخفش الى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف اه دمامينى وقوله فيتحتم الخ يؤيد ما أسلفه

فتقول ياسيبوى وقال ابن كيسان لايجوز حذف الجزء الثانى من المركب بل ان حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب و يا حضرم لم أر به بأسا والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وانما أجازه النحويون قياسا ﴿تنبيه﴾ اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الالف قبله فتقول يا اثن ويا اثنت كما تفعل فى ترخيمهما لو لم يركبا نص على ذلك سيبويه وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وقل * ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المنقول من (جملة) نحو تأبط شرا وبرق نحره (وذا عمرو) وهو سيبويه (نقل) أى نقل ذلك عن العرب قال المصنف أكثر النحويين لايجيزون ترخيم المركب المضمن اسنادا كتأبط شرا وهو جائز لان سيبويه ذكر ذلك فى أبواب النسب فقال تقول فى النسب الى تأبط شرا تأبطى لان من العرب من يقول يا تأبط ومنع ترخيمه فى باب الترخيم فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل وقال الشارح فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قليلة ﴿تنبيه﴾ عمرو اسم سيبويه وسيبويه لقبه وكنيته أبو بشر (وان نويت بعد حذف ما حذف) ما مفعول نويت أى اذا نويت ثبوت المحذوف بعد حذفه للترخيم (فالباقى) من المرخم (استعمل بما فيه ألف) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من ينوى ولغة من ينتظر فتقول يا حار بالكسر ويا جعف بالفتح ويا منص بالضم ويا قمط بالسكون فى ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر ﴿تنبيهان * الاول﴾ منع الكوفيون ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة وحجتهم ما يلزم عليه من عدم النظير وقد تقدم مذهب الفراء فيه * الثانى يستثنى من قوله بما فيه ألف مسئلتان ذكرهما فى غير هذا الكتاب * الاولى ما كان مدغما فى المحذوف وهو بعد ألف فانه ان كان له حركة فى الاصل حركته بها نحو مضار ومحاج فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر ان كانا اسمى فاعل وبالفتح ان كانا اسمى مفعول ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لان أصله تحاجج وان كان أصلى السكون حركته بالفتح نحو اسحار اسم بقلة فان وزنه افعال بمثلين أولهما ساكن لاحظ له فى الحركة فاذا سمى به ورخم على هذه اللغة قيل يا اسحار بالفتح فحرك بحركة أقرب الحركات اليه وهو الحاء وظاهر كلام الناظم فى التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافى يحتم الفتح وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل بعضهم عنه أيضا أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر

(قوله فتقول ياسيبوى) أى على لغة من ينتظر أما على لغة من لا ينتظر فتقول ياسيبوا لان الياء تضم على هذه اللغة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قاله الشارح على الاوضح (قوله لا يجوز حذف الجزء الثانى من المركب) أى ان حصل لبس كان يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت قاله الشارح على الاوضح (قوله قياسا) أى على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثانى يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه فى النسب وتصغير صدره كما أن تاء التأنيث كذلك واحترز بالغالب عن نحو معديكرب (قوله اذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة) بالالف فيهما على الحكاية كما يصرح به قوله مع الالف (قوله بمنزلة النون) أى المحذوفة التى عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثنتا عشرة كما يضاف ثلاثة عشر وأخواته ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الالف معهما كما تحذف مع النون كذا فى الدمامينى (قوله وقل ترخيم جملة الخ) الحاصل أن المحذوف للترخيم اما حرف نحو ياسعا فى ياسعاد واما حرفان نحو يا مر وفى يا مروان واما كلمة برأسها نحو يا معدى فى يا معديكرب ويا تأبط فى يا تأبط شرا واما كلمة وحرف نحو يا اثن ويا اثنت فى اثنا عشر واثنتا عشرة علمين والذى استظهره سم فى ترخيم المركب الاسنادى اذا لم ينو المحذوف أنه ان كان الباقى جملة كما فى تأبط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم فى آخره والا كما فى قام من قام زيد ضم آخره لفظا لانه كالمستقل والفعل الخالى من الضمير اذا سمى به يعرب لفظا فاذا نودى ضم لفظا (قوله وذا عمرو نقل) ذا مبتدأ أول وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الاول والرابط محذوف تقديره نقله أو ذا مفعول نقل بناء على الصحيح من جواز تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا (قوله أى نقل ذلك عن العرب) أى فى باب النسب كما سيذكره الشارح فلا ينافى أنه منع ترخيمه فى باب الترخيم (قوله لان من العرب من يقول يا تأبط) هذا محل الاستشهاد (قوله فعلم بذلك) أى بمجموع كلامه فى الموضعين (قوله وسيبويه لقبه) سيب بمعنى تفاح و ويه بمعنى رائحة والاضافة فى لغة العجم على قلبها فى لغة العرب ولقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه كذا فى التصريح (قوله بعد حذف) بالتنوين (قوله بما فيه ألف) الباء للملابسة متعلقة باستعمل وما واقعة على حال ولا حاجة الى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم النظير) وهو أن يكون الاسم المتمكن الصحيح الآخر ساكن الآخر اه سم وللبصريين أن يقولوا المنوى كالثابت فليس الساكن هو الآخر حقيقة وكونه آخر اللفظ لا محذور فيه فتأمل (قوله ما كان مدغما) أى الباقى الذى كان آخره مدغما وقوله فيما يأتى الثانية تما حذف أى باقى الاسم ذى الحرف الذى حذف ويحتمل أن التقدير الاولى الحرف الذى كان مدغما الثانية الحرف الذى حذف والاول أنسب بالسياق (قوله وهو بعد ألف) ليس بقيد بل الياء كذلك كما فى خويص تصغير خاص اذا سميت به كما فى الدمامينى ولذا قال الشارح على الاوضح بعد مدة فلو لم يكن قبل المدغم مدة كمحمر بقى على سكونه اه أى كبقاء قمطر على سكونه ولكن يلزم ما تقدم من عدم النظير الا أن يقال ما مر وانما خص الالف بالذكر هنا لكثرتها (قوله نحو مضار ومحاج) أى علمين لما مر (قوله الفتح) لانه

أقرب

حتى ينتهي الى متحرك فعلى هذا يقال يا اسم * الثانية ما حذف لاجل واو الجمع كما اذا سمي بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فانه يقال في ترخيمه يا قاضي ويا مصطفى برد الياء في الاول والالف في الثاني لزوال سبب الحذف هذا مذهب الاكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها لكنه اختار في التسهيل عدم الرد (واجعله) اي اجعل الباقي من المرخم (ان لم ينو محذوف كما * لو كان بالآخر وضعا تمما) اي كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخرا في الوضع فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمط بالضم في الجميع كما لو كانت اسماء تامة لم يحذف منها شيء

* تنبيهان * الاول *

لو كان ما قبل المحذوف معتلا قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالاسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموما قدرت ضما غير ضمه الاول نحو تحاج ومنص * الثاني يجوز في نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بكر بن زيد (فقل على) الوجه (الاول) وهو مذهب من ينتظر (في) ترخيم (ثمود يا * ثمو) بابقاء الواو لانها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (و) قل (يا ثمي على) الوجه (الثاني يبا) اي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الاجري والادلي والا لزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبني نحو هو وذو الطائية وبذكر الضم نحو دلو وغزو وباللزوم

أقرب الحركات اليه أي الى السكون ووجهه أنه أخف الحركات فهو أقرب الى السكون في الخفة لان السكون أخف من الحركات اهـ سم وعبارة الشارح على الاوضح فحركه بحركة أقرب المتحركات اليه وهو الحاء وضمير اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كالراء من اسحار وهذه العبارة هي الواقعة في كثير من نسخ الشارح لكن مع ابدال المتحركات بالحركات فتؤول بالمتحركات كما في عبارته على التوضيح (قوله فعلى هذا يقال يا اسم) أي بالفتح لان الكلام في لغة من ينتظر (قوله الثانية ما حذف) تقدم الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقييد بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذي الياء نحو قاضين ومصطفين دماميني (قوله لزوال سبب الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرد) فتقول يا قاض بالضم ويا مصطف بالفتح لان الساكن الاخير كالثابت لفظا فالتقاء الساكنين موجود تقديرا ولا خلاف في رد الياء والالف على لغة من لم ينو كما تقدم (قوله ان لم ينو محذوف) هكذا في نسخ بافتتاح ينو بتحتية وبنائه للمجهول ورفع محذوف على النيابة عن الفاعل وفي نسخ ان لم تنو محذوفا بافتتاح تنو بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفا على المفعولية وهو أوفق بقوله قبل وان نويت بعد حذف ما حذف وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر (قوله كما) قال المكودي في موضع المفعول الثاني لاجعله والظاهر أن ما في قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككونه متمما بالآخر في الوضع اهـ خالد وانما كان هذا هو الظاهر مع أن الحقيق بجعله مزيدا الثاني دون الاول لوقوعه في مركزه الكثرة زيادة ما بخلاف لو (قوله بالآخر) أي آخره بعد الحذف سم (قوله من الصحة والاعلال) أي ان كان آخره صحيحا بقي على حاله والا أعل كما في ثمود فانه يقال فيه ثمي بقلب الواو ياء والضمة كسرة (قوله على هذه اللغة) أي لغة التمام وأما على لغة الانتظار فيقال في ترخيم يا ناجية يا ناجي بالفتح كما في سم (قوله يا ناجي) مشكل مع قوله الآتي والتزم الاول الخ نعم ان خصصنا ما يأتي بالصفة وهذا بالعلم فلا اشكال اهـ سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تخصيص ما يأتي بالصفة لا يوافق صنيع الشارح الآتي لانه جعل كلام المصنف فيما يأتي عاما للصفة وغيرها والذي ينبغي عندي حمل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الدافعة للبس وما يأتي على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضي فيما يأتي ما يؤيده (قوله ولو كان) أي ما قبل المحذوف مضموما قدرت الخ أي على هذه اللغة ومن نوى لم يقدر شيأ وظاهر قول الشارح قدرت ضما أنه مبني على ضم مقدر والذي في التصريح أن نحو تحاج ومنص على لغة التمام مبني على ضمة حادثة للبناء غير الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها والضمة التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها فلو قال الشارح وأتيت بضم غير ضمه الاول لوافق ما في التصريح والاقرب عندي ما مشى عليه الشارح وان ضعفه البعض تبعا للتصريح لان تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الاصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض لجواز أن يكون رفع التابع اتباعا للضمة المقدرة كما في يا سيبويه العالم برفع العالم لا للضمة الملفوظ بها فاحفظه (قوله على هذه اللغة ضم الراء وفتحها) ومر أنها تكسر على لغة الانتظار في نحو يا حار بن زيد بتثليث الراء (قوله وقل يا ثمي على الثاني يبا) يفهم من تقدير الشارح قل أن العطف من عطف الجمل ومن تقديره قل في الجملة الثانية وبابقاء الواو في الجملة الاولى أن في كلام المصنف احتباكا حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته في الاخرى (قوله بقلب الواو ياء) أي والضمة كسرة (قوله الاجري والادلي) أصلهما الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء (قوله اذ ليس في العربية الخ) وذلك لمزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل حيث لم يجز في الاول وجاز في الثاني مع أنه أثقل وكذا يقال في المبني اهـ دنوشري ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل دون الاسم (قوله اسم معرب) فيه أن هذا منادى معرف مفرد فهو مبني وأجيب بان له حكم المعرب لعروض بنائه (قوله نحو يدعو) فان جعل علما فهو أمر عارض (قوله وبالمعرب المبني) أي أصالة لما تقدم (قوله نحو هو الخ)

نحو هذا أبوك وقل فى ترخيم نحو صميان وكروان على الأول ياصمى ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق وعلى الثانى ياصما ويا كرا بقلبهما
ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه كما فعل برمى ودعا وقل فى ترخيم سقاية وعلاوة على الاول
ياسقاى وياعلاو بفتح
الياء والواو وعلى الثانى
ياسقاء وياعلاء بقلبهما
همزة لتطرفهما بعد ألف
زائدة كما فعل برشاء
وكساء وقل فى ترخيم لات
مسمى به على الاول يالا
وعلى الثانى يالاء بتضعيف
الالف لانه لايعلم له ثالث
يرد اليه وقل فى ترخيم
ذات على الاول ياذا وعلى
الثانى ياذوا برد المحذوف
وقل فى ترخيم سفيرج
تصغير سفرجل على
الاول ياسفير وعلى الثانى
ياسفير عند الاكثرين
وقال الاخفش ياسفيرل
برد اللام المحذوفة لاجل
التصغير وفروع هذا
الباب كثيرة جدا وفيما
ذكرناه كفاية (والتزم
الاول فى) موضعين * الاول
مايوهم تقدير تمامه
تذكير مؤنث (كمسلمه)
وحارثة وحفصة فتقول
فيه يامسلم وياحارث
وياحفص بالفتح لئلا يلتبس
بنداء مذكر لاترخيم فيه
والثانى مايلزم بتقدير
تمامه عدم النظير
كطيلسان فى لغة من كسر
اللام مسمى به فتقول فيه
ياطيلس بالفتح على نية
المحذوف ولايجوز الضم
لانه ليس فى الكلام فيعل
صحيح العين الا ماندر من نحو
صيقل اسم امرأة وعذاب
بيئس فى قراءة بعضهم

وأما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر أنه غير عربى ومثل بمثالين اشارة الى أنه لافرق فى الواو التى قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبوك) فان الواو فيه ليست لازمة فانها تقلب ألفا فى النصب وياء فى الجر ومما خرج باللزوم نحو هزو بابدال الواو من الهمزة فانه يصح فيه الهمز بدل الواو بل هو الاصل فلا يلزمه الواو (قوله صميان وكروان) أى علمين لما مر أن من شروط الترخيم العلمية أو التأنيث بالتاء وكذا يقال فى الامثلة الآتية والصميان فى الاصل هو التقلب والتوثب ويقال رجل صميان أى شجاع زكريا (قوله لما سبق) أى من الحكم على كل بانه حشو ولم يقلبا ألفا كما قلبا على الثانى لان شرط قلبهما أن لايكون بعدهما ساكن وعلى هذا بعدهما ساكن تقديرا الا على الثانى (قوله مع عدم المانع الذى سيأتى بيانه) أى فى قول الناظم من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل ان حرك التالى الخ فالمانع الآتى ان يكون بعدهما ساكن (قوله كما فعل برمى ودعا) فيه لف ونشر مرتب فرمى راجع الى ياصمى ودعا راجع الى ياكرا فان صمى ورمى يائيا اللام وكرا ودعا واويا هاوكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين المهملة ماعلقته على البعير بعد تمام الوقر اه خالد (قوله برشاة وكساء) أصلهما رشاى وكساو (قوله بتضعيف الالف) أى وقلب الثانية همزة كما سيأتى فى بابه (قوله وعلى الثانى ياذوا برد المحذوف) هو اللام أى وقلبه ألفا وارجاع العين الى أصلها وهو الواو اذ أصل ذات ذوى أو ذو وعلى الخلاف حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث كما قيل فى بنت ثم قلبت الواو التى هى عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ماجمع بينهما فى التثنية والجمع حيث قيل ذواتا وذوات قلت لانسلم الجمع فيهما بل التاء فى التثنية لمحض التأنيث كالتاء فى كل مثنى مؤنث والتاء فى الجمع هى التاء المزيدة مع الالف فى جمع المؤنث واللام باقية على حذفها فلا جمع هذا ماظهر لى فى هذا المحل وهو متين وان أوهم بعض العبارات خلافه (قوله برد اللام المحذوفة) أى لان حذفها كان بسبب عدم تأتى صيغة التصغير مع بقائها وبقاء الجيم فلما حذفت الجيم ردت اللام لتأتى الصيغة معها حينئذ وأما الجيم فسبب حذفها الترخيم وهو موجود فلا ترد وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والتزم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وعليه درج الشارح وصرح الناظم فى بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا اللبس انما يعتبر فى الصفة لا فى العلم وهو الذى دل عليه كلام سيبويه ووجهه أن اشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب قال الرضى والحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز الترخيم على الانتظار كان أولا والافلا كذا فى الدماميني وعليه فيمتنع الوجهان الترخيم على الانتظار والترخيم على عدمه اذا ألبس كل منهما فيمتنع ترخيم نحو فتاة رأسا فانه على الوجهين يلتبس بياذى غير مرخم قال يس لكن قضية تجويز الناظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه كما مر جواز ترخيم مذكر وان كان فيه لبس ولعل الفرق أن هاء التأنيث وضعف لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ماعداها اه قال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتمييز المثنى والجمع عن المفرد فلا فرق اه وقد أفدناك فيما تقدم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادته محمول على ما اذا رخما على لغة من ينتظر بدون لبس وحينئذ فلا اشكال فاعرفه (قوله تذكير مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايهام تذكير المؤنث ايهام مجرد نداء مذكر لاترخيم فيه كما صرحوا به فلو قال مايوهم تقدير تمامه خلاف المراد لاجاد (قوله كمسلمة وحارثة) أى لمؤنث أو مذكر فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لاينتظر لايهامه تذكير المؤنث ان كانا لمؤنث ونداء مذكر لاترخيم فيه ان كانا لمذكر وحفصة أى لمؤنث فلا يجوز ترخيمها على لغة من لاينتظر لايهامه تذكير المؤنث ولافرق فى الثلاثة بين أن تكون أعلاما أو نكرات مقصودة وكالثلاثة فى التزام الاول كل ما كانت التاء فيه للفرق أما ماليست التاء فيه للفرق كحمزة وطلحة فيجوز فيه الوجهان (قوله وعذاب بيئس فى قراءة بعضهم) عبارة الفارضى وبعذاب بيئس بياء

قوله هو التقلب كذا فى أكثر نسخ القاموس وغلطها شارحه وصوب مافى بعضها من أنه التقلت بالفاء والمثناة آخره يقال صمى الرجل يصمى صميانا اذا تفلت ووثب اه

ساكنة

ولا فيعل معتلها بل التزم في الصحيح الفتح كضيغم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحبليات وحبلوى وحمراوى فتقول فيها ياحبلي وياحبلو وياحمراو بفتح الياء والواو على نية المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان الا للتأنيث ﴿تنبيه﴾ ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الاخفش والمازني والمبرد وذهب السيرافي وغيره الى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين في) ماهو (كمسلمة) بفتح الأول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين فتقول يامسلم بفتح الميم وضمها ﴿تنبيه﴾ الاكثر فيه جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوى المحذوف كما نص عليه في التسهيل وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه (ولاضطرار رخموا دون نداء ما للندا يصلح نحو أحمدا) أي يجوز الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة * الاول الاضطرار اليه فلا يجوز ذلك في السعة * الثاني أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز في نحو الغلام ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قوله * أوالفا مكة من ورق الحمى * كما ذكره ابن جني في المحتسب والاصل الحمام فحذف الالف والميم الاخيرة لا على وجه الترخيم لما ذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل القافية * الثالث أن يكون اما زائدا على الثلاثة أو بتاء التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه ونص عليه في التسهيل ومنه قوله * ليس حي على المنون بخال * أي بخالد ﴿تنبيه﴾ اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام اجماع كقوله * لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر * أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شئ ولهذا نونه وأما على لغة من ينتظر فاجازه سيبويه ومنعه المبرد وبدل للجواز قوله ألا أضحت حبالكم رماما * وأضحت منك شاسعة أماما هكذا رواه سيبويه ورواه المبرد * وما عهدى كعهدك ياأماما * قال في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا تدفع احداهما بالاخرى واستشهد سيبويه أيضا بقوله ان ابن حارث ان أشتق لرؤيته * أو أمتدحه فان الناس قد علموا ﴿خاتمة﴾ قال في التسهيل ولا يرخم في غيرها يعني

ساكنة قبل همزة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله ولا فيعل معتلها) أي بفتح العين وذكره تتميما للفائدة وان لم يكن له دخل في التعليل فاندفع ما قاله البعض (قوله وكحبليات) عطف على كطيلسان وأعاد الكاف لبعد العهد ولدفع توهم عطفه على ما قبله (قوله وحبلوى وحمراوى) أي بكسر الواو وتشديد الياء فيهما نسبة الى حبلى وحمراء فقول الشارح بفتح الياء والواو صوابه وكسر الواو اذ لا وجه لفتح الواو الا أن تصحح عبارته بأن الواو معطوف على فتح لا على الياء هذا ما ظهر لي بعد التوقف ثم رأيت في الفارضي ما يؤيده حيث قال والثاني كطيلسان وحبلوى علمين فتقول ياطيلس وياحبلو بفتح السين وكسر الواو على اللغة الاولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول ياحبلى بقلب الياء والواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ولا ياحمراء بقلب الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة (قوله لا يكونان الا للتأنيث) أي وما للتأنيث لا يكون مبدلا اه سم أي بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أي في الامثلة المتقدمة كطيلسان وحبليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين في كمسلمه) قد يقال ترخيمه على لغة التمام يلبس بنداء مسلم مسمى به اه سم وقد يجاب بأن التسمية به نادرة فلم تعتبر (قوله كمسلمة) أي وحمزة وطلحة ﴿فائدة﴾ أجاز الجمهور وصف المرخم ومنه قول الشاعر أحار ابن عمرو البيت ومنعه السيرافي والفراء وجعل ابن عمرو بدلا واستقبحه ابن السراج ويجوز رفع تابعه على لغة التمام مراعاة للفظ وأما على لغة الانتظار فقال سم فيه نظر اذ لاضم في اللفظ قال يس والذي يظهر الجواز لان الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت وهو يؤيد ما قدمناه عند قول الشارح ولو كان مضموما قدرت الخ (قوله للترخيم) صلة المحذوف وقوله أعرف أي أشهر في لسان العرب وقوله بدونه أي المحذوف (قوله ومن ثم) أي من أجل اشتراط صلاحية الاسم للنداء (قوله فحذف الالف الخ) هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى في غاية الشذوذ كما في ابن غازي وغيره (قوله لما ذكرناه) أي من اشتراط الصلاحية للنداء فهو علة لقوله لا على وجه الترخيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بأن هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه في حيز التفسير به وزعم البعض أن هذا الشرط مستغنى عنه بالثاني باطل فراجعه تعرف (قوله ولا التأنيث بالتاء عينا) المتبادر أن عينا راجع الى التأنيث بالتاء يعني أن خصوص التأنيث بالتاء لا يشترط بل الشرط اما التأنيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أحرف فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أي حيث أطلق ولم يشترط العلمية والتأنيث بالتاء (قوله ومنه) أي من الزائد على الثلاث المرخم ضرورة وليس بعلم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بتاء الخطاب أي تسير في العشاء أي الظلام والخصر بمعجمة فمهملة مفتوحتين شدة البرد وضبطه بمهملتين سهو اه زكريا وكذا ضبطه باعجام الخاء صاحب مختصر الصحاح وقال انه من باب طرب وأشار بقوله وضبطه بمهملتين سهو الى العيني وصاحب التصريح فانهما ضبطاه بمهملتين وفسراه بشدة البرد (قوله رماما) بكسر الراء جمع رمة بالضم وهي قطعة الحبل البالية والشاسعة البعيدة وأصل أماما أمامة اسم امرأة ولو رخم على لغة التمام لقيل أمام بالرفع (قوله ياأماما) أي فهو من ترخيم المنادى لا من الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذه الرواية لسيبويه (قوله ان ابن حارث) أراد حارثة فرخمه بحذف التاء

﴿ ١٦ - (صبان) - ثالث ﴾

في غير الضرورة منادى عار من الشروط الا ١٢٢ ماشذ من ياصاح وأطرق كرا على الاشهر اذ الاصل صاحب وكروان فرخما مع عدم

العلمية شذوذا وأشار بالاشهر الى خلاف المبرد فانه زعم أنه ليس مرخما وان ذكر الكروان يقال له كرا والله أعلم

﴿الاختصاص﴾

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور وهو خبر (كنداء) أى جاء على صورة النداء لفظا توسعا كما جاء الخبر على صورة الامر والامر على صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه يفارق النداء في ثمانية أحكام * الاول أنه يكون (دون يا) وأخواتها لفظا ونية * الثانى أنه لا يقع فى أول الكلام بل فى أثنائه وقد أشار اليه بقوله (كأيها الفتى باثر ارجونيا) والثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه * والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينصب مع كونه مفردا * والسادس أنه يكون بال قياسا كما سيأتى أمثلة ذلك * السابع أن أيا توصف فى النداء باسم الاشارة وهنا لا توصف به * الثامن أن المازنى أجاز نصب تابع أى فى النداء ولم يحكوا هنا خلافا فى وجوب رفعه وفى الارتشاف لا خلاف فى تابعها أنه مرفوع

* واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه على أربعة أنواع الاول أن يكون

للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول علما محذوف تقديره قد علما ذلك منى كما فى العينى (قوله على الاشهر) راجع لاطرق كرا فقط كما يعلم مما بعده (قوله اذ الاصل صاحب) زعم ابن خروف أن الاصل صاحبى وأنه أجرى مجرى المركب المزجى فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهو تعسف لا داعى اليه (قوله مع عدم العلمية) أى وعدم التاء

﴿الاختصاص﴾

الباعث عليه اما فخر نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير أو تواضع نحو انى أيها العبد فقير الى عفو الله أو بيان المقصود نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف (قوله قصر الحكم على بعض أفراد المذكور) أى أولا فاذا قيل لا عالم الا زيد فقد قصرنا الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض افراد المذكور أولا وهو عالم وهذا معناه لغة وأما اصطلاحا فهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لاخص واجب الحذف (قوله أى جاء على صورة النداء) أشار به الى أن وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورته أى غالبا فلا يرد أن المنصوب على الاختصاص المقرون بال ليس على صورة المنادى ولك أن تقول وجه الشبه أن كلا من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة مبنيا على الضم وتارة منصوبا وهذا أوجه من قول شيخنا السيد مجيئه على صورة النداء انما هو فى أيها وأيتها لا غير (قوله كما جاء الخبر على صورة الأمر) نحو أحسن بزيد فان صورته صورة الأمر وهو خبر على المشهور اذ هو فى تقدير ما أحسنه والأمر على صورة الخبر نحو والوالدات يرضعن أى ليرضعن والخبر على صورة الاستفهام نحو أليس الله بكاف عبده أى الله كاف عبده والاستفهام على صورة الخبر نحو عندك زيد على تقدير همزة الاستفهام (قوله فى ثمانية أحكام) زاد عليها فى التصريح أنه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا وأنه لا يستغاث به ولا يندب ولا يرخم وأن أيا هنا اختلف فى ضمتها هل هى اعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف وأن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شئ وعوض عنه فى النداء حرفه وجميع الاحكام المذكورة راجعة الى جهة اللفظ وأما الاحكام المعنوية التى يفترقان فيها فثلاثة أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثانى أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب اليه بخلاف النداء * والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو بيان المقصود (قوله بل فى أثنائه) أراد بالاثناء ما قابل الاول فيشمل ما وقع فى وسط الكلام كما فى نحن معاشر الانبياء لا نورث لوقوعه بين المبتدا والخبر وما وقع بعد فراغه كمثال الناظم لوقوع أيها الفتى بعد فراغ كلام تام وهو ارجونى (قوله كأيها الفتى باثر ارجونيا) واعراب ذلك أن يقال ارجونى فعل أمر لجماعة مبنى على حذف النون والواو فاعل والنون للوقاية والياء مفعول وأى مبنى على الضم فى محل نصب على المفعولية باخص المحذوف وجوبا وها للتنبيه والفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف نعتا لاى تابعا للفظها فقط (قوله اسما بمعناه) كالياء فى ارجونى فانها بمعنى أيها الفتى أى ان المراد منهما شئ واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وأنه ينصب) أى لفظا لا محلا فقط مع كونه مفردا أى معرفا قال فى التوضيح كما فى هذا المثال يعنى المثال المتقدم فى عبارته وهو بك الله نرجو الفضل كما فى شرحه ويستثنى من ذلك أى كما فى مثال الناظم فان نصبها محلى فقط ومما ذكرنا يعلم ما فى كلام البعض من التخليط (قوله وهنا لا توصف به) الاقتصار على اسم الاشارة يدل على أنها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكوا هنا خلافا الخ) لعل وجهه أنه يتوسع فى النداء ما لا يتوسع فى الاختصاص لانه أكثر منه دورانا وقوله فى وجوب رفعه أى مراعاة للفظ أى وظاهر عبارته أن ضمته اعرابية والتحقيق أنها ضمة اتباع كما مر فى النداء اذ لا مقتضى للرفع الاعرابى (قوله بعد ضمير يخصه الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كأنا أفعل كذا أيها الرجل أو يشارك فيه أى يشارك الاسم الظاهر فى الضمير غيره كنحن العرب أسخى من بذل وبنا تميما اه وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كما صرحوا به وقد تقدم وحينئذ لا يصح هذا

التقسيم

أيها وأيتها فلهما حكمهما فى النداء وهو الضم ويلزمهما الوصف باسم محلى بال لازم الرفع نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة * والثانى أن يكون معرفا بال واليه الاشارة بقوله (وقد يرى ذا دون أى تلو ال * كمثل نحن العرب أسخى من بذل) بالذال المعجمة أى أعطى * والثالث أن يكون معرفا بالاضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبياء لانورث وقوله * نحن بنى ضبة أصحاب الجمل * قال سيبويه وأكثر الاسماء دخولا فى هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان * والرابع أن يكون علما وهو قليل ومنه قوله * بنا تميما يكشف الضباب * ولا يدخل فى هذا الباب نكرة ولا اسم اشارة ﴿تنبيه﴾ لا يقع المختص مبنيا على الضم الا بلفظ أيها وأيتها وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص واختلف فى موضع أيها وأيتها فذهب الجمهور أنهما فى موضع نصب باخص أيضا وذهب الاخفش الى أنه منادى ولا ينكر أن ينادى الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر رضى الله عنه كل الناس أفقه منك ياعمر * وذهب السيراف الى أن أيا فى الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين أن تكون خبرا لمبتدا محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أى المخصوص به وان تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور ﴿خاتمة﴾ الاكثر فى المختص أن يلى ضمير متكلم كما رأيت وقد يلى ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجوا الفضل وسبحانك الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب

﴿التحذير والاغراء﴾

التقسيم اللهم الا أن يراد بمشاركة غير الاسم الظاهر له فى الضمير امكانها الصلاحية نحن مثلا فى نفسها بقطع النظر عن المقام لان يراد بها ما يعم الانبياء وغيرهم فتدبر وقوله يشارك فيه اما مبنى للمفعول أو للفاعل وضميره المستتر فيه على كل راجع للاسم الظاهر كما علم فهذه الصفة المعطوفة جارية على غير الموصوف وان كانت الصفة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الراجع الى الاسم الظاهر لامن اللبس ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا من الضمير جاريا على الموصوف (قوله أيها) أى المذكر مفردا أو مثنى أو جمعا وأيتها أى للمؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا كذا فى الشاطبى (قوله نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل الخ) جملة الاختصاص فى المثالين فى موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل ذلك مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى (قوله العصابة) هى بكسر العين الجماعة الذين أمرهم واحد (قوله معرفا بال) قال ابن الحاجب المعرف بال ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين أن يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء مقدرة كما فى أيها الرجل وأن ينتصب بفعل مقدر نحو أعنى أو أخص أو أمدح كما فى المعرف بال والنقل خلاف الاصل فالاولى أن ينتصب انتصاب نحن العرب اهـ وقوله ونصبه بياء مقدرة أى مجردة عن معنى النداء والا كان منادى حقيقة لا منقولا عن المنادى هذا والحق ما صرح به الشارح والموضح وغيرهما أن كل مخصوص منصوب بفعل مقدر تقديره أخص مثلا وليس هناك ياء مقدرة (قوله وقد يرى ذا) أى المنصوب على الاختصاص ودون حال من ذا وتلو مفعول ثان ليرى والكاف فى كمثل زائدة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والجملة معترضة بين المبتدا والخبر وكذا المنصوب فى الحديث والبيت كذا فى المغنى (قوله نحن معاشر الانبياء) قال فى التصريح هذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود فى سنن النسائى الكبرى انا معاشر الانبياء اهـ وقال شيخنا السيد رواه البزار بلفظ نحن ورواه النسائى بلفظ انا (قوله وأهل البيت) قيل منه انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت والصحيح كما فى المغنى أنه منادى حقيقة لان الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كما يأتى (قوله يكشف الضباب) هو شئ كالغبار يكون فى أطراف السماء عينى (قوله ولا اسم اشارة) ولا موصول ولا ضمير قاله فى الارتشاف تصريح (قوله الا بلفظ أيها وأيتها) وجه الضم فيهما استصحاب حالهما فى النداء بان نقلا بحالهما عن النداء واستعملا فى غيره كذا فى الحواشى وقال فى المغنى وجه بنائهما على الضم مشابهتهما فى اللفظ أيها وأيتها فى النداء وان انتفى هنا موجب بنائهما فى النداء (قوله هو أيها الرجل) لعل أيها على كلامه واقعة على الشخص مثلا فتأمل (قوله أى المخصوص به) تفسير للضمير أعنى هو والضمير فى به يرجع الى الفعل المفهوم من أفعل كذا (قوله أنا المذكور) خبر عن أيها ولا حاجة الى زيادة قوله المذكور (قوله أن يلى ضمير متكلم) ولا يجوز أن يتقدم على الضمير كما قاله السيوطى وغيره (قوله ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بعد اسم ظاهر فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم تقتدى الناس تصريح

﴿التحذير والاغراء﴾

قال فى النكت جمعهما فى باب واحد لاستواء أحكامهما وكان ينبغى تقديم الاغراء على التحذير لان الاغراء هو الاحسن معنى وعادة النحويين البداءة به كما يقولون نعم وبئس وتقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى طباعهم العكس اهـ ولك أن تقول انما قدموا التحذير لانه من قبيل التخلية والاغراء من قبيل التحلية ثم هما وان تساويا حكما مفترقان معنى فالاغراء التسليط على الشئ والتحذير الابعاد عنه ويشتمل التحذير على محذر بكسر الذال وهو المتكلم ومحذر بفتحها وهو المخاطب ومحذر منه وهو الشر مثلا كذا فى الغزى ومثله يجرى فى الاغراء وقوله وهو المخاطب اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب لان تحذيرهما شاذ كما

التحذير تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه والاغراء تنبيه على امر محمود ليفعله وانما ذكر ذلك بعد باب النداء لان الاسم في التحذير والاغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز اظهاره كالمنادى على تفصيل يأتي * اعلم ان التحذير على نوعين * الاول ان يكون باياك ونحوه * والثاني بدونه فالاول يجب ستر عامله مطلقا كما اشار اليه بقوله (اياك والشر ونحوه) اى نحو اياك كاياك واياكما واياكم واياكن (نصب * محذرا بما) اى بعامل (استتاره وجب) لانه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والاصل احذر تلاقى نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني فانتصب ثم الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (ودون عطف ذا) الحكم أى النصب بعامل مستتر وجوبا (لا يا انسب) سواء وجد تكرار كقوله فاياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب ام لم يوجد نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله والمضاف وقيل التقدير احذرك من الاسد فنحو اياك الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور وجائز على الثاني وهو رأى الشارح

سيأتى قال شيخ الاسلام التحذير يكون بثلاثة أشياء باياك وأخواتها وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد وسيأتى بيانها فى كلامه (قوله تنبيه المخاطب) اقتصر على المخاطب مع أن التحذير يكون لغيره لان تحذيره هو الكثير المقيس فقصد الشارح تعريف هذا النوع منه فقط (قوله على أمر مكروه) ولو فى زعم المحذر فقط أو المخاطب فقط كما أفاده سم (قوله ليجتنبه الخ) بقى تنبيه المخاطب على أمر مذموم ليفعله وتنبيهه على أمر محمود ليجتنبه والظاهر عندى أن الاول من الاغراء والثانى من التحذير وانما لم يذكرهما الشارح لانهما لا ينبغى صدورهما من العاقل بقى أن تعريف التحذير يشمل نحو لا تؤذ أخاك ولا تعص الله وظاهر ما نقلناه قريبا عن شيخ الاسلام خلافه وتعريف الاغراء يشمل نحو أحسن الى أخيك وأطع الله واصبر وفى كون كل ذلك ونحوه يسمى اغراء اصطلاحا بعد فتأمل (قوله محمود) فيه ما مر فى نظيره وكان الاحسن فى المقابلة أن يعبر بالمكروه والمحبوب أو بالمذموم والمحمود (قوله بعد باب النداء) أى حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على تفصيل يأتى) حاصله أن محل الوجوب اذا كان التحذير باياو نحوه أو بغيره مع العطف أو التكرار (قوله يجب ستر عامله) أى حذفه قال البعض مقدرا بعد اياك اذ لا يتقدم الفعل مع انفصال الضمير وفيه أنهم ذكروا من أسباب الانفصال حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون سببه هنا الحذف بل صرح به بعضهم فالفعل المقدر يجوز تقدمه مع انفصال الضمير وما ذكر من عدم جواز تقدمه مع انفصال الضمير انما هو فى الفعل الملفوظ به فما علل به تقدير الفعل بعد اياك لا ينهض والتعليل الصحيح ما فى الدماميني ونصه تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو قدر مقدما للزم أن يكون أصله باعدك اى باعد أنت اياك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها اه ثم يؤخذ من التعليل ما أفاده صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من أن وجوب تقديره بعد اياك انما هو على جعل الاصل اياك باعد عن الاسد والاسد عنك وأما على جعل الاصل احذر تلاقى نفسك والاسد وهو ما مشى عليه الشارح والموضح فلا يجب تقديره بعد اياك لانتفاء المحذور المذكور نظرا الى أن المفعول فى الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام فان قلت المعطوف فى حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما مختلفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا فى الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه الى عامله وهى هنا كونه مفعولا به اى مباعدا وكذا الاسد مباعدا اذ المعنى اياك باعد و باعد الاسد كما مر (قوله مطلقا) اى سواء كان مع عطف او تكرار أولا (قوله جعلوه) اى هذا اللفظ بدلا اى عوضا من اللفظ اى التلفظ بالفعل اى ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه (قوله وانيب عنه الثالث) ليس الثالث صفة لمحذوف تقديره المضاف الثالث وان أوهمته عبارته اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيجعل صفة لمحذوف تقديره الاسم الثالث (قوله فانتصب وانفصل) اى بعد ان كان مجرورا متصلا (قوله ودون عطف) دون ظرف لغو متعلق بانسب وكذا قوله لا يا وذا مفعول مقدم لانسب (قوله والاصل) اى اصل اياك من الاسد باعد نفسك الخ حاصله انه اذا ذكر المحذر منه بلا عطف فعند الجمهور يتعين جره بمن بناء على ان العامل عندهم فى اياك باعد لانه لا يتعدى الى الثانى بنفسه واما البيت فعلى حذف الجار ضرورة وعند ابن الناظم يجوز نصبه ولا تتعين من كما فى البيت بناء على ان العامل عنده فى اياك احذر ونحوه مما يتعدى الى اثنين بنفسه كجنب وعند الناظم على ما يؤخذ من التسهيل اما ان يجر بمن او ينصب بفعل محذوف آخر تقديره دع أو نحوه ويجوز اظهاره واما نحو اياك ان تفعل فجائز عند الجميع (قوله وقيل التقدير احذرك من الاسد) لان احذر يتعدى بمن كما يتعدى بنفسه قال الحفيد والحق ان يقال لا يقتصر على تقدير باعد ولا على تقدير احذر بل الواجب تقدير ما يؤدى الغرض اذ المقدر ليس امرا متعبدا به لا يعدل عنه (قوله ممتنع على التقدير الاول) لان باعد لا يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه كما مر وجعله منصوبا بنزع الخافض والاصل من الاسد يرده انه سماعى الا مع ان وان ومحل الامتناع اذا لم يضمن معنى فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه كجنب وحذر والا جاز (قوله وهو قول الجمهور) مرجع الضمير الامتناع المفهوم من ممتنع (قوله وجائز على الثانى) لان

احذر

وظاهر كلام التسهيل ويعضده البيت ولا خلاف في جواز اياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من قال في التسهيل ولا يحذف
يعني العاطف بعد اياالا
والمحذور منصوب
باضمار ناصب آخر أو
مجرور بمن وتقديرها مع
أن تفعل كاف ﴿ تنبيهان
* الاول ﴾ ماقدمته من
التقدير في اياك والشر
هو مااختاره في شرح
التسهيل وقال انه أقل
تكلفا وقيل الاصل اتق
نفسك أن تدنو من الشر
والشر أن يدنو منك فلما
حذف الفعل استغنى
عن النفس فانفصل
الضمير وهذا مذهب
كثير من النحويين منهم
السيرافي واختاره ابن
عصفور وذهب ابن
طاهر وابن خروف الى
أن الثاني منصوب بفعل
آخر مضمر فهو عندهما
من قبيل عطف الجمل
الثاني حكم الضمير في
هذا الباب مؤكدا أو
معطوفا عليه حكمه في
غير نحو اياك نفسك أن
تفعل واياك أنت نفسك
أن تفعل واياك وزيدا أن
تفعل واياك أنت وزيدا
أن تفعل (وما سواه) أى
ماسوى مابايا وهو النوع
الثاني من نوعي التحذير
(ستر فعله ان يلزما الامع
العطف) سواء ذكر
المحذر نحو مازن رأسك
والسيف أى يامازن
ق رأسك واحذر
السيف أم لم يذكر نحو
ناقة الله وسقياها (أو التكرار)

احذر يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما يتعدى اليه بمن كما مر وينبني أيضا على التقديرين أن الكلام على
الاول انشائي وعلى الثاني خبري (قوله وظاهر كلام التسهيل) اعترضه شيخنا والبعض بان مفاد ماسينقله
عن التسهيل أن نصب الثاني بعامل آخر لا بناصب الاول ولك دفعه بحمل الضمير في قوله وهو رأى الشارح
وظاهر كلام التسهيل الى مجرد جواز النصب وان اختلف تخريجه (قوله لصلاحيته لتقدير من) تعليل لجوازه
على التقدير الاول وترك تعليله على الثاني لظهوره (قوله باضمار ناصب آخر) فالتقدير في اياك الشر باعد
نفسك ودع الشر ومن كلام التسهيل هذا تعلم موافقة الناظم الجمهور في تقديرهم عامل اياك باعد اذ لو قدره
الناظم احذر لم يحتج الى تقدير ناصب آخر للشر كما فهم (قوله وقيل الاصل اتق نفسك الخ) وقيل الاصل باعد
نفسك من الشر والشر منك وهو أقل تكلفا من كون الاصل اتق نفسك الخ لا من كون الاصل احذر تلاقي
نفسك والشر وبهذا القول صارت الاقوال في اياك والشر أربعة (قوله أن تدنو من الشر) بدل اشتمال (قوله
والشر أن يدنو منك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعاطفين في معنى العامل وهو الاتقاء فلا يقال كيف
تعاطفا وأحدهما محذر والآخر محذر منه (قوله فانفصل الضمير) ويقدر الفعل بعده لا قبله والا كان الاصل
أى الثاني اتقك فيلزم تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال القلوب
وماحمل عليها اهـ سم وقد يقال هلا نظر الى كون الفعل انما تعدى في الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكاف
كما مر نظيره الا أن يفرق بان المقدر هنا عين الضمير في المعنى بخلاف المقدر في النظير المار وكل هذا يجري
في قوله سابقا نحو اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد الخ فتنبه (قوله بفعل آخر مضمر) تقديره ودع
الشر مثلا (قوله حكم الضمير في هذا الباب) أراد بالضمير مايشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب والضمير
المتصل المستتر المرفوع المنتقل الى اياك بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره قال الدماميني فاذا قلت اياك
فعندنا ضميران أحدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والآخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من
الفعل الناصب له فاذا أكدت اياك قلت اياك نفسك وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس وان أكدت
ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك أنت نفسك ولابد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ وأما العطف
فتقول في العطف على اياك اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك أنت وزيدا والشر وتقول ان عطفت
على المرفوع اياك أنت وزيد ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ماتقدم اهـ قال شيخنا والبعض وهذا مبني
على انتقال الضمير من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم في الشرح في قوله ثم حذف الفعل وفاعله
وعليه فليس معنا الا ضمير واحد وأجاب شيخنا السيد بأن حذف الفاعل أولا مع فعله لا ينافي عوده ثانيا عند
مجيء مايستكن فيه وهو اياك انتهى وفي وقت حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على مافي كثير من النسخ من رفع زيد
في قوله واياك أنت وزيد أن تفعل أما على مافي بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط وبحكمه
جواز الفصل بأنت بينه وبين تأكيده ومعطوفه وترك الفصل وحينئذ فلا اعتراض على الشارح أصلا فاعرف
ذلك (قوله الا مع العطف) أى بالواو فقط كما يأتي (قوله سواء ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة قال شيخنا
الظاهر أن مراده به المخاطب كمازن من مازن رأسك والسيف وذا السارى من الضيغم الضيغم يا ذا السارى لكن هذا
خلاف مااصطلحوا عليه من أن المحذر بفتح الذال الاسم المنصوب بفعل محذوف أو مذكور على التفصيل
المعلوم من ايا وماجرى مجراه وعليه قول المصنف وكمحذر الخ والدليل على أن مراده المخاطب انه مثل لما لم
يذكر فيه المحذر بناقة الله وسقياها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب الخ اهـ وتمثيله بقوله كمازن الخ يشعر
بان المراد المخاطب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو رأسك رأسك مثالا لما لم يذكر فيه المحذر وقد علم من
ذلك أن قول المصنف ياذا السارى ليس تكملة بل من جملة المثال (قوله أى يامازن ق رأسك واحذر السيف)
هلا جعل تقديره كهو في اياك والشر أى احذر تلاقي رأسك والسيف (قوله ناقة الله وسقياها) فيه ذكر المحذر
منه مع العطف قال البيضاوي أى ذروا ناقة الله وسقياها فلا تذودوها عنها اهـ قال الشيخ زاده في حاشيته عليه
هذا اشارة الى أن ناقة الله منصوب بعامل مضمر على التحذير واضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف اهـ

كذلك (كالضيغم الضيغم) أى الاسد الاسد (ياذا السارى) ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبدل من اللفظ بالفعل فان لم يكن
عطف ولاتكرار جاز ستر العامل واظهاره تقول نفسك الشر أى جنب نفسك الشر وان شئت أظهرت وتقول الاسد أى احذر الاسد وان
شئت أظهرت ومنه قوله *خل الطريق لمن يبنى المنار به* ﴿تنبيهات * الاول﴾ أجاز بعضهم اظهار العامل مع المكرر وقال الجزولى يقبح
ولايمتنع *الثانى شمل قوله الامع العطف أو التكرار الصور الاربع المتقدمة وكلامه فى الكافية يشعر بان الاخيرة
منها وهى رأسك رأسك
يجوز فيها اظهار العامل
فانه قال ونحو رأسك
كاياك جعل اذا الذى
يحذر معطوف وصل وقد
صرح ولده بما تقدم*
الثالث العطف فى هذا
الباب لايكون الابالواو
وكون مابعدها مفعولا
معه جائز فاذا قلت اياك
وزيدا أن تفعل كذا صح
أن تكون الواو واو مع
(وشذ) التحذير بغير
ضمير المخاطب نحو
(اياى) فى قول عمر رضى
الله عنه لتذك لكم الاسل
والرماح والسهام واياى
وأن يحذى أحدكم الارنب
والاصل اياى باعدوا عن
حذف الارنب وباعدوا
أنفسكم عن أن يحذف
أحدكم الارنب ثم حذف
من الاول المحذور ومن
الثانى المحذر ومثل اياى
ايانا (واياه) وماأشبهه
من ضمائر الغيبة المنفصلة
(أشذ) من اياى كما فى
قول بعضهم اذا بلغ
الرجل الستين فاياه وايا
الشواب والتقدير فليحذر
تلاقى نفسه وأنفس
الشواب وفيه شذوذان
مجىء التحذير فيه للغائب
واضافة ايا الى ظاهر وهو الشواب ولا يقاس على ذلك كما أشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد من الواقع
قاس انتبذ) أى من قاس على اياى واياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اه ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس
على اياى وايانا فانه قال ينصب محذرا اياى وايانا معطوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذه وهو خلاف ما هنا (وكمحذر بلا ايا اجعلا*

(قوله كذلك) أى سواء ذكر المحذر أولا (قوله ونحو رأسك رأسك) فيه تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر
عن ذكر المحذر منه كعكسه (قوله ومنه) أى من الاظهار (قوله خل الطريق) الشاهد فيه حيث أظهر
العامل لان المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف تصريح والمنار بفتح الميم والنون حدود
الارض ويوجد فى بعض النسخ تمام البيت وهو *وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر* أى فى برزة وهى الارض
الواسعة (قوله ونحو رأسك كاياك جعل الخ) يعنى أن رأسك انما يكون كاياك فى وجوب ستر عامله حيث
عطف عليه المحذر فمفهومه أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كاياك ولو حصل تكرار وهذا وجه الاشعار الذى
ذكره واعترض البعض على الشارح بان فى كلامه قصورا لان كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار فى الثالثة
أيضا اذ ليس فى كلامها تقييد بحذف المحذر أى المخاطب اه وأقول اذا أحسنت التأمل فى كلام الكافية
وجدته مشعرا بجواز الاظهار فى بعض افراد الرابعة وبعض افراد الثالثة لافى جميع افرادهما لان المراد بنحو
رأسك كل ما كان التحذير فيه بذكر غير المحذر منه أولا بقرينة قوله اذا الذى يحذر الخ سواء ذكر المخاطب أولا
وحينئذ يفيد كلامها أنه اذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يازيد جاز اظهار العامل لعدم عطف المحذر
منه والاول من أفراد الرابعة والثانى من أفراد الثالثة ولا تعرض فى كلامها منطوقا ولا مفهوما لحكم ما اذا
قيل الضيغم الضيغم وهو من افراد الرابعة أو الضيغم الضيغم ياذا السارى وهو من أفراد الثالثة لان فرض
كلامها فيما اذا كان التحذير بذكر غير المحذر منه أولا والتحذير فى هذين المثالين بذكر المحذر
منه أولا فلم يتم اطلاق الشارح ولا اطلاق البعض فافهم (قوله بما تقدم) أى من وجوب ستر العامل فى
الصور الاربع (قوله وكون ما بعدها الخ) وعليه فالحذف جائز لا واجب لعدم العطف قاله الدمامينى (قوله
لتذك) من التذكية والاسل بفتح الهمزة والسين المهملة مارق من الحديد كالسيف والسكين تصريح (قوله
والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير اياى وحذف الارنب
واياكم وأن يحذف أحدكم الارنب فحذف من كل من الجملتين ما أثبت نظيره فى الاخرى أى فيكون احتباكا
كذا فى السندوبى والاحتباك موجود على قول الجمهور أيضا فتضعيف قول الجمهور بان فيه الحذف من
الاول لدلالة الثانى وهو قليل يجرى مثله فى قول الزجاج ويزيد بان فيه ادعاء حذف اياكم وحذفها لا يليق
لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل (قوله ثم حذف من الاول المحذور) وهو حذف
الارنب ومن الثانى المحذر وهو أنفسكم وقول البعض تبعا للتصريح وهو باعدوا أنفسكم فيه تساهل (قوله
واياالشواب) بشين معجمة وآخره موحدة جمع شابة ويروى بسين مهملة آخره مثناة فوقية جمع سوأة (قوله
والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أى فحذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى ثم نفس فانفصل الضمير
وانتصب وأقام ايا مقام أنفس (قوله وفيه شذوذان) بل ثلاثة ثالثها اجتماع حذف الفعل وحذف لام الامر كما
فى التوضيح وظهر لى رابع وهو جعل ايا محذرا منه ثم رأيت فى الهمع خلافه حيث ذكر أن المحذر منه يكون
ضمير غائب معطوفا على المحذر واستشهد بقول الشاعر

فلا تصحب أخا الجهـ * ـل واياك واياه

وذكر الرضى أن المحذر منه المكرر يكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسيفك سيفك ومضمرا نحو اياك اياك واياه اياه
واياى اياى (قوله واضافة ايا الى ظاهر) يقتضى أن ايا فى نحو اياه مضافة للهاء مع أنها حرف غيبة والضمير ايا
وهو غير مضاف فلعل ماذكره قول أو أراد بالاضافة الربط والتعلق اه سم وقد يمنع الاقتضاء وما ترجاه هو

مغرى به فى كل ماقدمنقلا) من الاحكام فلا يلزم ستر عامله الامع العطف كقوله المروأة والنجدة بتقدير الزم أو التكرار كقوله أخاك أخاك ان
من لا أخاله * كساع الى الهيجا بغير سلاح وان ابن عم المرء فاعلم جناحه * وهل ينهض البازى بغير جناح أى الزم أخاك

ويجوز اظهار العامل فى نحو الصلاة جامعة اذ الصلاة نصب على الاغراء بتقدير أحضروا وجامعة حال فلو صرحت باحضروا جاز ﴿تنبيه﴾ قد يرفع المكرر فى الاغراء والتحذير كقوله

ان قوما منهم عمير وأشبا * ه عمير ومنهم السفاح
لجديرون بالوفاء اذا قا * ل أخو النجدة السلاح السلاح

وقال الفراء فى قوله تعالى ناقة الله وسقياها نصب الناقة على التحذير وكل تحذير فهو نصب ولو رفع على اضمار هذه لجاز فان العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير اه ﴿خاتمة﴾ قال فى التسهيل الحق بالتحذير والاغراء فى التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا وامرأ ونفسه والكلاب على البقر وأحشفا وسوء كيلة ومن أنت زيدا وكل شئ ولا هذا ولا شتيمة حر وهذا ولا زعماتك وان تأت فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وعذيرك وديار الاحباب باضمار أعطنى ودع وأرسل وتبيع وتذكر واصنع ولا ترتكب ولا أتوهم وتجد وأصبت وأتيت ووطئت واحضر واذكر ثم قال وربما قيل كلاهما وتمرا وكل شئ ولا شتيمة حر ومن أنت زيد أى كلاهما لى وزدنى وكل شئ أمم ولا ترتكب ومن أنت كلامك زيدا وذكرك والله أعلم

﴿أسماء الافعال والاصوات﴾

الواقع كما مر فى باب الضمير (قوله مغرى به) ولا يكون الاغراء الا للمخاطب وقيل جاء قليلا للغائب نحو فعليه بالصوم وللمتكلم نحو على زيدا وأول فعليه بالصوم بان الامر للمخاطب أى ألزموه الصوم أودلوه عليه مثلا أفاده سم أى وكذا يؤول على زيدا أى ألزمونى زيدا ونحو ذلك وسيأتى فى الباب الآتى كلام آخر فى قوله فعليه بالصوم (قوله والنجدة) بفتح النون أى الشجاعة (قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع الاول على الابتداء مع حذف الخبر أو على الخبرية لمحذوف ونصب جامعة على الحالية ونصب الاول على الاغراء ورفع الثانى على الخبرية لمحذوف (قوله قد يرفع المكرر الخ) مثل المكرر المتعاطفان كما أشار اليه بنقل كلام الفراء (قوله مثل وشبهه) قال البعض لم يمثل لشبه المثل ومثاله انتهوا خيرا لكم اه وفى كلام شيخنا السيد ما يرده حيث قال قوله وامرأ ونفسه هذا من شبه المثل كما فى الدمامينى وكذا عذيرك وديار الاحباب وان تأتنى فأهل الليل وأهل النهار ومرحبا وأهلا وسهلا وهذا ولا زعماتك وكل شئ ولا هذا ثم قال ولو أخر ذكر جميع أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنسب اه ملخصا وذكر شيخنا أيضا أن امرأ ونفسه شبه مثل (قوله كليهما وتمرا) هذا مثل وأصله ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما اه دمامينى (قوله والكلاب على البقر) مثل معناه خل الناس خيرهم وشرهم واغتنم أنت طريق السلامة (قوله وأحشفا وسوء كيلة) بكسر الكاف كالجلسة للهيئة وهو مثل لمن يظلم الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل لمن يذكر عظيما بسوء (قوله باضمار أعطنى الخ) ساق الافعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها فى الذكر السابق فأعطنى ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه ان تمرا معطوف على كليهما لانه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدنى تمرا فيكون من عطف الجمل ودع هو ناصب امرأ وأما نفسه فيحتمل أن يكون معطوفا وأن يكون مفعولا معه وأرسل هو ناصب الكلاب على البقر وأتبيع ناصب حشفا وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير وتزيد وأن يكون مفعولا معه وتذكر هو ناصب زيدا واصنع هو ناصب كل شئ ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شئ ولا هذا ولا أتوهم هو ناصب زعماتك من قولهم هذا ولا زعماتك وأما هذا فى هذا التركيب فناصبه محذوف أى أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك كما قاله ابن الحاجب ولم ينبه عليه المؤلف لجواز أنه خبر لمحذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أى الحق هذا أو هذا الحق وتجد هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أى تجد من يقوم لك مقام أهلك فى الليل والنهار وأصبت ناصب مرحبا وأتيت ناصب أهلا ووطئت ناصب سهلا فعلى هذا هى ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هى جملة واحدة وأحضر ناصب عذيرك قال سيبويه أى أحضر عذرك وقال بعضهم التقدير أحضر عاذرك واذكر ناصب ديار الاحباب اه دمامينى بعض زيادة وظاهر سكوته عن قوله ولا شتيمة حر أنه من تتمة ما قبله وان العامل فى شتيمة هو العامل فى الكلمة قبلها وهو ترتكب وفى كلام شيخنا السيد تبعا للدمامينى أنه جملة منفردة فتكون شتيمة مستقلة بعامل تقديره ترتكب وأنه كان الاولى زيادة واو أخرى قبل قوله ولا شتيمة حر لتكون احدى الواوين من الحكاية والاخرى من المحكى فيفيد أن ولا شتيمة حر جملة منفردة قال وكذا ما سيذكره الشارح من لفظ كل شئ ولا شتيمة حر جملة أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد يقال ولا شتيمة حر فقط وقد يقال كل شئ ولا شتيمة حر والظاهر أن الاول عطف على اصنع كل شئ محذوفا (قوله وربما قيل كلاهما وتمرا) باثبات الالف فى كلاهما ونصب تمرا فكلاهما مرفوع ويحتمل أن يكون منصوبا على لغة من ألزمه الالف قال شيخنا والبعض ويترجح بسلامته من عطف الانشاء على الخبر اه وفى أن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضا بان يقدر ناصب تمرا أطلب أو آخذ أو استزيد مثلا وان كان خلاف تقدير الشارح (قوله وكل شئ) برفع كل كما قاله شيخنا وغيره (قوله أمم) بفتحتين أى سهل يسير (قوله كلامك زيد) أى متكلمك أى الذى تتكلم فيه وقوله أو ذكرك أى مذكورك

﴿أسماء الافعال والاصوات﴾

(ما ناب عن فعل) في العمل ولم يتأثر بالعوامل ولم يكن فضلة (كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه) فما ناب
عن فعل جنس يشمل اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل والقيد الاول وهو ولم يتأثر بالعوامل فصل يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل واسم الفاعل ونحوهما والقيد الثاني وهو ولم يكن فضلة لاخراج الحروف فقد بان لك أن قوله كشتان تتميم للحد فشتان ينوب عن افترق وصه ينوب عن اسكت وأوه عن أتوجع ومه عن انكفف وكلها لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات لاستقلالها

﴿تنبيهان * الاولى﴾

كون هذه الالفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين وقال بعض البصريين انها أفعال استعملت استعمال الاسماء وذهب الكوفيون الى أنها أفعال حقيقة وعلى الصحيح فالارجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل

أي وأسماء الاصوات كما سيصرح به الشارح وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها لانها ليست دالة بالوضع على معنى لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب القائلون بانها أسماء بان الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك ولم يقل أحد ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل (قوله ما ناب عن فعل) أي اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالحروف خارجة عن الحد فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والنيابة عن الفعل فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرجه اه سم وقوله فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن الناظم أسماء الافعال ألفاظ نابت عن الافعال معنى واستعمالا كشتان بمعنى افترق وصه بمعنى اسكت وأوه بمعنى أتوجع ومه بمعنى اكفف واستعمالها كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة بخلاف المصادر الآتية بدلا من اللفظ بالفعل فانها وان كانت كالافعال في المعنى فليست مثلها في الاستعمال لتأثرها بالعوامل اه ومنه يعلم فساد قول البعض المراد بالنيابة عن الفعل النيابة عنه في المعنى والعمل فلا حاجة الى زيادة ما يخرج المصدر اه وذلك لان النيابة عن الفعل في المعنى والعمل حاصلة للمصادر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج بالنيابة عن الفعل في المعنى والعمل والله الموفق ثم قول ابن الناظم كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير معمولة قال شيخ الاسلام زكريا أي غير معمولة للاسم والفعل والا فالافعال تكون معمولة للحرف الناصب أو الجازم اه ويرد عليه أنها تكون معمولة للاسم الجازم أيضا الا أن يقال عمله فيها لا لذاته بل لتضمنه معنى الحرف وهو ان (قوله هو اسم فعل) فائدة وضعه وعدم الاستغناء عنه بمسماه قصد المبالغة فان القائل اف كانه قال أتضجر كثيرا جدا والقائل هيهات كانه قال بعد جدا كما قاله ابن السراج أفاده سم (قوله وكذا أوه) فيه لغات منها ما اشتهر من قولهم آه وأوه كما في المرادي (قوله يخرج المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل) نحو ضربا زيدا واسم الفاعل نحو أقائم الزيدان ونحوهما مما يعمل عمل الفعل فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم مرفوع بالابتداء اه تصريح (قوله لاخراج الحروف) كان واخواتها (قوله فقد بان لك) أي من احتياج قوله ما ناب عن فعل الى ما يخرج الحروف ونحو المصدر النائب عن فعله لكن جعل قوله كشتان وصه تتميما للتعريف انما هو بقطع النظر عن زيادة الشارح القيدين السابقين فلو أخرج الشارح الحروف ونحو المصدر المذكور بقول المصنف كشتان وصه ثم قال فبان لك الخ لكان أوضح (قوله ومه عن انكفف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكفف وهي انما تصح على ما قيل انه سمع في اكفف التعدي وعدمه مع أنه قد يفسر اللازم بالمتعدي وعكسه (قوله كون هذه الالفاظ الخ) جملة الاقوال سبعة (قوله هو الصحيح) بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة كصه وانها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن منها ما يخالف أوزان الافعال نحو نزال وقرقار وان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد سم (قوله استعملت استعمال الاسماء) أي من حيث انها تنون تارة ولا تنون تارة أخرى ومن حيث انها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث ان الطلبي منها لا تلحقه نون توكيد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى أنها افعال) أي لدلالتها على الحدث والزمان همع (قوله حقيقة) قال البعض أي لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز اه وأنت خبير بأن هذا يؤدي الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف ينكر أحد أنها استعملت استعمال الاسماء فيما مر والاولى عندي أن مذهب بعض البصريين ومذهب الكوفيين واحد وأن الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى الصحيح الخ) كان المناسب تأخيره عن القولين الأخيرين الآتيين أو تقديمه على قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر للمتأمل (قوله لفظ الفعل) أي من حيث هو دال على المعنى الموضوع هو له لا من حيث كونه مطلق لفظ فآمين مثلا مسمى به الفعل الذي هو استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة دماميني (قوله كما أفهمه كلامه) أي حيث قال هو اسم فعل (قوله وقيل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أي فهي أسماء بمعنى الافعال وفي قول الرضي لا يفهم منها أي أسماء الافعال لفظ الفعل بل معناه ميل الى هذا القول

(قوله وأسماء الاصوات) اما أن تكون تسمية اصطلاحية واما تغليب ما أحدى على ما خوطب به ما لا يعقل أو الاضافة بيانية باعتبار البعض تأمل (قوله فسرها) فيه نظر ظاهر

(قوله

لكن بالوضع لا بأصل الصيغة وقيل مدلولها المصادر وقيل ما سبق استعماله فى ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا وما عداه فعل كنزال وصه وقيل هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل * الثانى ذهب كثير من النحويين منهم الاخفش الى أن أسماء الافعال لا موضع لها من الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه بعضهم الى الجمهور وذهب المازنى ومن وافقه الى أنها فى موضع نصب بمضمر ونقل عن سيبويه وعن الفارسى القولان وذهب بعض النحاة الى أنها فى موضع رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر كما أغنى فى نحو أقائم الزيدان (وما بمعنى افعل كآمين كثر) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره أى ورود اسم الفعل بمعنى الامر كثير من ذلك آمين بمعنى استجب وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف وتيد وتيدخ بمعنى أمهل وهيت وهيا بمعنى أسرع وويها بمعنى أغر وايه بمعنى امض فى حديثك وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثى وان قرقار بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ ﴿تنبيه﴾ فى آمين لغتان أمين بالقصر على وزن فعيل وآمين بالمد على وزن فاعيل وكلتاهما مسموعة فمن الاولى قوله تباعد منى فطحل وابن أمه أمين فزاد الله ما بيننا بعدا ومن الثانية قوله * ويرحم الله عبدا قال آمينا * وعلى هذه اللغة فقيل انه أعجمى معرب لانه ليس فى كلام العرب فاعيل وقيل أصله أمين بالقصر فأشبعت فتحة الهمزة فتولدت الالف كما فى قوله * أقول اذ خرت على الكلكال * قال ابن اياز وهذا أولى (وغيره

(قوله لكن بالوضع) يعنى المادة كالصيغة ولو عبر بها لكان أوضح وقوله لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل على هذا القول فان دلالته على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة واضافة أصل الى الصيغة للبيان ولو قال لا بالمادة والصيغة لكان أحسن اذ لا قائل فى الفعل بانه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى يتوهم ذلك فى اسم الفعل فيحتاج الى نفيه ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا يرد ما ذكر (قوله وقيل مدلولها المصادر) أى النائبة عن أفعالها كما فى الفارضى وغيره ويظهر أن فى الكلام حذف مضاف أى وقيل مدلولها مدلول المصادر وانما بنيت على هذا القول مع اعراب تلك المصادر لما قاله المرادى من أنه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف وعليه فالمراد بالافعال فى قولهم أسماء الافعال الافعال اللغوية التى هى المصادر كما نقله شيخنا السيد عن الارتشاف (قوله كرويد زيدا الخ) نشر على تشويش اللف (قوله خالفة الفعل) أى خليفته ونائبه فى الدلالة على معناه (قوله الثانى الخ) هذا الخلاف مبنى على الخلاف الاول فعلى القول بانها أفعال حقيقة أو أسماء لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب وعلى القول بانها أسماء لمعانى الافعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وعلى القول بانها أسماء للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح والفارضى ولم يظهر وجه بناء القول بانها فى موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها عن الخبر على القول بانها أسماء لمعانى الافعال كالافعال بل يظهر أنها عليه لا موضع لها كالافعال فتأمل (قوله وذهب المازنى الخ) ظاهر هذا وما بعده جريانهما فى عليك واليك سم (قوله وذهب بعض النحاة الخ) يحتاج صاحب هذا القول الى أنه لا يلزم شرط الاعتماد كما فى الوصف قال الشيخ يس وعليه فما الفرق (قوله كثر) لان الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر تصريح أى فالخبر لم يكثر فيه ذلك وان وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة بالرأس عن نعم أولا (قوله وتيد) بفوقية مفتوحة فتحتية ساكنة فدال مهملة قال أبو على من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء دمامينى (قوله وتيدخ) بالخاء المعجمة (قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفى القاموس أن تيد تأتى بمعنى اتئد أيضا (قوله وهيت) بفتح التاء وكسرها وضمها وقد قرئ قوله تعالى هيت لك بالاوجه الثلاثة اه همع واللام بعدها للتبيين والمعنى ارادتى أو أعنى لك ولا تتعلق بهيت دمامينى (قوله وهيا) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما همع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وويها) بالتنوين لا غير وما كما فى الفارضى وسيأتى عند قول المصنف والحكم بتنكير الذى ينون الخ (قوله بمعنى أغر) بقطع الهمزة لانه من أغريت (قوله وايه) بكسر الهمزة والهاء وفتحها وتنون المكسورة اه قاموس وأما ايها بفتح الهاء مع التنوين لا غير وما فيه بمعنى انكفف كما فى الهمع وجعله فى القاموس أمرا بالسكوت فلعل قول الهمع بمعنى انكفف أى عن الكلام (قوله بمعنى امض فى حديثك) هو كقول جماعة بمعنى زدنى أى من حديثك وهمزة امض وصل كما هو ظاهر (قوله وحيهل) وقالوا حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف بلا تنوين وهى مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى للحث والعجلة لا التى للاستفهام فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير لخمسة عشر كذا فى الفارضى وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وأن هاء حيهلا بالتنوين وحيهلا بالالف تفتح وتسكن وان الالف بدل تنوين وقفا وأنها قد تثبت وصلا (قوله بمعنى ائت الخ) هو بمعنى الاول متعد بنفسه وبمعنى الثانى متعد بعلى وبمعنى الثالث متعد بالباء أو بالى اه زكريا وقد تفرد حى من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويعدى بعلى وبمعنى ائت ويعدى بنفسه كما فى الدمامينى (قوله ومنه باب نزال) أى من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثى أى التام المتصرف كما مر وقرقر بمعنى صوت وعرعر بمعنى العب (قوله فى آمين لغتان) أى آمين المتكلم عليها التى هى اسم فعل وأما آمين بالمد وتشديد الميم فليست لغة فى آمين المذكورة حتى ترد عليه بل هى كلمة أخرى لانها جمع آم بمعنى قاصد (قوله وآمين بالمد) أى مع الامالة وعدمها فاللغات تفصيلا ثلاث (قوله أقول اذ خرت على الكلكال) أى سقطت

قال فى القاموس الكلكل والكلكال الصدر أو ما بين الترقوتين اه قيل الشاهد فى الكلكال فان أصله الكلكل واعترض بان ظاهر القاموس أن كلا أصل ولذا قيل ان آقول باشباع الهمزة وتوليد الالف والشاهد فيه ولا يخفى أن ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح وأما الاعتراض المذكور فيدفع بان شأن أهل اللغة ذكر لغات الكلمة وان كان بعضها فرعا عن بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا أطلقه الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ويطلب فاعلا دالا على اثنين نحو شتان الزيدان وقد تزاد ما بينهما فيقال شتان ما زيد وعمرو وقد تزاد ما بين بينهما كقوله * فشتان ما بين اليزيدين فى الندى * ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لانه لا يقال بين زيد وعمرو حالتان على معنى ان احداهما مختصة باحدهما والاخرى بالآخر بل لا يقال الا اذا كانا مشتركين فى الحالتين فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالتان اللتان بينهما لكانا مشتركين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج بعضهم ذلك على أن شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم اثنين وما واقعة على المسافة أفاده الدمامينى قال فى شرح الشذور وأما قول بعض المحدثين

جازيتمونى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين اه وذهب الاصمعى الى أن شتان مثنى شت بمعنى مفترق وهو خبر لما بعده واحتج بامرين أحدهما كسر نونه فى لغة * والثانى أن المرفوع بعده لا يكون الا مثنى أو بمعناه ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز كون فاعله جمعا ورد مذهبه بشيئين أحدهما فتح نونه فى اللغة الفصحى * والثانى أنه لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدا ولم يسمع كذا فى الدمامينى (قوله وهيهات بمعنى بعد) فاذا وقع بعدها اللام كانت زائدة كما فى قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يثبته ابن الحاجب وعليه فأف بمعنى تضجرت وأوه بمعنى توجعت وهكذا كما قاله الجامى والانصاف أن المذهبين محتملان (قوله كأوه) فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو ألفا وآوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وأوه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد تمد الهمزة فى هذه كذا فى الدمامينى (قوله وأف) ذكر صاحب القاموس فيها أربعين لغة منها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وعدمه وأف بتثليث الهمزة مع سكون الفاء وأف بضم الهمزة وتخفيف الفاء مثلثة مع التنوين وعدمه وأف بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاء مشددة وأفى كحبلى وذكرى وافى بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة (قوله اى أعجب لعدم فلاح الكافرين) أشار الى أن وى بمعنى أعجب وأن الكاف بمعنى لام التعليل وأن أن مصدرية مؤكدة وحاصل ما ذكره الشارح فى وى كأن أربعة أقوال (قوله وبأبى الخ) خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر أى أنت مفداة بابى وفوك مبتدأ والاشنب صفته من الشنب وهو حدة الاسنان وقيل البرودة والعذوبة والخبر قوله كأنما ذر عليه الزرنب وهو نبت طيب الرائحة (قوله قيل الفوارس) أى قول الفوارس ويروى هكذا وهو الاصح وقد تنازع فيه شفى وأبرأ فاعمل الثانى وأضمر فى الاول وعنتر منادى مرخم أصله يا عنترة واقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيهما كذا فى بعض نسخ العينى وفيه أن قدم يقدم بالضم فيهما ضد حدث يحدث وهو لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كنصر ينصر بمعنى تقدم كما فى القاموس لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بقطع الهمزة وكسر الدال من الاقدام كما فى بعض آخر من نسخ العينى وهو الشجاعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن الا أن تثبت الرواية بخلافه والشاهد فى ويك حيث ألحق بوى بمعنى أعجب كاف الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعتك يا عنترة فقول البعض الظاهر أن الاصل فى البيت ويلك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر العينى أن الكسائى استشهد به على أن ويك مختصر ويلك والكاف مجرورة بالاضافة وأنه أجيب عن استشهاده بان وى بمعنى أعجب والكاف للخطاب (قوله من ذلك) وعليه ففتح همزة أن لاضمار اللام قبلها كما فى المغنى عن أبى الحسن الاخفش أو لكونها معمولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح وقد يجعل

كوى وهيهات نزر) أى غير ما هو من هذه الاسماء بمعنى فعل الامر قل وذلك ما هو بمعنى الماضى كشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد وما هو بمعنى المضارع كأوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ووا ووى وواها بمعنى أعجب كقوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون أى أعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر

وابابى انت وفوك الاشنب

وقول الآخر

واها لسلمى ثم واها واها

﴿تنبيهات * الاول﴾ تلحق وى كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها * قيل الفوارس ويك عنتر أقدم قيل والآية المذكورة وقوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق لمن يشاء من ذلك وذهب ابو عمرو بن العلاء الى ان الاصل ويلك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح ان بفعل مضمر كانه قال ويلك اعلم ان

وقال قطرب قبلها الام مضمر والتقدير ويلك لان والصحيح الاول قال سيبويه سالت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وى مفصولة من كأن ويدل على ماقاله قول الشاعر

وى كان من يكن له نشب يحبب ومن * يفتقر يعش عيش ضر *

الثانى ماذكره فى هيهات هو المشهور وذهب أبو اسحق الى أنها اسم بمعنى البعد وانها فى موضع رفع فى قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون وذهب المبرد الى أنها ظرف غير متمكن وبنى لابهامه وتأويله عنده فى البعد ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرها تميم ويقفون بالتاء وبعضهم يضمها واذا ضمت فمذهب أبى على أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء وحكى الصغانى فيها ستا وثلاثين لغة هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره هيهاك وأيهاك وأيهاء وايهاء وهيهاء وهيهاه اه (والفعل من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية فى موضع الخبر ودونك أيضا مبتدأ خبره هكذا يعنى أن اسم الفعل على ضربين أحدهما

قول الشارح وفتح أن الخ راجع لهذا القول أيضا واعلم فى كلامه بصيغة الامر على الاظهر (قوله وقال قطرب الخ) لم يتعرض الشارح لكون ويك على قول قطرب اسم فعل بمعنى أعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر ويلك فالكاف اسم مضاف اليه و بل ولعل الثانى أقرب وفى كلام البعض على قول الشارح أى أعجب لعدم فلاح الكافرين الجزم بالثانى فعليك بالتثبت (قوله والصحيح الاول) أى كون وى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف للتعليل بقرينة تقويته بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهبه ومذهب الخليل كما فى التصريح ولان كلام سيبويه انما يدل لهذا القول لان الكاف انما تكون مفصولة من وى اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب أو اسما مضافا اليه كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها تعليلية لاحتمال أن يكون كأن للتحقيق فلا ينهض فصلها مصححا للاول اه ملخصا ولك دفعه بان التعيين اضافى بالنسبة لبقية الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف مصححا للاول على ماعداه من تلك الاقوال فلا ينافى احتمال أن كأن للتحقيق وما أبداه شيخنا وتبعه البعض من احتمال أن قصد الشارح حكاية قول آخر يرده أمران الاول مامر عن التصريح أن القول الاول مذهب سيبويه والخليل الثانى أن مانقله عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قولا آخر مقابلا للاقوال المتقدمة نعم نقل فى المغنى عن الخليل خلاف مانقله عنه المصرح وعبارته وقال الخليل وى وحدها وكأن للتحقيق فاعرف ذلك (قوله ويدل على ماقاله الخ) فيه أن المذاهب المتقدمة فى الآيتين واحتمال التحقيق متأتية فى البيت أيضا غاية الامر أن النون فيه مخففة من تثقيل فلا دلالة فيه على ماصححه واسم أن أو كأن فى البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يكن الخ والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال (قوله وأنها فى موضع رفع الخ) واللام على هذا أصلية أى البعد ثابت للذى توعدونه ولم أر من عال البناء على هذا القول ويظهر لى أنه تضمن معنى حرف التعريف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قاله شيخنا والبعض ويحتمل أن مراده بغير المتمكن غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبنى لابهامه) أورد عليه شيخنا أن الابهام لا يقتضى البناء نعم قالوا المبهم المضاف لمبنى يجوز بناؤه (قوله وتأويله) أى معناه عنده فى البعد فهو خبر مقدم وما توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ماتوعدون كائن فى البعد أى متلبس به (قوله ويفتح الحجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والتاء للتأنيث فالوقف عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات لان الجمع يرد الاشياء الى أصولها الا أنهم حذفوا الالف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غير متمكنة كما حذفوا ألف هذا وياء الذى فى التثنية للفرق بين المتمكن وغيره وأما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدتين فى جميع الاحوال ولا من كون الزائد التاء فقط وأصلها هيهية فى جميع الاحوال وانما وقف عليها فى هذا الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنبيها على الحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه أولى كذا فى الدماميني ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمالى الرضى الفرق بين زيادة الالف والتاء فى المتمكن وزيادتهما فى غيره (قوله وحكى غيره) اى زيادة على ماذكره الصغانى فجملة اللغات اثنتان وأربعون (قوله وأيهاء) أى بالمد وأيهاه أى بهاء السكت الساكنة كاللغة الاخيرة وبذلك غاير أيهاه وهيهاه المعدودتين فى اللغات السابقة فان الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء ومحركة وقوله وهيهاء أى بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الآخر على الثلاث الاول والخامسة من هذه اللغات الست ولعلها الفتحة وزاد فى القاموس ثلاث عشرة أخرى هايهات وآيهات وهايهان بزيادة ألف بين الهاء أو الهمزة والياء المكسورة لالتقاء الساكنين مثلثات الآخر وآتات بابدال الهاءين همزتين (قوله والفعل) أى فعل الامر (قوله يعنى أن اسم الفعل الخ) اعلم أن كلامهم فى تقسيم اسم الفعل الى مرتجل ومنقول يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالف هذا ويقتضى أن اسم الفعل هو الجار فقط اه يس وتوقف

البعض فى دلالة كلامهم فى التقسيم على ماسبق وهو توقف فى غير محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جار ومجرور (قوله ماوضع من أول الامر كذلك) أى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد يتعدى بالباء نحو عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها وصرح الرضى بان الباء فى مثله زائدة قال والباء تزاد كثيرا فى مفعول أسماء الافعال لضعفها فى العمل اه دمامينى (قوله ومنه عليكم أنفسكم) قيل ومنه عليكم فى قوله تعالى قل تعالوا أتل ماحرم ربكم عليكم أن لاتشركوا به شيأ والوقف على قوله ربكم والذى أحوج القائل الى ذلك اشكال ظاهر الآية لان أن ان جعلت مصدرية بدلا من ما أو من العائد المحذوف ورد أن المحرم الاشراك لانفيه وأن الاوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لاتشركوا وفيه عطف الطلب على الخبر وجعل المأمور به محرما فيحتاج الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمة أضدادها وتضمين الخبر معنى الطلب وان جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الاوامر المذكورة على النهى لانها لاتصلح بيانا للمحرم بل الواجب وعطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لاتشركوا اذ لا معنى لعطفه على أن المفسرة والفعل واختار الزمخشرى كونها مفسرة لقرينة عطف الاوامر وأجاب عن الاول بان عطف الاوامر على النهى باعتبار لوازمها من النهى عن أضدادها وعن الثانى بمنع عطف أن هذا صراطى مستقيما على أن لاتشركوا بل هو تعليل لاتبعوا على حذف اللام وجاز عود ضمير اتبعوه الى الصراط لتقدمه فى اللفظ فان قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفا على لاتشركوا ويصير التقدير فاتبعوا صراطى لانه مستقيم وفيه جمع بين حرفى عطف الواو والفاء وليس بمستقيم وكذا ان جعلنا الواو استئنافية قلنا ورود الواو مع الفاء عند تقديم المعمول فصلا بينهما سائغ فى الكلام مثل وربك فكبر وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا فان أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدة فان أبيت فاجعل المعمول متعلقا بمحذوف والعامل المقرون بالفاء عطفا عليه مثل عظم فكبر وادعوا الله فلا تدعوا وآثروه فاتبعوه تفتازانى على الكشاف باختصار (قوله ومكانك بمعنى اثبت) فيكون لازما وحكى الكوفيون تعديته وأنه يقال مكانك زيدا أى انتظره قال الدمامينى ولا أدرى أى حاجة الى جعل مثل هذا الظرف اسم فعل وهلا جعلوه ظرفا على بابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك الفعل بخصوصه وعليك واليك ونحوهما واذا أمكن فلا فانه يصح أن يقال اثبت مكانك وتقدم أمامك ولا تقول اسكت صه الخ (قوله ولا يقاس على هذه الظروف) أى المسموعة غيرها مما لم يسمع لخروجها عن أصلها وما خرج عن أصله لا يقاس عليه والمراد بالظروف ما يعم الجار والمجرور كما صرح به الدمامينى (قوله بل يقيس الخ) بشرط كونه على أكثر من حرف احترازا من نحو بك ولك اه دمامينى (قوله وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم) ولشذوذه رد فى المغنى قول بعضهم فى فلا جناح عليه أن يطوف بهما أن الوقف على فلا جناح وان عليه بمعنى ليلزم ليفيد صريحا وجوب التطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصود من الآية ايجاب التطوف بهما بل ابطال ما كانت الانصار تعتقده فى الجاهلية من تحرج التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يارسول الله انا كنا نتحرج أن نطوف بالصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة الآية كما فى صحيح البخارى عن عائشة فى قصة ردها على ابن أختها أسماء عروة بن الزبير فى زعمه أن الآية لرفع الجناح عمن لم يطوف بهما بانها لو كانت كما زعم لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما وانما هى لابطال معتقد الانصار قال فى المغنى مع أن الايجاب لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا اه وأما قوله عليه الصلاة والسلام يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خبر والصوم مبتدأ والباء زائدة اه فارضى وقوله فقد حسنه الخطاب عبارة بعضهم فقد حسنه كون ضمير الغائب فيه واقعا على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا بقوله من استطاع منكم (قوله بمعنى أولنيه) فيه نظر لان أول متعد لاثنين وعلى يتعدى لم الا لمفعول واحد فكيف يكون هو ومسماه مختلفين وقد يقال انه مثل آمين واستجب والظاهر أنه اسم لقولك لالزم أى افعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعد لواحد لان عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر * فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم * قلت لزومه

ماوضع من أول الامر كذلك كشتان وصه والثانى مانقل عن غيره وهو نوعان الاول منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه عليكم أنفسكم أى الزموا شأن أنفسكم ودونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر واليك بمعنى تنح

﴿تنبيهات * الاول﴾ قال فى شرح الكافية ولا يقاس على هذه الظروف غيرها الا عند الكسائى أى فانه لا يقتصر فيها على السماع بل يقيس على ما سمع مالم يسمع * الثانى قال فيه أيضا لا يستعمل هذا النوع أيضا الا متصلا بضمير المخاطب وشذ قولهم عليه رجلا بمعنى ليلزم وعلى الشئ بمعنى أولنيه

والى بمعنى أنحى وكلامه فى التسهيل يقتضى أن ذلك غير شاذ * الثالث قال فيه أيضا اختلف فى الضمير المتصل بهذه
الكلمات فوضعه رفع
عند الفراء ونصب عند
الكسائى وجر عند
البصريين وهو الصحيح
لان الاخفش روى عن
عرب فصحاء على عبد الله
زيدا بجر عبد الله فتبين
أن الضمير مجرور الموضع
لا مرفوعه ولا منصوبه
ومع ذلك ففى كل واحد
من هذه الاسماء ضمير
مستتر مرفوع الموضع
بمقتضى الفاعلية فلك فى
التوكيد أن تقول عليكم
كلكم زيدا بالجر توكيدا
للموجود المجرور وبالرفع
توكيدا للمستكن المرفوع
والنوع الثانى منقول
من مصدر وهو على
قسمين مصدر استعمل
فعله ومصدر أهمل فعله
والى هذا النوع بقسميه
الاشارة بقوله (كذا رويد
بله ناصبين) أى ناصبين
ما بعدهما نحو رويد زيدا
وبله عمرا فاما رويدا
فاصله أرود زيدا اروادا
بمعنى أمهله امهالا ثم
صغروا الارواد تصغير
الترخيم وأقاموه مقام
فعله واستعملوه تارة
مضافا الى مفعوله فقالوا
رويد زيد وتارة منونا
ناصبا للمفعول فقالوا رويدا
زيدا ثم انهم نقلوه وسموا
به فعله فقالوا رويد زيدا
ومنه قوله رويد عليا
جد ما ثدى أمهم * الينا
ولكن بعضهم متباين
أنشده سيبويه والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنيا والدليل

غير ضار ففى التنزيل ولنحمل خطاياكم وفى الحديث قوموا فلاصل لكم اهـ دمامينى وقوله وقد قال انه مثل
آمين واستجب أى فى اختلاف الاسم والمسمى فان آمين لازم واستجب متعد كما سيأتى فى الشرح وقوله
والظاهر الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا بليلزم أن المراد بفعل الامر الذى جعل الظرف اسما له
ولو شذوذا ما يشمل المضارع المقرون بلام الامر وبهذا يسقط استشكال البعض تفسير الشارح المذكور
(قوله بمعنى أتنحى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالامر فيقال بمعنى تنح وفى نسخة اتنح
بالامر وعليها الاشكال فيه اهـ زكريا وقوله وعليها الاشكال فيه أن هذه النسخة أيضا لا تناسب المعنى والذى
فى التسهيل وشرحه للدمامينى أتنحى بلفظ المضارع كما فى النسخة الاولى فتأمل (قوله اختلف فى الضمير
الخ) كون الكاف فى عليك وأخواته ضميرا هو مذهب الجمهور وذهب ابن بابشاذ الى أنها حرف خطاب
كالكاف فى ذلك ويرده عدم استعمال الجار وحده وقولهم على وعليه فان الياء والهاء ضميران اتفاقا وحكاية
الاخفش على عبد الله زيدا دمامينى (قوله فوضعه رفع) أى على الفاعلية عند الفراء ويرده أن الكاف
ليست من ضمائر الرفع اهـ دمامينى ويجاب بانه من استعارة ضمير غير الرفع له اهـ يس واعلم ان القول بان
موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب منظور فيهما الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بان
موضعه جر منظور فيه الى ما قبل النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجر كما هو مصرح به عند قول المصنف
* وما لما تنوب عنه من عمل * لها وحينئذ فلا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب عند الكسائى) أى
على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير الزم أنت نفسك من الالزام قال الدمامينى ويرده قولهم عليك زيدا
بمعنى خذه وخذ انما يتعدى لواحد اهـ وللكسائى أن يمنع كون عليك زيدا بمعنى خذ ويقول معناه الزم نفسك
زيدا من الالزام وأظهر منه فى الرد قولهم مكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر فان
ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا أنه يلزمه عمل الفعل فى ضميرى مخاطب وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل
عليها (قوله وجر عند البصريين) على الأصل بالاضافة فى نحو دونك وبالحرف فى نحو عليك سم (قوله على
عبد الله زيدا) بتشديد الياء على أن على جارة لياء المتكلم وزيدا مفعول به لاسم الفعل وقوله بجر عبد الله
أى بدل كل من الياء وهذا شاذ عند الجماعة لانه بدل ظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة
وجواز ذلك رأى الاخفش والاقرب جعله عطف بيان كذا قال الدمامينى وقال شيخ الاسلام زكريا وهم
من فهم أن على فى على عبد الله جارة لياء المتكلم لا لعبد الله حتى بنى عليه أن عبد الله عطف بيان أو بدل من
الياء اهـ وعليه يقرأ على بالالف وعبد مجرورا بها (قوله ومع ذلك) أى مع كون الكاف فى موضع جر بقرينة
قوله بعد بالجر توكيدا للموجود المجرور ومثل ذلك ما اذا قلنا انها فى موضع نصب فيجوز عليه أيضا فى التوكيد
عليكم كلكم زيدا بنصب كل توكيدا للموجود المنصوب وبرفعه توكيدا للمستكن المرفوع بخلاف ما اذا قلنا انها فى
موضع رفع لانها حينئذ الفاعل (قوله ناصبين) أى مع عدم تنوينهما والا كانا مصدرين كما سيأتى (قوله ثم
صغروا الارواد تصغير الترخيم) أى حذفوا الهمزة والالف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا
رويد وسمى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف اهـ تصريح قال سم والاحسن أن
يكون تصغير مرود لان اسم الفاعل يصغر فاما المصدر فلا يجوز تصغيره قبل التسمية به اهـ وفيه أنه لو كان
تصغير مرود لم يكن مصدرا والفرض أنه مصدر فتأمل (قوله مضافا الى مفعوله) وسيأتى انه يضاف للفاعل
أيضا وقوله فقالوا رويد زيد أى امهال زيد (قوله فقالوا رويد زيدا) أى أمهل والفتحة على هذا بنائية
بخلافها على ما قبله (قوله رويد عليا الخ) لم أر من تكلم على هذا البيت (قوله والدليل على أن هذا اسم فعل
كونه مبنيا) اعترضه الحفيد وأقره شيخنا والبعض بانه لا يلزم من بنائه كونه اسم فعل لبناء كثير من الاسماء
وليست أسماء أفعال وقد يقال معلوم انحصار رويد بين كونه اسم فعل وكونه مصدرا والمقصود اثبات كونه
اسم فعل ونفى كونه مصدرا فقوله والدليل على أن هذا اسم فعل أى لا مصدر وبعد ملاحظة هذا الانحصار
يستلزم كونه مبنيا كونه اسم فعل لا مصدرا لان البناء ينفى المصدرية فثبتت اسمية الفعل فتأمل (قوله والدليل

على بنائه عدم تنوينه وأما بله فهو في الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك فقيل فيه بله زيد بالاضافة الى مفعوله كما يقال ترك زيد ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على أنه اسم فعل ومنه قوله * بله الاكف كأنها لم تخلق * بنصب الاكف وأشار الى استعمالهما الاصلي بقوله (ويعملان الخفض مصدرين) أي معربين بالنصب دالين على الطلب أيضا لكن لا على أنهما اسما فعل بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو أي امهال زيد وترك عمرو وقد روى قوله بله الاكف بالجر على الاضافة فرويد تضاف الى المفعول كما مر والى الفاعل نحو رويد زيد عمرا وأما بله فاضافتها الى المفعول كما مر وقال أبو على الى الفاعل ويجوز فيها حينئذ القلب نحو بهل زيد رواه أبو زيد ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الاصل في المصدر المضاف نحو رويدا زيدا وبلها عمرا ومنع المبرد النصب برويد لكونه مصغرا ﴿تنبيهات * الاول﴾ الضمير في يعملان عائد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى الثاني اذا قلت رويدك وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء والكاف من رويدك حرف خطاب

على بنائه عدم تنوينه) اعترضه الحفيد بانه لا يلزم من عدم تنوينه أن يكون مبنيا فكان ينبغي أن يقول الدليل على بنائها أنها أشبهت الحرف في كونها أبدا عاملة غير معمولة ولك أن تقول المراد عدم تنوينه مع عدم موجبات عدم التنوين غير البناء فلم يبق الا البناء فاندفع الاعتراض وهذا أولى مما أجاب به البعض فتأمل (قوله ومنه قوله بله الاكف الخ) صدره * تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * قاله كعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها في وقعة الاحزاب وضمير تذر يرجع الى السيوف ويروى تفرى الجماجم الخ والجماجم جمع جمجمة قال صاحب الصحاح هي عظم الرأس المشتمل على الدماغ وربما أطلقت على الانسان فيقال خذ من كل جمجمة درهما كما يقال خذ من كل رأس بهذا المعنى وقال أيضا الهامة من الشخص رأسه فالمناسب هنا أن يفسر الجمجمة بالانسان وفرق الزجاج بين الجمجمة والهامة بجعل الهامة بعضا من الجمجمة فقال عظم الرأس الذي فيه الدماغ يقال له جمجمة والهامة وسط الرأس ومعظمه وقوله ضاحيا حال سببية من الجماجم وهاماتها فاعل ضاحيا من ضحا يضحو اذا ظهر وبرز عن محله وقوله كأنها لم تخلق متعلق بقوله ضاحيا هاماتها أي كأنها لم تخلق متصلة بمحالها ومعنى بله الاكف على رواية نصب الاكف دع ذكر الاكف فان قطعها من الايدي أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف فبله على هذا اسم فعل وعلى الجر ترك ذكر الاكف أي اترك ذكرها تركا فانها بالنسبة الى الهامة سهلة فبله على هذا مصدر مضاف الى مفعوله وعلى الرفع كيف الاكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أي اذا أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الابدان فلا عجب أن تزيل الاكف عن الايدي فبله على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبي فبله الاكف على الاول والثالث جملة اسمية وفتحة بله بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة بله اعرابية اه ملخصا من شرح شواهد الرضي لعبد القادر أفندي وفي شرح الدماميني على المغني أن المعنى على الجر أن السيوف تترك الجماجم منفصلة هاماتها ترك الاكف منفصلة عن محالها كأنها لم تخلق متصلة بها اه وعلى هذا يكون بله منصوبا بتذر ويكون قوله كأنها لم تخلق الخ متعلقا بقوله بله الاكف أو بقوله ضاحيا هاماتها (قوله ويعملان الخفض) أي والنصب منونين وسكت عنه لانه الأصل وقوله دالين على الطلب أيضا أي لنيابتهما عن فعل الأمر كما ذكره الشارح (قوله فرويد تضاف الى المفعول كما مر) فيه أن ما مر وهو نحو رويد زيد يحتمل الاضافة الى المفعول والاضافة الى الفاعل (قوله نحو رويد زيد عمرا) ولا يرد على ذلك قولهم المصدر النائب عن فعله لا يرفع الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوبا دائما لانه محمول على المنون كما يدل عليه تمثيلهم (قوله فاضافتها) مبتدأ وقوله الى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابلته بقوله وقال أبو علي الى الفاعل وفي قوله كما مر ما أسلفناه (قوله وقال أبو علي الى الفاعل) ظاهر صنيعه أن الأول يعين اضافتها الى المفعول والثاني يعين اضافتها الى الفاعل وكذا صنيع الفارضي يقتضي ذلك ويقتضي جريان الخلاف في رويد أيضا وعبارته ويكونان مصدرين اذا انجر ما بعدهما كرويد زيد وبله عمرو أي امهال زيد وترك عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وقيل للفاعل اه (قوله ويجوز فيها حينئذ القلب) أي حين اذ كانت مصدرا وقوله نحو بهل زيد أي بفتح الهاء وسكونها (قوله ويجوز فيهما) أي في رويد وبله حينئذ أي حين اذ كانتا مصدرين لكن تنوين رويدا ونصب ما بعده تقدم فذكره هنا توطئة لقوله ومنع المبرد ولك أن تقول هلا ذكر منع المبرد سابقا واستغنى عن اعادة تنوين رويدا ونصب ما بعده (قوله وهو الأصل في المصدر المضاف) أي المصدر المنون الناصب لما بعده أصل للمصدر المضاف لما بعده يعني أن المضاف محول عن المنون كما قاله سم (قوله ومنع المبرد النصب) وهو الموافق لما جزموا به في اعمال المصدر من اشتراط كونه مكبرا فكيف أجازوا اعمال هذا المصغر الا أن يكون هذا مستثنى بناء على ورود نصبه المفعول في كلام العرب على خلاف القياس سم (قوله في اللفظ لا في المعنى) أي ففي كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لان المراد من الضمير ومرجعه لفظ رويد ولفظ بله فلا استخدام ومعنى قوله في اللفظ لا في المعنى باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله حرف خطاب) وانما لم تجعل اسما فاعلا لان الكاف ليست ضمير رفع واستعارتها للرفع خلاف الأصل ولا مفعولا لئلا يلزم عمل اسم الفعل

لا موضع لها من الاعراب مثلها في ذلك وأن يكونا مصدرين فتحتهما فتحة اعراب وحينئذ فالكاف في رويدك تحتمل الوجهين أن تكون فاعلا وأن تكون مفعولا * الثالث تخرج رويدو بله عن الطلب فاما بله فتكون اسما بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعا وقد روى بله الاكف بالرفع أيضا وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن وأنكر أبو على الرفع بعدها وفي الحديث يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادى الصالحين مالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم عليه فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى المذكورة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين وأما رويد فتكون حالا نحو ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل أي مرودين وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه أي السير رويدا وتكون نعتا لمصدر اما مذكور نحو ساروا سيرا رويدا أو محذوف نحو ساروا رويدا أي سيرا رويدا (وما لما تنوب عنه من عمل * لها) ما مبتدأ موصول صلته لما وما من لما موصول أيضا صلته تنوب وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب ولها خبر المبتدا والعائد على ما الاولى ضمير مستتر في الاستقرار الذى هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعنى ان العمل الذى استقر للافعال التى نابت عنها هذه الاسماء مستقر لها أي لهذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا في نحو هيهات نجد وشتان زيد وعمرو ولانك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو ومضمرا في نحو نزال وينصب منها المفعول ما ناب عن متعد نحو دراك زيدا لانك تقول أدرك زيدا ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ماهو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت في نحو حيهل الثريد وبالباء لما ناب عن عجل في نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر أي فعجلوا بذكر عمرو وبعلى لما ناب عن أقبل في نحو حيهل على كذا (تنبيهات * الاول) قال في التسهيل وحكمها يعنى أسماء الافعال غالبا في التعدى واللزوم حكم الافعال واحترز بقوله غالبا عن آمين فانها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول * الثانى مذهب الناظم جواز اعمال اسم الفعل مضمرا قال في شرح الكافية ان اضمار اسم الفعل متقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه * الثالث قال في التسهيل

في ضميرى مخاطب وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها ولا مجرورا الا ان اسم الفعل لا يعمل الجر (قوله ذخرا) بذال معجمة مضمومة (قوله من بله) بفتح بله وكسرها فوجه الكسر ماذكره الشارح وأما وجه الفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز أن تدخله من حكى أبو زيدان فلانا لا يطيق حمل الفهر فمن بله ان يأتى بالصخرة أي كيف ومن أين وعليه تخرج هذه الرواية فتكون بله بمعنى كيف التى للاستبعاد وما مصدرية في محل رفع بالابتداء والخبر من بله والضمير المجرور بعلى عائد على الذخر اه دمامينى وشمنى والمعنى على هذا من كيف أي من أين اطلاعكم على هذا الذخر أي المذخر ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة ولو جعلت فيها من أول الامر بمعنى أين لكان أحسن (قوله ما اطلعتم) بضم الهمزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعانى المذكورة) قال الشمنى يجوز أن تكون مصدرا بمعنى ترك ومن تعليلية أي من أجل تركهم ما علمتموه من المعاصى فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بقرينة قول الشارح أي ساروه (قوله سيرا رويدا) أي مرقدا فيه (قوله أو محذوف نحو ساروا رويدا) مذهب سيبويه أن نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لان رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على قبح قلت ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف الا ليكون ذلك قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف كما هنا لحصول العلم بان الموصوف هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير في حذفه دمامينى (قوله وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب) على جعل من عمل متعلقا بتنوب تكون من بمعنى في والمعنى والعمل الذى ثبت للفعل الذى تنوب هي عنه في العمل ثابت لها وفيه من الركاكة مالا يخفى وان خفيت على البعض فاقره هذا الوجه ولهذا قال سم الوجه أن من عمل بيان للفظ ما المبتدا اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق بتنوب ومن عمل بيان لما الواقعة مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرها اه وقوله في الجار والمجرور الواقع خبرها أي أو في الجار والمجرور الواقع صلتها بل هذا أحسن لما يلزم على الاول من تقديم الحال على عاملها الظرف وهو نادر كما تقدم في قوله وندر نحو سعيد الخ ولم تجعل الحال من ما لمنع الجمهور الحال من المبتدا (قوله مستتر في الاستقرار) أي بحسب الاصل أي قبل حذفه والا فالضمير بعد حذف المتعلق مستتر في الظرف لانتقاله اليه من المتعلق على الراجح (قوله دراك زيدا) في بعض النسخ تراك زيدا بالفوقية والراء والكاف وهذا مقيس ودراك شاذ لانه من أدرك (قوله في نحو حيهل الثريد) قيل هو الخبز المغمور بمرق اللحم وقيل الخبز المأكول باللحم (قوله اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) هذا أثر يروى عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه والمراد عمر بن الخطاب رضى الله عنه تصريح (قوله عن آمين) مثلها ايه فانه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومسماها وهو زد يتعدى كذا في التصريح (قوله مضمرا) أي محذوفا (قوله جائز عند سيبويه) وخرج عليه الناظم * يا أيها المائح دلوى دونكا * فجعل دلوى منصوبا بدون مضمرا لدلالة ما بعده عليه وسينبه على ذلك الشارح فعلم بطلان جعل بعضهم نصب نحو بابك كذا بهاك مقدرا الا ان من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط تأخر دال عليه

ولاعلامة للضمر المرتفع بها يعني باسماء الافعال ثم قال وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كاف هات وتعال فان بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الافعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للانثى هاتي وتعالي وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين وهكذا حكم هلم عند بني تميم فانهم يقولون هلم هلمي هلما هلموا هلممن فهي عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن قال سيبويه وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على هلم قال لانها عندهم بمنزلة رد وردا وردي وردوا واردددن وقد استعمل لها مضارعا من قيل له هلم فقال لا أهلم وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الاحوال كلها كغيرها من أسماء الافعال وقال الله تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتاتي عندهم بمعنى أقبل (وأخر ما الذي) الاسماء (فيه العمل) وجوبا فلا يجوز زيدا دراك خلافا للكسائي قال الناظم ولا حجة له في قول الراجز

يا أيها المائح دلوي دونكا * اني رأيت الناس يحمدونكا

لصحة تقدير دلوي مبتدأ أو مفعولا بدونك مضمرا ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم (تنبيهان الاول) ادعى

متعلق

كما في البيت (قوله ولا علامة للضمر المرتفع بها) أي لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد اه همع فاراد بنفي علامة المضمر نفي ظهوره من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله دليل فعليته) أي فعلية شبهها (قوله كاف هات) بكسر التاء مبني على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبني على حذف الالف كاخش (قوله غلط فعدهما الخ) قال الدماميني لا وجه للتغليط فان الذاهب الى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا في الافعال بل من عدهما من أسماء الافعال يجوز لحوقهما لما قوي شبهه بالافعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للافعال فعوملا معاملتها في ذلك اه ملخصا (قوله هاتي وتعالي) بالبناء على حذف النون وأصل هاتي هاتيين بياءين استثقلت الكسرة على الياء الاولى التي هي لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالي تعاليي فقلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتيوا وتعاليوا فعل بهما ما مر مع ضم تاء هاتوا لمناسبة الواو (قوله وهكذا حكم هلم) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفي كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا الى أن أصل اللام السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم اه همع (قوله فهي عندهم فعل) أي لبروز الضمائر معها (قوله بمنزلة رد الخ) أي في كون كل فعل أمر (قوله لا أهلم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هلم شهداءكم) أي احضروا (قوله هلم الينا) أي أقبلوا كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن اسم الفعل المتعدي بحرف يتعدى بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يتعدى بعلى كما مر في الشرح قبيل التنبيهات وكما في غيره فالمناسب أن هلم في الآية بمعنى ائت لانها ترد بمعنى ائت أيضا والاتيان يتعدى بالى كما يتعدى بنفسه (قوله وهي عند الحجازيين الخ) ان قلت هي بمعنى أحضر أو أقبل عند التميميين أيضا قلت كأنه أراد أنها دالة على لفظ احضر أو لفظ اقبل فلهذا خص الحجازيين بالذكر (قوله بمعنى أقبل) اي وبمعنى ائت نحو هلم الثريد (فائدة) توقف ابن هشام في عربية قول الناس هلم جرا قال والذي ظهر لنا في توجيهه أن هلم هي التي بمعنى ائت الا أن فيها تجوزين أحدهما أنه ليس المراد بالاتيان المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء وملازمته والثاني أنه ليس المراد الطلب حقيقة بل الخبر كما في قوله فليمدد له الرحمن مدا وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه وليس المراد الجر الحسي بل التعميم فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكأنه قيل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمرارا أو واستمر مستمرا على الحال المؤكدة وبهذا التأويل ارتفع اشكال اختلاف المتعاطفين بالخبر والطلب وهو ممتنع أو ضعيف واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد أبدا اه أي مع أن بني تميم لا يلتزمونه في غير هلم هذه (قوله وأخر ما الذي فيه العمل) أي لضعفها بعدم تصرفها (قوله يا أيها المائح) بهمزة قبل الحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو اذا قل ماؤها أي البئر (قوله لصحة تقدير دلوي مبتدأ) أي خبره دونك بمعنى قدامك أي ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كأنا عطشان كناية عن طلب سقي الماء فاندفع تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بان المعنى ليس الاخبار المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه بل المقصود طلب ملء الدلو على أنه يصح على تقدير دلوي مبتدأ خبره دونك أن يكون دونك اسم فعل والخبر جملة اسم الفعل مع فاعله والرابط محذوف أي دونكه فاعرفه (قوله ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كتاب الله عليكم) أي بناء على أن عليكم فيه اسم فعل وقال في شرح القطر كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم

الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسئلة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين * الثاني يوهم المكودي أن لذى اسم موصول فقال والظاهر أن ما في قوله مالذى فيه العمل زائدة لا يجوز ان تكون موصولة لان الذى بعدها موصولة وليس كذلك بل ما موصولة ولذى جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم والعمل مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما * الثالث ليس في قوله العمل مع قوله عمل ايطاء لان أحدهما نكرة والآخر معرفة وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب (واحكم بتنكير الذى ينون * منها) ١٣٧ أى من أسماء الافعال (وتعريف سواه) أي سوى المنون (بين) قال الناظم في شرح الكافية لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا ولما كان من الاسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات وأسماء الاشارات وما يلازم التنكير كأحد وعريب وديار وما يعرف وقتا وينكر وقتا كرجل وفرس جعلوا هذه الاسماء كذلك فألزموا بعضها التعريف كنزال وبله وآمين وألزموا بعضها التنكير كواها وويها واستعملوا بعضا بوجهين فنون مقصودا تنكيره وجرد مقصودا تعريفه كصه وصه وأف وأف انتهى

﴿تنبيه﴾ ما ذكره الناظم هو المشهور وذهب قوم الى أن أسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون تعريف علم الجنس (وما به خوطب ما لا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل * كذا الذى اجدى حكاية كقب) أى أسماء الاصوات ما وضع لخطاب ما لا يعقل وما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين أو لحكاية الاصوات كذا في شرح الكافية * فالنوع الاول اما زجر كهلا للخيل ومنه قوله

متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك للحفيد حيث قال والصحيح أن كتاب الله مصدر مؤكد لنفسه لان ما قبله وهو حرمت عليكم أمهاتكم يدل على أن ذلك مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كتابا (قوله ان لذى اسم موصول) بناء على كون لذى بفتح اللام احدى لغات الذى (قوله واحكم بتنكير الخ) قال الرضى ليس المراد بتنكيره أى اسم الفعل تنكير الفعل الذى هو بمعناه لان الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل فصه منونا بمعنى اسكت سكوتا أى افعل مطلق السكوت عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه مجردا من التنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين عن هذا الحديث الخاص مع جواز التكلم بغيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام اه سندوبي وقد يؤخذ منه أنها في حال تعريفها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو أظهر من قول بعضهم انها حينئذ من قبيل المعرف بأل الجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ من قبيل علم الجنس ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على التنوين فارجع اليه (قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تتميما للفائدة والا فقوله جعل لها تعريف الخ انما ينبنى على كونها من قبل اللفظ أسماء (قوله كأحد) أطلق أحد وله استعمالات أربعة أحدها مرادف الاول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قل هو الله أحد الثالث مرادف انسان نحو وان أحد من المشركين الرابع أن يكون مسماعاما في جميع من يعقل نحو فما منكم من أحد وهو المراد هنا فانه الملازم للتنكير وندر تعريفه قاله الموضح في الحواشي تصريح (قوله وبله) لا ينافيه ما مر في شرح قوله ويعملان الخفض من قوله وبلها معربا الا ان ذاك على المصدرية سم (قوله تعريف علم الجنس) يعني أن مسماها حقيقة لفظ الفعل المتحد في الذهن (قوله من مشبه اسم الفعل) قال البعض أى في الاكتفاء به وعدم احتياجه في افادة المراد الى شئ آخر اه وفيه أن اسم الفعل لا يفيد المراد وحده بل بضميمة فاعله الظاهر كما في هيهات نجد أو المستتر كما في صه فوجه الشبه المذكور لم يوجد في المشبه به اللهم الا أن يجعل المشبه به اسم الفعل الرافع للمستتر ويراد الاكتفاء به بحسب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستتر فتأمل ثم قوله من مشبه اسم الفعل بيان لما حال من الضمير المجرور بالباء على قاعدة من البيانية ومجرورها من كونهما في موضع الحال وبهذا يعلم اختلال قول البعض تبعا للفارضى الجار والمجرور بيان لما أو حال من الضمير في به فتنبه (قوله صوتا يجعل) أى يجعل اسم صوت (قوله كذا الذى أجدى حكاية) أى أفادها وصريحه أنها ليست نفس الحكاية بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك لان من شروط الحكاية ان تكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكى كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية تلك الاصوات وتعذرت أو تعسرت عليهم أوردوا صورتها بأدنى ما أمكنهم من ألفاظ مركبة من الحروف شبيهة بتلك الاصوات في الجملة فصار الواقع في كلامهم كالحكاية فان قلت بقى عليه الاصوات الدالة على معنى في النفس كأح لذى السعال قلت هذه ليست موضوعة أصلا فلا تكون اسما بل لا تكون كلمة لانها انما تدل بالطبع لا بالوضع اه دماميني ملخصا (قوله كهلا) في القاموس هلا وهال زجران للخيل أى اقربي اه والكلمتان منونتان بالقلم في نسخة العلامة أبي العز العجمي المصححة بخطه لكن في الهمع هلا بوزن الا زجر الخيل عن البطء اه ومنه يعلم أن قول القاموس أى اقربي تفسير باللازم (قوله للخيل)

(قوله في القاموس هلا الخ) ما نقله المحشى عن الهمع مثله في القاموس أيضا في باب الألف اللينة وهو الموافق لبيت الشارح وما نقله عن القاموس أولا هو في باب اللام أفاده نصر

على حذف مضاف أى لزجرها وقد يستحث بها العاقل لتنزيله منزلة غيره كقوله * ألا حييا ليلى وقولا لها هلا *
اه زكريا وكذا يقدر المضاف فى نظائره الآتية (قوله للبغل) أى لزجره عن الابطاء دماميني (قوله وكخ) بكسر
الكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة اه سم وفى القاموس جواز تخفيف الخاء وجواز تنوينها وجواز
فتح الكاف (قوله للطفل) أى لزجره عن تناول شئ كما فى القاموس (قوله وفى الحديث الخ) هو أن الحسن
رضى الله عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة وجعلها فى فيه فقال له عليه الصلاة والسلام كخ كخ فانها من الصدقة
فألقاها من فيه (قوله وهيد) بفتح الهاء وكسرها وبفتح الدال فيهما زكريا والتحتية بينهما ساكنة (قوله
وهاد) بكسر الدال على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين وده وجه بفتح الدال المهملة من الاول والجيم
من الثانى واسكان الهاء منهما وعاه وعيه بعين مهملة فيهما مكسورة من الثانى وهاء مكسورة فيهما وعاج بعين
مهملة وجيم بعد الالف مكسورة وهج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم وسكونها وحل بحاء مهملة مفتوحة
ولام ساكنة ويقال فى زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر اللام منونة واس بكسر الهمزة وتشديد السين
المهملة مفتوحة وهس مثلها الا أن أولها هاء وقال الرضى اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس
مكسورة الهاء ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة اه دماميني وقال زكريا اس وهس
بكسر أولهما مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما اه وفى القاموس هس بالضم زجر للغنم ولا يكسر اه
وقوله بالضم اى ضم الهاء وأما السين فضبوطة بالقلم بالسكون مشددة فى نسخة أبى العز العجمى المصححة
بخطه وفى غيرها من النسخ والله أعلم (قوله وهج) بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف فالف فعين مهملة
مكسورة وهجا بهاء مفتوحة فجيم فالف مقصورة اه دماميني (قوله وهج للكلب) بفتح الهاء وسكون الجيم
أو كسرها منونة قاله الدماميني وفى القاموس ما يوافقه وأما هج السابقة التى للغنم فاقتصر شيخنا السيد فى
ضبطها تبعا للدماميني والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما مر وكتب شيخ الاسلام على هج الاولى
ما نصه قوله وهج بفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتشديده فيهما وأما هج الآتى فهو بفتح أوله مع اسكان ثانيه
وكسره مع تنوينه وتخفيفه فيهما اه وملخصه أن الاولى فيها لغتان كسر الثانى واسكانه مع التشديد فيهما
والثانية فيها لغتان كسر الثانى منونا واسكانه مع التخفيف فيهما (قوله وسع) بسين مفتوحة وعين ساكنة
مهملتين ووح بواو مفتوحة وحاء مهملة ساكنة وعز بعين مهملة فزاى ساكنة اه دماميني والعين من عز
مفتوحة كما يفيده صنيع القاموس وذكره البعض (قوله وعين) بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره اه
زكريا وقال الدماميني بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاى مكسورة والذى فى القاموس أن العين
بالكسر والفتح والزاى بالفتح وأنه لزجر الضأن (قوله وحر) بالحاء المهملة بخط الشارح وفى بعض النسخ
وهر قال الدماميني بفتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) بجيم فالف فهاء مكسورة ويكون لزجر البعير
أيضا فهو مشترك دماميني (قوله وأما دعاء) أى طلب كما وضبطه المرادى والدماميني بانه بوزن أوالعاطفة
وقيل بعد الهمزة وضم الواو (قوله ودوه) بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء كما فى
الدماميني وزكريا (قوله للربع) بضم الراء وفتح الموحدة وبعدها عين مهملة وهو الفصيل دماميني (قوله
وعوه) بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة اه دماميني والعين مفتوحة على ما ذكره البعض (قوله
وبس) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها زكريا وضبطه بعضهم بسكون السين وصدر به الدماميني
(قوله وجوت) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة اه دماميني وفى القاموس فى فصل الجيم
من باب التاء الفوقية أن جوت مثلثة الآخر دعاء للابل الى الماء وصنيعه يفيد أن الجيم مفتوحة وكذا ضبطت
بالقلم بالفتح فى نسخة الصحيحة (قوله وجئ) بجيم مكسورة فهمزة ساكنة اه دماميني وأما حئ بكسر الحاء
المهملة وسكون الهمزة فدعاء للحمار الى الماء كما فى القاموس (قوله للابل الموردة) أى لدعائها للشرب
زكريا (قوله وتؤ) بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة دماميني
(قوله المنزى) أى على الاناث (قوله ونخ) بكسر النون واسكان الخاء المعجمة مخففة ومشددة اه زكريا وضبطه
بعضهم بفتح النون وصدر به الدماميني (قوله المناخ) أى الذى تراد اناخته زكريا (قوله وهدع) بكسر

وأى جواد لا يقال له هلا
* وعدس للبغل ومنه قوله
* عدس ما لعباد عليك
امارة * وكخ للطفل وفى
الحديث كخ كخ فانها
من الصدقة وهيد وهاد
وده وجه وعاه وعيه
للابل وعاج وهج وحل
للناقة واس وهس وهج
وقاع للغنم وهجا وهج
للكلب وسع للضأن ووح
للبقر وعز وعيز للمعز وحر
للحمار وجاه للسبع وأما
دعاء كأ وللفرس ودوه
للربع وعوه للجحش
وبس للغنم وجوت وجئ
للابل الموردة وتؤ وتأ
للتيس المنزى ونخ مخففا
ومشددا للبعير المناخ
وهدع لصغار

قوله بالسكون مشددة
لا معنى له اه

الهاء

الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دماميني و زاد في القاموس لغة ثانية سكون الدال مع كسر العين
(قوله المسكنة) أي التي يراد تسكينها من نفارها زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشؤ
بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة اه دماميني وزاد زكريا جواز فتح الشين (قوله
ودج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة اه
دماميني وزكريا (قوله كغاق) بغين معجمة وقاف مكسورة اه همع وقوله للغراب أي لحكاية صوته (قوله وماء
بالامالة) قال الرضي ان ميمه ممالة وهمزته مكسورة أو ساكنة بعد الالف زكريا (قوله للظبية) أي لحكاية صوتها
اذا دعت ولدها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة كما في زكريا وقوله
لشرب الابل أي لحكاية صوت شربها (قوله وعيط) بعين مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فطاء مهملة
مكسورة اه دماميني زاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعبين أي لحكاية أصواتهم الموجودة عند
اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدماميني (قوله وطيخ) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر
الخاء المعجمة أو فتحها كما في زكريا وقوله للضاحك أي لحكاية صوت ضحكه قال الدماميني أفرده لان الضحك
يأتي من الواحد بخلاف ما قبله اه وفيه نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاء مهملة مفتوحة فألف فقاف مكسورة
وقوله للضرب أي للصوت الحادث عنده وكذا يقال فيما بعده وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة وقب
بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة وخاق باق بكسر القاف فيهما وأول الاول خاء معجمة قبل ألف وأول الثاني باء
موحدة قبل ألف اه دماميني وخاق باق اسمان جعلا اسما واحدا وبنيا على الكسر وكذا قاش ماش اه
زكريا وقوله للنكاح أي للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند النكاح كما في الدماميني (قوله وقاش
ماش) بشين معجمة مكسورة آخر كل منهما كما في الدماميني وقوله للقماش قال زكريا أي لصوته اذا طوى
اه هكذا ينبغي التكلم على هذه الالفاظ التي ساقها الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليها من التقصير في
بعضها والخطأ في بعضها والله الموفق (قوله وهو احتراز من نحو قوله يادارمية الخ) فان قوله يادارمية خطاب لما
لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله أقوت الخ وكذلك
أيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي كذا
في التصريح قال سم وفي الاحتراز عن ذلك نظر لانه يكتفى به بدليل أن حقيقة النداء كلام اصطلاحي أو نائب
عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير مكتفى به في اداء المعنى المقصود للمتكلم وان كان كلاما تاما عند
النحاة (قوله يادارمية الخ) تمامه * أقوت وطال عليها سالف الامد * والعلياء ما ارتفع من الارض وسند
الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد وأقوت خلت والسالف الماضي والامد الدهر والفاء بمعنى الواو عيني
وتصريح وفي القاموس السند محركة ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح (قوله الا أيها الخ)
تمامه * بصبح وما الاصباح منك بأمثل * أي ليس الاصباح أمثل منك لاني أقاسي فيه أيضا الهموم وهذا قاله
بعد تنبهه والاول في حال غفلته (قوله فهو قد وجب) قال الغزي وهو تتميم صحة الاستغناء عنه بقوله والزم اه
وقال سم قد يقال الامر بملازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يؤمر بملازمة الجائز وحينئذ فقوله فهو قد وجب
لبيان وجوبه ودفع توهم جوازه فقط (قوله نوعي الاصوات) أي ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله
في أول الكتاب) أي في قوله وكنيابة عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصرح بها في أول الكتاب غاية الامر انه
أدخلها في قوله وكنيابة عن الفعل الخ فيجوز أن يريد هنا الدفع توهم عدم ارادتها هناك (قوله فهي أحق
بالبناء من أسماء الافعال) أي لان علة بناء أسماء الافعال مشابهتها للحروف العاملة في أنها عاملة غير معمولة
فوجه الشبه في أسماء الاصوات وهو كونها لا عاملة ولا معمولة نادر في غير نوع الحرف اذ لا يوجد في غير نوعه الا
في أسماء الاصوات فيكون الحرف أخص به فتكون مشابهة أسماء الاصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى
بخلاف وجه الشبه في أسماء الافعال وهو كونها عاملة غير معمولة فانه موجود في الانواع الثلاثة الاسم والفعل
والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه في أسماء الاصوات فتكون مشابهة أسماء الافعال

الابل المسكنة وسأ وتشؤ
للحمار المورود ودج للدجاج
وقوس للكلب * والنوع
الثاني كغاق للغراب
وماء بالامالة للظبية وشيب
لشرب الابل وعيط
للمتلاعبين وطيخ
للضاحك وطاق للضرب
وطق لوقع الحجارة وقب
لوقع السيف وخاق باق
للنكاح وقاش ماش
للقماش ﴿تنبيه﴾ قوله
من مشبه اسم الفعل كذا
عبر به أيضا في الكافية
ولم يذكر في شرحها
ما احترز به عنه قال ابن
هشام في التوضيح وهو
احتراز من نحو قوله
يادارمية بالعلياء فالسند
وقوله * ألا أيها الليل
الطويل الا انجلي * اه
(والزم بنا النوعين فهو قد
وجب *) يحتمل أن يريد
بالنوعين أسماء الافعال
والاصوات وهو ما صرح
به في شرح الكافية ويحتمل
أن يريد نوعي الاصوات
وهو أولى لانه قد تقدم
الكلام على أسماء الافعال
في أول الكتاب وعلة بناء
الاصوات مشابهتها
الحروف المهملة في أنها
لا عاملة ولا معمولة فهي
أحق بالبناء من أسماء
الافعال ﴿تنبيه﴾ هذه
الاصوات لا ضمير فيها
بخلاف أسماء الافعال
فهي من قبيل المفردات
وأسماء الافعال من قبيل
المركبات

﴿خاتمة﴾ قد يعرب بعض الاصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله * قد أقبلت عزة من غرابها * ملصقة السرج بخاق بابها
أى بفرجها وقوله
* اذ لمتى مثل جناح غاق *
أى غراب ومنه قول ذى الرمة * تداعين باسم الشيب فى متثلم * جوانبه من بصرة وسلام * وقوله أيضا * لا ينعش الطرف الا ما يخونه * داع يناديه باسم الماء مبغوم * فالشيب صوت شرب الابل والماء صوت الظبية كما مر اه والله أعلم

﴿نونا التوكيد﴾

(للفعل توكيد بنونين هما) الثقيلة والخفيفة (كنونى اذهبن واقصدنهما) وقد اجتمعا فى قوله تعالى ليسجنن وليكونا وقد تقدم أول الكتاب أن قوله * أقائلن أحضروا الشهودا * ضرورة ﴿تنبيه﴾ ذهب البصريون الى أن كلا منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما وذهب الكوفيون الى أن الخفيفة فرع الثقيلة وقيل بالعكس وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة (يؤكدان افعل) أى فعل الامر مطلقا نحو واضربن زيدا ومثله الدعاء كقوله * فأنزلن سكينة علينا * (ويفعل) أى المضارع بالشرط الآتى ذكره ولا يؤكدان الماضى مطلقا وأما قوله * دامن سعدك ان رحمت متيما * فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال وانما يؤكد بهما المضارع حال كونه (آتيا * ذا طلب) بان يأتى أمرا نحو ليقومن زيد أو نهيا نحو ولا تحسبن الله غافلا أو عرضا نحو ألا تنزلن عندنا أو تحضيضا

للحرف دون مشابهة أسماء الاصوات له هكذا ينبغى تقرير وجه الاولوية (قوله قد يعرب بعض الاصوات) أى وجوبا كما فى الدمامينى وقوله لوقوعه موقع متمكن أى بأن تخرج عن معانيها الاصلية وتستعمل فى معنى ذلك المتمكن الذى وقعت موقعه فان خاق باق فى البيت غير مستعمل فى معناه الاصلى لانه لم يحك به صوت الجماع بل استعمل فى معنى اسم متمكن وهو الفرج وترك الشارح ذكر جواز اعرابها وبنائها فيما اذا أريد لفظها كما فى قوله * وأى جواد لا يقال له هلا * (قوله اذ لمتى) بكسر اللام يعنى شعر رأسى (قوله تداعين) أى الابل باسم الشيب أى بمسمى اسم هو الشيب أى بالصوت المعهود أى دعا بعضهن بعضا بذلك الصوت فالشيب هنا مستعمل فى نفس الصوت لا محكى به الصوت وقوله فى متثلم أى حوض ماء متثلم أى متكسر وقوله من بصرة وسلام بكسر السين المهملة هما نوعان من الحجارة قاله شيخنا السيد وعبارة القاموس فى باب الراء البصرة بلد معروف الى أن قال وحجارة رخوة فيها بياض وفى باب الميم السلمة كفرحة الحجارة والجمع ككتاب (قوله لا ينعش الطرف) بالشين المعجمة أى لا يرفعه قال فى القاموس نعشه الله كمنعه رفعه كانعشه ونعشه اه ومنه سمى النعش نعشا لارتفاعه وما فاعل ينعش واقعة على أم الظبى وقوله يخونه بضم التحتية وفتح الخاء المعجمة وكسر الواو المشددة آخره نون أى يتعهده قال فى القاموس خونه تعهده كتخونه اه وقوله داع بدل من ما أو عطف بيان أو خبر لمحذوف والمبغوم بالموحدة فالغين المعجمة من البغم وهو عدم الافصاح والمعنى لا يرفع طرف الظبى الا سماعه أمه التى تتعهده تقول عند تعهدها له ماء

﴿نونا التوكيد﴾

(قوله للفعل) قدمه للاختصاص سم (قوله بنونين) أى بكل منهما سم أى على انفراده (قوله ضرورة) أى وسهلها شبه الوصف بالفعل (قوله لتخالف بعض أحكامهما) كابدال الخفيفة ألفا وقفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لا تهين الفقير وهما ممتنعان فى الثقيلة وكوقوع الشديدة بعد الالف وهو ممتنع فى الخفيفة وعورض التعليل بان الفرع قد يختص باحكام ليست فى الاصل كما فى أن المفتوحة فانها فرع المكسورة ولها أحكام تخصها تصريح مع زيادة وحذف (قوله فرع الثقيلة) لاختصارها منها ولان التأكيد فى الثقيلة ابلغ سم (قوله وقيل بالعكس) يؤيده أن الخفيفة بسيطة والثقيلة مركبة فالخفيفة أحق بالاصالة والثقيلة أحق بالفرعية (قوله أشد من الخفيفة) أى من التوكيد بالخفيفة ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى غالبا وقوله تعالى ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كونه صاغرا لانها كانت تتوقع حبسه فى بيتها فتقرب منه وتراه كلما أرادت (قوله يؤكدان افعل) أى جوازا كما سيأتى (قوله أى فعل الامر) قال البعض تبعا لشيخنا الاولى فعل الطلب ليشمل الدعاء اه ويدفع بان المراد فعل الامر الاصطلاحى وهو يشمل فعل الدعاء مع انه لو قال فعل الطلب لشمل المضارع المقرون بلام الأمر مع أنه سيذكره المصنف ولا ينافى كون المراد بفعل الامر ما ذكر قوله ومثله الدعاء لامكان حمله على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائدا على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو على جعل الضمير عائدا على اضرب زيدا لا على فعل الامر فتأمل (قوله مطلقا) أى من غير شرط لانه مستقبل دائما اه تصريح ويرشد الى تفسير الاطلاق بذلك قوله بعد أى المضارع بالشرط الآتى فهو أحسن من قول البعض أى سواء كان على زنة افعل أو غيرها كانفعل وافتعل (قوله فأنزلن سكينة علينا) تمامه * وثبت الاقدام ان لاقينا * وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن الرجز (قوله بالشرط الآتى) هو قوله آتيا ذا طلب الخ (قوله ولا يؤكدان الماضى) لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى اه تصريح (قوله مطلقا) أى ولو كان ذلك الماضى بمعنى المستقبل طردا للباب (قوله دامن سعدك) بكسر الكاف ان رحمت متيما * من تيمه الحب أى استعبده وذلله وتمامه * لولاك لم يك للصبابة جانحا * أى مائلا والصبابة رقة الشوق (قوله فضرورة شاذة) أى ليس للمولدين ارتكابها فى شعرهم وكذا أقائلن الخ وان أوهم صنيعه خلافه (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لان الدوام انما يتحقق فى الاستقبال اه سم وقال الدمامينى سهلها ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الامر (قوله آتيا ذا طلب الخ) عبارة التوضيح وأما

كقوله *لاتمنن بوعد غير مخلفه* كما عهدتك فى أيام ذى سلم * أوتمنيا كقوله *فليتك يوم الملتقى ترينى * لكى تعلمى أنى امرؤ بك هائم *
أواستفهاما كقوله وهل يمنعنى ارتيادى البلاد * من حذر الموت أن يأتين وقوله * أفبعد كندة تمدحن قبيلا * وقوله * فاقبل
على رهطى ورهطك
نبتحث * مساعينا حتى
نرى كيف نفعلا * أو
دعاء كقوله لايبعدن
قومى الذين هم * سم
العداة وآفة الجزر *
النازلون بكل معترك *
والطيبون معاقد الازر *
(أو) آتيا (شرطا اما
تاليا *) اما فى موضع
النصب مفعول به لتاليا
أى شرطا تابعا أن
الشرطية المؤكدة بما
نحو واما تخافن فاما تذهبن
فاما ترين واحترز من
الواقع شرطا بغيرا ما فان
توكيده قليل كما سيأتى
(أو) آتيا (مثبتا فى
جواب (قسم مستقبلا)
غير مفصول من لامه
بفاصل نحو وتالله لاكيدن
أصنامكم وقوله * فن يك
لم يثأر باعراض قومه *
فانى ورب الراقصات
لأثارا * ولايجوز توكيده
بهما ان كان منفيا نحو
تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ
التقدير لاتفتؤ وأما قوله
* تالله لايحمدن المرء مجتنبا
* فعل الكرام ولو فاق
الورى حسبا * فشاذ
أوضرورة أوكان حالا
كقراءة ابن كثير لأقسم
بيوم القيامة وقوله * يمينا
لأبغض كل امرئ *
يزخرف قولا ولايفعل *
وقوله * لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربى أن بيتى واسع * أوكان مفصولا من اللام مثل ولئن متم أوقتلتم لالى الله تحشرون ونحو
ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴿تنبيهان * الاول﴾

المضارع فله حالات أى خمس احداها أن يكون توكيده بهما واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم
غير مفصول من لامه بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون قريبا من الواجب وذلك
اذا كان شرطا لان المؤكدة بما نحو واما تخافن ثم قال الثالثة أن يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد أداة طلب
كقوله تعالى ولاتحسبن الله غافلا ثم قال والرابعة أن يكون قليلا وذلك اذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التى
لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غيرا ما اه قال شيخنا وينبغى أن تزاد
سادسة وهى امتناع التوكيد كالمضارع المنفى الواقع جواب القسم نحو والله لاتفعل كذا والمضارع الحالى نحو
والله ليقوم زيد الآن والمضارع المفصول من لام القسم كما سيذكره الشارح قال فى النكت أورد على الناظم
نحو قولك للعاطس يرحمك الله وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما أوقع فيه الخبر موقع الطلب فانه
يصدق عليه أنه بفعل آتيا اذا طلب ولايجوز توكيده فلو قال بفعل المقترن بنهى أو استفهام الخ لكان أولى
اه ويجاب بانا لانسلم أن الطلب فيما أورده بالفعل وحده كما هو فرض الكلام بل بالجملة لانها من الجمل
الخبرية المستعملة فى الانشاء ولئن سلم أن الطلب فيه بالفعل وحده فالمراد ذا طلب باداة كلام الامر ولا الناهية
والطلب فيما أورده ليس كذلك فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتيا (قوله هلا تمنن) أصله تمنن فلما أكد
بالنون حذفت نون الرفع تخفيفا فالتقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء وذى سلم موضع بالحجاز اه زكريا
وغير مخلفة حال من الياء المحذوفة (قوله ترينى) فيه الشاهد وأصله قبل نون التوكيد ترأيين نقلت حركة الهمزة
الى الراء ثم حذفت الهمزة فصار تريين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين
فصار ترين فلما أكد بالنون حذفت نون الرفع لتوالى الامثال وكسرت الياء للتخلص من الساكنين
ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فلما أتى بياء المتكلم لحقت نون الوقاية فصار ترينى ويوم ظرف لغو متعلق
بترينى (قوله أواستفهاما) أى بجميع أدواته اسمية كانت أو حرفية خلافا لمن خصه بالهمزة وهل اه دماميني
ولذا عدد الشارح الامثلة (قوله وهل يمنعنى ارتيادى البلاد) أى طوافى بها ومن حذر الموت تعليل لارتيادى
وقوله أن يأتين أى من اتيانه متعلق بيمنعنى (قوله أفبعد كندة) بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقبيلا
ترخيم قبيلة للضرورة اه تصريح وقال زكريا قبيلا أى جماعة ثلاثة فاكثر اه قال أرباب الحواشى
وهو أولى لانه لايلزم عليه ارتكاب ضرورة (قوله فاقبل الخ) الشاهد فى نفعلا حيث أكده بالنون الخفيفة
لوجود الاستفهام ثم أبدلها ألفا للوقف ونبحث مساعينا جواب الامر أى نفتش عن مآثرنا أفاده زكريا
(قوله لايبعدن) أى لايهلكن وتقدم الكلام على البيت فى النعت (قوله اما فى موضع النصب الخ) ويصح
أن يكون اما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاليا والمعنى تاليا شرطا اما وشرطا على هذا بمعنى أداة شرط وعلى
ماذكره الشارح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما) أى الزائدة (قوله فاما ترين) تقدم تصريفه لكن نون
الرفع حذفت هنا للجازم وشذ ثبوتها فى قراءة من قرأ ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله لم يوفون
بالجار كما فى المغنى (قوله فان توكيده قليل) عبر فى التوضيح بادل كما مر (قوله فن يك لم يثأر باعراض قومه)
أى لم ينتصر لها وهو بسكون المثلثة وفتح الهمزة والاعراض جمع عرض وهو ما يحميه الانسان من أن
يعاب فيه وأراد بالراقصات ابل الحجيج التى تهز أطرافها فى مشيها كأنها ترقص والشاهد فى لاثارا فانه أكده
بالنون الخفيفة ثم أبدلها ألفا للوقف أفاده زكريا (قوله أوكان حالا) منع البصريون الاقسام على فعل
الحال فلايجوزون والله لأفعل الآن كما سيأتى فى التنبيه الثانى ويؤولون القراءة والبيتين بانها على اضمار
مبتدا (قوله يمينا لأبغض) مضارع من باب نصر وأما أبغض يبغض بالضم فلغة رديئة ذكره شيخنا
السيد وقوله يزخرف قولا الخ أى يزين قوله بالوعد ولايفعل ما يعد به (قوله أوكان مفصولا من اللام)
أى بمعموله كالمثال الاول أو بحرف تنفيس كالمثال الثانى أو بقد نحو والله لقد يقوم زيد كما فى همع

التوكيد فى هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه فى التسهيل وهو مذهب البصريين فلابد عندهم من اللام والنون فان خلا منهما قدر قبل حرف النفى فاذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفى القيام عنه وأجاز الكوفيون تعاقبهما وقد ورد فى الشعر وحكى سيبويه والله لاضربنه وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقا واختلفوا فيه بعد اما فذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع فى القرآن الا كذلك واليه ذهب الفارسى وأكثر المتأخرين وهو الصحيح وقد كثر فى الشعر مجيئه غير مؤكد من ذلك قوله * ياصاح اما تجدنى غير ذى جدة * فما التخلى عن الخلان من شيمى وقوله * فاما ترينى ولى لمة * فان الحوادث أودى بها * وقوله * فاما ترينى كابنة الرمل ضاحيا * على رقة أحفى ولا أتنعل * وذهب المبرد والزجاج الى لزوم النون بعد اما وزعما أن حذفها ضرورة * الثانى منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرة بالمؤكد كقولك والله ان زيدا ليفعل الآن وأجازه الكوفيون ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لاقسم والبيتين اه (وقل) التوكيد (بعدما) الزائدة التى لم تسبق بان من ذلك قولهم * بعين ما أرينك وبجهد ما تبلغن * وحيثما تكونن آتك ومتى ما تقعدن أقعد وقوله * اذا مات منهم ميت سرق ابنه * ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله * قليلا به ما يحمدنك وارث * ﴿تنبيهان الاول﴾ مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة الى ما تقدم لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به فى غير هذا الكتاب بل ظاهر كلامه اطراده وانما كان كثيرا من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع اشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام نص على ذلك سيبويه كما حكاه فى شرح الكافية * الثانى كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب وصرح فى الكافية بان التوكيد بعدها شاذ وعلل ذلك بان الفعل بعدها ماضى المعنى ونص بعضهم على أن الحاق النون بعدها ضرورة وظاهر كلامه فى التسهيل انه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فانه حكى ربما يقولن ذلك ومنه قوله ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات اه (ولم) أى وقل التوكيد بعد لم كقوله

الندور

(قوله التوكيد فى هذا النوع) أى الواقع فى جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يؤكدوا الفعل بامر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له حامى (قوله قدر قبل) وفى بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى نفى القيام عنه) به أخذ الحنفية فقالوا اذا قال الشخص والله أصوم حنث بالصوم والذى يقتضيه بناء الايمان على العرف الحنث بعدم الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله وأجاز الكوفيون تعاقبهما) أى اللام والنون فيكتفى باحدهما (قوله غير ذى جدة) بكسر الجيم أى سعة فى المال (قوله فاما ترينى الخ) اللمة بكسر اللام شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالباء فمعنى أودى بها أهلكها وانما لم يقل أودت بها ليوافق تأسيس القافية وهو الالف الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف الروى زكريا (قوله كابنة الرمل) يعنى الناقة ضاحيا يعنى ملاقيا لحر الشمس على رقة يعنى مع رقة جلد قدمى (قوله منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن) أى من كل جواب قسم مضارع حالى مثبت ويظهر لى أن منعهم ذلك من لوازم قولهم السابق لابد من اللام والنون فان نحو المثال المذكور لم يجتمع فيه اللام والنون لمنافاة النون للحال لاقتضائها الاستقبال (قوله من قراءة ابن كثير لاقسم) ومن منع الاقسام على فعل الحال أول ذلك على اضمار مبتدا أى لانا أقسم اه زكريا قال الدمامينى والذى يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافى القسم كما اعترف به البصريون فى الجملة الاسمية اه وفيه أن علة منع البصريين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافى الحال كما قالوا به فى الجملة الاسمية بل انه لابد عندهم من اجتماع اللام والنون ولا تأتى هنا لمنافاتها الحال كما قدمناه فعلم ما فى كلام البعض (قوله التى لم تسبق بأن) سواء سبقت باداة شرط أم لا كما مثل (قوله بعين ما أرينك) تقوله لمن يخفى أمرا أنت به بصير تصريح (قوله وبجهد ما تبلغن) تقوله لمن حملته فعلا فاباه أى لابد لك من فعله مع مشقة تصريح (قوله اذا مات الخ) المعنى اذا مات منهم شخص سرق ابنه صفاته فصار مثله وقوله ومن عضة الخ قال الشارح فى شرحه على التوضيح العضة بالتاء واحدة العضاه بالهاء وهو كل شجر عظيم له شوك والتاء عوض من الهاء الاصلية كما فى شفة والشكير ما ينبت حول الشجرة من أصلها كما قاله الجوهرى اه (قوله قليلا به) أى جدا قليلا وضمير به للمال فى بيت قبله اه زكريا (قوله لا قليل مطلقا) أى بالنسبة لما تقدم وفى نفسه (قوله بل ظاهر كلامه اطراده) لكن فى التصريح أنه لا يقاس على المواضع التى سمع فيها زيادة ما وأنه لا يحذف منها ما (قوله لما لازمت هذه المواضع) يعنى بعد عين وجهد وحيث ومتى وعضة وقليلا فى التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندى فى اللزوم بالنسبة الى متى نظر للقطع بجواز متى تقعد أقعد فتأمل وانما زيدت ما بعد النكرة لتوكيد الابهام كما قاله شيخنا وقول البعض لزوال الابهام سبق قلم (قوله أشبهت) أى فى اللزوم وأما قول شيخنا أى فى التوكيد فيرد عليه أن المشابهة فى التوكيد لا تتوقف على اللزوم لترتب التوكيد بها على مجرد حصولها (قوله معاملته بعد اللام) أى فى مطلق توكيده فلا يرد أن توكيده بعد اللام واجب عند البصريين وبعد ما هذه قليل (قوله ماضى المعنى) أى فلا يناسبه التوكيد بالنون المقتضية للاستقبال والمراد ماضى المعنى غالبا فلا يرد ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه فى التسهيل الخ) يصح تمشيته على أنه قليل وعلى أنه شاذ (قوله ربما أوفيت الخ) أى نزلت والعلم الجبل وفى بمعنى على والشاهد فى ترفعن وفاعله شمالات جمع شمال ريح من ناحية القطب زكريا (قوله أى وقل التوكيد بعد لم) القلة بالنسبة الى التوكيد بعد لم بمعنى

يحسبه الجاهل ما لم يعلما * شيخا على كرسيه معمما ﴿تنبيه﴾ نص سيبويه على أنه ضرورة لأن الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما قال في شرح الكافية وهو بعد ربما أحسن (وبعد لا) أي وقل التوكيد بعد لا النافية قال في شرح الكافية وقد تؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بلا تشبيها بالنهي كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقد زعم قوم أن هذا نهي وليس بصحيح ومثله قول الشاعر * فلا الجارة الدنيا بها تلحينها * ولا الضيف فيها ان أناخ محول * الا أن توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى لا يفتننكم الشيطان بخلاف قول الشاعر فانه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهي ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وان كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله أحق وأولى هذا كلامه بحروفه ﴿تنبيهان﴾ الأول ﴿ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني والجمهور على المنع ولهم في الآية تأويلات فقيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير * جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط وقيل لا ناهية وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدأ نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فأخرج النهي عن اسناده للفتنة فهو نهي محول كما قالوا لا أرينك ههنا وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء وقال الأخفش الصغير لا تصيبن هو على معنى الدعاء وقيل جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الاشباع بابه الشعر وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيها بالموجب كما دخلت في قوله تالله لا يحمدن المرء مجتنبا * فعل الكرام وقال الفراء الجملة جواب الأمر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع انزل عن الدابة لا تطرحنك * الثاني اذا قلنا بما رآه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد

النذور كما في ابن الناظم وغيره (قوله يحسبه) أي الجبل الذي عمه الخصب وحفه النبات والشاهد في ما لم يعلما اه عيني وهذا ما نقله السيوطي في شرح شواهد المغني عن الأعلم ثم قال وقال ابن هشام اللخمي ليس كذلك وانما شبه اللبن في القعب أي لما عليه من الرغوة حتى امتلأ بشيخ معمم فوق كرسي وما قبله من الأبيات يدل على ذلك اه (قوله كالواقع بعد ربما) أي في أنه ماضي المعنى (قوله وهو بعد ربما أحسن) قال شيخنا وتبعه البعض لعله لأن لم تقلب المضارع الى المضي أبدا بخلاف ربما فانها قد تدخل على المستقبل كما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين اه ويحتمل أن الأحسنية لوجود ما الزائدة التي تؤكد بعدها كثيرا في غير ربما (قوله وبعد لا) لم يحتج لتقييدها بالنافية لأنه قد علم من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية نكت (قوله وليس بصحيح) لعل وجهه أن الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم أي والأصل عدم التأويلات الآتية من طرف من جعل لا ناهية (قوله فلا الجارة الدنيا) أي القريبة لها أي لجمرة محبوبته وتلحينها خبر الجارة ان ألغيت لا وخبر لا ان أعملت عمل ليس من لحيته ألحاه اذا لمته وفيها بمعنى عنها والضمير لجمرة وتقدير عجز البيت ولا الضيف محول عنها ان أناخ أي نزل وجمرة بالجيم والزاي نقله شيخنا وقوله وخبر لا ان أعملت عمل ليس أي بناء على القول بجواز عملها في المعرفة والذي في المغني بها بالباء بدل اللام وعليه فالباء ظرفية والضمير المجرور بها عائد الى أرض المحبوبة وكذا الضمير في فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدماميني (قوله ما اختاره الناظم) أي من جواز التوكيد بعد لا النافية على قلة (قوله على المنع) أي منع التوكيد بالنون بعد لا النافية الا في الضرورة (قوله بقول محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن الخ أي وفي لا تصيبن الخ تحويل النهي الآتي بيانه في الوجه الثاني ويحتمل عندي تنزيل الفتنة منزلة العاقل الذي ينهى فلا تحويل (قوله فأخرج النهي عن اسناده للفتنة) يعني أن النهي وان كان باعتبار القصد الأصلي عن تعرض المخاطبين للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة والأصل لا تتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة لكنه حول في العبارة عن ايقاعه على هذا التعرض الى ايقاعه على الاصابة المسببة عنه وأوقع الذين ظلموا موقع ضمير خطاب جماعة الذكور تنبيها على أنهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فقول الشارح أخرج أي حول وقوله عن اسناده أي ايقاعه وصلته محذوفة أي اسناده للتعرض للظلم وقوله للفتنة متعلق بأخرج واللام بمعنى الى مع حذف أي الى اسناده لاصابة الفتنة أي تنزيلا للمسبب منزلة السبب وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين لأن مفعول الاصابة هو فاعل التعرض بخلاف الوجه الأول ومن في منكم على هذا لبيان الجنس لا للتبعيض لئلا ينقسم المتعرضون للظلم الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول فمن عليه للتبعيض (قوله كما قالوا لا أرينك) هو نهي محول عن اسناده للمخاطب الى اسناده للمتكلم والأصل لا تأت فحول النهي عن الاتيان الذي هو سبب لرؤيته الى المسبب الذي هو الرؤية سم (قوله هو على معنى الدعاء) أي فلا دعائية لا نافية وحينئذ فهي انشائية فلا تكون صفة فتنة فلابد من تقدير القول أو الوقف على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم وأنه انما يأتي اذا كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض الناس وفي ذلك ما لا يخفى فهذا الوجه عندي شديد الضعف فتأمل (قوله وقيل جواب قسم ولا نافية) قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لأنها على مذهب الجمهور المانعين جواز التوكيد بعد لا النافية اه وقد يجمع بحمل انكارهم مجيء التوكيد بعد النفي بلا على النفي الذي ليس جواب قسم بدليل قولهم هنا بسماعه في النهي الذي هو جواب قسم (قوله تشبيها بالموجب) أي بالجواب الموجب أي في التوكيد مع كونه سماعيا (قوله جواب الأمر)

مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصولة ضرورة (وغير امامن طوالب الجزا) أى وقل بعد غير اما الشرطية من طوالب الجزاء
وذلك يشمل ان المجردة عن ما وغيرها ويشمل الشرط والجزاء فمن توكيد الشرط بعد غير اما قوله * من يثقفن منهم فليس بآيب * ومن
توكيد الجزاء قوله * فمهما تشأ منه فزارة تعطكم * ومهما تشأ منه فزارة تمنعا * وقوله * يثبتن ثبات الخيزراني في الوغى * حديثا متى ما يأتك الخير
ينفعا * ﴿ تنبيهان * الاول ﴾ مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال وقد تلحق جواب الشرط اختيارا وذهب
غيره الى أن دخولها في غير شرط اما وجواب الشرط مطلقا ضرورة * الثاني جاء توكيد المضارع في غير ماذكر وهو
في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له ومنه قوله ليت شعري وأشعرن اذا ما قربوها منشورة ودعيت
وأشذ من هذا توكيد أفعل في التعجب كقوله ومستبدل من بعد غضبى صريمة * فاحر به من طول فقر وأحريا * وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وان اختلفا معنى وأشذ من هذا قوله أقائلن أحضروا الشهودا (وآخر المؤكد افتح) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معه تركيب خمسة عشر ولا فرق بين أن يكون صحيحا (كابرزا) اذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فابدلت ألفا في الوقف كما سيأتي واضربن أو معتلا نحو اخشين وارمين واغزون أمرا كما مثل أو مضارعا نحو هل تبرزن وهل ترمين هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فانها تحذف آخر الفعل اذا كان ياء تلي كسرة نحو ترمين فتقول هل ترمن
يا زيد ومنه قوله * ولا تقاسن بعدي الهم والجزعا * هذا اذا كان الفعل مسندا لغير الالف والواو والياء فان فيما
كان مسندا اليهن فحكمه ما أشار اليه بقوله (واشكله قبل مضمر لين بما جانس) أى بما جانس ذلك المضمر (من تحرك قد علما *) فجانس
الالف الفتح والواو الضم والياء الكسر (والمضمر) المسند اليه الفعل (احذفنه) لاجل التقاء الساكنين مبقيا حركته دالة عليه (الا الالف)
أبقها لخفتها تقول يا قوم هل اضربن بضم الباء ويا هند هل تضربن بكسرها فاصل يا قوم هل تضربن هل تضربونن فحذفت نون الرفع

يعني اتقوا ومن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو فاسد لان المعنى حينئذ ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة
وقوله ان التقدير ان أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس
الجواب ألا ترى أنك تقدر في ائتني أكرمك ان تأتني أكرمك اه مغني وأجاب التفتازاني بأنه على رأى
من يقدر ما يناسب الكلام ولا يلتزم كون المقدر من جنس الامر ولا موافقا له نفيا واثباتا فيصح في الآية
تقدير ان لم تتقوا وتقدير ان أصابتكم كذا في الشمني (قوله مطلقا) أى سواء كانت لا مفصولة من المضارع
بفاصل كما في قوله فلا الجارة الدنيا البيت المتقدم أو موصولة به (قوله على أنه بعد المفصولة ضرورة) الذى
في المغني أنه بعد المفصولة والموصولة سماعي (قوله وذلك يشمل الخ) أى قولنا وقل بعد غير اما الشرطية
لكن محط شمول ان وغيرها قوله غير اما ومحط شمول الشرط والجزاء قوله بعد غير (قوله وغيرها) بالنصب
عطفا على ان (قوله والجزاء) أى جزاء غير أما من طوالب الجزاء لعدم شمول كلام المصنف جزاء أما ويمكن
أن يعمم في الجزاء بناء على أن جزاء أما داخل في كلام المصنف بمفهوم الموافقة الاولوى فاعرفه (قوله من
يثقفن) بالبناء للمجهول أى يوجدن يقال ثقفته من باب فهم أى وجدته والآيب الراجع وتوهم البعض
أن يثقفن مبني للفاعل بمعنى يوجدن فقال يثقفن مضارع ثقف من باب علم يعلم أى يوجدن اه وهو
خطأ واضح ثم رأيت في نسخة صحيحة من العيني ونسخة صحيحة من ابن الناظم تثقفن بتاء الخطاب مبنيا
للفاعل فيكون بمعنى تجدن وهو واضح (قوله فمهما تشأ الخ) منه متعلق بتعطكم وفزارة فاعل تشأ (قوله
حديثا) أى حدث حديثا أى قل ذلك جهارا فانه مسلم (قوله وجواب الشرط) معطوف على غير وقوله
مطلقا أى سواء كان جواب اما أو جواب غيرها (قوله الثاني جاء) أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى فمع كونه
في غاية الندرة كما قال الشارح هو خاص بالضرورة (قوله في غير ماذكر) أى غير المواضع السبعة (قوله
ليت شعري) أى علمي أى ليتني أعلم والضمير في قربوها للصحيفة الاعمال (قوله وأشذ من هذا توكيد افعل
في التعجب) أى لانه ماض معنى (قوله ومستبدل من بعد غضبى صريمة) قال الشمني غضبى معرفة لا تنون
ولا تدخلها أل وهي مائة من الابل وصريمة تصغير صرمة بالكسر وهي القطعة من الابل نحو الثلاثين وأحريا
بحاء مهملة فراء فتحتية (قوله من تشبيه لفظ) وهو أفعل في التعجب بلفظ وهو أفعل في الامر سم (قوله وآخر
المؤكد افتح) بيان لقاعدة وقوله واشكله الى آخر البيت استثناء منها (قوله فانها تحذف آخر الفعل الخ)
الظاهر أن الفعل على هذه اللغة مبني على فتحة الياء المحذوفة (قوله هذا) اى ماذكر من فتح آخر المؤكد
(قوله واشكله) أى حرك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمر لين بفتح اللام مخفف لين هذا هو
المسموع والظاهر وان جاز كسرها على أنه من النعت بالمصدر وقوله من تحرك بيان لما وقول الشيخ خالد
متعلق بجانس غير ظاهر (قوله المسند اليه) قيد به نظرا الى المتبادر من لفظ المضمر والافصح أن يراد
بالمضمر ما يعم الحرف المجعول علامة للتثنية والجمع مجازا على لغة أكلوني البراغيث نحو هل يضربن
الزيدون بضم الباء (قوله احذفنه لاجل التقاء الساكنين) أى لانه ليس على حده الجائز اذ شرطه أن يكون
الساكنان في كلمة وهنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة كذا قال سم والصحيح الذى درج عليه الشارح

(قوله ومستبدل من بعد غضبى) بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس وانما الذى
فيه في فصل الغين المعجمة من باب المعتل غضبى كسلمى مائة من الابل اه نصر الهوريني

لكثرة الامثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وأصل ياهند هل تضربن هل تضربيننّ فعل به ماذكر وتقول يازيدان هل تضربان فاصل تضربان تضربانن فحذفت نون الرفع لماذكر ولم تحذف الالف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد ولم تحرك لانها لاتقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها لشبهها بنون التثنية فى زيادتها آخرا بعد الف هذا كله اذا كان الفعل صحيحا فان كان معتلا نظرت ان كان بالواو والياء فكالصحيح تقول ياقوم هل تغزن وهل ترمن بضم ماقبل النون ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره فتحذف مع نون الرفع الواو والياء وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى الالف فان قلت ليس هذا كالصحيح لانه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح قلت حذف آخره انما هو لاسناده الى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح فى التغيير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يتعرض له الناظم وان كان بالالف فليس كالصحيح فيماذكر بل له حكم آخر أشار اليه بقوله (وان يكن فى آخر الفعل ألف فاجعله) أى الالف (منه) أى من الفعل (رافعا) حال من الفعل أى حال كون الفعل رافعا (غير اليا* والواو) أى بان رفع الالف والنون أو ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا (ياء) مفعول ثان لاجعل أى اجعل الالف حينئذ ياء نحو هل تخشيان وترضيان يازيدان وهل تخشينان وترضينان يانسوة ويازيد هل تخشين وترضين وهل يخشين ويرضين زيد والامر فى ذلك كالمضارع (كاسعين سعيا) يازيد وكذا بقية الامثلة ﴿تنبيه﴾ انما وجب جعل الالف ياء لان كلامه فى الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والامر ولا تكون الالف فيهما الا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى أو مبدلة من ياء أو الياء منقلبة عن واو كيرضى لانها من الرضوان (واحذفه) أى الالف (من رافع هاتين) أى الياء والواو

فيما سيأتى عدم اشتراط كونهما فى كلمة بدليل نحو اتحاجونى وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استثقال الكلمة واستطالتها وأبقى المضمر فان قلت المقتضى للحذف على كلا القولين موجود فى اضربان فلم تحذف الالف قلت لمانع وهو الالتباس بالمفرد لو حذفت الالف والمانع يغلب على المقتضى فان قلت كسر النون يدفع اللبس قلت المقتضى لكسر النون مشابهتها لنون التثنية فى الوقوع آخرا بعد الالف فاذا ذهبت الالف ذهب مقتضى الكسر * فان قلت كان ينبغى حينئذ حذف الالف فى اضربنان لعدم الالتباس * قلت لو حذف لزال الغرض الذى أتى به لاجله وهو الفصل بين الامثال وماقدمناه من الخلاف فى كون التقاء الساكنين فيما امر على حده أولا انما هو مع النون الثقيلة أما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن الثانى (قوله لكثرة الامثال) أى الزوائد فلا يرد نحو النسوة جنن ويجنن كما قدمناه أول الكتاب ثم ماذكره لا يتأتى مع الخفيفة مع أن نون الرفع تحذف معها أيضا فيماذكر الا أن يقال حذفت مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة طردا اه سم وتقدم تعليل الحذف بالتخفيف أيضا فى كلام زكريا (قوله هذا كله) أى ماذكر من شكل الآخر بالمجانس وحذف المضمر الا الالف (قوله هل تغزن وهل ترمن) أصل الاول قبل التوكيد بالنون تغزون استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت الضمة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين مع كون الضمة قبلها دليلا عليها وأصل الثانى قبل التوكيد بالنون ترميون استثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ماقبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت كسرة الميم ضمة لتناسب الواو ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم (قوله ويا هند هل تغزن وهل ترمن بكسره) أصل الاول تغزوين استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ماقبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال ثم الياء لالتقاء الساكنين وان شئت قلت استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين ثم قلبت ضمة الزاى كسرة لتناسب الياء ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم وأصل الثانى ترميين استثقلت الكسرة على الياء فحذفت الكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم أكد بالنون الى آخر ماتقدم (قوله ليس هذا) اى المعتل بالواو والياء (قوله لانه حذف آخره) أى اذا رفع الواو والياء (قوله انما هو لاسناده الى الواو والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الآخر مفتوحا نحو هل تغزون يازيد وهل ترمين ياعمرو (قوله وان كان بالالف) أى معتلا بالالف (قوله فى آخر الفعل) فيه ظرفية الشئ فى نفسه لان الآخر هو الالف ويدفع بان المراد بالآخر ماقابل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله منه) حال من الضمير فى اجعله (قوله حال من الفعل) أى من ضمير الفعل أى من الضمير الراجع الى الفعل (قوله نحو هل تخشيان) نشر على ترتيب اللف ومثل بفعلين اشارة الى أنه لافرق بين كون الالف منقلبة عن ياء كيخشى أو واو كيرضى لانه من الرضوان (قوله والامر فى ذلك كالمضارع) اى فى التمثيل المذكور أى فى غالبه والا فالامر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء غير مبدلة) أى عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شئ (قوله لانها من الرضوان) فاصل يرضى يرضو قلبت الواو ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها هذا ما يفيده كلام الشارح ولعلهم لم يقلبوا الواو من أول الامر ألفا ليكون فى المضارع مافى الماضى من قلب الواو ياء فان أصل رضى رضو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة فاعرف ذلك (قوله واحذفه أى الالف) انما لم يقلب ياء كما تقدم لانه لو قلب هنا ياء لاجتمع ياآن فى نحو اخشين ياهند اذ كان يقال اخشيين بفتح الياء الاولى المنقلبة عن الالف وكسر الثانية

وتبقى الفتحة قبلهما دليلا عليه (وفى * واو وياشكل مجانس قفى) أى تبع يعنى أن الواو بعد حذف الالف تضم والياء تكسر وانما احتيج الى تحريكهما ولم يحذفا لان ماقبلهما حركة غير مجانسة أعنى فتحة الالف المحذوفة فلو حذفا لم يبق مايدل عليهما (نحواخشين ياهند) وهل ترضين ياهند (بالكسر وياء * قوم اخشون) وهل ترضون (واضمم) الواو (وقس) على ذلك (مسويا) ﴿تنبيهان * الاول﴾ أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ماقبلها نحواخشين ياهند فتقول اخشن وحكى الفراء أنها لغة طيئ * الثانى فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الالف والواو اللذين هما علامة أى بان أسند الفعل الى الظاهر على لغة أكلونى البراغيث كحكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أى النون (خفيفة بعد الالف) أى سواء كانت الالف اسما بان كان الفعل مسندا اليها أوحرفا بان كان الفعل مسندا الى ظاهر على لغة أكلونى البراغيث أوكانت التالية لنون جماعة النساء وفاقا لسيبويه والبصريين سوى يونس وخلافا ليونس والكوفيين لان فيه التقاء الساكنين على غير حده (لكن) تقع (شديدة وكسرها) لالتقاء الساكنين (ألف) لانه على حده اذ الاول حرف لين والثانى مدغم وبعضد ماذهب اليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا حكاها ابن جنى ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لايعلمون ﴿تنبيهان * الاول﴾ ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الالف يكسرها وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسى فى الحجة أن يونس يبقى النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع محياى * الثانى هل يجوز الحاق الخفيفة بعد الالف اذا كان بعدها ماتدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان قال الشيخ أبوحيان نص بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز وقد صرح سيبويه بمنع ذلك (وألفا زد قبلها) أى زد قبل نون التوكيد (مؤكدا * فعلا الى نون الاناث أسندا) لئلا تتوالى الأمثال فتقول هل تضربنان يانسوة بنون مشددة مكسورة وفى جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم ولا يجوز ترك الالف فلا تقول هل تضربنن يانسوة (واحذف خفيفة

الفاعل وكذا فى نحو هل ترضين يادعد اذ كان يقال ترضيين وكل ذلك ثقيل ولا يلزم ذلك فيما تقدم وجعل شيخنا وتبعه البعض اللازم على قلب الالف ياء فى نحو هل ترضين يادعد اجتماع واو وياء اذ كان يقال ترضوين وهو أيضا ثقيل وهذا سهو منهما عن كون الملزوم قلب الالف ياء والله الموفق (قوله دليلا عليه) أى الالف وذكره باعتبار أنه حرف مثلا موافقة للنظم (قوله وفى واو ويا) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله أعنى فتحة الالف) فيه مسامحة والمراد فتحة ماقبل الالف (قوله أجاز الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ماقبلها حين حذفها أو يكسر دلالة على الياء قال بعضهم وهذا الذى ينبغى (قوله وحكم الالف والواو اللذين هما علامة الخ) لم يذكر الياء لانها لاتكون الا ضميرا (قوله ولم تقع خفيفة الخ) هذا شروع فيما تنفرد فيه الخفيفة عن الثقيلة وهو أربعة الاول ماذكره فى هذا البيت (قوله أى النون) صريح فى أن خفيفة بالنصب على الحال من ضمير تقع ويصح رفعها على الفاعلية والوجهان جاريان فى قوله شديدة أيضا (قوله وفاقا لسيبويه والبصريين) هو وماعطف عليه راجعان لعدم وقوع الخفيفة بعد الالف باقسامها الثلاثة (قوله لان فيه التقاء الساكنين) أى بالنظر الى أصل الخفيفة وهو السكون والا فسيأتى أن من أجاز وقوعها بعد الالف يكسرها نعم روى عن يونس ابقاؤها ساكنة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله على غير حده) أى غير طريقه الجائز لان الساكن الثانى غير مدغم (قوله لالتقاء الساكنين) قال سم فيه نظر لان التقاء الساكنين محقق مع الكسر ولا يزيله اه وأجاب الاسقاطى بانه ليس المراد بالساكنين الالف والنون كما هو مبنى النظر بل النونين بمعنى أن النون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثانية محركة بالكسر لئلا تلتقى ساكنة مع النون الأولى ويدل على أن هذا مراد الشارح قوله معللا وقوع الشديدة بعد الالف لانه أى التقاء الساكنين بين الالف والنون على حده الخ أى لانه لو كان مراده بالساكنين الالف والنون لناقض قوله لالتقاء الساكنين قوله لانه على حده لاقتضاء الاول زواله لان معناه لدفع التقاء الساكنين والثانى بقاءه قال شيخنا وماذكره بعيد اذ لو كان التحريك لالتقاء الساكنين بمعنى النونين لحركت الاولى كما هو الشأن فى التقاء الساكنين اه وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثنى وهو ماقدمه الشارح آنفا (قوله لانه على حده) تعليل لقوله تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القولة السابقة ثم كون التقاء الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما فى كلمة كما مر بيانه (قوله ولا تتبعان) فالواو للعطف ولا للنهى ونون الرفع محذوفة بها والنون مؤكدة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والموجود نون الرفع اه تصريح وليس عن الآية الاولى جواب اه سندوبى (قوله بقراءة نافع محياى) وجهه الوصل بنية الوقف (قوله نص بعضهم على المنع) هو ظاهر اطلاق الناظم (قوله ويمكن أن يقال يجوز) لان الساكن الثانى مدغم فيه (قوله لئلا تتوالى الامثال) نظرا الى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الالف فعلل بهذا التعليل الذى لايظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد الالف لان اللازم بالنسبة اليها توالى مثلين فقط ولو نظر الى المذهبين لعلل بقصد التخفيف كما علل غيره وكلا المسلكين صحيح (قوله الخلاف السابق) أى بين يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أى على ماتقدم من كسرها عند من أجاز الوقوع أوسكونها (قوله واحذف خفيفة الخ) وانما لم تحرك عند ملاقاتها

ساكنا

اساكن ردف) أى تحذف النون الخفيفة وهى مرادة لامرين • الاول أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن ومنه قوله لاتهين
الفقير علك أن • تركع يوما والدهر قد رفعه لانها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المد فحذفت لالتقاء الساكنين
واذا وليها ساكن وهى بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس انها تبدل همزة وتفتح فتقول اضربا ءالغلام واضربناء الغلام قال سيبويه وهذا لم تقله العرب والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعنى بحذف الالف والنون والثانى أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة والى ذلك أشار بقوله (وبعد غير فتحة اذا تقف) فتقول ياهؤلاء اخرجوا وياهذه اخرجى تريد اخرجن واخرجن أما اذا وقعت بعد فتحة فسيأتى (واردد اذا حذفتها فى الوقف ما) أى الذى (من أجلها فى الوصل كان عدما) فتقول فى اضربن ياقوم واضربن ياهند اذا وقفت عليهما اضربوا واضربى برد واو الضمير ويائه كما مر وتقول فى هل تضربن وهل تضربن اذا وقفت عليهما هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وأبدلنها بعد فتح ألفا وقفا) أى واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لاجل الوقف وذلك لشبهها بالتنوين (كما تقول فى قفن قفا) ومنه لنسفعا وليكونا وقوله
ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا وقوله فمن يك لم يثأر باعراض قومه • فانى ورب الراقصات لأثأرا وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله
اضرب عنك الهموم طارقها وقوله • كما قيل قبل اليوم خالف تذكرا

ساكنا كما يحرك التنوين عند ملاقاته ساكنا فى الاكثر لنقصها عنه فى الفضل بكونها فى الفعل وهو فى الاسم فقصدوا بحذفها وابقائه محركا اظهار شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه (قوله لساكن ردف) أى لها سواء تلت فتحة كاضرب الرجل يازيد أو ضمة كاضرب الرجل ياقوم أو كسرة كاضرب الرجل ياهند دماميني (قوله لاتهين الفقير) أصله لاتهينن بحذف الياء لالتقاء الساكنين فلما أكد الفعل ردت لزوال الالتقاء كذا فى مطالع السعد وماذكره من دخول الجازم قبل النون هو الموافق لقوله ويفعل آتيا ذا طلب ويقدح أن هذا الفعل معرب تقديرا لان النون لم تدخل الا بعد استيفاء الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون الاناث اذا دخل عليه الجازم لان اتصال نون الاناث سابق على الجازم قاله شيخنا السيد والذى ذكره هو كغيره فى باب اعراب الفعل أنه فى محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الاناث اذا دخل عليه ناصب أو جازم وتقدم هذا أيضا فى باب المعرب والمبنى وقوله علك أى لعلك وحمل لعل على عسى فقرن خبرها بان وهو قليل وأراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن دخل فى مستفعلن أوله الخرم بالراء بعد خبنه فصار فاعلن كما قاله الدمامينى والشمنى ويدل له بقية القصيدة ومنها بعد هذا البيت

وصل حبال البعيد ان وصل الحبل * وأقص القريب ان قطعه

وارض من الدهر ما أتاك به * من قرعينا بعيشه نفعه

فقول العينى ومن تبعه انه من الخفيف خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله والقياس الخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم أن من يلحق الخفيفة بعد الالف يكسرها وحينئذ يفرق بين ما وليه ساكن وغيره أو خاص بما تقدم عن ظاهر كلام سيبويه أن من يلحقها بعد الالف يبقيها ساكنة اه سم والظاهر الثانى لان سيبويه المعارض ليونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر أن يونس يسكنها بل جزم البعض بالثانى واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضربا ءالغلام) أى يا زيدان واضربناء الغلام أى يانسوة (قوله والقياس) أى على ما اذا وليها ساكن ولم تكن بعد الالف (قوله بحذف الالف) قال شيخنا أى ألف التثنية من اضربا الغلام والالف الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فى اضربن الغلام وقوله والنون أى نون التوكيد الخفيفة فى المثالين اه والمتبادر من كلام الشارح حذف الألف لفظا وخطا حتى من المثال الأول وهو الموافق لما فى النسخ والقياس اثباتها خطا فى المثال الاول كما لا يخفى على العارف (قوله واردد الخ) * فان قلت لم رد المحذوف هنا فى الوقف ولم يرد فيه فى نحو هذا قاض مع زوال العلة * قلت يرد فيه أيضا وان كان الاكثر خلافه وعليه فالفرق أن المحذوف هنا وهو الفاعل كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها زكريا والذى يظهر لى فى معنى كلام المصنف والشارح أنه اذا ورد عليك فعل مؤكد سابقا بالنون الخفيفة لكونه فى حال توكيده بها وصل بما بعده واتفق لك الوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها وليس المراد أنه اذا صدر منك فعل تريد توكيده والوقف عليه فاحذف منه النون بعد توكيده بها واردد ما كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبى حيان ما معناه الذى يظهر لى أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنون الخفيفة خطأ لانها تحذف فى الوقف من غير دليل عليها فلا يظهر للاتيان بها ثم حذفها بلا دليل فائدة (قوله فى الوقف) تنازعه اردد وحذفتها (قوله كما مر) أى فى قوله فتقول ياهؤلاء اخرجوا ياهند اخرجى (قوله لزوال سبب الحذف) هو فى النون اجتماع المثلين وفى الواو والياء التقاء الساكنين دماميني (قوله ألفا) ولذلك رسمت بالالف نظرا الى حالتها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أى واقفا) ضعف بان مجىء المصدر حالا سماعى وضعف الاحتمال الثانى بكون الوقف غير قلبى فالاولى كونه ظرفا بتقدير وقت (قوله وذلك لشبهها بالتنوين) قال شيخنا اسم الاشارة راجع الى حذفها بعد الضم والكسر وقلبها ألفا بعد الفتح اه وهو وجيه (قوله كقوله الخ) ان قلت لعل المحذوف فى البيتين والآية النون الثقيلة قلت تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى قاله فى المغنى (قوله اضرب عنك) ضمنه معنى اطرد فعداه بعن

وحمل على ذلك قراءة من قرأ ألم نشرح لك صدرك ﴿خاتمة﴾ أجاز يونس للواقف ابدال الخفيفة ياء أو واوا في نحو اخشين واخشون فتقول اخشي واخشو وغيره يقول اخشي واخشوا وقد نقل عنه ابدالها واوا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقا وكلام سيبويه يدل على أن يونس انما قال بذلك في المعتل فانه قال وأما يونس فيقول اخشو واخشي يزيد الواو والياء بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة وهو ما نقله الناظم في التسهيل واذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الالف على مذهب يونس والكوفيين ابدلت ألفا نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل يجمع بين الالفين فيمد بمقدارهما وقيل بل ينبغي أن تحذف احداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى وفي الغرة اذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفا عوض النون فاجتمع ألفان فهمزة الثانية فقلت اضرباءا وقياسه في اضربنان اضربناء والله أعلم

﴿ما لا ينصرف﴾ قدم في أول الكتاب أن الاصل في الاسم أن يكون معربا منصرفا وانما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف فان شابه الحرف بلا معاند بني وان شابه الفعل بكونه فرعا بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال (الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا) فقوله تنوين جنس يشمل أنواع التنوين وقد تقدمت أول الكتاب وقوله أتى مبينا الخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن أي زائدا في التمكن بقاؤه على أصله أي أنه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف ﴿تنبيهات * الاول﴾ ما ذكره الناظم من ان الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين وقيل الصرف هو الجر والتنوين معا * الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة * الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فانه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور

وطارقها بدل من الهموم (قوله وحمل على ذلك قراءة الخ) وحملها بعضهم على أنها من النصب بلم كما جزم بلن مقارضة بين الحرفين دماميني (قوله مطلقا) أي في المعتل والصحيح بدليل ما بعده لكن يلزم على الابدال في الصحيح لبس لانك اذا قلت اضربي في اضربن التبست الياء المبدلة من النون بياء الضمير وكذا يقال اذا قلت اضربوا في اضربن بخلاف المعتل لانك تنطق بياءين في اخشي وبواوين في اخشووا ولو لم ترد التوكيد لم تنطق الا بياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين الألفين) أي في النطق وفيه ان الجمع بينهما محال لتعذر التقاء الساكنين سكونا ذاتيا وممن صرح باستحالة اجتماع الالفين شيخ الاسلام زكريا كما سيأتي عنه في مبحث ألف التأنيث من باب ما لا ينصرف اللهم الا أن يراد الجمع بينهما صورة لان مد الالف بقدر أربع حركات في صورة الجمع بين ألفين وعلى هذا يكون قول الشارح فيمد بمقدارهما عطفا تفسيريا وقوله بمقدارهما نائب فاعل مد

﴿ما لا ينصرف﴾

ذكره عقب نوني التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كما أن لهما تعلقا به ولان نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة وهذا الباب مشتمل على الثقيل وهو ما لا ينصرف والخفيف وهو المنصرف وان لم يكن مقصودا من الباب بالذات (قوله بلا معاند) أي معارض لشبه الحرف (قوله بوجه) الباء سببية متعلقة بفرعا (قوله أمكنا) اسم تفضيل من مكن مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن وافقه لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ تصريح (قوله والمراد الخ) يرد عليه انه حينئذ يلزم الدور لان معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيمنع الصرف لاخذه في تفسيره ومعرفة ذلك تتوقف على معرفة الصرف لا يقال هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف والتعريف ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف لانا نقول لو كان المخاطب هنا عالما بهذا التعريف لكان عالما بالصرف لانه مذكور فيه فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له وقد يقال انه ليس لفظيا ويمنع لزوم الدور بان يقال المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل ويمكن ذلك بدون ملاحظة الانصراف وعدمه واما قول الشارح فيمنع الصرف فليس المراد أن ذلك ملاحظ في التعريف بل المراد بيان أمر واقعي أفاده سم (قوله هو التنوين) أي وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعية التنوين لما أسلفه الشارح عند قول المصنف وجر بالفتحة ما لا ينصرف وقوله هو مذهب المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى الصوت اذ لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطر شاعر الى صرف المرفوع أو المنصوب نونه وقيل صرفه للضرورة مع أنه لا جر فيه اه يس وقوله وقيل صرفه أي قالوا فيه حينئذ انه صرفه للضرورة فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا (قوله تخصيص تنوين التمكين بالصرف) الباء داخلة على المقصور (قوله يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه فان مفهومه أن فاقد التنوين المذكور المسمى صرفا غير منصرف وهذا يشمل نحو مسلمات مع أنه منصرف فيكون مستثنى واستشكله سم بان المنصرف هو الذي قام به الصرف واذا كان حقيقة الصرف هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجمع المؤنث السالم فكيف يكون منصرفا قال وقد يجاب بان المراد أن التنوين علامة الصرف لا نفسه والعلامة لا يجب انعكاسها اه قال شيخ الاسلام زكريا وظاهر كلامهم أن المتصف بالانصراف وعدمه انما هو الاسم المعرب بالحركات والا فينبغي أن يستثنى أيضا ما يعرب بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد لتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث لا مانع اه (قوله نحو مسلمات) أراد جمع المؤنث السالم ومحل ذلك قبل التسمية به أما ما سمي به منه نحو عرفات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد

(قوله

اذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أول الكتاب الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف فقيل من الصريف وهو الصوت لان في آخره التنوين وهو صوت
قال النابغة له صريف صريف القعو بالمسد * أي صوت صوت البكرة بالحبل وقيل من الانصراف في جهات الحركات وقيل من الانصراف
وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل وقال في شرح الكافية سمي منصرفا لانقياده الى ما يصرفه صريف عن عدم تنوين
الى تنوين وعن وجه من
وجوه الاعراب الى غيره
اه واعلم أن المعتبر من
شبه الفعل في منع
الصرف هو كون الاسم
اما فيه فرعيتان
مختلفتان مرجع احداهما
اللفظ ومرجع الاخرى
المعنى واما فرعية تقوم
مقام الفرعيتين وذلك لان
في الفعل فرعية على
الاسم في اللفظ وهي
اشتقاقه من المصدر
وفرعية في المعنى وهي
احتياجه اليه لانه يحتاج
الى فاعل والفاعل
لا يكون الا اسما ولا يكمل
شبه الاسم بالفعل بحيث
يحمل عليه في الحكم الا اذا
كانت فيه الفرعيتان كما
في الفعل ومن ثم صرف
من الاسماء ما جاء على
الاصل كالمفرد الجامد
النكرة كرجل وفرس
لانه خف فاحتمل زيادة
التنوين وألحق به
ما فرعية اللفظ والمعنى فيه
من جهة واحدة
كدريهم وما تعددت
فرعيته من جهة اللفظ
كأجيمال أو من جهة
المعنى كحائض وطامث
لانه لم يصر بتلك الفرعية
كامل الشبه بالفعل ولم
يصرف نحو أحمد لان فيه
فرعيتين مختلفتين مرجع احداهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الآخرى المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم
يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع
ثم تركيب والنون زائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب المعنوية منها العلمية والوصفية وباقيها لفظي فيمنع مع الوصف ثلاثة
أشياء العدل كمثنى وثلاث ووزن الفعل كأحمر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة

(قوله اذ تنوينه للمقابلة) هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى أن تنوينه للصرف وانما لم يحذف اذا سمي
به لانه لو حذف لتبعه الجر في السقوط فينعكس اعراب جمع المؤنث السالم فبقي لاجل الضرورة اه زكريا
ويرده أنه خرج بالتسمية به عن كونه جمع مؤنث حقيقة فلا بعد في انعكاس اعرابه (قوله في اشتقاق
المنصرف) المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من المناسب في المعنى (قوله فقيل من الصريف الخ) وقيل من
الصرف وهو الفضل لان له فضلا على غير المنصرف (قوله من الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات
الحركات لو حذف لفظ الحركات لكان أولى لانه بصدد المعنى اللغوي المأخوذ منه الاصطلاحي وابن اياز تنبه
لذلك فحذفها اه دنوشري (قوله فكأنه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كأنه لانه لم يكن أشبه الفعل حتى
يرجع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصرفه الخ) كالتنكير فنحو الرجل منصرف لانك تقول فيه رجل قال
شيخنا والظاهر أن القول الاول والثالث مفرعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثاني والرابع على أنه
التنوين والجر (قوله وعن وجه من وجوه الاعراب) أي حركة من حركاته (قوله اما فيه فرعيتان الخ) انما لم
يقتنع في هذا الحكم بكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية
ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف وكذا اثبات الفرعية في هذه الاسماء
بسبب هذه العلل غير ظاهر فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنتين وكان اعطاء الاسم حكم الفعل أولى
من العكس مع أن الاسم اذا شابه الفعل فقد شابهه الفعل لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص
الفعل وانما لم يبن الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكر لضعفها اذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء ولم
يعط بها عمل الفعل لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم أن معنى فرعية الشئ
كونه فرعا عن غيره لكنها هنا تارة يراد منها الكون فرعا وتارة يراد منها سبب الكون فرعا وقد استعمل الشارح
الامرين فتنبه (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) وعلى القول بان المصدر مشتق من الفعل تكون فرعية
اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى كما اعترف به
لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كضاربوا كرم اه دنوشري (قوله
احتياجه) أي الفعل اليه أي الاسم (قوله ولا يكمل الخ) من تمام التعليل (قوله في الحكم) وهو منع التنوين
الدال على الامكنية (قوله ما جاء على الاصل) أي عدم المشابهة (قوله ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أي
ما الفرعية التي مرجعها اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ (قوله كدريهم) فان فرعية اللفظ فيه صيغة
فعيعل فدريهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التحقير اه يس أي والتحقير فرع عن عدمه أي وهاتان
الفرعيتان من جهة واحدة وهي التصغير يعني أن كلا منهما ناشئ عن التصغير الذي هو فعل الفاعل
(قوله كأجيمال) تصغير أجمال جمع جمل فان فيه فرعيتين التصغير الذي هو فرع التكبير والجمع الذي هو
فرع الافراد وهما من جهة اللفظ (قوله كحائض وطامث) يعني حائض فان فيهما فرعيتين التأنيث الذي
هو فرع التذكير والوصف الذي هو فرع الموصوف وجهتهما المعنى كذا قال البعض تبعا لزكريا قال شيخنا
لكن فيه أنه سيأتي أن التأنيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأنيث اه
وسيصرح هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بان التأنيث مطلقا من العلل اللفظية
ووجهه أن المؤنث تأنيثا معنويا مقدر فيه تاء التأنيث كما سيأتي لا يقال هلا منع حينئذ صرف نحو حائض
للفرعيتين اللفظية والمعنوية لانا نقول سيأتي أنه لا عبرة بالتأنيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجريد الوصف عنها
بخلاف العلم (قوله ولم يصرف نحو أحمد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء ما جاء على الاصل الخ (قوله
تسع) حصرها في التسع استقرائي (قوله عدل) أي تقديري أو تحقيقي وقوله وتأنيث أي لفظي أو معنوي

كعمرو ويزيد ومروان وأربعة أخرى وهى العجمة كابراهيم والتأنيث كطلحة وزينب والتركيب كمعديكرب وألف الالحاق كارطى وسترى ذلك كله مفصلا وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعا خمسة لا تنصرف فى تعريف ولا تنكير وسبعة لا تنصرف فى التعريف وتنصرف فى التنكير * ولما شرع فى بيان الموانع بدأ بما يمنع فى الحالتين لانه أمكن فى المنع فقال (فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع) أى ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة وهو المراد بقوله مطلقا تمنع صرف ما هى فيه كيفما وقع أى سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء أم معرفة كرضوى وزكريا مفردا كما مر أو جمعا كجرحى وأصدقاء اسما كما مر أم صفة كحبلى وحمراء وانما استقلت بالمنع لانها قائمة مقام شيئين وذلك لانها لازمة لما هى فيه بخلاف التاء فانها فى الغالب مقدرة الانفصال ففى المؤنث بالالف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزومه لا منه بخلاف المؤنث بالتاء وانما قلت فى الغالب لان من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فان التاء لازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له اذ ليس فى كلام العرب فعلى ولا فعلو الا أن وجود التاء

ثم

هكذا قليل فلا اعتداد به بخلاف الالف فانها لا تكون الا هكذا ولذلك عوملت خامسة فى التصغير معاملة خامس أصلى فقيل فى قرقرى قريقر كما قيل فى سفرجل سفيرج وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم ينلها تغيير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل فى زجاجة زجيجة * فرعان الاول * اذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك منعت الصرف لان ألفها للتأنيث وان سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتى المرأتين فى لغة كنانة صرفت لان ألفها حينئذ منقلبة وليست للتأنيث * الثانى اذا رخمت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازه فقلت يا حبلى ثم سميت به صرفت

وقوله ومعرفة أى علمية وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها ألف أى زائدة وقوله وهذا القول تقريب أى لانه ليس فيه تعيين ما يستقل بالمنع وتعيين ما يمنع مع العلمية وما يمنع مع الوصفية ولا بيان الشروط المعتبرة فى بعضها (قوله كعمرو ويزيد ومروان) نشر على ترتيب اللف (قوله كارطى) اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر (قوله وسبعة) وهى ما كانت احدى علتيه العلمية (قوله فألف التأنيث) خرج غيرها كالالف الاصلية فى نحو مرمى وألف الالحاق فى نحو أرطى وعلباء وألف التكثير فى نحو قبعثرى نعم ألف الالحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصرف مع العلمية كما سيأتى (قوله مطلقا) حال من الضمير فى منع العائد على المبتدا لا من المبتدا لانه ممنوع عند الجمهور وان جوزه سيبويه (قوله كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط ووقع فعل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كيفما وقع ألف التأنيث منع صرف الذى حواه كذا فى الفارضى وخالد لكن مقتضى كلام الشارح أن ضمير وقع للاسم الذى حوى ألف التأنيث وتقدير الجواب على هذا كيفما وقع امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع فى كلام البعض ما لا ينبغى (قوله كذكرى) مصدر ذكر وقوله كرضوى بفتح الراء علم جبل بالمدينة (قوله اسما كما مر) فيه ان جرحى وأصدقاء وصفان الا أن يقال انهما غلبت عليهما الاسمية (قوله لانها لازمة لما هى فيه) هذا مسلم بالنسبة لالف التأنيث المقصورة دون الممدودة لانها على تقدير الانفصال كالتاء كما سيذكره المصنف بقوله

وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا

فتأمل (قوله ففى المؤنث بالالف الخ) أى ففيه فى الحقيقة فرعيتان احداهما من جهة اللفظ وهى الاولى والثانية من جهة المعنى وهى الثانية (قوله كحذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء بعدها تحتية وهى القطعة الغليظة من الارض كما فى القاموس (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف احدى الخشبتين المعترضتين على الدلو كالصليب وهما عرقوتان قاله الجوهرى (قوله هكذا) أى لازمة وكذا هكذا الآتى (قوله فى التصغير) متعلق بعوملت (قوله معاملة خامس أصلى) أى فنالها تغيير التصغير حيث حذفت لمراعاة حصول صيغة فعيعل ويدل على أن ذلك مقصود مقابلته بما ذكره بعده من حكم التاء ثم (قوله زجيجة) بتشديد الياء لان زجاجة رباعى وتصغير الرباعى يكون على فعيعل كما يأتى (قوله اذا سميت بكلتا) قال الاسقاطى يريد كلتا المرفوعة اه قال شيخنا ولعله أخذ هذا القيد من قول الشارح من قولك قامت الخ لكن فيه ان التعليل يقتضى أن المراد كلتا بالالف سواء المرفوعة كما فى مثاله أو المنصوبة كما فى رأيت كلتا جاريتيك على اللغة الفصحى اه أى أو المجرورة كما فى مررت بكلتا جاريتيك على اللغة الفصحى أيضا وهذا هو المتجه وبه جزم البعض وانما اقتضى التعليل ذلك لانه يقتضى أن المدار على كون الالف للتأنيث (قوله وان سميت بها من قولك الخ) قال الاسقاطى يريد كلتا المنصوبة بالياء اه قال شيخنا وفيه أن التعليل يقتضى أن المجرورة مثلها اه أى لانه يقتضى أن المدار على كون الالف منقلبة عن الياء (قوله فى لغة كنانة) أى الذين يعاملون كلا وكلتا معاملة المثنى وان أضيفا الى ظاهر فقوله فى لغة كنانة راجع لقوله أو كلتى المرأتين فقط (قوله عند من أجازه) تقدم أن الراجح منع ترخيمه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير اذ ليس لهم فعلى ألفه منقلبة (قوله فقلت يا حبلى) أى بحذف ياء النسب للترخيم

ثم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لما ذكرت فى كلتا) أى من أن الالف منقلبة فليست للتأنيث لكن انقلابها هنا عن واو وثم عن ياء (قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف للعلمية على الوزن وزيادة الالف والنون اهـ خالد وفعلان بفتح الفاء تخرج غيره كخمصان كما يأتى وفى حاشية الجامى للعصام الالف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون الامع فعلانة بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة (قوله بالعطف على الضمير فى منع) وجاز العطف عليه لوجود الفصل بالمفعول ويحتمل أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من النسخ وكأن النسخة التى وقعت للبعض فيها ويمنع بصيغة المضارع فاعترض بأن المناسب لعبارة المصنف السابقة أن يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصيغة الماضى نعم عبر الشارح فيما يأتى بالمضارع فالاعتراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله فى وصف) حال من زائدا (قوله سلم الخ) شرط فيه فى العمدة وشرحها شرطا ثانيا وهو أصالة الوصفية ويمكن أن يرجع قول المصنف الآتى وألغين عارض الوصفية الى هذا أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه الى هذا ما فرعه بقوله فالادهم الخ لان تفريع بعض الامثلة والاوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اهـ سم والاحتراز بهذا الشرط عما عرضت فيه الوصفية نحو مررت برجل صفوان قلبه أى قاس (قوله من أن يرى) اما علمية فجملة بتاء تأنيث ختم مفعول ثان أو بصرية فهى حال بناء على مذهب الناظم من جواز وقوع الماضى حالا خاليا من قد كما فى قوله تعالى أوجاؤكم حصرت صدورهم (قوله وندمان من الندم) وأما ندمان من المنادمة فمصروف لان مؤنثه ندمانة كما يأتى (قوله وهذا متفق على منع صرفه) أى بين النحاة على غير لغة بنى اسد وليس المراد متفق عليه بين العرب حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بانه ينافى ما سيأتى فى الشارح من أن بنى أسد تصرف كل ما كان على فعلان لالتزامهم فى مؤنثه فعلانة بالتاء فاحفظ ذلك (قوله نحو لحيان) أى كرجمر (قوله وهذا فيه خلاف) فمن لم يشترط لمنع صرف فعلان الا انتفاء فعلانة منعه من الصرف وهو ما مشى عليه فى النظم ومن اشترط وجود فعلى لتحقيقا صرفه (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبى حيان ان الصحيح فيه صرفه لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به اهـ فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب فتنبه (قوله أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الميم وهى الحشفة وآدر بالمد الكبير الانثيين (قوله كمؤنث أرمل) وهو أرملة والارمل الفقير (قوله ندمان من المنادمة) وهو الموافق للشارب فى فعله واحترز بقوله من المنادمة عن ندمان من الندم فان مؤنثه ندمى وفعله ندم وفعل الاول نادم (قوله أجز) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الالفاظ المستثناة يجب فى مؤنثها فعلى أو يقال عبر بأجز دون أوجب نظرا للغة بنى أسد الآتية وهذه الابيات التى للمصنف بقطع النظر عن تذييل المرادى يحتمل أن تكون من الوافر المجزو وأن تكون من الهزج لكن التذييل يعين الاول ان تعين كونه من الاول لان قوله فيه على لغة بوزن مفاعلتن لا بوزن مفاعيلن هذا وقد نظم الالفاظ الاثنى عشر التى فى نظم المصنف الشارح الاندلسى مع زيادة تفسيرها فقال

كل فعلان فهو أنثاه فعلى * غير وصف النديم بالندمان
ولذى البطن جاء حبلان أيضا * ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا * ن لذى قوة على الجملان
ثم صحيان ان حوى اليوم صحوا * ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا * ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان للذى قل لحما * ثم نصران جاء فى النصرانى
ثم مصان فى اللئيم وفى لحـ * ـيان رحمن يفقد النوعان

ونظمت ما زاده المرادى مع التفسير فى بيت ينبغى وضعه قبل البيت الاخير فقلت

ولذى ألية كبيرة أليا * ن وخمصان جاء فى الخمصان

لما ذكرت فى كلتا (وزائدا فعلان) رفع بالعطف على الضمير فى منع أى ومنع صرف الاسم أيضا زائدا فعلان وهما الالف والنون (فى وصف سلم * من أن يرى بتاء تأنيث ختم) أما لان مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم وهذا متفق على منع صرفه واما لانه لا مؤنث له نحو لحيان الكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا لانه وان لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لان باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة والتقدير فى حكم الوجود بدليل الاجماع على منع صرف أكمر وآدر مع انه لا مؤنث له ولو فرض له مؤنث لامكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره واحترز من فعلان الذى مؤنثه فعلانة فانه مصروف نحو ندمان من المنادمة وندمانة وسيفان وسيفانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله

أجز فعلى لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا
وصوجانا وعلانا * وقشوانا ومصانا
وموتانا وندمانا * واتبعهن نصرانا

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة فى خمصان وأليان فى كبش أليان أى كبير الالية فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله وزد فيهن خمصانا على لغة وأليانا فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل والصحيان اليوم الذى لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم اما ندمان من الندم فغير مصروف اذ مؤنثه ندمى وقد مر والنصران واحد النصارى ﴿تنبيهات * الاول﴾ انما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه أما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء فانهما فى بناء يخص المذكر كما أن ألفى حمراء فى بناء يخص المؤنث وانهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع أن الاول من كل من الزيادتين ألف والثانى حرف يعبر به عن المتكلم فى أفعل ونفعل فلما اجتمع فى نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف وانما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق وفرعية فى اللفظ وهى الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ فى الصفة لانها كالمصدر فى البقاء على الاسمية والتنكير ولم يخرجها الاشتقاق الى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها الى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما فى رجل عدل ودرهم ضرب الامير فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعدا لها عن معناه فكان كالمفقود فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا لا مع تحقق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء فى المؤنث نحو ندمانة فاشبهت الزيادة فيه بعض الاصول فى لزومها فى حالتى التذكير والتأنيث وقبول علامته فلم يعتد بها ويشهد لذلك أن قوما من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بالفى حمراء فلم تمنع من الصرف * الثانى فهم من قوله زائدا فعلان أنهما لا يمنعان فى غيره من الاوزان كفعلان بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما فى غيره بالفى التأنيث * الثالث ما تقدم من أن المنع بزائدى فعلان لشبههما بالفى التأنيث فى نحو حمراء هو مذهب سيبويه وزعم المبرد

(قوله واستدرك) أى زيد وقوله فذيل الشارح المرادى أبياته بقوله أى جعل قوله المذكور ذيلا لابيات المصنف (قوله خمصان) يقال رجل خمصان البطن وخميصه أى ضامره (قوله والصوجان البعير اليابس الظهر) فى القاموس فى فصل الصاد المهملة من باب الجيم الصوجان كل يابس الصلب من الدواب والناس ونخلة صوجانة يابسة اه وقال فى فصل الضاد المعجمة من باب الجيم الضوجان الصوجان اه فعلم أنه بالصاد المهملة والضاد المعجمة وبالجيم وعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله والعلان) أى بعين مهملة كما فى القاموس (قوله وقيل الرجل الحقير) وفى القاموس امرأة علانة جاهلة وهو علان (قوله والقشوان) بقاف وشين معجمة (قوله الرقيق الساقين) الذى فى خط الشارح الدقيق بالدال وفى القاموس القشوان الدقيق الضعيف وهى بهاء اه (قوله والمصان) بالصاد المهملة كما فى القاموس (قوله والجامد لا يحتاج الى ذلك) أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعتين لالفى التأنيث فى نحو حمراء) بناء على أن الهمزة تسمى ألفا وهو صحيح وعلى أنهما مع الالف قبلها للتأنيث ولا نظير له اذ ليس لنا علامة تأنيث بحرفين والمنقول عن سيبويه وغيره أن الهمزة بدل من ألف التأنيث وأن الاصل حمرى بوزن سكرى فلما قصد والمد زادوا قبلها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف احداهما يناقض الغرض المطلوب اذ لو حذفوا الاولى لفات المد أو الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الاولى مخل بالمد فقلبوا الثانية همزة وقيل ان الاولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بانه يفضى الى وقوع علامة التأنيث حشوا اه زكريا ويمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة فى قوله لالفى التأنيث بالنسبة الى الالف الاولى لادنى ملابسة (قوله والثانى) أى من كل منهما وذلك الثانى هو الهمزة فى نحو حمراء والنون فى نحو سكران (قوله كما سبق) أى من أن الصفة فرع الجامد (قوله والمصدر بالجملة صالح لذلك) أى لما ذكر من نسبة الحدث الى الموصوف اذا وقع نعتا أو حالا أو خبرا وانما قال بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن معناه) أى المصدر وقوله فكان أى اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أى من أجل كون الاشتقاق فيما ذكر غير مؤثر لضعفه المتقدم بيانه كان نحو الخ (قوله مع تحقق ذلك) أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو ندمان) أى بمعنى المنادم (قوله لا تخص المذكر) لوجودها مع المؤنث كندمانة (قوله فى لزومها الخ) فيه نشر على ترتيب اللف لان اللزوم راجع الى قوله لا تخص المذكر وقبول علامة التأنيث راجع الى قوله وتلحقه التاء فى المؤنث (قوله ويشهد لذلك) أى لكون صرف نحو ندمان لضعف فرعية اللفظ فيه من الجهة المتقدمة وهذا أوضح مما ذكره شيخنا والبعض (قوله فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بالفى حمراء) أى فى الاختصاص بواحد من المذكر والمؤنث وفى عدم لحوق التاء (قوله لشبههما بالفى التأنيث) ان قلت هلا اكتفى فى المنع بزيادتهما كالفى التأنيث قلت المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه وكان فى المغنى انما شرطت العلمية أو الوصفية لان الشبه بالفى التأنيث انما يتقوم باحداهما اه أى

أنه امتنع لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بالفى التأنيث (ووصف أصلى ووزن أفعلا * ممنوع) بالنصب على الحال من وزن أفعلا أى حال كونه ممنوع (تأنيث بتا كأشهلا) أى ويمنع الصرف أيضا اجتماع الوصف الاصلى ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء اما لان مؤنثه فعلاء كأشهل أو فعلى كأفضل أو لانه لا مؤنث له كأكمر وآدر فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلى ووزن أفعل فان وزن الفعل به أولى لان فى أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم فكان ذلك أصلا فى الفعل لان ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى فان أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فان مؤنثه أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لان تاء التأنيث لا تلحقه وأجاز الاخفش منعه لجريه مجرى أحمر لانه صفة وعلى وزنه نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لان يعقوب حكى فيه سنة رملاء واحترز بالاصلى عن العارض فانه لا يعتد به كما سيأتى

﴿تنبيهان * الاول﴾ مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه وأدابر وهو الذى لا يقبل نصحا فان مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة أما أرمل فواضح وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا الى ذكرهما اذ لم يدخلا فى كلام الناظم فانه علق المنع على وزن أفعل وانما ذكرهما فى شرح الكافية لانه علق المنع على وزن أصلى فى الفعل أى الفعل به أولى ولم يخصه بافعل ولفظه فيها

وصف أصلى ووزن أصلا * فى الفعل تأتى به ان توصلا

ولهذا احترز أيضا من يعمل ومؤنثه يعملة وهو الجمل السريع * الثانى الاول تعليق الحكم على وزن الفعل الذى هو به أولى لا على وزن افعل ولا الفعل مجردا ليشمل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فانه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبيطر ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فان كل واحد منها وان كان أصلا فى الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به اه (وألغين عارض الوصفية كأربع) فى نحو مررت بنسوة أربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب

لا يتحقق فى الواقع الالف علم أو صفة (قوله امتنع) أى فعلان لكون النون بعد الالف مبدلة من ألف التأنيث فكما لا ينصرف حمراء لا ينصرف سكران واستدل على الابدال بقولهم بهرانى وصنعانى فى النسب الى بهراء وصنعاء وأجيب بان النون بدل من الواو والاصل بهراوى وصنعاوى وأيضا المذكر سابق على المؤنث لا العكس (قوله لكونهما زائدتين الخ) ان أرادوا مطلق الزيادة ورد عليهم عفريت وان أرادوا خصوص الالف والنون سألناهم عن علة الخصوصية فلا يجدون معدلا عن التعليل بانهما لا يقبلان الهاء فيرجعون الى ما اعتبره البصريون كذا فى المغنى لا يقال هلا اكتفى فى علة المنع بالزيادة كما اكتفى بالف التأنيث لانا نقول المشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه على أن فى المغنى أن تعليل منع صرف نحو سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لالفى التأنيث ولهذا قال الجرجانى ينبغى أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة (قوله لا للتشبيه بالفى التأنيث) أى وان استلزم كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء شبههما بالفى التأنيث فى الزيادة وعدم قبول الهاء اذ فرق بين اعتبار الشئ وحصوله بدون اعتبار ولهذا عبر صاحب الهمع فى علة منعهما عند الكوفيين بقوله كونهما زائدتين لا يقبلان الهاء من غير ملاحظة الشبه بالفى التأنيث اه (قوله ووصف) معطوف على الضمير فى منع أو مبتدأ خبره محذوف على وزان ما مر فى زائدا وقول خالد انه معطوف على زائد لا يجرى على الصحيح من أن المعطوفات بحرف غير مرتب على الاول (قوله على الحال من وزن) وقال خالد من أفعل قال الفارضى لانه علم على اللفظ اه وشرط مجئ الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن المضاف بان يقال ووصف أصلى وأفعل أى هذا الوزن (قوله كأشهلا) الشهلة فى العين أن يشوب سوادها زرقة (قوله فان وزن الفعل به أولى) علة لما يفيده سابقه من مدخلية وزن أفعل فى منع صرف الوصف المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض علة لمحذوف تقديره وانما نسب هذا الوزن للفعل لان الخ ففيه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن الى الفعل حتى يقال وانما نسب الخ وفى بعض النسخ فانه وزن الفعل به أولى وهو أوضح فتأمل (قوله لان فى أوله) اعترضه شيخنا والبعض بان فيه ظرفية الشئ فى نفسه فكان الاولى اسقاط فى ويمكن دفعه بان المراد بالاول ما قابل الآخر فيكون من ظرفية الجزء فى الكل (قوله على معنى فى الفعل) وهو التكلم (قوله فكان ذلك) أى وزن أفعل (قوله فان أنث بالتاء الخ) محترز قوله ممنوع تأنيث بتا (قوله لضعف الخ) علة لانصرف (قوله لان تاء التأنيث) أى المتحركة بحركة اعرابية فلا يرد المتحركة بحركة بنية فى نحو هند تقوم (قوله وأجاز الاخفش منعه) أى نحو أرمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أى قليل المطر والنفع كما فى القاموس وحينئذ قد يقال الكلام فى أرمل بمعنى فقير الا أن يجاب بان تقارب المعنيين كاتحادهما فتأمل (قوله وأباتر) من البتر وهو القطع وأدابر من الادبار ضد الاقبال (قوله من يعمل) بوزن يفرح الجمل النجيب المطبوع ويقال للناقة النجيبة المطبوعة يعملة كما فى القاموس (قوله الذى هو) أى الفعل به أى الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور) أى الذى الفعل به أولى وان لم يكن فى حال التصغير على وزن أفعل (قوله أبيطر) مضارع بيطر اذا عالج الدواب قاموس (قوله وجدل) بفتح الدال وتكسر الصلب الشديد وندس كعضد وكتف السريع الاستماع لصوت خفى والفهم كذا فى القاموس (قوله وألغين عارض الوصفية) هذا تصريح بمفهوم قوله أصلى اه مرادى واضافة عارض الوصفية من اضافة الصفة

وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظرا لما عرض له من الوصفية وأيضا فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لان فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أي ذليل فانه منصرف لعروض الوصفية اذ أصله الارنب المعروف (وعارض الاسمية) أي وألغ عارض الاسمية على الوصف فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الاصلي ولا ينظر الى ما عرض لها من الاسمية (فالادهم القيد لكونه وضعه في الاصل وصفا انصرافه منع) نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية ﴿تنبيه﴾ مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظرا الى الاصل وطرحا لما عرض من الاسمية (وأجدل) للصقر (وأخيل) لطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وأفعى) للحية (مصروفة) لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدل وهو الشدة ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان ولا في أفعى من الايذاء لعروضه عليهن (وقد ينلن المنعا) من الصرف لذلك وهو في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل لانهما من الجدل ومن الخيول كما مر وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور ايذائها فاشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله كان العقيلين يوم لقيتهم * فراخ القطا لاقين أجدل بازيا وقول الآخر ذريني وعلمي بالامور وشيمتي * فما طائري يوما عليك بأخيلا وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب واللغة المشهورة منعها من الصرف لانها صفات استغني بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجريا مجرى الصفات الا أن الصرف لكونه الاصل يجار جع اليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فانه خروج عن الاصل فلا يصار اليه الا بسبب قوي (ومنع عدل

تخفيف

الى الموصوف أو بمعنى من ومثلها اضافة عارض الاسمية (قوله وصفت به) أي في قولهم مررت بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفية) بخلاف أرمل بمعنى فقير فانه متأصل الوصفية (قوله وكذلك أرنب) انظر هل تلحقه تاء التأنيث أولا وقد يؤخذ الثاني من اقتصاره في علة انصرافه على عروض الوصفية تحرره (قوله فالادهم الى آخر البيت) تفريع على قوله وعارض الاسمية وما قاله البعض غير مستقيم (قوله القيد) عطف بيان على الادهم من تفسير الاخفى بالاجلى كما تقول البر القمح والعقار الخمر سندوبي (قوله وأرقم) مثله أبطح وهو مسيل واسع فيه دقاق الحصى وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو أرض خشنة فيها حجارة ورمل وطين مختلطة وذكر سيبويه أن العرب لم تختلف في منع صرف هذه الستة أعني أدهم وأسود وأرقم وأبطح وأجرع وأبرق اه مرادي ويخالفه ما سيأتي في الشرح من أن بعض العرب يصرف الثلاثة الاخيرة (قوله كالخيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن خالد (قوله الشقراق) فيه لغات ذكرها في القاموس منها الشقراق كقرطاس والشرقرق كسفرجل قال وهو طائر معروف مرقط بخضرة وحمرة وبياض ويكون بارض الحرم (قوله لانها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع) أي وفي الحال وانما اقتصر الشارح على نفي وصفيتها في الاصل لانه المعتبر فهي أسماء في الاصل والحال كما في التوضيح قال شيخنا وتبعه البعض وبهذا فارقت نحو أربع فان أربع اسم في الاصل وصف في الحال وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية ولكن يتخيل فيها الوصفية وكان منع صرف أربع أحق من منع صرفها الا أنه لم يرد فيه ورد فيها فقبل اه وعلى هذا يكون قول المصنف وأجدل الخ كلاما مستقلا لا مفرعا على قوله وألغين عارض الوصفيه لان هذه الاسماء لم تعرض لها الوصفية غاية الامر أن الوصفية تخيل فيها فالعارض لها تخيل الوصفية لا نفس الوصفية اذ لا يلزم من تخيل شئ تحققه وحينئذ كان الاولى للشارح في تعليل صرفها أن يقول بدل قوله لعروضه أي لمح الوصفية عليهن لتجردها عن الوصفية وأسا وان تخيلت فيها ثم ما مر عن شيخنا والبعض من توجيه عدم منع صرف أربع مع أنها أحق بالمنع من نحو أجدل لا يصح توجيها بل هو تقرير للسؤال فتأمل (قوله لما يلمح) عبارة الفارضي وغيره لما يتخيل (قوله من الجدل) بسكون الدال (قوله وقد ينلن) أي يعطين (قوله لذلك) أي للوصفية الملموحة المنضمة الى وزن أفعل فيكون أجدل بمعنى شديد وأخيل بمعنى متلون وأفعى بمعنى مؤذ كل ذلك على سبيل التخيل (قوله فلا مادة لها في الاشتقاق) أي ليس لها مادة يتأدى اشتقاقها منها وقيل من فوعان السم أي حرارته فاصل أفعى أفوع فدخله القلب المكاني ثم قلبت الواو ألفا وقيل من فعوة السم أي شدته وعليه فلا قلب مكانيا (قوله كان العقيلين) بضم العين وقوله لاقين بنون الاناث أي فراخ القطا وقوله أجدل أي صقرا وبازيا صفته من بزى عليه اذا تطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي الطير المشهور ويكون عطفا على أجدل بحذف العاطف للضرورة قاله العيني وزكريا (قوله ذريني) أي دعيني والواو بمعنى مع والشيمة الطبيعة والاخيل الشقراق والعرب تتشاءم به يقال هو أشأم من أخيل قاله العيني وزكريا (قوله بعروض الوصفية الخ) أي بعروض تخيل الوصفية ليوافق ما قدمناه فتفطن (قوله وأكلب) مقتضى سياقه أنه اسم جنس جامد لكن قد يوصف به عروضا لا أصالة مثل أرنب ولم أقف على الجنس المسمى به بعد مراجعة القاموس وغيره فانظره (قوله الا أن الصرف الخ) يعني أن صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو أجدل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صيغتها الاصلية لغير قلب أو

مع وصف معتبرة في لفظ مثنى وثلاث وأخر) منع مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره وفي لفظ متعلق به أي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين أحدهما المعدول في العدد الى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث والثاني في أخر المقابل لآخرين أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرها وأما الوصف فلان هذه الالفاظ لم تستعمل الا نكرات اما نعتا نحو أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع واما حالا نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع واما خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصد التأكيد لا لافادة التكرير ولا تدخلها أل قال في الارتشاف واضافتها قليلة وذهب الزجاج الى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الاصل الى افادة معنى التضعيف ورد بانه لو كان المانع من صرف أحاد مثلا عدله عن لفظ واحد وعن معناه الى معنى التضعيف للزم أحد أمرين اما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كأبنية المبالغة وأسماء الجموع واما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق وأيضا كل ممنوع من الصرف لابد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى ومن شرطها أن تكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل لا يتأتى ذلك في أحاد الا أن تكون فرعية في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار وفي المعنى بلزوم الوصفية وكذا القول في أخواته واما أخر فهو جمع أخرى أنثى آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضا العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لانه من باب أفعل التفضيل فحقه أن

تخفيف أو الحاق أو معنى زائد فخرج نحو أيس مقلوب يئس ونخذ باسكان الخاء مخفف نخذ بكسرها وكوثر بزيادة الواو الحاقا له بجعفر ورجيل بالتصغير لزيادة معنى التحقير وفائدته تخفيف اللفظ وتمحضه للعلمية في نحو عمر وزفر لاحتماله قبل العدل للوصفية وهو تحقيق ان دل عليه غير منع الصرف وتقديري ان لم يدل عليه الا منع الصرف قاله الحفيد ثم هو باعتبار محله أربعة أقسام لانه اما بتغيير الشكل فقط كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي أل وهو سحر وأمس وكذا أخر في قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بالزيادة والنقص وتغيير الشكل كحذام ومثلث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعت عدل (قوله والثاني في أخر) الأولى اسقاط في لان الموضع الثاني نفس أخر وقوله المقابل آخرين سيأتي محترزه في التنبيه الاول وهو صريح في أن أخر وصف لجماعة الاناث لان أخر جمع أخرى وانه ضد آخرين الذي هو وصف لجماعة الذكور لان آخرين جمع آخر وأما نحو فعدة من أيام أخر فلتأوله بالجماعات (قوله معدولان عن واحد واحد) أي لان المقصود التقسيم ولفظ المقسوم مكرر أبدا نحو جاء القوم رجلا رجلا فلما وجدنا أحاد غير مكرر لفظا مع أن المقصود التقسيم كما علمت حكمنا بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت بمعناه الا واحد واحد فحكم بانه أصله وكذا يقال في الباقي أفاده الدماميني (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فأحاد وموحد معدولان الخ لانه في قوة أن يقال أما العدل فلان أحاد الخ أي أما بيان العدل فأحاد الخ وأما بيان الوصف الخ ولو قال الوصفية لكان أوضح (قوله لم تستعمل الا نكرات اما نعتا الخ) أي فتكون أوصافا أصالة قال السيد الوصفية في ثلاث مثلا أصلية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل الا وصفا فكذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوصفية في أسماء العدد واحد واثنان الخ أصلية (قوله اما نعتا الخ) علم منه ما صرح به الفارضي من انه لابد أن يتقدمها شيء (قوله وانما كرر الخ) أي فلا يرد أن مثنى يفيد التكرير فأي فائدة في اعادته وقوله لا لافادة التكرير أي لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله بمثنى الأول (قوله ولا تدخلها أل) وادعى الزمخشري انها تعرف فقال يقال فلان ينكح المثنى والثلاث قال أبو حيان ولم يذهب اليه أحد وكما لا تعرف لا تؤنث فلا يقال مثناة مثلا قاله الفارضي (قوله وذهب الزجاج الخ) المعدول عنه على مذهبه الى أحاد وموحد واحد والى ثناء ومثنى اثنان وهكذا كما سيشير اليه الشارح بخلافه على المذهب الأول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كأبنية المبالغة) نحو ضراب فانه تغير عن ضارب لافادة معنى جديد وهو التكثير (قوله وأسماء الجموع) ليس المراد بها أسماء الجموع المعروفة كقوم ورهط اذ لا تغيير فيها بل المراد الجموع نفسها فالاضافة للبيان أفاده زكريا فالجمع تغير عن الواحد لافادة معنى جديد وهو التعدد (قوله ترجيح أحد المتساويين) أي في التغيير لافادة معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدود في العدد وبالآخر غيره كأبنية المبالغة والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الشرط المذكور للفرعية في المعنى وهو كونها من غير جهة الفرعية في اللفظ وقوله الا أن تكون الخ أي لان الجهة على ما ذكره الزجاج واحدة وهي العدل (قوله عن واحد المضمن معنى التكرار) يعني واحد المكرر أي عن واحد واحد زكريا (قوله بمعنى مغاير) أي باعتبار الحال والا فمعنى آخر في الاصل أشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل أشد تأخرا في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد دماميني (قوله أما الوصف فظاهر) لانه اسم تفضيل بمعنى مغاير باعتبار الحال وبمعنى أشد تأخرا باعتبار الاصل كما مر وعلى كل فهو وصف والظاهر أن صوغه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ من خماسي شذوذا (قوله عن ذي الالف واللام) أي عن ذي الالف واللام ولا ينافي ذلك انه نكرة فكيف يكون معدولا عن

لايجمع الامقرونا بال والتحقيق أنه معـدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه وذلك ان آخر من باب
أفعل التفضيل فحقه أن لايثنى ولا يجمع ولا يؤنث الامع الالف واللام أو الاضافة فعدل فى تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ
آخر الى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب مايراد به من المعنى فقيل عندى رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء أخر
فكل من هذه الامثلة صفة معدولة عن آخر الا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل الا فى أخر لانه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون
وليس فيه مايمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فان فيها أيضا ألف التأنيث فلذلك خص أخر بنسبة اجتماع الوصفية

والعدل اليه واحالة منع
الصرف عليه فظهر أن
المانع من صرف أخر
كونه صفة معدولة عن
آخر مرادا به جمع المؤنث
لان حقه أن يستغنى فيه
بأفعل عن فعل لتجرده من
أل كما يستغنى بأكبر عن
كبر فى قولهم رأيتها مع
نساء أكبر منها * تنبيهان
* الاول * قد يكون أخر
جمع أخرى بمعنى آخرة
فيصرف لانتفاء العدل
لان مذكرها آخر
بالكسر بدليل وأن عليه
النشأة الاخرى ثم الله
ينشئ النشأة الآخرة فليست
من باب أفعل التفضيل
والفرق بين أخرى أنثى
آخر وأخرى بمعنى
آخرة أن تلك لاتدل على
الانتهاء ويعطف عليها
مثلها من جنسها نحو
جاءت امرأة أخرى
وأخرى وأما أخرى بمعنى
آخرة فتدل على الانتهاء
ولا يعطف عليها مثلها
من جنس واحد وهى
المقابلة للاولى فى قوله
تعالى قالت أولاهم
لاخراهم اذا عرفت ذلك

فكان ينبغى ان يحترز عن هذه كما فعل فى الكافية فقال ومنع الوصف وعدل اخرا * مقابلا لآخرين انه
فاحصرا * الثانى اذا سمى بشئ من هذه الانواع الثلاثة وهى ذوالزيادتين وذوالوزن وذوالعدل بقى على منع الصرف لان الصفة لما ذهبت
بالتسمية خلفتها العلمية (ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لاربع فليعلما) يعنى ما وازن مثنى وثلاث من الفاظ العدد المعدول من واحد
الى اربع فهو مثلهما فى امتناع الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد واحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع وهذه
الالفاظ الثمانية

معرفة لانه لايلزم فى المعدول عن الشئ أن يكون بمعناه من كل وجه خلافا للفارسى دماميني (قوله الامقرونا
بال) أى أو مضافا الى معرفة (قوله والتحقيق الخ) فأخر على الاول معدول عن الأخر وعلى هذا عن آخر
بالافراد والتذكير ولعل وجه كون هذا القول هو التحقيق تطابق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيرا
فتدبر (قوله عما كان يستحقه) أى عن استعمال كان يستحقه بدليل قوله من استعماله الخ وقوله بلفظ
ما للواحد المذكر الاضافة للبيان أى بلفظ هو اللفظ الذى للواحد المذكر هكذا ينبغى تقرير عبارته لا كما
قررها البعض وكلامه صريح فى أن المعدول عنه الاستعمال المذكور مع انه لفظ الواحد المذكر فلو قال
والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من لفظ الواحد المذكر لكان أخصر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال
من لفظ أو من ما أى حالة كون لفظ الواحد المذكر لم يتغير معناه الذى هو الواحد المذكر (قوله وذلك) أى
وبيان ذلك (قوله أو الاضافة) أى الى معرفة (قوله فعدل فى تجرده) أى فى حالة هى تجرده الخ * فان قلت
يجوز أن يكون بتقدير الاضافة * قلت لا لان المضاف اليه لايحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا
نقله الدماميني عن الرضى وانظر وجه عدم جواز اظهاره ولعله كونه يؤدى الى وصف النكرة بالمعرفة فى
نحو مررت بنساء ونساء أخر لكن يرد أنه بمعنى مغايرات فلا تفيده الاضافة تعريفا الا أن يقال كونه
بمعناه لايقتضى أنه فى حكمه من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام المضمر اذ
المعنى عدل فى تجرد آخر عن لفظه الى لفظ المثنى والمجموع والمؤنث زكريا ولعل نكتة الاظهار طول الفصل
(قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع هذه الصيغ توصف بمنع الصرف وان لم يظهر أثره الا فى
المعرب بالحركات فمنع الصرف عنده لايختص بالمعرب بالحركات بل المختص به ظهور أثره كذا فى سم
(قوله فان فيها أيضا ألف التأنيث) أى وهى تستقل بالمنع فاعتبرت لانها أوضح من الوصفية والعدل كما فى
زكريا (قوله مرادا به جمع المؤنث) حال من آخر بفتح الهمزة وفى هذا القيد دفع لما أورد من أن آخر
يصلح للواحد والمثنى والجمع وأخر لايصلح الا للجمع فكيف يكون معدولا عنه ووجه الدفع أنه معدول عن
آخر بمعنى الجماعة لامطلقا (قوله بدليل وأن عليه الخ) مرتبط بقوله بمعنى آخرة ووجه الدلالة أنه وصف
النشأة فى هذه الآية بالأخرى وبالآخرة فى الآية الثانية وذلك يدل على ان معناهما واحد (قوله والفرق)
اى من جهة المعنى (قوله مثلها من جنسها) فلا يقال عندى رجل وحمار آخر ولا وامرأة أخرى كذا قال شيخنا
فالمراد بالجنس الصنف (قوله ولا يعطف عليها مثلها) لان الانتهاء الحقيقى لايتعدد بخلاف معنى المغايرة
فيتعدد سم (قوله مقابلا لآخرين) بفتح الخاء بمعنى مغايرين ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقوا بهم
واحترز به عن آخر مقابل آخرين بكسر الخاء فى نحو يجمع الله الأولين والآخرين وقوله فاحصرا اى
احصر منع صرف أخر فى أخر المقابل لآخرين بفتح الخاء (قوله خلفتها العلمية) فاذا نكر بعد ان سمى به
فذهب الخليل وسيبويه الى انه لاينصرف لانك رددته الى حال كان لاينصرف فيها وذهب الاخفش الى
انه ينصرف لان الوصفية قد انتقلت عنه بالعلمية وسيأتى ذلك (قوله ووزن) اى موازن كما أشار اليه الشارح
وقوله كهما فيه جر الكاف للضمير وتقدم انه شاذ فالاولى جعلها اسما بمعنى مثل مضافا الى الضمير وقوله
من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الخبر اى حالة كونه مأخوذا من واحد وقول شيخنا

متفق عليها ولهذا اقتصر عليها قال في شرح الكافية وروي عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك وظاهر كلامه في التسهيل انه سمع فيها خماس أيضا واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب * أحدها انه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها * الثاني لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين * الثالث انه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل قال الشيخ أبو حيان والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد الى عشرة وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ﴿تنبيه﴾ قال في التسهيل ولا يجوز صرفها يعني أخر مقابل آخرين وفعال ومفعل في العدد مذهوبا بها مذهب الاسماء خلافا للفراء ولا مسمى بها خلافا لابي علي وابن برهان ولا منكرة بعد التسمية بها خلافا لبعضهم اه أما المسئلة الاولى فالمعنى أن الفراء أجاز ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا وخالفه غيره وهو الصحيح وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها

(وكن لجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنع كافلا)

كافلا خبر كن وبمنع متعلق بكافلا وكذا لجمع ومفاعل مفعول بمشبه يعني ان مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أي في كون أوله مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال

انه بيان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) اى على ورودها عن العرب بدليل ما يأتى (قوله الى عشرة) الغاية داخلة بقرينة ما سبق وما يأتى وقولهم الصحيح ان الغاية بالى خارجة محله اذا لم تقم قرينة على دخولها واما قول شيخنا السيد الغاية خارجة ولذا عبر بالى واما العشرة فغير مسموع صوغ فعال ومفعل منها كما قاله العصام فهو مخالف لما فى الشرح (قوله وحكى أبو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار) ولم يتعرضا لسماع موحد الى معشر ولهذا الخبر حكايتهما عن حكاية أبى عمرو الشيبانى (قوله مذهوبا بها مذهب الاسماء) اى المنكرة أو الجامدة على الوجهين الآتيين عاجلا فى كلام الدمامينى وعلى الاول اقتصر فى الهمع (قوله خلافا للفراء) أى فانه زعم أن هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل والتعريف بنية أل وانه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الاسماء المنصرفة وظاهر تقريرهم المذكور عن الفراء أن يقال انها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات وأنها فى حالة المنع معارف وكلام المصنف يقتضى أن الفراء يرى أنها حال منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وأنها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير دمامينى ورد قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات (قوله ولا مسمى بها خلافا لابى على وابن برهان) أى لان الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية وما نقله عن ابى على وابن برهان نقله فى التصريح عن الاخفش وأبى العباس وغيرهما وعبارته وقال الاخفش فى المعانى وأبو العباس انه لو سمى بمثنى أو أحد أخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسى وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بناء ينصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسى فى التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم فى الحالين جميعا اه ووجه الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف اه (قوله فالمعنى أن الفراء الخ) مراد الشارح تصوير الذهاب بها مذهب الاسماء واما ما نقله البعض عن البهوتى واقره من أنه لما كان كلام التسهيل يقتضى أن الفراء يوجب صرفها لكونه جوازا مقابلا للمنع وهو يقتضى الوجوب مع أن مذهب الفراء فى الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتاج الشارح الى بيانه بقوله فالمعنى الخ فيرد بأن الجواز الذى قالوا انه يقتضى الوجوب هو جواز الشئ شرعا بعد امتناعه شرعا لا مطلق الجواز فى مقابلة مطلق المنع كما فى هذا المقام الا ترى أنه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل ايجاب الفراء صرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) اى فى قوله اذا سمى بشئ من هذه الانواع الخ (قوله لجمع) اعترض بأن الجمعية ليست شرطا كما صرح به السيوطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى الشروط المذكورة فى الشرح منع صرفه وان فقدت الجمعية فكان الأولى أن يقول للفظ ويجاب بان الجمع فى كلامه تمثيل لا تقييد بدليل قوله واسراويل الخ وانما آثر الجمع بالتمثيل لانه الغالب فى الوزنين (قوله مشبه مفاعلا) أى الحال كمساجد أو فى الأصل كعذارى اذ أصله عذارى بكسر الراء وتحريك الياء قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يأتى (قوله بمنع) أى لصرفه فصلته منع محذوفة لدلالة المقام عليها (قوله أى فى كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر وبقوله ثالثه ألفا غير عوض أى من احدى ياءى النسب تحقيقا أو تقديرا نحو عمان وشآم ونحو تهام وثمان وبقوله يليها كسر خرج نحو براكاء وتدارك وبقوله غير عارض خرج نحو تدان وتوان وبقوله أوسطها ساكن خرج نحو ملائكة وبقوله غير منوى به وبما بعده الانفصال أى بان يكونا غير ياءى النسب بان يكون الثالث غير ياء كمصابيح أو ياء من بنية الكلمة بان يكون سابقا على ألف التكسير ككرسى وكراسى خرج نحو رباحى وحوارى وجملة الشروط ستة كذا قال شيخنا وتبعه البعض وفيه أن هذه الامور المخرجة لم تدخل فى موضوع المسئلة حتى تخرج بهذه القيود لان موضوع المسئلة الجمع والامور المخرجة مفردات والجواب ما علم مما مر أن الجمع مثال

فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على

الجمعية فاستحق منع
الصرف ووجه خروجه
عن صيغ الآحاد العربية
أنك لا تجد مفردا ثالثه
ألف بعدها حرفان أو
ثلاثة الا وأوله مضموم
كعذافر أو ألفه عوض
من احدى ياءى النسب
اما تحقيقا كيمان وشآم
فان أصلهما يمنى وشامى
فحذفت احدى الياءين
وعوض عنها الالف
أو تقديرا كتهام وثمان
فان ألفهما موجودة
قبل وكأنهم نسبوا الى
فعل أو فعل ثم حذفوا
احدى الياءين وعوضوا
عنها الالف أو ما يلى
الالف غير مكسور
بالاصالة بل اما مفتوح
كبراكاء أو مضموم
كتدارك أو عارض الكسر
لاجل الاعتلال كتدان
وتوان ومن ثم صرف نحو
عبال جمع عبالة لان
الساكن الذى يلى الالف
فيه لاحظ له فى الحركة
والعبالة الثقل يقال ألقى
عبالته أى ثقله او يكون
ثانى الثلاثة متحرك الوسط
كطواعية وكراهية ومن
ثم صرف نحو ملائكة
وصيارفة او هو والثالث
عارضان للنسب منوى
بهما الانفصال وضابطه
ان لا يسبقا الالف
فى الوجود سواء كانا
مسبوقين بها كرباحى
وظفارى أو غير منفكين كحوارى وهو الناصر وحوالى وهو المحتال بخلاف نحو قارى
وبخاتى فانه بمنزلة مصابيح وقد ظهر من هذا ان زنة مفاعل ومفاعيل ليست الا لجمع او منقول من جمع كما سيأتى وقد دخل بذكر التقدير نحو

اى

لا قيد والمراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ) تعليل لقوله مما يمنع من الصرف الجمع الخ ولا حاجة لجعله تعليلا لمحذوف كما زعم البعض (قوله كعذافر) هو بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم من أسماء الاسد (قوله كيمان وشآم) بحذف الياء المخففة الساكنة لالتقاء الساكنين هى والتنوين (قوله فحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف) أى وفتحت همزة شآم لتناسب الالف (قوله أو تقديرا) قال شيخنا هو مسلم فى تهام اما ثمان ففيه ان الجوهرى قال انه منسوب حقيقة كما يأتى اه قال الدمامينى والذى دعاهم الى تقدير نسب نحو تهام سماعه مصروفا فانهم قالوا رأيت تهاميا بتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل ولم يجعلوه لجوار فى منع الصرف وجعل التنوين عوضا لانه ليس من المنقوص (قوله موجودة قبل) أى قبل ياء النسب (قوله وكأنهم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناظم لكن فى كلام الجوهرى ما يخالفه حيث قال وهو يعنى ثمان فى الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمنها ثم فتحوا أوله لانهم يغيرون فى النسب كما قالوا دهرى وسهلى وحذفوا منه احدى ياءى النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا فى المنسوب الى اليمن فتثبت ياؤه عند الاضافة كما تثبت ياء القاضى فتقول ثمانى نسوة وثمانى مائة كما تقول قاضى عبد الله وتسقط مع التنوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لانه ليس بجمع فيجرى مجرى جوار وسوار فى ترك الصرف وما جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكى وقوله فيجرى الخ تفريع على المنفى بالميم (قوله الى فعل) أى بفتح العين كما نسبوا الى يمن أو فعل أى بسكونها كما نسبوا الى شأم (قوله أو ما يلى الالف الخ) عطف على قوله وأوله مضموم وكذا ما يأتى (قوله كبراكاء) بالمد والهمز الثبات فى الحرب اه زكريا ومراده أنه ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى الجموع وان كان مما منع صرفه لالف التأنيث الممدودة (قوله كتدان وتوان) أصلهما تدانى وتوانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء وأعلا اعلال قاض (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل وجود غير كسر تالى الالف أصالة فى غير وزن منتهى الجموع (قوله لاحظ له فى الحركة) أى لانه ليس له أصل يرجع اليه فى ذلك بخلاف نحو دواب فان من دب والماضى أصل عينه التحريك (قوله متحرك الوسط) ينبغى حذف الوسط كما فى عبارة التصريح لان الثانى هو الوسط لا شئ له وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحرك ثانى الثلاثة فى غير وزن منتهى الجموع (قوله أو هو) أى الثانى وقوله للنسب أى تحقيقا كما فى رباحى وظفارى أو تقديرا كما فى حوارى وحوالى فالياء فيهما ملحقة بياء النسب لانهما سمعا مصروفين فقدر فيهما النسب وان لم يكونا منسوبين حقيقة وقوله منوى بهما الانفصال صفة لازمة لعارضان للنسب (قوله وضابطه) أى العروض للنسب أن لا يسبقا الالف فى الوجود بان سبقتهما الالف أو قارناها لبناء الكلمة على الجميع فالاول ما أشار اليه بقوله مسبوقين بها والثانى ما أشار اليه بقوله أو غير منفكين (قوله كرباحى) نسبة الى رباح بلد يجلب منه الكافور وظفارى نسبة الى ظفار بوزن قطام مدينة باليمن اه زكريا (قوله بخلاف قارى وبخاتى) أى ونحوهما ككراسى فالياء المشددة فى نحو قارى موجودة قبل ألف الجمع لانها وجدت فى المفرد نحو قرى وهو سابق على الجمع ﴿فائدة﴾ لو نسبت الى نحو قارى صرفت المنسوب لان هذه الياء الموجودة فى المنسوب اليه تحذف ويؤتى بياء النسب وهى لا تؤثر المنع كما قاله الدمامينى (قوله فانه بمنزلة مصابيح) أى فى سبق الثانى والثالث على الالف لا يقال ياء مصابيح لم تكن فى المفرد حتى تكون سابقة على ألف الجمع لانا نقول هى بدل ألف مصباح وللبدل حكم المبدل (قوله وقد ظهر من هذا) أى من عدم وجود مفرد عربى على زنة مفاعل أو مفاعيل بالشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما مر لمنقول من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الا أن يقال المراد من قوله سابقا أنك لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه اشارة الى وجود المفرد بالنقل فتأمل وقوله كما سيأتى أى فى قوله وان به سمى الخ فهو راجع للثانى فقط (قوله وقد دخل بذكر التقدير)

دواب فانه غير منصرف لان أصله دوابب فهو على وزن مفاعل تقديرا ﴿تنبيهات * الاول﴾ لافرق فى منع ماجاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميما نحو مساجد ومصابيح أولم يكن نحو دراهم ودنانير * الثانى اشتراط كسر ما بعد الالف مذهب سيبويه والجمهور قال فى الارتشاف وذهب الزجاج الى أنه لايشترط ذلك فاجاز فى تكسير هبى أن يقال هباى بالادغام أى ممنوعا من الصرف قال وأصل الياء عندى السكون ولولا ذلك لاظهرتها * الثالث اتفقوا على أن احدى العلتين هى الجمع واختلفوا فى العلة الثانية فقال أبو على هى خروجه عن صيغ الآحاد وهذا الرأى هو الراجح وهو معنى قولهم ان هذه الجمعية قائمة مقام علتين وقال قوم العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا فالتحقيق نحو أكالب وأراهط اذهما جمع أكلب وأرهط والتقدير نحو مساجد ومنابر فانه وان كان جمعا من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعنى أكالب وأراهط فكانه أيضا جمع جمع وهذا اختيار ابن الحاجب واستضعف تعليل أبى على بان أفعالا وأفعلا نحو أفراس وأفلس جمعان ولانظير لهما فى الآحاد وهما مصروفان والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه الاول ان أفعالا وأفعلا يجمعان نحو أكالب وأناعم فى أكلب وأنعام واما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان فقد جرى أفعال وأفعل مجرى الآحاد فى جواز الجمع وقد نص الزمخشرى على أنه مقيس فيهما * الثانى انهما يصغران على لفظهما كالآحاد نحو أكيلب وأنيعام وأما مفاعل ومفاعيل فانهما اذا صغرا ردا الى الواحد أو الى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران * الثالث ان كلا من أفعال وأفعل له نظير من الآحاد يوازنه فى الهيئة وعدة الحروف فافعال نظيره فى فتح أوله وزيادة الالف رابعة تفعال نحو تجوال وتطواف وفاعال نحو ساباط وخاتام وفعلال نحو صلصال وخزعال وافعل نظيره فى فتح أوله وضم ثالثه تفعل نحو تتفل وتنضب ومفعل نحو مكرم ومهلك على ان ابن الحاجب لوسئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه الابان له فى الآحاد نظيرا نحو طواعية وكراهية (وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا أجره كسارى) يعنى ماكان من الجمع الموازن مفاعل معتلا فله حالتان احداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار وغواش والاخرى

أى فى قوله نعتا الكسر ملفوظ أو مقدر (قوله هبى) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد التحتية الصبى الصغير والانثى هبية كذا فى القاموس (قوله ولولا ذلك لاظهرتها) أى بالفك لكونها متحركة حينئذ فكان يقال هبابى واعترضه بعضهم بان اجتماع المثلين فى كلمة يوجب الادغام وان كان أولهما متحركا كما فى دواب ونحوه وأجاب يس بان الياء لو ظهرت لقيل هبايا لما ستعرفه من قول المصنف

والمد زيد ثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد

وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * واذا قيل هبايا لم يحصل الادغام وفيه عندى نظر وان أقره غيره لعدم دخول نحو هبى فى قول المصنف والمد الخ لان ثالثه ليس مدا وان كان لينا (قوله وهو معنى قولهم الخ) أى الخروج أى مع الدلالة على الجماعة معنى قولهم الخ ولك أن تقول يحتمل قولهم المذكور أن العلة الثانية تكرار الجمع كما هو اختيار ابن الحاجب (قوله من أول وهلة) قال فى المصباح يقال لقيته أول وهلة أى أول كل شئ (قوله ولانظير لهما فى الآحاد) أى فلو كانت العلة الثانية الخروج عن صيغ الآحاد لمنعا من الصرف (قوله فلا يجمعان) أى جمع تكسير والا فقد يجمعان جمع تصحيح كقولهم فى نواكس نواكسون وفى أيامن أيامنون وكقولهم فى حدائد حدائدات وفى صواحب صواحبات قاله الشارح فى آخر باب التكسير (قوله فقد جرى أفعال وأفعل الخ) فان قلت هذا لايدفع الاعتراض لان هذا لايقتضى أن لهما نظيرا فى الآحاد قلت حاصل الجواب أن مرادنا بالخروج عن صيغ الآحاد الخروج عن صيغها لفظا وحكما وأفعال وأفعل لم يخرجا عن حكم الآحاد لجواز جمعهما كالآحاد وكذا يقال فى الجواب الثانى اه هندى (قوله وقد نص الزمخشرى الخ) أى فليس فى جمع أكلب وأنعام على أكالب وأناعم شذوذ حتى يضعف به الوجه الاول (قوله على أنه) أى الجمع على مفاعل (قوله وأنيعام) بالالف لما سيأتى فى قول الناظم كذاك ما مدة أفعال سبق الخ فلا يقال أنيعيم بقلب الالف ياء بل تبقى الالف (قوله أو الى جمع القلة) قال شيخنا لعله أراد ما يشمل جمعى التصحيح فانهما من جموع القلة فتقول فى تصغير مساجد مسيجدات (قوله الثالث) محصله عدم تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا باثبات نظائر لهما من الآحاد فى الهيئة وعدة الحروف وان لم تكن مبدوأة بالهمزة مثلهما فكان الاول تقديمه على الجوابين الاولين لان محصلهما تسليم خروجهما عن صيغ الآحاد لفظا وعدم اثبات خروجهما عنها حكما (قوله تجوال وتطواف) مصدران لجال وطاف وقيل لتجول وتطوف (قوله ساباط) هو سقيفة بين دارين تحتها طريق قاموس (قوله وخاتام) لغة فى الخاتم (قوله نحو صلصال) هو الطين مالم يجعل خزفا وخزعال بالخاء المعجمة فالزاى فالعين المهملة هو العرج يقال ناقة بها خزعال أى عرج (قوله نحو تتفل) بفوقيتين وفاء ولد الثعلب وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة شجر يتخذ منه السهام (قوله نحو مكرم ومهلك) مصدرا كرم وهلك ويجوز فى لام مهلك الفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله على أن ابن الحاجب لوسئل الخ) قد يقال يمكنه أن يعلل صرفه بأنه لم يتكرر لاتحقيقا وهو ظاهر اذهو جمع ملك من أول وهلة ولاتقديرا لانه ليس على وزن المكرر الذى هو مفاعل أو مفاعيل لتحرك الوسط فى الثلاثة التى بعد الالف سم بايضاح (قوله منه) صفة لذا أو حال منه وكذا قوله كالجوارى وضمير منه للجمع المتقدم وقوله كسارى أى أجراؤه كاجراء سارى أو حالة كونه كسارى (قوله يعنى ماكان الخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجوارى أن ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى

أن تقلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى فالاول يجرى فى رفعه وجره مجرى قاض وسار فى حذف يائه وثبوت تنوينه نحو ومن فوقهم غواش والفجر وليال عشر وفى النصب مجرى دراهم فى سلامة آخره وظهور فتحته نحو سيروا فيها ليالى * والثانى يقدر اعرابه ولا ينون بحال ولا خلاف فى ذلك وهذا خرج من كلامه بقوله كالجوارى ﴿تنبيهات * الاول﴾ اختلف فى تنوين جوار ونحوه فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف وذهب المبرد والزجاج الى انه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وذهب الاخفش الى انه تنوين صرف لان الياء لما حذفت تخفيفا زالت صيغة مفاعل وبقى اللفظ كجناح فانصرف والصحيح مذهب سيبويه وأما جعله عوضا عن الحركة فضعيف لانه لو كان عوضا عن الحركة لكان التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى أولى لان حاجة المتعذر الى التعويض أشد من حاجة المتعسر ولا لحق مع الالف واللام كما لحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم وأما كونه للصرف فضعيف أيضا اذ المحذوف فى قوة الموجود والا لكان آخر ما بقى حرف اعراب

لا يجرى كسارى فى حذف حرف العلة وثبوت التنوين بل يبقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعنى فاتيانه بالعناية المقتضية تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا لا ينافى ما سيذكره الشارح من خروج نحو العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كما لا يخفى على ذى بصيرة واغفله البعض عما ذكرنا زعم أن فى كلام الشارح تناقضا لاقتضاء أول كلامه دخول القسمين فى النظم واقتضاء آخر كلامه خروج الثانى منه وأنه كان الاولى حذف يعنى (قوله أن تقلب ياؤه ألفا) أى بعد قلب الكسرة قبلها فتحة كما يأتى (قوله نحو عذارى) جمع عذراء بالمد وهى البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها وأصلهما عذارى ومدارى بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى اتباعا الفتحة ما قبل الالف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اه تصريح والذى فى شرح الشارح على التوضيح أن مدارى جمع مدراء أى كحمراء وهى المنتفخة الجنبين وفى القاموس ما يوافقه وذكر أن الفعل مدر كفرح فهو أمدر وهى مدراء ودال مهملة (قوله فى حذف يائه الخ) تنوين أى لا فى جميع الوجوه فان جره بفتحة مقدرة وتنوينه عوض بخلاف نحو قاض فانه بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين صرف كما سينبه عليه الشارح (قوله والفجر وليال) فليال مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل نيابة عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع تقديرا أى بحسب الاصل (قوله فى سلامة آخره) أى من الحذف (قوله وهذا خرج من كلامه) أى من منطوق كلامه فلا ينافى دخوله فى كلامه مفهوما أعنى أن حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا قال الشارح فى أول عبارته يعنى كما أوضحناه سابقا (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الاكثر على أن الاعلال مقدم على منع الصرف لكون سببه وهو الثقل أمرا ظاهرا محسوسا بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفعل وهى خفيفة فاصل جوار على هذا جوارى بالتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت ثم خيف رجوع الياء فاتى بالتنوين عوضا عنها وخرجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فاصل جوار على هذا جوارى بترك التنوين لصيغة منتهى الجمع فحذفت ضمة الياء للثقل ثم الياء تخفيفا ثم أتى بالتنوين عوضا عنها فعلم أن سبب الحذف على الاول التقاء الساكنين وعلى الثانى التخفيف وعليه بنى الشارح السؤال والجواب الآتيين (قوله عوض عن حركة الياء) أى وحصل التعويض قبل حذف الياء بدليل قوله ثم حذفت الياء وهذا بناء على أن منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله على مذهب المبرد جوارى بترك التنوين حذف ضمة الياء لثقلها وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما (قوله لان الياء لما حذفت تخفيفا) أى لا لالتقاء الساكنين فهو مبنى على تقديم منع الصرف على الاعلال (قوله لان حاجة المتعذر الخ) وجهه أن العامل فى كل من المنقوص والمقصور طالب أثرا وقد ظهر الاثر مع المنقوص فى الجملة لظهوره حالة النصب ولم يظهر فى المقصور أثر بالكلية فكان أولى بالتعويض وبهذا سقط ما يقال كان الظاهر عكس الاولوية لان التعويض يقتضى حذف شئ واقامة غيره مقامه والمقصور لم يظهر فيه أثر حتى يقال حذف وعوض عنه التنوين بخلاف المنقوص فان الحركات تظهر فى لفظه لكن ثقل بعضها فترك وعوض عنه التنوين أفاده البهوتى (قوله ولا لحق مع الالف واللام كما لحق الخ) أى بجامع أن كلا من تنوين الترنم وتنوين نحو جوار على مذهب المبرد عوض عن شئ فتنوين الترنم عوض عن مدة الاطلاق وتنوين نحو جوار عوض عن حركة الياء قال البعض تبعا لشيخنا كان الاولى أن يقول الشارح ولا لحق مع الالف واللام لانه عنده عوض عن الحركة والحركة تجامع الالف واللام اه ولعل وجهه أن قياس العوض على المعوض عنه أقرب من قياسه على تنوين الترنم فتأمل ثم قال البعض وقد يقال هذا اللازم جار على القول بانه عوض عن الياء بل هو أظهر فيه بان يقال لو كان عوضا عن الياء لالحق مع الالف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم بجامع أن كلا منهما عوض عن حرف اه وقد يجاب بان التنوين

والللازم كما لا يخفى منتف فان قلت اذا جعل عوضا عن الياء فناسب حذفها أولا قلت قال فى شرح الكافية لما كانت ياء المنقوص قد تحذف
تخفيفا و يكتفى بالكسرة التى قبلها وكان المنقوص الذى لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزا فى الادنى ثقلا ليكون لزيادة
الثقل زيادة أثر اذ ليس بعد الجواز الا اللزوم انتهى * واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل
الناظم فى شرح الكافية وقال الشارح ذهب المبرد الى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه فى الشعر وحكموا له فى جوار
ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء فى الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو
بعيد لان الحذف لالتقاء ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله * الثانى ما ذكر من تنوين جوار ونحوه فى الرفع والجر متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره أبو على من أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا ينون ولا تحذف ياؤه وانه يجر بفتحة ظاهرة وهم وانما قالوا ذلك فى العلم وسيأتى بيانه * الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلامة جره فتحة مقدرة على الياء لانه غير منصرف وانما قدرت مع خفة الفتحة لانها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل وقد ظهر أن قوله كسار انما هو فى اللفظ فقط دون التقدير لان سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لانه منصرف وقد تقدم أول الكتاب (واسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع) اعلم ان سراويل اسم مفرد أعجمى
جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة لما عرفت أن بناء
مفاعل ومفاعيل لا يكونان فى كلام العرب الا لجمع أو منقول من جمع فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه
بهما وذلك بان لا تكون ألفه عوضا عن احدى ياءى النسب ولا كسرة ما يلى ألفه عارضة ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك فى مفرد
عربى كما مر ولما وجد مفرد أعجمى وهو سراويل لم يمكن الا منعه من الصرف وجها واحدا خلافا لمن زعم أن فيه وجهين الصرف ومنعه
والى التنبيه على ذلك أشار بقوله * شبه اقتضى عموم المنع * أى عموم منع الصرف فى جميع الاستعمال خلافا لمن زعم غير ذلك ومن النحويين
من زعم أن سراويل عربى وانه فى التقدير جمع سروالة سمى به المفرد

هنا ليس لمحض العوضية عن الياء بل لعوضيته عنها ومنع عودها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه وكان
كضد الياء التى تجامع الالف واللام فناسب أن لا يجامع الالف واللام فاحفظه فانه دقيق (قوله واللازم) يعنى
أولويه التعويض عن حركة الالف فى نحو موسى وعيسى والحاق التنوين مع الالف واللام وقوله فيهما مرتبط
باللازم والضمير للقضيتين المتقدمتين أعنى قوله لكان التعويض الخ وقوله ولالحق الخ (قوله اذ المحذوف)
وهو الياء فى قوة الموجود أى فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديرا (قوله فان قلت الخ) مبنى السؤال
والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال كما مر (قوله فناسب حذفها) أى على سبيل الوجوب بقرينة
أن الجواب يفيد تعليل حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف تخفيفا) يفيد أن حذف ياء المنقوص غير
واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا فى الادنى وفيه نظر فان أراد المقرون بأل فليس الكلام فيه اهـ سم
على أن المقرون بأل يستوى فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الشارح ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد
مخالفا لسيبويه فى الساكن الذى ردف الياء فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو
التنوين المقدر فى كل ممنوع من الصرف وموافقا له فى ان المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا لاجله
الياء) أى بعد حذف حركتها المقدرة استثقالا كما ذكر بابا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدر (قوله
وانه يجر بفتحة ظاهرة) أى و يرفع بضمة مقدرة على الياء الموجودة فيقال جاء جوارى بياء ساكنة وقوله وانما
قالوا ذلك فى العلم أى فى المنقوص العلم كقاض علم امرأة وقوله وسيأتى بيانه أى فى شرح قول المصنف
وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم يضمر لانه لو أضمر لرجع الضمير الى خصوص الفتحة المقدرة
على الياء نيابة عن الكسرة فيتدافع مع قوله فاستثقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها فليس فى قوله مع خفة الفتحة
اظهار فى مقام الاضمار (قوله واسراويل) خبر شبه وبهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن
كذا قال خالد وتبعه شيخنا والبعض وفيه مسامحة لان الظاهر أن شبه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد
أعجمى) زاد الفارضى نكرة مؤنث وقال فى القاموس السراويل فارسية معربة وقد تذكر ثم قال والسراوين
بالنون والشروال بالشين أى المعجمة لغة (قوله لما عرفت الخ) أى وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله
أو منقول من جمع) وهو ما سمى به من هذا الجمع (قوله فحق ما وازنهما) أى فحق اسم الجنس الذى وازن
مفاعل أو مفاعيل وكأنه تفريع على قوله منع من الصرف لشبهه بالجمع فى الصيغة المعتبرة صرح به توطئة
لقوله اذا تم شبهه الخ (قوله وذلك) أى تمام شبهه بهما بان لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق
ما وازنهما أن يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمعية اذا تم شبهه بهما واسم الاشارة يرجع الى تمام شبهه بهما
وكذا الضمير فى قوله ولما وجد (قوله خلافا لمن زعم الخ) هو ابن الحاجب حيث قال فى الكافية وسراويل اذا
لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل انه أعجمى حمل على موازنه وقيل عربى جمع سروالة واذا صرف فلا اشكال
اهـ وفى التوضيح ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اهـ قال الحفيد
لا وجه لانكاره لان ابن الحاجب ثقة وقد نقله (قوله وانه فى التقدير الخ) أى يقدر أن سراويل كان جمع
سروالة فنقل من الجمعية الى تسمية المفرد به وسيأتى وجه آخر فى معنى العبارة (قوله سمى به المفرد) أى أطلق

وردبان سروالة لم يسمع وأما قوله * عليه من اللؤم سروالة * فمصنوع لا حجة فيه وذكر الاخفش أنه سمع من العرب
من يقول سروالة وبرد
هذا القول أمران
أحدهما أن سروالة لغة
فى سراويل لانها بمعناه
فليس جمعا لها كما ذكره
فى شرح الكافية والآخر
أن النقل لم يثبت فى أسماء
الاجناس وانما ثبت فى
الاعلام ﴿تنبيهات *
الاول﴾ قال فى شرح
الكافية وينبغى أن يعلم
أن سراويل اسم مؤنث
فلو سمى به مذكر ثم صغر
لقيل فيه سريبيل غير
مصروف للتأنيث
والتعريف ولولا التأنيث
لصرف كما يصرف
شراحيل اذا صغر فقيل
شريحيل لزوال الصيغة
منتهى التكسير * الثانى
شذ منع صرف ثمان
تشبيها له بجوار نظرا لما فيه
من معنى الجمع وان ألفه
غير عوض فى الحقيقة
قال فى شرح الكافية
ولقد شبه ثمانيا بجوار من
قال يحدو ثمانى مولعا
بلقاحها * حتى هممن
بزيغة الارتاج والمعروف
فيه الصرف لما تقدم
وقيل هما لغتان (وان به
سمى أو بما لحق * به
فالانصراف منعه يحق)
يعنى أن ما سمى به من
مثال مفاعل أو مفاعيل
تحققه منع الصرف سواء
كان منقولا من جمع محقق
كمساجد اسم رجل أو مما
لحق به من لفظ أعجمى
مثل سراويل وشراحيل أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن قال الشارح

اسم جنس على هذه الآلة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله ورد بان سروالة لم يسمع) اعترض بانه لا يصلح رد القول بانه جمع سروالة تقديرا لان تقدير كونه جمعا لسروالة لا يستلزم سماع سروالة وانما يصلح رد القول بانه جمع سروالة تحقيقا كما حكاه السندوبى وغيره وعبارة السندوبى وقيل انه جمع سروالة تقديرا أو تحقيقا بناء على سماع سروالة كما نقل عن أهل اللغة اهـ ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله فى التقدير بحسب الاصل (قوله عليه من اللؤم سروالة) تمامه * فليس يرق لمستعطف * والضمير فى عليه للمذموم واللؤم الدناءة فى الاصل والخساسة فى الفعل زكريا (قوله فمصنوع) أى من كلام المولدين (قوله وذكر الاخفش) رد للرد ولرده له احتاج الى رد آخر فقال ويرد هذا القول أى القول بان سراويل جمع سروالة فى التقدير أمران الخ وحاصل الاول أنا لا نسلم أن سروالة وان كانت مسموعة مفرد سراويل بل هى لغة فيه فلا يصح كونه فى التقدير جمع سروالة وحاصل الثانى أنه لو كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد لاستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو منتف لان الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كما فى مدائن واذا انتفى اللازم انتفى الملزوم وهو أنه كان فى التقدير جمعا فسمى به المفرد هذا هو اللائق فى تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الامر الثانى مبنى على تسليم أنه جمع سروالة غير مسموعة وأن توجيهه هنا بما لا ينبغى على من لولاه ما راح ولا جاء لم يتم نسأل الله العافية وكيف يليق تسليم كونه جمع سروالة ومنع تسمية المفرد به مع أن الغرض ليس الا منع كونه جمع سروالة لانه المتنازع فيه لا منع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها فتدبر بقى أنه قد يبحث فى الامر الاول بمنع أن سروالة بمعنى سراويل بل هى بمعنى قطعة خرقة كما فى الرضى وفى الثانى بان اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم فى النقل التحقيقى دون التقديرى الذى كلامنا فيه الا أن يجاب بان معنى قوله فى التقدير بحسب الاصل كما مر ايضاحه فتنبه (قوله اسم مؤنث) وانما لم تلحقه تاء التأنيث عند تصغيره لان من شرط لحاقها المؤنث تأنيثا معنويا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سيأتى فى قول المصنف

واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثى كسن

(قوله سريبيل) أصله سريويل فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله للتأنيث) أى لكون اللفظ مؤنثا وضعا كزينب (قوله لزوال الصيغة منتهى التكسير) أى مع عدم ما يخلفها فى المنع بخلاف الاول (قوله يحدو ثمانى الخ) الحدو سوق الابل والغناء لها ومولعا بفتح اللام حال من الضمير فى يحدو من أولع بالشئ أغرى به واللقاح بفتح اللام ماء الفحل وأما بكسرها فجمع لقحة وهى الناقة التى تحلب وليس مرادا هنا والزيغة بفتح الزاى الميلة والارتاج بالكسر من أرتجت الناقة اذا أغلقت رحمها على الماء والمعنى من شدة طربهن من الحدو هممن بميلهن عن الارتاج كذا فى العينى (قوله من لفظ أعجمى) بيان لما لحق أى من اسم جنس مفرد أعجمى (قوله وشراحيل) مقتضى سياقه أنه اسم جنس مثل سراويل لا علم ولم يذكر فى القاموس الا أنه علم فتدبر (قوله أو لفظ) هكذا فى النسخ بالجر عطفا على لفظ الاول أو على جمع قال البعض والصواب النصب عطفا على منقولا لان العلم المرتجل مقابل للعلم المنقول لا أن الثانى منقول عن الاول اهـ بايضاح وهو تصويب فى غير محله لامكان تصحيح عبارة الشارح بجعل قوله أو مما لحق به عطفا على منقولا وجعل من فيه تبعيضية لا صلة النقل وجعل قوله أو لفظ عطفا على لفظ الاول والمعنى أو كان ما سمى به من مثال مفاعل أو مفاعيل بعض ما لحق بالجمع من اسم جنس أعجمى أو لفظ ارتجل للعلمية ويرجح هذا أنه عليه يكون اللفظ المرتجل للعلمية داخلا فيما لحق بالجمع فيكون مما شمله قول المصنف * وان به سمى أو بما لحق * الخ بخلافه على نصب لفظ عطفا على منقولا فانه يكون هذا القسم زائدا على كلام المصنف فينافى تصدير الشارح العبارة بالعناية فمض على هذا التحقيق والله ولى العناية * ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعلمية أعجميا لئلا ينافى ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون فى العربية الا جمعا أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حينئذ فى قوله من لفظ أعجمى لانا نقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الاعجمى اسم الجنس المفرد الاعجمى (قوله مثل هوازن) كذا فى

نسخ

والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الاول اه قال المرادي قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح اه (والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معديكربا) قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين أحدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول وهذا شروع في الثاني وهو سبعة أقسام كما مر الاول المركب تركيب المزج نحو بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسما واحدا لا باضافة ولا باسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر الا اذا كان معتلا فانه يسكن نحو معديكرب لان ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فجعلوا المزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معديكرب ونحوه وان كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعادية وقد يضاف أول جزأي المركب الى ثانيهما فيستصحب سكون ياء معديكرب ونحوه تشبيها بياء دردبيس فيقال رأيت معديكرب ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء في النصب مع الافراد تشبيها بالالف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد ويعامل الجزء الثاني معاملته لو كان منفردا

نسخ وهي ظاهرة وفي نسخ أخرى مثل كشاجم بشين معجمة ثم جيم واعترض عليها بان كشاجم بضم الكاف اسم الشاعر المعروف وأجيب بانه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر مفتوح الكاف غير اسم الشاعر (قوله والعلة في منع صرفه) أي ما سمي به من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية) هذه العلة الاولى قاصرة على ما سمي به من الجمع كمساجد علم رجل ولا تشمل نحو سراويل وشراحيل ولا نحو هوازن وكشاجم وأمل العلة في هذين القسمين ما قاله البعض من وجود صيغة منتهى الجمع قبل العلمية وبعدها (قوله أو قيام العلمية مقامها) أي أو ما فيه من الصيغة مع قيام علميته مقام جمعيته التي كانت له أو جمعية غيره (قوله التعليل الثاني) هو ما فيه من الصيغة مع قيام العلمية مقام الجمعية وقوله دون الاول هو ما فيه من الصيغة مع اصالة الجمعية (قوله لذهاب الجمعية) أي بالعلمية التي خلفت الجمعية ثم زالت بلا اخلاف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه رد لتعليل المبرد الصرف بذهاب الجمعية (قوله والعلم) مفعول لمحذوف يفسره المذكور بالللزوم أي اقصد العلم امنع صرفه فهو على حد زيدا أكرم أخاه (قوله مركبا تركيب مزج) أي غير عددي وغير مختوم بويه كما يؤخذ من قوله نحو معديكربا على ما يأتي (قوله ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير) هو ما احدى علتيه الوصفية وهو ثلاثة وما منع صرفه لعلة واحدة وهو اثنان (قوله والثاني ما لا ينصرف الخ) ضابطه ما احدى علتيه العلمية (قوله بل ينزل عجزه الخ) التعريف للمركب المزجي المعرب فلا اعتراض بان المركب العددي والمختوم بويه والمركب من الاحوال والظروف مركبات مزجية مع أن التعريف لا يصدق عليها أفاده شيخنا السيد (قوله منزلة تاء التأنيث) أي في أن الاعراب على العجز وما قبله ملازم لحالة واحدة وهي الفتح الا في نحو معديكرب كما سيذكره الشارح (قوله ولذلك) أي للتنزيل المذكور وقوله فانه يسكن أي يبقى على سكونه (قوله بان سكنوا) الباء سببية متعلقة بمزيد تخفيف أو تصوير به للجعل المذكور وقوله ونحوه كقالي قلا اسم موضع وقوله وان كان مثلها أي الياء (قوله وقد يضاف أول جزأي المركب) أي المزجي سواء كان آخر صدره ياء أولا فأل للعهد الذكري لكنه بعد الاضافة لا يسمى مركبا مزجيا لان الاضافي قسيم المزجي فتسميته مزجيا باعتبار حالته الاخرى أعني حالة مزجه واعلم أن هذه الاضافة لفظية لا معنوية لان بك مثلا ليس اسما لشئ أضيف اليه بعل حتى تظهر ثمرة الاضافة المعنوية بل هو بمنزلة الراء من جعفر فلا فرق في المعنى بين الاضافة وعدمها ولا فائدة لها الا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لان المتضايفين كالشئ الواحد ولا ينافيه حصول هذه الفائدة بالمزج لان فائدة الشئ قد تحصل بغيره أيضا (قوله فيستصحب سكون الخ) أي في الاحوال الثلاثة وقيل تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر (قوله تشبيها بياء دردبيس) أي بجامع أن كلا من الياءين وسط وان كان دردبيس كلمة تحقيقا ومعديكرب كلمة تنزيلا ودردبيس اسم للداهية والعجوز الفانية وخرزة للحب قاله في القاموس (قوله ولان من العرب من يسكن مثل هذه الياء الخ) المتبادر أن ذلك على سبيل الجواز لا الوجوب وان نقله البعض عن البهوتي وأقره وقوله مع الافراد أي عدم التركيب كقوله * ولو أن واش باليمامة داره * وقوله تشبيها بالالف أي في نحو الفتى بجامع أن كلا حرف علة وقوله ما كان جائزا في الافراد معنى جوازه في الافراد أن بعض العرب يجيز التسكين والفتح حال النصب وان كان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن اللفظ في حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن يوجب التسكين معنى جوازه في الافراد أن اللفظ في حد ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كما هو لغة بعض العرب والتسكين كما هو لغة بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثاني الخ) معطوف على يضاف فمعاملة الجزء الثاني المذكور على لغة اضافة صدره الى عجزه كما قاله المرادي وقوله معاملته أي معاملة نفسه

فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لان فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الاول بما تقتضيه
العوامل نحو جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز ويقال في حضرموت هذه حضرموت ورأيت حضرموت ومررت
بحضرموت لان موتا ليس فيه من التعريف سبب ثان وكذلك كرب في اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه حينئذ

فيقول في الاضافة هذا
معد يكرب فيجعله مؤنثا
وقد يبنيان معا على
الفتح مالم يعتل الاول
فيسكن تشبيها بخمسة
عشر وانكر بعضهم هذه
اللغة وقد نقلها الاثبات
وتقدم الكلام على ذلك
في باب العلم ﴿تنبيهان
الاول﴾ أخرج بقوله
معد يكرب بماختم بويه
لانه مبنى على الاشهر
ويجوز ان يكون لمجرد
التمثيل وكلامه على
عمومه ليدخل على لغة
من يعربه ولا يرد على
لغة من بناه لان باب
الصرف انما وضع للمعربات
وقد تقدم ذكره في باب
العلم * الثانى احترز
بقوله تركيب مزج عن
تركيبي الاضافة والاسناد
وقد تقدم حكمهما في باب
العلم واما تركيب العدد
نحو خمسة عشر فمحتم
البناء عند البصريين
وأجاز فيه الكوفيون
اضافة صدره الى عجزه
وسيأتي في بابه فان سمى به
ففيه ثلاثة اوجه أن
يقر على حاله وأن يعرب
اعراب مالا ينصرف وأن
يضاف صدره الى عجزه
وأما تركيب الاحوال
والظروف نحو شغر بغر
و بيت بيت وصباح مساء اذا سمى به أضيف صدره الى عجزه و زال التركيب هذا رأى سيبويه
وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كذلك حاوى زائدى فعلانا * كغطفان

ايها

في الصرف وعدمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) انما قال مع التعريف لان المركب لم يخرج عن العلمية بهذا الاعراب فهو معرفة وجزء المعرفة هنا كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصرفه) أي كربا حينئذ أي حين اذ أضيف اليه معدى قال الخبيصي من قدر كربا اسما للكربة منع صرفه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلاف بعلبك وقالى قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما للموضع أو مكان صرفه دماميني (قوله فيجعله مؤنثا) لو قال كابن الناظم يجعله مؤنثا لكان أولى لان جعله مؤنثا لا يتفرع على ماقبله بل هو سبب لما قبله (قوله تشبيها بخمسة عشر) تعليل لبناء الجزأين على الفتح والمعنى تشبيه النوع المتكلم فيه من المزجي وهذا النوع منه هو المعرب بنوع آخر منه ليس الكلام فيه وهو المبنى فلا ينافي كلامه أن المركب العددى من المزجي (قوله وقد نقلها الاثبات) جمع ثبت بفتح المثلثة
(١) وسكون الموحدة وهو الثقة (قوله أخرج بقوله معد يكرب الخ) فيه أن المثال لا يخصص اه سم وأجاب شيخنا بان الناظم كثيرا ما يستغنى بالتمثيل عن التقييد أي وقولهم المثال لا يخصص معناه أنه ليس نصا في التخصيص فلا ينافي أنه راجح فيه لقرينة كعادة الناظم فافهم (قوله لانه مبنى) أي على الكسر أما البناء فلان ويه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين (قوله ليدخل على لغة من يعربه) اعلم أن سيبويه لا يجوز فيه الا البناء على الكسر وأما الجرمي فجوز اعرابه اعراب مالا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا (قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم) أي ذكر المختوم بويه بما فيه من اللغات بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه لم يذكر فيه جواز الاضافة كغير المختوم بويه (قوله شغر بغر) بغين معجمة مفتوحة فيهما مع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شغر بغر أي متفرقين من أشغر في البلد أبعد وبغر النجم سقط لانهم بتفرقهم تباعد بعضهم عن بعض وسقطوا في الأماكن التى تفرقوا اليها أفاده الدماميني وهذا المثال والمثال الثانى لما ركب من الاحوال واما الثالث فلما ركب من الظروف الزمانية (قوله و بيت بيت) تقول هو جارى بيت بيت وأصله بيتا لاصقا البيت فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جارى من معنى الفعل فانه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف شرح الشذور (قوله وصباح مساء) تقول فلان يأتينا صباح مساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصد التخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أي صباحا مقترنا بمساء اه شرح الشذور وظاهره أن العاطف الذى تضمنه التركيب الواو وفي الرضى أنه الفاء لان الفاء للتعقيب فتفيد العموم اذ المعنى يأتينا صباحا فمساء عقبه بلا فصل الى مالا يتناهى فليراجع الرضي ومثال الظروف المكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها و بين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى و بين الثانية وحذف العاطف و ركب الظرفان يس (قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء) أي لحاله قبل التسمية به فالتركيب والبناء وجه واحد هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة اذا أعيدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور في قوله و زال التركيب وفي قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض والبهوتي فعليه الاثبات (قوله كذاك حاوى) أي علم حاوى زائدى فعلانا ﴿فائدة﴾ قال أبو الفتح اذا سميت رجلا ازان صرفته لان ألفه وان كانت زائدة فانها لما عاقبت ألف ذا التى هي عين جرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى به رجل فانه لا ينصرف لانه يبقى بعد اسقاط زائديه ثلاثة أحرف وهذا شئ يكون وضع الاسماء المعربة عليه وأما زان فانه يبقى بعد الحذف على حرف واحد نقله سم (قوله كغطفان) بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة اسم قبيلة من العرب سميت باسم

١ (قوله وسكون الموحدة الخ) الاقيس فيها الفتح وقد تسكن كما في شرح القاموس اه

وكاصبهانا) يعنى أن زائدى فعلان يمنعان مع العلمية فى وزن فعلان وفى غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان وقد نبه على التعميم بالتمثيل ﴿ تنبيهات ﴾ الاول ﴾ علامة زيادة الالف والنون سقوطهما فى بعض التصاريف كسقوطهما فى ردنسيان وكفران الى نسى وكفر فان كانا فيما لا ينصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا فان كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران ان قدرت أصالة التضعيف فالالف والنون زائدتان وان قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية مثال ذلك حسان ان جعل من الحس فوزنه فعلان وحكمه أن لا ينصرف وهو الا كثر فيه ومن شعره * ماهاج حسان رسوم المدام * ومظعن الحى ومبنى الخيام * وان جعل من الحسن فوزنه فعال وحكمه أن ينصرف وشيطان ان جعل من شاط يشيط اذا احترق امتنع صرفه وان جعل من شطن انصرف ولو سميت برمان فمذهب سيبويه والخليل الى المنع لكثرة زيادة النون فى نحو ذلك وذهب الاخفش الى صرفه لان فعالا فى النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة * الثانى اذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل مثال ذلك أصيلال فان أصله أصيلان فلو سمى به منع ولو بدل من حرف أصلى نون صرف بعكس أصيلال ومثال ذلك حنان فى حناء أبدلت همزته نونا * الثالث ذهب الفراء الى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك (كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر * وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظا أو تقديرا أما لفظا فنحو فاطمة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية فى معناه ولزوم علامة التأنيث فى لفظه فان العلم المؤنث لا تفارقه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف فى حبلى وصحراء فاثرت فى منع الصرف

أبيها تصريح (قوله وكاصبهانا) بفتح الهمزة وكسرها او بفتح الباء الموحدة عند اهل المغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بفارس سميت باسم أول من نزلها واصبه اسم فرس كذا فى التصريح قال فى القاموس وهى كلمة أعجمية وأصلها اسباهان أى الاجناد لانهم سكنوها وفى كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرها وأن الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلامة الزيادة الخ) فاذا جهل كل من زيادة الالف والنون وأصالتهما فسيبويه والخليل يمنعان الصرف لحوقا بالا كثر وغيرهما لا يحتم الزيادة الا بدليل اه حفيد (قوله فان كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر الى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لانه يلزم عليه أن يكون قوله فان كان قبلهما حرفان الخ منحصرا فيما اذا كانا فيما لا ينصرف وليس كذلك بدليل التمثيل بحسان وحينئذ فهو كلام مستقل (قوله ان قدرت أصالة التضعيف) أى اصالة ما حصل به التضعيف وهو الحرف الثانى قيل لبعضهم أتصرف عفان قال ان هجوته أى لانه حينئذ من العفونة لا ان مدحته أى لانه حينئذ من العفة (قوله ان جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض البعض عليها بان المناسب لقوله ان قدرت الخ أن يقول ان جعل وزنه فعلان الخ وان جعل وزنه فعال الخ باسقاط من الحس ومن الحسن غير ناهض كما لا يخفى ودعواه أن الكلام فيما لا ينصرف فلا يلائمه قوله من الحس ومن الحسن قد عرفت منعه وما يتبادر من العبارة من أن المتكلم بنحو حسان مخير فى الصرف وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سيأتى فى رمان من الخلاف لان فيه وجد المرجح لاحد الاعتبارين عند القائلين بصرفه والقائل بمنع صرفيه بخلاف نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لانه صفة والكلام فى الاعلام ولانه غير مضاعف وكلام الشارح فى المضاعف وقد يبحث فى العلة الاولى بان المراد شيطان المسمى به (قوله من شطن) أى بعد عن الحق وبابه قعد مصباح (قوله لان فعالا فى النبات أكثر) أى من فعلان بالضم (قوله مرمنة) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ رمنة والمعنى كثيرة الرمان كذا قال شيخنا وغيره وسها البعض فعكس وضبط شيخنا السيد مرمنة بفتح الميم أى الأولى والثانية ويؤيده ضبطه بالقلم هكذا فى النسخ الصحيحة من القاموس (قوله اذا أبدل من النون الزائدة لام الخ) حاصله أن النظر للاصل لا للطارئ اه سم أى فى الصورتين اللتين ذكرهما الشارح (قوله أصيلان) تصغير أصل على غير قياس اه تصريح والأصيل العشى كما فى القاموس (قوله صرف) لاصالة النون حينئذ لانها بدل من أصلى (قوله حنان) أى مسمى به لان الكلام فى العلم (قوله كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا جزء علم مؤنث كما فى أبى هريرة وأبى قحافة سم (قوله مطلقا) حال من الضمير فى الخبر (قوله وشرط منع العار) أى المؤنث العارى من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف مضاف أى فوق ذى الثلاث لان الاسم لا يرتقى فوق الأحرف الثلاثة وانما يرتقى فوق اسم آخر ذى أحرف ثلاثة كذا فى الشاطبى (قوله أو كجور) عطف على محل ارتقى وقوله أو سقر أو زيد عطفان على جور وقوله اسم امرأة حال من زيد (قوله وجهان) مبتدأ والمسوغ كونه فى معرض التقسيم وفى العادم خبر وتذكيرا مفعول العادم وسبق جملة فى محل نصب نعت تذكيرا وعجمة عطف على تذكيرا وكان عليه أن يزيد وتحرك الوسط الا أن يقال هو مأخوذ من قوله كهند (قوله فى معناه) أى فيه باعتبار وضعه لمعناه المشخص ففيه مسامحة (قوله ولزوم علامة التأنيث فى لفظه) اعترضه سم بانه مناف لما تقدم من الفرق بين ألف التأنيث وتائه حيث استقلت الأولى بالمنع دون الثانية بأن الأولى لازمة لما هى فيه دون الثانية وأجيب بان الألف لازمة مطلقا أى فى العلم وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تلزم فى العلم وكلامنا

بخلافها في الصفة وأما تقديرا ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل كعناق اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها اذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظا ممنوع من الصرف مطلقا أي سواء كان مؤنثا في المعنى أم لا زائدا على ثلاثة أحرف أم لا ساكن الوسط أم لا الى غير ذلك مما سيأتي نحو عائشة وطلحة وهبة وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لان الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرك الوسط كسقر ولظى لان الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الانباري فانه جعله ذا وجهين وما ذكره في البسيط من أن سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك أو يكون أعجميا كجور وماه اسمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتم المنع وحكى بعضهم فيه خلافا فقيل انه كهند في جواز الوجهين أو منقولا من مذكر نحو زيد اذا سمي به امرأة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب عيسى بن عمرو الجرمي والمبرد الى أنه ذو وجهين واختلف النقل عن يونس وأشار بقوله وجهان في العادم تذكيرا الى آخر البيت الى أن الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق من صرفه نظرا الى خفة السكون فانها قاومت أحد السببين ومن منع نظرا الى وجود السببين ولم يعتبر الخفة وقد جمع بينهما الشاعر في قوله

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد * ولم تسق دعد في العلب

﴿تنبيهات﴾ *الاول* ماذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور وقال أبو علي الصرف أفصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب الزجاج قبل والاخفش الى أنه متحتم المنع قال الزجاج لان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف وذهب الفراء الى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لانهم لا يردون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند * الثاني لا فرق في ذلك بين ما سكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الاعلال كدار * الثالث قال في شرح الكافية واذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ذكر ذلك سيبويه هذا لفظه وظاهره جواز الوجهين وأن الاجود المنع وبه صرح في التسهيل فقول صاحب البسيط في يد صرفت بلا خلاف ليس بصحيح * الرابع اذا صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيدة ويدية فان صغر بغير تاء نحو حريب وهي ألفاظ مسموعة انصرف * الخامس اذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فان كان ثلاثيا صرف

الآن في العلم (قوله بخلافها في الصفة) أي بخلاف التاء حالة كونها في الصفة كقائمة وقاعدة فانها لا تؤثر فيها لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها تصريح (قوله ففي المؤنث المسمى) من اضافة الوصف الى مرفوعه أي المؤنث مسماه وقول البعض أي المسمى به لان الكلام في اللفظ غفلة ناشئة عن توهم أن المسمى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل الخ فلا تكن من الغافلين (قوله وهبة) أي علما (قوله وأما المؤنث المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية والا فالتأنيث مطلقا راجع للفظ كما تقدم لان علامته الملفوظة أو المقدرة لفظية اهـ يس وأراد باللفظية أولا الظاهرة وثانيا الأعم فلا تناقض ومعنى كون المقدرة لفظية أنها ترجع للفظ والمراد المؤنث المعنوي من الاعلام لانها موضع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام الرابع) لان الاسم بالحركة خرج عن أعدل الاسماء وهو الثلاثي الساكن الوسط فصار كالرباعي في الثقل ولانها في النسب كالحرف الخامس فلو نسبت الى جمزى لقلت جمزي بحذف الألف لا غير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الحذف والقلب واو تقول في النسب الى حبلى حبلي أو حبلوي كما سيأتي دنوشري (قوله اسمي بلدين) ينبغي أن يقول اسمي بلدتين ليكون جور وماه مما نحن فيه وأما اذا جعلا اسمي بلدين كما ذكر ين فيكونان مثل نوح ولوط في الصرف (قوله أو منقولا من مذكر الخ) لي هنا بحث وهو أنه كيف يتحتم منع نحو زيد اذا سمي به مؤنث عند سيبويه والجمهور ولا يتحتم عندهم منع نحو هند مع عروض تأنيث الأول وأصالة تأنيث الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهلا جاز الوجهان في الأول كالثاني أو تحتم منع الثاني كالاول ومن هنا تظهر قوة مذهب عيسى بن عمرو الجرمي والمبرد فتأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلوا بقوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله وقال ادخلوا مصر فان مصر في الأصل اسم لمذكر وهو ابن نوح ثم نقل وجعل علما على البلدة وهي مؤنثة فصار كزيد المذكور وجوابه أنا لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم أنه مؤنث بل يجوز أن يكون قد لحظ فيه المكان دماميني (قوله كهند ودعد) مثلهما بنت وأخت علمي مؤنث كما سيأتي (قوله والمنع أحق) أي لوجود السببين (قوله لم تتلفع الخ) يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد (قوله الصرف أفصح) لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع اليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يردون اسم البلدة على غيرها) أي لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظي أي غالبا بخلاف أسماء الاناسي فانهم يوقعونه فيها كثيرا فاحتاجت الى التخفيف وانما قلنا أي غالبا لانهم قد يوقعونه في اسم البلدة (قوله أو الاعلال كدار) لان أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذ يد وان كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط اذ أصله يدي بالاسكان كما في الصحاح زكريا (قوله نحو حريب) تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حريب ونحوها مما سيأتي في التصغير (قوله انصرف) قال

الاسقاطي

الاسقاطى وتبعه غيره لعل المراد جوازا فيجوز المنع أيضا كهند اه وهو متجه ويستفاد من كلام الشارح أن ياء التصغير لم يعتدوا بها فى تصييره رباعيا والا كان متحتم المنع اتفاقا (قوله مطلقا) أى تحرك وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكره فى القوانين بعده وسكت عن كونه أعجميا أولا واستظهر البعض أنه لا فرق قال يس فان قلت لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمعنى مذكرين فاحتاجوا التقوية معنى التأنيث باقوى الامور القائمة مقام التاء وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه فى قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط اه (قوله وان كان زائدا على الثلاثة الخ) شرط فى التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط أن لا يسبق له تذكير انفرد به محققا أو مقدرا وأن لا يحتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم وأن لا يغلب استعماله قبل العلمية فى المذكر قال الدماميني فيصرف ان سبق له تذكير انفرد به محققا كدلال علم مذكر منقولا من مؤنث لانه فى الاصل مصدر أو مقدرا كحائض علم مذكر لسبق التذكير تقديرا اذ المعنى شخص حائض بدليل أنهم اذا صغروه لم يأتوا بالتاء وقال الكوفيون اذا سمى بنحو حائض مذكر لم يصرف بناء على أن قولهم ان نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخله للفرق ويرد عليهم أنهم اذا أرادوا بنحو حائض معنى الفعل وهو الحدوث أدخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم علم مذكر منقولا من مؤنث فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية به يطلق على المذكر والمؤنث تقول مررت برجل ظلوم وامرأة ظلوم وكذا يصرف المؤنث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكر ان احتاج تأنيثه الى تأويل لا يلزم كرجال علم مذكر لان تأويله بالجماعة لا يلزم لجواز تأويله بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل العلمية فى المذكر كذراع علم مذكر فهو فى الاصل مؤنث لكن غلب فى أعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا ثوب ذراع أى قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) صفة تقديرا أى تقديرا كائنا كاللفظ وبمنزلته بان يكون الحذف قياسيا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها قياسى ومنه شمل تخفيف شمأل واحترز به مما هو على غير قياس كاسم فى أسم فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به اه يس وعبارة الدماميني فان الحرف المقدر بمنزلة الملفوظ به أما أولا فلانه قد ينطق به وأما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة به ولهذا قال كاللفظ واحترز به عن نحو كتف فان هاء التأنيث مقدرة فيه بدليل ظهورها فى التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمى به مذكر اذ لا ينطق بها وليس فى اللفظ مشعر بها اه (قوله اسم للضبع) أى الانثى ويقال للذكر ضبعان وقوله بالنقل متعلق بمخفف (قوله اذا سمى رجل ببنت وأخت الخ) ﴿فائدتان الاولى﴾ قال الدماميني لو سمى مذكر بما هو اسم مؤنث على لغة وصفة لمؤنث على لغة نحو جنوب ودبور وشمال بفتح أوله فانها عند بعض العرب أسماء للريح وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهى مؤنثة ففيه وجهان المنع كزينب والصرف ككتاب حائض اه الثانية قال فى التسهيل صرف أسماء القبائل والارضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فان كان أبا أو حيا أو مكانا أو لفظا صرف أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يصرف وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس علمين أو البقعة نحو دمشق أو المكان نحو بدر اه وكذا حروف الهجاء تذكر باعتبار الحرف وتؤنث باعتبار الكلمة قال الدماميني واطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة وخولان وقوله وقد يتعين الخ يعنى أن جواز الصرف وعدمه بحسب الاعتبارين انما هو فيما لم تقتصر فيه العرب على أحدهما أما هو فلا تتجاوزه فيه ما سمع زاد فى الهمع وقد يتعين اعتبار الحى ككلاب (قوله فاشبهت تاء جبت وسحت) فيه نشر على ترتيب اللف والجبت فى الاصل اسم للصنم ثم استعمل فى كل ما يعبد من دون الله عز وجل والسحت هو الحرام (قوله وقياس قول سيبويه) أى قوله ان بنتا وأختا اذا سمى بهما رجل يصرفان كما فى زكريا (قوله أن يكون على الوجهين) جزم غير الشارح بنقل ذلك عن سيبويه اه سم لانهما حينئذ كهند وفى عبارة الشارح ركاكة ظاهرة وكان ينبغى أن يقول انهما اذا سمى بهما مؤنث كانا على الوجهين (قوله للاحتراز من تاء بنت وأخت) انما يصح هذا الاحتراز على القول بان تاءهما ليست للتأنيث أما على أن تاءهما للتأنيث فلا لوجوب منع صرفهما حينئذ مع العلمية (قوله

مطلقا خلافا للفراء وثعلب اذ ذهبا الى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب ولابن خروف فى المتحرك الوسط وان كان زائدا على الثلاثة لفظا نحو سعاد أو تقديرا كاللفظ نحو جيل مخفف جيأل اسم للضبع بالنقل منع من الصرف * السادس اذا سمى رجل ببنت أو أخت صرف عند سيبويه وأكثر النحويين لان تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فاشبهت تاء جبت وسحت قال ابن السراج ومن أصحابنا من قال ان تاء بنت وأخت للتأنيث وان كان الاسم مبنيا عليها فيمنعونهما الصرف فى المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء قلت وقياس قول سيبويه انه اذا سمى بهما مؤنث أن يكون على الوجهين فى هند * السابع كان الاولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء فان مذهب سيبويه والبصريين أن علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها فى الوقف وقد عبر بالتاء فى باب التأنيث فقال *علامة التأنيث تاء أو ألف وكانه انما فعل ذلك للاحتراز من تاء بنت وأخت

وكذا فعل فى التسهيل * الثامن مراده بالعارف قوله وشرط منع العار العارى من التاء لفظا والا فما من مؤنث بغير الالف الاوفيه التاء اما ملفوظة أو مقدرة (والعجمى الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع) أى مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع العجمية لكن بشرطين أن يكون عجمى التعريف أى يكون علما فى لغتهم وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف وذلك نحو ابراهيم واسمعيل واسحق فان كان الاسم عجمى الوضع غير عجمى التعريف انصرف كلجام اذا سمى به رجل لانه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فالحق بالامثلة العربية وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور الى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك الى العلمية ابتداء كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علما فى لغة العجم وكذا ينصرف العلم فى العجمة اذا لم يزد على الثلاثة بان يكون على ثلاثة أحرف اضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية ولا فرق فى ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوط والمتحرك نحو شتر ولمك قال فى شرح الكافية قولا واحدا فى لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومحتم المنع مع الحركة لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة قال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفا ولو كان منع صرف العجمى الثلاثى جائزا

وجهين

لوجد فى بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغريبة اه قلت الذى جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجانى

وكذا فعل فى التسهيل) أى عبر هنا بالهاء وفى باب التأنيث بالتاء كما يعلم بالوقوف عليه (قوله والعجمى الوضع والتعريف) اضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف أى العجمى وضعه وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير فى العجمى وغيره هذا لا يخلو عن شئ والمراد الزيادة على الثلاث بغير ياء التصغير كما سيأتى وانما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزيادة كما قام فى المؤنث لضعف العجمة بعدم علامة لها كعلامة التأنيث عن التقوى بمجرد تحرك الوسط الذى هو مقو ضعيف وهذا أوجه مما ذكره البعض (قوله من الاوضاع) أى الموضوعات (قوله أى يكون علما فى لغتهم) وان نقلته العرب الى علمية أخرى كان سميت باسمعيل شخصا آخر (قوله كلجام) بالجيم وضعه العجم اسم جنس للآلة التى تجعل فى فم الفرس ومثله الفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون كما فى القاموس وغيره وضعه العجم اسم جنس للسيف وقول البعض وفتح الراء سهو (قوله الى العلمية ابتداء) بان لم تستعمله اسم جنس قبل أن تستعمله علما (قوله كبندار) بضم الموحدة وهو فى لغة العجم اسم جنس للتاجر الذى يلزم المعادن ولم يخزن البضائع للغلاء وجمعه بنادرة (قوله لا يشترطون أن يكون الخ) بل الشرط عندهم أن يكون ولا استعمال العرب له فى العلمية (قوله لمجيئه على أصل ما تبنى الخ) اضافة أصل الى ما على معنى فى وذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لان العرب يراعون فى كلامهم التخفيف وأما الآحاد العجمية فالاصل فيها الزيادة لان العجم يراعون فى كلامهم الطول (قوله نحو نوح ولوط) أى من كل علم ثلاثى ساكن الوسط أعجمى مذكر أما المؤنث كماه وجور فممنوع الصرف لتقوى العجمة بالتأنيث وانما لم يجز فى نوح ولوط الوجهان كما جاز فى هند ودعد مع أن كلا وجد فيه سببان لان التأنيث سبب قوى فيمكن اعتباره مع سكون الوسط بخلاف العجمة قاله ابن هشام ﴿واعلم﴾ أن أسماء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ممنوعة الصرف الا ستة محمد وشعيب وصالح وهود ونوح ولوط لخفة الاخيرين وكون الاربعة الاول عربية وقيل هود كنوح لان سيبويه قرنه معه فهو أعجمى وصرفه للخفة ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد اسمعيل وما كان قبل ذلك فليس بعربى وهود قبل اسمعيل فكان كنوح كذا فى الجامى قال العصام ويرد على الحصر فى الستة شيث وعزير وقال البيضاوى تنوين عزير بناء على أنه عربى وترك تنوينه بناء على أنه أعجمى اه واستشكله ابن قاسم بان ثبوت التنوين وتركه فى القرآن كما هو قضية القراءتين مما يوجب جوازهما فكيف يكون أحدهما مبنيا على أنه عربى والآخر على أنه أعجمى مع أنه فى الواقع لا يكون عربيا وعجميا بل أحدهما فقط وأجيب بانه يكفى فى تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوى وان لم يوافق توجيه القراءة الاخرى وقد قرئ تترى بالتنوين على أن الالف للالحاق وتركه على أنها للتأنيث ولا يمكن أن تكون فى الواقع لهما والياء على أنه أعجمى ليست للتصغير لان الظاهر أن الكلمة وضعت عليها فى لغة العجم فلا تكون للتصغير لاختصاص لغة العرب بياء التصغير ولانها لو كانت للتصغير لم تؤثر عجمته منع الصرف لما مر من أن الاعجمى اذا كان رباعيا بياء التصغير انصرف ولم يعتد بالياء فعلم ما فى كلام البعض على قول الشارح ولا يعتد بالياء فتأمل (قوله نحو شتر) بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف ان العجمة اذا انضمت الى تأنيث الثلاثى الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه الا أن يقال اعتبار التأنيث فيه غير متعين لجواز ارادة المكان فليس (قوله ولمك) فسره شيخنا والبعض بما فى القاموس من أنه جلاء يكحل به وهو غير مناسب لان الكلام فى العلم ولمك بهذا المعنى اسم جنس ونقل شيخنا السيد عن السيد فى شرح اللباب ان لمك بفتح اللام والميم هو ابن متوشلخ بن نوح والامر عليه ظاهر (قوله لان العجمة سبب ضعيف) علة لقوله ولا فرق فى ذلك الخ (قوله مطلقا) أى ساكن الوسط أو متحركه (قوله جائزا) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فى متحرك الوسط وقوله لوجد فى بعض الشواذ المناسب لمذهب من يجعل ساكن الوسط ذا

و يحصل فى الثلاثى ثلاثة أقوال * أحدها ان العجمة لا أثر لها فيه مطلقا وهو الصحيح * الثانى أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان * الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب ﴿ تنبيهات * الاول ﴾ قوله زيد هو مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وزيدانا * الثانى المراد بالعجمى ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس * الثالث اذا كان الاعجمى رباعيا وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء * الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الائمة ثانيها خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابراهيم ثالثها عروه من حروف الذلاقة وهو خماسى أو رباعى فان كان فى الرباعى السين فقد يكون عربيا نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع فى كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو صولجان والكاف والجيم نحو أسكرجة وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو نرجس والزاى بعد الدال نحو مهندز

(كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب كأحمد و يعلى) أى مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصا به أو غالبا فيه والمراد بالمختص ما لا يوجد فى غير فعل الا فى نادر أو علم أو أعجمى كصيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كانطلق وما سوى أفعل ونفعل وتفعل و يفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل وما صيغ للامر من غير فاعل والثلاثى نحو انطلق ودحرج فاذا سمى بهما مجردين عن الضمير

وجهين ومصركه متحتم المنع أن يقول لو جد فى بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المنع الا أن يقال المراد المبالغة فى عدم وجوده فى كلامهم رأسا فالمعنى لو جد ولو فى بعض الشواذ فتفطن (قوله و يحصل) أى من كلام النحاة لا مما تقدم اذ القول الثالث لم يتقدم (قوله وما سكن وسطه ينصرف) أى وجوبا بالمغاير الثانى (قوله مصدر زاد يزيد الخ) الاحسن أن يقول مصدر زاد يقال زاد يزيد الخ (قوله عروه من حروف الذلاقة) اعلم أن العلامة يلزم اطرادها ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فيلزم من وجود الخلو فى الخماسى أو الرباعى وجود العجمة ولا يلزم من عدم الخلو فيما ذكر عدم العجمة فلا يرد أن يوسف أعجمى وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذا علمت ذلك علمت أن ما فرعه يس وتبعه شيخنا والبعض على هذه العلامة بقوله فما فيه حرف من حروف الذلاقة عربى و ينبغى أن يقال حيث لم تنقل عجمته ولم يكن فيه سبب آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة فتدبر (قوله فان كان فى الرباعى السين) أى ما ذكر من عجمة الرباعى العارى عن حروف الذلاقة اذا لم يكن فيه السين فان كان الخ (قوله نحو عسجد) هو الذهب والجوهر والبعير الضخم قاموس (قوله بغير فاصل) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجرموق (قوله نحو قج وجق) الاول بقاف مفتوحة وجيم مشوبة بالشين ساكنة لغة تركية بمعنى اهرب و بمعنى كم الاستفهامية وأما بكسر القاف فبمعنى الرجل والثانى بكسر الجيم وسكون القاف بمعنى اخرج وقال فى القاموس الجقة بالكسر الناقة الهرمة وجق الطائر ذرق اه ولم يذكر قج و يؤخذ من صنيع شيخنا السيد أن مراد الشارح التمثيل بقج وجق التركيتين وحينئذ يرد على الشارح أن كلامه فى الاسماء وجق ليس فى اللغة التركية اسما اللهم الا أن يراد بالاسماء مطلق الكلمات فتأمل (قوله نحو صولجان) بفتح الصاد واللام المحجن وجمعه صوالجة قاموس ومثله الجص والصنجة (قوله نحو اسكرجة) قال البعض بسكون السين وضم الكاف وضم الراء المشددة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما حركة الهمزة (قوله والزاى بعد الدال) أى وكالزاى بعد الدال ولو قال والزاى للدال أى وتبعية الزاى للدال لكان أخصر وقيد فى الهمع تبعية الزاى للدال بكونها فى آخر الكلمة وقوله نحو مهندز قال يس وقد تبدل زايه سينا (قوله كذاك ذو وزن) أى علم ذو وزن وفى البيت عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا ارجاع الاول الى الثانى لان الاصل فى الوصف الافراد (قوله كأحمد) منقول من فعل ماض أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الا فى نادر) أى فى لفظ نادر عربى غير علم بقرينة عطف العلم والعجمى عليه والعطف يقتضى المغايرة وقوله كصيغة الماضى الخ تمثيل للمختص وعطف عليه قوله وما سوى الخ وقوله وما سلمت الخ وقوله و بناء فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أو بهمزة وصل) وحكم همزة الوصل فى الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له تصريح (قوله وما سوى أفعل ونفعل وتفعل و يفعل) أى لان هذه من الغالب كما يعلم مما يأتى اه سم ومثال ما سواها بدحرج و يستخرج (قوله وما سلمت الخ) احترز بالسلامة عن المغير كردوقيل وسيأتى وقوله من مصوغ بيان لما سلمت الخ وقوله و بناء فعل أى بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء أمر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا من الغالب بل هو بالاسم أولى فلا يؤثر تصريح (قوله والثلاثى) أى وغير الثلاثى لان ما صيغ من الثلاثى من الغالب كما يأتى سم (قوله نحو انطلق ودحرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير الثلاثى (قوله مجردين عن الضمير) اذ لو اقترنا به لكانا من المحكى لا من الممنوع الصرف لان العلم حينئذ منقول من الجملة لا من الفعل وحده لكن هذا

قيل هـذا انطلق ودحرج ورأيت انطلق ودحرج ومررت بانطلق ودحرج وهكذا كل وزن من الاوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس وبالاعجمى من بقم واستبرق فلا يمنع وجدان هذه الاسماء اختصاص أوزانها بالفعل لان النادر والعجمى لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص باق والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى اما لكثرته فيه كاثمد واصبع وأبلم فان أوزانها تقل فى الاسم وتكثر فى الامر من الثلاثى واما لان أوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم كافكل وأكلب فان نظائرهما تكثر فى الاسماء والافعال لكن الهمزة من أفعل وافعل تدل على معنى فى الفعل نحو أذهب وأكتب ولا تدل على معنى فى الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال أصلا للمفتتح باحدهما من الاسماء وقد يجتمع الامران نحو يرمع وتنضب فانهما كاثمد فى كونه على وزن يكثر فى الافعال ويقل فى الاسماء وكافكل فى كونه مفتتحا بما يدل على معنى فى الفعل دون الاسم ﴿تنبيهات * الاول﴾ قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال أو ما أصله للفعل كما فعل فى الكافية أو ما هو به أولى كما فى شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب * الثانى قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج

القيد لا يخص هذين المثالين كما لا يخفى (قوله قيل هذا انطلق) بقطع الهمزة لما مر (قوله وهكذا) أى كالمذكور من صيغة الماضى المفتتح بتاء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبنية اى الموضوعة (قوله والاحتراز بالنادر من نحو دئل) أى من خروج وزن نحو دئل بصيغة الماضى المجهول وينجلب وتبشر عن ضابط المختص بالفعل وقوله لدويبة أى شبيهة بابن عرس أى اسم لهذا النوع وكذا يقال فى قوله لخرزة وقوله لطائر فدئل وينجلب وتبشر أسماء أجناس فلو جعلت أعلاما منعت الصرف وكذا بقم واستبرق كذا قال سم وفى التوضيح ما يؤيده وينجلب بجيم بعد النون وتبشر بضم التاء وفتح الباء وكسر الشين مشددة كما فى سم وغيره وصدر فى القاموس بضم الباء الموحدة ثم حكى فتحها (قوله من نحو خضم) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الضاد المعجمة مفتوحة كما فى القاموس (قوله من بقم واستبرق) البقم بفتح الموحدة وتشديد القاف مفتوحة صبغ معروف وهو العندم والاستبرق الديباج الغليظ (قوله اما لكثرته فيه) يرد عليه أن وزن فاعل بفتح العين كضارب وقاتل أكثر فى الافعال مع أن ما على وزنه من الاسماء كخاتم بالفتح مصروف الا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن فى الفعل تقتضى المنع ومن غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كاثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة وبالدال المهملة واصبع بكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة فى ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع وأبلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة سعف المقل اه تصريح ونقل البعض عن البهوتى فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا (قوله واما لان أوله) احترز بقوله أوله من وزن فاعل بالفتح فانه وان اشتمل على زيادة تدل فى الفعل كضارب دون الاسم كخاتم وهى ألف المفاعلة لكن ليست أوله فليس الفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر فى الفعل فتفطن (قوله زيادة الخ) احترز بزيادة عما لو كان أوله أصليا فلا أثر له وان ماثل حروف المضارعة كما فى نرجس ونهشل * وعلم أنه يدخل فى كلامه نحو ينجلب وتبشر فلم جعل ذلك من المختص وهلا جعله من الغالب اه سم قلت انما جعل ذلك من المختص نظرا الى الصيغة بتمامها وهو أولى من جعله من الغالب نظرا الى جزئها فتأمل اه اسقاطى والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو كما هو عادته ولم يحذف لفظ قلت فأوهم أن الجواب له وليس كذلك كما علمت (قوله كافكل) وهو الرعدة وأكلب جمع كلب وقوله فان نظائرهما الخ فمن نظائر افكل من الاسماء أبيض وأسود وأفضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن نظائر أكلب من الاسماء أبحر وأوجه وأعين ومن الافعال أنصر وأدخل وأخرج (قوله باحدهما) أى بهمزة أحدهما أى أفعل وأفعل (قوله وقد يجتمع الامران) أى المعلل بهما الاولوية وهما الاكثرية والافتتاح بزيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم وتبعه شيخنا والبعض من أنهما الاكثرية والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فافهم (قوله نحو يرمع) بتحتية فراء فميم فعين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر فلو قال بدل قوله فانهما كاثمد فانهما كاصبع وأصبع لكان أنسب نعم يرد على الشارح أن وزن أفعل بضم العين كثير فى الاسماء أيضا كما قدمه فتأمل (قوله قد اتضح بما ذكر الخ) يجوز أن يحمل قول المصنف أو غالب على الغالب حقيقة لكثرته فى الفعل أو حكما بأن يكون القياس يقتضى كثرته فى الفعل لانه أنسب به لان أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم اه سم ويدل على هذا الحمل تمثيله باحمد ويعلى للغالب لانهما من الغالب حكما (قوله عن هذا النوع) أى المعبر عنه هنا بالغالب (قوله أجود الخ) أى لانه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب فى الفعل وما الفعل به أولى وان لم يغلب وقول الناظم أو غالب لا يشمل القسم الثانى بدون تأويل (قوله الثانى قد فهم من قوله الخ) عبارة السندوبى وفهم من كلامه أن الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه أو المستوى فيه هو والفعل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر فى المنقول من الفعل اه فقول الشارح المشترك أى وكذا المختص بالاسم

وقوله

خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه تمسكا بقوله * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * ولا حجة فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل جلا الامور وجربها فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكى لا ممنوع من الصرف كقوله نبئت أخوالى بنى يزيد * والذى يدل على ذلك اجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب اذا أسرع وقد ذهب بعضهم الى أن الفعل قد يحكى مسمى به وان كان غير مسند الى ضمير تمسكا بهذا البيت ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التى تكون للاسماء والافعال ان غلبت للافعال فلا تجره فى المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فان هذا اللفظ وان كان اسما للعسل الابيض هو أشهر فى الفعل وان غلب فى الاسم فاجره فى المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لانه يكون فعلا تقول حجر عليه القاضى ولكنه أشهر فى الاسم * الثالث يشترط فى الوزن المانع للصرف شرطان احدهما أن يكون لازما * الثانى أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم فخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمى به انصرف وان كان فى النصب شبيها بالامر من علم وفى الجر شبيها بالامر من ضرب وفى الرفع شبيها بالامر من خرج لانه خالف الافعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة وخرج بالثانى نحو رد وقيل فان أصلهما اردد وقول

وقوله غير الغالب أى فى الفعل فيصدق بالغالب فى الاسم والمستوى فيه هو والفعل (قوله لعيسى بن عمر) هو شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل دماميني (قوله فيما نقل من فعل) أى من موازن فعل بفتحتين يعنى من الفعل الماضى مطلقا أى لا بقيد صيغة مخصوصة كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كما فى الشاطبى كل فعل ماض اذا سمى به فانه لا ينصرف وبدليل الرد عليه بمدبان العرب أجمعوا على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب اذا أسرع اذ لو كانت مخالفة عيسى فى خصوص الماضى الذى على وزن فعل كاكل وضرب لم يصح الرد عليه بصرف كعسب اجماعا لان وزن كعسب فعلل وكلامه فى موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلا الخ) فجملة جلا فى موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن أوفى كما مر فى النعت لكن نقل يس عن بعضهم عدم اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتباره خاص بما اذا كان الموصوف مرفوعا (قوله فهو محكى) نظر فى تفريع هذا على سابقه بانه انما يتفرع كون الجملة محكية على جعلها مسمى بها الا على أنها صفة لمحذوف لان الجملة الموصوف بها لا تسمى محكية بل هما احتمالان كما تصرح به عبارة التوضيح وهى وأجيب بانه يحتمل أن يكون سمى بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله * نبئت أخوالى بنى يزيد * وأن يكون ليس بعلم بل صفة لمحذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور اه فكان الظاهر أن يقول أو هو محكى (قوله بنى يزيد) فيزيد مسمى به وفيه ضمير مستتر بدليل رفعه على الحكاية ولو كان مجردا عن الضمير لجر بالفتحة تصريح (قوله والذى يدل على ذلك) أى الصرف فيما نقل عن الفعل الماضى خلافا لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة فى الدلالة المذكورة علم رده مما كتبناه على قوله فيما نقل من فعل (قوله الى أن الفعل قد يحكى مسمى به) أى فعلى تسليم أن جلا مجرد عن الضمير مسمى به لا نسلم دلالته على منع الصرف الذى ادعاه عيسى لاحتمال أن يكون محكيا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى أنا ابن جلا الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان وافقه فيما غلب استعماله فعلا ولان نظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر الفراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التى تكون الخ) أى الكلمات التى تارة تكون أسماء وتارة أفعالا ان غلب استعمالها أفعالا الخ ولم ينقل الشارح حكم ما استعمل اسما وفعلا على السواء عند الفراء ولعله يجوز الوجهين فى المعرفة فراجع (قوله فلا تجره) أى بالكسرة والضمير البارز للامثلة لتأولها بالمذكور (قوله وأن يكون لازما) أى للكلمة فنحو اثمد لازم له وزن اضرب ونحو اصبع لازم له على احدى لغاته وزن اقطع ونحو ابلم لازم له وزن اكتب قال الحفيد اعلم أن الوزن اذا كان مختصا تجب الموازنة فى اللفظ والتقدير وان كان غالبا لكونه مبدوا بزيادة هى بالفعل أولى من الاسم فلا تشترط الموازنة فى اللفظ لان أوله مما ينبه على الوزن ولهذا امتنع صرف أهب وأشد علمين اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان مختصا أى أو غالبا لكثرته فى الفعل دون الاسم بدليل بقية كلامه واللائق كتابة هذا الكلام على الشرط الثانى وابدال قوله علمت عدم عموم قوله أن يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله أن لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه فى كتابة ذلك على الشرط الاول تصرف فى عبارته واختصرها تصرفا واختصارا مخلين (قوله الثانى أن لا يخرج الخ) اعترضه البعض بانه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه به من نحو رد وقيل خارج من الضابط السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقيد السلامة فى قوله سابقا وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله لان المراد بالسالم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن أن يدفع بان خروجه من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجه من مطلق الوزن المانع للصرف وكلامه الآن فى شرط مطلق الوزن المانع وقوله وما سلمت الخ من مدخول كاف التمثيل والمثال لا يخصص فتدبر (قوله نحو امرئ) أى على لغة الاتباع فيه فان سمى به على لغة من يلتزم فتح عينه منع من الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وكذا الكلام فى ابنم على اللغتين دماميني بحذف (قوله وفى الرفع شبيها بالامر من خرج) رد بان همزته مكسورة كما

(قول المحشى أى بالكسرة) فهم أن قوله فلا تجره من الجر وليس كذلك بل هو من الاجراء اه

ولكن الادغام والاعلال أخرجاهما الى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الاصلي ولو سميت رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج بفك الادغام الى وزن ليس للفعل وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لانه باين الفعل بالفك وشمل قولنا الى مثال هو للاسم قسمين * أحدهما ماخرج الى مثال غير نادر ولا اشكال فى صرفه نحو رد وقيل والآخر ماخرج الى مثال نادر نحو انطلق اذا سكنت لامه فانه خرج الى بناء انحل وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن ما دخله الاعلال ولم يخرجه الى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه * الرابع اختلف فى سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب المجهول فذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازنى والمبرد ومن وافقهما الى أنه ممتنع الصرف فلو خفف قبل التسمية انصرف قولا واحدا (وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف) أى ألف الالحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بالف التأنيث من وجهين الاول أنها زائدة ليست مبدلة من شئ بخلاف الممدودة فانها مبدلة من ياء والثانى أنها تقع فى مثال صالح لالف التأنيث نحو أرطى فانه على مثال سكرى للتأنيث

كانت قبل التسمية وهمزة اخرج مضمومة فلا مشابهة وحينئذ فصرفه فى هذه الحالة أقوى من صرفه فى الحالين الأولين (قوله ولكن الادغام) أى فى رد والاعلال أى فى قيل بالنقل والقلب (قوله ولو سميت الخ) محترز قوله الى مثال هو للاسم (قوله بالضم) أى ضم الباء الاولى وأما الهمزة فمفتوحة كما فى الفارضى قال الدمامينى واحترز عن ألبب بفتح الباء الأولى فانه لا خلاف فى منع صرفه لانه اسم تفضيل بمعنى أعقل فيستحق منع صرفه مطلقا للصفة والوزن (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والاكثر أن يجمع على ألباب تصريح (قوله لانه باين الفعل) أى فعله الذى هو لب لا الفعل مطلقا فانه بوزنا كتب واقتل اه زكريا والظاهر أنه لا حاجة الى ذلك لان الشارح لم يدع انتفاء كونه بوزن الفعل وانما ادعى كونه مباينا للفعل بالفك لان الفعل الذى على وزنه مدغم نحو أشد وأرد أى فضعف اعتبار الوزن قال فى الهمع والاصح وعليه سيبويه منعه ولا مبالاة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك فى الافعال معهود كاشدد فى التعجب ولم يردوا الى السقاء فلم يباينه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد أنه نادر فى الاسم وكثير فى الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد أنه من أوزان الاسم الخاصة به الا انه نادر فيه سم (قوله الى بناء انحل) قال شيخنا بالحاء المهملة الساكنة اه ولم أجده (٢) فى القاموس (قوله ما دخله الاعلال ولم يخرجه الخ) نحو يزيد فانه أعل اذ أصله يزيد كيضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فمنع من الصرف فان قيل يزيد على وزن يزيد أجيب بانه وان كان على وزنه لكن يزيد مفتتح بياء تدل فى الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف يزيد فلم يخرج يزيد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الألف وان كان حذفا عارضا مع أن فيه ما يدل على تقديرها وهو توالى أربع متحركات دمامينى (قوله ممتنع الصرف) أى لعروض السكون كما لا ينصرف جيل المخفف من جيأل وأجيب عن هذا بان الفتحة باقية فهى بمنزلة الهمزة دمامينى قال فى الهمع ويجرى القولان فى نحو جعفر علما اذا ضم بأوه اتباعا فالاصح صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به فيما حكاه أبو زيد ونحو وجه الى شبه الاسم والثانى منعه وعليه الاخفش لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا فى بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علما والاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا الابدال (قوله فلو خفف) أى بالسكون (قوله لالحاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى رباعية الاصول أو خماسيتها كجعل ارطى وعلقى على مثال جعفر وعزهى وذفرى على مثال درهم وجلبب جلببة وجلبابا على مثال دحرج دحرجة ودحراجا وحلتيت وحلانيت وعفريت وعفاريت على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الالحاق الممدودة كما سيأتى (قوله مع العلمية) ولم تستقل ألف الالحاق بالمنع كالف التأنيث لان الملحق بغيره أحط رتبة منه سم (قوله لشبهها بالف التأنيث) أى المقصورة وقوله من وجهين أى لا من كل وجه فانها تفارقها من حيث ان ألف التأنيث لا يقبل ما هى فيه التنوين ولا تاء التأنيث وما فيه ألف الالحاق يقبلهما وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل ألفه للالحاق وغير منون بجعل ألفه للتأنيث نحو تترى وبالوجهين قرئ فى السبع (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الالحاق الممدودة فانها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بالف التأنيث الممدودة لان همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التأنيث منقلبة عن ألف وأيضا همزة التأنيث منقلبة عن مانع وهو الألف فتمنع وهمزة الالحاق منقلبة عن غير مانع وهو الياء فلا تمنع أفاده فى التصريح (قوله فانها مبدلة من ياء) أى فلم تشبه ألف التأنيث الممدودة لانها مبدلة عن ألف ثانية وظاهر هذا الجرى على أن ألف الالحاق الممدودة الهمزة بعد الالف وألف التأنيث الممدودة الهمزة بعد الالف وفيه خلاف سيأتى فى باب التأنيث (قوله فى مثال) أى وزن وقوله نحو أرطى اسم شجر وألفه للالحاق بجعفر على الراجح وقيل ان أرطى أفعل فامتنعه العلمية ووزن الفعل قال الفارضى ولا يجوز أن تكون ألف أرطى وعلقى للتأنيث لانهم قالوا أرطاة وعلقاة فلو كانت

(قوله ولم أجده فى القاموس) هو بالتاء محرف والذى فى القاموس انقحل بالقاف كجردحل اه

وعزهى فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء وشبه الشئ بالشئ كثيرا ما يلحقه به كابراهيم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل فى الوزن والامتناع من الالف واللام وكحمدون عند أبى على حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة يرى أن حمدون وشبهه من الاعلام المزيد فى آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد فى استعمال عربى مجبول على العربية بل فى استعمال عجمى حقيقة أو حكما فالحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة ﴿تنبيهان * الاول﴾ كان ينبغى أن يقيد الالف بالمقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما كما فعل فى الكافية فقال وألف الالحاق مقصورا منع * كما إن ذا علمية وقع الثانى حكم الف التكثير كحكم ألف الالحاق فى أنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى ذكره بعضهم (والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا والعدل والتعريف مانعا سحر * اذا به التعيين قصدا يعتبر) أى يمنع من الصرف اجتماع التعريف والعدل فى ثلاثة أشياء * أحدها فعل فى التوكيد وهو جمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية هذا ما مشى عليه فى شرح الكافية وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده فى شرح الكافية وأبطله وقال فى التسهيل بشبه العلمية أو الوصفية قال أبو حيان وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة فى باب جمع لا أعرف له فيه سلفا ومعدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات لان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدولة

للتأنيث لاجتمع تانيثان فى الكلمة اهـ (قوله وعزهى فهو على مثال ذكرى) كذا زيد فى نسخ والعزهى بعين مهملة فزاى اسم للرجل الذى لا يلهو كما سيأتى فى الشرح فى باب التأنيث وألفه للالحاق بدرهم وترك مثال الضم لعدم ألف الالحاق فى فعلى بالضم بل هى ألف تأنيث نحو خنثى (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف الالحاق الممدودة فانها لا تقع فى مثال صالح لالف التأنيث (قوله نحو علباء) بعين مهملة فلام فموحدة اسم لعصبة العنق وألفه الممدودة للالحاق بقرطاس وانما لم تكن ألفه للتأنيث كما قال الفارضى لان علباء لا يوازنه شئ من أوزان ألف التأنيث الممدودة كما سيأتى ان شاء الله تعالى فى علامة التأنيث (قوله وشبه الشئ) بتحريك شبه (قوله لشبهه بهابيل) فيكون مانعه من الصرف العلمية وشبه العجمة (قوله للتعريف والعجمة) أى الحكمية بقرينة ما بعده ويعبر عنها بشبه العجمة (قوله فى استعمال عربى) أى فى استعمال شخص عربى مجبول على العربية أى فصيح موثوق بعربيته (قوله والعجمة المحضة) يعنى الحقيقية (قوله حكم ألف التكثير) أى التى أتى بها لاجل تكثير حروف الكلمة وتلحقها تاء التأنيث كالف الالحاق فيقال قبعثراة (قوله نحو قبعثرى) ومن أدخلها فى ألف الالحاق فقد سها اذ ليس فى أصول الاسم سداسى فيلحق به اهـ تصريح والقبعثرى الجمل العظيم والفصيل المهزول قاموس (قوله والعلم) أى حقيقة أو حكما بقرينة التمثيل بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عند الناظم كما فى شرح الكافية وتصحيح بعضهم ابقاء العلمية على ظاهرها بجعل الكاف للتنظير لا للتمثيل يمنعه العطف فى قوله أو كثعلا لان ثعل مثال قطعا فالمناسب أن يكون ما قبله كذلك نعم يصح ذلك الابقاء باجراء كلامه هنا على القول بان فعل التوكيد علم حقيقة لمعنى هو الاحاطة وان كان خلاف ما مشى عليه فى الكافية (قوله كفعل التوكيد) الاضافة على معنى اللام أو فى وكلام الشارح يشير الى هذا (قوله كثعلا) هو علم جنس للثعلب (قوله اذا به) الباء بمعنى فى متعلقة بيعتبر وقصدا أى مقصودا حال مؤكدة من نائب الفاعل وفى كلامه ادخال اذا على المضارع وهو جائز وان كان قليلا (قوله بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل فى رأيت النساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وضعف هذا القول بان تعريف الاضافة غير معتبر فى منع الصرف وأجيب بان عدم اعتباره اذا وجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين معه وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره (قوله فشابهت بذلك العلم الخ) فان سمى به أعنى بفعل المؤكد به فمذهب سيبويه بقاؤه على المنع وعن الأخفش صرفه لان العدل انما كان حال التوكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف أخر لانه فى الأصل صفة أفاده السيوطى (قوله وقيل بالعلمية) أى لمعنى الاحاطة اهـ تصريح فهى علم جنس لمعنى كسبحان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا) لانه مثل للعلم المعدول بفعل التوكيد وانما قال ظاهر لامكان حمل العلم فى كلامه على ما يشمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقى فى كون تعريفه بغير أداة ظاهرة (قوله ورده فى شرح الكافية وأبطله) فقال وليس بمعنى جمع بعلم لان العلم اما شخصى أو جنسى فالشخصى مخصوص ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسى مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اهـ قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوى كسبحان للتسبيح وفى ارتكابه توفية بالقاعدة وهى أنه لا يعتبر فى منع الصرف من المعارف الا العلمية تصريح (قوله بشبه العلمية) أى نظرا لكونه معرفا بغير أداة ظاهرة وقوله أو الوصفية أى وشبه الوصفية أى نظرا لكون مذكره أفعل ومؤنثه فعلاء كما هو شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلاوات) عطف على معارف فى قوله السابق فانها معارف بنية الاضافة مم (قوله لان مذكره جمع الخ) كان ينبغى أن يقول ولان مذكره الخ لان هذا تعليل آخر للناظم وابنه غير تعليل

عن فعل لان قياس أفعل فعلاء ان يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حمر في أحمر وحمراء وهو قول الاخفش والسيرافي واختاره ابن عصفور
وقيل انه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والصحيح الاول لان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء وصفراء ولا على
فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمعاء ليس كذلك * الثاني علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضر وثعل
وهبل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا باقيها وقيل وبعضها عن أفعل
وهو ثعل وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لامرين أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلمية والآخر أن الاعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مرتجلا وكذا باقيها وذكر بعضهم لعدله فائدتين احداهما لفظية وهي التخفيف والاخرى معنوية وهي تمحيض العلمية اذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة فان ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا انه ليس بمعدول وذلك نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو وعند غيره من الادوهو العظيم فهمزته أصلية فان وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولا نحو طوى فان منعه للتأنيث والعلمية ونحو تتل اسم أعجمي فالمانع له العجمة والعلمية عند
من يرى منع الثلاثي للعجمة اذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع امكان غيره ويلتحق بهذا فعن
النوع ما جعل علما من المعدول الى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر قال المصنف وهو أحق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق
وعدل عمر مقدر اه وهو مذهب سيبويه وذهب الاخفش وتبعه ابن السيد الى صرفه * الثالث سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فالاصل أن
يعرف بال أو بالاضافة فان تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من
الصرف العدل والتعريف أما العدل

ابن هشام السابق في قوله فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وانما قياس فعلاء الخ ولان صنيعه يوهم
أن صحراء له مذكر وليس كذلك كما يصرح به الشارح أفاده البهوتي (قوله عن فعل) أي بضم الفاء وسكون
العين (قوله وقيل انه معدول عن فعالى) أي لان فعلاء الذي ليس بصفة قياسه أن يجمع على فعالى دماميني
(قوله صفة) حال من أفعل وقوله لا مذكر له بيان لقوله محضا كما تدل عليه عبارة الدماميني (قوله وجمعاء
ليس كذلك) لانه ليس بصفة وله مذكر فبطل القولان الأخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل تحت نحو هدل
وعصم وبلع وجحى فجملة الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر عن زافر) بمعنى ناصر أو حامل كما في
القاموس قال وأما زفر بمعنى كثير العطاء فيصرف لانه نكرة بدليل دخول أل عليه اه (قوله وهو ثعل) قال
أبو حيان لان ثاعلا غير مستعمل وأثعل مستعمل قال في الصحاح الثعل بالتحريك زوائد في الاسنان واختلاف
منابتها يقال رجل أثعل وامرأة ثعلاء اه (قوله عاريا من سائر الموانع) أي غير العلمية لان الكلام في العلم
(قوله لو لم يقدر عدله الخ) وانما قدر العدل دون غيره لامكانه دون غيره دماميني (قوله عن عامر العلم المنقول
من الصفة) صريح في أن المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهي التخفيف) أي بحذف الالف (قوله فان ورد
فعل مصروفا الخ) وما لم يسمع صرفه ولا عدمه فسيبويه يصرفه حملا على الاصل في الاسماء وغيره يمنع صرفه
حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الحضراوي اه تصريح وعبارة الاشباه للسيوطي قال في البسيط
لو سمي بفعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال * أحدها الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر والثاني
الاولى صرفه نظرا الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من
الصرف حملا على الاكثر والا صرف وهو نحوى كلام سيبويه اه (قوله وهو علم) يظهر لي أن هذا القيد
لكون الكلام في الاعلام وأن ساورده مصروفا وهو وصف كحطم ولبد ليس أيضا معدولا والا استحق منع
الصرف (قوله من الود) أي مشتق من الود وقوله من الاد أي مأخوذ من الادلان الاد بكسر الهمزة بمعنى
العظيم ليس مصدرا (قوله فان منعه للتأنيث) أي المعنوي باعتبار البقعة وتنوينه باعتبار المكان لغة
فيه قرئ بها في السبع (قوله ونحو تتل) بفوقيتين اسم لبعض عظماء الترك وقوله عند من يرى الخ
أما عند من يرى عدم منعه فمانع تتل العلمية والعدل وقوله اذ لا وجه الخ علة لقوله لم يجعل معدولا
(قوله بهذا النوع) أي الثاني (قوله حكم عمر) فان نكر زال المنع سيوطي (قوله لان عدله محقق)
فغدر معدول عن غادر وفسق معدول عن فاسق وهذا محقق له قبل التسمية وأما بعدها فبقي لفظ
المعدول على ما هو عليه فاعتبر فانه العلمية وبقاء لفظ العدل دماميني (قوله سحر اذا أريد به سحر يوم
بعينه فالاصل الخ) كان يكفيه أن يقول سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه فهو حينئذ ظرف الخ وكأنه انما
زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه العدل لكن يرد عليه أنه قد بينه في قوله أما العدل الخ وان لم يذكر ثم
الاضافة فتأمل وقوله اذا أريد به سحر يوم بعينه أي وجعل ظرفا كما سيأتي (قوله نحو جئت يوم الجمعة سحر)
قال في مبحث اذا من المغني وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان أحدهما أعم نحو آتيك يوم الجمعة سحر
اه واستشكل بان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل وضبطه بعضهم بالسدس الاخير من الليل
واليوم ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والغروب فلم يصدق أحد الظرفين على الآخر فلا
عموم وأجيب بحمل السحر على أول الفجر لقربه منه أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجر (قوله

فعن اللفظ بال فانه كان الاصل ان يعرف بها وأما التعريف فقيل بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وهذا ما صرح به فى التسهيل وقيل بشبه العلمية لانه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وقوله هنا والتعريف يومئ اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر الافاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبى المكارم المطرزى الى أنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف قال فى شرح الكافية وما ذهب اليه مردود بثلاثة أوجه أحدها أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناه ممكن لكن ما ادعيناه أولى لانه خروج عن الاصل بوجه دون وجه لان الممنوع الصرف باق على الاعراب بخلاف ما ادعاه فانه خروج عن الاصل بكل وجه * الثانى انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لانه فى موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما اجتنبت فى قبل وبعد والمنادى المبنى * الثالث انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جواز اعراب حين فى قوله * على حين عاتبت المشيب على الصبا * لتساويهما فى ضعف سبب البناء بكونه عارضا وكان يكون علامة اعرابه تنوينه فى بعض المواضع وفى عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته اعرابية وان عدم التنوين انما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحر وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى نجيناهم بسحر نعمة من عندنا اه وذهب السهيلى الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنية الاضافة وذهب الشلوبين الصغير الى أنه معرب وانما حذف تنوينه لنية أل وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف والصحيح ما ذهب اليه الجمهور ﴿تنبيه﴾

فعن اللفظ بال) أى عن لفظ سحر المقرون بال أى العهدية كما فى الدماميني وذلك لانه اسم جنس أريد به معين كرجل اذا أريد به معين فحقه أن يكون مع الاضافة أو ال لكنهم عدلوا عن قرنه بال الى جعله علما على هذا الوقت فان قلت كما يجوز أن يكون معدولا عن ذى ال يجوز أن يكون معدولا عن المضاف فلم حكمتم بانه معدول عن ذى اللام دون المضاف فالجواب أن التعريف بال أخصر من التعريف الاضافى والضرورة داعية الى اعتبار التعريف ومعها انما يرتكب قدر الحاجة فلهذا لم يقل الشارح أو الاضافة مع أنه المطابق لقوله سابقا فالاصل أن يعرف بال أو بالاضافة واعلم أن عدل سحر تحقيقى لا تقديرى لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه أن يعرف بال بخلاف التقديرى فانه لا دليل عليه الا منع الصرف وليس المراد بالتحقيق ما نطقوا باصله (قوله بالعلمية) قال الحفيد أى الشخصية اه قال سم ويلزم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الاسحار المعينة أى والاصل عدم تعدد الوضع فالاقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به فى التسهيل) استشكله أبو حيان بان المعدول له يشتمل على معنى المعدول عنه كاشتمال مثنى وفسق على معنى اثنين اثنين وفاسق وكيف يشتمل سحر على معنى السحر ويكون علما مع أن تعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام فلا يجامع علمية سحر اشتماله على معنى السحر هم باختصار (قوله الى أنه مبنى) هذا ثانى أربعة أقوال فيه ذكرها الفارضى ثالثها أنه معرب منصرف وسينقله الشارح عن السهيلى والشلوبين الصغير رابعها أنه لا معرب ولا مبنى وهى مفروضة فى سحر المراد به معين المجعول ظرفا فان نكر صرف وان أريد به معين ولم يجعل ظرفا قرن بال أو أضيف وجوبا كما صرح به الدمامينى (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتضمين أن العدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه الاصلى والتضمين اشراب اللفظ معنى زائدا على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الاصلية فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية مع اشرابه معنى زائدا على أصل معناه وهو التعيين أفاده فى التصريح فالتغيير على العدل فى اللفظ دون المعنى وعلى التضمين بالعكس (قوله ما ادعاه) أى من البناء وتضمن معنى حرف التعريف فالمصنف انما سلم امكان التضمن الذى علل به صدر الافاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بعدمه لان ما سلكه أسلم له فسقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الاصل بوجه الخ) ايضاحه أن أصل الاسم الاعراب والانصراف فالمنع من الصرف عدول عن وجه والبناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد ينقض باسم لا التبرئة المبنى لان بناءه على الفتح مع أنه فى موضع نصب فلعل كلامه باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب الفتحة) أى بتا كد ليوافق قوله قبل لكان غير الفتح أولى به (قوله جائز الاعراب) أى جوازا وقوعيا كما يؤخذ من بقية كلامه (قوله جواز اعراب حين) أى اذا أضيف الى جملة واللازم باطل عند صدر الافاضل لانه مبنى عنده مطلقا زكريا (قوله فى ضعف الخ) وفى كون كل منهما ظرفا زمانيا (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بان الفرق بين سحر وحين ظاهر لان سبب بناء حين اضافته لمبنى وهى مجوزة للبناء لا موجبة وسبب بناء سحر تضمنه معنى الحرف وهو موجب لا مجوز كما لا يخفى أى ومجرد اشتراكهما فى عروض البناء لا يقتضى جواز البناء فقد يكون البناء العارض واجبا كبناء المنادى واسم لا (قوله وكان يكون الخ) عطف على كان جائز الاعراب (قوله وفى عدم ذلك) أى التنوين دليل على عدم البناء لان انتفاء اللازم وهو جواز الاعراب مع التنوين يوجب انتفاء الملزوم وهو البناء فثبت وجوب الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلو نكر سحر) هذا مقابل قوله اذا أريد به سحر يوم بعينه واعلم أن هذا من تتمة كلام المصنف فى شرح الكافية فلا يعترض بان الاولى تاخيره عن جملة الاقوال فى سحر المعرفة (قوله الى أنه معرب) أى ومنصرف كما يؤخذ من قوله وانما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهيلى والشلوبين انما هو فى علة حذف التنوين

تنظير بصرف امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم فان منهم من يعربه في الرفع غير منصرف و يبنيه على الكسر في النصب والجر ومنهم من يعربه اعراب مالا ينصرف في الاحوال الثلاث خلافا لمن أنكر ذلك وغير بني تميم يبنونه على الكسر وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه اعراب مالا ينصرف اذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط وزعم الزجاج ان من العرب من يبنيه على الفتح واستشهد بقول الراجز * اني رأيت عجبا مذ أمسا * قال في شرح التسهيل ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع ولان سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في أمسا فتح اعراب وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق أن لا يعول عليه اه ويدل للاعراب قوله اعتصم بالرجاء ان عن بأس * وتناس الذي تضمن أمس وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير بالامس فحذف الباء وأل فتكون الكسرة كسرة اعراب قال في شرح الكافية ولا خلاف في اعراب أمس اذا أضيف أو لفظ معه بالالف واللام أو نكر أو صغر أو كسر (وابن على الكسر فعال * علما مؤنثا) أي مطلقا في لغة الحجاز لشبهه بنزال وزنا وتعريفا وتأنيثا وعدلا وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث قاله الربعي وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف الا البناء قاله المبرد والاول هو المشهور تقول هذه حذام و وبار و رأيت حذام و وبار ومررت بحذام و وبار ومنه قوله اذا قالت

كما هو ظاهر من سياقه (قوله نظير بصرف امتناعه من الصرف أمس الخ) مثل ذلك أيضا رجب وصفر فان كلا منهما علم جنس على الشهر المخصوص ومعدول عن ذي أل (قوله من يعربه في الرفع الخ) قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد توجه بان الرفع شان العمد فلم يخرج فيه عن الاصل في الاسماء بالكلية بخلاف النصب والجر فانهما شأن الفضلات فيقبلان الخروج عن الاصل بالكلية فاعرفه (قوله و يبنيه على الكسر) أي لما يأتي قريبا (قوله يبنونه على الكسر) أي بالشروط الخمسة المأخوذة من قوله فيما يأتي ولا خلاف في اعراب أمس وهي أن لا يكسر ولا يصغر ولا ينكر ولا يضاف ولا يحلى بال وانما بني لتضمنه معنى حرف التعريف وعلى حركة للتخلص من التقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص (قوله اذا رفع أو جر بمذ أو منذ فقط) أي و يبنونه على الكسر في غير ذلك ولعل وجه تخصيص مذ ومنذ كثرة جر أمس بهما (قوله لامتناع الفتح في موضع الرفع) قال البعض أي لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع فقالوا مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح في الاحوال كلها أي عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح اه وفيه تصريح بان منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الاحوال وحينئذ يتم التعليل أما ان كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا (قوله ولان سيبويه استشهد بالرجز الخ) هذا التعليل غير ناهض اذ لا ضير في تخريج انسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر (قوله فتح اعراب) أي نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أمسا فيه فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي أمسى هو أي المساء (قوله وأبو القاسم) أي الزجاج (قوله ويدل للاعراب الخ) ان كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لان الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم (قوله اعتصم) أي تمسك وعن ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظر فيه بعضهم بان من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله

وانى وقفت اليوم والامس قبله * ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الامس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على أن أل زائدة لغير تعريف واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على اضمار الباء فالكسر اعراب لا بناء (قوله أو نكر) أي أريد به يوم من الايام الماضية مبهم كما في التوضيح بقي ما اذا أريد به معين من الايام الماضية غير اليوم الذي يليه يومك كان يراد به اليوم الذي يليه أول الشهر الماضي ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذي يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذي يليه يومك لانه الغالب في ارادة المعنى اه سم وربما يشير الى ذلك قول التوضيح مبهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح (قوله أو صغر) أي على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة قاله أبو حيان (قوله أو كسر) أي جمع جمع تكسير على آمس كافلس وأموس كفلوس وآماس كأوقات فعلم ما في قول البعض بان قيل أموس من القصور (قوله مطلقا) أي سواء ختم براء أو لا والحاصل ان فيه ثلاث لغات بناءه على الكسر مطلقا واعرابه اعراب مالا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما آخره راء فيبنى وما لا فيمنع من الصرف (قوله لشبهه بنزال) علة لابن ولا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف لان الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا لان نزال تشبه الحرف وقوله وتعريفا المار من أن اسم الفعل الغير المنون معرفة وقوله وتأنيثا وعدله في نزال باعتبار أنه اسم لكلمة انزل أو هو جار على مذهب المبرد ان نزال بمعنى النزلة وعبارة الهمع لشبهه بفعال الواقع موقع الامر كنزال في الوزن والعدل والتعريف فاسقط التأنيث (قوله لتضمنه معنى هاء التأنيث) أي التي في المعدول عنه (قوله لتوالي العلل) أي العلمية والتأنيث والعدل ورد بان أذربيجان فيه خمسة أسباب وهو مع ذلك معرب اه حفيد و يجاب بانهم نبهوا باعرابه على أن اجتماع الاسباب

مجوز

حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام (وهو نظير جشما) وعمر وزفر (عند تميم) أي ممنوع الصرف للعلمية والعدل
عن فاعلة وهذا رأي سيبويه وقال المبرد للعلمية والتأنيث المعنوي كزينب وهو أقوى على ما لا يخفى وهذا فيما ليس آخره راء فاما نحو وبار وظفار وسفار فاكثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز لان لغتهم الامالة فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت وقد جمع الاعشى بين اللغتين في قوله ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار

﴿تنبيهات * الاول﴾ أفهم قوله مؤنثا ان حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يبن وهو كذلك بل يكون معربا ممنوعا من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كعنبر ويجوز صرفه لانه انما كان مؤنثا لارادتك به ما عدل عنه فلما زال العدل زال التأنيث بزواله * الثاني فعال يكون معدولا وغير معدول فالمعدول اما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه واما أمر نحو نزال واما مصدر نحو حماد واما حال نحو * والخيل تعدو في الصعيد بداد * واما صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية واما صفة ملازمة للنداء نحو فساق فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث فان سمي ببعضها مذكر فهو كمناق وقد يجعل كصباح وان سمي به مؤنث فهي

يجوز البناء لا موجب له والخمسة هي العلمية والعجمة وزيادة الالف والنون والتأنيث لانه علم بلدة والتركيب (قوله حذام) معدول عن حاذمة من الحذم وهو القطع ومن هذا الباب صلاح اسم لمكة وسكاب اسما لفرس (قوله جشما) معدول عن جاشم أي عظيم كما في سم (قوله وهذا رأي سيبويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو نظير جشما (قوله وهو أقوى على ما لا يخفى) أي لان التأنيث محقق فلا حاجة الى تقدير العدل لانه انما يقدر اذا لم يتحقق غيرها وأجاب الدماميني بان الغالب على الاعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شيخنا (قوله نحو وبار) اسم لارض كانت لعاد وظفار اسم مدينة وسفار اسم ماء وكل معدول عن فاعلة وقولنا سفار اسم ماء تبعنا فيه التوضيح قال شارحه من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماءة وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في أعلام المؤنث والماء مذكر اه (قوله لان لغتهم الامالة) أي لغة جميعهم كما صرحوا به واعترض بان التوصل للامالة ليس من أسباب البناء ولو سلم فمقتضى امالة جميعهم أن جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم فقط ويدفع بان سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بنزال على ما تقدم لكن أكثرهم اعتبر هذا الشبه لتقويه بترتب الامالة التي هي لغتهم عليه وبعضهم لم يعتبره لكونه لا يقتضي البناء عنده ولم يعتبر ترتب الامالة عليه لكونه لا يحتج الى الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فاعرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى الخ) أي حيث كسر الأول بلا تنوين كما في الفارضي ورفع الثاني بالضمة قال الدنوشري فيه اشكال لان الاعشى ان كان غير تميمي فليس عنده الا البناء على الكسر وكذا ان كان من أكثر بني تميم وان كان من القليل فليس عنده الا الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربي أن يتكلم بغير لغته مردود اه والتحقيق كما أوضحناه سابقا أن العربي قادر على التكلم بغير لغته وحينئذ لا اشكال نعم قال في شرح الشذور وقيل ان وبار الثاني ليس باسم كوبار الذي في حشو البيت بل الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال أولا هلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيا باروا بالتذكير على معنى الحي وعلى هذا القول يكتب باروا بالواو والالف كما يكتب ساروا اه فعلى هذا القول لا جمع بين اللغتين (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال والتأنيث بحسب الاصل لكان أحسن لان النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لانه انما كان مؤنثا الخ) أي لان حذام انما كان مؤنثا لانك أردت به في حالة كونه اسما لانثى مدلول المؤنث الذي عدل عنه وهو حاذمة فلما زال العدل بجعله اسما لمذكر وعدم ارادة مدلول حاذمة زال التأنيث فانتفى سبب منع الصرف وانما زال العدل بذلك لانه لا يصح أن يكون في حالة كونه اسما لمذكر معدولا عن حاذمة لامتناع اطلاق حاذمة على المذكر مع أن شأن العدل صحة اطلاق المعدول عنه على مسمى المعدول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما لم ترد ذلك زال التأنيث فزال العدل بزواله لكان واضحا فتأمل (قوله واما أمر) ان حمل على الامر الاصطلاحي كان التقدير اسم فعل أمر وان حمل على الامر اللغوي وهو الطلب كان التقدير دال أمر قال في التسهيل وفتح فعال أمرا لغة أسدية قال الدماميني فيقولون نزال بفتح الآخر ايثارا للتخفيف (قوله نحو حماد) معدول عن محمدة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله في الصعيد) قال في القاموس الصعيد التراب أو وجه الارض أو الطريق وبلاد بمصر مسيرة خمسة عشر يوما طولا وموضع قرب وادي القرى به مسجد للنبي صلى الله عليه وسلم اه وقوله بداد معدول عن متبددة (قوله جارية مجرى الاعلام) أي في استعمالها غير تابعة لموصوف وقوله حلاق بالحاء المهملة معدول عن حالقة والمنية الموت (قوله معدولة عن مؤنث) هذا في الامر ظاهر على رأي المبرد انه معدول عن مصدر مؤنث معرفة أما على ظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن الفعل كما في الهمع فتأنيث الفعل باعتبار انه كلمة أو لفظة (قوله فهو كمناق) أي في الاعراب والمنع من الصرف كما مر وقوله كصباح أي في الاعراب والصرف (قوله وان سمي به مؤنث الخ) أتى به تتميما للتقسيم والا فهو مما دخل تحت قول المصنف * وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليه من قصور النظم فتدبر (قوله فهو

كحذام ولا يجوز البناء خلافا لابن بابشاذ وغير المعدول تكون اسما كجناح ومصدرا نحو ذهاب وصفة نحو جواد وحسان نحو مضاب فلو سمي
بشيء من هذه مذكرا انصرف قولا واحدا الا ما كان مؤنثا كعناق (واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا) وذلك الانواع السبعة
المتأخرة وهي ما امتنع للعلمية والتركيب أو الالف والنون الزائدتين أو التأنيث بغير الالف أو العجمة أو وزن الفعل أو ألف الالحاق أو العدل
تقول رب معديكرب وعمران وفاطمة وزينب وابراهيم وأحمد وأرطى وعمر لقيتهم لذهاب أحد السببين وهو العلمية وأما الخمسة المتقدمة وهي
ما امتنع لالف التأنيث أو للوصف والزيادتين أو للوصف ووزن الفعل أو للوصف والعدل أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فانها لا تصرف
نكرة فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضا أما ما فيه 178 ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف ووهم من قال في حواء امتنع للتأنيث
والعلمية وأما ما فيه الوصف
مع زيادتي فعلان أو وزن
أفعل فلأن العلمية تخلف
الوصف فيصير منعه
للعلمية والزيادتين أو
للعلمية ووزن أفعل
وأما ما فيه الوصف والعدل
وذلك أخر وفعال ومفعل
نحو أحاد وموحد فذهب
سيبويه أنها اذا سمي بها
امتنعت من الصرف
للعلمية والعدل قال في
شرح الكافية وكل معدول
سمي به فعدله باق الا سحر
وأمس في لغة بني تميم
فان عدلهما يزول بالتسمية
فيصرفان بخلاف غيرهما
من المعدولات فان
عدله بالتسمية باق فيجب
منع صرفه للعدل
والعلمية عددا كان أو
غيره هذا هو مذهب
سيبويه ومن عزا اليه غير
ذلك فقد أخطأ وقوله ما لم
يقل والى هذا أشرت
بقولي وعدل غير سحر
وأمس في تسمية تعرض
غير منتف وذهب
الاخفش وأبو علي وابن برهان الى صرف العدد المعدول مسمى به وهو خلاف
الفارضي
مذهب سيبويه رحمه الله تعالى هذا كلامه بلفظه وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به واذا نكر شيء من
هذه الانواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضا أما ذو ألف التأنيث فللالف وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعل أو مع العدل الى
فعال أو مفعل فلأنها لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب سيبويه وخالف الاخفش
في باب سكران فصرفه وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب الأول منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف وهو مذهب المبرد والاخفش
في أحد قوليه ثم وافق سيبويه في كتابه الاوسط قال في شرح الكافية وأكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته أولى لانها آخر
قوليه والثالث ان سمي بأحمر رجل أحمر

كحذام) فبنيه على لغة الحجاز وتعربه غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره راء فعلى ما تقدم أيضا نحو
حضار و يسار اه دماميني (قوله ولا يجوز البناء) قال الدماميني أي فيما سمي به مذكر اه أي لا فيما سمي به
مؤنث حتى يعترض بأن في كلامه تناقضا لان قضية التشبيه بحذام جواز البناء فينافي قوله ولا يجوز البناء
لكن لو ذكره قبل قوله وان سمي به مؤنث الخ لسلم من الايهام (قوله من كل الخ) حال من ما بيان لها (قوله
من كل ما التعريف فيه أثرا) أي مما يمكن تنكيره فلا يرد أن فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع أنه
لا ينكر لوجوب اضافته ولو نية الى ضمير المؤكد (قوله ووهم من قال الخ) أي لان ألف التأنيث كافية في
المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول الخ) حاصل ما فرق به بين ما يبقى فيه العدل بعد التسمية
وما يزول فيه بعدها أن الاول فيه ما يشعر بالعدل وهو تغيير الحركات بخلاف الثاني اه زكريا ووجهه
بعضهم زوال عدل سحر وأمس بالتسمية بأن أل لا تجامع العلمية (قوله في لغة بني تميم) راجع لامس فقط أي
وأما في لغة الحجاز فيبنى على الكسر (قوله فان عدله بالتسمية باق) الباء بمعنى مع متعلقة بباق (قوله عددا
كان) أي غير سحر وأمس وتسمية نحو ثلاث مسمى به عددا باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه) يحتمل
أنه قاله تقوية لنقله و يحتمل أنه قاله تبريا من التكرار الذي فيه لان قوله وهو خلاف مذهب سيبويه يغني عنه
التنصيص على مذهبه أول العبارة (قوله أو مع العدل الى فعال أو مفعل) لا يشمل أخر مع أن حكمه حكم
معدول العدد ولو أسقط قوله الى فعال أو مفعل لشمله (قوله شابهت حالها قبل التسمية) لم يقل عاد الوصف
لان معنى أحمر مثلا قبل التسمية ذات ما اتصفت بالحمرة و بعد التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفية بالحمرة
و بعد التنكير ذات ما مسماة بأحمر بلا قصد وصفية بالحمرة ولما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة
بالتسمية بأحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية في ابهام الذات وملاحظة مطلق الاتصاف ولم يجعل
وصفا بالتسمية حقيقيا لعدم التعبير بقولنا مسمى بأحمر (قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت
أن يقال للوصف بحسب الاصل لكن كل صحيح (قوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه) أي عند
قصد تنكيره (قوله وأما باب أحمر) أي عند قصد تنكيره ففيه أربعة مذاهب الخ لو قال وخالف المبرد والاخفش
في أحد قوليه في باب أحمر فصرفاه ثم قال والفراء وابن الانباري فقالا ان سمي بأحمر رجل أحمر الخ ثم قال
والفارسي في بعض كتبه فجوز الصرف وتركه لكان أخصر وأولى لتقدم ذكر باب أحمر وذكر المذهب
الاول فيه وأنسب بقوله وخالف الاخفش في باب سكران فصرفه (قوله الأول منع الصرف) أي لشبه
الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني الصرف) أي لان الوصفية زالت بالعلمية فلا تعود بعد التنكير (قوله
والاخفش في أحد قوليه) حكى أن أبا عثمان المازني سأل الاخفش لم صرفت أربع في نحو مررت بنسوة
أربع فقال لانه في الاصل اسم للعدد والوصف به عارض فلم يعتد به فقال هلا اعتبرت أحمر اذا نكرته يعني في
كونه وصفا في الاصل والتسمية به عارضة فلم يأت بمقنع ولعل موافقته سيبويه آخرا من أجل ذلك كذا في

لم ينصرف بعد التنكير وان سمى به أسود أونحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الانبارى والرابع أنه يجوز صرفه وترك صرفه قاله الفارسى فى بعض كتبه واما المعدول الى فعل أو مفعل فى صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف فى الجمع اذا نكر بعد التسمية

﴿ تنبيه ﴾ اذا سمى بأفعل التفضيل مجردا من من ثم نكر بعد التسمية انصرف باجماع كما قال فى شرح الكافية قال لانه لا يعود الى مثل الحال التى كان عليها اذا كان صفة فان وصفيته مشروطة بصاحبة من لفظا أو تقديرا اه فان سمى به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولا واحدا وكلام الكافية وشرحها يقتضى اجراء الخلاف فى نحو أحمر فيه (ومايكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى) يعنى ان ماكان منقوصا من الاسماء التى لا تنصرف سواء كان من الانواع السبعة التى احدى علتيها العلمية أو من الانواع الخمسة التى قبلها فانه يجرى مجرى جوار وغواش وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا فلا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله فى غير التعريف اعيم تصغير اعمى فانه غير منصرف للوصف والوزن ويلحقه التنوين رفعا وجرا نحو هذا أعيم ومررت باعيم ورأيت اعيمى والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما فى نحو جوار وهذا لا خلاف فيه ومثاله فى التعريف قاض اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فانه غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيهما فى الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائى الى ان نحو قاض اسم امرأة ويعيل ويرم يجرى مجرى الصحيح فى ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة فيقولون هذا يعيلى ويرمى وقاضى ورأيت يعيلى ويرمى وقاضى ومررت بيعيلى ويرمى وقاضى واحتجوا بقوله

الفارضى (قوله لم ينصرف بعد التنكير) أى لمشابهة حال التنكير حال الوصفية فى وجود المشتق منه وهو الحمرة فى المدلول فكان الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن مما علل به البعض (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظرا الى زوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير وتركه نظرا الى شبه الوصفية ووزن الفعل (قوله فمن صرف أحمر بعد التسمية) أى بعد زوالها بالتنكير (قوله مجردا من من) أى لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده كان سمى شخص باكرم (قوله لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أى لان أفعل من اذا كان وصفا معناه ذات معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمى به صار دالا على الذات فقط واذا نكر صار دالا على ذات ما ثبت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها لان شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه وان كانا مبهمين نقله البعض عن البهوتى وأقره * وأنا أقول فيه نظر من وجوه الاول أن ما ادعاه من كون معنى أفعل من اذا كان وصفا ذاتا معينة الخ غير مسلم لتصريحهم بان مدلول الصفات ذات مبهمة لا معينة والتعيين اذا وجد يكون بقرينة لا بالوضع وتصريحهم بان المفضل عليه قد يكون معينا وقد يكون مبهما الثانى ان ما ادعاه من كون معناه اذا نكر بعد التسمية ذاتا ما ثبت لها الزيادة غير مسلم بل معناه ذات ما ثبت لها التسمية بكذا وممن صرح بهذا و بكون مدلول الصفة ذاتا مبهمة ذلك البعض قبل هذه القولة بنحو نصف صفحة الثالث أن ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى ينازع فيه ما تقدم فى الكلام على قول الشارح لما نكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بان معنى أحمر مثلا بعد التنكير ذات ما مسماة باحمر فلما لوحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية باحمر أشبه أحمر بعد التنكير حاله قبل التسمية فى الابهام وملاحظة مطلق الاتصاف ووجه المنازعة أن هذا التوجيه بعينه جار فى افعل من بعد التنكير وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركبا أيضا من مفضل ومفضل عليه ففى محل المنع لان ذلك غير لازم وحينئذ يقال هلا منع من الصرف وأما ما فى الشرح من تعليل عدم العود بان الوصفية مشروطة بصاحبة من فلا يدل الا على عدم عود الوصفية لا على عدم عود شبهها فيما مر على أن الوصفية المشروطة بصاحبة من الوصفية بالزيادة لا مطلق الوصفية فتأمل (قوله ومايكون منه منقوصا الخ) أى والذى يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتفى نهج جوار فى اعرابه فلو سميت بيرمى ويقضى أعللته اعلال جوار ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت بالواو للياء أجريته مجرى جوار وتقول فى النصب رأيت يرمى ويغزى قال بعضهم ووجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الاسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها واذا سميت بيرم من لم يرم رددت اليه ما حذف منه ومنعته من الصرف تقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض ورأيت يرمى واذا سميت بيغز من لم يغز قلت هذا يغز ومررت بيغز ورأيت يغزى الا أن هذا ترد اليه الواو وتقلب ياء لما تقدم سم (قوله من الاسماء التى لا تنصرف) يشير الى أن الهاء فى منه لما لا ينصرف أعم من المعرفة والنكرة ليشمل محل الخلاف والوفاق كما سيذكره (قوله فلا وجه لما حمل الخ) اعتذر عنه بان الباعث له على ذلك ان أقرب مذكور الى الضمير فى وما يكون منه ما التعريف فيه أثر وبان العلم المنقوص محل الخلاف فيعتنى به (قوله وهذا لا خلاف فيه) أى لا خلاف فى حذف الياء ولحوق التنوين رفعا وجرا فى نحو اعيم بخلاف قاض ويعيل ويرم أعلاما ففى حذف يائه ولحوق التنوين له رفعا وجرا خلاف نبه عليه بقوله الآتى وذهب يونس الخ (قوله الى أن نحو قاض الخ) أى من كل علم منقوص وجد فيه مقتضى منع الصرف قال سم يمكن الفرق من جهة المعنى على قولهم بخفة العلم فاحتملت الحركة على الياء (قوله يجرى مجرى الصحيح الخ)

قد عجبت منى ومن يعيليا * لما رأتنى خلقا مقلوليا وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله ولكن عبد الله مولى مواليا (ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع) بلا خلاف مثال الضرورة قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلى وقوله وأتاه أحيمر كاخى السهم بعضب فقال كونى عقيرا وقوله * تبصر خليلى هل ترى من ظعائن * وهو كثير

نعم اختلف فى نوعين * أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بقوله أنى مقسم ما ملكت فجاعل * جزا لآخرتى ودنيا تنفع أنشده ابن الاعرابى بتنوين دنيا * وثانيهما أفعل من منع الكوفيون صرفه للضرورة قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع بينهما ومذهب البصريين جوازه لان المانع له انما هو الوزن والوصف كاحمر لا من بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائى سلاسلا وأغلالا وسعيرا قواريرا قواريرا وقراءة الاعمش ابن مهران ولا يغوثا ويعوقا ونسرا (تنبيه) أجاز قوم صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد اختيارا وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام

(والمصروف قد لا ينصرف) أى للضرورة أجاز ذلك الكوفيون والاخفش والفارسى وأباه سائر البصريين والصحيح الجواز واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله وما كان حصن ولا حابس * يفوقان مرداس فى مجمع وقوله وقائلة ما بال دوسر بعدنا * صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند وقوله طلب الازارق بالكتائب اذ هوت * بشبيب غائلة النفوس غدور وأبيات أخر (تنبيه) فصل بعض المتأخرين بين ما فيه

حاصله مذهبهم أن المعرف تثبت ياؤه مطلقا وتسكن رفعا لثقل الضمة وتفتح جرا ونصبا لخفة الفتحة (قوله خلقا) بفتح المعجمة واللام أى عتيقا أجدا وأراد به التضعيف رث الهيئة وقوله مقلوليا بضم الميم لانه اسم فاعل اقلولى أى تجافى وانكمش كما فى القاموس فقول التصريح بفتح الميم غير ظاهر ولعل المراد بالمقلولى هنا دميم الخلقة (قوله مولى مواليا) باضافة مولى الى مواليا جمع مولى (قوله أو تناسب) هو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضم اليها غير منصرف نحو سلاسلا وأغلالا وتناسب لرؤس الآى كقوارير الاول فانه رأس آية فنون ليناسب بقية رؤس الآى فى التنوين أو بدله وهو الالف فى الوقف وأما قوارير الثانى فنون ايضا كل قوارير الاول كذا قال شيخنا وهو الصواب الموافق لما فى التصريح وغيره وأما ما فى كلام البعض من العكس فخطأ (قوله صرف) أى وجوبا فى الضرورة وجوازا فى التناسب (قوله ويوم دخلت الخدر) بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال أى الهودج وقوله انك مرجلى أى مصيرى راجلة أى ماشية لعقرك ظهر بعيرى تصريح (قوله وأتاها) أى ناقة صالح عليه الصلاة والسلام أحيمر هو الذى عقرها وكان أحمر أزرق أصهب كاخى السهم أى كمثل السهم والعضب والسيف وعقيرا فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث اه عينى وقال الدمامينى كاخى السهم من اضافة الملغى الى المعتبر (قوله احدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة) مقتضى التعليل الآتى أن تكون ألف الالحاق المقصورة كالف التأنيث المقصورة (قوله اذ يزيد بقدر ما ينقص) لأنه اذا نون سقطت الالف لالتقاء الساكنين والتنوين قدر الالف المحذوفة وكل ساكن ز أجيب بانه قد يكون فيه فائدة بان تلتقى الالف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر الى كسر الاول فينون ثم يكسر ومقتضى هذا انه اذا لم يحتج الى تنوينه لم ينون اه مرادى وهو مبنى على أن الضرورة ما لا مندوحة عنه لا مطلق ما وقع فى الشعر اه سم أى مما يقع مثله فى النثر (قوله ورد بقوله الخ) قال الصفوى وضعف الرد بمنع الدليل لان تنوين المؤنث بالالف كدنيا لغة فيه فلعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله ودنيا) معطوف على جزا والمعنى فجاعل منه جزا لآخرتى وجاعل منه دنيا تنفع (قوله لاجل من) أى لقيامها مقام المضاف اليه فالمانع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملفوظة أو مقدرة أى لا اختيارا ولا ضرورة (قوله ومذهب البصريين جوازه) ويدل له قول امرئ القيس * وما الاصباح منك بامثل * فصرف أمثل للضرورة مع وجود من المقدمة عليه فى قوله منك قاله الدمامينى (قوله انما هو الوزن والوصف) أى فيجوز الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتهما قوة من (قوله صرف الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد) كسلاسلا وسيبويه جمعهم له جمع السلامة نحو صواحبات فاشبه الآحاد اه دمامينى (قوله فى الكلام) أى النثر (قوله وأباه) أى منعه سائر البصريين لكونه خروجا عن الاصل بخلاف صرف ما لا ينصرف فانه رجوع الى الاصل فاحتمل فى الضرورة وللكوفيين ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضرورة والخروج عن الاصل (قوله طلب الازارق) أصله الازارقة فحذف الهاء للضرورة جمع أزرقى بتقديم الزاى على الراء قوم من الخوارج نسبوا الى نافع بن الازرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على سفيان نائب الحجاج وزوج ابنته والكتائب جمع كتيبة بفوقية بعد الكاف وهى الجيش واذ ظرف زمان وهوت من هوى به الامر اذا أطمعه وغره وغائلة النفوس فاعل هوت أى شرها وغدور مبالغة غادرة خبر لمحذوف أو بدل من غائلة والشاهد فى شبيب بشين معجمة مفتوحة فموحدة مكسورة فتحتية فموحدة وهو شبيب بن يزيد رأس الازارقة كذا فى العينى وشيخ الاسلام فقول البعض فى هوت أى سقطت فيه شئ (قوله بين ما فيه علمية) اقتصاره على العلمية يقتضى أن غيرها كالوصفية فى نحو قائم ليس مثلها ولعل المزية العلمية على غيرها لان لها من القوة

علمية فاجاز منعه لوجود احدى العلتين وبين ما ليس كذلك فصرفه ويؤيده أن ذلك لم يسمع الا في العلم واجازة ومنهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختيارا ﴿خاتمة﴾ قال في شرح الكافية ما لا ينصرف بالنسبة الى التكبير والتصغير أربعة أقسام ما لا ينصرف مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان مكبرا ويتحتم منعه مصغرا فالاول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران واسحق وأحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير * والثاني نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلاما مما يزول بتصغيره سبب المنع فان تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألفي سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير والثالث نحو تحلئ وتوسط وترتب وتهبط اعلاما مما يتكمل فيه بالتصغير سبب المنع فان تصغيرها تحيلئ وتويسط وتريتب وتهيبط على وزن مضارع بيطر فالتصغير كمل لها سبب المنع فمنعت من الصرف فيه دون التكبير فلو جيء في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل الرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبرا وجهان وليس لك فيه مصغرا الا منع الصرف والله أعلم

﴿اعراب الفعل﴾

(ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد) يعني انه يجب رفع المضارع حينئذ والرافع له التجرد المذكور كما ذهب اليه حذاق الكوفيين منهم الفراء لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي واختار المصنف الاول قال في شرح الكافية لسلامته من النقض بخلاف الثاني فانه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بان رافعه التجرد اهـ ورد الاول بان التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي وأجاب الشارح بانا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي

ما ليس لغيرها ولورود السماع فيها دون غيرها كذا في حاشية شيخنا وعليه كان المناسب للشارح أن يعلل بما ذكر لا بوجود احدى العلتين لانه يقتضي أن غير العلمية من العلل مثلها فليتأمل (قوله فاجاز منعه) أي في الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر صنيع التصريح عدم اختصاصه بالضرورة وعبارته في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا الثاني المنع مطلقا الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز في العلم خاصة (قوله أربعة أقسام) هي مبنية على قاعدة وهي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببيه فهو غير منصرف والا فهو منصرف دماميني (قوله وسرحان) بخلاف سكران لانك تقول في تصغيره سكيران فتبقى الزيادتان بحالهما اهـ دماميني وهو بكسر السين كما في القاموس وفسره بمعان منها الذئب والاسد والمراد المجعول علما (قوله وعلقى) هو في الاصل اسم نبت (قوله وجنادل) هو في الاصل جمع جندل والجندل قال في القاموس كجعفر ما يقله الرجل من الحجارة وتكسر الدال اهـ (قوله بزوال مثال العدل) اذ العدل في عمر تقديري فلا يصار اليه الا عند سماع الاسم ممنوعا من الصرف ولم يسمع من أفواههم عمير الا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذا حكمنا في أدد بانه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه مصروفا فهذا أجدر دماميني (قوله نحو تحلئ) ضبطه في التصريح بكسر التاء الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره قال الشارح في شرحه على التوضيح هو شعر وجه الاديم ووسخه وسواده وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر والتهبط بكسرات مشددة الباء طائر والترتب كقنفذ وجندب الشيء المقيم الثابت اهـ والتوسط مصدر توسط (قوله مما حذف) وهو أحد المثلين في توسط وتهبط بان يقال تويسيط وتهيبيط أما تحلئ وترتب فلم يحذف منهما شيء فكلامه بالنظر للبعض (قوله الا منع الصرف) أي لوجود التاء لفظا

﴿اعراب الفعل﴾

(قوله حينئذ) أي حين اذ جرد من ناصب وجازم (قوله والرافع له التجرد) لان الرفع دائر معه وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية اهـ دماميني لان الدوران من مسالكها (قوله ولا نفس المضارعة) لانها انما اقتضت مطلق الاعراب لا خصوص الرفع لكن هذا انما يأتي على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه (قوله ولا حروف المضارعة) لان جزء الشيء لا يعمل فيه (قوله كما نسب للكسائي) قال وانما لم تعمل مع عاملي النصب والجزم لقوتهما عنها (قوله فانه ينتقض الخ) جوابه أن المراد الحلول في الجملة اهـ حفيد وأيضا فالرفع استقر قبل حرف التحضيض ونحوه فلم يغيره اذ أثر العامل لا يغير الا بعامل آخر اهـ تصريح (قوله بنحو هلا تفعل) لان أداة التحضيض مختصة بالفعل ومن نحو المذكورات سيقوم زيد وسوف يقوم زيد (قوله وجعلت أفعل) لان أفعال الشروع لا يكون خبرها اسما مفردا الا شذوذا كما مر (قوله ومالك لا تفعل) قال شيخنا العلة لانه لم يسمع الاسم بعد مالك وان كانت الجملة في تأويله لانها حال أي أي شيء ثبت لك حالة كونك غير فاعل (قوله ورأيت الذي تفعل) لان الصلة لا تكون اسما مفردا (قوله فبطل القول بان رافعه وقوعه موقع الاسم) أي الذي هو أقوى من القول الثالث والرابع لكونه قول البصريين مع ظهور بطلانهما بما تقدم فاندفع اعتراض البعض على قوله وصح القول بان رافعه التجرد بان مجرد بطلان ان الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضي صحة أن الرافع التجرد وانما يقتضيه ابطال الاقوال الثلاثة (قوله وأجاب الشارح بانا لا نسلم الخ) هذا

لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره واستعمال الشئ والمجىء به على صفة ماليس بعدمى ﴿تنبيه﴾ انما لم يقيد المضارع هنا بالذى لم تباشره نون توكيد ولا نون اناث اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الاعراب (وبلن انصبه وكى) أى الادوات التى تنصب المضارع أربع وهى لن وكى وأن واذن وسيأتى الكلام على الاخيرتين فاما لن فحرف نفى تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم نحو لن أضرب ولن أقوم فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأبيد النفى ولا تأكيده خلافا للزمخشرى الاول فى أنموذجه والثانى فى كشافه وليس أصلها لا فابدلت الألف نونا خلافا للفراء ولا لا أن حذفت الهمزة تخفيفا والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائى ﴿تنبيهات﴾ * الاول الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وبه استدل سيبويه على بساطتها ومنع ذلك الاخفش الصغير * الثانى تأتى لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور من ذلك قوله
لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبال
وأما فلن أكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب أو الغائب ويرده قوله ثم لازلت لكم * الثالث زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله ان يخب الآن من رجائك من * حرك دون بابك الحلقة والاول وتقصر محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة * وأما كى ففيها ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله كى تجنحون الى سلم وما ثئرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم * الثانى أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية كما فى قوله * اذا أنت لم تنفع فضر فانما * يرجى الفتى

جواب بمنع أن التجرد عدمى وتسليم أن العدمى لا يكون علة للوجودى ولك أن تقول سلمنا أنه عدمى لكن لا نسلم أن العدمى لا يكون علة للوجودى على الاطلاق بل ذاك فى الاعدام المطلقة أما العدم المضاف كالعمى فيجوز كونه علة للوجودى (قوله لانه عبارة عن استعمال المضارع الخ) الاستعمال هنا مصدر المبنى للمجهول ليكون وصفا للفعل فيصح تفسير التجرد الذى هو وصف للفعل به (قوله اكتفاء بتقدم ذلك فى باب الاعراب) قال يس لا حاجة الى ذلك لان رفع المضارع أعم من كونه لفظيا أو محليا كالمضارع المؤكد بالنون والذى فاعله نون الاناث اه وهو تابع فى ذلك لشيخه سم قال شيخنا وفيه نظر اذ المضارع مع احدى النونين ليس له محل رفع أبدا وله محل الناصب والجازم صرح بذلك الفليوبى وغيره (قوله وبلن انصبه) ولا يجوز الفصل بين ان والفعل اختيارا عند البصريين وهشام وأجاز الكسائى الفصل بالقسم ومعمول الفعل ووافقه الفراء على القسم وزاد الفصل بأظن والشرط كذلك فى السيوطى (قوله أى الادوات الخ) تفسير القوله وبلن انصبه وكى مع ملاحظة قوله كذا بأن وقوله ونصبوا باذن المستقبلا فافهم (قوله ما أثبت بحرف التنفيس) أى معه وخصه بالذكر لمشاركته لن فى تخليص الفعل للاستقبال (قوله خلافا للزمخشرى الخ) وافقه على التأكيد كثيرون ورد دعواه التأبيد بانه لا دليل عليه وبانها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم فى فلن أكلم اليوم انسيا والتكرار بذكر أبدا فى ولن يتمنوه أبدا وأما التأبيد فى لن يخلقوا ذبابا فلامر خارجى لا من مقتضيات ان ويجاب عن التناقض بان القائل بالتأبيد انما يقول به عند اطلاق منفيها وخلوه عن مقيداته وعن التكرار بان هذا ليس تكرارا باللفظ وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف الحرف لان التأبيد نفس معنى أبدا وجزء معنى لن فلا يكون تكرارا وانما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمن كذا فى الشمنى وحاصله أنه ليس من التكرار بل من توكيد معنى تضمنى لكلمة سابقة بلفظ دل على هذا المعنى مطابقة (قوله خلافا للفراء) لان المعهود ابدال النون ألفا كنسفعا لا العكس (قوله خلافا للخليل والكسائى) لان دعوى التركيب انما تصح اذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب كلولا والظاهر هنا جزء كل منهما (قوله الجمهور على جواز الخ) استثنى أبو حيان التمييز فلا يجوز عرقا لن يتصبب زيد قال الدمامينى انما يمتنع ذلك عند الجمهور لمنعهم تقديم التمييز على عامله فلا يقال عندهم عرقا تصبب زيد فهو ممتنع قبل مجىء لن وأما ابن مالك فلا يسلم هذا الاستثناء لانه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف بقلة كما تقدم فيجوز عنده قليلا عرقا لن يتصبب زيد اه ملخصا (قوله وبه استدل سيبويه على بساطتها) وجه الاستدلال أنه يمتنع تقديم معمول معمول أن عليها ونوقش فى الدليل بانه يجوز أن يتغير حكم الشئ بالتركيب دمامينى (قوله ومنع ذلك الاخفش) لان النفى له صدر الكلام ورد بان ذلك خاص بما بخلاف لن بدليل قول الشاعر

* مه عاذلى فهائما لن أبرحا * (قوله لن تزالوا كذلكم) الدليل على أنه دعاء لا اخبار عطف الدعاء عليه وهو ثم لازلت الخ أفاده سم (قوله فلن يحل) بفتح اللام من حليت المرأة فى عينى بالكسر تحلى بالفتح وأما حلا الشئ فى فمى فضارعه يحلو شمنى والكاف فى قوله بعدك مكسورة والمنظر بفتح الظاء (قوله ان يخب الآن الخ) البيت من المنسرح الا انه سقط من قلم الناسخ لفظ من بعد حرك والحلقة بتسكين اللام سواء حلقة الحديد وحلقة القوم وجوز بعضهم الفتح كما فى البيت (قوله اسما مختصرا من كيف) فتكون بمعنى كيف ويليها الاسم والماضى والمضارع مرفوعا ونظيرها فى الاختصار سو أفعل أى سوف أفعل وحكى الكوفيون سف أقوم كذا فى الفارضى (قوله كى تجنحون الخ) أى كيف تميلون والسلم بكسر السين وفتحها الصلح وثئرت بالمثلثة فى أوله مبنى للمفعول من ثأرت القتيل وبالقتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجاء الحرب تمد كما فى البيت

كيما يضر وينفع * وقيل ما كافة وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كى تكرمنى اذا قدرت النصب بأن ولا يجوز اظهار أن بعدها وأما قوله
* كيما أن تغر وتخدعا * فضرورة * الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا وهو مراد الناظم ويتعين ذلك فى الواقعة بعد اللام وليس
بعدها أن كما فى نحو لكيلا تأسوا ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها فان وقع بعدها أن كقوله * أردت
لكيما أن تطير بقربتى
* احتمل أن تكون مصدرية
مؤكدة بأن وأن تكون
تعليلية مؤكدة للام
ويترجح هذا الثانى بأمور
* الاول أن أم الباب
فلو جعلت مؤكدة لكى
لكانت كى هى الناصبة
فيلزم تقديم الفرع على
الاصل * الثانى ما كان
أصلا فى بابه لا يكون
مؤكدا لغيره * الثالث
أن أن لاصقت الفعل
فترجح أن تكون هى
العاملة ويجوز الامران
فى نحو جئت كى تفعل
كيلا يكون دولة فان جعلت
جارة كانت أن مقدرة
بعدها وان جعلت ناصبة
كانت اللام مقدرة قبلها
﴿تنبيهات * الاول﴾
ما سبق من أن كى تكون
حرف جر ومصدرية هو
مذهب سيبويه وجمهور
البصريين وذهب
الكوفيون الى أنها ناصبة
للفعل دائما وتأولوا كيما
على تقدير كى تفعل ماذا
ويلزمهم كثرة الحذف
واخراج ما الاستفهامية
عن الصدر وحذف
ألفها فى غير الجر وحذف
الفعل المنصوب مع بقاء
عامل النصب وكل ذلك لم
يثبت ومما يردقولهم قوله * فأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها * وقوله كى لتقضينى رقية ما * وعدتنى غير مختلس لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل
وناصبه وذهب قوم الى أنها حرف جر دائما ونقل عن الاخفش * الثانى أجاز الكسائى تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كى أتعلم
ومنعه الجمهور * الثالث اذا فصل بين كى والفعل لم يبطل عملها خلافا للكسائى نحو جئت كى فيك أرغب والكسائى يجيزه

وتقصر وتضطرم تلتهب والجملتان حالان من فاعل تجنحون أو الثانية حال من قتلا كم شمنى (قوله كيما يضر وينفع) أى للضر والنفع (قوله وقيل ما كافة) أى كفت كى المصدرية عن نصب المضارع (قوله مضمرة) أى وجوبا كما سيشير اليه وهو منصوب على الحالية من أن (قوله ولا يجوز اظهار أن بعدها الخ) جعل فى التسهيل اظهار أن بعد كى قليلا ونقل فى الهمع عن الكوفيين جواز اظهارها اختيارا (قوله كيما أن تغر وتخدعا) العطف تفسيرى كما قاله الشمنى ويظهر لى أن ما زائدة بين الجار ومجروره نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وصدر البيت فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك كيما الخ (قوله معنى وعملا) أما الثانى فظاهر وأما الاول فلان كلا حرف مصدرى استقبالى (قوله ويتعين ذلك الخ) ويتعين كونها جارة اذا جاءت قبل اللام سيوطى (قوله لدخول حرف الجر عليها) أى ولا يجمع بين حرفى جر فى الفصيح ولك أن تقول هلا جاز ذلك ويكون الثانى مؤكدا كما لو وقع بعدها أن وكما لو جاءت قبل نحو كى لاقرأ الآن يقال الضرورة داعية الى التوكيد هناك أى فيما اذا توسطت كى بين اللام وأن أو تقدمت على اللام بخلاف ما هنا وفيه نظر اه سم ببعض تغيير ولعل وجه النظر أن الضرورة لا تدعو فى صورة التوسط الى كون خصوص كى تأكيد اللام لاندفاعها بكون أن تأكيد الكى ويمكن دفعه بأن المراد الضرورة المتخلص منها على وجه وجيه وسيأتى أن جعل كى تأكيد اللام أولى من جعل أن تأكيد الكى من ثلاثة أوجه فتأمل (قوله أردت لكيما أن تطير بقربتى) تمامه * وتتركها شنا ببيداء بلقع * تطير تذهب بسرعة مستعار من طيران الطير والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة والبيداء بفتح الموحدة والمد الارض التى يبيد أى يهلك من يدخل فيها والبلقع الارض القفر التى لا شئ فيها شمنى (قوله لا يكون مؤكدا لغيره) أى لا يليق أن يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لا يجوز أن يكون مؤكدا لغيره لان مقتضى ما قدمه جوازه بمرجوحية (قوله تنبيهات) أى تتعلق بكى وأما التنبيهات قبل فتتعلق بلن * والحاصل أنه أفرد كلا بتنبيهات ذكرها فى مبحثه وهذا يغنيك عما للبعض من التكلف البارد (قوله على تقدير كى تفعل ماذا) أى لكى تفعل أى شئ والمتبادر من عبارته أن أداة الاستفهام فى هذا التركيب بحسب أصله ماذا الا ما وحدها وحينئذ لا يظهر قوله واخراج ما الخ لما يأتى قريبا ولا قوله فى غير الجر لان ألف ماذا الاستفهامية لا تحذف لا فى الجر ولا فى غيره فالمناسب جعل تعبيره بماذا لمجرد بيان أن ما فى كيمه استفهامية لا لان الاصل ماذا (قوله واخراج ما الخ) ذهب بعضهم الى أنها لا يلزم صدريتها وفى الصحيح أقول ماذا قال ابن مالك فيه شاهد على أن ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير شمنى (قوله كى لتقضينى) باسكان الياء آخر الفعل للضرورة لان البيت من المديد كما قاله العينى قال ومختلس بفتح اللام مصدر ميمى بمعنى الاختلاس اه وأقره شيخنا والبعض ولا حاجة الى جعله مصدرا ميميا بل الظاهر أنه اسم مفعول حال من ما (قوله لان لام الجر لا تفصل الخ) أى فليس النصب بكى بل بأن المضمرة بعد اللام المؤكدة لكى الجارة فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة للفعل دائما (قوله حرف جر دائما) أى والنصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم أن كى تأكيد اللام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ تصريح (قوله ومنعه الجمهور) لان كى من الموصولات الحرفية ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فأن مضمرة بعدها وهى موصولة سم (قوله اذا فصل بين كى الخ) قال أبو حيان وأجمعوا على جواز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وبما الزائدة وبهما معا وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار مطلقا سواء رفع الفعل أو نصب وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها

بالرفع لابالنصب قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لايجوز فى الاختيار * الرابع زعم الفارسى أن أصل كماف

قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه * كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر كما حذفت الياء ونصب بها وذهب المصنف الى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت وذلك قليل وقد جاء الفعل بعدها مرفوعا فى قوله * لاتشتم الناس كما لاتشتم * الخامس اذا قيل جئت لتكرمنى فالنصب بان مضمرة وجوز أبو سعيد كون المضمر كى والاول أولى لان أن أمكن فى عمل النصب من غيرها فهى أقوى على التجوز فيها بان تعمل مضمرة و (كذا بان) أى من نواصب المضارع أن المصدرية نحو وان تصوموا والذى أطمع أن يغفر لى خطيئتى (لا بعد علم) أى ونحوه من أفعال اليقين فانها لاتنصبه لانها حينئذ المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن نحو علم أن سيكون أفلا يرون أن لا يرجع أى أنه سيكون وأنه لا يرجع وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالنصب وقوله نرضى عن الله ان الناس قد علموا * أن لا يدانينا من خلقه بشر فما شذ نعم اذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده ولذلك أجاز سيبويه ما علمت الا أن تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم وقيل يجوز بلا تأويل ذهب اليه الفراء وابن الانبارى والجمهور على المنع

فيرفع الفعل واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل فينصب الفعل فتلخص فى الفصل ثلاثة أقوال اه سيوطى وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الاجمال والابهام (قوله بالرفع لابالنصب) أى مع الرفع لامع النصب (قوله وطرفك الخ) الطرف العين ولا يجمع لانه فى الاصل مصدر بل يطلق على الواحد والجماعة قال تعالى لايرتد اليهم طرفهم وهو مبتدأ خبره جملة الشرط والجزاء ولايجوز نصبه بمحذوف يفسره احبسنه لان فعل الجزاء لايعمل فى متقدم على شرطه فلا يفسر عاملا فيه اه شمنى وقوله فاحبسنه أى عن النظر الينا وقوله كما يحسبوا قال شيخنا السيد أى يظنوا من حسب كما فى نسخة قديمة بيدى من شرح الكافية ضبط قلم وتنظر بتاء الخطاب اه والمعنى اذا جئتنا فلا تجعل نظرك الينابل الى غيرنا ليظنوا أن هواك للشئ الذى تنظر اليه لا لمحبوبتك فيستتر أمرك (قوله ونصب بها) فتكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها (قوله كاف التشبيه الخ) عبارة المغنى وقال ابن مالك هى كاف التعليل وما الكافة اه وهى تفيد أن كونها كاف التشبيه بحسب الاصل (قوله فنصبت) يلزم عليه عمل عامل الاسم المختص به فى الفعل وهو ممتنع وأجيب بان نسبة نصب الفعل الى الكاف التعليلية كنسبته الى اللام التعليلية وهى نسبة مجازية باعتبار أن النصب بان مضمرة بعدها ولايخفى أن التكلف فيما قاله ابن مالك وأن رواية لكى يحسبوا مؤيدة لقول الفارسى وانه يمكن أن يقال ان ما فى البيت مصدرية لا كافة والفعل منصوب بها حملا على أن أختها كما قيل فى كما تكونوا يولى عليكم كذا فى الشمنى وأنا أقول لايخفى أن ادعاء التكلف فيما قاله ابن مالك غير ظاهر وان تبعه البعض وان أسهل مما قاله ومما قاله ابن مالك ومما قاله الفارسى أن تكون الكاف تعليلية وما مصدرية كما فى قوله تعالى واذكروه كما هداكم والفعل مرفوع بالنون المحذوفة تخفيفا كما فى قوله * أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * فاحفظه (قوله وذلك قليل) أى النصب بكاف التشبيه المضمنة معنى التعليل كذا قال شيخنا وهو صريح فى بقائها على افادة التشبيه مع زيادة التعليل والظاهر أنها فى مثل ذلك للتعليل فقط وتسمية المصنف لها كاف التشبيه باعتبار الاصل كما مر فتدبر (قوله وجوز أبو سعيد) أى السيرافى ووافقه ابن كيسان وحملهما على ذلك أن العرب أظهرت بعد لام كى أن تارة وكى تارة همع (قوله كذا بان) هى أم الباب لانها تعمل ظاهرة ومقدرة وانما أخرها عن لن وكى لطول الكلام عليها عنهما قال فى الهمع ويقال فيها عن بابدال الهمزة عينا (قوله أى ونحوه) حمل كلام المصنف على أن المعنى لابعد مادة علم فاحتاج الى قوله ونحوه والاولى حمله على ان المعنى لابعد مفيد علم كرأى وتحقق وتيقن وتبين وظن مستعملا فى العلم وحينئذ لايحتاج الى ذلك ومثل هذا يقال فى قوله والتى من بعد ظن (قوله نرضى عن الله) يعنى نثنى عليه ونشكره وقوله ان الناس الخ استئناف بيانى مسوق للتعليل وقوله أن لايدانينا أى يقاربنا فى المفاخر (قوله اذا أول العلم بغيره) من ذلك ما اذا أريد به الظن (قوله ولذلك أجاز سيبويه) الخ ومنع المبرد النصب بعد العلم مطلقا باقيا على حقيقته أو مؤولا كما فى الهمع (قوله خرج مخرج الاشارة) أى وقع موقع الكلام الدال على الاشارة فمعنى ما علمت الخ ما أشير عليك الا بان تقوم وقوله فجرى الخ أى فعومل معاملة قولك أشير الخ فى نصب الفعل (قوله والجمهور على المنع) أى منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل قال الدمامينى هو الصواب لان الناصبة تدخل على ماليس بمستقر ولاثابت لانها تخلص المضارع للاستقبال فلا تقع بعد أفعال التحقيق بخلاف المخففة فانها تقتضى تأكيد الشئ وثبوته واستقراره اه وفيه عندى نظر لانه ان أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع وتعليله باستقبال مدخولها لايفيده فقد يكون المستقبل متيقنا وحينئذ لم يضر تلو أن أفعال اليقين وان أريد به عدم حصوله وقت التكلم فسلم لكن لايلزم من ذلك عدم تيقن حصوله فى المستقبل فاذا كان كذلك لم يضر تلو أن أفعال اليقين فكيف التصويب الذى ارتكبه وقال الفارضى انما وجب كونها مخففة لان العلم لايناسبه الا التوكيد وأن المثقلة كالمخففة فى التوكيد وأما أن المصدرية فانها للرجاء والطمع فلا يناسبان العلم اه ثم ما ذكرناه من أن المراد بالمنع فى قول الشارح والجمهور على المنع منع وقوع الناصبة للمضارع بعد العلم بلا تأويل لامطلقا هو المتبادر من عبارة التصريح والهمع

والذى

(والتى من بعد ظن) ونحوه من أفعال الرجحان (فانصب بها) المضارع ان شئت بناء على أنها الناصبة له (والرفع صحح واعتقد) حينئذ (تخفيفها من أن) الثقيلة (فهو مطرد) وقد قرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتنة قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائى برفع تكون والباقون بنصبه ثم النصب هو الارجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل ولهذا اتفقوا عليه فى قوله تعالى أحسب الناس ان يتركوا ﴿تنبيهات﴾ الاول أجرى سيبويه والاخفش ان بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله * أخاف اذا مامت أن لا أذوقها * ومنع ذلك الفراء * الثانى أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهدا بقوله ربيته حتى اذا تمعددا * كان جزائى بالعصا أن أجلدا قال فى التسهيل ولا حجة فيه لندوره أو امكان تقدير عامل مضمر * الثالث أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو أريد أن عندك أقعد وقد ورد ذلك مع غيرها اضطرارا كقوله

لما رأيت أبا يزيد مقاتلا * أدع القتال وأشهد الهيجاء

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبى يزيد * الرابع أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة وأنشدوا

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب *

وقوله

أحاذر أن تعلم بها فتردها * فتتركها ثقلا على كما هيا

وفى هذا نظر لان عطف المنصوب

والذى ترجاه شيخنا ويدل له تعليل الدمامينى الذى قدمناه فقول البعض بعد العلم مطلقا غير ظاهر وقد تلخص أن الاقوال ثلاثة قول المبرد بالمنع مطلقا ولم يذكره الشارح وقول الفراء وابن الانبارى بالجواز مطلقا وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل فاعرف ذلك (قوله والتى من بعد ظن الخ) قال أبو حيان وليس فى الواقعة بعد الشك الا النصب سيوطى (قوله واعتقد حينئذ) أى حين اذ رفعت بها (قوله هو الارجح الخ) أى لان الناصبة للمضارع أكثر وقوعا من المخففة أما عند الفصل فالارجح الرفع لان الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها كذا قال البعض وقد يقال أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض باكثرية وقوع الناصبة للمضارع ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل فى قوله تعالى وحسبوا أن لا تكون فتنة ولو كان راجحا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه فى قوله تعالى أحسب الناس أن يتركوا كما سيذكره الشارح ثم ذكر بعضهم أن السبعة قد يتفقون على المرجوح فافهم (قوله عند عدم الفصل) أى بلا فقط لانها التى يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان وقد ولو وحرف التنفيس لان غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل فمعه يتعين كون أن مخففة فيجب الرفع لانه لا يترجح فقط فقول شيخنا عند عدم الفصل أى بلا أولن أو ما أشبههما من الحروف التى تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح (قوله بعد الخوف) أى الذى لم يستعمل بمعنى العلم والا كان من بابه سم (قوله لتيقن المخوف) أى عند تيقنه قال سم ويفهم منه وجوب النصب عند عدم التيقن وهو شامل لظن المخوف فظاهره أنه حينئذ لا يلحق بالظن كما ألحق بالعلم عند التيقن فليراجع اه وقد يقال الذى يفهم من قوله لتيقن المخوف أنه لا يجب الرفع عند عدم التيقن وعدم وجوب الرفع صادق بوجوب النصب وبجواز الوجهين فتأمل (قوله ان لا أذوقها) أى برفع أذوق كبقية القوافى والضمير للخمرة (قوله ومنع ذلك الفراء) أى فاوجب النصب فى تلك الصورة ونقله فى الهمع عن المبرد (قوله أجاز الفراء الخ) ومذهب البصريين المنع لان معمول الصلة من تمامها فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها همع (قوله تمعددا) أى قويت معدته كناية عن كبره (قوله أو امكان تقدير عامل مضمر) أى كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد فالجار والمجرور متعلق باجلد المحذوف لا المذكور دمامينى (قوله أجاز بعضهم الخ) أما الجمهور ومنهم سيبويه فيمنعون فى الاختيار الفصل مطلقا (قوله بالظرف الخ) وأجازه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن ان تزرنى أزورك بالنصب همع (قوله وشبهه) هو الجار والمجرور (قوله لما رأيت الخ) يلغز به فيقال أين جواب لما وبم انتصب أدع والجواب أن الاصل لن ما فادغمت النون فى الميم للتقارب وحقهما أن يكتبا منفصلين لكن وصلا خطا فى بعض النسخ للالغاز وما ظرفية مصدرية وقد فصل بها وبصلتها بين ان والفعل وأشهد ليس معطوفا على أدع لمنافاته قوله لن أدع القتال بل منصوب بان مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء فهو من عطف الفعل على المصدر الصريح ونظيره فى الالغاز قوله

عافت الماء فى الشتاء فقلنا * برديه تصادفيه سخينا

فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه أن الاصل بل رديه بوزن عديه من الورود أى اشربيه تجديه سخينا (قوله اللحيانى) بكسر اللام وسكون الحاء المهملة ولحيان أبو قبيلة وصباح بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة وآخره حاء مهملة أبو بطن من ضبة وضبة بمعجمة مفتوحة وموحدة مشددة أبو قبيلة شمنى مع زيادة قولى أبو بطن من ضبة واللحيانى من البصريين كما فى الهمع (قوله اذا ما غدونا) أى بكرنا ونحطب بحاء مهملة فطاء مهملة مكسورة مضارع حطب أى جمع الحطب وهو جواب الامر (قوله أن تعلم بها) الضمير المستتر فى تعلم يرجع الى بثينة محبوبة الشاعر الذى هو جميل والضمير البارز فى بها يرجع الى الحاجة المذكورة

في البيت قبله والثقل بكسر فسكون واحد الاثقال وهي الاشياء الثقيلة (قوله وهو فتركها) حصر المنصوب في فتركها لانه المنصوب نصبا بخلاف فتردها اذ قد يدعي أنه مجزوم وحرك تخلصا من التقاء الساكنين وكانت حركته فتحة للخفة (قوله تاتي أن مفسرة الخ) وضمير المتكلم في قول بعض العرب أن فعلت وضمير المخاطب في نحو أنت وأنت الخ قال الكوفيون وشرطية كان المكسورة كما في قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر * فان قومي لم تأكلهم الضبع

ورجحه في المغني بامور منها مجيء الفاء بعدها كثيرا كما في البيت وتقدم تخريجه على غير قولهم في باب كان وأخواتها قيل ونافية كان المكسورة كما في قوله تعالى حكاية عن طائفة من أهل الكتاب أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم وخرجه الزمخشري وغيره على معنى صدر منكم ما صدر كراهة أن يؤتى الخ أي حملكم على ذلك الحسد فيكون متعلقا بمحذوف من مقول قل أو على معنى ولا تظهروا الايمان بان يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم فيكون متعلقا بقوله ولا تؤمنوا وجملة قل ان الهدى هدى الله اعتراض ونوقش بان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا المستثنى والمستثنى منه وتابع أحدهما وأجيب باحتمال أن الزمخشري لا يرى ذلك في الظرف والجار والمجرور لتوسعهم فيهما (قوله مفسرة) أي لمتعلق فعل قبلها قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا نحو كتبت اليه أن قم أي كتبت اليه شيأ هو قم أو ظاهرا نحو اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه دماميني (قوله المسبوقة بجملة الخ) بقي قيدان وهما أن يتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار فخرج من التعريف وآخر دعواهم أن الحمد لله لعدم تقدم الجملة فان فيه مخففة من الثقيلة كما في الفارضي وغيره وانما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة لان المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم فيه وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك فان أن الحمد لله خبر آخر دعواهم قاله الرضي وقلت له ان افعل لوجود حروف القول فلا يقال هذا التركيب لعدم وجوده في كلامهم لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وعلى تسليم أنه يقال لا تجعل أن فيه تفسيرية بل زائدة وجوز الزمخشري في أن اعبدوا الله أن تكون أن مفسرة على تاويل قلت بامرت واستحسنه في المغني قال وعلى هذا فمعنى شرطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف القول أي باقيا على حقيقته غير مؤول بغيره اه وجوز ابن عصفور أن يفسر بها صريح القول ولا يقال أخذت عسجدا أن ذهبا لعدم تاخر الجملة فلا يؤتى بان بل تحذف أو يؤتى بدلها باي وكتبت اليه بان افعل أو كتبت اليه ان افعل اذا قدر معها الباء لاقترانها بالجار فهي مصدرية في الموضعين لان حرف الجر لا يدخل الا على اسم صريح أو مؤول (قوله أن اصنع الفلك) قيل الجملة مفسرة فلا محل لها كما في المغني وفيه عندي نظر لانه انما يظهر في المفسرة التي ليست في معنى المفرد كما في زيدا ضربته لا في المفسرة بعد أن لمفعول لان الظاهر أن هذه في محل نصب تبعا لما فسرته لانها في معنى هذا اللفظ فتحل المفرد محلها وفي كلام الكافيجي ما نصه الظاهر أن الايحاء متعلق بالجملة تعلق مفعولية فتكون منصوبة المحل اه وهو يؤيد ما قلنا ان أراد المفعولية في المعنى مع بقاء أن على كونها مفسرة فان أراد المفعولية في اللفظ مع كون أن زائدة فشيء آخر فتدبر (قوله وانطلق الملأ الخ) ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي في ان امشوا المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء ﴿فائدة﴾ اذا ولي أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل جاز رفعه على تقدير لا نافية وجزمه على تقديرها ناهية وعليهما فان مفسرة ونصبه على تقديرها نافية وان مصدرية فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب اه مغني أقول يصح على الجزم بلا ناهية أن تكون ان مصدرية بناء على الاصح من كونها توصل بالامر والنهي (قوله التالية لما) أي التوقيتية كما في المغني احترازا عن النافية وهي الجازمة والموجبة وهي التي بمعنى الا فما يقتضيه كلام البعض من مغايرة الجازمة للنافية فاسد (قوله نحو فلما أن جاء البشير) وتقول أكرمك لما أن يقوم زيد بالرفع فارضي (قوله لكان لكم الخ) جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على أن الشرط الامتناعي كغيره في كون الجواب له عند تقدمه أو جواب لو وجواب القسم محذوف بناء على

وهو فتركها عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم * الخامس تاتي أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو فاوحينا اليه أن اصنع الفلك وانطلق الملأ منهم أن امشوا والزائدة هي التالية لما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله

كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

في رواية الجر وبين القسم ولو كقوله

فاقسم أن لو التقينا وأنتم * لكان لكم يوم من الشر مظلم

وأجاز الاخفش اعمال الزائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى

ان الجواب للامتناعى تقدم على القسم أو تأخر أو جواب لو ولو ومادخلت عليه جواب القسم وسيأتى هذا الخلاف فى بحث عوامل الجزم (قوله ومالنا أن لانقاتل) ان قلت ليست هذه من مواضع الزيادة المتقدمة قلت الاخفش لايخص الزيادة بما تقدم بل زعم أنها تزاد فى غير ذلك اه تصريح ووجه زيادتها فى الآية أن مالنا ونحوه كمالك لايقع بعده عند الاخفش الا الفعل الصريح على أن الجملة حالية نحو مالى لا أرى الهدهد أو الاسم الصريح على أنه حال نحو مالك قائما دون المؤول بالاسم ولا يرد أن الجملة الحالية لاتصدر بدليل استقبال لان دليل الاستقبال أن غير الزائدة لا الزائدة كذا فى الدمامينى (قوله لتأوله بما منعنا) أى فان لانقاتل مفعول ثان للجار والمجرور لتأوله بفعل يتعدى لاثنين (قوله اعمال الجار والمجرور) وهو لنا فى المفعول وهو أن لانقاتل اه سم قال الدمامينى قد يقال انما يرد ذلك لو كان أن لانقاتل عند هذا القائل مفعولا مصرحا وليس فى كلامه مايقتضيه لاحتمال أن يكون عنده على نزع الخافض وهو عن فانه يقال منعه عن كذا كما فى الصحاح وغيره والمحل نصب أو خفض على الخلاف (قوله أن لاتكون لازائدة) أى كما لزم على هذا القول اذ المعنى عليه وما منعنا أن نقاتل سم (قوله والصواب قول بعضهم الخ) هذا مقابل القيل السابق كما هو صريح المغنى لا لقول الاخفش كما زعم البعض لانه قابل قول الاخفش بقوله لانها فى الآية مصدرية ثم ذكر قولين على أنها مصدرية (قوله فى أن لانقاتل) فتكون أن مصدرية منسبكة مع ما بعدها بمصدر مجرور بجار محذوف متعلق بما تعلق به لنا (قوله والفرق بينها الخ) هذا رد لقياس الاخفش أن الزائدة على حرف الجر الزائد (قوله حملا) أى بالحمل على ما بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائى وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم اه مغنى قال الدمامينى ولا حاجة الى جعل ما هنا ناصبة فان فى ذلك اثبات حكم لها لم يثبت فى غير هذا المحل بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع نثرا ونظما اه (قوله حيث استحقت) أى أن عملا أى واجبا كما يفيده كلام الشارح والظرف متعلق باهمل (قوله وذلك) أى استحقاق أن العمل (قوله لمن أراد أن يتم) أى بالرفع والقول بان أصله يتمون فهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف تصريح (قوله أن تقرآن الخ) اما فى محل نصب بدل من حاجة فى قوله قبله

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
أن تحملا حاجة لى خف محملها * وتصنعا نعمة عندى بها ويدا

أو من أن تحملا المنصوب بمحذوف تقديره أسألكما واما فى محل رفع خبر مبتدا محذوف عائد الى حاجة أى هى أن تقرآن والشاهد فى أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل أن المعطوفة عليها واعترض بانه لامانع من عطف أن الناصبة وصلتها على أن المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر اه يس مع زيادة وقد يجاب بان مراده أن عطف أن الناصبة مرجح لكون أن المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح كاف فى الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دال علم أو ظن فاحفظه (قوله ظاهر كلام المصنف الخ) وظاهره أيضا اختصاصها بالاهمال ووجهه أنهم يتوسعون فى الامهات وضعفها من جهة أنها قد تهمل لاينافى كونها أما اذ لا يلزم فى الام قوتها من كل وجه فاندفع اعتراض البعض (قوله ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم اعمال اذن عند استيفاء شروطه والقليل منهم يلتزم اهمالها عند ذلك كما سيذكره الشارح اذا علمت ذلك فالضمير فى نصبوا لاكثر العرب وهو على الوجوب فقول البعض تبعا لشيخنا ونصبوا أى جوازا كما سينبه الشارح عليه غير ظاهر فتأمل والواو فى والفعل بعد حالية وموصلا حال من الضمير المستكن فى الخبر أعنى بعد وقوله أو قبله اليمين اما معطوف على بعد واليمين فاعل الظرف لاعتماده على المبتدا أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم واما معطوف على موصلا على الوجهين المذكورين فى العطف على بعد والمراد بالبعدية على هذا ما يشمل البعدية مع الانفصال (قوله أن يكون الفعل مستقبلا) اجراء لها مجرى سائر النواصب وانما لم تعمل النواصب فى فعل الحال لان له تحققا فى الوجود كالاسماء فلا يعمل فيه عوامل الافعال دمامينى (قوله فيجب الرفع فى اذن تصدق الخ) اى لانه حال ومن شان الناصب أن يخلص المضارع

ومالنا أن لانقاتل

والقياس على حرف الجر الزائد ولا حجة فى ذلك لانها فى الآية مصدرية فقيل دخلت بعد مالنا لتأوله بما منعنا وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور فى المفعول ولان الاصل أن لاتكون لازائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل ومالنا فى أن لانقاتل والفرق بينها وبين حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيادة بخلافها فانها قد وليها الاسم فى البيت الاول والحرف فى الثانى (وبعضهم) أى بعض العرب (أهمل أن حملا على * ما أختها) أى المصدرية (حيث استحقت عملا) أى وجبا وذلك اذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة وقوله أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وأن لاتشعرا أحدا هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فهى عندهم مخففة من الثقيلة ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلام المصنف أن اهمالها مقيس (ونصبوا باذن المستقبلا * ان صدرت والفعل بعد موصلا * أو قبله اليمين) أى شروط النصب باذن ثلاثة * الاول أن يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع فى اذا تصدق جوابا لمن قال أنا أحبك

* الثانى أن تكون مصدرة فان تأخرت نحو أكرمك اذا أهملت وكذا ان وقعت حشوا كقوله ائن عادلى عبد العزيز بمثلها * وأمكننى منها اذا لا أقيلها

فاما قوله لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذن أهلك أو أطيرا فضرورة أو الخبر محذوف أى انى لا أستطيع ذلك ثم استأنف اذن أهلك فان كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتى * الثالث ان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع فى نحو اذن أنا أكرمك ويغتفر الفصل بالقسم كقوله اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور الفصل بالظرف والصحيح المنع اذ لم يسمع شئ من ذلك وأجاز الكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل والاختيار حينئذ عند الكسائى النصب وعند هشام الرفع (وانصب وارفعا * اذا اذن من بعد عطف) بالواو والفاء (وقعا) وقد قرئ شاذا واذا لا يلبثوا خلفك فاذا لا يؤتوا الناس نقيرا على الاعمال نعم الغالب الرفع على الاهمال وبه قرأ السبعة ﴿تنبيهات ﴾ * الاول ﴾ أطلق العطف والتحقيق انه اذا كان العطف على ماله محل ألغيت فاذا قيل ان تزرنى أزرك واذن أحسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت اذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب

لاستقبال همع (قوله أن تكون مصدرة) أى فى جملتها بحيث لا يسبقها شئ له تعلق بما بعدها واذا لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدم تصدرها عن العمل اه دمامينى وفى الشمنى أن ترك تصدرها داخلة على المضارع انما يكون فى ثلاثة مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو أنا اذن أكرمك أو جوابا للشرط قبلها نحو ان تزرنى اذن أكرمك أو لقسم قبلها نحو والله اذن لاخرجن انتهى وفى الموضع الاول خلاف كما فى الهمع فاجاز هشام النصب بعد مبتدأ كالمثال وأجاز الكسائى بعد اسم ان نحو انى اذن أهلك أو أطير أو اسم كان نحو كان زيد اذن يكرمك قال أبو حيان وقياس قوله جواز النصب بعد ظن نحو ظننت زيدا اذن يكرمك (قوله أهملت) أى وجوبا بلا خلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه همع (قوله بمثلها) أى بمثل مقالته سابقة تمن على وقوله لا أقيلها أى لا أترك مقالتى سابقا أتمنى عليك أن أكون كاتبا عندك وعبد العزيز هذا والد عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه وأخو عبد الملك بن مروان تولى امارة مصر لا الخلافة العظمى كما فى الشمنى وغيره كان الشاعر وهو كثير عزة امتدحه بقصيدة أعجبته فقال له تمن على فقال له أتمنى عليك أن أكون كاتبك فقال له ويحك أنت لا تحسن الكتابة وأعطاه عشرة فصمم على أنه ان قال له عبد العزيز ثانيا تمن على لا يتمنى الا كونه كاتبه وقد عد هذا من حمقه وارجاع الضمير للمقالة هو ما قاله الدمامينى والعينى وارجعه الشمنى لخطة الرشد فى قوله قبل

عجبت لتركى خطة الرشد بعدما * بدالى من عبد العزيز قبولها

والشاهد فى قوله لا أقيلها حيث رفعه لعدم تصدر اذن لكونها جواب قسم سابق عليها فى قوله حلفت برب الراقصات الى منى الخ وجواب الشرط محذوف فعلم ما فى كلام الحواشى من الخلل (قوله شطيرا) بفتح الشين المعجمة أى غريبا وأهلك بكسر اللام ويجوز فتحها على ما فى القاموس (قوله أن لا يفصل الخ) لضعفها مع الفصل عن العمل اه تصريح (قوله بالقسم) كذا بلا النافية لان القسم تأكيد لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى اذن سيوطى (قوله والدعاء) نحو اذن غفر الله لك أكرمك (قوله بمعمول الفعل) فلو قدم معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن أكرم فذهب الفراء الى أنه يبطل عملها وأجاز الكسائى الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين فى ذلك ومقتضى اشتراطهم فى عملها التصدر أن لا تعمل حينئذ لانها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهى مصدرة فى النية لان النية بالمعمول التأخير اه سيوطى قال سم ويؤخذ من كلامه عدم العمل قطعا فى نحو يا زيد اذن أكرمك لان المتقدم عليها غير معمول اه وفيه عندى نظر لتصدرها فى جملتها ولان نحو هذا المثال ليس من المواضع الثلاثة المحصور فيها عدم تصدرها داخلة على المضارع كما مر (قوله عند الكسائى النصب) فيه أنه تقدم عن الكسائى فى الفصل بين كى والفعل بمعموله أنه يبطل عملها ويمكن الفرق بشدة اقتضاء كى المصدرية الاتصال بالفعل لانها مع ما فى تأويل اسم واحد سم (قوله وعند هشام الرفع) لضعف عملها بالفصل وكان القياس بطلان العمل فلا أقل من أن يكون مرجوحا (قوله وانصب وارفعا) وقد يجزم ان اقتضاه الحال كما سيأتى فى الشرح وانما جاز النصب والرفع لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن فى ابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط والغاؤها أجود كما فى الرضى لانها غير متصدرة فى الظاهر اه سم ويشير الى رجحانه قوله وارفعا بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ومقتضى التعليل المذكور تعين النصب اذا كانت الواو أو الفاء استئنافية كما اذا قيل لك آتيك غدا فقلت له مستأنفا واذن أكرمك (قوله على ماله محل) قال البعض كان الاولى أن يقول على ماله اعراب ليشمل اللفظى والمحلى بقرينة التمثيل اه ويدفع بان ماله محل شامل لما اعرابه لفظى لانه معرب لفظا ومحلا فهو مما له محل فتدبر (قوله ألغيت) أى وجوبا لوقوعها حشوا كما سيذكره الشارح (قوله لوقوعها حشوا) أى بين جزأى الجواب وان شئت قلت بين الشرط والجواب لان المعطوف على الجواب جواب (قوله أو على الجملتين معا) أى جملتى

الشرط والجواب (قوله وقيل يتعين النصب) ليس المراد وقيل ان قدرت العطف على الجملتين معا يتعين النصب لانه ينافيه قوله لان ما بعدها مستأنف بل المراد وقيل ان لم تعطف على الجواب أعم من أن تقدر الواو عاطفة أو استئنافية ثم المراد تعين النصب على لغة أكثر العرب الملتزمين اعمال اذن عند استيفاء الشروط فلا ينافي جواز الرفع على لغة بعضهم الملغى لها عند استيفاء الشروط فاندفع ما أطال به البعض (قوله لان ما بعدها مستأنف) أى بناء على أن الواو استئنافية وقوله أولان المعطوف الخ أى بناء على أنها عاطفة (قوله فالمذهبان) أى القول بجواز الامرين والقول بتعين النصب (قوله الى أنها اسم) اى غير ناصب للفعل وانما الناصب له أن مضمرة بعده كما سيذكره (قوله وعوض عنها التنوين) أى وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله وأضمرت أن) ولعل المفرد المؤول به أن ومدخولها عند صاحب هذا القول فاعل أى اذا جئتني وقع اكرامك لا مبتدأ خبره محذوف أى حاصل والاوجبت الفاء الرابطة الواجبة مع الجملة الاسمية الواقعة جوابا قاله الدماميني وذهب الرضى الى أنها اسم وأصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وفتح ليكون في صورة ظرف منصوب وقصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعدما كان مختصا بالماضي وضمن معنى الشرط غالبا قال وانما قلنا غالبا لانه لا معنى للشرط في نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين ثم قال واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز اجراؤه مجرى لو في قرن جوابه باللام نحو اذا لأذقناك أى لو ركنت شيأ قليلا لأذقناك واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز قرن جوابها بالفاء كقوله

اذا فلا رفعت سوطا الى يدى * ما ان أتيت بشيء أنت تكرهه

أى ان أتيت فلا الخ وقد تستعمل بعد لو وان توكيدا لهما نحو لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن أزرك ثم قال ولما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع مستقبل واحتمل معنى مجرد الزمان فالمضارع حال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلصه للاستقبال فتحتمل اذن على الغالب فيها من الجزاء لانتفاء الحالية المانعة من الجزاء بسبب النصب بان ثم قال وانما ادعينا أن اذن زمانية لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالاتها وقلب نونها في الوقف ألفا يرجح جانب اسميتها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ونحوه يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كأن وان اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله اه ولا يخفى أن أكثر ما قاله مبنى على أن أصلها اذا وفي حاشية السيوطى على المغنى عن بعضهم أن اذن تأتى على وجهين حرف ناصب للمضارع مختص به واسم أصله اذا واذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وهذه تدخل على غير المضارع وعلى المضارع فيرفع فيجوز أن تقول لمن قال أنا آتيك اذن أكرمك بالرفع على أن الاصل اذا أتيتني أكرمك وبالنصب على أنها الحرفية اه (قوله وعلى الاول) أى على أنها حرف أما على الثانى فبسيطة قطعا وقوله لا مركبة من اذ وأن نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت اه سم أى وغلب عليها حكم الحرفية وهذا قول الخليل قال فاذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك فكأنك قلت حينئذ اكرامى واقع اه أى ولا من اذا وأن حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين كما يقول الرندى مستدلا بانها تعطى الربط كاذا والنصب كأن أفاد كل ذلك في الهمع (قوله وعلى البساطة) قيد بذلك لان القائل بالتركيب يجعل النصب بأن المشتملة عليها اذن كما في حاشية السيوطى على المغنى (قوله لا بأن مضمرة بعدها) كما ذهب اليه الخليل في أحد قوليه لان أن لا تضمر الا بعد عاطف أو جار اه دماميني واعتل الخليل بعدم اختصاصها لدخولها على الجملة الاسمية نحو اذن عبد الله يأتيك همع (قوله كما أفهمه كلامه) يعنى قوله ونصبوا باذن المستقبلا (قوله الجواب) أى لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر وقوله والجزاء أى المجازاة لمضمون كلام آخر وفي كلامه مسامحة أى ربط الجواب الخ (قوله فقال الشلوبين في كل موضع) وتكلف تخريج نحو قال فعلتها اذا وأنا من الضالين على الشرط والجزاء أى ان كنت فعلت الوكزة كافرا لانعمك كما زعمت يا فرعون فانا من الضالين بل فعلتها غير قاصد القتل غير كافر لانعمك (قوله اذن أظنك صادقا) برفع أظن لانه للحال كما يفيده ما سننقله عن الرضى (قوله اذ لا مجازاة هنا) قال الرضى لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال أو في الماضى ولا مدخل للجزاء في الحال اه ولان

وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف أولان المعطوف على الاول أول ومثل ذلك زيد يقوم واذن أحسن اليه ان عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان * الثانى الصحيح الذى عليه الجمهور أن اذن حرف وذهب بعض الكوفيين الى أنها اسم والاصل في اذن أكرمك اذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن وعلى الاول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من اذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه * الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسى في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا

(قوله ولا يخفى) رد لخروج الرضى عن المذهبين (قوله وفي حاشية الخ) لا يلاقى شيأ مما مر

الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لانها كنون لن وان روى ذلك عن المازني والمبرد وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها والجمهور يكتبونها بالالف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء ان عملت كتبت بالالف والا كتبت بالنون للفرق بينها وبين اذا وتبعه ابن خروف * الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة ولكنها القياس لانها غير مختصة وانما أعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزايها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال اهـ (وبين لا ولام جر التزم * اظهار أن ناصبة) نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة لئلا يعلم أهل الكتاب لا في الآية الاولى نافية وفي الثانية مؤكدة زائدة (وان عدم * لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا) لا في موضع الرفع بعدم وأن في موضع النصب باعمل ومظهرا ومضمرا نصب على الحال اما من أن ان كانا اسمي مفعول أو من فاعل أعمل المستتر ان كانا اسمي فاعل أي يجوز اظهار أن واضمارها بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا فالاضمار نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين والاظهار نحو وأمرت لان أكون أول المسلمين فان سبقها كون ناقص ماض منفي وجب اضمار ان بعدها وهذا أشار اليه بقوله (وبعد نفي كان حتما أضمرا) أي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب والتي قبلها لام كي لانها السبب كما أن كي أي للسبب * وحاصل كلامه أن لان بعد لام الجحود ثلاثة أحوال وجوب اظهارها مع المقرون بلا ووجوب اضمارها بعد نفي كان وجواز الامرين فيما عدا ذلك ولا يجب الاضمار بعد كان التامة لان اللام بعدها ليست لام الجحود وانما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بانها المفهومة عند اطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن أي المضارع المنفي بلم كما رأيت لان لم تنفي المضارع وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان

ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة (قوله اختلف في لفظها الخ) أي في غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما في الاتقان اتباعا للمصحف العثماني قال السيوطي في حاشية المغني ينبغي أن يكون الخلاف في الوقف عليها مبنيا على الخلاف في حقيقتها فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون وعلى أنها اسم منون يوقف عليها بالالف (قوله والجمهور يكتبونها الخ) المناسب فالجمهور بالفاء كما في عبارة المغني (قوله والمازني والمبرد بالنون) وعزاه أبو حيان الى الجمهور (قوله وعن الفراء الخ) ونقل السيوطي قولا بالعكس لضعفها في الاهمال وقوتها في العمل (قوله ان عملت كتبت بالالف) لمنع العمل التباسها باذا الظرفية ويرد عليه أن العمل في اللفظ وليس الشكل لازما فالفرق في الكتابة محتاج له على العمل أيضا (قوله وهي لغة نادرة) تلقاها البصريون بالقبول فلا التفات الى قول من أنكرها دماميني (قوله وبين لا) أي سواء كانت نافية أو زائدة ولهذا مثل بمثالين (قوله ناصبة) اتى به مع علمه من كون الكلام في أن الناصبة دفعا لتوهم اهمالها لفصلها من الفعل بلا (قوله فان اعمل) اى أن الواقعة بعد لام الجر سواء كانت للتعليل كما مثل أو للعاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا أو للتوكيد وهي الآتية بعد فعل متعد نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين قاله الفاكهي أي أو للتعدية نحو أعددت زيدا ليقاتل (قوله اذا لم يسبقها الخ) أخذه من قوله الآتي وبعد نفي كان الخ (قوله ماض) أي لفظا ومعنى أو معنى فقط (قوله نحو وأمرنا لنسلم لرب العالمين الخ) اختلف في اللام في نحو الآيتين فقيل زائدة وقيل للتعليل والمفعول محذوف أي وأمرنا بما أمرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل في معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان وأريد به الحدث فقط كان كالاسم في صحة الاضافة والاسناد اليه كذا في المغني والشمني (قوله وبعد نفي كان الخ) يعني ما لم ينتقض النفي نحو ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا قاله أبو حيان وظاهر قوله ويجوز ذلك مع لام كي أن المراد بقوله ما لم ينتقض النفي أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحود فتأمل قال والفرق أن النفي مسلط مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام فيلزم من نفيه نفي ما بعدها وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على انتفائه اهـ وحاصل الفرق كما قاله شيخنا أن النفي مع لام الجحود مسلط على الكلام بتمامه أعني ما قبلها وما بعدها ومع لام كي مسلط على ما بعدها فقط أي فاغتفر الانتقاض معها بخلاف لام الجحود (قوله لام الجحود) من تسمية العام بالخاص لان الجحود انكار الحق لا مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني اهـ تصريح وبهذا يندفع تصويب قول النحاس (قوله والتي قبلها لام كي) وحكمها الكسر وفتحها لغة تميم همع (قوله لانها للسبب) أي في الجملة والا فلام كي قد تكون لغير السبب كالتي للعاقبة والزائدة والمعدية (قوله وجوب اظهارها مع المقرون بلا) كراهة اجتماع اللامين سم (قوله ووجوب اضمارها الخ) علل بان اثبات ما كان زيد ليفعل كان زيد سيفعل جعلت اللام معادلة للسين فكما لا يجمع بين أن والسين لا يجمع بين أن واللام زكريا (قوله ليست لام الجحود) بل هي لام كي نحو ما كان زيد ليلعب أي ما وجد للعب (قوله لان لم تنفي المضارع) لو قال لان لم تقلب المضارع الى المضي لانتج مطلوبه وفي بعض النسخ لان لم تنفي الماضي

أى الماضى معنى وهو المضارع لفظا ولا اشكال عليها فتأمل (قوله لمن أجازه فى أخواتها) نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا وقوله ولمن أجازه فى ظننت أى قياسا نحو ما ظننت زيدا ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب منعه اه فما يتبادر من قول البعض والحق أن اللام فيما ذكر لام كى لا لام الجحود كما يظهر بالنظر فى المغنى اه من جواز هذه التراكيب ممنوع مع أن دعواه أن اللام فيها لام كى وأن النظر فى المغنى يرشد الى ذلك باطلة قال التصريح وبعضهم أجازه فى كل فعل تقدمه نفى نحو ما جاء زيد ليفعل اه قال يس وهو فاسد لان هذه يعنى اللام فى نحو ما جاء زيد ليفعل لام كى (قوله ماذكره من أن اللام الخ) لان كلامه فى أن الواقعة بعد لام الجر اقوله وبين لا ولام جر الخ (قوله النصب بان مضمرة) انما قال مضمرة مع أن النصب عند البصريين بعد اللام بان مظهرة أو مضمرة وعند الكوفيين باللام أظهرت ان أو أضمرت كما سيصرح به الشارح عند شرح قول المصنف وبعد حتى الخ لاجل قول ثعلب لانه انما يأتى عند اضمار أن فتأمل (قوله ناصبة بنفسها) أى بطريق الاصالة بدليل ما بعده واحتجوا بقوله

لقد عذلتنى أم عمرو ولم أكن * مقالتها ما كنت حيا لاسمعا

اذ لو كانت أن الناصبة للزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع ورد بان مقالتها معمول لمحذوف يفسره المذكور نظير ما مر فى قوله كان جزائى بالعصا أن أجلدا وقوله ما كنت أى مدة وجودى حيا (قوله لقيامها مقام أن) أى نيابة عن أن (قوله اختلف فى الفعل الخ) الظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف فى الناصب هل هو اللام أو أن المضمرة (قوله الى أنه) أى الفعل وفيه مسامحة لان الخبر جملة الفعل والفاعل (قوله واللام للتوكيد) أى زائدة لتوكيد النفى كالباء فى ما زيد بقائم واعترض قولهم بان اللام الزائدة تعمل الجر فى الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل فى الافعال وأجيب بانهم لعلهم لا يسلمون هذه الكلية اه دمامينى قال الحفيد وتظهر فائدة الخلاف فى قوله ما كان محمد طعامك ليأكل فانه لا يجوز على رأى البصريين لان ما فى حيز أن لا يعمل فيما قبلها ويجوز على رأى الكوفيين لان اللام لا تمنع العمل فيما قبلها (قوله واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف) قال المرادى قولهم متعلقة بالخبر يقتضى أنها ليست بزائدة وتقديرهم مريدا يقتضى أنها زائدة تقوية للعامل اه وفى المغنى أن المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة بل بينهما اه فزيادتها عند الكوفيين محضة وعند البصريين غير محضة (قوله وقدروه الخ) تقدير مريدا غير لازم فيما يظهر بل قد يقدر غيره اذا اقتضاه المقام كما قدر فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان كان مكرهم أهلا لتزول الخ ويدل لما قلناه ما يأتى عن شرح التسهيل (قوله لان اللام جارة عندهم) أى جارة غير زائدة زيادة محضة أى والجار غير الزائد زيادة محضة لا بد له من متعلق (قوله الا أن الناصب عنده أن مضمرة) اعترض بانه يلزمه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز وأجيب بما قاله بعضهم من أن الاخبار بالفعل المؤول بالمصدر عن الجثة جائز كما فى زيد اما أن يعيش واما أن يموت وان لم يجز الاخبار بالمصدر الصريح عنها لدلالة الفعل بصيغته على الفاعل والزمان بخلاف المصدر الصريح لاسيما وقد التزم اضمار أن فصار منخرطا فى سلك الفعل على أنه يحتمل أن يكون فى الكلام حذف (قوله ومقتضى قوله مؤكدة) أى مع قوله لنفى الخبر اذ لولاه لامكن حمل قوله مؤكدة على أنها مقوية للعامل فيوافق ما يأتى عن شرح التسهيل ويكون نفس قول البصريين ولا يرد عليه لزوم الاخبار بالمصدر عن الجثة وقوله أنها زائدة أى محضة (قوله لكن قال) أى الناظم فى شرحه الخ كذا قال شيخنا وشيخنا السيد وهو الظاهر وأرجع البعض الضمير للشارح ابن الناظم فانه له شرح على التسهيل كما فى الهمع ثم رأيت فى بعض النسخ لكن قال المصنف فى شرحه الخ وهو نص فى الاول ورأيت بخط بعض الفضلاء بهامش الهمع عزو العبارة التى فى الشرح الى شرح التسهيل لابن الناظم وهو نص فى الثانى والجمع ممكن والله أعلم (قوله لصحة الكلام بدونها) هذا ظاهر على تقدير ما يتعدى بنفسه كمريدا دون ما يتعدى باللام كمستعدا الا أن يراد أن اللام يصح حذفها لفظا لاطراد حذف الجار مع أن هذا وقال فى المغنى وجه كونها مؤكدة على رأى البصريين أن الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل أبلغ من نفيه (قوله لا لانها زائدة) أى محضة بان يكون دخولها فى

خلافا لمن أجازه فى أخواتها قياسا ولمن أجازه فى ظننت ﴿تنبيهات﴾ الاول﴾ ما ذكره من أن اللام التى ينصب الفعل بعدها هى لام الجر والنصب بان مضمرة هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن اللام ناصبة بنفسها وذهب ثعلب الى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن والخلاف فى اللامين أعنى لام الجحود ولام كى الثانى اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام فذهب الكوفيون الى أنه خبر كان واللام للتوكيد وذهب البصريون الى ان الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وقدروه ما كان زيد مريدا ليفعل وانما ذهبوا الى ذلك لان اللام جارة عندهم وما بعدها فى تأويل مصدر وصرح المصنف بانها مؤكدة لنفى الخبر الا أن الناصب عنده ان مضمرة فهو قول ثالث قال الشيخ أبو حيان ليس بقول بصرى ولا كوفى ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة وبه صرح الشارح لكن قال فى شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة

لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا أوهاما ومستعد الآن يفعل
* الثالث قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي * مقاومة ولا فرد لفرد * أي فما كان جمع

ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما أنا لأدعهما * الرابع أطلق الناف ومراده ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون لن لأنها تختص بالمستقبل وكذلك لا لأن نفي غير المستقبل بها قليل وأما لما فانها وان كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال وأما ان فهي بمعنى ما واطلاقه يشملها و زعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي انها لام الجحود لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم السابق والذي يظهر أنها لام كي وأن ان شرطية أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا الأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما يقال أنا أشجع من فلان وان كان معدا للنوازل * الخامس أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود واظهار أن مستدلا بقوله بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى والصحيح المنع ولا حجة في الآية لأن أن يفترى في تأويل مصدر هو الخبر (كذلك بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى أو الا أن خفي) أن مبتدأ وخفي خبره وكذلك و بعد متعلقان بخفي وحتى فاعل يصلح والا عطف عليه أي كذا يجب اضمار أن بعد أو اذا صلح في موضعها حتى نحو لانتظرنه أو تقضيني حقي وقوله لالزمنك

الكلام نكرر و جها وقوله اذ لو كانت زائدة أي محضة والا فلام التقوية زائدة لكن زيادتها غير محضة كما مر (قوله لم يكن لنصب الفعل الخ) اذ يلزم عليه الاخبار بالمصدر عن الجثة وهو لا يجوز أي الا بتكلف فلا ينافي ما مر فقوله وجه صحيح أي خال عن التكلف (قوله لام اختصاص) أي دالة على اختصاص الارادة المنفية بالفعل وهذا لا ينافي كونها للتقوية العامل أو للتعدية لجواز كونها لهما باعتبارين (قوله أوهاما) هو بمعنى قول البصريين مريدا (قوله أي فما كان جمع) قال سم أي ضرورة الى هذا التقدير اه أي لصحة فما جمع مريدا ليغلب الخ وقد يقال الداعي اليه موافقة النظائر وعبارة الدماميني والشمني ليس ما ذكره في البيت وقول أبي الدرداء متعينا لجواز أن يكون المعنى في البيت فما جمع متأهلا لأن يغلب قومي وفي قول أبي الدرداء وما أنا مريد الترك لهما (قوله ما أنا لأدعهما) أي ما كنت فلما حذف الفعل انفصل الضمير (قوله أطلق النافي) أي الذي تضمنه قوله ونفي كان (قوله وان كانت تنفي الماضي) أي في المعنى وقوله لكن تدل على اتصال نفيه بالحال أي وشرط النافي هنا أن يكون نافيا للحدث في الماضي فقط (قوله وأما ان) ألحقها السيوطي وغيره بلن قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج (قوله في قراءة غير الكسائي) أما في قراءته بفتح اللام و رفع الفعل فان مخففة من الثقيلة واللام للفصل أي وان مكرهم لتزول منه الأمور المشبهة في عظمها بالجبال كبأس أعدائهم الكثيرين (قوله أنها لام الجحود) أي ليس مكرهم أهلا لتزول منه الجبال أي ما هو كالجبال ثباتا وتمكنا من آيات الله تعالى وشرائعه و باختلاف المشبه بالجبال على وجهي النفي والاثبات يندفع التنافي بينهما (قوله أن الفعل بعد لام الجحود) أما بعد لام كي فيرفع غير ضمير الاسم السابق وقوله لا يرفع الا ضمير الخ لعل هذا أغلبي لا واجب بدليل تعبيره بيبعده دون يمنعه وأنه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضرب أبوه ثم رأيت الدماميني ذكر أن المخرجين للآية على النفي لا يشترطون رفع الفعل ضمير الاسم السابق وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل الكون (قوله شرطية) أي حذف جوابها العلم به مما قبلها وقوله جزاء مكرهم اشارة الى تقدير مضاف في الآية وقوله وهو أي جزاء مكرهم وقوله الاسم السابق أي المرفوع بفعل الكون (قوله معدا الأجل زوال الخ) كان الأظهر اسقاط أجل وجعل اللام للتعدية صلة معدا أي مهيأ ولا ينافيه أن الفرض كون اللام لام كي لأن المراد بلام كي ما هو أعم من لام التعليل كما مر و به يعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله الأمور العظام) كبأس الجيش الكثير من أعدائهم (قوله لأن أن يفترى في تأويل مصدر) أي وهذا المصدر بمعنى اسم المفعول كما أن القرآن مصدر بمعنى اسم المفعول لحصل التطابق (قوله كذلك) الاشارة راجعة الى أن بعد نفي كان (قوله اذا يصلح) أي من حيث المعنى كما سينبه الشارح عليه وقوله حتى هو فيما يتطاول وقوله أو الا هو فيما لا يتطاول (قوله متعلقان بخفي) لكن تعلق بعد على وجه الظرفية لخفي وتعلق كذلك على وجه الحالية من فاعل خفي أو الوصفية لمفعول مطلق لخفي أي خفاء كذلك أي كخفاء ذلك (قوله أي كذا يجب الخ) هذا بيان لحاصل المعنى والا فالتقدير أن خفي بعد أو اذا يصلح في موضعها حتى أو الا حال كونه كان بعد نفي كان في وجوب الخفاء أو خفاء كخفاء أن بعد نفي كان في الوجوب وانما وجب ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل لأطيعن الله أو أن يغفر لي فلا تجانس في الصورة لذكر أن في المعطوف دون المعطوف عليه وقال الدماميني وأما الفاء والواو وأو فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها قال ابن الناظم وانما نصب المضارع بعد أو هذه ليفرقوا بين أو التي لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلا وأو التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك فان ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بأن مضمرة لأنها بنفسها لعدم اختصاصها (قوله نحو لالزمنك الخ) لا يتعين في هذا المثال تقدير حتى بل هو صالح للتقديرات الثلاثة التعليل والغاية والاستثناء من الأزمان كما قاله الشارح في شرحه على التوضيح قال و يتعين الأول في نحو لأطيعن الله أو يغفر لي والثاني في نحو

لاستسهلن الصعب أو أدرك المنى * فما انقادت الآمال الا لصابر أو الا كقولك لاقتلن الكافر أو يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم
* كسرت كعوبها أو تستقيما و يحتمل الوجهين قوله فقلت له لا تبك عينك انما * تحاول ملكا أو نموت فنعذرا واحترز
بقوله اذا يصلح في موضعها حتى أو الا من التى لا يصلح في موضعها أحد الحرفين فان المضارع اذا ورد بعدها منصوبا جاز اظهار ان كقوله
ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوأك علقما ﴿ تنبيهات * الاول ﴾ قال في شرح الكافية وتقدير الا وحتى في موضع أو تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر و بعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها فتقدير لانتظرنه أو يقدم ليكونن انتظار أو قدوم وتقدير لاقتلن الكافر أو يسلم ليكونن قتله أو اسلامه وكذلك العمل في غيرهما * الثانى ذهب الكسائى الى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالمخالفة والصحيح ان النصب بأن مضمرة بعدها لان أو حرف عطف فلا عمل لها ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم اضمار ان بعدها * الثالث قوله اذا يصلح في موضعها حتى أو الا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة

موقع الى أن أو الا أن لان لحتى معنيين كلاهما يصح هنا الاول الغاية مثل الى والثانى التعليل مثل كى فيشمل كلامه هنا نحو لارضين الله أو

لانتظرنه أو يجىء والثالث في نحو لاقتلن الكافر أو يسلم اه وقد يقال لانتظرنه أو يجىء صالح للاستثناء فتأمل وأما لاستسهلن الخ فصالح للتعليل والغاية و جوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناء قال الدمامينى وليس بشئ اه وفيه نظر (قوله المنى) جمع منية ما يتمنى والمراد بالآمال المأمولات وبانقيادها حصولها قاله الشمنى (قوله وكنت اذا غمزت الخ) بالغين والزاى المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في أطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا أخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ عنها فسادهم الا أن يحصل صلاحهم بحالة اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا أن تستقيم اه تصريح ويظهر صحة تقدير حتى بمعنى أيضا في هذا البيت فتدبر ﴿ فائدة ﴾ قال شارح أبيات الايضاح وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الاعجم غالبها مرفوع القوافى و بعضها مجرورها وقال الزمخشرى في شرح أبيات الكتاب أبيات القصيدة غير منصوبة وانما أنشده سيبويه منصوبا لانه سمعه كذلك ممن يستشهد بقوله وانشاد الابيات على الوقف مذهب لبعض العرب فان أنشد بيت منها أنشد على حقه من الاعراب وان أنشد جميعها أنشد على الوقف من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله اذا ورد بعدها منصوبا) فيه اشارة الى جواز وروده بعدها مرفوعا لعدم تقدير ناصب (قوله ولولا رجال الخ) رزام براء مكسورة فزاى حى من تميم وأعزة صفة ثانية لرجال وآل سبيع بالتصغير حى أيضا وهو معطوف على رجال لا رزام فيما يظهر لئلا يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأجنبى وهو أعزة والشاهد في أو أسوأك فانه منصوب بأن مضمرة جوازا لعدم صحة تقدير أو بأحد الحرفين اذ المعنى لولا رجال وإساءتك وعلقم قال العينى منادى مرخم أى يا علقمة و بهذا التقدير يعلم ما في كلام البعض من الايهام (قوله المرتب على اللفظ) أى الذى يقتضيه لفظ الفعل المنصوب بعد أو بأن المقدرة ولفظ أو التى لاحد الشيئين لاقتضاء الاول كون ما بعد أو مصدرا مؤولا والثانى كون المعطوف عليه مصدرا كالمعطوف ليتجانس الشيآن اللذان أو لاحدهما (قوله أن يقدر قبل أو مصدر) أى يتوهم و يلحظ قبلها مصدر متصيد من الفعل السابق فلاينافى قوله الآتى ولكن عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وانما قدر لان الفعل بعد أو مؤول بمصدر ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا في نحو يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى على ما سبق في آخر العطف فلابد أن يكون المعطوف عليه هنا اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم (قوله ليكونن) بفتح اللام (قوله في غيرهما) أى غير المثالين المذكورين (قوله انتصب بالمخالفة) أى مخالفة الثانى للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه اه همع ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فان الثانى خالف الاول في المعنى ولم يختلف الاعراب الا أن يخص ذلك بالفعل لضعفه عن الاسم في الاعراب (قوله أن النصب بأن الخ) ولذا لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لانها حرف عطف و جوز الاخفش الفصل بينهما بالشرط نحو لالزمنك أو ان شاء الله تقضينى حقى سيوطى (قوله ولكنها عطفت) لعل الاستدراك لرفع ما يتوهم من قوله حرف عطف من ظهور المتعاطفين كما هو الغالب (قوله متوهم) انما كان متوهما لعدم آلة السبك لفظا وتقديرا (قوله ومن ثم) أى من أجل أنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزم اضمار أن بعدها وفيه أنه لا يتسبب عن عطفها مصدرا مقدرا على مصدر متوهم لزوم اضمار أن ولا اضمارها اذ لو ظهرت لم تخرج عن عطفها مصدرا مقدرا أى من أن والفعل على مصدر متوهم فكان عليه أن يعلل اللزوم بتجانس المتعاطفين في الصورة كما مر و بهذا تعلم ما في قول البعض تبعا لشيخنا الاولى أن يقال ومن ثم أضمرت أن بعدها لان عطفها ما ذكر لا يقتضى لزوم اضمار أن (قوله موقع الى أن أو الا أن) الصواب حذف أن فان أو انما وقعت موقع الى وحدها أو الا وحدها اه دمامينى أى لانها لو كانت بمعنى الى أن أو الا أن لزم التكرار اذ النصب بأن مضمرة بعدها على الراجح وقد يجاب بأن المراد أو الواقعة مع المضمر بعدها موقع الى أن أو الا أن (قوله لان لحتى معنيين الخ) وجه الشارح الاحسنية بما حاصله عموم كلامه

يغفرلي بخلاف كلام التسهيل لان المعنى حتى يغفرلي بمعنى كى يغفرلي وقد بان لك أن قول الشارح بريد حتى بمعنى الى لا الاتى

بمعنى كى لا وجه له وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى الى أو الا فانه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك بل هى أو العاطفة كما مر (و بعد حتى هكذا اضمار أن * حتم) أى واجب والغالب فى حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو ان نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وعلامتها أن يصلح فى موضعها الى وقد تكون للتعليل (كجد حتى تسر ذا حزن) وعلامتها أن يصلح فى موضعها كى وزاد فى التسهيل أنها تكون بمعنى الا أن كقوله

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم والله لا أفعل الا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوى ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى وما يعلمان من أحد حتى يقولا والظاهر فى هذه الآية خلافه وأن المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فى قوله

والله لا يذهب شيخى باطلا * حتى أبير مالكا وكاهلا

لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه

﴿تنبيه﴾ ذهب الكوفيون الى أن حتى ناصبة بنفسها وأجاز والظهار أن بعدها توكيدا كما أجاز واذلك بعد لام الجحود (وتلو حتى مالا

هنا وتوجه أيضا سلامته من الاعتراض على كلامه فى التسهيل بما مر عن الدمامينى (قوله بمعنى كى يغفرلى) ولا يناسب هنا معنى الى ولا معنى الا لانه يوهم انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران سم (قوله فانه يوهم الخ) أى ايهاما قويا اذ أصل الايهام موجود فى العبارتين أيضا أفاده سم (قوله وبعد حتى) أى الجارة ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شئ وأجاز بعضهم بالظرف والشرط الماضى والقسم والجار والمجرور والمفعول اه سيوطى والظرف متعلق باضمار الذى هو مبتدأ وهكذا اما متعلق أيضا باضمار والخبر حتم فيكون قوله هكذا توكيدا الان معناه كالاضمار السابق فى الوجوب والوجوب مستفاد من قوله حتم وعلى هذا اقتصر والحكموا بأن قول المصنف هكذا حشو واما خبر وقوله حتم خبر ثان جئ به لبيان وجه الشبه وعلى هذا فلا يكون فى كلامه توكيد لعدم استفادة الحتم من التشبيه لاحتمال أنه فى نصب المضارع بها فقط (قوله والغالب فى حتى حينئذ) أى حين اذ أضمرت أن بعدها أن تكون للغاية هذا مخالف لقول الجامى الاغلب فيها أن تستعمل بمعنى كى اه وانما تكون للغاية اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها وللتعليل اذا كان مسببا عما قبلها كذا فى التصريح واحترز بقوله حينئذ عن حتى الابتدائية فانها بمعنى الفاء (قوله كجد حتى تسر) الغاية هنا ممكنة أيضا سم (قوله بمعنى الا أن) الصواب اسقاط أن لما تقدم قبيل الا الاتى حتى تكون بمعناها للاستثناء المنقطع وقال الدمامينى سواء كان الاستثناء متصلا أو منقطعا وجعل الاستثناء فى والله لا أفعل حتى تفعل أى الا أن تفعل متصلا مفرغا للظرف اذ المعنى لا أفعل وقتا من الاوقات الا وقت فعلك ويظهر أن الغاية ممكنة فيه وفى البيت الآتى منقطعا اذ المعنى ليس العطاء فى حال الغنى سماحة لكن فى حال الفقر والغاية ممكنة فيه كما قاله الفاكهى تبعا للدمامينى وابن الناظم لكن نظر فيه سم بأن النفى قبل حتى لا ينقطع عما بعدها بل هو ثابت مع ثبوته فكيف تكون غائية فتأمل ولا تنافى بين كونها جارة وكونها بمعنى الا لان عمل الجر يثبت مع افادة الاستثناء كخلا وحاشا اذا جربهما (قوله من الفضول) جمع فضل وهو الزيادة والمراد زيادات المال وهى ما لا يحتاج اليه منه دمامينى (قوله على غرابته) أى مع غرابته (قوله أن تفعل) ففسر الا بحتى فاقتضى أن حتى تكون بمعنى الا (قوله حتى يقولا) أى الا أن يقولا والاستثناء مفرغ للظرف والمعنى وما يعلمان أحدا فى وقت الاوقات الا وقت أن يقولا الخ (قوله وأن المراد معنى الغاية) أى عند انتفاء تعليمهما الى وقت قولهما ذلك واعترضه الدمامينى بأن هذا وان أمكن لكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء (قوله نعم هو) أى كون حتى بمعنى الا ظاهر فى قوله والله الخ والمعنى لا أترك الاخذ بثار شيخى أى الحسين بن على الا أن أقتل هذين الحيين اى لكن اقتل هذين الحيين فالاستثناء منقطع كما قاله الدمامينى ونقله فى الهمع عن ابن هشام الخضراوى مقتصرا عليه وتصحيح البعض تبعا لشيخنا كونه متصلا لان قتل الحيين أخذ بالثار باطل لان المعنى حينئذ لا اترك اخذ ثار شيخى الا قتل الحيين فاتركه وهو فاسد ولا يصح كونها للغاية لان المعنى عليه عند انتفاء ترك الاخذ بالثار الى قتل الحيين فينقطع الانتفاء ويوجد الترك وهو فاسد واما كونها للتعليل اى ينتفى الترك المذكور لكونى اقتل الحيين فصحيح لولا ما أفاده الشارح وصرح به الشيخ خالد من ان حتى التعليلية هى التى ما بعدها مسبب عما قبلها لان ما بعد حتى فى البيت ليس مسببا عما قبلها كما قاله الشارح بل هو سبب لما قبلها فعلم ما فى تجويز الشمنى وتبعه شيخنا والبعض كونها للغاية وكونها للتعليل فكن ممن يعرف الرجال بالحق وما مر من أن المراد بشيخ الشاعر الحسين بن على هو ما ذكره بعضهم والذى قاله الدمامينى والشمنى والسيوطى ان قائل البيت امرؤ القيس بن حجر حين بلغه ان بنى اسد قتلت اباه وان المراد بشيخه ابوه (قوله حتى ابير) بهمزة مضمومة فموحدة فراء أو دال مهملة من اباره الله واباده اهلكه ومالك وكاهل قبيلتان من بنى اسد قاله الشمنى (قوله لان ما بعدها) وهو قتل الحيين ليس غاية لما قبلها وهو انتفاء ترك الاخذ بالثار ولا مسببا عما قبلها بل هو سبب له اى فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية فثبت كونها استثنائية اذ لا تخرج حتى فى البيت عن المعانى الثلاثة فاذا انتفى اثنان تعين الثالث فلا غبار على التعليل خلافا للبعض وقول شيخنا هذا بمعنى النفى فى كلام الشارح بحسب الظاهر وان كانت الغاية

والتعليل

والتعليل محتملتين احتمالا مرجوحا علم رده مما أسلفناه فتنبه (قوله أو مؤولا به) أى أو غير حال من ماض أو مستقبل مؤول به (قوله ارفعن حتما) لان نصبه بتقدير أن وهى للاستقبال والحال ينافيه (قوله وانصب المستقبلا) أى وجوبا ان كان الاستقبال حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم وجوازا ان لم يكن حقيقيا بان كان بالنسبة الى ماقبل حتى والمراد المستقبل الذى لم يؤول بالحال كما قاله سم لوجوب رفع المستقبل المؤول به وانما شرط فى نصب المضارع استقباله لان نصبه بان المضمرة وهى تخلصه للاستقبال (قوله الى زمن التكلم) أى بالكلام الذى وقع فيه حتى (قوله وكالآية السابقة) وهى لن نبرح عليه الخ وقد يقال انها من القسم الثانى فان العكوف عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبة الى زمن النزول والرجوع مستقبل بالنسبة الى العكوف فهو على حد الزلزال وقول الرسول فى الآية الآتية والجواب أن قوله تعالى قالوا لن نبرح عليه عاكفين الخ فيه حكاية كلامهم وعباراتهم الصادرة منهم فالمنظور اليه فيه هو المحكى لا الحكاية ورجوع موسى مستقبل بالنسبة الى زمن التكلم بالمحكى لانه المعتبر فى المحكى بخلاف مافى الآية الآتية فانه ليس حكاية لكلام آخر بل هو اخبار منه فينظر فيه لزمن النزول لأنه زمن التكلم بالنظر اليه اه سم والحاصل أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكى وهو وقت حصول الواقعة وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الاخبار لنا (قوله بالنسبة الى ماقبلها) اى لزمن الفعل قبلها قال سم أى ولم يكن للحال حقيقة بدليل ما يأتى أنه يجب رفع الحال حقيقة مع أنه قد يكون مستقبلا بالنسبة لما قبلها نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك حال الدخول اه وقوله خاصة أى لا بالنسبة الى زمن التكلم (قوله وزلزلوا) اى أزعجوا ازعاجا شديدا شبيها بالزلزلة (قوله الرسول) وهو اليسع أو شعيا دمامينى (قوله فان قولهم) اى الرسول والذين آمنوا معه (قوله الى زمن قص ذلك علينا) أى زمن تكلم جبريل بالآية وهو زمن نزولها أى لانه ماض بالنظر الى زمن القص (قوله على تأويله بالحال) بان يقدر القول الماضى واقعا فى الحال أى فى زمن التكلم لاستحضار صورته العجيبة فكأنه قيل حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون (قوله على تأويله بالمستقبل) بان يقدر أنهم فى الحال عازمون على القول فيلزم استقبال القول على ما يشير اليه الشارح (قوله فالاول الخ) عبارة الدمامينى قال ابن الحاجب من رفع يقول فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيئين الزلزال والقول لكن الخبر الاول على وجه الحقيقة والثانى على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بامر الثالث وهو تسبب القول عن الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شئ واحد وهو الزلزال وبان شيأ آخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما فى قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا فى نفس الامر وأمكن ثبوته بدليل آخر لا من هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالآيتين وانما قدر القول مترقبا فى قراءة النصب ليكون مستقبلا اذ لو قدر واقعا لكان حالا على وجه الحكاية لامر ماض فلم ينصب وعلى النصب يحتمل أن تكون حتى بمعنى الى وأن تكون بمعنى كى وعلى الرفع حتى حرف ابتداء اه (قوله بالدخول فى القول) أى زمن التكلم فالماضى فرض حاصلا فى الحال ولو قال بالقول بدل بالدخول فى القول كان أوضح (قوله فهو) أى القول حال بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالقول زمن التكلم (قوله والثانى يقدر الخ) فرض هذا التأويل فيما اذا كان الفعل قد مضى وهل يأتى فيما اذا كان الفعل حالا حقيقة وقد يقال اتيانه فيه أولى وأقرب الى اعتبار استقباليته من الماضى فيحتمل أن وجوب الرفع فى الحال حقيقة مالم يؤول بالمستقبل وفى كلام الرضى والجامى ما يوافقه لكن يخالفه ظاهر ما فى المغنى وظاهر قول الدمامينى فى شرح التسهيل تلخيص مسئلة حتى باسهل طريق أن يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضى موقعه نحو حتى يقول الرسول جاز فيه الرفع والنصب والا فان كان حاضرا فالرفع أو مستقبلا فالنصب اه أفاده سم (قوله بالعزم عليه) أى القول فهو أى القول مستقبل بالنسبة الى تلك الحال أى باعتبار تلك الحال وهى تقدير اتصافهم بالعزم زمن التكلم على القول (قوله والرفع حينئذ واجب) مالم يؤول بالمستقبل التأويل السابق على مافيه (قوله أو تأويلا نحو حتى يقول الخ) ونحو سرت حتى أدخلها تريد فأنا الآن متمكن من الدخول وحاصله أن يكون الماضى أو المستقبل قدر أنه موجود فى الحال اه دمامينى فعلم ان من الحال

أو مؤولا به) أى بالحال (ارفعن) حتما (وانصب المستقبلا) أى لا ينصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله حقيقيا بان كان بالنسبة الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لاسيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة وان كان غير حقيقى بان كان بالنسبة الى ماقبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا فالرفع وبه قرأ نافع على تأويله بالحال والنصب وبه قرأ غيره على تأويله بالمستقبل فالاول يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول فى القول فهو حال بالنسبة الى تلك الحال والثانى يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة الى تلك الحال ولا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط * الاول أن يكون حالا اما حقيقة نحو سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول والرفع حينئذ واجب أو تأويلا نحو حتى يقول الرسول فى قراءة نافع

والرفع حينئذ جائز كامر * الثانى أن يكون مسببا عما قبلها فيمتنع الرفع فى نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس وماسرت حتى أدخلها وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية أما الاول فلان طلوع الشمس لايتسبب عن السير وأما الثانى فلان الدخول لايتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلان السبب لم يتحقق ويجوز الرفع فى أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك فى عين الفاعل أوفى عين الزمان وأجاز الاخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام ايجابا ثم أدخلت اداة النفى على الكلام باسره لا على ماقبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك * الثالث أن يكون فضلة فيجب النصب فى نحو سيرى حتى أدخلها وكذا فى كان سيرى أمس حتى أدخلها ان قدرت كان ناقصة ولم تقدر الظرف خبرا اه ﴿تنبيهات * الاول﴾ تجىء حتى فى الكلام على ثلاثة أضرب جارة وعاطفة وقدمرتا وابتدائية أى حرف تبتدأ بعده الجمل أى تستأنف فتدخل على الجمل الاسمية كقوله

فمازالت القتلى تمج دماءها * بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقوله

* يغشون حتى ماتهر كلابهم *

وقراءة نافع حتى يقول الرسول وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع فى ذلك * الثانى اذا كان الفعل حالا أو مؤولا به فحتى ابتدائية واذا كان مستقبلا أو مؤولا به فهى الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم * الثالث علامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء فى موضع حتى ويجب حينئذ أن يكون مابعدها فضلة مسببا عما قبلها اه (وبعد فا جواب نفى أوطلب *

المقدرة تقدير المستقبل حاضرا مم (قوله والرفع حينئذ جائز كامر) فيه عندى نظر لان رفع المؤول بالحال واجب كما قال المصنف والشارح سابقا وتلو حتى حالا أو مؤولا به أى بالحال ارفعن حتما اه والذى مر انما هو جواز الرفع والنصب اذا كان الاستقبال بالنسبة الى زمن الفعل قبل حتى فالرفع على التأويل بالحال والنصب على التأويل بالمستقبل ثم رأيت فى المغنى وشرحه للدمامينى التصريح بان المضارع اذا كان للحال المحكية تحتم رفعه لان النصب يناقض قصد الحكاية وأن محل نصبه اذا لم تقصد الحكاية وهو يؤيد النظر هذا وقال السيوطى حكى الجرمى أن من العرب من ينصب بحتى فى كل شئ قال أبو حيان وهى لغة شاذة (قوله أن يكون مسببا عما قبلها) أى ليحصل الربط معنى ويؤخذ من كلامه بعد أنه لابد من وقوع السبب خارجا (قوله وماسرت حتى أدخلها) نعم ان انتقض النفى نحو ماسرت الايوما حتى أدخلها جاز الرفع لعدم انتفاء السببية وأما قلما سرت حتى أدخلها فان أردت نفى السير وهو الاغلب فى كلامهم وجب النصب وان أردت التقليل جاز الرفع على ضعف نقله شيخنا عن الرضى ثم رأيت الدمامينى ذكره (قوله فلان السبب لم يتحقق) أى للاستفهام عنه فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وذلك لايصح أفاده فى التصريح (قوله وأجاز الاخفش الخ) قال الرضى نقلا عن الاخفش الا أن العرب لم تتكلم به قال الدمامينى والذى يظهر اجراء ماقاله الاخفش فى الاستفهام أيضا بان يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم أدخلت أداته على الكلام باسره لا على ماقبل حتى خاصة كأن يقول شخص لآخر سرت حتى تدخلها فشككت أنت فى صدق الخبر فتقول أنت للمخاطب هل سرت حتى تدخلها أى هل ما أخبرك به هذا الشخص صحيح اه (قوله على الكلام باسره) فيكون التقدير ماسرت فانا الآن أدخلها (قوله لم يمنع الرفع فيها) اى لوجود الشرط لان عدم السير يتسبب عنه عدم الدخول أى فلا خلاف فى الحقيقة (قوله أن يكون فضلة) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة بعدها مستأنفة تصريح (قوله فيجب النصب فى نحو سيرى الخ) ينبغى مالم يتم الكلام بتقدير مبتدأ أو خبر والا لم يجب اه مم أى وقامت قرينة على التقدير (قوله ان قدرت الخ) فان قدرت كان تامة أو قدر الظرف وهو أمس خبرا جاز الرفع لان مابعد حتى فضلة (قوله على ثلاثة أضرب) اى كائنة على ثلاثة أقسام من كينونة المجمل على المفصل أو الجنس على الانواع فابدال جارة وعاطفة وابتدائية من ثلاثة أضرب صحيح وان كان بحيث لو أسقط المبدل منه صار التركيب غير مألوف فتدبر (قوله جارة) وهى ثلاثة أقسام غائية وتعليلية واستثنائية كما تقدم (قوله وابتدائية) قال شيخنا السيد مقتضى كلامه هنا وفى التنبيه الثالث أن الابتدائية ليست غائية والذى فى المغنى وشرح جمع الجوامع للمحلى أنها غائية أى غير جارة (قوله أى حرف تبتدأ بعده الجمل) فالابتدائية هى الداخلة على الجمل اسمية أو فعلية (قوله فمازالت القتلى الخ) تمج أى تقذف ودجلة بكسر الدال نهر العراق والاشكل الابيض الذى يخالطه حمرة اه زكريا وقوله بكسر الدال اى وفتحها (قوله يغشون) بغين معجمة مبنى للمجهول اى يؤتون وتهر من هر من باب ضرب أى صوت كذا فى المصباح أى حتى ماتصوت على الضيوف لكثرتهم أو اشتغالها بنار القرى يصف قوما بكثرة غشيان الضيوف لهم (قوله أن حتى هذه) أى الداخلة على الماضى نحو حتى عفوا كما فى حواشى زكريا وقوله جارة أى للمصدر المنسبك من أن مضمرة والفعل (قوله وبعد فا) هى فاء السببية أى التى قصد بها سببية ماقبلها لما بعدها بقرينة العدول عن العطف على الفعل الى النصب وقوله جواب نفى أو طلب سمى جوابا لان ماقبله من النفى والطلب المحضين لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذى ليس بمحقق الوقوع فيكون مابعد الفاء كالجواب للشرط قال الحفيد وسواء النفى بالحرف كما أو الفعل كليس أو الاسم كغير والتقليل المراد به النفى كالنفى نحو قلما تأتينا فتحدثنا وربما نفى بقد فنصب

الجواب بعدها نحو وقد كنت فى خيرة تعرفه قاله السيوطى و يزاد خامس وهو التشبيه المراد به النفى كما ينبه عليه الشارح (قوله محضين) اعترض ابن هشام تقييد النفى بالمحض بانه يخرج تالى التقرير نحو أولم يسيروا فى الارض فتكون لكن فى العمدة وشرحها أن تالى التقرير لا ينصب جوابه وفى التوضيح أن مما احترز عنه بتقييد النفى بالمحض النفى التالى تقريرا نحو ألم تأتنى فاحسن اليك اذا لم ترد الاستفهام الحقيقى قال خالد فثبت أن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفى وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفى وان كان تاليا تقريرا أو لانه جواب الاستفهام اهـ وقال فى المغنى ولكون جواب الشئ مسببا عنه امتنع النصب جوابا للاستفهام فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة لان رؤية انزال الماء ليست سبب اخضرار الارض بل سببه نفس انزال الماء بخلافه فى آية أولم يسيروا لان السير فى الارض سبب كمال العقل هذا هو الصواب اهـ بايضاح من الشمنى وعليه فيكون فى النفى التالى تقريرا تفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفى أو الاستفهام قد يقتضى جواز النصب فى آية ألم تر فلعل المراد مراعاتهما شذوذ أو هو موافقة لقول حكاه فى المغنى ورده أن النصب فى الآية جائز عربية كما فى آية أولم يسيروا لكن قصد العطف على أنزل بتأويل تصبح باصبحت ويوافق هذا القول قول الهمع لا فرق فى النفى بين كونه محضا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أم لا بأن نقض بالا نحو ما تأتينا فتحدثنا الا بخير أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتنا فتحدثنا ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضا اهـ ملخصا فتأمل واعترض مع تقييد الطلب بالمحض بانه يوهم رجوعه لكل أنواعه مع أنه خاص منها بالامر والنهى والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة أن تكون بفعل صريح فى ذلك (قوله فى موضع الحال) أى أو معترضة (قوله وبعد متعلق بنصب) وجعله ابن المصنف حالا من مفعوله المحذوف أى نصب الفعل واقعا بعد ما ذكر (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) أى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا أى لا يكون قضاء عليهم فموت لهم لانتفاء المسبب بانتفاء سببه وهو القضاء به وانما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتى لاقتضاء أن المقدرة كون ما بعد الفاء مصدرا ولا يصح عطف الاسم على الفعل الا فى نحو يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى كما تقدم فلابد أن يكون المعطوف عليه اسما والمصدر هو المناسب من بين أنواع الاسم وهذا كما فى المغنى من العطف المسمى بالعطف على المعنى والعطف على التوهم فاعرفه وفى قول شيخنا والبعض اشتراك واحاقول الشارح بعد على معنى ما تأتينا محدثا أى لا يقضى عليهم ميتين نظرا لتصريحهم بان ما بعد الفاء مسبب عما قبلها فيكون متأخرا عنه والحالية تقتضى خلاف ذلك ويمكن دفع هذا بان يراد بالقضاء بالموت تعلق الارادة به تنجيزا فيما لا يزال والموت مقارن له وجودا متأخر رتبة فتدبر (قوله اما امر الخ) أى أو ترج كما يأتى فالجملة مع النفى المتقدم تسعة مجموعة فى قول بعضهم

مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم * تمن وارج كذاك النفى قد كملا

والفرق بين العرض والتحضيض أن الاول الطلب بلين ورفق والثانى الطلب بحث وازعاج (قوله أو استفهام) أى باى أداة كانت وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لوضوح المعنى نحو متى فاسير معك أى متى تسير (قوله يا ناق الخ) ناق مرخم ناقة والعنق بفتحتين ضرب من السير أى ليكن منك سير فاستراحة وكذا يقال فيما يأتى (قوله فيسحتكم) بضم الياء وكسر الحاء أو بفتحهما أى يهلككم (قوله لا يخدعنك مأثور الخ) المأثور بالمثلثة المال المتروك والتراث الوراث فابدلت الواو تاء ولعل معنى وان تقدمت تراثه أى وان تقادمت وارثوه من غيرهم وهو باق عندهم فانه لا ينفع (قوله سنن) بفتحتين أى طريق (قوله فيدفأ مقرور الخ) المقرور بالقاف البردان والمرمل العادم للقوت (قوله لبانانى) جمع لبانة بضم اللام وهى الحاجة وانما قال بعض الروح لان الارتداد مرتب على الرجاء وقد لا يتحقق المرجو (قوله فاصدق وأكون من الصالحين) وقرئ وأكن بالجزم عطفا على محل فاصدق بناء على أن جواب الطلب المقرون بالفاء معها فى محل جزم بجعل المصدر المسبوك من أن وصلتها مبتدأ حذف خبره والجملة جواب شرط مقدر أى ان أخرتنى فتصدقى ثابت وأكن وضعفه فى المغنى قال والتحقيق أنه عطف على فاصدق بتقدير سقوط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى أى العطف الملحوظ فيه

محضين أن وسترها حتم نصب) أن مبتدأ ونصب خبرها وسترها حتم مبتدأ وخبر فى موضع الحال من فاعل نصب وبعد متعلق بنصب يعنى أن أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفى نحو لا يقضى عليهم فيموتوا أو جواب طلب وهو اما أمر أو نهى أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن فالامر نحو قوله يا ناق سيرى عنقا فسيحا * الى سليمان فنستريحا والنهى نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وقوله * لا يخدعنك مأثور وان قدمت * تراثه فيحق الحزن والندم والدعاء نحو ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم وقوله رب وفقنى فلا أعدل عن * سنن الساعين فى خير سنن وقوله فيارب عجل ما أؤمل منهم * فيدفأ مقرور ويشبع مرمل والاستفهام نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وقوله هل تعرفون لباناتى فارجو أن * تقضى فيرتد بعض الروح للجسد والعرض نحو قوله يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا والتحضيض نحو لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكون من الصالحين

المعنى لان المعنى اخرنى أصدق ثم قال ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم أى تأدبا وعلى الثانى مشى فى الاتقان نقلا عن الخليل وسيبويه وفى التسهيل فقال وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم اه قال الدمامينى كقراءة أبى عمرو لولا أخرتنى الى أجل قريب فاصدق وأكن ثم قال والجزم فى ذلك على توهم وتقدير سقوط الفاء (قوله لولا تعوجين) أى تعطفين (قوله لمجرد العطف) يفيد أن فاء الجواب عاطفة أيضا وهو كذلك على ما يأتى واحترز أيضا عن الفاء الاستئنافية كقوله

ألم تسأل الربع القواء فينطق * وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فانها فى فينطق للاستئناف أى فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضى الجزم والسببية تقتضى النصب وهو مرفوع ولو نصب لجاز لكن القوافى مرفوعة كذا قيل وزيفه الدمامينى بان النصب مع السببية غالب لا لازم فقد ورد الرفع معها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولعل مراده مع وجود السببية وان لم تقصد بان قصد مجرد العطف فلا ينافى لزوم النصب مع قصدها بدليل قول الشارح واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الا منصوبا الخ فان قوله أو على معنى الخ اشارة الى قصد السببية لكن قال فى المغنى للرفع استئنافا وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل جدا وعليه قوله

ولقد تركت صبية مرحومة * لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أى لم تعرف الجزع فلم تجزع وأجازه ابن خروف فى قراءة عيسى بن عمر فيموتون والاعلم فى قراءة السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا لكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه أنه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى ولا يحسن حمل التنزيل على القليل جدا اه باختصار والقواء الخالى والبيداء القفر والسملق الارض التى لا تنبت شيأ (قوله بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا الخ) قال شيخنا ذكر على كل من الرفع والنصب وجهين فالرفع على العطف أو الاستئناف والنصب على الحالية أو ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول فتأمل اه وكون الفاء على ثانى وجهى الرفع للاستئناف غير متعين بل يصح كونها لعطف جملة على جملة بل يعين كون هذا مراد الشارح فرضه الكلام فى الفاء التى لمجرد العطف حيث قال واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف فاعرفه وقوله على الحالية متابعة لقول الشارح على معنى ما تأتينا محدثا وفيه ما أسلفناه سابقا من النظر والتمحل عنه وكان الاولى للشارح أن يقول على معنى ما يكون منك اتيان يترتب عليه تحديث وحاصله جعل الثانى قيد الاول فينصب عليه النفى لان الغالب انصباب النفى على القيد فيصدق بثبوت المقيد وبانتفائه أيضا (فائدة) اذا قلت ما يليق بالله الظلم فيظلمنا فالفعلان منفيا وانتفاء الثانى مسبب عن انتفاء الاول ويجوز رفع الثانى على مجرد العطف أى فما يظلمنا ونصبه على ترتب انتفاء الثانى على انتفاء الاول أى فكيف يظلمنا واذا قلت ما يحكم الله تعالى بحكم فيجور فالثانى فقط هو المنفى والنصب واجب على جعل الثانى قيدا للاول أى ما يكون منه حكم يترتب عليه جور (قوله وبمعنى ما تأتينا) أى فى المستقبل فانت تحدثنا أى الآن والا فظاهره مشكل اذ لا يمكن أن يحدثه مع عدم الاتيان اه زكريا وصوره البعض بان يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر (قوله فيكون المقصود نفى اجتماعهما) أى لانصباب النفى حينئذ على المعطوف أى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث أعم من أن ينتفى أصل الاتيان أيضا أو يثبت هذا مقتضى عبارة الشارح ومقتضى عبارتى المغنى والرضى ثبوت أصل الاتيان على هذا المعنى وعبارة الثانى ومعنى النفى فى ما تأتينا فتحدثنا انتفى الاتيان فانتفى التحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان هذا هو القياس ثم قال ويجوز أن يكون النفى راجعا الى التحديث فى الحقيقة لا الى الاتيان أى ما يكون منك اتيان بعده تحديث وان حصل مطلق الاتيان وعلى هذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية لكن انتصب الفعل عليه تشبيها بفاء السببية اه (قوله أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا) هذا المثال وان صح فيه المعنيان المذكوران لكن ليس كل مثال كذلك فقد قال فى المغنى وعلى المعنى الاول بمعنى الثانى من وجهى قصد الجواب فى كلام الشارح جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أى فكيف يموتون ويمتنع

ان

وقوله

لولا تعوجين يا سلمى على دنف * فتخمدى نار وجد كاد يفنيه * والتمنى نحو ياليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما وقوله ياليت أم خليد واعدت فوفت * ودام لى ولها عمر فنصطحبا * واحترز بفاء الجواب عن الفاء التى لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا فيكون الفعلان مقصودا نفيهما وبمعنى ما تأتينا فانت تحدثنا على اضمار مبتدا فيكون المقصود نفى الاول واثبات الثانى واذا قصد الجواب لم يكن الفعل الا منصوبا على معنى ما تأتينا محدثا فيكون المقصود نفى اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفى الثانى لانتفاء الاول واحترز بمحضين عن النفى الذى ليس بمحض وهو المنتقض بالا والمتلو بنفى نحو ما أنت تأتينا الا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا ومن الطلب الذى ليس بمحض

وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو صه فأكرمك وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكوتا فينام الناس ونحو رزقنى ٢١٠ الله مالا فأنفقه فى الخير فلا يكون لشئ من ذلك جواب منصوب وسيأتى التنبيه على خلاف فى بعض ذلك (تنبيهات * الاول) مما مثل به فى شرح الكافية لجواب النفى المنتقض ما قام فيأكل الا طعامه قال ومنه قول الشاعر وما قام منا قائم فى ندينا فينطق الا بالتى هى أعرف وتبعه الشارح فى التمثيل بذلك واعترضهما المرادى وقال ان النفى اذا انتقض بالا بعد الفاء جاز النصب نص على ذلك سيبويه وعلى النصب أنشد * فينطق الا بالتى هى أعرف * الثانى قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومى أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بانما اختيارا نحو ان تأتنى فتحسن الى أكافئك ونحو متى زرتنى أحسن اليك فأكرمك ونحو اذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون فى قراءة من نصب وبعد الحصر بالا والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطرارا نحو ما أنت الا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله * سأترك منزلى لبنى تميم * وألحق بالحجاز فأستريحا * الثالث يلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه نحو * كأنك وال علينا فتشتمنا * أى ما أنت وال علينا ذكره فى التسهيل وقال فى شرح الكافية ان غيرا قد تفيد نفيا فيكون لها جواب منصوب كالنفى الصريح فيقال غير قائم الزيدان فتكرمهما أشار الى ذلك ابن السراج ثم قال ولا يجوز هذا عندى قلت وهو عندى جائز والله أعلم هذا كلامه بحروفه * الرابع ذهب بعض الكوفيين الى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم الى ان الفاء هى الناصبة كما تقدم فى أو والصحيح مذهب البصريين لان الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير فى نحو ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك اتيان فحديث وكذا يقدر فى جميع المواضع * الخامس شرط فى التسهيل فى نصب جواب الاستفهام ان لا يتضمن

أن يكون على الثانى بمعنى الاول فى كلام الشارح اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتوا اه وهذا أيضا يعكر على ما سبق عن شيخنا والبعض من قولهما فى الآية أى لا يقضى عليهم مميتين (قوله وهو الطلب باسم الفعل) انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب بناء على الصحيح أنه موضوع للفظ الفعل وكذا على أنه موضوع للحدث أما على أنه موضوع لمعنى الفعل فيشكل أفاده سم (قوله أو بالمصدر) أى الواقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن هشام الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده سيوطى (قوله وحسبك الحديث) مقتضاه أن حسب اسم فعل أمر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفى فضمته بناء واما اسم فاعل بمعنى كاف فضمته اعراب وكان ينبغى تأخير هذا المثال عما بعده لان حسبك الحديث جملة خبرية بمعنى الامر أى اكفف فهو من قبيل رزقنى الله مالا الخ (قوله فى ندينا) الندى مجلس القوم ومتحدثهم ومناصلة قائم زكريا (قوله جاز النصب) أى والرفع كما فى النكت وانما جاز النصب لان الانتقاض انما جاء بعد استحقاق الفعل النصب ويتفرع على ذلك ما اذا قلت ما جاءنى أحد الا زيد فأكرمه فان جعلت الهاء لاحد نصبت لتقدم الفعل فى التقدير على انتقاض النفى وان جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه فى التقدير (قوله قد تضمر ان الخ) سيذكره المصنف فى الجوازم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ وهناك بسطه (قوله ونحو اذا قضى أمرا الخ) انما لم يجعل منصوبا فى جواب كن لانه ليس هناك قول كن حقيقة بل هو كناية عن تعلق القدرة تنجيزا بوجود الشئ ولما سيأتى عن ابن هشام من انه لا يجوز توافق الجواب والمجاب فى الفعل والفاعل بل لا بد من اختلافهما فيهما أو فى أحدهما فلا يقال قم تقم وبعضهم جعله منصوبا فى جوابه نظرا الى وجود الصيغة فى هذه الصورة ويرده ما ذكرناه عن ابن هشام (قوله اضطرارا) راجع للامرين قبله فقوله نحو ما أنت الخ نظير للجر فى الشعر لامثال (قوله يلحق بالنفى التشبيه الخ) وفى التسهيل وشرحه للدمامينى ما نصه وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم وحكى عن بعض الفصحاء قد كنت فى خير فتعرفه يريد ما كنت فى خير فتعرفه اه (قوله غير قائم الزيدان) أى ما قائم الزيدان فليس المعتبر فى غير هذا مجرد المغايرة (قوله بالمخالفة) قال الفارضى لان الثانى خبر والاول ليس بخبر لانه اما نفى أو طلب فلما خالفه فى المعنى خالفه فى الاعراب ونقض بنحو ما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا عمرو فقد خالف الثانى الاول فى المعنى ولم يخالفه فى الاعراب اه ومراده بالخبر ما ليس نفيا ولا طلبا (قوله الى ان الفاء هى الناصبة) عبارة الفارضى وعن الجرمى النصب هنا بالفاء والواو ورد بانهما عاطفان وحرف العطف لا يعمل لعدم اختصاصه (قوله لان الفاء عاطفة الخ) ولذا امتنع عندهم تقديم الجواب على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا وأجازه الكوفيون اذ الفاء عندهم ليست للعطف ومذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط دمامينى (قوله لكنها الخ) استدراك على قوله عاطفة دفع به توهم انها عطفت صريحا على صريح (قوله عطفت مصدرا الخ) استشكله الرضى بان فاء العطف لا تكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة واختار هو جعلها للسببية فقط لا للعطف قال وانما نصبوا ما بعدها تنبيها على تسببه عما قبلها وعدم عطفه عليه اذ المضارع المنصوب بان مفرد وما قبل الفاء المذكورة جملة فيكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا اه وقوله جملة على جملة أى أو صفة على صفة كما بيناه فى باب العطف وللجماعة دفع الاستشكال بمنع الحصر والحاق المصادر بالجمل والصفات (قوله وكذا يقدر فى جميع المواضع) يؤخذ منه انه يشترط فى النصب ان يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من فعل أو شبهه وهو كذلك فقد قال السيوطى يشترط أن لا يكون المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما أنت زيد فتكرمك امتنع النصب وتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لان العطف ضعيف لعدم

ووقوع الفعل احترازا من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه وهو مذهب أبي علي ولم يشترط ذلك المغاربة وحكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع واذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها فالتقدير ليكن منك اعلام بذهاب زيد فاتباع منا (والواو كالفا) في جميع ما تقدم (ان تفد مفهوم مع) أي يقصد بها المصاحبة (كلا تكن جلدا وتظهر الجزع) أي لا تجمع بين هذين وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء الاول النفي نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين * الثاني الامر نحو قوله فقلت ادعي وأدعو ان أندى * لصوت ان ينادي داعيان الثالث النهي نحو قوله لا تنه عن خلق وتاتي مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم الرابع الاستفهام نحو قوله أتبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع * وقوله ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء * الخامس التمني نحو ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة حمزة وحفص وقس الباقي قال ابن السراج الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما يكون كذلك اذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل وأردت

اى

المشاكلة من حيث انه عطف فعلية على اسمية اه ومراده بالقطع الاستئناف وقول في محل آخر يتعين الرفع في نحو هل أخوك زيد فنكرمه بخلاف نحو أفي الدار زيد فنكرمه أو أزيد مناف فنكرمه لنيابة الجار والمجرور مناب الفعل (قوله وقوع الفعل) أي في الزمن الماضي (قوله فالتقدير) أي في المثال الثاني وأما التقدير في الاول ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة لك منه (قوله اعلام بذهاب زيد) أي بمكان ذهاب زيد لان المكان هو المجهول المسؤل عنه (قوله والواو كالفا) ألحق الكوفيون بهما ثم في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وضعف بانه يصير المعنى على النصب النهي عن الجمع بين البول والاغتسال فيقتضي أن البول في الماء الدائم بلا غسل منه غير داخل تحت النهي وليس كذلك وأجاب في المغني بان اعتبار المفهوم محله اذا لم يصد عنه دليل والدليل هنا قام على الغائه وجوز ابن مالك وغيره في الحديث الرفع على الاستئناف لا العطف والا لزم عطف الخبر على الانشاء ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية وبه صرح صاحب رصف المباني قاله الدماميني (قوله ان تفد مفهوم مع) أي مع العطف فلا ينافي ما صرح به من أنها عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم قال في المغني ويسمى الكوفيون هذه الواو واو الصرف اه وخالف الرضي في كون الواو التي ينصب المضارع بعدها عاطفة فقد قال لما قصدوا في واو الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الامر الى أنها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال وأكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم وأقوم وقيامي ثابت أي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع أي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصب ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة أي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع اه واستظهره الدماميني ودفع استشكال وجوب حذف الخبر مع عدم سد شئ مسده بان ذلك لكثرة الاستعمال (قوله أي يقصد بها المصاحبة) أي لا التشريك بين الفعلين ويؤخذ من كلامه أن النصب بعدها ليس على معنى الجواب كما هو بعد الفاء وهو كذلك خلافا لمن زعمه وقولهم الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر أفاده زكريا عن المرادي (قوله جلدا) الجلد من الرجال الصلب القوي على الشئ (قوله ولما يعلم الله الخ) الخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ولم يصبروا على ما أصابهم وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع في ذلك انما ينبغي اذا اجتمع مع الجهاد الصبر فالمعنى بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ولم يكن الله عالما بجهادكم مصاحبا للعلم بصبركم أي ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم واذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه لان علم غير الواقع واقعا جهل واذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له فلا ينافي هذا ما قرروه من تعلق علمه تعالى بالمعدوم لان معنى تعلقه بالمعدوم أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه (قوله فقلت ادعي) أصله ادعوي بضم العين فلما حذفت الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد حذف حركة الواو واستثقالها كسرت العين لمناسبة الياء ويجوز في الهمزة الضم نظرا لضم العين في الاصل والكسر نظرا لكسرها الآن أفاده الاسقاطي على ابن عقيل وقوله ان أندى من الندى بفتح النون والدال مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت اه زكريا واللام في لصوت زائدة بين المتضايفين على ما يؤخذ من العيني ولا حاجة اليه لصحة كون المعنى أن أبعد ذهاب اصوت كما قاله الدماميني والشمني (قوله أتبيت الخ) التاء في الفعلين لام الكلمة والخطاب في الاول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة فاستشكال من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط والكرى النوم وشبهه بالماء في أن بكل راحة النفس واستعاره له بالكناية وريان تخييل والباء في بليلة الملسوع بمعنى في وليلة الملسوع كناية عن ليلة السهر (قوله ألم أك جاركم الخ) الاستفهام للتقرير وتقدم ما فيه (قوله في قراءة حمزة وحفص) بنصب نكذب ونكون ووافقهما ابن عامر في الثاني (قوله وقس الباقي) وهو الدعاء والعرض والتحضيض والترجي وقال أبو حيان لا ينبغي أن يقدم على ذلك الا بسماع (قوله في غير الموجب) أي غير الخبر المثبت وغيره هو النفي والطلب وقوله من حيث الخ من بمعنى في وهو كما قاله شيخنا بدل من غير الموجب

عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء واضمرت ان وتكون الواو فى هذا بمعنى مع فقط ولا بد مع هذا الذى ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنيا على مبتدا محذوف لانه متى كان كذلك وجب رفعه ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه الجزم على التشريك بين الفعلين فى النهى والنصب على النهى عن الجمع والرفع على ذلك المعنى ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن ﴿تنبيه﴾ الخلاف فى الواو كالخلاف فى الفاء وقد تقدم (وبعد غير النفى جزما اعتمد) جزما مفعول به مقدم أى اعتمد الجزم (ان تسقط الفا والجزاء قد قصد) أى انفردت الفاء عن الواو بان الفعل بعدها يجزم عند سقوطها بشرط أن يقصد الجزاء وذلك بعد الطلب بانواعه كقوله * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * وكذا بقية الامثلة أما النفى فلا يجزم جوابه لانه يقتضى تحقق عدم الوقوع كما يقتضى الايجاب تحقق الوقوع فلا يجزم بعده كما لا يجزم بعد الايجاب ولذلك قال وبعد غير النفى واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما اذا لم يقصد الجزاء فانه لا يجزم بل يرفع اما مقصودا به الوصف نحو ليت لى مالا أنفق منه أو الحال أو الاستئناف ويحتملهما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا تخاف دركا وقوله

أى فى الامكنة التى ينتصب فيها ما بعد الفاء (قوله عطف الفعل) فيه تسمح اذ المعطوف أن والفعل المؤولان بالمصدر لكن لما كان الموجود فى اللفظ الفعل فقط اقتصر عليه وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله بمعنى مع فقط) أى للمصاحبة دون الاشتراك بين الفعلين والا فهى للعطف أيضا كما سبق وكما يدل عليه قوله وأردت عطف الفعل الخ (قوله ولا بد مع هذا الخ) هذا علم من قول ابن السراج وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها اه زكريا أى فليس زائدا على كلام ابن السراج كما يقتضيه كلام الشارح بقى أن رفع ما بعد الواو استئنافا لاباحته بعد النهى عما قبلها لا يتوقف على تقدير مبتدا فالداعى الى تقديره ثم رأيت فى شرح الدمامينى عند قول المغنى أجرى ابن مالك ثم مجرى الفاء والواو بعد الطلب فاجاز فى قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه ثلاثة أوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل فيه وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهى والنصب بان مضمرة ما نصه تقديره وليس لاجل كونه متعينا وانما هو لتحقيق كون الكلام مستأنفا كما جرت به عادة النحاة عند الاستئناف اه (قوله على التشريك بين الفعلين فى النهى) أى على النهى عن كل منهما كما عبر به فى المغنى وغيره قال الدمامينى ولى فيه نظر اذ لا موجب لتعين أن يكون المراد النهى عن كل منهما بل يحتمل أن المراد النهى عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءنى زيد وعمرو احتمل أن المراد نفى كل منهما على كل حال وان المراد نفى اجتماعهما فى وقت المجىء فاذا جىء بلا صار الكلام نصا فى المعنى الاول فكذا اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهى بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما على معنى الاجتماع ولا يتعين الاول الا بلا ولا فرق فى ذلك بين الاسم والفعل قال الشمنى يرتفع هذا النظر بان معنى قولهم النهى عن كل منهما أى ظاهرا فلا ينافى احتمال النهى عن الجمع بينهما (قوله على ذلك المعنى) أى بناء ما بعد الواو على مبتدا محذوف ولا موقع للاستدراك بعد بل كان عليه أن يحذفه أو يبدله بقوله وهو تقدير الخ ولا يصح رجوع الاشارة الى النهى عن الجمع لانه يمنع منه كون الاشارة للبعيد وكون الرفع عن النهى عن الاول واباحة الثانى لا على النهى عن الجمع اللهم الا أن يكون هذا توجيها للرفع غير المشهور وعليه تكون الواو للحال لا للاستئناف ثم رأيت صاحب المغنى نقل هذا عن ابن الناظم وبحث فيه وعبارته وان رفعت فالمشهور أنه نهى عن الاول واباحة للثانى وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن اه وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها فى اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا لكل من أوجه الاعراب معنى اه بالحرف (قوله وبعد غير النفى) قال السيوطى نقلا عن ابن هشام ينبغى أن يستثنى أيضا الوالتى للتمنى فى نحو فلو أن لنا كرة فنكون ووجهه أن اشرابها التمنى طارئ عليها فلذا لم يسمع الجزم بعدها اه وغير النفى هو الطلب (قوله أن تسقط الفا) أى لم توجد مع الفعل والسقوط بهذا المعنى لا يستدعى سبق الوجود (قوله والجزاء قد قصد) بان تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط اه تصريح والواو فى والجزاء قد قصد حالية (قوله وكذا بقية الامثلة) نحو لا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقنى أطعك وهل تزرنى أزرك وليت لى مالا أنفقه وألا تنزل تصب خيرا ولولا تجئ أكرمك ولعلك تقدم أحسن اليك (قوله فلا يجزم جوابه) أى على الصحيح خلافا للزجاج كما فى الهمع (قوله كما لا يجزم الخ) ففيه حمل الشئ على نقيضه (قوله اما مقصودا به الوصف) يتعين ان كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجىء الحال منها نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة من رفع والمراد ارث العلم والنبوة فلا اعتراض بتخلف الارث بموت يحيى فى حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام وقوله أو الحال يتعين ان كان قبله معرفة نحو ذرهم فى خوضهم يلعبون فان كان قبله نكرة تصلح لمجىء الحال منها احتمل الوصفية والحالية نحو أكرم شخصا من العلماء يقرأ وبهذا التقرير يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من الايهام (قوله ويحتملهما) أى الحال والاستئناف ومما يحتملها قراءة ابن ذكوان وألق ما فى

عينك تلقف بالرفع قال الدماميني وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنعت أيضا (قوله كر والى حرتيكم الخ) الكرار جوع وبابه رد وحرتيكم تثنية حرة وهي أرض ذات حجارة سود اه مختار (قوله جائز باجماع) أي وانما الخلاف في عامله كما قال الثاني اختلاف الخ (قوله فقيل ان لفظ الطلب الخ) حاصله أربعة أقوال على الاولين يكون العامل مذكورا وهو لفظ الطلب الا أنه على الاول لتضمنه معنى حرف الشرط وعلى الثاني لنيابته عنه وعلى الاخيرين يكون مقدرا (قوله ضمن معنى حرف الشرط) كما أن أسماء الشرط انما جزمت لذلك اه تصريح ونوقش بان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف وفي الهمع أن ابن عصفور رد هذا القول بانه يقتضي كون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة وأبا حيان بان في تضمين ائتني مثلا معنى ان تاتني تضمين معنيين معنى ان ومعنى تاتني ولا يوجد في لسانهم تضمين معنيين مع أن معنى ان تاتني معنى غير طلبي فلو تضمنه فعل الطلب لكان الشئ الواحد طلبا غير طلب اه باختصار (قوله نابت عن الشرط الخ) كما أن النصب بضربا في ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه ورد بان نائب الشئ يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط اذلا تعليق في الطلب بخلاف الشرط والارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا المصدر اه تصريح وقد يتم ما ذكر من ترجيح نصب زيدا في ضربا زيدا بالفعل لا بالمصدر (قوله جملة الشرط) أي أداته وفعله (قوله بشرط مقدر) أي هو وفعله بعد الطلب لدلالته على الشرط وفعله والظاهر أنه يتعين تقدير ان لانها أم الادوات بل صرحوا بانه لا يحذف منها الا هي (قوله ولا يطرد الا بتجوز وتكلف) بمنزلة التعليل للضعف أي لانه لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع الا بتجوز وتكلف في بعض المواضع نحو أكرمني أكرمك أما التجوز فلما قيل من أن أمر المتكلم نفسه انما هو على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الاجنبي وأما التكلف فلان دخول لام الامر على فعل المتكلم قليل كما سيأتي فلا يحسن تخريج الكثير عليه ولا يرد على صاحب هذا القول ما سيأتي في الجوازم أن اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول لانه لا يسلم هذا الحصر بل يقول بجزمها محذوفة اختيارا قياسا في جواب الطلب أيضا ولم يفهم البعض مراد الشارح بالاطراد مع ظهوره فخطأه في قوله الا بتجوز وتكلف فقال قوله لا يطرد الا بتجوز وتكلف أي لا ينقاس في سائر المواضع لان اللام انما تجزم محذوفة اختيارا بعد قول كما سيأتي في الجوازم وكان الصواب حذف قوله الا بتجوز وتكلف لانه لا معنى له فتأمله اه وقد ظهر لك ان كان عندك أدنى تنبه أنه لم يخطئ الا ابن أخت خالته (قوله والمختار القول الثالث) أبطله المصنف بقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة قال لان تقدير اداة الشرط يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال لكن التخلف واقع قال الدماميني وهذا مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية وهو ممنوع قال بعض المتأخرين يكفي الشرط في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على أشياء أخر نحو ان توضأت صحت صلاتك وأجاب ابن المصنف عن اعتراض والده بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل أن يكون الاصل يقم أكثرهم ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل ويحتمل أنه ليس المراد بالعباد المؤمنين مطلقهم بل المخلصون منهم وكل مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا فالجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ورده في المغني بان الجواب لابد ان يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني أكرمك أو في الفعل نحو أسلم تدخل الجنة أو في الفاعل نحو قم أقم ولا يجوز أن يتوافقا فيهما * بقي شئ آخر يظهر لي وهو أن مقول قل في الآية على أن يقيموا مجزوم في جواب الامر محذوف لدلالة الجواب عليه أي قل لهم أقيموا الصلاة وأنفقوا مما رزقناكم يقيموا الخ اذ لا يصح أن يكون هو الجواب لان مقول القول مفعول به للقول فلا يصح جوابا له لوجوب استقلال الجواب لكن هذا التقدير ظاهر على غير القول بان جزم الجواب بلام أمر مقدرة أما عليه فيلزم تكرار الامر بالاقامة والانفاق لو قدرنا ذلك ويعجبني ما ارتضاه المصنف

كر والى حرتيكم تعمرونهما كما تكر الى أوطانها البقر
﴿تنبيهان * الاول﴾ قال في شرح الكافية الجزم عند التعري من الفاء جائز باجماع * الثاني اختلاف في جازم الفعل حينئذ فقيل ان لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم واليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه الى الخليل وسيبويه وقيل ان الامر والنهي وباقيها نابت عن الشرط أي حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت وهو مذهب الفارسي والسيرافي وابن عصفور وقيل الجزم بشرط مقدر دل عليه الطلب واليه ذهب أكثر المتأخرين وقيل الجزم بلام مقدرة فاذا قيل ألا تنزل تصب خيرا فمعناه لتصب خيرا وهو ضعيف ولا يطرد الا بتجوز وتكلف والمختار القول الثالث لا ما ذهب اليه المصنف

لان الشرط لابد له من فعل ولا جائز أن يكون هو الطلب بنفسه ولا مضمناله مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة مخالفة الاصل ولا مقدرا بعده لامتناع اظهاره بدون حرف الشرط بخلاف اظهاره معه ولانه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لايوجد له نظيراه (وشرط جزم بعد نهى) فيما امر أن يصح (أن تضع * ان) الشرطية (قبل لا) النافية (دون تخالف) في ٢٠٣ المعنى (يقع) ومن ثم جاز لاتدن من الاسد تسلم وامتنع لاتدن من الاسد يأكلك بالجزم خلافا للكسائى وأما قول الصحابى يارسول الله لاتشرف يصبك سهم وقوله عليه الصلاة والسلام من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فجزمه على الابدال من فعل النهى لا على الجواب على ان الرواية المشهورة في الثانى يؤذينا بثبوت الياء ﴿تنبيهان * الاول﴾ قال في شرح الكافية لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائى وقال المرادى وقد نسب ذلك الى الكوفيين * الثانى شرط الجزم بعد الامر صحة وضع ان تفعل كما أن شرطه بعد النهى صحة وضع ان لاتفعل فيمتنع الجزم في نحو أحسن الى لاأحسن اليك فانه لايجوز ان تحسن الى لاأحسن اليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم اجراء خلاف الكسائى فيه انتهى (والامر ان كان بغير افعل) بان كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم غيره (فلا تنصب جوابه) مع الفاء كما تقدم (وجزمه اقبلا) عند حذفها قال في شرح الكافية باجماع وذلك نحو قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم وقوله اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وقوله * مكانك تحمدى أو تستريحى *

في هذه الآية أن يقيموا مجزوم بلام أمر مقدرة من غير أن يكون جوابا فيكون مقول القول الا أنه محكى بالمعنى اذ لو حكاه بلفظه لقال أقيموا بناء الخطاب فاحفظ هذا التحقيق (قوله لان الشرط) أى أداته لابد له الخ أجيب بان هذا في الشرط التحقيقى لا التقديرى الذى كلام المصنف فيه لان المصنف لم يجعله شرطا حقيقة بل مضمنا معناه (قوله أن يكون هو) أى الفعل الطلب بنفسه لان الطلب لايصلح لمباشرة الاداة (قوله ولا مضمنا) معطوف على الطلب أى ولايجوز أن يكون هو أى الفعل مضمناله أى للطلب أى مجعولا في ضمن الطلب فعلم أن ماتكلفه شيخنا والبعض لاحاجة اليه (قوله لما فيه من زيادة مخالفة الاصل) وذلك لان تضمن الطلب معنى الحرف مخالف للاصل فتضمنه مع ذلك فعل الشرط فيه زيادة مخالفة للاصل (قوله بدون حرف الشرط) أى وانما يجوز تقديره اذا جاز اظهاره مع حرف الشرط ولهذا قال بخلاف اظهاره معه وانما لم يجز اظهار حرف الشرط هنا لان الطلب قد تضمن معناه فلا يصح اظهاره مع فعل الشرط (قوله ولانه) أى ماذهب اليه المصنف يستلزم أن يكون العامل جملة أى جملة الطلب ويرد هذا على القول الثانى أيضا ولك أن تقول لانسلم الاستلزام المذكور بل العامل على ماذهب اليه المصنف وكذا على الثانى الفعل فقط لا الجملة فافهم (قوله فيما امر) أى فيما اذا سقطت الفاء وقصد الجزاء (قوله أن يصح) أشار به الى أن الكلام على تقدير مضاف لان الشرط صحة وضع ماذكر لا وضعه بالفعل ولهذا الشرط أجمع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولاتمنن تستكثر وأما قراءة الحسن البصرى تستكثر بالجزم فعلى ابداله من تمنن لا على الجواب أو على أن المعنى تستكثر من الثواب أى تزدد منه (قوله قبل لا النافية) وفي بعض النسخ قبل لا الناهية وكل صحيح لانها قبل دخول ان ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبار الحالة الاولى وتسميتها نافية باعتبار الثانية أفاده الفارضى (قوله دون تخالف) حال من ان والمراد بالتخالف بطلان المعنى (قوله خلافا للكسائى) فانه لم يشترط صحة دخول ان على لا وجوز الجزم في نحو لاتدن من الاسد يأكلك بتقدير ان تدن بغير نفى واحتج بنحو الاثر والحديث الآتيين وسيأتى الجواب عنهما وبالقياس على النصب فانه يجوز لاتدن من الاسد فيأكلك ورد البصريون القياس بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفى قياسا له على النصب قال في التصريح وفي الرد نظر فان الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفى (قوله بريح الثوم) بضم المثلثة (قوله على الابدال) أى ابدال الاشتمال تصريح (قوله بعد الامر) غير الامر من أنواع الطلب غير النهى كالامر في الشرط المذكور نحو أين بيتك أزرك أى ان تعرفنيه أزرك بخلاف أين بيتك أضرب زيدا في السوق اذ لامعنى لقولك ان تعرفنيه أضرب زيدا في السوق وقس الباقى نقله شيخنا عن بعضهم (قوله يوهم اجراء الخ) قال الدمامينى فيجوز عنده أى الكسائى أسلم تدخل النار بمعنى ان لم تسلم تدخل النار ويجريان خلاف الكسائى فيه أيضا صرح صاحب الهمع والرضى مقيدا تجويزه في القسمين بقيام القرينة (قوله فلا تنصب جوابه) أى عند الاكثرين كما سيذكره الشارح فلا نصب في نحو صه فاحسن اليك ونزال فتصيب خيرا بل يجب الرفع اذ لا يتصيد من اسم الفعل مصدر يعطف عليه مابعد الفاء لو نصب لجمود اسم الفعل غالبا (قوله مع الفاء) قيد يهام أن الواو كذلك لا لاجل قوله وجزمه اقبلا فان الجزم خاص بما اذا كان الساقط الفاء كما مر في قوله وجزما اعتمد ان تسقط الفا الخ (قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ) هذا هو صواب التلاوة وفي بعض النسخ زيادة من وهى غير صواب والجزم في جواب تؤمنون وتجاهدون لانهما بمعنى الامر لا في جواب الاستفهام لان غفران الذنوب لايتسبب عن الدلالة بل عن الايمان والجهاد وقيل الجزم في جوابه تنزيلا للسبب منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله مكانك) اسم فعل بمعنى اثبتى تحمدى أى بالشجاعة أو تستريحى أى بالقتل من آلام الدنيا

وقولهم حسبك الحديث ينم الناس فان المعنى آمنوا وليتق وائتني واكفف ﴿تنبيهان * الاول﴾ أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه أو خبر بمعنى الامر نحو حسبك وذكر في شرح الكافية ان الكسائي انفرد بجواز ذلك لكن أجازه ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاه ابن هشام عن ابن جني فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك * الثاني أجاز الكسائي أيضا نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة (والفعل بعد الفاء في الرجا نصب * كنصب ما الى التمني ينتسب) وفاقا للفراء لثبوت ذلك سماعا كقراءة حفص عن عاصم لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع وكذلك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى وقول الراجز أنشده الفراء عل صروف الدهر أو دولاتها * تدلننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد وقول أبي موسى وقد أشربها معنى ليت من قرأ فاطلع نصبا يقتضي تفصيلا ﴿تنبيه﴾ القياس جواز جزم جواب الترجي اذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي وهو يدل على صحة ما ذهب اليه الفراء انتهى (وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمر يفسره الفعل بعده وبنصبه جواب الشرط وأن بالفتح فاعل تنصبه وثابتا حال من أن ومنحذف عطف عليه وقف عليه بنصب بالسكون للضرورة أي ينصب الفعل بأن مضمرة جوازا في مواضع وهي خمسة كما ينصب بها مضمرة وجوبا في خمسة مواضع وقد مرت * فالاول من مواضع الجواز بعد اللام اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله وان عدم لا فان اعمل مظهرا أو مضمرا والاربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الاربعة الواو وأو والفاء وثم نحو قوله للبس عباءة وتقر عيني * أحب الي من لبس الشفوف ونحو أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب

والخطاب للنفس (قوله حسبك الحديث ينم الناس) حسبك اما اسم فاعل بمعنى كافيك واما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فقول الشارح واكفف بيان للمراد من جملة المبتدا والخبر أو من جملة اسم الفعل وفاعله لا لمعنى لفظ حسب (قوله نحو حسبك) أي مع قولك الحديث لان الخبر الذي بمعنى الامر جملة حسبك الحديث (قوله ونحوه من اسم الفعل المشتق) كضراب عمرا فيستقيم نخرج نحو صه فأحسن اليك (قوله بعد الفاء) قيد بذلك لعدم سماع النصب بعد الواو في الرجاء كذا بعدها في الدعاء والعرض والتحضيض كما مر عن أبي حيان (قوله في الرجاء) أفرده بالذكر مع دخوله في الطلب اهتماما بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه (قوله كقراءة حفص الخ) لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جوابا لقوله ابن أو عطفا على الاسباب على حد * ولبس عباءة وتقر عيني * أو عطفا على المعنى في لعلي أبلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض اه زكريا والاحتمال الثالث يأتي في الآية الثانية وفي الرجز وهذا معنى قول الشارح الآتي وتأولوا ذلك بما فيه بعد (قوله عل صروف الخ) أي لعل حوادث الدهر والدولات جمع دولة قال أبو عبيدة الدولة بالضم اسم الشيء الذي يتداول يكون مرة لهذا ومرة لهذا والدولة بالفتح الفعل وقال أبو عمرو ابن العلاء الدولة بضم الدال في المال وبفتحها في الحرب وقيل هما واحد كذا في المختار قال زكريا وتدلننا من الادالة وهي الغلبة والنصر واللمة بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لتدلننا والشاهد في فتستريح والزفرات جمع زفرة وهي الشدة وسكنت الفاء للضرورة اه وقوله وهي مفعول ثان غير ظاهر وان تبعه شيخنا والبعض والظاهر أنه منصوب بنزع الخافض أي باللمة ان أريد بالادالة الغلبة ولعل قصد الشاعر على هذا ترجي الموت ليستريح من مشقات الدنيا أو ترجي اشتداد الكرب ليعقبه الفرج فيستريح من الكروب كما قال تعالى فان مع العسر يسرا أو على اللمة أو باللمة النازلة بالعدا ان أريد بالادالة النصر والمعنى عليه ظاهر وقوله وهي الشدة في كلام الدماميني والشمني أنها ادخال النفس بشدة والشهيق اخراجه (قوله يقتضي تفصيلا) وهو أن الترجي ان أشرب معنى التمني نصب الفعل بعد الفاء في جوابه والا فلا (قوله على صحة ما ذهب اليه الفراء) من نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجي لان الجزم فرع النصب (قوله ينصبه أن) ينبغي أن يضبط بالياء التحتية لانه اعتبر تذكيران لكونه حرفا أو لفظا بدليل قوله ثابتا أو منحذف كذا ذكره شيخنا وتبعه البعض والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز ضبطه بالتاء الفوقية على تأويل أن بالكلمة فيكون قوله ثابتا أو منحذف على تذكيران بعد تأنيثها قال السيوطي قال ابن هشام ظاهر كلام المصنف وجوب النصب ويشكل عليه القراءة بالرفع في أو يرسل رسولا والجواب أنه حينئذ مستأنف لا معطوف على الاسم اه ويلزمه أن تكون أو للاستئناف (قوله وينصبه جواب الشرط) ورفع لكون فعل الشرط ماضيا كما يأتي في قوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن (قوله بالسكون للضرورة) أي عند غير ربيعة أما عندهم فالسكون لغة ويحتمل أن المصنف جرى عليها (قوله على اسم خالص) أي من شائبة الفعلية بأن لا يكون في تأويل الفعل وهو الجامد (قوله للبس عباءة الخ) الصحيح ولبس بواو العطف والشفوف بضم الشين المعجمة وبالفاءين الثياب الرقاق اه عيني ومنه

ولولا رجال من رزام أعزة * وآل سبيع أو أسوءك علقما

عطفا على وحيا ونحو قوله لولا توقع معتر فارضيه * ما كنت أوثر أترابا على ترب وكقوله انى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر والاحتراز بالخالص من الاسم الذى فى تاويل الفعل نحو الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لان الطائر فى تاويل الذى يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فانه يجب فيه اضمار أن كما مر ﴿تنبيهات * الاول﴾ انما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل غير المصدر فان ذلك لا يختص به فتقول لولا زيد و يحسن الى لهلكت الثانى تجوز فى قوله فعل عطف فان المعطوف فى الحقيقة انما هو المصدر * الثالث أطلق العاطف ومراده الاحرف الاربعة اذ لم يسمع فى غيرها (وشذ حذف أن ونصب فى سوى * مامر فاقبل منه ما عدل روى) أى حذف ان مع النصب فى غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه الا مانقله العدول كقولهم خذ اللص قبل يأخذك ومره يحفرها وقول بعضهم تسمع بالمعيدى خير من أن تراه وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه وقراءة الحسن قل أفغير الله تامرونى أعبد ومنه قوله

ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله ﴿تنبيهات * الاول﴾ أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه وبه صرح فى شرح الكافية وقال فى التسهيل وفى القياس عليه خلاف * الثانى أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم * الثالث كلامه يشعر بان حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا قال فيريكم صلة لان حذفت وبقى يريكم مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله هذا كلامه وهذا الذى قاله مذهب أبى الحسن أجاز حذف أن ورفع الفعل دون نصبه و جعل منه قوله تعالى قل أفغير الله تامرونى أعبد وذهب قوم الى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقا فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف الا ما سمع واليه ذهب متأخر والمغاربة قيل وهو الصحيح * الرابع ماذكره من أن حذف أن والنصب فى غير مامر شاذ ليس على اطلاقه لما سيعرفه فى قوله فى باب الجوازم والفعل من بعد الجزا ان يقترن الخ اه

بنصب أسوالك فلا يشترط خصوص المصدر كما سيذكره (قوله عطفا على وحيا) استثناء الوحى والارسال من التكليم منقطع لانهما ليسا منه وقوله الا وحيا أى الهاما كما وقع لام موسى وقوله أومن وراء حجاب أى أو تكليما من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلاة والسلام وقوله أو يرسل أى ارسالا كما هو عادة الانبياء وجعل فى المغنى الاستثناء مفرغا فقال كان فى الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة وهى أضعفها فعلى النقصان الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فمعناه موحيا أو موحى اليه على كونه حالا من الفاعل أو المفعول وقوله أو من وراء حجاب أى أو مكلما أو مكلما من وراء حجاب وقوله أو يرسل رسولا أى أو ارسالا الملك الوحى اليه أى أو مرسلا أو مرسلا واما وحيا والتفريغ فى الاخبار أى ما كان تكليمهم الا ايحاء أو تكليما من وراء حجاب أو ارسالا وجعل الايحاء والارسال تكليما على حذف مضاف أى تكليم وحى أو تكليم ارسال ولبشر على هذا تبيين فهو خبر لمحذوف أى ارادتى لبشر أو مفعول لمحذوف أى لبشر أعنى وعلى التمام فالتفريغ فى الاحوال من الفاعل أو المفعول ولبشر تبيين أو متعلق بكان التامة وعلى الزيادة فالتفريغ فى الاحوال من الضمير المستتر فى لبشر الواقع خبرا لأن يكلمه الله اه ملخصا مع تغيير وزيادة من الدمامينى والشمنى وغيرهما (قوله لولا توقع معتر الخ) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف والأتراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو الموافق فى العمر (قوله انى وقتلى سليكا) أى لاجل تحصيل غرض غيرى وسليك بالتصغير اسم رجل والشاهد فى نصب أعقله أى أعطى ديته وعافت كرهت أى ان البقر اذا كرهت شرب الماء وامتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هى فتشرب ووجه الشبه أن كلا حصل له ضرر لاجل نفع غيره (قوله فى تاويل الذى يطير) لانه صلة أل وصلتها فى تاويل الفعل (قوله ومن العطف على المصدر المتوهم) قد يقال المصدر المتوهم يصدق عليه أنه اسم خالص فكيف يحترز عنه بالخالص ويجاب بان المراد اسم خالص موجود لانه المتبادر من قولنا اسم خالص والمتوهم ليس بموجود فافهم (قوله كما قال بعضهم) تبع الفارضى هذا البعض فاشترط المصدرية (قوله انما هو المصدر) أى المؤول من أن والفعل (قوله فى سوى مامر) أى وسوى ما يأتى فى الباب الآتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط والجزاء اه زكريا وسينبه عليه الشارح بقوله الرابع الخ قال سم أى وسوى الفعل بعد كى التعليلية فان المصنف لم يتعرض لها فيما سبق (قوله المواضع العشرة) هى مواضع وجوب اضمار أن الخمسة ومواضع جواز اضمارها الخمسة (قوله وقراءة بعضهم بل نقذف الخ) أى بنصب ندمغه اه فارضى (قوله أعبد) أى أن أعبد وانتصاب غير فى هذه القراءة بل وفى قراءة من رفع أعبد لا يكون باعبد لان الحرف المصدرى محذوف اما مع بقاء أثره فى قراءة النصب أو مع ذهابه فى قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتامرونى وأن أعبد بدل اشتمال منه أى تامرونى غير الله عبادته دمامينى (قوله ونهنهت) أى زجرت ومافى بعدما كدت أفعله مصدرية أى بعد قربى من الفعل وقال المبرد أراد أفعلها برفع الفعل فنقل فتحة الهاء الى اللام وحذف الالف وحينئذ لا شاهد فيه (قوله الثانى أجاز ذلك) أى القياس عليه الكوفيون ومن وافقهم ولا وجه لافراد هذا بتنبيه مع أنه من تتمة التنبيه قبله فكان ينبغى حذف قوله الثانى (قوله وهو ظاهر كلامه فى شرح التسهيل) اعلم أن قوله فى شرح التسهيل وهذا هو القياس يحتمل رجوعه الى ماذكر قبله من حذف أن و رفع الفعل فيفيد كلامه قياسية الحذف والرفع و يحتمل رجوعه الى رفع الفعل

فقط ويؤيده هذا الاحتمال أمران قرب الرفع الى اسم الاشارة والتعليل بقوله لان الحرف عامل
ضعيف الخ وعلى هذا لا يفيد كلامه الاقياسية الرفع دون قياسية الحذف لجواز
أن يكون معنى قياسية الرفع كما قال سم أنه بعد ارتكاب الحذف الشاذ
يكون القياس الرفع فلا تدل حينئذ قياسية الرفع على قياسية الحذف
اذا عرفت ذلك عرفت أن قول الشارح ظاهر ممنوع لان ظاهر
كلامه الاحتمال الثانى الذى لا يفيد الكلام عليه
قياسية الحذف اللهم الا أن يقال الظاهر
فيما بنى عليه أمر قياسى أن يكون قياسيا
هذا وفى الفارضى أن كون
حذفها مع رفع الفعل
ليس بشاذ مذهب
الاخفش
فتفطن

﴿تم طبع الجزء الثالث ويليه الجزء الرابع وأوله عوامل الجزم﴾

فهرست الجزء الثالث من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الأشمونى

صحيفه

تمت